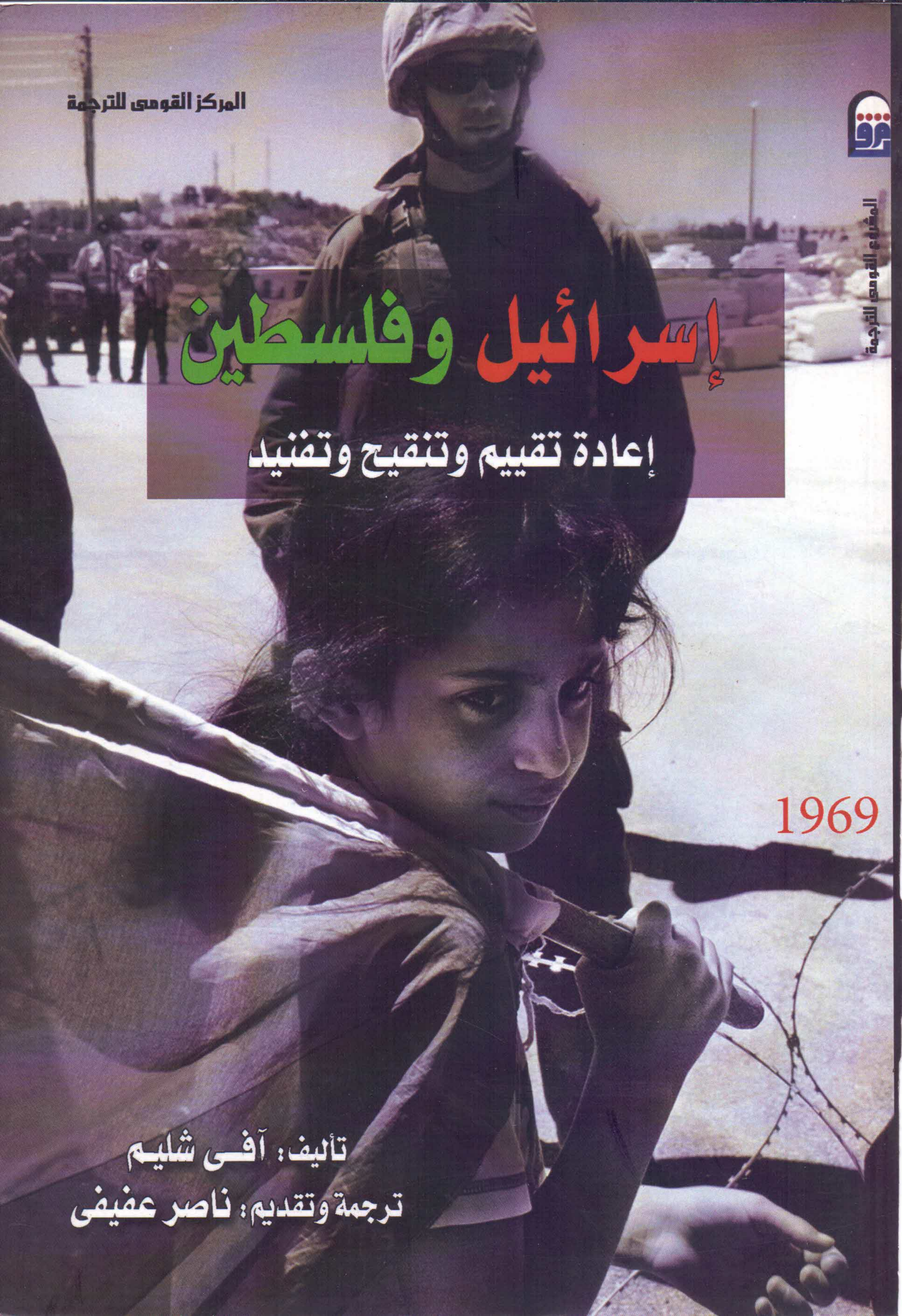


المركز القومى للترجمة
المشروع القومى للترجمة
إسرائيل وفلسطين
إعادة تقييم وتنقيح وتفنيد
1969
تأليف: آفى شليم
ترجمة وتقديم: ناصر عفيفى

كانت إحدى سمات الانتفاضة، على نحو غير مسبوق في التاريخ الفلسطيني - أنها أول نموذج حي للعمل الشعبي يشمل كل طبقات المجتمع وجماعاته بلا استثناء، لقد ثار الشعب بأكمله؛ مما أسهم في رفع الوعي السياسي وشكل تجربة وطنية مشتركة، وعلى نحو يعبر عن التلاحم الوطني بشكل ملحوظ، شاركت المناطق الحضرية والريفية على السواء في الانتفاضة، ونتيجة لذلك، حققت في شهورها القلائل الأولى ما عجزت عن تحقيقه العمليات العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية على مدى عقود من الزمن، وعلى الأقل بدأ بعض قادة إسرائيل في الاعتراف بأن القوة العسكرية لها حدود لا تستطيع تجاوزها، وأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لما هو في الأساس مشكلة سياسية؛ إن الجيش يمكنه أن يهزم جيشاً، ولكنه لا يستطيع أن يهزم شعباً.

تصميم الغلاف: نسرين كشك

إسرائيل وفلسطين

إعادة تقييم وتنقيح وتفنيد

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1969
- إسرائيل وفلسطين: إعادة تقييم وتنقيح وتفنيد
- آفى شليم
- ناصر عفيفى
- الطبعة الأولى 2013

هذه ترجمة كتاب:

ISRAEL & PALESTINE: Reappraisals, Revisions, Refutations
By: Avi Shlaim

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

إسرائيل وفلسطين

إعادة تقييم وتنقيح وتفنيد

تأليـــــف : آفـــي شـــليم

ترجمة وتقـديم : نـــاصـــر عفيـــفي



2013

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

شليم، آفـــي
إسرائيل وفلسطين: إعادة تقييم وتنقيح وتفنيـــد/ تـــأليف:
آفي شليم، ترجمة وتقديم: ناصر عفيفي
ط ١، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣
٥٢٤ ص، ٢٤ سم
١ - فلسطين - تاريخ - العصر الحديث - الاحتلال الصهيونى
٢ - إسرائيل - تاريخ
٣ - النزاع العربى الإسرائيلى
٤ - القضية الفلسطينية
(أ) عفيفى، ناصر (مترجم ومقدم)
(ب) العنوان ٩٥٦,٩٠٣

رقم الإيداع ١٣٥٤٢ / ٢٠١٢
الترقيم الدولى: I.S.B.N- 978- 977- 216 -188 - 1
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

إهـــداء

الـــى زوجتـــــى الحبيبـــة

"لبـــــنى"

حـتـى نلـتـــقى

تقديم المترجم

ينتمي آفي شليم مؤلف هذا الكتاب إلى مجموعة من المؤرخين يطلق عليهم اسم "المؤرخون الجدد" في إسرائيل. وقد قمت من قبل بترجمة ثلاثة كتب له وهي "الحائط الحديدي" و"الحرب والسلام في الشرق الأوسط" و"حرب فلسطين: إعادة كتابة تاريخ ١٩٤٨". وتهدف مجموعة "المؤرخون الجدد" إلى تعرية الأكاذيب الإسرائيلية التي اعتمدت عليها إسرائيل ردحًا طويلاً من الزمن من أجل ابتزاز العالم واستدرار عطفه على الدولة المسكينة الضحية التي يرغب العرب المتوحشون في محوها من الوجود وإلقاء اليهود في البحر. تلك الدولة التي تزعم بأنها جزيرة للديمقراطية في وسط بحر من الاستبداد.

ولكن تلك الأكاذيب الإسرائيلية لم تعد تنطلي على أحد بعد أن شاهد العالم بأعينه بربرية إسرائيل ووحشيتها من خلال المجازر التي ترتكبها في حق الفلسطينيين وهدم المنازل على رؤوسهم واقتلاع أشجار الزيتون واستخدام الأسلحة المحرمة دوليًا لقتل أكبر عدد منهم دون شفقة أو رحمة. يبين الكتاب أنها دولة تحكمها عصبة من القادة معدومي الضمير. إن إسرائيل مثال نموذجي حي للدولة الإرهابية كما يقول التعريف السياسي والقانوني للإرهاب "استخدام العنف ضد المدنيين لتحقيق أغراض سياسية". فإسرائيل تستخدم أبشع أنواع القوة، دون وازع من ضمير، من أجل تحقيق أهدافها السياسية اللعينة والممثلة في إخضاع الفلسطينيين والحفاظ على الأرض التي اغتصبتها لتحقيق حلم إسرائيل الكبرى. إن عباءة الإرهاب تلائمها تمامًا وكأنها فصلت خصيصًا لها.

وهي أيضًا تلك الدولة المارقة التي اعتادت أن تنتهك القانون الدولي بمناسبة وبدون مناسبة، وتستهزئ بالاتفاقيات الدولية بل وتحتقرها، وتزدري مبادرات السلام. ولكنها لم تعد تستطيع أن تمضي في غيها بعدما سقطت ورق التوت عنها، وشاهد العالم بأكمله على شاشات التلفاز المذابح الإسرائيلية التي ارتكبتها إسرائيل في حق أهل غزة الذين صمدوا ولم تنجح الآلة العسكرية الجهنمية في إخضاعهم أو إذلالهم، وإنما هم من أذلوها وأخضعوها وكشفوا النقاب عن وجهها القبيح.

حاول القادة الإسرائيليون الذين لطخهم العار في لبنان وفروا يجرون أذيال الهزيمة ومرارة الفشل والخزي، أن يمحوا ما لحق بهم من هوان من خلال سحق الأبرياء ونسف المنازل وإلقاء قنابل الفسفور الأبيض المحرم دوليًا وقصف المستشفيات ومنع المساعدة الطبية من الوصول إلى الجرحى في خسة لم يعرفها أحط المجرمين على وجه الأرض. ولم تكتف إسرائيل باستخدام الطرق المعروفة والوسائل الشائعة للإرهاب ولكنها ابتكرت وسائل جديدة تنسب لها وتكتب باسمها في السجل الأسود للطغاة والمستعمرين. لقد ابتكرت سياسة العقاب الجماعي وسياسة اغتيال المناضلين وسياسة حصار وتجويع الشعب الفلسطيني، وفوق كل ذلك سياسة الكذب المتواصل على العالم وعلى نفسها.

ولكن لم تعد أكاذيب إسرائيل تنطلي على أحد ولم يعد أمامها سوى خيار وحيد وهو أن تتخلى عن أطماعها التوسعية وتتوقف عن التصرف كقوة احتلال وأن تحاول التعايش مع جيرانها العرب، ولن يتحقق ذلك سوى من خلال تلبية المطالب الفلسطينية العادلة المتمثلة في إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين وإخلاء المستوطنات.

يحاول المؤلف، كما فعل في جميع أعماله السابقة، تقديم رؤية جديدة للصراع بين العرب وإسرائيل في الفترة الواقعة بين عام ١٩٤٨ وحتى حرب إسرائيل على غزة عام ٢٠٠٨، باستثناء الفصل الخاص بوعد بلفور عام ١٩١٧.

فيما يتصل بوعد بلفور الذي نص على أن "حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتي بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى". يرى المؤلف أن هناك عدة عناصر يتسم بها هذا التصريح الظالم للفلسطينيين. أبرز هذه العناصر أنه أشار إلى أهل البلاد من الفلسطينيين باعتبارهم "الطوائف غير اليهودية" على الرغم من أنهم كانوا يشكلون ما يزيد عن تسعين بالمائة من عدد سكان فلسطين في ذلك الوقت، وذلك بلغة تشير إلى التجاهل وعدم الاكتراث الذي يبلغ حد الازدراء. كما أنه تجاهل بكل بجاحة الحقوق السياسية للفلسطينيين حينما أشار إلى الحقوق المدنية والدينية فقط، أي أنكر عليهم حقهم في أن تكون لهم دولتهم الخاصة أو أن يكون لهم حق تقرير المصير. كما أن هذا الوعد جعل من لا يملك يعطي من لا يستحق. منح البريطانيون لليهود دولة لم يكن لهم أية علاقة بها سوى الانتداب عليها من خلال قرار الأمم المتحدة. فكان هذا الوعد سابقة خطيرة تنتهك القانون الدولي على نحو غير مسبوق. ومازالت المصائب التي تسقط على رأس الفلسطينيين تعتبر نتيجة مباشرة وغير مباشرة لهذا الوعد غير الأخلاقي وغير القانوني وغير المعقول.

كان هذا التصريح موجزًا للغاية، مكونًا من ٦٧ كلمة فقط، ولكن عواقبه كانت عميقة وبعيدة المدى، وكان أثره على التاريخ اللاحق للشرق الأوسط ثوريًا.

لقد غير تمامًا من موقف الحركة الصهيونية أمام عرب فلسطين، وقدم مظلة واقية مكنت الصهاينة من المضي قدمًا نحو تحقيق هدفهم المنشود المتمثل في إقامة دولة يهودية في فلسطين. ونادرًا ما نجد في حوليات الإمبراطورية البريطانية مثل تلك الوثيقة المقتضبة التي كانت لها مثل هذه العواقب بعيدة المدى.

ويرى آفي شليم، من خلال عودته إلى جذور الصراع، أن الصراع العربي–الإسرائيلي، من حيث نشأته وجوهره، كان صراعًا بين حركتين قوميتين: الحركة القومية الفلسطينية والحركة القومية اليهودية، أو الصهيونية. كان هناك شعبان ومجتمعان عرقيان مختلفان، وأرض واحدة، ومن هنا جاء الصراع. أصبحت بريطانيا العظمى حكمًا ووسيطًا في النزاع حينما حصلت على الانتداب على فلسطين من عصبة الأمم بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها. فمنذ البداية، أدت الروح القومية الكامنة في قلب الصراع وتأجج العاطفة الوطنية لدى الجانبين إلى صعوبة التوفيق بين المجتمعين. فكل منهما يحمل على ظهره تركة ثقيلة من التاريخ والأيديولوجيا والصور المشوهة عن الآخر. "فالأمة" كما يقول الفيلسوف الفرنسي أرنست رينان "هي جماعة من البشر تجمعها رؤية خاطئة للماضي وكراهية لجيرانها".

ويرى أن الروايتين التي صنعها المجتمعان بشأن أصولهما وقضاياهما تختلف على نحو جذري. تدور الرواية الصهيونية حول حق اليهود في إنشاء دولة يهودية مستقلة على أرض أجدادهم في فلسطين، والعيش هناك في سلام ووئام مع جيرانهم. وتبعًا لهذه الرواية، فإن رفض العرب لحق اليهود في الوجود المستقل في فلسطين هو السبب الأساسي للصراع. بمعنى آخر، إن الصراع لا يتعلق بالأرض، ولكنه يتصل بحق اليهود الخالص في وجودهم ككيان له سيادة على أرض إسرائيل. من ناحية أخرى، تقول الرواية العربية السائدة أن الحركة الصهيونية

ليست حركة تحرير قومية لليهود ولكنها نقطة ارتكاز للاستعمار الغربـــي، فهـــي حركة عدوانية توسعية تقوم على طرد السكان الأصليين من أرضهم. ووفقًا لهـــذه الرؤية، فإن فلسطين هي إرث الفلسطينيين، وأن طرد وتشتيت الـــسكان الأصـــليين بواسطة دولة إسرائيل هو السبب الأساسي للصراع.

كما يرى أنه من المحتم، كما هو الحال مع كل الروايات القومية للتاريخ، أن تكون كلا الروايتين مشوهة وانتقائية ومبررة للذات. ولكن يكمـــن الفـــرق فـــي أن الصهاينة كانوا أكثر فعالية من خصومهم في تحقيق النجاح للجانب الخاص بهم في القصة. فمن أجل تعويض الضعف العسكري لحركتهم، قـــام الـــصهاينة الأوائـــل باستغلال المواهب اليهودية التقليدية في الدفاع والإقناع إلى أقـــصى حـــد ممكـــن. ونتيجة لذلك، كانت الصهيونية إحدى أعظم قصص نجاح العلاقات العامة في القرن العشرين. أما القومية الفلسطينية فكانت واحدة من أكبر قصص الفشل. كـــان لـــدى الفلسطينيين قضية قوية ولكن كان لديهم محامون فاشلون، بـــصرف النظـــر عـــن بعض الاستثناءات البطولية من أمثال إدوارد سعيد وحنان عشراوي. كـــان لـــدى الصهاينة قضية أكثر إثارة للجدل ولكن كان لديهم فـــي نفـــس الوقـــت متحـــدثون بارعون مثل حاييم وايزمان وأبا إيبان.

كما يتناول المؤلف تجربة حكومة عموم فلسطين التي كانت محاولـــة مـــن جانب الدول العربية لوجود حكومة مركزية تهيمن على كامل فلسطين ولكنها كانت تحمل بداخلهـــا بـــذور فشلهـــا بسبب أنها تفتقر إلى أية قوة عسكرية أو اقتصادية أو إدارية تمكنها من تحقيق هدفها. وهو يرى أن حكومة عموم فلسطين التي أنشئت في غزة في سبتمبر ١٩٤٨، ولدت عليلة وماتت في المهد، ولكنها كانـــت تـــشكل إحدى أهم التجارب السياسية وأعمقها في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية. كما أن أي اقتراح بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة من المحتم أن يثير التساؤلات بشأن شـــكل

الحكومة التي تدير هذه الدولة، وفي هذا الخصوص، لا تعتبر حكومة عموم فلسطين مجرد حدث تاريخي لافت للنظر، ولكنها تعتبر موضوعًا وثيق الصلة على نحو ملحوظ من حيث أنه يلقى الضوء على بعض المآزق الأساسية للقومية الفلسطينية، وقبل كل شيء، قضية الاعتماد على الدول العربية.

ومرة أخرى نرى صراعات المصالح العربية تطل برأسها في اللحظات المصيرية من تاريخ الأمة العربية، فقد كان الهدف الرئيسي من إنشاء هذه الحكومة، كما تصور رعاتها المصريون، هو أن تكون معقلاً لمعارضة عبد الله وأداة من أجل إجهاض طموحاته بأن يضم المناطق العربية في فلسطين إلى إمارة شرقي الأردن.

وفي قضية طرد الفلسطينيين من ديارهم في فلسطين عام ١٩٤٨ يرى أنه تمت مناقشة أسباب هذا الخروج الفلسطيني عبر مجادلات حامية الوطيس. وقد زعم المتحدثون العرب دائمًا أن ذلك كان نتيجة مؤامرة سياسة صهيونية معدة ومخططة ونفذت على عجل من أجل طرد العرب من منازلهم. وأكد الكتاب -الفلسطينيون على وجه الخصوص- على العلاقة بين النظرية الصهيونية والممارسات الصهيونية، حيث رأوا أن خروج السكان الأصليين كان أمرًا محتمًا من أجل إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين. كان المتحدثون باسم الإسرائيليين أيضًا لهم رؤية جماعية تقول بأن الفلسطينيين لم يتم طردهم ولكنهم غادروا بمحض إرادتهم، وذلك تلبية لأوامر زعمائهم أو الإذاعات العربية، على أمل العودة المظفرة. وهذا التفسير يعفي إسرائيل من أية مسئولية عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ويؤكد رفضه للسماح للاجئين بحق العودة أو حتى تعويضهم عن أية ممتلكات تركوها وراءهم.

بعد ذلك، قامت مجموعة من المؤرخين الإسرائيليين التصحيحيين، من خلال استخدام الوثائق الرسمية التي تم الإفراج عنها تبعًا للقانون القاضي بالإفراج عن الوثائق بعد مرور ٣٠ سنة، بتحدي الرواية الصهيونية التقليدية لحرب ١٩٤٨ على وجه العموم ونشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على وجه الخصوص. وقد حدث أول وأوسع هجوم على الرواية الرسمية عام ١٩٨٨ من خلال كتاب سمحة فلابان "مولد إسرائيل: حقائق وأساطير". وشهدت تلك السنة أيضًا صدور كتاب بيني موريس "مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ١٩٤٧-١٩٤٩" والذي يصف فيه فرار الفلسطينيين على هيئة موجات متلاحقة، مدينة بعد أخرى، وقرية بعد أخرى وهو يقدم العديد من الأمثلة التي تعبر عن الحرب النفسية والتهديد والطرد القسري والفظائع التي ارتكبتها القوات المسلحة الخاصة بالدولة اليهودية الوليدة. ولكنه لم يكشف عن أي دليل على وجود خطة يهودية شاملة أو سياسة منظمة تم فرضها من أعلى من أجل طرد الفلسطينيين. وعلى ذلك، فهو رفض كلتا المقولتين، مقولة الدولة اليهودية السارقة ومقولة الأوامر العربية. وهو يصل إلى نتيجة مفادها أن "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ولدت من رحم الحرب، ولكن ليس بتخطيط يهودي أو عربي".

ويرى نور مصالحة، الكاتب الفلسطيني، أن هذا الخروج الجماعي لم يكن نتيجة عشوائية للحرب ولكنه كان أمرًا محتمًا من أجل ميلاد إسرائيل، فهو "نتيجة لتخطيط دقيق ورؤية متواصلة تم التعبير عنها مرارًا وتكرارًا على مدى خمسين عامًا، على وجه التقريب". وقد عبر حاييم وإيمان، أول رئيس لإسرائيل، عن سعادته الغامرة برحيل العرب باعتباره "تطهير رائع للأرض وتيسير معجز لمهمة إسرائيل". ويرى المصالحة أن الأمر ليس به معجزات ولا يحزنون ولكنه مجرد نتيجة طبيعية لما يزيد عن نصف قرن من الجهد المتواصل والقوة الغاشمة.

وأنا أرى أن كل الشواهد تؤيد هذا الرأي الذي يتماشى مع سلوك الدولة اليهودية منذ ولادتها الشيطانية وحتى الآن. فالعنف واستخدام القوة الغاشمة والممارسات الوحشية التي تصل إلى حد ارتكاب المذابح لم يكن غريبًا على إسرائيل في أي يوم من الأيام.

ويتطرق المؤلف إلى انقلاب حسني الزعيم في سوريا ومشروعه الذي كان يهدف إلى إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين فيها. ففي الثلاثين من مارس عام ١٩٤٩ قام رئيس أركان الجيش السوري، الكولونيل حسني الزعيم، بالإطاحة بالحكومة المدنية التي كان يرأسها شكري القوتلي وذلك في انقلاب أبيض. وفي الرابع عشر من أغسطس من نفس العام، تمت الإطاحة بالزعيم وإعدامه بواسطة بعض الضباط الساخطين الذي قدموا له يد العون من قبل في التخطيط لانقلابه وتنفيذه. وعلى الرغم من أنه لم يمكث في السلطة سوى أربعة أشهر ونصف، فإن الزعيم قام على نحو جذري بتغير شكل السياسة السورية. وفي أعقاب هزيمة العرب التي حاقت بهم على يد إسرائيل عام ١٩٤٨، تصاعد السخط الشعبي على النظام القديم، الذي اعتبر مسئولاً عن الهزيمة وعواقبها المريرة. وكان الزعيم هو من قام بأول انقلاب وعلى ذلك فقد أرسى النزعة الإقليمية الخاصة بالتدخل العسكري في السياسة. كما يرى المؤلف أنه في سياق الصراع العربي-الإسرائيلي، تعتبر حقبة الزعيم مثيرة للفضول ومليئة بالدروس المستفادة، على الرغم من أنها لم تترك ذلك الأثر العميق في الخارج. كانت إحدى أولويات الزعيم الأساسية فور توليه السلطة تحقيق السلام مع إسرائيل، وكجزء من التسوية الشاملة قام حتى بإبداء استعداده لإعادة توطين ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطيني في سوريا، وذلك من بين ٧٠٠ ألف لاجئ فلسطيني أدت الحرب إلى تشريدهم.

وينظر المؤلف إلى تجربة الزعيم، بصرف النظر عن مدى أهميتها، من حيث عرضه التوصل إلى سلام مع إسرائيل من خلال إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين، باعتبارها مثالاً حيًا على مواصلة النهج الإسرائيلي المتمثل في التعنت والصلف والغرور والرفض لكل مبادرات السلام العربية، على عكس ما تدعيه دائما آلة الدعاية الصهيونية بأن العرب هم دائمًا من يرفضون تحقيق السلام مع إسرائيل.

ويرى أنه عندما نسترجع الأحداث، ربما نجد أنه من المثير الحط من شأن الزعيم باعتباره ديكتاتورًا عسكريًا وشخصية غير مستقرة، وانتهازيًا فاسدًا عديم المبادئ ومريضًا بجنون العظمة لم يؤد اختفاؤه من مسرح الأحداث إلا إلى صنع القليل من الاختلاف بالنسبة لتوقعات حل المشكلة العربية – الإسرائيلية عمومًا أو مشكلة اللاجئين على وجه الخصوص. وقد حاولت إثبات أنه على الرغم من عيوب شخصية الزعيم التي لا يمكن إنكارها، فإنه كان مدافعًا جادًا ومتقد الحماس عن الإصلاح الاجتماعي والتنمية الاقتصادية واعتبر السلام مع إسرائيل وإعادة توطين اللاجئين أمرًا أساسيًا لتحقيق هذه الأهداف الأسمى. وبالطبع، ليست هناك طريقة لمعرفة ماذا كان يمكن أن يحدث لو كان الزعيم قد استطاع القبض على السلطة لمدة أطول. ولكن خلال مدة حكمه القصيرة، منح إسرائيل كل الفرص الممكنة لتناسي أحقاد الماضي ووضع أسس التعايش السلمي على المدى الطويل. وإذا كانت عروضه قد قوبلت بالازدراء، ولم تخضع مقترحاته البناءة لاختبار جدي، وتحطمت فرصته التاريخية على صخرة انعدام الرؤية والهوس بالتفاصيل، فلا يجب إلقاء اللوم على الزعيم ولكن على الجانب الإسرائيلي. ويمكن إلقاء اللوم في ذلك، على نحو مباشر، على مدرسة كاملة من الفكر، تلك التي كان بن جوريون أقوى مؤيديها وأقصرهم نظرًا، والتي ترى أن الوقت لصالح إسرائيل وأن

إسرائيل يمكن أن تشق طريقها على أفضل نحو ممكن دون سلام مع الدول العربية ودون حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

ويشير الكتاب إلى قصة العدوان الثلاثي على مصر عـــام ١٩٥٦ باعتبـــاره أيضًا حالة من حالات الشغف الإســـرائيلي باســـتخدام القـــوة العـــسكرية والفـــشل الإسرائيلي في تحقيق أهداف العدوان والانتصار السياسي الذي حققه عبد الناصـــر من جراء هذه الحرب. فمن من أجل إفساح الطريق لما كانوا يشيرون إليـــه دائمًـــا باسم "حرب وقائية ضد مصر" – وليس ببساطة حـــرب – أطـــاح بـــن جوريـــون بشاريت من منصبه كوزير للخارجية في يونيو ١٩٥٦. وخلفتـــه جولـــدا مـــائير، الرجل الوحيد في الوزارة، كما كان يطلق عليها بن جوريون. وبمعاونـــة وزيـــرة خارجيته الجديدة، تغلب بن جوريون على العقبات الباقية علـــى الطريـــق. وفـــي أكتوبر ١٩٥٦ بدأت حملة سيناء ضد مصر بالتواطؤ مع فرنسا وبريطانيا. وكانت هذه الحملة أكبر غارة انتقامية على الإطلاق. وكان هدفها المعلن هو تدمير قواعـــد الفدائيين وفتح مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية. أما هدفها غير المعلن والذي لم يتحقق فقد كان التوسع الإقليمي والإطاحة بناصر شماصر، كما كان يسخر منـــه بن جوريون. وقد تحولت حرب إسرائيل القذرة الصغيرة إلى حرب كبيرة ضـــمت قوتين استعماريتين كبيرتين كانتا لديهما أسبابهما الخاصة للإطاحة بناصر.

لم يصمد ناصر فقط أمام العدوان الثلاثي ولكنه أيضًا انتزع انتصارًا سياسيًا مدويًا من بين براثن الهزيمة العسكرية. أما إسرائيل، من جهة أخرى، فقد نجحـــت فقط في تأجيج الكراهية العربية. وفي النهاية، أصبحت القوة هي اللغة الوحيدة التي يعرفها الناشطون الإسرائيليون للتعامل مع العرب. ولكن يبدو أن العرب لم يكونوا على دراية بهذه اللغة.

ويشير الكتاب في كثير من المواضع إلى الصلف الإسرائيلي الذي يصل إلى درجة التنطع حتى في علاقته مع الولايات المتحدة، راعيــة إســرائيل وشــريكها الإسرائيلي، على الرغم من أنها تعتبر الطرف الخاسر في هذه العلاقة. وهو يصيغ ذلك عبر قضيتين.

القضية الأولى تتمثل في أن الولايات المتحدة هي الطرف الخاسر في هــذه العلاقة من حيث المعايير السياسية والأخلاقية وكذلك من الناحية المالية. القــضية الثانية وثيقة الصلة، هي أن سلوك أمريكا البالغ التدليل لإسرائيل لــم يكــن خيــرًا خالصًا: "فإذا كان هذا الارتباط العاطفي يضر بالبلد المفتون، فإنه يمكنه أيــضًا أن يصيب بالضرر الأمة التي كانت هدفًا لهذا العــشق المــشبوب". وحتــى بعــض الأصدقاء الأكثر إخلاصًا لإسرائيل في الولايات المتحدة قد يسلمون بأنها لا تــشعر بالامتنان أو تعترف بالجميل. وقد دفع ذلــك هنــري كيــسنجر، أحــد المــدافعين المتحمسين عن الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل، إلــى القــول عــن تكتيكــات التفاوض الإسرائيلية: "بالإضافة إلى التشبث بــالرأي وأســاليب المراوغــة، فــإن الإسرائيليين يصرون في الحوار على تلك العبارات المطلوبة من أجل توقيع الوثيقة النهائية". ويكشف عن ذلك أيضًا بنفس القدر تعليقه على إســحاق رابــين، رئــيس الوزراء والذي شغل منصب السفير الإسرائيلي في واشنطن في أوائل السبعينيات:

"يتميز إسحاق رابين بالعديد من السمات الرائعة، ولكن ليس من بينها موهبة العلاقات الإنسانية. فإذا منحته أمريكا القيادة الجوية الاستراتيجية للولايات المتحــدة على سبيل الهدية فإنه سوف يقول بأن إسرائيل أخيرًا حصلت على حقها وســوف يجــد بعض العيوب الفنية في الطائرات الأمر الذي يجعل قبوله لها تنــازلاً منــه قدمه لنا".

وقد لخص موشيه ديان الرؤية الإسرائيلية للعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة بقوله: "أصدقاؤنا الأمريكان يقدمون لنا المال والسلاح والنصيحة. ونحن نأخذ المال ونأخذ السلاح ونترك النصيحة". وكما هي عادتهم في السعي نحو مصالحهم الشخصية كهدف أوحد فإن الإسرائيليين، بوقاحتهم المعتادة، يميلون إلى افتراض أنهم يعرفون أكثر من الزعماء الأمريكيين ما هو في صالح أمريكا. وغالبًا ما يكونون في تلك العلاقة غير المتكافئة بدرجة كبيرة بمثابة "الذيل الذي يهزه الكلب".

وعلى نحو يتماشي مع الوقاحة والصلف الإسرائيلي نلتقي جولدا مائير التي تجمع بين الجهل والغرور بنفس القدر. وكانت أشهر العبارات التي قالتها، في عام ١٩٦٩، أنه لا وجود للشعب الفلسطيني. وقد رد البروفيسور يشعياهو ليبوفيتز عليها قائلاً: إن هذه العجوز الشمطاء القبيحة ليست هي من تقرر ما إذا كان هناك شعب فلسطيني أم لا. وهناك قول أحمق آخر شبيه به تمامًا يقول بأن إسرائيل غير مسئولة عن الحرب "لأن كل الحروب ضد إسرائيل لا تستطيع أن تفعل معها شيئًا". أما أحد أسوأ الأمثلة الدالة على تخريف مائير فهو زعمها أن "الإسرائيليين قد يغفرون للعرب يومًا ما قتلهم أبناء إسرائيل، ولكنهم لن يغفروا لهم أبدًا إجبار الإسرائيليين على قتل أبناء العرب".

كوزيرة للخارجية وكرئيسة الوزراء لم تكل جولدا مائير أبدًا من تكرار قولها بأنها مستعدة للسفر إلى أي مكان في العالم في أي وقت ليلاً أو نهارًا، للقاء أي زعيم عربي يرغب في التحدث عن السلام. إن أفعالها لا تضاهي أقوالها، ومعظم العاملين معها كانوا يعلمون ذلك. وكانوا يسخرون منها خلف ظهرها قائلين إن مغسلة جولدا تعمل ٢٤ ساعة في اليوم. وربما يكون من المناسب الآن تعليق لافتة تقول "مغسلة جولدا مغلقة للأبد".

وهذا كله يتماشى مع فلسفة الكذب الإسرائيلية التي اتبعتها إسرائيل في السابق ومازالت تتبعها حتى اليوم والتي تردد دائما "نحن نريد السلام ولكن لا يوجد شريك لصنع السلام".

إن شارون، رجل الحرب القح، كان ينظر إلى الفلسطينيين ليس باعتبارهم شريكًا على طريق السلام، بل باعتبارهم عدوًا لدودًا لإسرائيل. وتعود جذور تفكير شارون بشأن الفلسطينيين إلى زائيف جابوتنسكي، الأب الروحي لليمين الإسرائيلي. ففي عام ١٩٢٣، نشر جابوتنسكي مقالاً بعنوان "الحائط الحديدي، نحن والعرب". وزعم فيه بأن القوميين العرب كانوا يعارضون إقامة دولة يهودية في فلسطين. وبالتالي، كان الوصول إلى اتفاق طوعي بين الجانبين أمرًا بعيد المنال. وكان السبيل الوحيد لتحقيق المشروع الصهيوني أن يكون خلف حائط حديدي من القوة العسكرية اليهودية. بمعنى آخر، يمكن للمشروع الصهيوني أن ينفذ فقط من جانب واحد ومن خلال القوة العسكرية.

كان جوهر استراتيجية جابوتنسكي هو تمكين الحركة الصهيونية من التعامل مع خصومها المحليين من موقف قوة لا تقهر. لم يكن الحائط الحديدي غاية في حد ذاته بل كان وسيلة لتحقيق هذه الغاية. وكان الهدف منه إجبار العرب على التخلي عن أي أمل في تدمير الدولة اليهودية. وكان من المتوقع أن يؤدي الشعور باليأس إلى تشجيع البراجماتية على الجانب الآخر، وبالتالي يمهد الطريق للوصول إلى المرحلة الثانية من الاستراتيجية، ألا وهي التفاوض مع العرب المحليين حول وضعهم وحقوقهم القومية في فلسطين. أي أن القوة العسكرية اليهودية كان عليها تمهيد الطريق للتوصل إلى تسوية سياسية مع الحركة الوطنية الفلسطينية التي تطالب بكامل التراب الفلسطيني.

وانطلاقًا من مواصلة استخدام القوة الغاشمة كانت حرب إسرائيل على غزة عام ٢٠٠٨. وكما هي العادة دائما، زعمت إسرائيل التي تمتلك آلة الحرب الجبارة أنها كانت ضحية لعدوان الفلسطينيين، ولكن الاختلال الرهيب في ميزان القوى بين الجانبين لم يترك مجالا للشك في تحديد الضحية الحقيقية. كان هذا، في الواقع، صراعًا بين داوود وجالوت، ولكن الصورة الواردة في الكتاب المقدس قد انقلبت، حيث يواجه داوود الفلسطيني الذي لا حول له ولا قوة جالوت الإسرائيلي المتعجرف والمدجج بالسلاح والذي لا يعرف الرحمة. فاللجوء إلى القوة العسكرية الغاشمة دائمًا ما يكون مصحوبًا بضجيج هائل عن إسرائيل الضحية المسكينة البريئة التي لا تعرف الخطيئة. ويعرف ذلك في العبرية باسم "اضرب وابكي" (أو ضربني وبكى وسبقني واشتكى، حسبما يقول المثل بالعامية المصرية).

إن إسرائيل لم تتعلم من أخطاء الماضي. لم تتعلم أنها لكي تعيش في سلام يجب عليها أن تتخلى عن الأرض التي تحتلها وأن تتخلى عن المستوطنات وأن تقبل بوجود دولة فلسطينية، كما يجب عليها أن تمنح الفلسطينيين حقوقهم كاملة، وقبل كل شيء يجب أن تتخلى عن صلفها وغطرستها وغرورها. والدرس الأخير هو أنها يجب أن تتعلم أنه لا ينبغي استخدام القوة العسكرية من أجل حل مشاكل سياسية.

ناصر عفيفي

القاهرة في ٢٠١١/١/١٩

مقدمة المؤلف

يعتبر الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أحد أطول وأعقد وأعنف الصراعات وأكثرها مرارة في العصر الحديث. ويستعرض هذا الكتاب كل كتاباتي عن القضية الفلسطينية على مدى الربع الأخير من القرن الماضي. وباستثناء الفصل الخاص بوعد بلفور ١٩١٧، تبدأ الفترة الزمنية لهذا الكتاب بحرب فلسطين ١٩٤٨ وتنتهي بالحرب الهمجية التي شنتها إسرائيل على غزة في ديسمبر ٢٠٠٨. وتقع في هذه الفترة السوداوية، تقريبًا، كل الأحداث المناقشة عبر الصفحات التالية.

وفصول هذا الكتاب، على الرغم من أنها كتبت في أوقات مختلفة، لديها شيء واحد مشترك: أنها شهادة تحمل وجهة نظر بديلة ذات رؤية أكثر انتقادًا لما حدث في الماضي. وهي تقوم أيضًا على الإيمان بأن الماضي هو أفضل دليل لنا لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ومن خلال إحكام قبضتنا على هذا التاريخ المعقد والمعذب لهذا الصراع، يمكننا فقط الإحساس به. وإلى جانب الصراع السياسي الذي يجري بين الإسرائيليين والفلسطينيين، هناك صراع آخر موازٍ يجري بين روايتين قوميتين محددتين. وفقط من خلال التفسير الكامل لهاتين الروايتين، يمكننا أن نكون صورة حقيقية لشخصية وديناميكيات هذا الصراع المأساوية، وإمكانيات حله.

إنني أنتمي إلى جماعة صغيرة من الباحثين الذين يطلق عليهم في بعض الأحيان "المؤرخون الإسرائيليون التصحيحيون" وأحيانًا أخرى "المؤرخون الجدد". وتشتمل المجموعة الأصلية منهم على بني موريس، الأستاذ بجامعة بن جوريون

بالنقب وإيلان بابي بجامعة حيفا. وقد أطلق علينا لقب "المؤرخون الجدد" لأننا تحدينا الرؤية الصهيونية التقليدية لأسباب ومسار الصراع العربي الإسرائيلي. على نحو أكثر تحديدًا، تحدينا الكثير من الأساطير التي أحاطت بميلاد إسرائيل والحرب العربية-الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨.

وقام بني موريس، الذي صاغ مصطلح "التأريخ الجديد"، على نحو جذري، بتغيير وجهات نظره الخاصة بطبيعة هذا الصراع بعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ ولجوء الفلسطينيين إلى العنف والهجمات الانتحارية. وقد بدأ في إلقاء اللوم، بخصوص الفشل في التوصل إلى تسوية سياسية، على عاتق الفلسطينيين، أما إيلان بابي وأنا، من ناحية أخرى، فقد ظللنا متمسكين باعتقادنا بأن إسرائيل تتحمل المسئولية الأساسية عن كل من استمرار وتصعيد الصراع.

تم بحث العديد من الموضوعات المختلفة في الفصول التالية، مرتبة في تسلسل زمني تقريبي. وهذا قد يساعد القارئ على معرفة أن الكثير مما يلي يتصل بثلاثة محاور أساسية ألا وهي إقامة دولة إسرائيل في مايو ١٩٤٨، وحرب الأيام الستة في يونيو ١٩٦٧، واتفاقية أوسلو الموقعة في الثالث عشر من سبتمبر ١٩٩٣. وكل حقبة من هذه الحقب هي موضوع جدل يحتدم بين الباحثين ومناصري الجانبين.

الجدل الأول يدور حول عام ١٩٤٨. وأنا اعتقد أن نشأة دولة إسرائيل قد تضمنت ظلمًا مروعًا للفلسطينيين. ولكنني أقبل تمامًا شرعية دولة إسرائيل داخل حدود ما قبل ١٩٦٧.

ويزعم من ينتقدونني أن هاتين العبارتين متناقضتين، لأن الدولة التي تقوم على الظلم لا يمكن أن تكون شرعية. وردي على ذلك هو كالتالي: نتيجة لإنشاء دولة إسرائيل، عانى الفلسطينيون من النزوح والتشتت. وأصبح ما يزيد عن ٧٠٠

ألف فلسطيني، تقريبًا نصف السكان العرب الأصليين، لاجئين. وانمحى اسم فلسطين من على الخريطة. وهذه النتيجة للحرب تمثل ليس فقط ظلمًا ولكنها تمثل صدمة قومية هائلة، كارثة أو نكبة كما يطلقون عليها بالعربية.

ولكن اليهود عانوا أيضًا من الظلم، ربما أكبر ظلم في القرن العشرين – الهولوكست. فاليهود شعب، ومثل أي شعب، لديهم حق طبيعي في تقرير المصير القومي. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، أصبحت القضية الأخلاقية الخاصة بضرورة وجود دولة يهودية لا تثير الجدل.

وفي غضون عام ١٩٤٨، بعد المعاناة البشعة التي أصابت يهود أوروبا على يد ألمانيا النازية، أصبحت هناك حقيقة لا مناص منها وهي أنه يجب حدوث شيء لهم على نطاق هائل ولم يكن هذا الشيء الهائل سوى فلسطين.

كانت هذه خلفية قرار الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما يهودية والأخرى عربية.

وقدم قرار الأمم المتحدة ميثاقًا عالميًا لشرعية الدولة اليهودية. والواقع أن العرب لم يكونوا مسئولين عن المعاملة الوحشية لليهود في قلب أوروبا المسيحية. وبالتالي، شعر معظم العرب أن منح جزء من فلسطين لليهود هو أمر غير شرعي. ومع ذلك، فإن القرار الذي صدقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية كبيرة لا يمكن أن يكون غير شرعي. فهو قد يشوبه الظلم ولكنه لا تنقصه الشرعية. فالظلم وعدم الشرعية ليسا شيئًا واحدًا. إن ما هو شرعي لا يكون بالضرورة عادلاً. علاوة على ذلك، قامت إسرائيل في عام ١٩٤٩ بإبرام معاهدات هدنة مع كل جيرانها العرب: لبنان وسوريا والأردن ومصر. وهذه هي الحدود الوحيدة المعترف بها دوليًا التي حصلت عليها إسرائيل. وهذه هي الحدود الوحيدة التي أعتبرها شرعية.

المحور الأساسي الثاني في التاريخ الحديث للشرق الأوسط يتمثل في يونيو ١٩٦٧. ففي غمرة انتصارها المشهود في حرب الأيام الستة، استولت إسرائيل على مرتفعات الجولان من سوريا، والضفة الغربية من الأردن وشبه جزيرة سيناء من مصر. وفي الثاني والعشرين من نوفمبر عام ١٩٦٧، قام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإصدار القرار رقم ٢٤٢. وأكدت ديباجة القرار على عدم مقبولية الاستيلاء على الأراضي عن طريق القوة وطالب القرار إسرائيل بالتخلي عن الأراضي التي استولت عليها في مقابل السلام مع جيرانها. وللمرة الأولى في تاريخها كان لدى إسرائيل شيئًا ملموسًا تقدمه للعرب في مقابل الاعتراف والسلام. ولكن إسرائيل فضلت الأرض على السلام. وفي غضون شهور قلائل بعد أن انقشع غبار الحرب، بدأت إسرائيل في بناء مستوطنات مدنية في الأراضي المحتلة في تحد سافر لمؤتمر جنيف الرابع. أصبحت إسرائيل قوة استعمارية. ومن جانبي، كما أسلفت، لازلت أقبل شرعية دولة إسرائيل داخل حدود ما قبل ١٩٦٧. ولكنني أرفض بقوة، بكل ما في الكلمة من معنى، وعلى نحو قاطع لا يقبل الشك، المشروع الصهيوني الاستعماري خلف هذه الحدود.

المحور الأساسي الثالث يتمثل في اتفاقية أوسلو، التي وقعت في الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٩٣ في حديقة البيت الأبيض واختتمت بالمصافحة التاريخية بين ياسر عرفات وإسحاق رابين. وكانت اتفاقية أوسلو أول اتفاقية في التاريخ يكون طرفاها الأساسيان منتميين للصراع العربي - الإسرائيلي: الإسرائيليون والعرب. والكلمة الشجاعة القائلة "الدولة الفلسطينية" لم تظهر في نص اتفاقية أوسلو. ومع ذلك، فإن التوقيع يشير إلى ثلاثة أشياء: اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل وحقها في الوجود، واعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، واتفاق الجانبين على حل جميع خلافاتهما بالوسائل السلمية.

وفور توقيع اتفاقية أوسلو، اشتبكت في جدال ساخن مع إدوارد سعيد، صديقي العزيز الذي أعرفه منذ زمن بعيد، عبر مقال نشر في العدد الصادر في ٢١ أكتوبر ١٩٩٣ من مجلة "لندن ريفيو أوف بوكس" ولم تتم إعادة نشر مقالي في هذا العدد، بكل صراحة، لأنه لم يتوافق مع مقاييس تلك الأيام. كان إدوارد ضد اتفاقية أوسلو، وكنت مؤيدًا لها. وكان مقال إدوارد سعيد بعنوان "فرساي فلسطينية" (إشارة إلى معاهدة فرساي) وكان يرى أن اتفاقية أوسلو ما هي إلا وثيقة استسلام للفلسطينيين فرطت في الحقوق القومية الأساسية للشعب الفلسطيني. فهي لم تتضمن التعهد بإنشاء، ناهيك عن ضمان، إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في نهاية الفترة الانتقالية. واعتبر إدوارد أن أوسلو اتفاقية بين طرف بالغ القوة وطرف بالغ الضعف، مما يعكس توازن القوى بين هذين الطرفين.

لقد سلمت منذ البداية بكل سلبيات وعيوب اتفاقية أوسلو، ولكنني اعتبرتها خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وعلى الرغم من كل جوانب القصور فيها، فقد بدت لي طفرة كبيرة في ذلك الصراع العميق الذي يتعلق بالوجود على مدى مائة عام. إنني كنت اعتقد أنها سوف تؤدي إلى حركة مستمرة تدريجية ولا تقبل العودة إلى الوراء من الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة وبذلك تخرج دولة فلسطينية إلى الوجود مع نهاية الفترة الانتقالية.

ومنذ عام ١٩٩٣ وأنا أتساءل غالبًا: من هو المصيب ومن هو المخطئ؟ من لديه التحليل الصحيح؟ متى كانت الأمور تسير على ما يرام، ومتى تم تحقيق تقدم؟ وحينما تم توقيع اتفاقية أوسلو الثانية، على سبيل المثال، اعتقدت أنني كنت على صواب وأن إدوارد سعيد كان مخطئًا. وحينما أصيبت العملية السياسية بالشلل بسبب العودة المحتمة إلى العنف، اعتقدت أن إدوارد سعيد كان على حق وأنني كنت مخطئًا. ومن خلال الرؤية المتاحة لي اليوم، بعد مرور ستة عشر عامًا،

لا مجال للشك في أنني كنت مخطئًا وأن إدوارد سعيد كان على حق في تحليله لطبيعة وقصور اتفاقية أوسلو. ويحتوي هذا الكتاب على عدد من المقالات التي تتناول من خلفوا رابين والدور الذي لعبوه في تدمير الأسس التي أرساها وأطلق عليها ياسر عرفات اسم "سلام الشجعان". بإيجاز، أرى أن إسحاق رابين هو رئيس الوزراء الوحيد في تاريخ إسرائيل الذي تحلى بالشجاعة والإخلاص والعزيمة لكي يمضي قدمًا مع الفلسطينيين نحو حل الصراع.

بين مخربي اتفاقيات أوسلو هناك مكان مميز لآرييل شارون، زعيم حزب الليكود ورئيس وزراء إسرائيل من عام ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٦. ومن المعروف على نطاق واسع أن جورج دبليو بوش وصف شارون بأنه رجل سلام وعلى ضوء معتقداته فقد كان ذلك بالفعل. ولكن بناءً على أي معيار منطقي، كان شارون رجل حرب. لقد كان بطل الحلول العنيفة، والحاصل على مرتبة الشرف في التصرف من جانب واحد، إنه رامبو اليهودي. إن شارون يجسد التوجهات الأكثر وحشية واستعمارًا وانتقامًا وعنصرية في الحركة الصهيونية. وعبر تعاملها مع السكان العرب، كانت الحركة الصهيونية تعتمد بشكل مكثف على القوة العسكرية الغاشمة وعلى خلق "الحقائق على الأرض" على شكل مستوطنات يهودية في الأراضي المتنازع عليها. لقد أدت المستوطنات اليهودية إلى تخريب المفاوضات التي كان من المفترض أن تقرر مصير الأراضي المحتلة. ورفضت حكومة شارون استئناف المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي للأراضي المحتلة، كما جاء في اتفاقية أوسلو. بدلاً من ذلك، أطلقت العنان للتوسع في المستوطنات اليهودية وتدمير منازل الفلسطينيين وبناء "جدار أمني" عبر الضفة الغربية، وتقويض السلطة الفلسطينية وتمزيق أوصال الضفة الغربية إلى مجموعة من المقاطعات التي ليس بينها أي اتصال جغرافي. بإيجاز، كان الهدف النهائي للحكومة الإسرائيلية هو الإبادة السياسية: بمعنى إنكار أي حق في الوجود السياسي المستقل على الفلسطينيين.

وفي ظل حكم إيهود باراك، نائب شارون وخليفته، وصلت سياسة نبذ الدبلوماسية والاعتماد فقط على القوة العسكرية إلى ذروتها مع العدوان على غزة الذي بدأ في السابع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٨. لقد صورت الرعاية الرسمية الإسرائيلية عملية "الرصاص المسكوب" على أنها عمل من أعمال الدفاع عن النفس بهدف وقف هجمات حماس الصاروخية على المدنيين في جنوب إسرائيل. ولكن كان الهدف الحقيقي من الهجوم هو الإطاحة بحماس من السلطة (التي فازت بها في انتخابات حرة ونزيهة في يناير عام ٢٠٠٦) وإرهاب شعب غزة لإرغامه على الخضوع وسحق كل أشكال المقاومة للاحتلال الإسرائيلي وكبح جماح الكفاح الفلسطيني من أجل الاستقلال وبناء الدولة.

كانت محاولة سافرة من جانب إسرائيل لفرض شروطها على الفلسطينيين دون أدنى اهتمام بالوسائل الديمقراطية، أو بحقوقهم، أو تطلعاتهم المشروعة. وكان من أكثر جوانب هذه الحرب إثارة للأسى القصف العشوائي بواسطة الجيش الإسرائيلي (أو جيش الدفاع الإسرائيلي، كما يدعي)، والوحشية الهمجية تجاه المدنيين والعدوان على المدارس ومخازن الغذاء التابعة للأمم المتحدة. وتقوم المحكمة الجنائية الدولية على نحو عاجل بالنظر فيما إذا كانت السلطة الفلسطينية "مؤهلة كدولة" لكي تقيم دعوى تتهم فيها القوات الإسرائيلية بارتكاب جرائم حرب في هذا النزاع الأخير. وحتى بدون المحاكمة عن الجرائم، فإن العدوان البشع على شعب غزة قد سحق إلى غير رجعة أي زعم بأن إسرائيل كان لديها في أي وقت من الأوقات أية مبادئ أخلاقية عليا.

إن الموت والدمار الذي ألحقته إسرائيل بالمدنيين الأبرياء في غزة يثير تساؤلا يقول: كيف يمكن لشعب كان ضحية لمثل تلك القوة غير المسبوقة أن يتحول إلى جلاد وحشي لشعب آخر؟ لقد تحدث سالو بارون، المؤرخ الأمريكي

اليهــودي، عن الرؤية المأساوية للتاريخ اليهودي، ذلك التاريخ المتجسد في سلسلة لا تنتهي من المعاناة اليهودية والتي بلغت ذروتها في الهولوكست.

إن اليهود صادقون في زعمهم بالفعل أنهم ضمن الشعوب الأكثر اضطهادًا، هذا إذ لم يكونوا الشعب الأكثر تعرضًا للاضطهاد على مدار التاريخ، ولكن تاريخ إسرائيل شيء آخر. فمنذ عام ١٩٤٨، والإسرائيليون يقومون بدور الجــلاد، وأدى انتصارهم في يونيو ١٩٦٧ إلى تحويلهم إلى طغاة ينتهجون العنــف. أمــا إدوارد سعيد فله وجهة نظر تختلف عن تلك الخاصة بالغالبية العظمى من الفلسطينيين عن العلاقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث يصف هؤلاء بأنهم ضــحايا لأولئــك الضحايا. فهو يرى أن كلا الشعبين كان "تجسيدًا للمعاناة". هذا لأن اليهــود عــانوا الكثير على أيدي النازي، حسبما يقول سعيد، لدرجة أن أصبحوا مهووسين بــالأمن وانتهى بهم المطاف بأن تحولوا إلى طغاة مستبدين. ويساهم هذا المنظور في شرح السيكولوجيا الكامنة خلف العنف الإسرائيلي والمعاملة غير الإنسانية للفلــسطينيين، ولكنه لا يبررهما.

هل هناك حل سلمي غير عنيف لهذا الصراع الذي يبلغ عمــره قرنــا مــن الزمان؟ يبدو لي أن الحل الوحيد العادل والمنطقي هو تقــسيم فلــسطين، أي حــل الدولتين. ومن خلال توقيع اتفاقية أوسلو، نبذ الفلسطينيون الكفاح المسلح واختاروا حل الدولتين. لقد تخلوا عن مطالبتهم بثمانية وسبعين بالمائة من فلــسطين تحــت الانتداب وذلك مقابل الحصول على دولة مستقلة على الاثنين والعــشرين بالمائــة الباقية، المكونة للضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن خلال العقــد الأخيــر، اتجهــت إسرائيل على نحو مستمر نحو اليمين ونتيجة لذلك أصــبحت شــروطها الخاصــة بالتسوية أكثر صعوبة. فلم يقبل حزب الليكود إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وتدافع الأحزاب الأكثر يمينية على نحو سافر عن سياسات عنصرية مثل الطرد الجماعي

للفلسطينيين. كما لم يكن موقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة نحو الفلسطينيين متوافقًا مع التسوية. فالتسوية لا يمكن أن يفرضها القوى على الضعيف. ولكن التسوية الحقيقية تنبع فقط من الاحترام المتبادل والمساواة.

وعلى الرغم من التدهور الخطير في العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين في العقد الأخير، فإنني أرفض أن أتخلى عن الأمل. وفي الوقت الحاضر، يشتبك الإسرائيليون والفلسطينيون في رقصة مروعة للموت. ولكن على المدى الطويل، قد يدرك الإسرائيليون خطأ الوسائل التي يستخدمونها وقد يدركون في النهاية أنه لا يوجد حل عسكري لما هو في الأساس مشكلة سياسية. ويومًا ما قد يتوقفون عن خداع أنفسهم من خلال توهمهم أن أمن بلادهم مرهون بالممارسة أحادية الجانب للقوة الغاشمة. ومن جانبي، استخلصت من دروس التاريخ أن الأمم، مثل الأفراد، يمكن أن يتصرف على نحو عقلاني، بعد أن تستنفذ كل البدائل الأخرى.

آفي شليم

أكسفورد، إبريل ٢٠٠٩

تسلسل زمني للأحداث

* ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧: قرار الأمم المتّحدة بتقسيم فلسطين.
* ١٥ مايو ١٩٤٨: إعلان دولة إسرائيل.
* ١٥ مايو ١٩٤٨-٧ يناير ١٩٤٩: الحرب العربية الإسرائيلية الأولى.
* ٤ أبريل ١٩٥٠: الأردن يضم الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.
* ٢٩ أكتوبر-٧ نوفمبر ١٩٥٦: حرب السويس.
* ٢٩ مايو ١٩٦٤: إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية (PLO).
* ٢٣ فبراير ١٩٦٦: انقلاب يساري في سوريا متبوعًا بازدياد نشاط منظمة التحرير الفلسطينية ضد إسرائيل.
* ٥-١٠ يونيو ١٩٦٧: حرب الأيام الستة.
* ٢٧ يونيو ١٩٦٧: إسرائيل تضم القدس الشرقية.
* ٢٦ يوليو ١٩٦٧: تقديم مشروع آلون إلى مجلس الوزراء.
* ١ سبتمبر ١٩٦٧: مؤتمر القمة العربي بالخرطوم.
* ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧: مجلس الأمن بالأمم المتحدة يصدر القرار ٢٤٢.
* ٢١ مارس ١٩٦٨: معركة الكرامة.
* مارس ١٩٦٠ - أغسطس ١٩٧٠: حرب الاستنزاف الإسرائيلية - المصرية.
* سبتمبر ١٩٧٠: "أيلول الأسود": الأردن يسحق الفدائيين الفلسطينيين.
* ٦-٢٦ أكتوبر ١٩٧٣: حرب عيد الغفران (حرب أكتوبر).

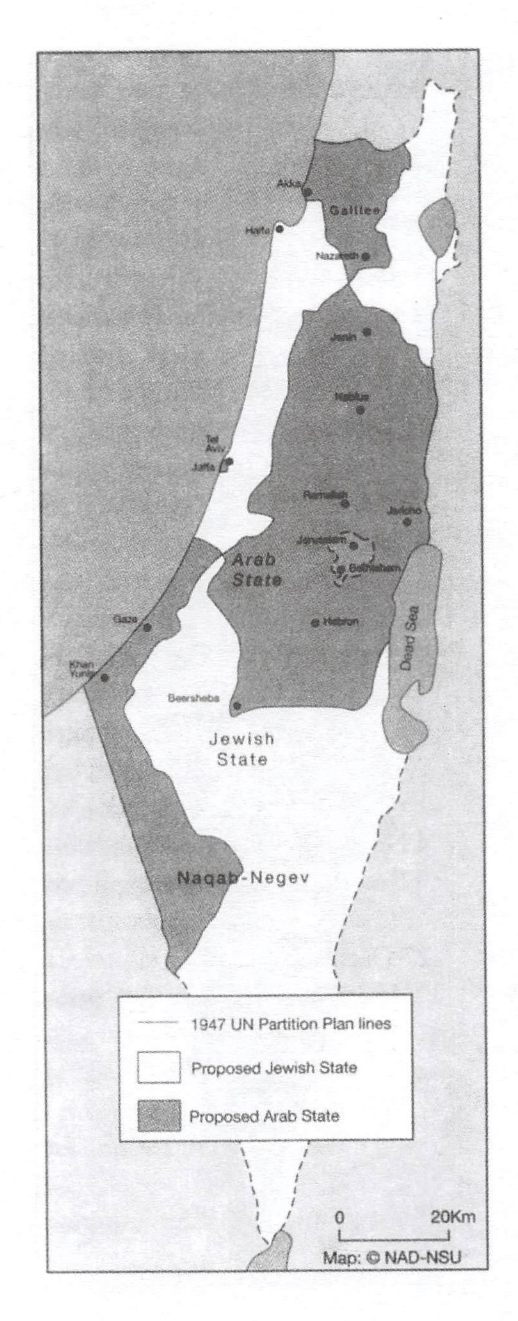
* ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣: قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٣٣٨ الذي دعا إلى إجراء مفاوضات مباشرة.
* ٢٦-٢٩ أكتوبر ١٩٧٤: مؤتمر القمة العربي بالرباط يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.
* ١٧ مايو ١٩٧٧: صعود حزب الليكود اليميني إلى السلطة في إسرائيل.
* ١٩-٢١ نوفمبر ١٩٧٧: زيارة السادات إلى القدس.
* ١٧ سبتمبر ١٩٧٨: إسرائيل ومصر يوقعان اتفاقيات كامب ديفيد.
* ٢٦ مارس ١٩٧٩: إسرائيل ومصر يوقعان معاهدة السلام في البيت الأبيض.
* ٦ يونيو ١٩٨٢: الاجتياح الإسرائيلي للبنان.
* ٢١ أغسطس ١٩٨٢: إخلاء مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت.
* ١٦ سبتمبر ١٩٨٢: مذبحة صبرا وشاتيلا.
* ١٠ يونيو ١٩٨٥: إسرائيل تنسحب من لبنان، باستثناء "منطقة أمنية" في الجنوب.
* ١ أكتوبر ١٩٨٥: إسرائيل تقصف مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس.
* ٩ ديسمبر ١٩٨٧: اندلاع الانتفاضة الأولى.
* ٣١ يوليو ١٩٨٨: الملك حسين يعلن فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية.
* ١٥ نوفمبر ١٩٨٨: المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر يوافق بشكل مشروط على قرارات الأمم المتحدة ١٨١ و٢٤٢ و٣٣٨.
* ١٤ ديسمبر ١٩٨٨: ياسر عرفات يقبل شروط الأمم المتحدة للمباحثات مع منظمة التحرير الفلسطينية.
* ٢٠ يونيو ١٩٩٠: الولايات المتحدة تعلق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.
* ٢ أغسطس ١٩٩٠: العراق يجتاح الكويت.

* ١٦ يناير–٢٨ فبراير ١٩٩١: حرب الخليج الأولى.
* ٣٠ أكتوبر ١٩٩١: انعقاد مؤتمر الشرق الأوسط للسلام في مدريد.
* ١٩ ديسمبر ١٩٩١: محادثات السلام الثنائية بين العرب وإسرائيل تبدأ في واشنطن.
* ١٦ ديسمبر ١٩٩٢: إسرائيل ترحل ٤١٥ ناشطًا من حماس.
* ١٩ يناير ١٩٩٣: الكنيست يلغي الحظر على الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية.
* ٢٥ يوليو ١٩٩٣: إسرائيل تبدأ عملية "تصفية الحساب" في جنوب لبنان.
* ١٠ سبتمبر ١٩٩٣: إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يتبادلان خطابات الاعتراف ببعضهما البعض رسميًا.
* ١٣ سبتمبر ١٩٩٣: إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بخصوص الحكم الذاتي الفلسطيني في البيض الأبيض.
* ٢٥ فبراير ١٩٩٤: مذبحة الخليل داخل الحرم الإبراهيمي.
* ٤ مايو ١٩٩٤: إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يصلان إلى اتفاق في القاهرة حول تطبيق إعلان المبادئ.
* ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤: إسرائيل والأردن يوقعان معاهدة سلام.
* ٢ فبراير ١٩٩٥: أول اجتماع قمة بين زعماء مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.
* ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥: توقيع الاتفاقية المؤقتة الإسرائيلية الفلسطينية بخصوص الضفة الغربية وغزة (أوسلو ٢).
* ٤ نوفمبر ١٩٩٥: اغتيال إسحاق رابين وخلافته بواسطة شيمون بيريز.
* ٥ يناير ١٩٩٦: اغتيال يحي عياش (المهندس) خبير صنع القنابل التابع لحماس على يد إسرائيل.

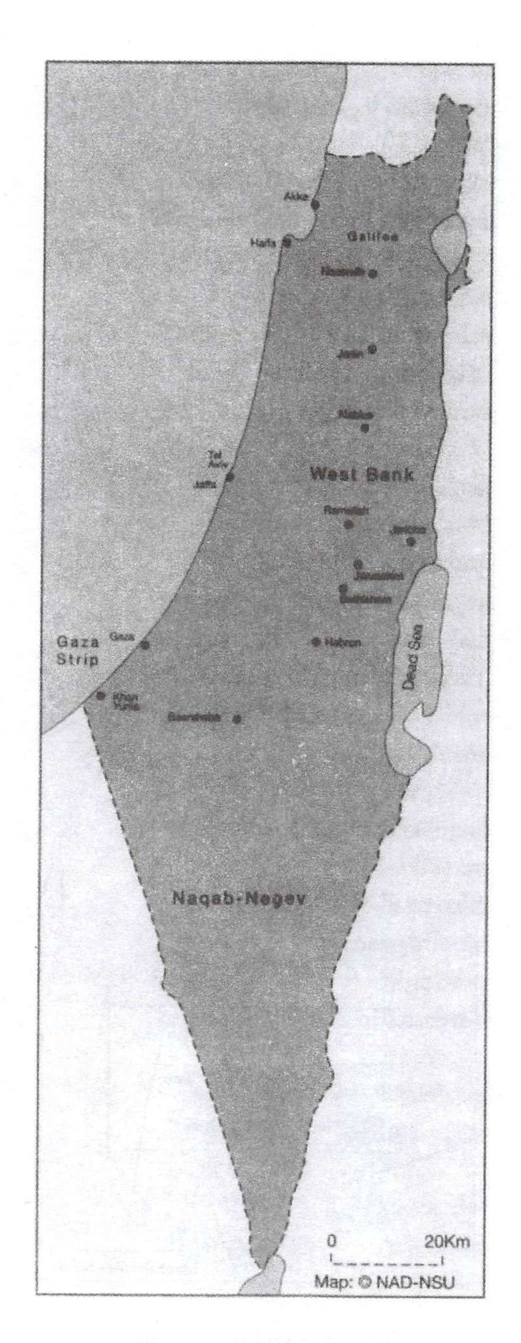
* ٢١ يناير ١٩٩٦: إقامة أول انتخابات فلسطينية.
* ٢٥ يناير ١٩٩٦: انتحاري من حماس يفجر نفسه في حافلة بالقدس.
* ٢-٤ مارس ١٩٩٦: أربعة انتحاريين من حماس يقتلون ٥٩ إسرائيليًا.
* ١٣ مارس ١٩٩٦: عقد قمة مكافحة الإرهاب بمشاركة ٢٧ دولة في مدينة شرم الشيخ.
* ١١ أبريل ١٩٩٦: إسرائيل تشن عملية "عناقيد الغضب" على جنوب لبنان.
* ٢٤ أبريل ١٩٩٦: المجلس الوطني الفلسطيني يعدل الميثاق الوطني الفلسطيني.
* ٢٥ سبتمبر ١٩٩٦: اندلاع اشتباكات بعد افتتاح نفق في القدس القديمة.
* ١٥ يناير ١٩٩٧: توقيع بروتوكول الخليل.
* ١٨ مارس ١٩٩٧: بدء عمليات البناء في حار حوما بالقدس الشرقية.
* ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨: بنيامين نتنياهو وياسر عرفات يوقعان مذكرة واي ريفر.
* ٤ سبتمبر ١٩٩٩: إيهود باراك وياسر عرفات يوقعان مذكرة شرم الشيخ.
* ٢٤ مايو ٢٠٠٠: جيش الدفاع الإسرائيلي ينسحب بقرار أحادي الجانب من جنوب لبنان.
* ١١-٢٥ يوليو ٢٠٠٠: مؤتمر قمة كامب ديفيد.
* ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠: آرييل شارون يزور المسجد الأقصى. اندلاع انتفاضة الأقصى.
* ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٠: الرئيس كلينتون يقدم "معاييره".
* ٢١-٢٨ يناير ٢٠٠١: المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية في طابا بمصر.
* ٢٧ مارس ٢٠٠٢: انتحاري يقتل ٢٩ ويصيب ما يقرب من ١٥٠ شخصًا في بارك أوتيل، ناتانيا.
* ٢٨ مارس ٢٠٠٢: القمة العربية في بيروت تتبنى مبادرة السلام السعودية.
* ٢٩ مارس ٢٠٠٢: إسرائيل تشن عملية الدرع الدفاعي في الضفة الغربية.

- ٢٤ يونيو ٢٠٠٢: الرئيس بوش يطالب بإنشاء دولة فلسطينية "مؤقتة" برئاسة قيادة جديدة.
- ٢٠ مارس ٢٠٠٣: الولايات المتحدة وبريطانيا يغزوان العراق.
- ٣٠ أبريل ٢٠٠٣: الرباعية تعلن عن خريطة الطريق. تعيين محمود عباس رئيسًا لوزراء فلسطين.
- ٢ يونيو ٢٠٠٣: اجتماع قمة في العقبة للبدء في تنفيذ خريطة الطريق.
- ٢ سبتمبر ٢٠٠٣: استقالة محمود عباس من رئاسة الوزراء.
- ١١ سبتمبر ٢٠٠٣: مجلس الوزراء الإسرائيلي يقرر "الإطاحة" بعرفات.
- ١ ديسمبر ٢٠٠٣: توقيع "اتفاقية سلام" غير رسمية في جنيف.
- ٢٢ مارس ٢٠٠٤: إسرائيل تغتال الشيخ ياسين زعيم حركة حماس.
- ١١ نوفمبر ٢٠٠٤: وفاة ياسر عرفات وخلافته بواسطة محمود عباس.
- ١٨ ديسمبر ٢٠٠٤: آرييل شارون يعلن الانسحاب من غزة من جانب واحد.
- ٩ يناير ٢٠٠٥: محمود عباس ينتخب على نحو ديمقراطي رئيسًا للسلطة الفلسطينية.
- أغسطس ٢٠٠٥: إسرائيل تنسحب بقرار أحادي الجانب من قطاع غزة.
- ٢٥ يناير ٢٠٠٦: فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية.
- مارس ٢٠٠٦: سقوط ما يزيد عن ٤٠ صاروخًا من طراز قسام على سيدروت. جيش الدفاع الإسرائيلي يرد بقصف مواقع الإطلاق وغارات جوية.
- ٢٧ يناير ٢٠٠٦: وثيقة الأسرى الفلسطينيين.
- ٢٨ يناير ٢٠٠٦: إسرائيل تشن عملية "أمطار الصيف" على قطاع غزة بهدف استعادة الجندي المختطف جلعاد شاليط ووقف إطلاق الصواريخ.
- ١٢ يوليو–١٤ أغسطس ٢٠٠٦: حرب لبنان الثانية.
- ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦: الإسرائيليون والفلسطينيون يعلنون هدنة غزة.

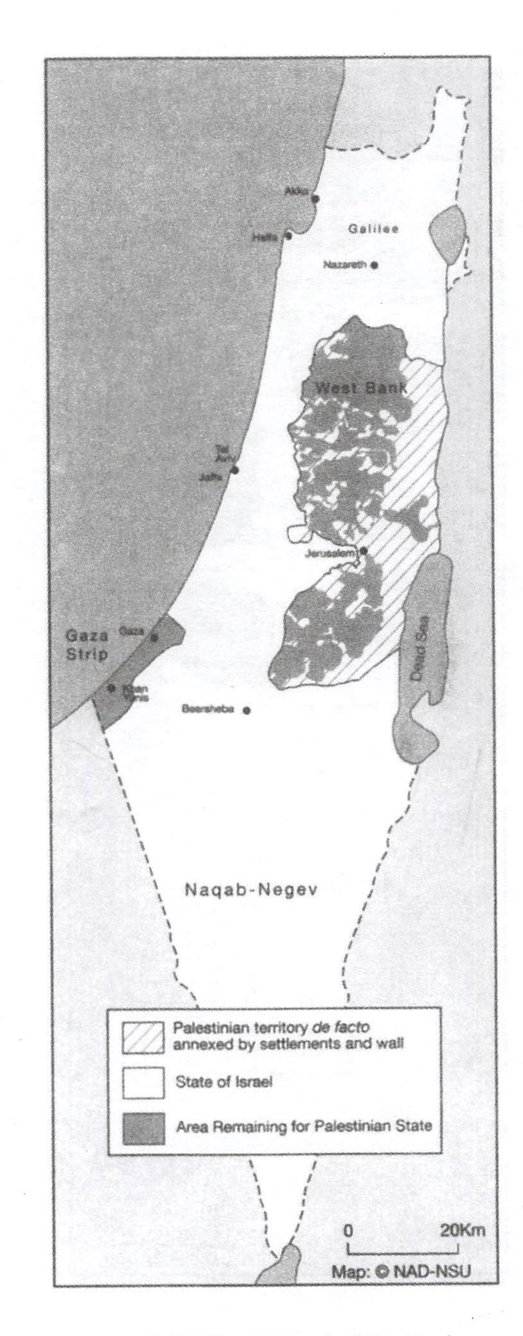
* ٨ فبراير ٢٠٠٧: اتفاقية الوحدة الفلسطينية في مكة.
* ١٩ فبراير ٢٠٠٧: اجتماع قد ، ثلاثي (إسرائيلي–فلسطيني–أمريكي) في القدس.
* ١٥ يونيو ٢٠٠٧: قوات حماس تطرد فتح من قطاع غزة. الرئيس محمود عباس يحل حكومة الوحدة الوطنية.
* ٢٥ يونيو ٢٠٠٧: انعقاد قمة شرم الشيخ الثانية.
* ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧: قمة أنابوليس.
* ١٩ يونيو ٢٠٠٨: الهدنة بين حماس وإسرائيل في غزة عبر وساطة مصرية.
* ٤ نوفمبر ٢٠٠٨: إسرائيل تنتهك الهدنة.
* ٩ نوفمبر ٢٠٠٨: اجتماع الرباعية بشرم الشيخ يعيد التأكيد على دعمها لعملية سلام أنابوليس.
* ٢٧ ديسمبر– ١٨ يناير ٢٠٠٩: شن عملية "الرصاص المسكوب" على قطاع غزة.



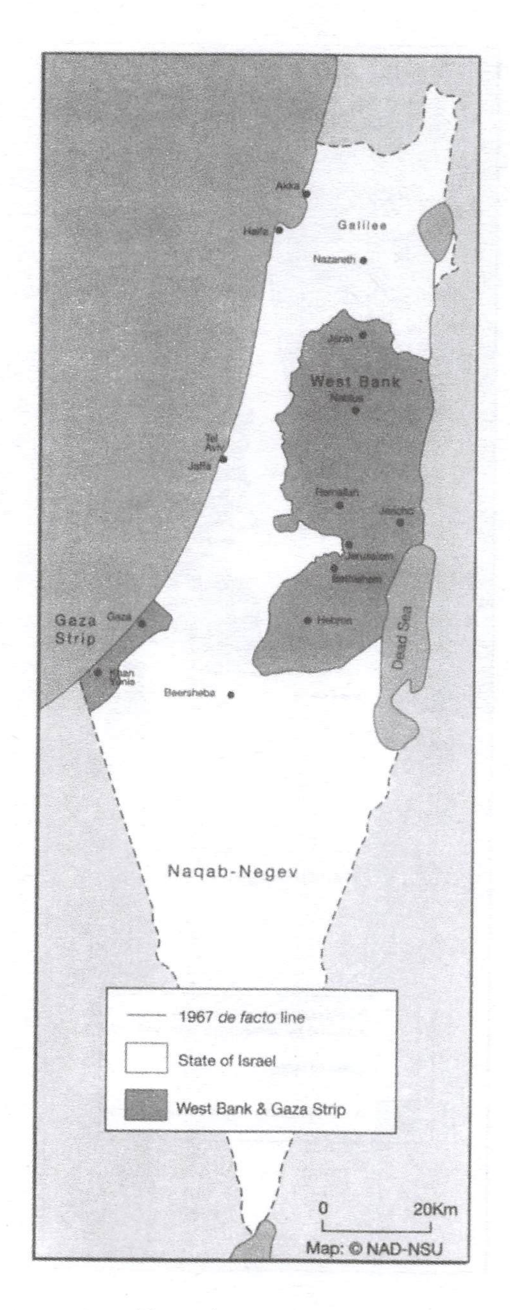
The 1947 UN Partition Plan



Mandatory Palestine



Israeli Settlements on the West Bank



The 1949 Armistice Lines

الباب الأول

١٩٤٨ وما بعدها

الفصل الأول

وعد بلفور وعواقبه

هناك الكثير من الموضوعات التي كتبت على نحو مسهب يساهم في تنقية الأجواء، أو من أجل خلق ميزة معينة للنظر إلى الأمر من زاوية تبدو جديدة. وعلى ذلك، فإن هدفي هو النظر إلى وعد (أو تصريح) بلفور من منظور مختلف على ضوء الدراسات الحديثة. واقترح التركيز على التصريح في حد ذاته، وعلى الدوافع التي تكمن خلفه والطريقة التي نفذ بها، والصراعات التي أدى إلى نشوئها، وعواقبه على مركز بريطانيا كقوة غربية عظمى في الشرق الأوسط. وسوف أبدأ حديثي بخلفية عامة عن الموضوع.

كانت الإمبريالية البريطانية في الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى- إذا استخدمنا تعبيرًا بريطانيًا متواضعًا- مترامية الأطراف. وفي عام ١٩١٥، وعدت بريطانيا الشريف حسين، شريف مكة، بأنها سوف تؤيد إنشاء مملكة عربية مستقلة تحت حكمه مقابل قيادته لثورة عربية ضد الإمبراطورية العثمانية، حليف بريطانيا في الحرب. وتم تضمين هذا الوعد في خطاب صدر في الرابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩١٥ من السيد هنري ماكماهون، المفوض السامي البريطاني في مصر، إلى شريف مكة فيما أصبح يعرف بعد ذلك باسم مراسلات ماكماهون-حسين. وافترض شريف مكة أن هذا الوعد يتضمن فلسطين. وفي عام ١٩١٦، توصلت بريطانيا إلى اتفاقية سرية مع فرنسا لتقسيم الشرق الأوسط إلى دوائر للنفوذ في حالة إذا ما انتصر الحلفاء. وتبعًا لبنود اتفاقية

سايكس – بيكو، يتم وضع فلسطين تحت السيادة الدولية. وفي عام ١٩١٧، أصدرت بريطانيا وعد بلفور، الذي تعهد بدعم إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين.

وعلى ذلك، بجرة قلم إمبريالية، أصبحت الأرض الموعودة، موعودة مرتين. وحتى تبعًا لمعايير بيرفيديوس ألبيون[*]، كانت تلك قصة غير عادية للنفاق والخيانة، قصة ظلت تطارد بريطانيا عبر ثلاثين عامًا من حكمها في فلسطين. وضمن الثلاثة تعهدات التي صدرت خلال الحرب، يعتبر تصريح بلفور بالتأكيد الأكثر غرابة والأكثر إثارة للجدل. كتب آرثر كوستلر يقول، نجد هنا أمة تعد أمة أخرى بأرض أمة ثالثة. ويشجب كوستلر التصريح باعتباره أمة مستحيلة، نبتة شيطانية، "زنجي أبيض". أما س. بي. سكوت، المدافع المستميت عن الصهيونية، والصحفي بجريدة مانشستر جارديان، فقد لعب دورًا هامًا في إقناع الحكومة البريطانية بإصدار التصريح. وفي مقال صحفي، عظم سكوت من شأن التصريح باعتباره عملاً من أعمال الكرم بالغة السخاء. "إنه تجسيد للتطلعات، وعلامة من علامات القدر"[١] أما إليزابيث موزو، في كتابها "لحظة بريطانيا في الشرق الأوسط"، فقد سلمت بأن التصريح يمثل لليهود الذين هاجروا إلى فلسطين "الإنجاز والخلاص"، ولكنها تشير إلى أن التصريح بالنسبة للبريطانيين قد جر عليهم الكثير من المتاعب والعواقب السيئة التي نالت من قوتهم. وأضافت موزو "إذا نظرنا إلى التصريح من منظور المصالح البريطانية فقط، فإنه يعتبر أكبر خطأ في تاريخنا الاستعماري"[٢].

(*) بيرفيديوس ألبيون وصف عدائي لبريطانيا، حيث كان بيرفيديوس شخص يوناني لا يحفظ عهوده، وألبيون اسم يوناني لبريطانيا العظمى. (المترجم)

وفي الثاني من نوفمبر عام ١٩١٧، أرسل آرثر بلفور، وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية، خطابًا إلى اللورد روتشيلد، أحد زعماء اليهود البريطانيين، قال فيه: "يسرني جدًا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته: "إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليًا أنه لن يؤتي بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".

كان هذا التصريح موجزًا للغاية، مكونًا من ٦٧ كلمة فقط، ولكن عواقبه كانت عميقة وبعيدة المدى، وكان أثره على التاريخ اللاحق للشرق الأوسط ثوريًا. لقد غير تمامًا من موقف الحركة الصهيونية أمام عرب فلسطين، وقدم مظلة واقية مكنت الصهاينة من المضي قدمًا نحو تحقيق هدفهم المنشود المتمثل في إقامة دولة يهودية في فلسطين. ونادرًا ما نجد في حوليات الإمبراطورية البريطانية مثل تلك الوثيقة المقتضبة التي كانت لها مثل هذه العواقب بعيدة المدى.

وعلى ضوء أثره السياسي، لا يثير الاندهاش أن يجذب وعد بلفور هذا القدر الكبير من اهتمام مؤرخي الشرق الأوسط.

كما لا يثير الدهشة، بعد مرور قرن من الزمان على نحو التقريب، أنه ظل مادة خصبة للجدل المستمر. وهناك العديد من أوجه النزاع في هذا النقاش، كلها تدور حول مسألة مدى التوافق بين الاتفاقيات الثلاثة التي تم التوصل إليها أثناء الحرب. وفيما يتصل بمسألة التعارض بين وعود بريطانيا للشريف حسين والفرنسيين فإن الدراسة الأكثر وضوحًا في تناول الموضوع هي تلك الخاصة

بايلي قدوري. وكان قدوري أول باحث يجمع كل الأدلة المتاحة من مصادر بريطانية وفرنسية وعربية من أجل إلقاء الضوء على مغزى مراسلات ماكماهون-حسين وبيان مدى أثرها على السياسة البريطانية بين الحربين. والاستنتاج الرئيسي الذي توصل إليه هو أن اتفاقية سايكس-بيكو لم تنتهك الالتزامات الواردة في مراسلات ماكماهون-حسين. ومع ذلك، فإن وعد بلفور تم ذكره على نحو عابر فقط بواسطة قدوري لأنه يقع خارج نطاق دراسته[٣].

وفي عام ١٩١٦، قام شريف مكة بإعلان نفسه "ملكًا على البلاد العربية" ولكن الحلفاء اعترفوا به فقط كملك على الحجاز. وفيما يتصل بالعلاقة بين التزامات بريطانيا تجاه الصهاينة، وتجاه الملك حسين، فإن أحدث الدراسات التي تناولت هذا الموضوع هي "فلسطين: هل هي أرض موعودة مرتين؟". بقلم إيسيا فريدمان[٤]. وإجابة فريدمان على السؤال الوارد في عنوان كتابه هي أن فلسطين لم يتم الوعد بها مرتين لأن عرض ماكماهون الخاص بالاعتراف باستقلال العرب ودعمه كان مشروطًا وغير ملزمًا، كما أنه، على أيه حال، لم يكن يتضمن فلسطين. ويرى فريدمان أن السيد هنري لم يستبعد فلسطين فقط من المملكة العربية المرتقبة، ولكن ذلك أيضًا كان مفهومًا بواسطة الزعيم الهاشمي في ذلك الوقت. ويرى فريدمان صمت حسين بعد نشر وعد بلفور بمثابة دليل على موقفه. وهناك دليل آخر استشهد به فريدمان، وهو ما جاء في كتاب جورج أنطونياس الشهير، المتحدث الرسمي ومؤرخ الحركة الوطنية العربية. ومن خلال أنطونياس نعلم أن الملك حسين قد "أمر أبناءه أن يفعلوا كل ما بوسعهم من أجل تهدئة المخاوف التي أثارها وعد بلفور بين اتباعهم وأرسل مبعوثًا إلى فيصل في العقبة بتعليمات مشابهة"[٥].

ويصل فريدمان إلى استنتاج مفاده أن اتهامات الاحتيال والخداع المثارة ضد البريطانيين بعد الحرب لا أساس لها من الصحة، إلى حد كبير. وسواء كانت كذلك أم لا، فإن هذه الاتهامات اكتسبت منزلة العقيدة الراسخة ليس فقط لدى القوميين العرب، ولكن على نحو أكثر إثارة للدهشة، لدى معظم المسئولين البريطانيين أيضًا. وبالنسبة للملك حسين، من الضروري التفرقة، على نحو أكثر وضوحًا مما فعل فريدمان، بين رد فعله المبدئي تجاه وعد بلفور وموقفه اللاحق. فحينما وصلت أنباء التصريح إلى مسامع الملك حسين (الشريف حسين) شعر بتشوش كبير وطلب من بريطانيا توضيح مغزاه. ورد هوايتهول على ذلك الطلب بإرسال القائد العسكري د. جي. هوجراث، أحد رؤساء المكتب العربي في القاهرة، الذي وصل إلى جدة في الأسبوع الأول من يناير عام ١٩١٨ من أجل سلسلة من اللقاءات مع الملك حسين. وأكدت "رسالة هوجراث"، كما أصبحت تدعى، على عزم إنتين على أن "يمنح العرب الفرصة كاملة مرة أخرى لتكوين أمة في العالم". وفيما يتصل بفلسطين، كانت بريطانيا "عاقدة العزم على أنه لن يخضع شعب لشعب آخر". وأشارت بريطانيا إلى ذلك وعززت تطلعات الشعب اليهودي للعودة إلى فلسطين ولكن على أن يتوافق ذلك مع "حرية القاطنين فيها، الاقتصادية والسياسية". ولم يبد حسين أية معارضة لهذه السياسة، على الرغم من أننا قد يراودنا الشك في تقرير هوجراث بأنه قد "وافق عليها بمنتهى الحماس"[٦].

وتعتبر رسالة هوجراث أمرًا جوهريًا من أجل فهم موقف الملك حسين من وعد بلفور. وبعد اجتماع جدة، اعتقد حسين أنه حصل على تأكيد بريطاني بأن استيطان اليهود في فلسطين لن يتعارض مع استقلال العرب في ذلك البلد. وهذا يفسر صمته في البداية على نحو علني وجهوده الخاصة من أجل تبديد مخاوف أبنائه. كان حسين يكن احترامًا عظيمًا لليهود، وينظر إليهم، كما جاء في القرآن الكريم - باعتبارهم "أهل الكتاب"، أي التوراة. ولم يعارض استيطان اليهود في

فلسطين ولكنه رحب به على أسس دينية وإسلامية. ومع ذلك، فقد كان معارضًا شرسًا للسيطرة الصهيونية على البلد. كما منحة هوجرات ميثاقًا غليظًا بأن بريطانيا سوف تحترم ليس فقط الحرية الاقتصادية، ولكن أيضًا الحرية السياسية للسكان العرب. وبالتالي حينما رفضت بريطانيا الاعتراف باستقلال العرب في فلسطين، شعر حسين بأنه تعرض للخيانة وأن بريطانيا نقضت عهدها(٧).

وإذا كان افتتان الشريف حسين وأبنائه ببريطانيا قد تلاشى بالتدريج، فإن عداء القوميين العرب تجاه بريطانيا بسبب وعد بلفور كان فوريًا ومتواصلاً. ويتمثل أحـــد المصادر العربية القيمة التي تتناول هذه الفترة في "مذكرات عوني عبد الهادي" وهو سياسي فلسطيني عمل سكرتيرًا للأمير فيصل في مؤتمر باريس للسلام وخلال حكمة القصير الأمد لسوريا عام ١٩٢٠. ثم قام بعد ذلك بالعمل لدى الأمير عبد الله، شقيق فيصل في إمارة شرقي الأردن. وفي عام ١٩٢٤، عاد إلى فلسطين وأصبح أحد المتحدثين الرسميين باسم الحركة الوطنية الفلسطينية. وكان انطباع عبد الهادي هو أن فيصل أصابه الاستياء بسبب التغلغل الصهيوني في فلسطين ولكنه كان يتخذ الحيطة من أجل عدم إثارة غضب البريطانيين. وكان فيصل متأثرًا أيضًا، حسبما يقول عبد الهادي، بخطابات الطمأنة التي تلقاها من والده في الشهور الأولى من عام ١٩١٨ بخصوص وعد بلفور(٨).

ومن جانبه، لم يكن عبد الهادي يؤمن بإمكانية التعاون مع الصهاينة في فلسطين. وعلى ذلك كان بالغ الانتقاد في مذكراته لفيصل بسبب توقيعه لاتفاقية خاصة بالتعاون العربي-اليهودي مع دكتور حاييم وايزمان أثناء اجتماعهما في العقبة في الرابع من يونيو عام ١٩١٩. ويرى عبد الهادي أن فيصل وقع الاتفاقية دون فهم مضمونها لأنها كانت مكتوبة بالإنجليزية، وهي لغة لم يكن على دراية بها. ولكنه يشير أيضًا إلى أن فيصل أضاف ملحقًا بخط يده ينص على أن الاتفاقية

مشروطة بتنفيذ مطالبه الخاصة بتحقيق استقلال العرب(٩). وبما أن هذه الشروط لم تتحقق، فإن الاتفاقية تعتبر باطلة وكأنها لم تكن.

وهناك عدد من الإشارات الأخرى إلى وعد بلفور جاءت في مذكرات عوني عبد الهادي، وكلها تنتقد البريطانيين ورعاياهم اليهود، بدرجة كبيرة. ووجهة نظره الأساسية، التي عبر عنها مرارًا وتكرارًا في مناسبات عديدة، هي أن الوعد قد منح بواسطة إنجليزي غريب لا يملك فلسطين إلى يهودي غريب ليس له حق فيها(١٠). وعلى ذلك واجهت فلسطين خطرًا مزدوجًا: أحدهما من الانتداب البريطاني والآخر من الحركة الصهيونية. وفي ديسمبر ١٩٢٠، شارك عبد الهادي في المؤتمر الفلسطيني الثالث المنعقد في حيفا. وأدان المؤتمر تصرفات الحكومة البريطانية وخططها من أجل تحقيق الأهداف الصهيونية. كما رفض وعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين باعتباره انتهاكًا للقانون الدولي، والتزامات الحلفاء أثناء الحرب، وللحقوق الطبيعية لسكان البلد(١١).

وفي عام ١٩٣٢، أسس عبد الهادي الفرع الفلسطيني من حزب الاستقلال العربي والذي كان يطالب برنامجه بإلغاء الانتداب وكذلك تصريح بلفور(١٢). كان العداء العربي لتصريح بلفور، كما بين عوني عبد الهادي، متوقعًا منذ البداية. إذن، لماذا صدر؟

هناك مدرستان رئيسيتان للفكر بشأن أصول تصريح بلفور، إحداهما يمثلها ليونارد شتاين، والأخرى يمثلها ماير فيرتي. وما أصبح بعد ذلك الحكمة التقليدية في الموضوع أرساها شتاين عام ١٩٦١، في دراسته المرجعية المتميزة "وعد بلفور"(١٣). ويقدم هذا الكتاب شرحًا وافيًا تفصيليًا ودقيقًا لعملية اتخاذ القرار التي دفعت بريطانيا إلى إصدار التصريح، ولكنه لا يصل إلى أية استنتاجات قاطعة. ومع ذلك، فإن الاستنتاج الذي تنطوي علية دراسته هو أن نشاط ومهارة الصهاينة،

وعلى الأخص دكتور حاييم وايزمان، هي التي حثت بريطانيا على إصدار بيانها الشهير لدعم القضية الصهيونية. وخضع كتاب شتاين لنقد مطول بواسطة ماير فيرتي، الأستاذ بالجامعة العبرية بالقدس، وذلك عبر مقال شهير نشر في عام ١٩٧٠، بعنوان "تصريح بلفور وصانعوه"[١٤]. وتبعًا لفيرتي، كان التصريح من صنع براجماتيين متحجري الرأي، دافعهم الأساسي المصالح البريطانية الإمبريالية في الشرق الأوسط. فلم يكن الصهاينة هم من يسعون إلى الدعم البريطاني، بل كان المسئولون البريطانيون هم من اتخذوا مبادرة التقرب إلى الصهاينة.

بدأ تحديد المصالح البريطانية في الشرق الأوسط عام ١٩١٥، الأمر الذي أدى إلى إبرام اتفاقية سايكس بيكو التي واءمت بين مصالح بريطانيا وتلك الخاصة بفرنسا، من خلال التوصل إلى تسوية بشأن فلسطين. وعندما أعاد البريطانيون التفكير في الأمر شعروا بأن زمام فلسطين يجب أن يظل في أيديهم من أجل منع فرنسا وروسيا من الاقتراب من مصر وقناة السويس، ويرى فيرتي أن الرغبة في إبعاد فرنسا عن فلسطين، وليس التعاطف مع القضية الصهيونية، هو الذي حفز البريطانيين على رعاية وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. كما كان يعتقد أن إصدار مثل هذا التصريح الموالي للأفكار الصهيونية من المرجح أن يحشد دعم يهود أمريكا وروسيا للمجهود الحربي ضد ألمانيا. وفي النهاية، أدت الشائعات الدائرة حول تودد ألمانيا للصهاينة إلى تسريع الإيقاع الذي تتجه به بريطانيا نحو خطوتها الدرامية. وعلى النقيض من شتاين، يصل فيرتي إلى نتيجة مؤداها أن الضغط الصهيوني لعب دورًا تافهًا في جذب اهتمام بريطانيا نحو فلسطين.

وهنـــاك حجـــة مشابهة ولكنها غير متطابقة قدمها جون كيمش في كتابه "اللا رومانسيين: القوى العظمى ووعد بلفور". وكما يقترح العنوان، يعتقد المؤلف أن القوة الدافعة الكامنة وراء التصريح لم تكن التعاطف ولكنها الواقعية المتحجرة

القلب. ومع ذلك، لا يعزو كيمش هذه الواقعية إلى البريطانيين فقط ولكنه يعزوها أيضًا إلى الصهاينة. والواقع أنه يعتقد أن مصالح الجانبين كانت متطابقة، وأنه من خلال العمل على إنشاء فلسطين يهودية فإنهم كانوا يعملون في نفس الوقت على صنع فلسطين بريطانية. وقدم التصريح اللبنات الأولى للبناء ولكن استخدمها كل منهما بعد ذلك بطريقته الخاصة. ويقول كيمش أن "هذه كانت الواقعية الأساسية التي اقترب بها بلفور ووايزمان من تحقيق هدفهما، حيث أدركا أن عليهما أن يسيرا معًا جزءًا من الطريق، ولكن سوف يأتي الوقت الذي يجب عليهما فيه أن يفترقا"(١٥). ما لم يأت ذكره، كما يشير كيمش، هو أنه لم يكن هناك الكثير من الوقت من أجل هذا التفكير العميق بالنسبة للساسة متقدي الحماس المنتمين لبريطانيا وقت الحرب والصهيونية فيما بعد الحرب(١٦). ويكتسب التشريح التاريخي لتصريح بلفور أهمية أخرى في عام ٢٠٠٠ مع صدور كتاب توم سيجيف الذي يتناول الانتداب البريطاني على فلسطين(١٧) ويكمن إسهام سيجيف في التفسير الذي قدمه بشأن أصول الحكم البريطاني في فلسطين. وتعتمد "رؤيته التنقيحية" على مصدر جديد وكذلك إعادة صياغة للدراسات القديمة عن الموضوع.

ويرى سيجيف أن الدوافع الأساسية الكامنة خلف وعد بلفور لا تتمثل في الزعماء الصهاينة ولا المخططين البريطانيين الإمبرياليين، ولكنها تتصل بديفيد لويد جورج، رئيس الوزراء البريطاني. وفي مذكراته، التي كتبها بعد نحو عشرين عامًا من الحدث، يشرح لويد جورج سبب دعمه للحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الأولى باعتباره تحالفًا مع منظمة سياسية هائلة التأثير تستحق الدعم بسبب نواياها الطيبة. وكانت الحكمة الشائعة في بريطانيا في الوقت الذي نشر فيه لويد جورج مذكراته هي أن البلد جانبه الصواب بدعمه للصهاينة وأنه كان غالبًا يحاول تبرير السياسة التي اتبعها في زمن الحرب. أما سيجيف فإنه لا يحاول ذلك. وهو يرى أن دعم لويد جورج للصهيونية لم يكن قائمًا على المصالح البريطانية ولكن

على جهله وانصياعه لهوى نفسه. كان لويد جورج، في قراره نفسه، لا يكن لليهود سوى الازدراء، ولكنه في نفس الوقت كان يخشاهم، ومضى في ضلاله على أساس المقولة العبثية المثيرة للسخرية الخاصة بقوة ونفوذ الصهاينة. ومن خلال وضع بريطانيا في نفس الخندق مع الصهاينة، تصرف على أساس وجهة النظر الخاطئة والمعادية للسامية – التي تقول بأن اليهود يديرون عجلة التاريخ.

والواقع، كما يبين سيجيف، أن اليهود كانوا لا حول لهم ولا قوة، ليس لديهم ما يقدمونه، وليس لهم أي نفوذ سوى ذلك المتولد بواسطة خرافة القوى السرية. وكان الأمر كذلك بالنسبة للصهاينة، فقد كانوا أقلية داخل الأقلية، ولم يكن يمكنهم حتى الحديث باسم يهود العالم.

كانت مفاهيم لويد جورج الخاطئة عن اليهود شائعة الانتشار على نحو موسع بين الطبقة الحاكمة في بريطانيا، وكذلك كراهيته للفرنسيين. ويرى سيجيف أن البريطانيين دخلوا فلسطين لكي يهزموا الأتراك، ومكثوا فيها لكي تظل بمنآي عن الفرنسيين، ومنحوها للصهاينة لأنهم أحبوا "اليهود" حتى وإن أثاروا اشمئزازهم، إنه إعجاب ممزوج بالاحتقار. لم تكن هناك معايير استراتيجية يسترشد بها البريطانيون، كما لم تكن لديهم عملية اتخاذ قرار منظمة. ولم يكن الهدف من وعد بلفور تحقيق مصالح عسكرية ولا دبلوماسية، ولكنه كان ثمرة اتباع الهوى والميول الشخصية وحيل المشعوذين. فالرجال الذين أخرجوه إلى الوجود مسيحيون وصهاينة، وفي كثير من الحالات، معادين للسامية، فقد كانوا يعتقدون أن اليهود يمسكون بدفة العالم"[١٨] إن إيمان بريطانيا بالقوى الخفية "لليهود" كان يفوق إيمانها بالواقع، وعلى أساس هذه الاعتبارات الزائفة، اتخذت بريطانيا قرارها الخطير برعاية القضية الصهيونية[١٩]. ولكن هناك نقطة واحدة أجمع عليها المعجبون بالتصريح وكذلك منتقدوه ألا وهي أنه بيان سياسي، صدر بعد مداولات مطولة،

وعمليات صياغة وإعادة صياغة مرهقة، واختيار دقيق لألفاظه. وقبل أن تعلن الحكومة البريطانية التصريح على العالم، قامت باختبار كل كلمة جاءت فيه بعناية شديدة، وأدخلت عليه تعديلات وتغييرات لا حصر لها. ومع ذلك، فإن كل هذه الجهود لم تؤد إلى إنتاج نص واضح أو مترابط. على النقيض، لقد تسببت في غموضه وعدم وضوحه، والأسوأ من كل ذلك، تناقضاته الداخلية. ومع ذلك، يكمن التناقض الأكبر في دعمه لحق الأقلية القاطنة في فلسطين في تقرير المصير، بينما ينكر هذا الحق على الأغلبية. وفي الوقت الذي كان فيه البيان المقترح يخضع للمناقشة في مجلس الحرب، كان عدد سكان فلسطين يقرب من ٧٦٠ ألف نسمة. وكان عدد اليهود يبلغ حوالي ٦٠ ألف نسمة بين هؤلاء السكان. كان العرب يشكلون حوالي ٩٠% من عدد السكان، بينما كانت نسبة اليهود حوالي ٩%، والتحفظ القائل بأنه "لن يؤتي بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية في فلسطين" قد انطوى، من وجهة نظر البريطانيين، على أن الأغلبية العربية ليس لها أي حقوق سياسية. ويتمثل جانب من هذه الصياغة الغريبة في أن الغالبية العظمى من الوزراء لم يعترفوا بالفلسطينيين كشعب له تطلعات وطنية مشروعة ولكنهم نظروا إليه باعتباره مجرد كيان شرقي متخلف خامل. وكان آرثر بلفور نموذجًا نمطيًا للصهاينة الأغيار (أي غير اليهود). فقد كتب يقول عام ١٩٩٢ "الصهيونية، سواء كانت على صواب أم على خطأ، جيدة أو سيئة، أكثر أهمية وأعز شأنًا من رغبات ومظالم ٧٠٠ ألف عربي يقطنون الآن تلك الأرض العتيقة"[٢٠].

والتفسير الأكثر إفراطًا في حسن النية لهذا الزعم الغريب، هو أنه في عصر الاستعمار كان الجميع على نحو أو آخر غائصًا في أوحال تلك الأيديولوجية (الاستعمارية). وربما يبدو بلفور اليوم مثالاً غريبًا للعقلية الاستعمارية، ولكنه لم يكن كذلك في تلك الحقبة.

ومع ذلك، فإن اقتراح بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لم يتمتع بالأغلبية الكاملة من مجلس الوزراء. فقد اعتبر إدوين مونتيجو، وزير الدولة لشئون الهند واليهودي الوحيد في الحكومة البريطانية، أن الصهيونية تمثل خطرًا على يهود بريطانيا والدول الأخرى. وشجب الصهيونية باعتبارها مذهبًا سياسيًا شريرًا، لا يجب الدفاع عنه من جانب أي وطني محب للمملكة المتحدة"[٢١]. وقد رفض مونتيجو فكرة اليهود كأمة وبرر ذلك قائلاً بأن المطالبة بالاعتراف باليهود كأمة منفصلة يشكل خطرًا على صراعهم من أجل أن يصبحوا مواطنين لهم نفس الحقوق في الدول التي يعيشون فيها[٢٢].

كان اللورد كيرزون، أحد أعضاء مجلس الحرب، أكثر اهتمامًا بمضامين البيان المقترح فيما يتصل بحقوق عرب فلسطين. وسأل زملاءه في مجلس الوزراء "كيف يمكن اقتراح طرد الأغلبية الموجودة من السكان المسلمين واستقدام اليهود بدلاً منهم؟" وفي بيان إلى مجلس الوزراء أعاد طرح الموضوع: "ما هو مصير شعب هذا البلد؟ (العرب) وقد قطن آباؤهم فيه طوال ١٥٠٠ عام تقريبًا، وهم يمتلكون هذه الأرض. ويعتنقون العقيدة المحمدية. إنهم لن يقبلوا أن تصادر ممتلكاتهم من أجل المهاجرين اليهود أو أن يعملوا مجرد سقاة وحطابين لهؤلاء"[٢٣].

خاب مسعى مونتيجو وكيرزون. فقد قام الرجال الثلاثة الأكثر نفوذًا في مجلس الوزراء، لويد جورج وبلفور ولورد ميلز، بإلقاء ثقلهم خلف الاقتراح.

وفي الاجتماع الحاسم، في ٣١ أكتوبر ١٩١٧، وافق مجلس الوزراء على الصياغة النهائية للتصريح ناظرًا بعين العطف إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وقام كيرزون بتكرار شكوكه وعدم تفاؤله بمستقبل فلسطين. وفي الغالب من أجل تهدئة مخاوفه، تم تضمين النسخة النهائية من التصريح تحذيرًا بشأن

حماية الحقوق المدنية والدينية للمجتمعات غير اليهودية في فلسطين[٢٤]. كان حاييم وايزمان ينتظر خارج الغرفة أثناء انعقاد مجلس الحرب. وفي وقت مبكر من فترة ما بعد الظهيرة، خرج السير مارك سايكس صائحًا "دكتور وايزمان إنه مجرد غلام!".

وعلى الرغم من المبالغة في دور حاييم وايزمان في صناعة وعد بلفور، فإن دوره في الحفاظ على القطار البريطاني سائر على قضبان وعده المتعجل الذي قطعه في زمن الحرب، كان ذو أهمية بالغة. وقد توجه وايزمان بعد ذلك، كرئيس للوفد الصهيوني، إلى مؤتمر السلام الذي عقد في فيرساي في يناير من عام ١٩١٩. وكان يهدف إلى التأكد من أن البريطانيين سوف يبقون في فلسطين. وفي المؤتمر، التمس الحصول على الاعتراف الدولي بتصريح بلفور.

ولكن في مؤتمر سان ريمو، المنعقد في أبريل من عام ١٩٢٠، اعترض المندوب الفرنسي على ضم التصريح إلى نص الانتداب على فلسطين. وتطلب الأمر ضغوطًا بريطانية قوية لإقناع عصبة الأمم بإدراج الالتزام بإنشاء وطن قومي لليهود في بنود الانتداب البريطاني على فلسطين[٢٥].

وحتى قبل الاعتراف الدولي بوعد بلفور، اندلعت احتجاجات عنيفة في فلسطين ضد السياسة البريطانية الموالية للصهيونية وضد الأنشطة الصهيونية. ورفض العرب باستماتة الاعتراف بالتصريح أو بأي شيء يتم باسمه، واعتبروه رأس حربة المؤامرة الأنجلو-يهودية للسيطرة على بلدهم وبلغ الاستياء العربي من البريطانيين ورعاياهم اليهود ذروته في أعمال الشغب والتظاهرات التي اندلعت في أبريل عام ١٩٢٠ والتي عرفت باسم انتفاضة موسم النبي موسى. وأشارت اللجنة التي تم تشكيلها من أجل التحقيق في أسباب الانتفاضة إلى أن وعد بلفور "هو بلا شك السبب الرئيسي لكل هذه المتاعب". كما وصلت اللجنة أيضًا إلى استنتاج مفاده

أن المخاوف العربية لها ما يبررها[٢٦]. وكانت أحداث موسم النبي موسى أول ظهور للعنف الجماعي في الصراع العربي-اليهودي. وهذه الانتفاضة لم تقدم شيئًا من أجل تحقيق الأهداف السياسية للقوميين العرب، كما أنها كانت بمثابة دلالة على عدم صحة التوقعات الصهيونية بتحقيق أهدافهم بالطرق السلمية. وحسبما قال برنارد فاسرشتاين فإن أحداث الشغب وما بعدها قد "ألقت بذور الشك وعدم الثقة في تربة العلاقة البريطانية-الصهيونية في فلسطين والتي نمت وترعرعت خلال ثلاثة عقود من الحكم البريطاني"[٢٧].

وخلال تلك العقود الثلاثة، كانت بريطانيا عرضة للنقد المستمر من جانب الأوساط الصهيونية مطالبة إياها بالنكوص، أو على الأقل، التراجع عن وعدها الذي قطعته لليهود أثناء الحرب. ومن أجل الدفاع عن أنفسهم، أشار البريطانيون إلى أن وعد بلفور ألزمهم بدعم إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وليس دولة يهودية. ومع ذلك، لم يلتزم كل المسئولين البريطانيين بهذا التفسير. فقد اعترف بلفور ولويد جورج، على سبيل المثال، في عام ١٩٢٢ أثناء اجتماعهما مع ونستون تشرشل وحاييم وايزمان بأن وعد بلفور "يعني دائمًا إنشاء دولة يهودية"[٢٨].

إن التاريخ الشائك والمليء بالمتاعب للانتداب البريطاني في فلسطين تمت روايته مرات عديدة، ومؤخرًا بواسطة جوشوا شيرمان وناعومي شيبارد، ضمن آخرين[٢٩]. ومعظم مؤرخي هذه الحقبة ينسبون إلى السياسة البريطانية تحيزها للعرب. ويذهب بعض الكتاب الصهاينة إلى أبعد من ذلك حيث يتهمون بريطانيا ليس فقط بالانحياز المستمر للعرب، ولكن أيضًا بالنكوص عن وعدها لليهود.

يساهم توم سيجيف بنصيب وافر في الكتابات الحالية حول هذا الموضوع من خلال وضع سجل بريطانيا كقوة انتداب تحت المجهر. وهو يرى أن التصرفات

البريطانية كانت تقف دائمًا إلى جانب الصهاينة وهذا ما ساهم في التأكيد على إنشاء دولة يهودية. والأدلة التي يقدمها بخصوص الدعم البريطاني للموقف الصهيوني وافية ودامغة. وعلى ذلك فإن الدليل الذي يقدمه على صحة الفرض القائل بأن الحركة الصهيونية جاءت إلى فلسطين بنية إقامة دولة يهودية ذات أغلبية يهودية، يعني أن الحرب كانت محتمة. ومنذ البداية كان هنـــاك احتمـــالان فقـــط لا ثالث لهما: إما أن يهزم الصهاينة العرب، أو يهزم العرب الصهاينة. وكانت التحركات البريطانية تميل إلى إضعاف العرب وتقوية شوكة الصهاينة حيث كانت الحركتان القوميتان تمضيان على نحو لا فكاك منه نحو المواجهة الحاسمة. وقد أصاب اليأس القوميين العرب في فلسطين، بزعامة الحاج أمين الحسيني، في القدس، بخصوص بريطانيا وفي النهاية ألقوا بثقلهم خلف ألمانيا النازية. أما الصهاينة، بزعامة حاييم وايزمان، فقد ساروا في ركب الإمبراطورية البريطانية ماضين قدمًا، تحت رعايتها، نحو تحقيق الاستقلال. ولم يضيِّع الصهاينة الكثير من الوقت حتى أدركوا أهمية تأمين دعم ورعاية قوة عظمى لحركة تحرير قومية ضعيفة. والواقع أن تأمين الحصول على دعم القوى الغربية العظمى مازال حتى اليوم العقيدة الأساسية للسياسة الخارجية الصهيونية.

منذ البداية، كانت المشكلة الجوهرية التي تواجه المسئولين البريطانيين في فلسطين هي السيطرة على غضب وعداء الأغلبية العربية تجاه تنفيذ السياسية الموالية للصهيونية التي تم الإعلان عنها على رؤوس الأشهاد في الثاني من نوفمبر عام ١٩١٧. وبشكل عام، كان المسئولون البريطانيون في فلسطين لديهم قدر أكبر من التعاطف مع العرب؛ مما لدى صانعي القرار في لندن. فالعديد من هؤلاء المسئولين كانوا يشعرون بتأنيب الضمير، بل وحتى الشعور بالذنب، بسبب قرار سادتهم باحترام وعد بريطانيا في زمن الحرب تجاه اليهود بينما ينكثون بعهدهم تجاه العرب. ولكنهم كانوا دائمًا يعارضون الحجة القائلة بأن التصريح

يشكل التزامًا ملزمًا. وحتى اللورد كيرزون، الذي كان يعارض تصريح بلفور على نحو جذري، توصل عام ١٩٢٣ إلى نتيجة مؤداها أن هذا الالتزام تجاه الصهاينة لا يمكن تجاهله "دون التضحية بالثبات على المبدأ واحترام الذات، ناهيك عن الشرف"[٣٠].

أدى الاستياء العربي وحوادث الشعب التي اندلعت في فلسطين إلى إقناع حكومة لويد جورج بوضع إدارة مدينة بدلاً من الحكومة العسكرية، ولكنها لم تغير سياستها الموالية للصهيونية. وبمجرد أن قررت الحكومة البريطانية الاستمرار في دعمها لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، لم تستطع أن تختار رجلاً أكثر ملاءمة من السيد هربرت صمويل لمنصب المندوب السامي.

كان ارتباط صمويل بالصهيونية حميمًا، وربما كان شغفه بالقضية الصهيونية أكثر الالتزامات المحببة إلى نفسه طوال تاريخه السياسي[٣١]. وقد أرسل صمويل إلى فلسطين ليس بسبب-أو على الرغم من- يهوديته، ولكن بسبب صهيونيته. وأدى تعيينه إلى إثارة موجة من السرور لدى الصهاينة ولكنه قضى على البقية الباقية من ثقة العرب في نزاهة وموضوعية بريطانيا. وقبل أن يتولى صمويل زمام الأمور من الحكومة العسكرية، طلب منه المسئول الإداري الرئيس توقيع ما أصبح يعرف باسم أكثر الوثائق المستشهد بها في التاريخ الصهيونية: "تم الاستلام من الميجور جنرال السيد لويس بولس، KCB - فلسطين واحدة، كاملة" ووقع صمويل[٣٢].

نزع المؤرخون البريطانيون التقليديون إلى اعتبار هربرت صمويل حكمًا عادلاً في الصراع الناشئ بين الفلسطينيين العرب والصهاينة. وتفند سحر الهنيدي، الباحثة العربية المقيمة في لندن، هذا الزعم وذلك في دراستها التنقيحية الكبرى عن الحقب المبكرة للانتداب. وهي ترى أن معظم الإجراءات التي اتخذها صمويل

خلال فترة حكمه في فلسطين-في الدوائر السياسية والاقتصادية والإدارية-لم يكن الهدف منها فقط تمهيد الأرض من أجل إقامة وطن قومي لليهود ولكن من أجل إقامة دولة يهودية راسخة الأركان. ومن خلال استخدام مجموعة واسعة النطاق من المصادر الأولية، الإنجليزية والعربية، تسرد الهنيدي تاريخ صمويل في فلسطين مقابل الخلفية المعقدة للسياسة البريطانية في المنطقة(٣٣).

وتقول على نحو مقنع أنه خلال الخمسة أعوام التي قضاها صمويل كمندوب سامي في فلسطين، من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٥، ظل مناصرًا متقد الحماس للصهيونية، ولكن في ظل أحداث الشغب المضادة لليهود، بدأت تساوره الشكوك بشأن إمكانية التطبيق العملي للسياسة التي بدت، كما وضعها، وكأنها وصفه لإنشاء "أيرلندا ثانية". وعلى ذلك، وضع عددًا لا نهاية له من المخططات من أجل جذب الشخصيات العربية البارزة إلى المجتمع السياسي لفلسطين. ومع ذلك، بثت عدم كفاية كل هذه المخططات من أجل التوفيق بين عرب فلسطين والصهيونية(٣٤).

وأدى فشل محاولاته للجمع بين العرب واليهود في إطار سياسي واحد إلى جعله يحاول إرضاء كليهما على نحو منفصل. وكانت الطريقة الأثيرة إلى قلبه لفعل ذلك تتلخص في تفويض سلطاته إلى المؤسسات العربية واليهودية المتنافرة على نحو متزايد. وشخصت هذه السياسة التوجيه الخاص بالتقسيم الداخلي لفلسطين. وفي ظل حكم خلفاء صمويل اكتسبت هذه السياسة المزيد من الزخم.

وعلى الرغم من أنها أدت إلى الحد من الصراع الداخلي بين المجتمعات على المدى القصير، فقد أدت هذه السياسة إلى زيادة حدة المشكلة على المدى الطويل من خلال إحداث المزيد من التباعد بين العرب واليهود. ومع قيام المجتمعين ببناء القوة المؤسسية المطلوبة للدخول في الصراع القادم، أصبحت حكومة فلسطين مجرد حكم بين المتخاصمين(٣٥).

قام إيسايا برلين، الكاتب الأنجلو-يهودي الموالي للصهيونية، بالمقارنة بين الانتداب على فلسطين ومدرسة إنجليزية عامة صغيرة: "كان هناك ناظر للمدرسة، ألا وهو المندوب السامي، والذي كان يحاول أن يكون رابط الجأش ومحايدًا، ولكن مساعديه من المعلمين فضلوا الطلاب المقيمين الأغبياء ذوي الحديث الطلي (العرب) على الأولاد المحبين الأذكياء (اليهود) الذين يعانون من العادة الباعثة على الأسى والمتمثلة في أن يكتبوا لأولياء أمورهم عن أتفه الأشياء التي تثير غضبهم من حيث جودة التعليم والطعام، وما إلى ذلك"[٣٦].

ومع مرور الوقت، أصبح دور الحكم من الصعب أن يستمر. كان المفوض السامي يأتي ويذهب ولكن يده كانت مغلولة بالوعد الذي قطعه البريطانيون في الثاني من نوفمبر من عام ١٩١٧.

فبعد وقت قصير من وصوله إلى فلسطين، في ديسمبر ١٩٢٨، توصل السير جون تشانسلر إلى استنتاج مفاده أن وعد بلفور كان "خطأ فادحًا"، تسبب في ظلم العرب والأضرار بمصالح الإمبراطورية البريطانية. وفي يناير من عام ١٩٣٠، بعث بمذكرة مطولة إلى لندن، أراد فيها أن يحرر بريطانيا من قيود وعد بلفور وأن يوجه لطمة موجهة للصهيونية. وقد صادفت أفكاره آذانًا صاغية في لندن وطلب الملك نسخة منها[٣٧] وفور علمه بأن الملك يرغب في الاستماع إلى وجهة نظره بشأن الأحوال في فلسطين، قام بكتابة خطاب مكون من ١٦ صفحة يشرح فيه لماذا كانت سياسة بريطانيا في فلسطين مضللة وغير عادلة ومن المستحيل تنفيذها. كما أعاد طرح مقترحاته بخصوص تقييد الهجرة اليهودية وشراء الأراضي في فلسطين. وتبني اليهود وجهة نظر تقول بأن عرب فلسطين أحرار في الذهاب إلى أية بقعة من بقاع الوطن العربي ويجب أن يتم حثهم على الذهاب إلى إمارة شرقي الأردن. وكان تشانسلر معارضًا بقوة لأي من هذه

التصرفات على أساس أنها لا تتوافق مع ذلك الجزء من وعد بلفور القائل بأني في حالة إنشاء وطن قومي لليهود، لن يؤتي بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين. ووصف تشانسلر اليهود بأنهم شعب عاطفي:

"إن ما يجعل من الصعب التعامل معهم هو أنهم، بصرف النظر عن حقوق وشعور الآخرين، يبالغون في الإلحاح لتحقيق مطالبهم. وحتى باعتبارهم أقلية في فلسطين، فإن اليهود يتبنون موقفًا يتسم بالصلف والتعالي تجاه العرب، الأمر الذي يقابل بالاستهجان من جانبهم لما يتصفون به من تقاليد تتصف بالمودة وطيب العشرة".[٣٨]

كما لم يبد اليهود أي مشاعر ولاء حقيقية نحو بريطانيا. على الرغم مما يعلنونه في المناسبات العامة حينما تقتضي مصالحهم التعبير عن إخلاصهم، فإن "القليل من اليهود القاطنين في فلسطين لديهم بعض الشعور بالامتنان أو الولاء نحو بريطانيا العظمى مقابل ما فعلته من أجل إقامة وطن قومي يهودي"[٣٩].

وبعد أن انتهى من تقريعه لليهود، عاد تشانسلر إلى المشكلة الأساسية التي تواجه بريطانيا وقدم اقتراحًا واقعيًا للتعامل معها:

"إن واقع الأمر أنه في غمرة سنوات الحرب العجاف، قدمت الحكومة البريطانية وعودًا للعرب ووعودًا أخرى لليهود لا تتسق مع بعضها البعض وهي غير قابلة للتحقق.

ومن باب الأمانة الاعتراف بالمأزق الذي وضعنا أنفسنا فيهن حيث أنه وفقًا لوعد بلفور، أيدنا إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين وهذا الوطن القومي اليهودي في فلسطين قد أقيم بالفعل وسوف يبقى، ودون انتهاك للجزء الثاني من

وعد بلفور الذي ينص على عدم المساس بمصالح العرب، فإننا لا نستطيع أن نفعل أكثر مما فعلنا".(٤٠)

ساهمت مذكرة تشانسلر، إلى جانب عدد آخر من التقارير الأخرى التي ألقت الضوء على سوء الوضع في فلسطين، ساهمت في إعادة صياغة الخط الرسمي في لندن. وفي أكتوبر ١٩٣٠، وبعد مناقشات عديدة في مجلس الوزراء، أصدر وزير المستعمرات اللورد باسفيلد "الكتاب الأبيض" والتي كانت فكرته الأساسية تقول بأن وعد بلفور قد فرض على بريطانيا التزامًا ثنائيًا ومتكافئًا تجاه كل من اليهود والعرب. وتبعًا لذلك، كانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين مرتبطة بالاقتصاد العربي وكذلك الاقتصاد اليهودي. وفي الماضي كانت أعداد الهجرة اليهودية محدودة بقدرة الاقتصاد الفلسطيني على الاستيعاب. ومنذ تلك اللحظة فصاعدًا، سمح لليهود بالدخول إلى البلد بمعدل لا يؤدي إلى بطالة العرب. وعلى الرغم من مقترحات تشانسلر، افترض الكتاب الأبيض أن اليهود سوف يظلون أقلية. وأدت إعادة صياغة السياسية الرسمية هذه إلى إضفاء السعادة على تشانسلر ومعاونيه ولكن لم تدم فرصتهم طويلاً.

فقد نجح الدكتور وايزمان في جعل السياسة الجديدة تنقلب على عقبيها في غضون شهور قليلة. ومرة أخرى فاز الصهاينة وخسر العرب في لندن(٤١).

وكما توقع تشانسلر، أدت الهجرة اليهودية غير المقيدة وشراء الأراضي في فلسطين إلى إحداث المزيد من عدم الاستقرار والاندلاع المتكرر لأعمال العنف. كما واصلت التناقضات الجوهرية (بين التطلعات القومية العربية وتعهدات بريطانيا عام ١٩١٧ لليهود)، واصلت جعل الانتداب أمرًا غير عملي. كما أدى تدفق اليهود الألمان على فلسطين بعد صعود النازي إلى السلطة عام ١٩٣٣ توليد انزعاج عميق لدى العرب. وفي عام ١٩٣٦، أعلنت اللجنة العربية العليا لفلسطين

الإضراب العام بهدف وقف الهجرة اليهودية وخطر بيع الأراضي لليهود، وإقامة حكومة قومية مستقلة. تعاظم الإضراب العام وتحول إلى ثورة شاملة استمرت ثلاث سنوات. كانت الاستجابة البريطانية البليدة لاندلاع التمرد العربي عبارة عن تعيين لجنة ملكية، برئاسة الإيرل بيل، للتحقيق في الأسباب الكافية وراء الاضطرابات.

وقد نجح تقرير لجنة بيل في النفاذ إلى قلب المشكلة:

"في ظل ضغوط الحرب العالمية، قدمت الحكومة البريطانية وعوذا للعرب واليهود من أجل الحصول على دعمها. وبناءًا على هذه الوعود، تكون لدى كلا الطرفين طموحات معينة، وتفجر صراع لا يمكن السيطرة عليه بين المجتمعين القوميين داخل الحدود الضيقة لذلك البلد الصغير".

لم تكن هناك أية أرضية مشتركة بينهما. وقد كان هذا الصراع كامنًا في الموقف منذ البداية. إننا لا نستطيع –في فلسطين كما هو الحال الآن– أن نعترف بمطالبي الخاصة بالحكم الذاتي وأن نضمن في نفس الوقت إقامة وطن قومي لليهود. فهذا الصراع بين الالتزامين هو أس البلاء، لأن كلاً منهما، إذا نظرنا إليه على نحو منفصل، يتوافق مع العواطف والمصالح البريطانية"[٤٢].

اقترحت لجنة بيل تقسيم فلسطين. وكـــان المنطـــق الكـــامن وراء التقسيم لا يمكن الطعن فيه. كان هو الحل الوحيد للمشكلة وظل أيضًا حتى اليوم الحل الوحيد للصراع المأسوي بين الحركتين القوميتين. وفي عام ١٩٣٧، وافق اليهود على التقسيم ولكن العرب رفضوه، وعلى ذلك تواصل الصراع وتصاعد العنف. وقد أوضحت الثورة العربية –التي استمرت من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩– مرة أخرى أنه لا يمكن التوفيق بين المجتمعين المتصارعين في فلسطين، وأن الحرب هي فقط التي يمكنها أن تحسم الأمر. كان المجتمع اليهودي ضعيفًا من الناحية

العسكرية ولا يستطيع الصمود. وكان يمكن أن يتعرض للهزيمة بسهولة لا تمكن بريطانيا من التدخل لاستعادة القانون والنظام. وباعتباره الملاذ الأخير، كان يجب الدفاع عن الوطن القومي اليهودي بواسطة الحرب البريطانية.

وفي نوفمبر من عام ١٩٣٨، وصل الميجور جنرال برنادر مونتجومري إلى فلسطين. كانت مهمته هي قمع الثورة. كان "مونتي" رجلاً عسكريًا محترفًا سريع الغضب ليس لديه أي نزوع لدراسة تفاصيل الصراع في فلسطين. وقد أصدر أوامر مقتضبة إلى رجاله عن كيفية التعامل مع الثوار: اقتلوهم. وهذا ما فعلوه، عبر عملية تحطيم العمود الفقري للحركة القومية العربية. وحينما دخل الصراع على فلسطين مرحلته الحاسمة، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان اليهود على أهبة الاستعداد لخوض المعركة بينما كان العرب ما زالوا يلعقون جراحهم.

كان ثمن التواجد البريطاني في فلسطين باهظًا بينما ظلت المكاسب غير ملموسة. فلم تكن فلسطين غنيمة استراتيجية، فهي لم تكن مصدرًا للقوة ولكنها كانت نقطة ضعف. ومرارًا وتكرارًا، صرح الفيلد مارشال السير هنري ويلسون، الرجل الأعلى رتبة عسكرية إنجليزية في الشرق الأوسط في أوائل العشرينات، بأن البريطانيين ليس لهم ناقة ولا جمل في فلسطين، وكلما سارعوا بالرحيل، كلما كان ذلك أفضل. وكتب يقول "إن مشكلة فلسطين هي تمامًا مشكلة أيرلندا. هناك شعبان يعيشان في بلد صغير ويكرهان بعضهما البعض كراهية التحريم". كان ويلسون يسخر من المواطنين-ناعتًا إياهم "بالعباءات"- بسبب إخفاقهم في إدراك أن الإمبراطورية لا تستطيع أن تطيق رفاهية تجزئ نفسها إلى شرائح صغيرة. ومرة أخرى، طالب بوجوب التخلي عن فلسطين أو "وطن اليهود" كما أطلق عليها[٤٣].

أصبح منطق هذا الموقف لا يقاوم بعد إعلان استقلال الهند عام ١٩٤٧. وإذا كانت الهند درة التاج البريطاني، فإن فلسطين بالكاد لم تكن سوى وردة في عروة الملك. وقد عززت الاعتبارات الاقتصادية دوافع الانسحاب من فلسطين. وقد عبر هيوج دالتون، مستشار الخزانة، من ذلك الموقف من خلال رسالة إلى رئيس الوزراء كليمنت آتلي قائلاً:

"إن الوضع الحالي لا يكلفنا فقط الجهد والمال ولكنه لا يمثل أية قيمة حقيقية من الناحية الاستراتيجية – حيث لا يمكنك على أي نحو أن تبني قاعدة فوق عش الدبابير – كما أنه يعرض شبابنا، دون أي ضرورة ملحة، لتجارب مقيتة ويولد شعورًا معاديا للسامية بسرعة صادقة"(٤٤).

وفي فبراير من عام ١٩٤٧، قررت حكومة حزب العمال البريطاني تسليم الانتداب على فلسطين إلى الأمم المتحدة، خليفة عصبة الأمم. وقد تم التخلي عن الانتداب لأنه كان لا يمضي على النحو المناسب. فقد فشلت كل المحاولات البريطانية لإيجاد صيغة للوصول إلى حل سلمي للمطالب المتنازعة للعرب واليهود بخصوص فلسطين. وفي التاسع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٤٧ جاء تصويت الجمعية الهامة للأمم المتحدة لصالح تقسيم فلسطين الواقعة تحت الانتداب إلى دولتين مستقلتين، إحداهما للعرب والأخرى لليهود. وقد رفض عرب فلسطين وكذلك الدول القريبة وجامعة الدول التقسيم باعتباره غير شرعي، وغير أخلاقي وغير عملي. وكان صدور هذا القرار إشارة البدء باندلاع حرب أهلية طاغية بين المجتمعين في فلسطين، تلك الحرب التي أدت إلى انتصار اليهود ونكبة العرب.

رفضت بريطانيا تحمل مسئولية تنفيذ قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة. وقد حددت تاريخًا نهائيا لإنهاء الانتداب في ١٤ مايو ١٩٤٨. ومع اقتراب الانتداب من نهايته غير المشرفة، شعر كلا الجانبين أن البريطانيين تخلوا

عنه، واتهموهم بالخيانة والنفاق. إن الطريقة التي انتهى بها الانتداب كانت بمثابة وصمة عار في جبين بريطانيا كسلطة انتداب لقد تركت بريطانيا فلسطين دون أي نقل منظم للسلطة إلى الحكومة الشرعية. وفي هذا الخصوص، فإن الانتداب البريطاني على فلسطين كان يحوطه الشك باعتباره عملاً فريدًا في تاريخ الإمبراطورية البريطانية.

لم تكن عواقب وعد بلفور مقتصرة على فلسطين فقط. لقد فجر التصريح براكين الغضب نحو بريطانيا في أنحاء العالم العربي وعلى كل مستويات المجتمع العربي من الصفوة المثقفة وحتى الجماهير. وإلى جانب اتفاقية سايكس-بيكو، أصبح وعد بلفور نقطة محورية مرجعيه للمثقفين العرب بعد الحرب العالمية الأولى. على سبيل المثال، في كتابه "قضية فلسطين"، يتوقف إدوارد سعيد طويلاً عند الافتراضات غير المعلنة التي تقف وراء التصريح. وهو يعتبره مثالاً نموذجيًا للمعايير الأخلاقية للاستعمار.

ويرى أن التصريح تم تقديمه:

"(أ) بواسطة إحدى القوي الأوروبية (ب) و بخصوص أرض غير أوروبية (ج) وبتحد سافر لوجود ورغبات الأغلبية التي تعيش على هذه الأرض (د) و اتخذ شكل وعد بمنح هذه الأرض لجماعة أخرى غربية، وذلك من أجل أن تقوم هذه الجماعة الغربية باتخاذ هذه الأرض وطنًا قوميًا للشعب اليهودي".[٤٥]

على الجانب الآخر كانت هناك تظاهرات شعبية ضد وعد بلفور في فترة ما بين الحربين بواسطة أناس كان فهمهم لمعناه سطحيًا على أحسن الأحوال. وأحد الأمثلة الطريفة لذلك تلك المظاهرة التي تم تنظيمها في الكرك بواسطة سليمان النابلسي، المعلم الذي أصبح "في ذكرى وعد بلفور، قاد طلابا عبر الشوارع وهم يصرخون فليسقط وعد بلفور". كانت الحشود في الشوارع جاهلة بمعناه وعلى ذلك

بدأت تهتف "فليسقط كركور". وكركور هذا كان صانع أحذية أرمني، وقد خرج إلى الحشد يذكرهم صارخًا "إنه بلفور بلفور". وهناك آخرون كان يهتفون "فليسقط واحد بلكون" ثم "فليسقط واحد من فوق".(٤٦)

وفي بريطانيا نفسها، ظلت الآراء منقسمة على نحو حاد حول وعد بلفور بعد انتهاء الانتداب على فلسطين. فقد أعلن ريتشارد كروسمان بحماس أن بلفور ولويد جورج وميلز شعروا، في اللحظة التي انتصر فيها الحلفاء، بأنهم ملزمون بفعل شيء ما ليهود العالم الذين عانوا من الظلم. وكان كروسمان يعتقد أن الحسابات الاستراتيجية هي مجرد عوامل ثانوية.(٤٧) أما أرنولد توينبي فقد قدم تفسيرًا مناقضًا بنفس الحماس والتعصب. يرى توينبي أن بلفور ورفاقه أدركوا عواقب إقامة مجتمع استيطاني أبيض مواز، بالنسبة للعرب، ولكنهم مضوا قدمًا وذلك من أجل تعزيز النفوذ البريطاني في شرق المتوسط.(٤٨) وفي إحدى المقابلات التي أجريت معه عام ١٩٧٣ قال توينبي "سوف أقولها صراحة، إن بلفور كان شخصًا شريرًا". كان شريرًا لأنه استغل انتداب عصبة الأمم لكي يسلب العرب حقهم في تقرير المصير. وأضاف توينبي "لم يكن لدى العرب أية خبرة سياسية وتم الإلقاء بهم في آتون أكثر المواقف السياسية تعقيدًا وحساسية. كان من الواضح أنهم غير مهيئين لذلك. هذا جزء من بشاعة الموضوع بأسره".(٤٩)

إن فشل بريطانيا في فلسطين يمكن أن يعزي، جزئيًا على الأقل، إلى وعد بلفور، ذلك الذي كان أس البلاء. هناك مثل عربي شائع يقول أن ما بدأ معوجًا يظل معوجًا (أو إن ما بني على باطل فهو باطل). ولم يكن وعد بلفور معوجًا فقط ولكنه كان بالغ التناقض. فالوطن القومي الذي وعد به اليهود لم يحدد بوضوح أبدًا ولم تكن له سابقة في القانون الدولي. من ناحية أخرى، إن الإشارة إلى ٩٠% من السكان باعتبارهم "الطوائف غير اليهودية في فلسطين" كان تغطرسًا وإجحافًا وحتى

عنصرية. إنه يمثل أيضًا أبشع المعايير الاستعمارية المزدوجة للكيل بمكيالين، منطويًا على وجود قانون لليهود وقانون ثان لأي شخص آخر.

مع تلك البداية غير المبشرة والكئيبة، على نحو متفرد، كان الحكم البريطاني في فلسطين محكومًا عليه بالفشل، كما في المأساة الإغريقية. إنه لم يكن مجرد فشل في السياسة، ولكنه كان فشلاً أخلاقيًا فاضحًا. فلم يكن لبريطانيا أي حق أخلاقي في أن تقدم وعدًا بوطن قومي لأقلية يهودية ضئيلة في بلد يسوده العرب. إنها لم تفعل ذلك لأسباب إنسانية ولكن لأسباب أنانية ومضللة. فلم يحدث في أية مرحلة من مراحل تلك الملحمة الطويلة أن شعر اليهود بأنهم يحصلون من القوة العظمى التي ترعاهم على الدعم الذي أصبح لهم الحق فيه بواسطة وعد بلفور، وكانت نهاية الانتداب مصحوبة بأبشع الاتهامات والاتهامات المضادة. كان العرب معارضين للتصريح بقوة منذ البداية. لقد اعتبروا بريطانيا مسئولة عن ضياع ميراثهم وذهابه إلى اليهود الدخلاء. ومع نهاية الانتداب، لم يكن هناك أدنى عرفان بالجميل أو نوايا حسنة تجاه بريطانيا من جانب اليهود أو العرب. إنني أستطيع الاتفاق فقط مع السير جون تشانسلر في أن وعد بلفور كان عقبة كئود- فلقد أثبت أنه كان كارثة على الفلسطينيين وأدى إلى تفجر صراع من أكثر الصراعات بشاعة وعنفًا وامتدادًا في العصر الحديث.

الفصل الثاني

الحرب الأهلية في فلسطين

لم يحدث في أية بقعة من بقاع العالم أن هبت رياح القومية بتلك القوة التي هبت بها في إسرائيل - فلسطين. وربما يبدو من المستغرب أن أشير إلى الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين باعتباره حربًا أهلية، ولكنها نشبت على هذا النحو منذ قرن تقريبًا، وفي جوانب معينة، مازالت حتى اليوم. وبينما تخوض الجيوش النظامية للدول ذات السيادة الحروب التي تنشب بين الدول، فإن الحروب الأهلية تشتمل على المجتمع ككل والمدنيين وكذلك الجنود. ولهذا السبب فإن الحروب المدنية تميل إلى أن تكون أكثر تعقيدًا وأكثر دموية وأطول زمنًا وأكثر شراسة من الحروب التقليدية التي تدور رحاها بين الدول. وهذا هو السبب في أنها تمنح نفسها، إذا صح التعبير، للمعالجة الأدبية. وهذا هو السبب في أن الاطلاع عليها يجعل القلب ينفطر من الألم، سواء في أسبانيا في الثلاثينيات أو في إسرائيل- فلسطين اليوم.

يعتبر الصراع العربي-الإسرائيلي، من حيث نشأته وجوهره، صراعًا بين حركتين قوميتين: الحركة القومية الفلسطينية والحركة القومية اليهودية، أو الصهيونية. كان هناك شعبان ومجتمعان عرقيان مختلفان، وأرض واحدة، ومن هنا جاء الصراع. أصبحت بريطانيا العظمى حكمًا ووسيطًا في النزاع حينما حصلت على الانتداب على فلسطين من عصبة الأمم بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها. فمنذ البداية، أدت الروح القومية الكامنة في قلب الصراع

وتأجج العاطفة الوطنية لدى الجانبين إلى صعوبة التوفيق بين المجتمعين. فكل منهما يحمل على ظهره تركة ثقيلة من التاريخ والأيديولوجيا والصور المشوهة عن الآخر. "فالأمة" كما يقول الفيلسوف الفرنسي أرنست رينان "هي جماعة من البشر تجمعها رؤية خاطئة للماضي وكراهية لجيرانها". ومن المثير ملاحظة كيفية استخدام عبارة "صياغة أو تزييف أمة"، في أغلب الأحوال، لأن معظم الأمم مصاغة أو مزيفة.

إن الروايات التي صنعها المجتمعان بشأن أصولهما وقضاياهما مختلفة على نحو جذري. تدور الرواية الصهيونية حول حق اليهود في إنشاء دولة يهودية مستقلة على أرض أجدادهم في فلسطين، والعيش هناك في سلام ووئام مع جيرانهم. وتبعًا لهذه الرواية، فإن رفض العرب لحق اليهود في الوجود المستقل في فلسطين هو السبب الأساسي للصراع. بمعنى آخر، إن الصراع لا يتعلق بالأرض، ولكنه يتصل بحق اليهود الخالص في وجودهم ككيان له سيادة على أرض إسرائيل. من ناحية أخرى، تقول الرواية العربية السائدة أن الحركة الصهيونية ليست حركة تحرير قومية لليهود ولكنها نقطة ارتكاز للاستعمار الغربي، فهي حركة عدوانية توسعية تقوم على طرد السكان الأصليين من أرضهم. ووفقًا لهذه الرؤية، فإن فلسطين هي إرث الفلسطينيين، وأن طرد وتشتيت السكان الأصليين بواسطة دولة إسرائيل هو السبب الأساسي للصراع.

ومن المحتم، كما هو حال كل الروايات القومية للتاريخ، أن تكون كلتا الروايتين مشوهة وانتقائية ومبررة للذات. ولكن يكمن الفرق في أن الصهاينة كانوا أكثر فعالية من خصومهم في تحقيق النجاح للجانب الخاص بهم في القصة. فمن أجل تعويض الضعف العسكري لحركتهم، قام الصهاينة الأوائل باستغلال المواهب اليهودية التقليدية في الدفاع والإقناع إلى أقصى حد ممكن. ونتيجة لذلك، كانت الصهيونية إحدى أعظم قصص نجاح العلاقات العامة في القرن العشرين. أما

القومية الفلسطينية فكانت واحدة من أكبر قصص الفشل. كان لدى الفلسطينيين قضية قوية ولكن كان لديهم محامون فاشلون، بصرف النظر عن بعض الاستثناءات البطولية من أمثال إدوارد سعيد وحنان عشراوي. كان لدى الصهاينة قضية أكثر إثارة للجدل ولكن كان لديهم في نفس الوقت متحدثين بارعين مثل حاييم وايزمان وأبا إيبان.

كان الزعماء الصهاينة عاقدي العزم على تحقيق هدفهم الواضح-الاستقلال اليهودي في فلسطين- ولكنهم كانوا بارعين ومتمكنين في التكتيكات التي استخدموها لتحقيق ذلك الهدف: ففي كل مرحلة من المراحل. كان يقبلون ما يعرض عليهم ثم يعودون للمطالبة بالمزيد. وحينما يتم تقديم اقتراح لا يروق لهم، كانوا عادة يحجمون عن الإعلان عن ذلك على الملأ وينتظرون رأي المفتي أمين الحسيني، لكي يحمل وزر الأمر. وكان المفتي مخطئًا في كل خطوة يخطوها. وأيًا كانت الطريقة التي نظر بها المرء للكفاح الفلسطيني من أجل الاستقلال خلال الانتداب البريطاني، فإنه يصطدم بقصة الأداء الفاشل للمفتي.

استجابت الحكومة البريطانية لاندلاع الثورة العربية عام ١٩٣٦ من خلال تعيين لجنة ملكية، برئاسة اللورد بيل، للتحقيق في أسباب الاضطرابات واقتراح حل للمشكلة. وفي تقريرها النهائي في يوليو ١٩٣٧، اقترحت اللجنة إنشاء دولة يهودية بالغة الصغر تبلغ مساحتها حوالي ٥٠٠٠ كم مربع، ودولة عربية كبيرة ومقاطعة تمتد من القدس إلى يافا تحت انتداب بريطاني دائم. كانت ردود أفعال الطائفتين تجاه خطة بيل للتقسيم متفقة مع استراتيجية كل منهما: الرفض في القضية العربية والتدرج في القضية اليهودية. قامت اللجنة العربية العليا، برئاسة المفتي الأكبر، برفض توصيات لجنة بيل بشكل فوري وعنيف، مصرة على الاستقلال الكامل لفلسطين وفرض الحظر على أمة هجرة يهودية وشراء

الأراضي. كانت تلك استراتيجية ذات مخاطرة كبيرة تتمثل في الكل أو لا شيء على نحو لا يترك المجال للتوصل إلى أي حل وسط.

كان الرد اليهودي أكثر تعقلاً. ففي المؤتمر الصهيوني العشرين المنعقد في زيورخ، انتظر أصحاب استراتيجية التدرج يومًا كاملاً ثم اتخذوا قرارًا بالموافقة على التقسيم وإنشاء دولة يهودية على جزء من فلسطين. وأعرب حاييم وايزمان عن حماسة للتقسيم لأنه بالتحديد يشتمل على إنشاء دولة يهودية. وأعلن أن "اليهود سوف يكونون حمقى إذ لم يقبلوا بها حتى ولو كانت بحجم مفرش المائدة". ومن الواضح أن صغر حجم الدولة اليهودية المقترحة لم ينل من تفاؤله. وأضاف "إن مملكة داود كانت أصغر من ذلك. ولكنها في ظل سليمان أصبحت إمبراطورية. من يعلم؟ إنها الخطوة الأولى". أما ديفيد بن جوريون، على الرغم من أن الحدود المقترحة لم ترق له، فقد حثهم على قبول الاقتراح قائلاً "أنشئوا دولة يهودية أولاً، وحتى ولـــو لم تكن على كامل الأرض. سوف تأتي البقية مع مرور الزمن. لابد أن تأتي".

وبعد مرور عقد من الزمن، في التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧، أصدرت الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية. فقبل القرار بالابتهاج والسرور من جانب اليهود، وبالغضب والرفض العاجز من جانب العرب. وعلى الرغم من تحفظاتهم بشأن حدود خطة التقسيم، قام الزعماء الصهاينة، على نحو يتفق مع استراتيجيتهم الخاصة بالتدرج، بقبولها. وقد وفر قرار التقسيم صكًا لا يقدر بثمن من الشرعية الدولية لإنشاء الدولة اليهودية. أما اللجنة العربية العليا فقد شجبت قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة باعتباره "سخيفًا وغير عملي وظالمًا" وهددت بمقاومة تنفيذه بالقوة. وأصرت على السيادة الكاملة على كامل فلسطين ورفضت قبول أية دولة يهودية

بأي شكل أو حجم على أي جزء منها. وكان قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، على نحو غير متعمد، إشارة البدء لاندلاع شرارة الحرب الأهلية في فلسطين.

تم التعامل مع الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى عادة على أنها حرب واحدة. والإسرائيليون يطلقون عليها حرب الاستقلال بينما العرب ينحتونها بالنكبة، لكل منهما شخصية مختلفة، وعلى الجانب العربي مشاركة متعددين. استمرت المرحلة الأولى من ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، عندما صدر قرار التقسيم، وحتى ١٤ مايو ١٩٤٨، حينما انتهى الانتداب البريطاني وتم إعلان دولة إسرائيل. أما المرحلة الثانية فاستمرت منذ غزو فلسطين بواسطة الدول العربية في الخامس عشر من مايو من عام ١٩٤٨ وحتى انتهاء الحرب في ٧ يناير ١٩٤٩. كانت المرحلة الأولى غير الرسمية من الحرب بين الطائفتين اليهودية والعربية في فلسطين، وانتهت بانتصار اليهود ومأساة الفلسطينيين. أما المرحلة الثانية والرسمية للحرب فقد ضمت الجيوش النظامية للدول العربية المجاورة وانتهت بانتصار إسرائيل وهزيمة عربية شاملة.

إن معظم الكتابات التي تتناول الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى تتعلق بالمرحلة الرسمية أو الحرب بين الدول تلك التي بدأت باجتياح فلسطين بواسطة سبعة جيوش عربية فور انتهاء الانتداب البريطاني. ومع ذلك، في كثير من الجوانب، كانت المرحلة غير الرسمية من الحرب أكثر أهمية وأكثر حسمًا من حيث عواقبها. كانت المرحلة الأولى، على نحو أساسي، حربًا أهلية بين المجتمعين المحليين. وخلال هذه المرحلة ذاقت القوات المسلحة الفلسطينية غير النظامية مرارات الهزيمة. وعلى ذلك حاق الدمار بالمجتمع الفلسطيني، وبدأت أكبر موجة من موجات اللاجئين، فقط بعد انهيار المقاومة الفلسطينية، وجهت الدول العربية المجاورة قواتها النظامية نحو ساحة المعركة.

أدت هزيمة الجيوش العربية على يد دولة إسرائيل الوليدة إلى تقرير مصير فلسطين العربية. ونتيجة للحرب، استولت إسرائيل على المزيد من الأراضي والتخوم أكثر بكثير مما أعطاها راسمو خرائط الأمم المتحدة. تم محو اسم فلسطين من على الخريطة. وتحول ما يزيد عن سبعمائة ألف فلسطيني إلى لاجئين، ومن بين كل الدول العربية التي شاركت في الحرب، كانت إمارة شرقي الأردن هي الدولة الوحيدة التي خططت للاستيلاء على شيء ما من أنقاض فلسطين العربية. واستولت إمارة شرقي الأردن على الضفة الغربية وفي عام ١٩٥٠ ضمتها إلى ما أصبح يعرف باسم المملكة الأردنية الهاشمية. وترك الفلسطينيون في العراء.

في أعقاب حرب ١٩٤٨، استمر الصراع العربي - الإسرائيلي على مستويين: مستوى ما بين الدول والمستوى الإسرائيلي-الفلسطيني. كانت العلاقة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة بادية للعيان ومتقلبة وعنيفة، واتخذت شكل حرب حدود مطولة وتفجرت إلى حروب شاملة. كانت المشكلة الفلسطينية أقل بروزًا على الساحة العالمية ولكنها لم تختف تمامًا، بالقدر الذي رغبت فيه إسرائيل. ما حدث هو أن المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، بدأ في التعامل مع المشكلة الفلسطينية ليس باعتبارها مشكلة سياسية تحتاج إلى حل سياسي ولكن كمشكلة لاجئين يطالبون بالعودة إلى أوطانهم والتعويض والمساعدة الإنسانية.

وفي الستينيات، أصبح الفلسطينيون أكثر فعالية في الكفاح ضد إسرائيل وجدوا مطالبهم بأن يتم الاعتراف بهم كأمة مستقلة لها "كيانها" الوطني. وفي عام ١٩٦٤، قررت القمة العربية المنعقدة تحت رعاية جامعة الدول العربية الاعتراف "بكيان" فلسطيني وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية. وكلفت منظمة التحرير الفلسطينية بتحرير كامل التراب الفلسطيني بواسطة الكفاح المسلح.

وأدى ذلك إلى ظهور مبادرة فلسطينية مستقلة لاستعادة زمام مصير الشعب الفلسطيني. ومع ذلك، كانت منظمة التحرير الفلسطينية صنيعة الجامعة العربية وواصلت الاعتماد على الدول العربية منفردة للحصول على المال والسلاح والتدريب، وقبل كل شيء، قواعد للانطلاق منها لشن الهجمات على إسرائيل. وساهمت هذه الهجمات في توليد المزيد من الاضطراب والتوتر مما قاد الشرق الأوسط إلى حرب أخرى شاملة في يونيو ١٩٦٧.

كانت حرب يونيو ١٩٦٧ نقطة تحول كبرى في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي. وقد أطلقت موجة أخرى من اللاجئين الفلسطينيين، والذين أصبح بعضهم لاجئين للمرة الثانية. ولكنها في نفس الوقت قدمت دفعة قوية لمنظمة التحرير الفلسطينية في كفاحها ضد الاحتلال الإسرائيلي. ومع انقشاع غبار الحرب، كانت إسرائيل قد استولت على شبه جزيرة سيناء من مصر، ومرتفعات الجولان من سوريا والضفة الغربية من الأردن. وأصبح لدى الدول العربية من الآن فصاعدًا علاقة مباشرة في الصراع مع إسرائيل. لقد أرادت استعادة أرضها وتبنت شعار "ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة". وعلى ذلك أدت هذه الحرب إلى تأجج الصراع بين إسرائيل وجيرانها العرب على كلتا الجبهتين، جبهة الدول العربية والجبة الفلسطينية.

بالنسبة لإسرائيل، كان الانتصار العسكري المشهود في حرب الأيام الستة له عواقب بعيدة المدى. فبينما كانت المحصلة العسكرية واضحة على نحو قاطع، كانت العواقب السياسية أكثر تعقيدًا بدرجة كبيرة. فقبل الحرب، كان الهدف الأساسي للحركة الصهيونية قد تحقق بالفعل، حيث أصبحت هناك دولة يهودية مستقلة في فلسطين، على رؤوس الأشهاد. وقد أعادت الحرب طرح مشكلة الطموحات الإقليمية للحركة. وكان المجتمع الإسرائيلي منقسمًا حول هذه المشكلة،

إلى نصفين. رغب النصف الأول في التخلي عن الأراضي المحتلة مقابل السلام مع الدول العربية تبعًا لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧. أما النصف الآخر، المكون من قومين علمانيين ومتدينين، فقد أراد استيعاب الأراضي المحتلة داخل إسرائيل الكبرى. فهم يرون أن الضفة الغربية، على وجه الخصوص، ليست أرضًا محتلة ولكنها أرضًا محررة. وكان يشار إليها بالاسم الوارد في التوراة وهو يهودا والسامرة وينظر إليها على أنها جزء لا يتجزأ من الوطن التاريخي الذي يجب ألا يخضع للمساومة أو التفاوض مع القوى الخارجية.

وفي المناقشات الداخلية، كان لأنصار ضم الأراضي اليد العليا وتحول انتصارهم إلى سياسة نشطة لبناء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة. وفي البداية، كانت الحكومة ترعى المستوطنات فقط في الأراضي التي انتوت الاحتفاظ بها بشكل دائم، وذلك من أجل الإبقاء على خيار التفاوض حول الأرض. ولكن قام القوميون المتدينون، بقيادة جماعة جوش أمونيم، أو كتلة المخلصين، بإقامة مستوطنات في المدن ذات الصيغة الدينية مثل الخليل، في تحد سافر للحكومة. وقد أدى صعود حزب الليكود اليميني إلى سدة الحكم عام ١٩٧٧ إلى تغيير نطاق وطبيعة الاستيطان. وكان حزبا الليكود والعمل يختلفان ليس فقط حول السياسة الخارجية ولكن أيضًا حول السياسة المحلية. كان موقف حزب العمل تجاه الضفة الغربية متمحورًا بشكل كبير حول الاعتبارات الأمنية، بينما كان منهج الليكود محددًا، إلى حد بعيد، بواسطة العوامل الأيديولوجية. وقام حزب الليكود ببناء المستوطنات ليس فقط في المناطق الهامة من الناحية الاستراتيجية ولكن أيضًا بطـول وعـرض الضفة الغربية من أجل إغلاق الطريق أمام خيار التفاوض حول الأرض.

وبصرف النظر عن الحزب الذي يقبع على كرسي الحكم، كان سلوك إسرائيل بخصوص موضوع المستوطنات بعد يونيو ١٩٦٧، يعاني من التناقض الجوهري. فبناء المستوطنات هو تركة أورثتها فترة ما قبل الاستقلال حينما كانت حدود فلسطين لم تستقر بعد. وتبعًا لذلك، تبنت الحركة الصهيونية سياسة محمومة لشراء الأراضي وإقامة المستوطنات من أجل دعم مطالبتها بالأرض. وأطلق على هذه السياسة "خلق الحقائق على الأرض". وكان هدف هذه السياسة هو وضع يدها على الأرض وإجهاض أية مفاوضات مستقبلية. ولكن في عام ١٩٤٨ أصبحت إسرائيل دولة ذات سيادة وفي العام التالي وقعت اتفاقيات الهدنة مع كل جيرانها العرب: مصر وإمارة شرقي الأردن وسوريا ولبنان. وكانت تلك هي الحدود الوحيدة المعترف بها دوليًا التي تمتعت بها إسرائيل. وكان بناء المستوطنات خارج هذه الحدود أمرًا شاذًا بالنسبة لدولة ذات سيادة وانتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، وعلى وجه الخصوص اتفاقيات جنيف.

أدى بناء المستوطنات اليهودية على الأرض العربية، على نحو محتم، إلى تفاقم الصراع وازدياد حدته، مما نقله من مستوى ما بين الدول إلى المستوى الداخلي بين المجتمعين. وكان يعني ذلك مصادرة الأراضي العربية، وبشكل عام، فرض الحكم العسكري على المواطنين المدنيين، مشتملاً على كل ما يتضمنه ذلك. وقد أصبح الصراع الذي كان ينحصر بين جيش الدفاع الإسرائيلي ومنظمات حرب العصابات الفلسطينية، يضم المدنيين من الجانبين. وتحول جيش الدفاع الإسرائيلي من جيش نظامي من الدرجة الأولى إلى جيش احتلال، أو إذا استخدمنا تعبيرًا أقوى، تحول إلى أداة قمع استعمارية. فبعد أن حصلت على استقلالها من القوة الاستعمارية البريطانية عام ١٩٤٨، أصبحت إسرائيل نفسها آخر قوة استعمارية على وجه الأرض. كان التشبث بهذه الأرض وإحكام قبضتها عليها يتم باستخدام ذريعة الأمن. علاوة على ذلك، كان المفهوم الإسرائيلي للأمن أحادي الجانب.

وكانت مهمة جيش الدفاع الإسرائيلي هي حماية المستوطنين اليهود، ولم يكن يتحمل أية مسئولية موازية لحماية السكان الأصليين. وخلال شهور وسنوات ما بعد حرب ١٩٦٧، اعتادت إسرائيل التفاخر بالسياسات التنويرية التي تدعى استخدامها في الصفة الغربية وغزة. ولكن عبارة استعمار تنويري في حد ذاتها، فهي تشبه عبارة مثلث رباعي الأضلاع. ومن خلال تحولها إلى قوة احتلال، فقدت إسرائيل مثلها العليا. ومع احتلال المزيد من المستوطنين المزيد من الأرض، زاد الفلسطينيون من عنف مقاومتهم، وزاد جيش الدفاع الإسرائيلي من عنف انتقامه.

نظر الإسرائيليون إلى قطاع غزة باعتباره مرتعًا للتطرف السياسي والتعصب الديني. وما غفل الإسرائيليون من رؤيته هو الدور الذي لعبوه في جعل قطاع غزة بهذه الحالة المزرية. وعلى الرغم من أن مساحتها لا تزيد عن ١٤٦ ميلاً مربعًا، تعتبر غزة واحدة من أكثر مناطق العالم ازدحامًا بالسكان. وهي موطن عدد كبير من اللاجئين منذ حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧. والظروف المحيطة بمخيمات اللاجئين تعتبر إهانة للقيم الإنسانية. وعلى نحو ملاصق لهذا البؤس والنقر المدقع توجد المستعمرات اليهودية التي تتمتع برغد العيش، محاطة بالأسلاك الشائكة والحراسة المكثفة لجيش الدفاع الإسرائيلي. وفي عام ٢٠٠٥، كان يعيش في غزة ١,٤ مليون فلسطيني وما يقل عن ٨٠٠٠ إسرائيلي. والآن يسيطر الإسرائيليون على ٢٥% من الأراضي المحتلة وعلى ٤٠% من الأراضي العربية. ولا يثير العجب أن يتحول قطاع غزة إلى تربة خصبة للتطرف والتعصب والانتحاريين.

اندلعت الانتفاضة الأولى في غزة في التاسع من ديسمبر من عام ١٩٨٧، ومن هناك انتقلت إلى الضفة الغربية. وفي غضون أيام قلائل امتلأت الأراضي المحتلة بموجات من التظاهرات والإضرابات على نطاق غير مسبوق. وعلى نحو

غير مسبوق أيضًا كان مدى المشاركة الجماهيرية في هذه الاضطرابات من خلال عشرات الآلاف من المدنيين الذين ضموا النساء والأطفال.

أحرق المتظاهرون إطارات السيارات وألقوا بالحجارة وقنابل المولوتوف على السيارات الإسرائيلية ولوحوا بالقضبان الحديدية ورفعوا علم فلسطين. لقد أعلنت الثورة على الحكم الإسرائيلي. واستخدمت قوات الأمن الإسرائيلية كامل عتاد مكافحة الشغب من أجل قمع أعمال الشغب من هراوات وعصى والغاز المسيل للدموع ومدافع المياه والرصاصات المطاطية والذخيرة الحية. ولكن كل ذلك لم يزد المظاهرات إلا قوة.

كان اندلاع الانتفاضة تلقائيًا. فلم يكن هناك أدنى إعداد أو تخطيط لها من قبل الصفوة الفلسطينية المحلية أو قيادة التحرير الفلسطينية المقيمة في تونس. ومع ذلك، سرعان ما ركبت موجة الغضب الشعبي ضد الحكم الإسرائيلي وتقدمت لتلعب دورًا رائدًا إلى جانب الكيان الوليد النشأة ألا وهو الجبهة الوطنية المتحدة. لم تكن الانتفاضة في الأساس ثورة وطنية ولكنها تستمد جذورها من النقر المدقع والظروف المعيشية البائسة في مخيمات اللاجئين وكراهية الاحتلال، وقبل كل شيء، المهانة التي كان على الفلسطينيين احتمالها طوال العشرين عامًا الماضية. ولكنها تحولت إلى بيان سياسي بالغ الأهمية. كان هدفها الأسمى هو الحصول على حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل. ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلى الانتفاضة الأولى باعتبارها حرب الاستقلال الفلسطينية.

كانت إحدى سمات الانتفاضة على نحو غير مسبوق في التاريخ الفلسطيني أنها أول نموذج حي للعمل الشعبي يشمل كل طبقات وجماعات المجتمع بلا استثناء لقد ثار الشعب بأكمله، مما ساهم في رفع الوعي السياسي وشكل تجربة وطنية مشتركة. وعلى نحو يعبر عن التلاحم الوطني بشكل ملحوظ، شاركت المناطق

الحضرية والريفية على السواء في الانتفاضة. ونتيجة لذلك، حققت الانتفاضة في شهورها القلائل الأولى ما عجزت عن تحقيقه العمليات العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية على مدى عقود من الزمن. وعلى الأقل بدأ بعض قادة إسرائيل في الاعتراف بأن القوة العسكرية لها حدود لا تستطيع تجاوزها، وأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لما هو في الأساس مشكلة سياسية. إن الجيش يمكنه أن يهزم جيشًا، ولكنه لا يستطيع أن يهزم شعبًا.

وعلى الجانب الفلسطيني، أدى النجاح السياسي إلى تشجيع الاعتدال السياسي. فمن ناحية، رفعت الانتفاضة المعنويات وعززت كبرياء المجتمع الفلسطيني وثقته في ذاته. ومن ناحية أخرى، لم تنجح في وضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي، والظروف المعيشية المتدهورة على درب الكفاح. وأدرك الزعماء المحليون أنه يجب أن تكون هناك مبادرة سلام فلسطينية. فقد كانوا يخشون أن تنتهي الانتفاضة دون تحقيق أية نتائج سياسية ملموسة، وبالتالي بدئوا يمارسون الضغط على زعماء منظمة التحرير الفلسطينية في تونس للوفاء بالشروط التي تمكنهم من الدخول في مفاوضات مع إسرائيل. وعلى مدى سنوات، تحول التيار الرئيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية نحو مواقف أكثر اعتدالاً، ولكنها تجنبت إصدار بيان حاسم بهذه المواقف خوفًا من التسبب في نفور الفصائل المسلحة للمنظمة. الآن حانت لحظة الحقيقة.

قام ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بالإمساك بزمام المبادرة عبر إضفاء صفة الاعتدال على البرنامج السياسي للمنظمة. وفي اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في منتصف نوفمبر من عام ١٩٨٨، نجح عرفات في الحصول على الأغلبية لإصدار القرار التاريخي الذي ينص على الاعتراف لشرعية إسرائيل وقبول كل قرارات الأمم المتحدة التي تعود إلى ٢٩

نوفمبر ١٩٤٧ وتبني مبدأ حل الدولتين. أما المطالبة بكل فلسطين، والمدونة في الميثاق الوطني الفلسطيني، فقد نحيت جانبًا وصدر إعلان الاستقلال عبر إنشاء دولة صغيرة في الضفة الغربية وغزة تكون عاصمتها القدس الشرقية. تزامنت الثورة في الفكر السياسي الفلسطيني مع صعود حكومة الليكود المتشددة بقيادة إسحاق شامير إلى سدة الحكم. ففي الوقت الذي كان فيه الفلسطينيون يتجهون نحو التفاوض للوصول إلى حل وسط، كانت إسرائيل تبتعد عنه. وكان رفضها لإعلان المجلس الوطني الفلسطيني قاطعًا وغير قابل للتراجع. لم يكن هناك أحد على الجانب الإسرائيلي للتحدث معه.

تغير موقف إسرائيل من منظمة التحرير الفلسطينية فقط بعد أن عاد حزب العمل إلى السلطة عام ١٩٩٢ بزعامة إسحاق رابين. وكان رابين أول زعيم إسرائيلي يتجه نحو الفلسطينيين على الجبهة السياسية. وقد توجت تسعة شهور من المفاوضات السرية في العاصمة النرويجية بالاعتراف المتبادل بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وإعلان المبادئ الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا. وتم توقيع اتفاقية أوسلو، كما أطلق عليها بعد ذلك، في البيت الأبيض في الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٩٣ ودشنت بتلك المصافحة الشهيرة بين رابين وعرفات. وعبر توقيع الاتفاقية، اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني وتعهدت المنظمة بنبذ العنف، وتعهد الطرفان بحل كل الخلافات الناشئة بالطرق السلمية. ومن المؤكد أن اتفاقية أوسلو كانت مجرد بداية متواضعة للتعامل مع هذه الخلافات.

وقد تم تأجيل كل القضايا الصعبة-مثل وضع القدس وحقوق لاجئي ١٩٤٨ وحدود الكيان الفلسطيني- إلى مفاوضات "الوضع النهائي" مع نهاية فترة انتقالية قدرها خمس سنوات. وفي القمة التي عقدت في كامب ديفيد في يوليو من عام

٢٠٠٠، تمت مناقشة كل هذه القضايا ولكن لم يتم التوصل فيها إلى اتفاق. وعلى ذلك كانت القمة إيذانًا بانهيار عملية أوسلو للسلام. وتم اقتراح تفسيرات متعارضة لهذا الفشل، حيث حاول كل طرف إلقاء اللوم على الطرف الآخر. وأرى أن السبب الجوهري لهذا الفشل هو انتهاك إسرائيل لروح أوسلو من خلال الاستمرار في التوسع في المستوطنات في الضفة الغربية. كان هناك شيء ما غير أمين في الموقف الإسرائيلي. كانت أقوال إسرائيل تتحدث عبر السلام، ولكن أعمالها كانت تكشف عن نواياها الخفية ألا وهي التوسع على حساب الأراضي الفلسطينية.

وفي ظل هذه الظروف، كان الانفجار مجرد مسألة وقت. وقد حدث في الثامن والعشرين من سبتمبر من عام ٢٠٠٠ حينما قام آرييل شارون، زعيم المعارضة، بزيارة استفزازية متعمدة إلى الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس القديمة. بدأ المصلون المسلمون أعمال الشعب وقاموا بإلقاء الحجارة. وردت قوات الأمن الإسرائيلية باستخدام القوة الغاشمة عبر إطلاق الرصاصات المطاطية والذخيرة الحية وأدت إلى سقوط عدد كبير من الجرحى. وفي الشهر الأول فقط، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق مليون وثلاثمائة ألف رصاصة على ما يقل عن مائة ألف متظاهر في المواقع المختلفة. وقامت الشرطة الفلسطينية بالرد على النيران بالمثل في بعض الأحيان وسرعان ما خرج الموقف عن السيطرة.

ربما يكون قد تم استفزاز الفلسطينيين على نحو يفوق قدرتهم على الاحتمال بسبب الوحشية الإسرائيلية. ومع ذلك، فإن اللجوء إلى استخدام الأسلحة النارية كان خطأ تاريخيًا. فالعامل الجوهري الذي يكمن وراء نجاح الانتفاضة الأولى هو ذات طبيعة غير عنيفة. ومن خلال اللجوء إلى العنف عام ٢٠٠٠، نكثت القيادة الفلسطينية بوعدها الأساسي الذي قطعته في اتفاقية أوسلو. لقد دمر العنف الفلسطيني معسكر السلام الإسرائيلي، حيث أقنع الإسرائيليين من كل الأطياف

السياسية بأنه لا يوجد شريك سلام فلسطيني ومهد الطريق لفوز آرييل شارون بانتخابات السادس من فبراير ٢٠٠١. كان شارون دائمًا بطلاً للحلول العنيفة وممارسة أبشع أعمال الوحشية تجاه المدنيين العرب. فمع وجوده على رأس السلطة، تعتبر الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني أمرًا مفروغًا منه، بلا محظورات.

دفع كلا المجتمعين ثمنًا باهظا لهذه الجولة من أعمال العنف، وخاصة الفلسطينيين. ففي الأعوام الأربعة الأولى للانتفاضة، تبعًا للوقائع والأرقام الواردة في منظمة "مفتاح" الفلسطينية (وتعني المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية)، بلغ عدد الضحايا من الفلسطينيين ٣٧٤٧ شخصًا، من بينهم ٨١٩ طفلاً و٢٥٠ امرأة. وبلغ عدد الضحايا الإسرائيليين ٩٧٣ شخصًا، من بنيهم ١١٢ طفلاً و٢٨٩ امرأة. وبلغ عدد المصابين الفلسطينيين ٢٧٤٤٠ شخصًا. وقامت إسرائيل بنسف ٧٤٤٠ منزلاً فلسطينيًا واقتلاع ١٦٧٩١٣ شجرة ومصادرة ٢٢٤٤١٥ دونم من الأراضي وتدمير ٧٢٥٩١ دونم. هل تشير هذه الوقائع والأرقام إلى حرب أهلية في فلسطين؟ أيًا كانت الإجابة، لا يمكن إنكار حجم المأساة الإنسانية التي تسببت فيها. فمن الواضح أن المجتمعين واقعين في جحيم الذبح المتبادل وتدمير الذات.

الفصل الثالث

صعود وسقوط حكومة عموم فلسطين في غزة

ولدت حكومة عموم فلسطين، التي أنشئت في غــزة فــي ســبتمبر ١٩٤٨، عليلة وماتت في المهد، ولكنها كانت تشكل إحدى أهم التجارب السياسية وأعمقهــا في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية. إن أي اقتراح بإنشاء دولة فلسطينية مــستقلة من المحتم أن يثير التساؤلات بشأن شكل الحكومة التي تدير هذه الدولة، وفي هــذا الخصوص، لا تعتبر حكومة عموم فلسطين مجرد حدث تاريخي لافــت للنظــر، ولكنها تعتبر موضوعًا وثيق الصلة على نحو ملحوظ من حيث أنه يلقــي الــضوء على بعض المآزق الأساسية للقومية الفلسطينية، وقبل كل شيء، قــضية الاعتمــاد على الدول العربية.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حينما كان الصراع على فلسطين يقتــرب من ذروته، كان الفلسطينيون في موقف ضعيف ومزري. وانعكس هــذا الــضعف بوضوح في اعتمادهم على الدول العربية وعلى الجامعة العربية الوليدة. وعلى ذلك حينما أعيد تأسيس اللجنة العربية العليا (AHC) عام ١٩٤٦ بعد فترة توقف قدرها تسع سنوات، لم يحدث ذلك بواسطة الأحزاب السياسية الفلسطينية المتنوعة، كمــا حدث عندما تأسست عام ١٩٣٦، ولكنه حدث بقرار من الجامعة العربية. وبــسبب الانقسامات الداخلية، وعدم تمتعها بالأصول السياسية الكافية، عجزت اللجنة عــن تبني سياسة مستقلة أو التصرف على نحو قاطع. وبالتــالي، أصــبحت الجامعــة العربية المنتدى الأساسي لتقرير السياسة العربية في موضوع الوضــع الــسياسي لفلسطين.

ومع ذلك، لم يكن هناك إجماع داخل الجامعة العربية فيما يتصل بمستقبل فلسطين. وقام معظم الأعضاء، على الأقل على المستوى التفسيري، بتأييد انتهاج سياسة عدم التهاون في الكفاح ضد الصهيونية، وشجب قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين والصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ باعتباره غير شرعي وغير عملي وغير عادل، وكذلك فصلت اللجنة العربية العليا. كانت الجامعة العربية هي المحرك الرئيسي لمعارضة الفلسطينيين للتقسيم، ومنذ إنشائها في مارس ١٩٤٥ وحتى تأكيد بريطانيا لقرار انسحابها من فلسطين في خريف عام ١٩٤٧، وهي تدعم على نحو مستمر الدولة الفلسطينية الموحدة والمستقلة. ومع ذلك، ظهرت فيما بعد وجهات نظر متعارضة بشأن السياسة الإيجابية الخاصة بتقرير مستقبل فلسطين. فمن ناحية كان الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، يسعى إلى تنفيذ برنامج يسعى للحصول على أقصى ما يمكن تحقيقه من خلال المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني.[١] ومن ناحية أخرى، كان الملك عبد الله ملك شرقي الأردن، يهدف على نحو غير معلن إلى اقتسام فلسطين مع الصهاينة وضم الجزء العربي إلى مملكته.[٢]

بعد إعلان بريطانيا في سبتمبر ١٩٤٧ عزمها الانسحاب من فلسطين، ناشدت اللجنة العربية العليا جامعة الدول العربية دعمها في إقامة حكومة فلسطينية من أجل ملء فراغ السلطة الذي سوف يحدث بسبب ذلك.[٣] ولكن كان معظم أعضاء الجامعة عارضين تقديم الدعم لحكومة يرأسها المفتي، أو منحه الثقة لقيادة المجهود الحربي العربي في فلسطين. وفي اجتماعات مجلس الجامعة العربية التي عقدت في عالية، بلبنان في أكتوبر ١٩٤٧ وفي القاهرة في ديسمبر من نفس العام، تضرع المفتي من أجل إقامة حكومة ظل تحت رعاية اللجنة العربية العليا، مع ذلك، ذهبت توسلاته أدراج الرياح ولقيت تحذيراته بشأن نشر جيوش الدول العربية المجاورة في فلسطين نفس المصير. وفي فبراير ١٩٤٨، لم تكتف الجامعة العربية

برفض طلب المفتي بإنشاء حكومة فلسطينية في المنفى وتعيين حكام عسكريين فلسطينيين للبلد، ولكنها امتنعت حتى عن منح قرض للجنة العربية العليا من أجل تغطية نفقاتها الإدارية.

وخلال مارس وإبريل والنصف الأول من مايو، واصلت اللجنة العربية العليا ضغوطها من أجل إنشاء حكومة لإدارة الأمور في البلاد، وواصلت الجامعة العربية الإصرار على موقفها السلبي. وعلى نحو متزايد، كان يتم تهميش المفتي ورفاقه، خلال تلك المرحلة غير الرسمية والحرجة في نفس الوقت، من الصراع على فلسطين. وبحلول الخامس عشر من مايو عام ١٩٤٨، حينما تم الإعلان عن إنشاء دولة إسرائيل، كان هناك عضو واحد فقط من أعضاء اللجنة العربية العليا، وهو أحمد حلمي عبد الباقي، يقيم في فلسطين.(٤)

وعلى ذلك، حينما تحركت الجيوش العربية النظامية نحو فلسطين في اليوم التالي معلنة بداية المرحلة الرسمية من الحرب، لم يكن لدى عرب فلسطين على النقيض من الإسرائيلية-حكومة مسئولة أو نظام إداري أو قيادة عسكرية موحدة. كان المجتمع الفلسطيني متهالكًا ومسحوقًا خلال الحرب، وبدأت موجات متوالية من المهاجرين في مغادرة البلاد طوعًا أو كرهًا. وفي الوقت الذي أعلنت فيه الهدنة الأولى في الحادي عشر من يونيو، كان جيش الدفاع الإسرائيلي يسيطر على مساحات تفوق تلك المحددة للدولة اليهودية في خارطة التقسيم، وكان الجيش المصري يسيطر على القطاع الساحلي من غزة وحتى ١٤ ميلاً نحو الشمال، وكانت القوات العراقية تسيطر على المنطقة الجبلية المكونة للجزء الشمالي من وسط فلسطين، وكانت قوات الملك عبد الله تسيطر على الجزء الأوسط من فلسطين الذي يضم القدس الشرقية وتلال الخليل واللد والرملة في السهل الساحلي. وحينما قدم الكونت برنادوت، مبعوث الأمم المتحدة، مقترحاته الأولية في السابع والعشرين

من يونيو يضم الأجزاء العربية من فلسطين إلى إمارة شرقي الأردن، قررت الجامعة العربية أن تتحرك.

وفي الثامن من يوليو عام ١٩٤٨، اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة وتوصلت إلى قرار بإقامة إدارة مدنية مؤقتة في فلسطين تكون مسئولة بشكل مباشر أمام الجامعة. واعتمد هذا القرار، الذي كان يمثل انقلابًا جزئيًا في السياسة السابعة للجامعة الخاصة برفض أي حل يمكن أن يمنح المفتي مكانه مميزة، اعتمد على حل وسط لا يفي بأي من المطلبين الرئيسين. ومراعاة لمشاعر الملك عبد الله، لم يتحدث القرار عن حكومة فلسطينية ولكنه نص على إقامة إدارة مؤقتة تنحصر سلطاتها فقط في الأمور المدنية. ومع ذلك، ظل الملك- مع تشجيع بريطاني- معاديًا لا يلين للفكرة بأسرها.

من ناحية أخرى، كان لدى اللجنة العربية العليا تحفظات بشأن الكيان المقترح لأنه سوف يعتمد على الجامعة العربية وبسبب الخطر المتوقع أنه سوف يكون له موقفه الخاص.(٥) وبسبب المعارضة القوية من جانب الملك عبد الله والدعم الفاتر من جانب اللجنة العربية العليا، فإن الكيان الجديد لم تنفخ فيه الروح.

أدى الاستخدام السافر المتزايد للفيلق العربي بواسطة الملك عبد الله لكي يجعل من نفسه سيدًا لفلسطين العربية وادعائه بأن مندوبي إمارة شرقي الأردن، وليست اللجنة العربية العليا، هم من يمثلون الفلسطينيين داخل الجامعة العربية، أدى إلى إثارة عداء الدول العربية الأخرى، وخاصة مصر وسوريا والسعودية. ووفر الدعم البريطاني لمطالب الملك عبد الله الوقود اللازم للقوى المعادية لعبد الله في الجامعة العربية. وقد بدأت هذه الدول بقيادة مصر المناورة من أجل إنشاء حكومة عربية لفلسطين. وتم وضع الاقتراح الخاص بتحويل "الإدارة المدنية المؤقتة" الذي تم الاتفاق عليه في شهر يوليو إلى حكومة عربية لعموم فلسطين،

على قمة أجندة اجتماع اللجنة السياسية لجماعة الدول العربية، الـذي افتـتح فـي الإسكندرية في السادس من سبتمبر واستمر لمدة عشرة أيام. وقام جمال الحـسيني، ابن عم المفتي وأحد الأعضاء البارزين باللجنة العربية العليا، بزيادة العديـد مـن العواصم العربية، بما فيها عمان، من أجل حشد الدعم لهذا الاقتراح. وبعد سلـسلة من اللقاءات، توصلت اللجنة السياسية، على الرغم من الشكوك التي عبـر عنهـا مندوبو إمارة شرقي الأردن، إلى اتفاق بإقامة حكومة عربية لفلسطين يكون مقرها في غزة. وصد الإعلان الرسمي عن هذا القرار في يوم عشرين سـبتمبر. ومـن أجل إحباط الاعتراضات الأردنية القائلة بأن القرار ينطوي علـى قبـول عربـي ضمني بالتقسيم وبدولة إسرائيل، أطلق على الكيان الجديد "حكومة عموم فلسطين"، أو الحكومة الخاصة بكل فلسطين (APG).[٦]

كانت الدوافع الكامنة خلف هذا القرار الخطير للجامعـة العربيـة متنوعـة ومتناقضة، وعلى أكثر من نحو كانت معادية للأردن. وتمثل أحد الاعتبارات فـي الرغبة في تهدئة الرأي العام العربي والنقد الموجه للحكومات العربية بسبب فشلها في حماية الفلسطينيين. وهناك اعتبار آخر وهو الرغبة في حماية المطلب العربـي الخاص بالسيادة على كل فلسطين من خلال تقديم بديل للاعتراف الدولي بإسرائيل ومنع أية حكومة عربية من الاعتراف بالدولة اليهودية. ولكن في نفس الوقت، أدى القرار الخاص بإنشاء حكومة عربية لفلسطين ومحاولة تكوين قوات مسلحة تحـت قيادتها، إلى منح أعضاء الجامعة العربية ذريعة لإعفاء أنفـسهم مـن المـسئولية المباشرة عن مواصلة الحرب وسحب جيوشهم من فلسطين وحمايـة نفـسهم مـن غضب الجماهير.[٧] وأيًا كان المستقبل المفترض للحكومة العربية المقترحـة فـي فلسطين، فقد كان الغرض الفوري منها، كما تصور رعاتها المـصريون، هـو أن تكون معقلاً لمعارضة عبد الله وأداة من أجل إجهاض طموحاته بأن يضم المناطق العربية في فلسطين إلى إمارة شرقي الأردن.

كانت بريطانيا تقدم دعمًا غير محدود لمشروع الملــك عبــد الله الخــاص بتكوين الأردن الكبرى لأن ذلك من شأنه أن يحقق أسمى أمانيها المتمثلة في حماية مصالحها الاستراتيجية بعد انتهاء الانتداب على فلسطين. وكــان العــداء للمفتــي ولفكرة إنشاء دولة فلسطينية تحت قيادته عنصرًا مستمرًا وهامًا للسياسة البريطانية عام ١٩٤٨، ويتطلب الأمر الكثير من الوقت لشرح الموقف البريطاني من المبادرة التي كانت تقودها مصر. كان من رأي البريطانيين أن الدولة الفلــسطينية معناهــا دولة المفتي، ودولة المفتي هذه سوف تكون "مرتعًا خصبًا للتعصب العربي العقــيم" والتي من المرجح أن تبتلعها الدولة اليهوديــة.[٨] وعلــى ذلــك مارســت وزارة الخارجية البريطانية ضغوطًا هائلة على العواصم العربية من أجل عــدم إعــلان حكومة عموم فلسطين، متذرعة بأن الوقت غير ملائم لذلك، كما أنه من المــرجح أن يخدم مصالح المفتي. وقام عزام باشا، الأمين العام لجامعــة الــدول العربيــة، بالتهوين من شأن موضوع الفتي، وأخبر أحد كبار الدبلوماسيين البريطانيين أنه إذا كان يمكن حل مشكلة فلسطين في غضون ستة أشهر، فإنه سوف ينضم إلى أولئك المطالبين "برأس المفتي"، ولكن بما أنها لن تحل على مدى عــشر ســنوات علــى الأقل، فإن المفتي يمكن أن يكون مفيدًا. وأضاف عزام أن المفتي سوف يبقي فــي مصر، ولن يستطيع ممارسة أي نفوذ على فلسطين إلا من خلال القاهرة.[٩]

وعلى الرغم من أن قلق بريطانيا بشأن دور المفتي كانت تشارك فيه علــى نحو موسع الدوائر السياسية العربية إلا أنه إلى جانب اللجنة العربية العليــا، لعبــا دورًا رئيسيًا في تكوين الحكومة الجديدة. وتولى رئاسة الحكومة أحمد حلمي عبــد الباقي، الذي ترك اللجنة العربية العليا من خلال قبول عرض الملك عبــد الله بــأن يصبح حاكمًا عسكريًا للقدس، ولكنه الآن قد تم انتزاعه من الملك بواسطة إغراءات المفتي والمصريين.[١٠] تكونت وزارة حلمي في معظمها من اتباع المفتي ولكنهــا اشتملت أيضًا على ممثلين للطوائف الأخرى من الطبقة الفلسطينية الحاكمة وعــدد

من الشخصيات الفلسطينية البارزة التي كانت تدعم عبد الله من قبل. أصبح جمال الحسيني وزيرًا للخارجية، ورجائي الحسيني (الرئيس السابق للمكتب العربي في القدس) وزيرًا للدفاع وميشيل أبيكاريوس (أحد كبار المسئولين المدنيين في الإدارة البريطانية) وزيرًا للمالية وأنور نسيبة (القاضي السابق) سكرتيرًا للحكومة.

كانت الحكومة تضم اثنى عشر وزيرًا، وكان معظمهم أعضاء في "الإدارة المدنية المؤقتة" التي أنشئت في شهر يوليو السابق. وكانوا يقيمون في دول عربية مختلفة ثم انتقالها حينئذ إلى غزة لتولي مناصبهم الجديدة.

في الثاني والعشرين من سبتمبر، أصدرت اللجنة العربية العليا بيانًا رسميًا يفيد بتشكيل حكومة عموم فلسطين. وبينما تحدث إعلان جامعة الدول العربية، على استحياء، عن قرار تحويل الإدارة المدنية الفلسطينية إلى حكومة فلسطينية، أعلنت اللجنة العربية العليا بصوت مدوي أن "سكان فلسطين، من خلال حقهم الطبيعي في تقرير المصير وتبعًا لقرارات الجامعة العربية، قد قرروا إعلان أن فلسطين بأكملها دولة مستقلة تحت قيادة حكومة تعرف باسم حكومة عموم فلسطين والتي تقوم على المبادئ الديمقراطية".[١١] وبالإضافة إلى هذا البيان الرسمي، تمت مناشدة عرب فلسطين عبر الإذاعة للالتفاف حول حكومتهم الوطنية والمساهمة في تحرير وطنهم.[١٢] وقد أرسلت رسالة إلى أنصار المفتي للتجمع في غزة، بينما أرسلت القوات المصرية إلى بيت لحم لتوزيع الأسلحة الصغيرة على العناصر المضادة للهاشميين. استقبل معظم الفلسطينيين، وخاصة اللاجئين، هذه الأنباء بابتهاج عظيم وسعادة غامرة. فللمرة الأولى في حياتهم يسمعون عن حكومة فلسطين، حيث ولدت في نفوسهم بارقة أمل بددت كل ما عانوه في العام الماضي من هم وغم. وحينما قام المفتي-الذي كان يعيش في القاهرة، آخر محطات توقفه عبر السنوات الإحدى

عشرة التي قضاها في المنفى-بتحدي السلطات المصرية وانتقل للإقامة في غـزة، قوبل بترحاب كبير من قبل سكانها الذين عبروا عن سعادتهم وفرصتهم الغامرة.

ومع ذلك لم تنس هذه الاستعراضات المتناثرة المفتي ورفاقه أنهم في حاجة إلى إمداد الحكومة الجديدة بشرعية فعلية وإمكانيات مادية. وخلال الأسبوع الأول من نشاطها في غزة، قامت حكومة عموم فلسطين بإعادة إحياء جيش الجهاد المقدس، الذي يمثل القوات غير النظامية للمفتي، والذي لعب دورًا جوهريًا خلال المرحلة غير الرسمية من حرب فلسطين، وبدأ في الاحتشاد من أجل تحقيق هدف معلن وهو تحرير فلسطين. وعلى الجبهة الدبلوماسية، سعت الحكومة الجديدة للحصول على الاعتراف الدولي، كما قامت حتى بتشكيل وفد لتمثيلها في الأمم المتحدة، على الرغم من أن دول العالم لم تعترف بها. وأخيرًا، كان كل شخص ينتمي إلى الشعب الفلسطيني مؤهلاً للحصول على جواز سفر فلسطيني، وخلال فترة قصيرة تم إصدار ١٤٠٠٠ وثيقة من هذا النوع، معظمها للشخصيات البارزة ورجال الأعمال من قطاع غزة.

وبسبب الموقف الغامض، على نحو متزايد، للجماعة العربية والمزاعم المتكررة للملك عبد الله بأن حكومة عموم فلسطين (APG) قد تأسست ضد رغبة الشعب الفلسطيني، قررت الحكومة الجديدة عقد مجلس وأنه بهدف تأمين مصدر شرعي وذي قاعدة أوسع للسلطة وتنفيذ مزاعم عبد الله. وتبعًا لذلك، تم إرسال دعوات إلى كافة الممثلين الفلسطينيين من كل أنحاء البلاد، بما في ذلك أعضاء اللجنة العربية العليا (AHC) والعمد ورؤساء المجالس المحلية في فلسطين ورؤساء الغرف التجارية والاتحادات التجارية والأعضاء الفلسطينيين للجان الوطنية وزعماء الأحزاب السياسية والقادة العسكريين.[١٣] وتم عقد المجلس الوطني الفلسطيني تحت قيادة المفتي في مدرسة شبه مهجورة في غزة في الثلاثين

من سبتمبر عام ١٩٤٨. وقد حضر فقط نصف المائة وخمسين شخصًا الذين وجهت إليهم الدعوة إلى غزة، وكان أحد أسباب ذلك هو القيود التي فرضت على السفر بواسطة الجيشين الأردني والعراقي الذين كانا يسيطران على وسط فلسطين. ومع ذلك، شاع جو من الابتهاج والنشوة في جلسات المجلس. وقد تم أولاً انتخاب الحاج أمين الحسيني بالإجماع رئيسًا للمجلس. ثانيًا، قام المجلس بالتصويت على منح الثقة للحكومة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، كما قام بالتصديق على خطط الحكومة لتحرير فلسطين. وبعد ذلك تم إصدار سلسلة طويلة من القرارات والتي اشتملت على تبني دستور مؤقت واتخاذ العلم الخاص بالثورة العربية عام ١٩١٦ علمًا للبلاد، والقدس عاصمة للدولة الفلسطينية وأخيرًا، تم التوقيع على إعلان الاستقلال بواسطة الوفود وتم إرساله للصحافة. وأكد المجلس على حق الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة تكون حدودها "سوريا ولبنان في الشمال، وسوريا وإمارة شرقي الأردن في الشرق، والبحر المتوسط في الغرب ومصر في الجنوب".(١٤)

ومع ذلك، فإن التناقض الحاد بين ادعاءات حكومة عموم فلسطين وقدراتها الفعلية سرعان ما حولها إلى مسرحية هزلية. لقد زعمت سيادتها على كل فلسطين، ومع ذلك لم يكن لديها إدارة ولا خدمة مدنية ولا مال ولا جيش حقيقي ينتمي لها. وحتى في المقاطعة الصغيرة المحيطة بمدينة غزة، كانت أوامرها تنفذ بالكاد بفضل السلطات المصرية. ومن أجل استغلال ميزة اعتماد الحكومة الجديدة على دعمهم وحمايتهم، قام سادتها المصريون بالتلاعب بها من أجل تقويض زعم عبد الله أنه يمثل الفلسطينيين في الجامعة العربية وفي المحافل الدولية. من الواضح أن الجنين الذي كان من المفترض أن يشتد عوده ويصبح دولة فلسطينية مستقلة، أي الحكومة الجديدة، قد تحول وهو لم ير النور بعد إلى ألعوبة في صراع القوى الدائر بين القاهرة وعمان.

انطلاقًا من عمان، أطلق الملك عبد الله حملته ضد حكومة عمـوم فلسطين على نحو مسعور. وفي الوقت الذي تم الإعلان عن قيام هذه الحكومة، لم يـرفض فقط الاعتراف بها ولكنه أرسل برقيات غاضبة للاعتراض عليها، إلى أحمد حلمي وعزام باشا. وسرعان ما أعلن أن حكومة فلسطين لن يسمح لها بالعمل فـي أيـة منطقة يحتلها الفيلق العربي. أما رئيس وزراء مصر، محمود النقراشي، فقد أعلنها صريحة مدوية حيث قال أنه ليست لديه أية نية في أن يسمح لحكومـة فلـسطينية ضعيفة بأن تتحمل مسئولية القيام بالدور العربي في فلسطين بما أنها لا تمتلك جيشًا يحميها من الهجمات اليهودية.(١٥) وإلى جانب شن هذه الحملة الشعواء، قام الملـك عبد الله أيضًا باتخاذ خطوات عملية من أجل إصباغ الصفة الرسمية علـى سـلطة الأردن على المناطق التي يسيطر عليها غرب نهر الأردن وحـشد مؤيديـه مـن الفلسطينيين للاعتراض على الحكومة الموجودة في غزة.(١٦)

وعلى ذلك، في الثلاثين من سبتمبر ١٩٤٨، في نفس اليوم الذي أعلن فيـه المجلس الوطني الفلسطيني بزعامة المفتي الاستقلال في غـزة، انعقـد "المـؤتمر الفلسطيني الأول" المناوئ له في عمان، حيث احتشد آلاف المشاركين فيـه لكـي يقسموا يمين الولاء للملك الهاشمي. وقد أدان مؤتمر عمان إقامـة حكومـة غـزة باعتبارها مناهضة لآمال ومصالح العـرب، وأعلـن أن إمـارة شـرقي الأردن وفلسطين يشكلان وحدة واحدة وأعلن عن عزمه ألا تقـام أيـة حكومـة عربيـة لفلسطين حتى يتم تحريرها بالكامل.(١٧)

لم يحدث أبدًا أن تحول الدعم الشعبي لحكومة عموم فلسطين ذات الـصوت العالي تقرع الطبول الجوفاء إلى حقائق ملموسـة علـى الأرض، وبعـد انعقـاد المؤتمرين المتنازعين بدأ هذا الدعم في الاضمحلال. وقد أرسلت العديد من المـدن والقرى العربية في فلسطين وفودها إلى عمان من أجل إعلان ولائها للملك ومنحه

توكيل بحل قضية فلسطين كما يتراءى له. وفي بعض الأحيان، كانت هذه الوفود نتاج مبادرات سياسية محلية، وفي أحيان أخرى، كان الحكام العسكريون المنتمون للأردن يساهمون في جمع التوقيعات وإرسال الوفود إلى عمان.(١٨)

كما استخدم النظام الأردني الرشوة أيضًا من أجل استماله بعض المؤيدين لحكومة المفتي من أجل تحويل ولائهم إلى الملك عبد الله. وخارج فلسطين، كانت حكومة غزة "فاشلة إلى حد كبير في الحصول على الاعتراف الدولي كممثلة للشعب الفلسطيني. ولم يكن لدى لندن بالطبع آية نية للاعتراف بذلك الشيء الذي يطلقون عليه حكومة" وقد سار معظم أعضاء الأمم المتحدة الآخرين على خطى بريطانيا في المرور عليها مرور الكرام.

في غضون ذلك، كانت تجري في المعسكر العربي مفاوضات مكثفة تتعلق بالموقف الواجب اتخاذه تجاه حكومة عموم فلسطين. من ناحية أخرى، كان عموم الزعماء العرب بلا استثناء يشحذون خناجرهم من أجل التضحية بالمصالح العربية في فلسطين من أجل تحقيق مصالح محلية بحتة. وقد ازداد الرفض العربي لدعم الكيان الجديد من خلال النفور المستمر والعام من المفتي، والواقع أن بروز دوره في توجيه الأحداث في حكومة عموم فلسطين ألهمهم أفكارًا أخرى تتصل بالعملية ككل التي أدت إلى إقامة حكومة عموم فلسطين، والتي قاموا بأنفسهم بإطلاق العنان لها كبالونة اختبار لمعرفة نوايا الملك عبد الله بخصوص ضم فلسطين العربية. ومع تسارع وتيرة الأحداث، كانوا حريصين على عدم تصعيد الصراع مع عبد الله من أجل عدم شق الصف العربي. وحاول عزام باشا، دون أن يكلل مسعاه بالنجاح، وقف إعلان الحكومة.(١٩)

من ناحية أخرى، كان على الأنظمة العربية وضع الرأي العام المحلي في الاعتبار، والذي كان في جميع أنحاء العالم العربي لا ينقطع عن الاهتمام بفلسطين

بكل شغف وكان معارضًا لا يلين لفكرة التقسيم. وفي نفس الوقت، تصاعدت المعارضة ضد عبد الله وكان رفض توسيع مملكته يمضي جنبًا إلى جنب مع رفض التقسيم، باعتباره أحد الأهداف القليلة التي تلتف حولها كل الدول العربية على وجه التقريب. وكان ولاء عبد الله لبريطانيا يتزايد على نحو مواز لعدم ولائه للقضية العربية. وأدت المعلومات التي تناهت إلى الأسماع عن اتصالاته بالزعماء اليهود إلى تعزيز الشكوك القائلة بأنه كان من البداية مستعدًا للتفريط في مطالبة العرب بكل فلسطين من أجل الاستيلاء على جزء منها لنفسه. ولم يتحسن موقف عبد الله في العالم العربي بسبب إدارته السيئة التي كانت السمة السائدة لتعامله مع المواطنين الفلسطينيين الذين وقعوا تحت سيطرته. وقبل شهور قليلة من ذلك، كان ينظر إلى عبد الله باعتباره بطلاً قوميًا بسبب إغاثته للفلسطينيين الذين طلبوا نجدته، أما الآن فقد هبط إلى الدرك الأسفل منبوذًا من أشقائه العرب.

وهناك سبب آخر أكثر براجماتية لمعارضة الأنظمة العربية الأخرى لعبد الله وهو استخدامه ككبش فداء لفشل سياستهم الخاصة بفلسطين. وعلى ذلك، تفوقت الحاجة إلى حماية هويتهم كقوميين عرب إلى جانب مقتهم لعبد الله، في النهاية، على شكوكهم بشأن المفتي. ومع ذلك بمجرد إعلان قيام حكومة عموم فلسطين على نحو فاتر، بدأت الدول العربية في الالتفاف حولها. كما كانت مصر، على نحو متوقع، الداعم الرئيسي لهذه الحكومة. ولعب رياض الصلح، رئيس وزراء لبنان والذي كان ينتقد عبد الله نقدًا لاذعًا، دورًا رائدًا في حث اللجنة السياسية للجامعة العربية على مباركة قيام حكومة عموم فلسطين.(٢٠)

تركز الكثير من النشاط الدبلوماسي الخاص بحكومة عموم فلسطين في العراق، الذي كان موقفه حيويًا على نحو الخصوص لأنه كان يسيطر على النصف الشمالي من وسط فلسطين (الضفة الغربية). وأدى التعاون العراقي مع ذلك الكيان

الذي ترعاه مصر إلى جعل موقف إمارة شرقي الأردن بالغ الصعوبة. وعلى ذلك، قام الملك عبد الله بالاتصال بابن أخيه الأمير عبد الإلـــه، الوصـــي علـــى عــرش العراق، للتأكد من عدم حدوث ذلك ولكنه لم يتلق إجابة قاطعة.[٢١] وبعد مضي أقل من أسبوع قام جمال الحسيني- بهدف جلب الدعم العراقي لحكومة عموم فلــسطين من خلال زيارته لبغداد، ومحاولة سحق المعارضة الرافضة لبروز دور المفتي في المشروع-باقتراح أن المفتي يمكن استبعاده، ومضى إلى أبعد من ذلك باقتراح أنـــه إذا ظلت فلسطين ملكًا للعرب فإن العرش يمكن أن يذهب إلى الملك عبـــد الله.[٢٢] وعلى الرغم من الاعتبارات الملكية التي دفعت العراق عمومًا للتحالف مع عبد الله لتكوين كتلة هاشمية في الجامعة العربية، والكره العميق للمفتي بسبب تورطه فـــي انقلاب رشيد عالي المضاد للحكم الهاشمي عام ١٩٤١، كان لدى العـــراق ســـبب وجيه لدعم حكومة عموم فلسطين. كانت المشكلة الفلسطينية اختبارًا كاشفًا لمـــدى التزامه بالتضامن العربي، وبذل الوصي على العرش قصارى جهده من أجل تقديم أوراق اعتماده كقومي عربي من خلال اتخاذ موقف قومي ضد التقــسيم وإرســـال قواته إلى فلسطين. فالانحياز لعبد الله، الذي وصلت شعبيته بين جمـــاهير العـــراق وفي كل بقاع العالم العربي إلى الحضيض، يمكن أن يدمر المصرفية التي اكتسبها النظام. وعلى ذلك، لأسباب مختلفة، قام الوصي على عرش العراق بالانضمام إلى الحملة المستعرة لتشويه سمعة عمه. وقد تبادلا النقد اللاذع وساءت العلاقة بينهمـــا لدرجة أنهما أصبحا لا يستطيعان أن يجتمعا لمناقشة قضية فلــسطين علـــى نحـــو هادي.[٢٣]

ولكن مع وعي العراق بالأخطار التي يشكلها عبد لله إلى جانـــب مؤيديـــه، وأصل جهوده من أجل إعادة عبد الله إلى الصف العربي. وقد نصح رئيس وزراء العراق، مزاعم الباجة چى، عبد الله أن يتمهـــل قلـــيلاً[٢٤]، ومـــن خـــلال الـــدعم الدبلوماسي للوصي على العرش بذل قصارى جهده من أجل حـــث الملـــك علـــى

الاعتراف "على نحو مؤقت" بحكومة عموم فلسطين. وبسبب عجزه عن الإعلان عن عدائه للمفتي على رؤوس الأشهاد، اعتاد الباجة جي التذرع بأن الحكومة الجديدة سوف يكون مصيرها الفشل وأن فلسطين العربية سوف يكون مصيرها النهائي هو الانضمام إلى إمارة شرقي الأردن. ورد الملك على ذلك بالقول بأن هذا الاعتراف لن يؤدي إلى تقسيم فلسطين قبل أن تقرر الأمم المتحدة ذلك.[٢٥]

في غضون ذلك، قامت الخارجية البريطانية بلفت نظر رئيس الوزراء العراقي والوصي على العرش إلى مخاطر المضي بجانب مصر في تشجيعها للمفتي بتوسيع نفوذه في فلسطين. وأكدت على الوصي على العرش، على وجه الخصوص، على أن أي اتساع لنفوذ المفتي سوف يشكل خطرًا داهمًا على البيت الهاشمي. وتم إخبار الوصي على العرش، بلهجة وصلت إلى حد التوبيخ، بأنه لا يمكنه أن يجلس بلا حراك متفرجًا على الهجوم على الملك عبد الله دون أن يعرض نفسه للخطر. وأيًا كانت وجهة نظر الوصي على العرش، فإن وجهة النظر البريطانية تمثلت في أن الأردن القوية والمتسعة هي أمر لصالح الحفاظ على الاستقرار في العراق، ومنزلة الوصي على العرش والعائلة المالكة.[٢٦]

كانت المعارضة العربية للتوسع الأردني وللتقسيم هائلة لدرجة أن الزعم البريطاني القائل بأن وجود حكومة فلسطينية ضعيفة يمكن أن يسهل التوسع اليهودي عبر كل البلد- لم يكن له أي أثر.

كانت المعارضة العربية لأي مخطط يمكن أن يمحو اسم فلسطين العربية، بعد اقتراح برنادوت بضم الضفة الغربية والنقب إلى عبد الله، حجر عثرة في طريق السياسة البريطانية. وعلى نحو متناقض، كما أشار أحد المسئولين البريطانيين أنه "على الرغم من أن الاعتراض الأساسي للعرب على مقترحات برنادوت هو أن قبولها سوف ينطوي على قبول التقسيم، فإن هناك إشارات

واضحة، تدل على نواياهم، بأنهم جميعًا فيما عدا المتعصبين منهم مثل الحاج أمين الحسيني، يدركون أن وجود دولة إسرائيل سوف يتم القبول به إن عاجلاً أو آجلاً". إن ما لم يقبل به العرب أبدًا هو تقسيم ما تبقى من فلسطين(٢٧).

وبينما كانت الدول العربية تراوغ بشأن ما إذا كان يجب عليها الاعتراف بحكومة عموم فلسطين أم لا وإلى أي مدى يجب أن تدعمها، فقد تضافرت الأحداث الموجودة على الأرض لكي تجعل من كل هذه المجادلات شيئًا بلا معنى.(٢٨) أولاً، تم تفكيك جيش الجهاز المقدس الخاص بالمفتي بواسطة جلوب باشا، القائد البريطاني للفيلق العربي والذي يكن للفلسطينيين كراهية عمياء. وكانت قوات المفتي تشن هجماتها على مراقبي الأمم المتحدة (٢٩) وعلى القوات الإسرائيلية التي بدت مصممة على توريط الفيلق العربي في القتال، مما ادعى انطباعًا بمحاولة إحداث القلاقل في المناطق التي يحتلها الأردن وخاصة داخل وحول القدس. وقد خشي جلوب والملك عبد الله من أن تؤدي هذه الأنشطة إلى تهديد سيطرتهما على فلسطين العربية فقررا كسر شوكة جيش المفتي.(٣٠)

ومع اقتراب سبتمبر من نهايته، أصدر جلوب أوامره إلى الكولونيل عبد الله التل بتفكيك جيش الجهاد المقدس ومصادرة أسلحته، ولكنه امتنع عن ذلك. وكانت أسباب ذلك، كما وردت في مذكراته، تعبر إلى حد كبير عن المشاعر العربية في ذلك الوقت وعلى ذلك تستحق الإشارة إليها هنا وهي أن القدس كانت في حالة حرب مع اليهود وكان العرب في حاجة إلى كل من يستطع عمل السلاح للدفاع عن المدنية المقدسة وكان جيش الجهاد المقدس يتكون من فلسطينيين دافعوا عن بلدهم قبل دخول الجيوش العربية، وعلى ذلك يجب ألا يفكك وينزع سلاحه في الوقت الذي فشلت فيه الدول العربية في إنقاذ فلسطين، حيث كانت هناك حاجة ماسة إلى التعاون بين كل القوات المسلحة في فلسطين ضد العدو المشترك.(٣١)

ومع رفض النل وتوقع ألا يقبل أي ضابط عربي آخر القيام بهـذه المهمـة غير الوطنية، وتلقي جلوب في الثالث من أكتوبر عام ١٩٤٨ أمرًا كتابيًا من وزير الدفاع الأردني ينص على أن كل الكيانات المسلحة التي تعمل في المنـاطق التـي يسيطر عليها الفيلق العربي إما أن تنضوي تحت لوائه أو يـتم تفكيكهـا[٣٢]، لجـأ للضباط البريطانيين.

وتم تنفيذ القرار على الفور ودون أدنى تأخير. وقد تمت محاصرة وحـدات جيش الجهاز المقدس وأجبرت على نزع أسلحتها. وأدت هذه العملية إلـى جعـل العرب على شفا حرب لا تبقي ولا تذر، في الوقت الذي كان من المفترض فيه أن يتعاونوا ضد عدوهم المشترك. ولكنها أدت إلى تحييد القوى العسكرية لمناوئى عبد الله من الفلسطينيين وكشفت عن تنامي المشاعر العربيـة المؤيـدة لوجـود دولـة فلسطينية مستقلة.

وبعد وقت قصير، في الخامس عشر من أكتوبر، خرقت إسـرائيل الهدنـة الثانية من خلال شن هجوم ضار على الجيش المصري في الجنوب حيث شقته إلى ثلاثة أجزاء وأجبرته على التقهقر عبر الساحل إلى غزة. وبسبب العداء المـستعر بين إمارة شرقي الأردن ومصر، ظل الفيلق العربي على الحياد مع تجدد أعمـال العدوان. وعبر جلوب باشا عن أمله في أن "يؤدي الهجوم اليهودي في النهاية إلـى الإطاحة بحكومة غزة ويلقن المصريين درسًا لن ينسوه". وفي خطابه إلـى القائـد البريطاني للكتيبة الأولى، شرح وجهة نظره قائلاً "إذا كـان اليهـود سيخوضـون حرباً ضد المصريين وحكومة غزة، فإننا لا نرغب في التورط فيها. فالمـصريون وحكومة غزة هم أعداؤنا مثل اليهود تمامًا".[٣٣]

ومن المثير للسخرية، أنه في هذا الوقت بالذات، منتصف أكتـوبر، اتفقـت الدول العربية في النهاية على الاعتراف بحكومة عموم فلسطين، وكانـت مـصر

أولي الدول التي قامت بذلك ثم تبعها العراق ثم سوريا ولبنان والسعودية بعد مرور ثلاثة أيام. ولا يوجد شيء أكثر دلالة على دعمهم الفاتر من حقيقة أنه في الوقت الذي قدموا فيه اعترافهم الرسمي بها كانت اللعبة قد انتهت ولم يتبق من الحكومة المزعومة سوى أطلال تنعي من بناها.

كان انتصار إسرائيل على مصر هو العلامة الفارقة التي أعلنت نهاية حكومة غزة. ولم يكن الهدف الأساسي لهذه العملية العسكرية هو وأد الدولة الفلسطينية في مهدها، ولكن كان ذلك أحد آثارها. وهذا يمثل نموذج كلاسيكي لسياسة النتائج غير المقصودة. وحتى وقت نشوب هذه الحرب، كان الفلسطينيون منقسمين على أنفسهم، بعضهم يتطلع إلى الملك عبد الله طلبًا للحماية، بينما يتطلع الآخرون إلى المفتي طلبًا للقيادة. وعلى الرغم من أن الفيلق العربي كان يسيطر على الضفة الغربية، كان بعض الفلسطينيين لا يزالون يدينون بالولاء لزعمائهم التقليديين. ومع ذلك، بسبب الهزيمة المصرية، فقدت حكومة المفتي ملاذها الأخير على التراب الفلسطيني وبدت سوءتها للجميع وهوي مركزها إلى الحضيض وانهارت سلطتها.

والواقع أنه بحلول نهاية أكتوبر، لم يعد هناك أي عضو في الحكومة باق في غزة وحتى المفتي، الذي تسبب في إزعاج كبير للملك فاروق ملك مصر حينما ذهب إلى غزة، في السابع والعشرين من سبتمبر، دون موافقة ملكية بعد أن كان يقيم كلاجئ سياسي[٣٤]، صدرت له الأوامر من القاهرة بواسطة رئيس الوزراء المصري محمود النقراشي في السادس من أكتوبر بالعودة. وحينما رفض ذلك، تم إرسال مبعوث لاصطحابه بالقوة. وفي القاهرة أقام المفتي تحت حراسة مشددة من قبل الشرطة على نحو أشبه بالإقامة الجبرية، وكانت حريته مقيدة لدرجة أنه كان لا يسمح له حتى بزيارة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في غزة.[٣٥] وقد ظل أحمد

حلمي وأعضاء وزارته في غزة بعد الترحيل الإجباري للمفتي، ولكن بعد تجدد أعمال الحرب في منتصف أكتوبر، أصر المصريون على وجوب توجههم إلى القاهرة أيضًا، متذرعين بأن قطاع غزة هو منطقة عسكرية وليس هناك أي مجال للحكومة لكي تعمل فيه. وبمجرد وصولهم إلى القاهرة، قام الوزراء بعقد مباحثات مع المفتي ولكنهم كانوا عاجزين عن أداء واجباتهم، وخاصة على المسرح السياسي. والواقع أنه كما يتذكر أنور نسيبة بعد ذلك، لم يكن هناك الكثير ليفعلوه وكانت إقامتهم في العاصمة المصرية مليئة بالملل والإحباط.(٣٦)

وقامت أمانة الجامعة العربية أيضًا بالتخلي عنهم بكل برود، مما ضاعف من إحساسهم بالعجز والعزلة. وعلى نحو يتفق مع هذا الموقف، رفض الأنصار السابقون لحكومة عموم فلسطين منحها أية مساعدة مالية أو حتى توصيل أية مساهمات من الدول العربية والإسلامية، تاركين الحكومة في المنفى دون أية أموال لدفع رواتب الموظفين أو تغطية نفقاتها الإدارية.(٣٧)

وحتى دون كل هذه الإهانات، لم يعد لحكومة عموم فلسطين، بعد مغادرتها للأراضي الفلسطينية، أية سلطة سياسية. وأصبح الرأي العام الفلسطيني يميل، على نحو ملحوظ، نحو ضم الأجزاء العربية من فلسطين إلى إمارة شرقي الأردن. أما الأوساط الفلسطينية الأكثر وعيًا وثقافة، فقد سادها شعور الكراهية وعدم الثقة في الملك عبد الله. وتوصل الانتهازيون السياسيون في فلسطين إلى نتيجة مؤداها أن الأول في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة قد بدأ يخبو، وأن الاتحاد مع إمارة شرقي الأردن يبدو أكثر ترجيحًا وربما أكثر تحقيقًا للمكاسب.(٣٨)

والواقع أن الموقف كان يمثل في أن الوزراء الفلسطينيين، بقيادة أحمد حلمي وجمال الحسيني، مدفوعون للبحث عن مدخل ينفذون منه إلى قلب عدوهم اللدود، الملك عبد الله.

وقد أدلى جمال الحسيني ببيان بارع يقول "إن الحكومة الفلسطينية ترغب في ضم أراضيها إلى إمارة شرقي الأردن إذا رغب الملك في التعاون مع الدول العربية الأخرى لتطهير فلسطين من الصهاينة"[٣٩]. وبموافقة زملائهم، قام وزير الخارجية وبصحبته رئيس الوزراء بزيارة عمان لعقد محادثات مع الملك، ولكن لم يتم تحقيق أي تقدم يذكر للوصول إلى تفاهم مشترك. وشهدت الأسابيع التالية استقالة بعض الوزراء، وامتنع البعض الآخر عن المشاركة في اجتماعات المجلس[٤٠]. وخصص حلمي، الذي يعمل في المجال المصرفي، المزيد من الوقت لمهنته الأصلية بدلاً من وزراء الظل التي بقى رئيسًا لها على نحو صوري. وبالتدريج تسرب أعضاء آخرون من وزارته إلى مختلف العواصم العربية وذهب بعضهم إلى عمان استجابة لبعض إيماءات العفو الصادرة من هناك، أو من أجل احتلال مناصب تدر عليهم الكثير من المكاسب المادية، مجاهرين بإعلان الولاء للملك عبد الله[٤١].

وسرعان ما انهارت حكومة عموم فلسطين الذائعة الصيت تحت وطأة عجزها، وانتهى بها المطاف بعد أربع سنوات "كإدارة" في الجامعة العربية. ومن الناحية الشكلية، احتفظت بوجودها كحكومة ظل، ولكنها من الناحية السياسية بدأت في الانحدار الحاد وحتى التماساتها ومنشوراتها بدأت في الظهور تحت اسم اللجنة العربية العليا. وواصلت حكومة عموم فلسطين الوجود بالاسم فقط، وكانت تصدر بيانات متفرقة من مقرها في القاهرة، حتى قام الرئيس عبد الناصر، أخيرًا، بإغلاق مكاتبها في عام ١٩٥٩. وقد انتقلت سلطة تمثيل الفلسطينيين إلى الدول العربية وقادتها.[٤٢]

وبعد أن أصبحت حكومة عموم فلسطين لا حول لها ولا قوة، أصبح الملك عبد الله في مركز أكثر قوة لكي يمضى قدمًا في تنفيذ مخططه الخاص بضم ما تبقي من فلسطين العربية. وكان المؤتمر الفلسطيني الثاني، الذي عقد في أريحا في

الأول من ديسمبر عام ١٩٤٨، علامة فاصلة على هـذا الطريـق. ومـن خـلال حضور حوالي ثلاثة آلاف موفد إلى المؤتمر، كان من بينهم عمد الخليل وبيت لحم ورام الله وحكام عسكريين من كافة المناطق التي يسيطر عليها الفيلـق العربـي، وأنصار سابقين للمفتي، كان الغرض من المؤتمر إلهام الجميع بأنه يعبر عن إرادة الجماهير، ولكن كان من الواضح أنه يأتمر بأوامر الملك. قام المجتمعون بما ينبغي عليهم حيث أعلنوا الوحدة بين فلسطين وإمارة شرقي الأردن واعترفـوا بعبـد الله كملك على البلد الموحد.[٤٣]

عبر استعادة الأحداث، تبدو حكومة عموم فلسطين تجربة مثيـرة للاهتمـام ومليئة بالدروس المستفادة، ولكن من خلال التحليل النهائي تبدو تطورًا سياسيًا قـاد الفلسطينيين إلى طريق مسدود. كان سقوط الحكومة مدويًا كمـا كـان صـعودها خاطفًا. إن نشأة الحكومة تلعب دورًا كبيرًا في تفسير فشلها الذريع. فعلى الرغم من أنها كان الهدف منها أن تكون نواة لحكومة فلسطينية خالصة، فقد كانت في الواقع شبحًا صنعته الدول العربية، بقيادة مصر، من أجل إرضاء الرفض الشعبي للتقسيم وتحدي مطالبة الأردن بما تبقي من فلسطين العربية. فمن أجل أغراضها الأنانيـة الخاصة صنعت الدول العربية حكومة عموم فلسطين، ومن أجل أسـبابها الأنانيـة الخاصة تخلت عنها. والواقع، أنه خلال الأسابيع الثلاثة الأول من عمرها القصير، كانت هذه الحكومة التي لم تشب عن الطوق تمثل محاولـة أصـيلة مـن جانـب الفلسطينيين لتأكيد استقلالهم عن رعاتهم المثيرين للشكوك وأن يقرروا مـصيرهم بأيديهم. ولأنها ولدت من رحم الخلافات العربية، فإنها سرعان مـا قامـت علـى أطلالها. فقد أصبحت الدول العربية، أفرادًا وجماعات، قاعدة هشة لا تـستطيع أن تستند عليها القضية الفلسطينية. وبالتالي، إذا كان هناك درس مـستفاد مـن هـذه الحقبة المظلمة من التاريخ الفلسطيني، فهو الحاجة إلى الاعتماد على الذات، وقبـل كل شيء، الدفاع عن القضية الفلسطينية من أجل عدم السيطرة عليها أو التلاعـب بها من قبل الدول العربية.

الفصل الرابع

هل تركوا ديارهم بمحض إرادتهم أم أُرغموا على ذلك؟

ضمن كافة الشعارات الصهيونية، كان الشعار الأكثر إقناعًا دائمًا هو ذلك الذي ابتدعه يسرائيل زينجويل القائل "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". فلو كان هذا الشعار صحيحًا، لما كان هناك صراع، ولكان اليهود قد حققوا حلمهم في إقامة دولتهم على أرضهم التوراتية، في أمن وسلام. ولكن لسوء الحظ، كان هناك مجتمع عربي يعيش على هذه الأرض منذ قرون، وأدى رفضه أن يقتسمها مع المهاجرين اليهود القادمين من أوروبا إلى تفجر الصراع الذي وصل إلى ذروته عام ١٩٤٨ من خلال إنشاء دولة إسرائيل وتشريد وتشتيت ٧٣٠ ألف فلسطيني.

تمت مناقشة أسباب هذا الخروج الفلسطيني عام ١٩٤٨ عبر مجادلات حامية الوطيس. وقد زعم المتحدثون العرب دائمًا أن ذلك كان نتيجة سياسة صهيونية معدة ومخططة ونفذت على عجل من أجل طرد العرب من منازلهم. وأكد الكتاب - الفلسطينيون على وجه الخصوص - على العلاقة بين النظرية الصهيونية والممارسات الصهيونية، حيث رأوا أن خروج السكان الأصليين كان أمرًا محتمًا من أجل إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين. كان المتحدثون باسم الإسرائيليين أيضًا لهم رؤية جماعية تقول بأن الفلسطينيين لم يتم طردهم ولكنهم غادروا بمحض إرادتهم، وذلك تلبية لأوامر زعمائهم أو الإذاعات العربية، على أمل العودة المظفرة. وهذا التفسير

يعفي إسرائيل من أية مسئولية عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ويؤكد رفضه للسماح للاجئين بحق العودة أو حتى تعويضهم عن أية ممتلكات تركوها وراءهم.

بعد ذلك، قامت مجموعة من المؤرخين الإسرائيليين التصحيحيين، من خلال استخدام الوثائق الرسمية التي تم الإفراج عنها تبعًا للقانون القاضي بالإفراج عن الوثائق بعد مرور ٣٠ سنة، بتحدي الرواية الصهيونية التقليدية لحرب ١٩٤٨ على وجه العموم ونشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على وجه الخصوص. وقد حدث أول وأوسع هجوم على الرواية الرسمية عام ١٩٨٨ من خلال كتاب سمحة فلابان "مولد إسرائيل: حقائق وأساطير". شهدت تلك السنة أيضًا صدور كتاب بيني موريس "مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ١٩٤٧-١٩٤٩" والذي يصف فيه فرار الفلسطينيين على هيئة موجات متلاحقة، مدينة بعد مدينة، وقرية بعد قرية وهو يقدم العديد من الأمثلة التي تعبر عن الحرب النفسية والتهديد والطرد القسري والفظائع التي ارتكبتها القوات المسلحة الخاصة بالدولة اليهودية الوليدة. ولكنه لم يكشف عن أي دليل على وجود خطة يهودية شاملة أو سياسة منظمة تم فرضها من أعلى من أجل طرد الفلسطينيين. وعلى ذلك، فهو رفض كلتا المقولتين، مقولة الدولة اليهودية السارقة ومقولة الأوامر العربية. وهو يصل إلى نتيجة مفادها أن "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ولدت من رحم الحرب، ولكن ليس بتخطيط يهودي أو عربي".

شعر بعض النقاد أن الدليل الذي قدمه بيني موريس يؤدي على نحو ما إلى نتيجة مختلفة. فبينما يوافقون على أن هناك أسبابا مختلفة ساهمت في فرار الفلسطينيين، فإنهم يعتقدون أن الأدلة تشير على نحو مباشر إلى الضغوط العسكرية اليهودية باعتبارها أهم أسباب ذلك. أحد هؤلاء النقاد هو نور مصالحة، وهو عربي

إسرائيلي تخرج من الجامعة العبرية بالقدس. وموضوع كتاب مصالحة(*) الذي يتم التعبير عنه من خلال العنوان الفرعي على نحو أفضل من العنوان الرئيسي، هو مفهوم "الترانسفير" في الحركة الصهيونية وحتى مولد دولة إسرائيل. و"الترانسفير" هو كناية عن الطرد أو الترحيل المنظم للسكان الأصليين في فلسطين إلى الدول العربية المجاورة. أما في عالم اليوم، فإن أقرب مرادف لكلمة "الترانسفير" فهو التطهير العرقي الذي مارسته الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وهناك بالطبع أحزاب سياسية إسرائيلية يمينية متطرفة، مثل "موليدت"، تدافع على نحو علني عن سياسة الطرد الجماعي للفلسطينيين.

إن التاريخ الصهيوني، منذ أيامه الأولى وحتى الوقت الراهن، مليء بمظاهر العداء الشديد والازدراء للسكان الأصليين. من ناحية أخرى، كان هناك أيضًا نقاد شجعان وأمناء لهذه المواقف. ومن أشهر هؤلاء النقاد آشر جنسبرج، وهو مفكر ليبرالي يهودي روسي زار فلسطين عام ١٨٩١ ثم قام بنشر سلسلة من المقالات التي وجهت نقدًا لاذعًا للسلوك العدواني والعنصرية السياسية للمستوطنين الصهاينة وكتب يقول "لقد آمنوا بأن اللغة الوحيدة التي يفهمها العرب هي لغة القوة". كما أنهم "كانوا يتعاملون مع العرب بعدوانية ووحشية وانتهكوا حرمة حدودهم وكانوا يعتدون عليهم على نحو مهين وبلا سبب ويتفاخرون حتى بذلك، ولم يتوقف أحد لإعادة النظر في هذا السلوك الخسيس والمحفوف بالمخاطر". ويبـــدو أنه لم يتغير إلا القليل منذ أن كتب آشر جنسبرج هذه الكلمات منذ قرن من الزمان.

إن رغبة الزعماء الصهاينة الجارفة في الحصول على أوسع دولة يهودية ممكنة في فلسطين تحتوي على أقل عدد من العرب داخلها يمكن طرحها بالكاد

(*) Nor Masalha, Expulsion of the Palestinians: the concept of transfer in Zionist political thought, 1882-1948 (London: I.B. Tauris, 1994).

للمناقشة. ففي وقت مبكر يعود إلى عام ١٩١٩، في مؤتمر باريس للسلام، طالب حاييم وايزمان بأن تكون فلسطين "يهودية مثلما هي إنجلترا إنجليزية" وكان حاييم وايزمان، مع ذلك، من المعتدلين. وما كان المصالحة يرغب في إلقاء الضوء عليه هو العلاقة بين هدف إنشاء الدولة اليهودية والدفاع عن الترانسفير (أو الترحيل) بواسطة قادة الحركة الصهيونية. وكان يهدف إلى توضيح أن الفكر الصهيوني قد تحول إلى فعل وبلغ ذروته في الطرد الجماعي للفلسطينيين عام ١٩٤٨. بإيجاز، إنه يسعى إلى إثبات أن الفلسطينيين لم يتركوا فلسطين بمحض إرادتهم ولكنهم أخرجوا منها.

تقوم دراسة المصالحة على بحوث مكثفة في الدولة الإسرائيلية والأرشيفات الخاصة وأرشيفات الأحزاب، بالإضافة إلى مواد مستخلصة من المصادر البريطانية والعربية. وهو يستفيد إلى أقصى حد ممكن من يوميات ومذكرات شخصيات صهيونية مغمورة وبارزة بدءًا من ثيودور هرتزل فصاعدًا. يقول المصالحة: إن مقولة "الترانسفير" ولدت في نفس الوقت، تقريبًا، الذي ولدت فيه مقولة الصهيونية السياسية، مع أمل هرتزل في أن "ينفخ الروح في اليهود المعدمين عبر الحدود". وكان شعار زينجويل القائل "أرض بلا شعب" مفيدًا لأغراض الدعاية، ولكن أدرك الزعماء الصهاينة منذ البداية أنهم لن يستطيعوا تحقيق هدفهم دون إجبار عدد كبير من العرب، بطريقة أو بأخرى، على مغادرة فلسطين. وفي أحاديثهم العلنية، كان الزعماء الصهاينة يتجنبون بقدر الإمكان ذكر كلمة "الترانسفير" ولكنهم كانوا في جلساتهم الخاصة كان يتحدثون عن ذلك بصراحة صادمة. وعلى ذلك، من خلال المصادر الخاصة وليست العامة استخلص المصالحة الجانب الأعظم من أدلته الرافعة. وقد أسهب قليلاً من أجل توضيح أن دعم الترانسفير لم يكن مقتصرًا على المتطرفين أو المتعصبين ولكنه كان مذهبًا يعتنقه الجميع من دعاة الصهيونية، من اليمين الإصلاحي وحتى يسار العمل.

ويرى أن الترانسفير قد احتل منزلة جوهرية في الفكر الاستراتيجي للوكالة اليهودية باعتباره حلاً لما كان يسمى، على نحو مهذب، "بالمشكلة العربية". والواقع أن كل عضو في المجتمع الصهيوني كان يدافع عنه بشكل أو آخر.

وفي عام ١٩٩٠، على خلفية الاضطرابات الجارية في فلسطين، اقتراح وايزمان، على استحياء، فكرة ترحيل العرب في مناقشاته مع المسئولين البريطانيين، ولكنه لم يحصل على أي دعم لفكرته. ولم يحدث حتى نوفمبر ١٩٣٦، حينما قامت الحكومة البريطانية بإرسال لجنة بيل للتحقيق في أسباب القلاقل في فلسطين، أن بدأ وايزمان ورفاقه في التكتل على نحو نشط، وإن كان على فترات متباعدة، من أجل الترحيل "الاختياري" للمزارعين العرب إلى إمارة شرقي الأردن. كان تقرير اللجنة أول اعتراف رسمي بمبدأ التقسيم وإنشاء دولة يهودية. وفي هذا الخصوص، كانت تلك نقطة تحول في سياق البحث عن حل للصراع بين المجتمعين العربي واليهودي في فلسطين. ورحب وايزمان ورفاقه بفكرة التقسيم ولكنهم كانوا قلقين للغاية بشأن مصير الأقلية العربية الكبيرة الباقية داخل الحدود المقترحة للدولة اليهودية. ويرى المصالحة أنه منذ ذلك الوقت فصاعدا، أصبح التقسيم والترحيل مرتبطين على نحو وثيق بالفكر الصهيوني.

كان ديفيد بن جوريون، رئيس الوكالة اليهودية، أحد المعتنقين الأوائل لفكرة الترحيل (الترانسفير) باعتبارها أفضل وسيلة للتعامل مع مشكلة الأقلية العربية. ويرى المصالحة على نحو مقنع أنه في الوقت الذي كانت فيه لجنة بيل تقوم بالتحقيق، حدث تحول في فكر بن جوريون، من الترحيل الاختياري إلى الترحيل الإجباري. وبينما لم تزعج أخلاقيات الترحيل بن جوريون كثيرًا، فقد أقنعته القوة المتنامية للوكالة اليهودية في النهاية بمدى ملاءمة هذه السياسة. وفي الثاني عشر من يوليو ١٩٣٧، على سبيل المثال، كشف في مذكراته عن أن "الترحيل الإجباري

للعرب من وديان الدولة اليهودية المقترحة بمنحها شيئًا لم يكن أبدًا لدينا... جليل بدون سكان عرب" إننا يجب أن ننتزع من قلوبنا الفرضية التي تقول إن ذلك الشيء غير ممكن. إنه يمكن أن يتم". وكلما فكر في الأمر، كلما أصبح أكثر اقتناعًا بأن هذا "الشيء" ليس فقط يمكن تحقيقه، ولكنه من الواجب تحقيقه. وفي الخامس من أكتوبر عام ١٩٣٧، كتب إلى ابنه بصراحة مروعة يقول "إننا يجب أن نطرد العرب وأن نحتل أماكنهم، وإذا كان علينا استخدام القوة، ليس لطرد عرب النقب وإمارة شرقي الأردن، ولكن لضمان حقنا في الاستيطان في تلك الأماكن". ويكشف الخطاب ليس فقط عن مدى ارتباط التقسيم في عقل بن جوريون بطرد العرب من الدولة اليهودية، ولكنه يكشف أيضًا عن طبيعة ونطاق أفكاره الخاصة بالتوسع الإقليمي. وينطوي الخطاب أيضًا على أن المنطقة المخصصة للدولة اليهودية بواسطة لجنة بيل سوف يتم التوسع فيها لتشمل النقب وإمارة شرقي الأردن. ومثل فلاديمير جابوتنسكي، مؤسس وزعيم الصهيونية الإصلاحية، كان بن جوريون أحد المتطرفين المنادين بالحصول على أكبر مساحة ممكنة من الأرض ولكنه بخلاف جابوتنسكي، كان يؤمن بأن الأهداف الصهيونية الخاصة بالتوسع الإقليمي يمكن تحقيقها على النحو الأمثل من خلال استراتيجية التدرج.

وحينما صوتت الأمم المتحدة لصالح تقسيم فلسطين في التاسع والعشرين من نوفمبر من عام ١٩٤٧، وافق بن جوريون ورفاقه في الوكالة اليهودية على القرار بالرغم من قلقهم العميق بشأن مصير الأقلية العربية الكبيرة، التي اعتبروها طابورًا خامسًا مندسًا بينهم. ومن ناحية أخرى، رفض الفلسطينيون قرار التقسيم، على نحو شابه العنف والاهتياج. ومن خلال اللجوء إلى العنف من أجل إحباط مشروع الأمم المتحدة، منحوا بن جوريون الفرصة التي لم يأل جهدًا لاستغلالها لتوسيع حدود الدولة اليهودية المقترحة وتقليص عدد العرب فيها. وبحلول السابع من

نوفمبر ١٩٤٩، حينما هدأت المدافع في النهـــاية، كـــان قد تحـــول ٧٣٠ ألف فلسطيني إلى لاجئين.

ويرى المصالحة أن هذا الخروج الجماعي لم يكن نتيجة عشوائية للحرب ولكنه كان أمرًا محتمًا من أجل ميلاد إسرائيل، فهو "نتيجة لتخطيط دقيق ورؤية متواصلة تم التعبير عنها مرارًا وتكرارًا على مدى خمسين عامًا، على وجه التقريب". وقد عبر حاييم وايمان، أول رئيس لإسرائيل، عن سعادته الغامرة برحيل العرب باعتباره "تطهير رائع للأرض وتيسير معجز لمهمة إسرائيل". ويرى المصالحة أن الأمر ليس به معجزات ولا يحزنون ولكنه مجرد نتيجة طبيعية لما يزيد عن نصف قرن من الجهد المتواصل والقوة الغاشمة. يكمن العنصر الرئيسي لقوة هذا الكتاب في المادة الجديدة التي قام بالتنقيب عنها والخاصة بالنزوع الصهيوني نحو الترانسفير خلال الفترة التي سبقت عام ١٩٤٨. ولكنه أفسد قضيته الجيدة من خلال المبالغة في الحديث عنها. ففي المقام الأول، قام بالتركيز على جانب صغير من الفكر الصهيوني وأهمل السياق السياسي الأوسع الذي تبلور فيه هذا الفكر. ثانيًا: يصور الحركة الصهيونية على أنها وحيدة الاتجاه والرأي من حيث دعمها للترانسفير، متجاهلاً التحفظات والشكوك والمجادلات الداخلية والمعارضة. ثالثًا: ينظر إلى الترانسفير باعتباره حجر الأساس للاستراتيجية الصهيونية، بينما كان في الواقع مجرد أحد البدائل الخاضعة للدراسة في العديد من المراحل الفاصلة في الصراع على فلسطين. رابعًا: بينما ينتقد على نحو لاذع المخطط الصهيوني والطرق التي تم تنفيذه بها، فإنه يتجاهل تمامًا الدور الذي لعبه الفلسطينيون أنفسهم في الكارثة التي حاقت بهم، أو الدور الذي لعبه زعيمهم، الحاج

أمين الحسيني، الذي كانت معرفته بالسياسة تشبه معرفة "الجندي الطيب شفيك"(*) بأمور الحرب.

والنتيجة النهائية للاستخدام الانتقائي للمصالحة والتفسير المغرض للأدلة هي رواية تشير إلى وجود سياسة صهيونية واضحة للترانسفير وتنحي باللائمة على الصهاينة الأشرار لتسببهم في فرار الفلسطينيين عام ١٩٤٨. وعلى الرغم من أن بيني موريس لم يذهب بعيدًا على النحو الذي تسمح له أدلته بالقيام به، في نقده للصهاينة، فإن نور مصالحة قد مضى أبعد مما تسمح به أدلته. وإذا كان موريس قد وصل بتفسيراته المتعددة المراحل والأسباب إلى درجة عدم وضوح مدى مسئولية الصهاينة الأساسية عن نزوح وترحيل الفلسطينيين، فإن المصالحة ينتهي به المطاف إلى تفسير وحيد الجانب يعفي أي شخص آخر من المسئولية فيما عدا الصهاينة.

من أجل الوصول إلى تحليل أكثر اتزانًا وعمقًا لأسباب انتصار اليهود وهزيمة العرب في الصراع من أجل فلسطين، يجب الاطلاع على أعمال إيلان بابي. وهو أكاديمي إسرائيلي من جامعة حيفا انضم إلى أهلية إلى حد بعيد أطلق عليها "بريطانيا والصراع العربي-الإسرائيلي، ٤٨-١٩٥١. أما كتابه الثاني، "صناعة الصراع العربي - الإسرائيلي ٤٧-١٩٥١" فكان ثمرة خمسة أعوام من البحث والتأمل(*) وبناءًا على معرفة عميقة بالمصادر الأولية والثانوية بالإنجليزية والعربية والعبرية، فإنه يقدم مادة قوية للكتابة التنقيحية تتناول أسباب ونتائج

(*) رواية هزلية للكاتب التشيكي ياروسلاف هاشيك تحكي عن جندي خائب كان لا يدرك إلى أي جانب يحارب. (المترجم).

(*) Ilan pape, the Making of the Arab Israeli Conflict 1947-1951 (London: I.B. Tauris, 1992).

الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى. وقد سعى بابي إلى التحقيق في الطريقة التي قام بها المجتمعان العربي واليهودي في فلسطين بإعداد أنفسهما لاختبار القوى المحتم حدوثه عاجلاً أم آجلاً في غياب التسوية السلمية. وكان أكثر اهتمامًا بالجانب السياسي لحرب ١٩٤٨ أكثر من اهتمامه بالجانب العسكري. والواقع أنه يؤمن بأن نتيجة الحرب قد تحددت بواسطة الساسة من الجانبين قبل أن تنطلق الرصاصة الأولى. ويرى بابي أن نجاح اليهود في إقامة البنية التحتية للدولة ثم بعد ذلك الفوز بالحملة الدبلوماسية، حدد نتيجة الحرب قبل أن تنشب المعركة الفعلية. وهو يشير إلى عدم كفاءة القيادة الفلسطينية والانقسام الحادث بين صفوف الجامعة العربية كأسباب أخرى للهزيمة العربية. كافة الادعاءات.

ويقوم بابي باختبار على خلفية الأدلة المتاحة ويستبعد منها كل ما لا يستطيع الصمود أمام تمحيصه الدقيق. على سبيل المثال، في مسألة التخطيط المسبق لطرد الفلسطينيين، نجده أقرب في رؤيته إلى المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي، أكثر من زميله ورفيقه بيني موريس. فموريس يعتبر الخطة (د)، وهي خطة الهاجاناه في بداية مارس ١٩٤٨، خطة عسكرية من أجل الرد على الغزو العربي المتوقع. بينما يتفق بابي مع الخالدي في أن الخطة (د) كانت أيضًا، بطرد عديدة، خطة شاملة لطرد اكبر عدد ممكن من الفلسطينيين. وفي تحليله النهائي، يرى أنه إذا كنت تخطط لإلقاء أحد خارج منزله وقام هذا الشخص بالرحيل قبل أن تنفذ خطتك، فإن هذا لا يغير من نواياك الأصلية بأي حال من الأحوال. وعلى الرغم من كل المشاق التي تكبدها لكي يخفي آثاره، يطل ديفيد بن جوريون من كتاب بابي، كما أطل من كتاب موريس والمصالحة، باعتباره البطل الأساسي لواقعة طرد الفلسطينيين عام ١٩٤٨.

أدى فشل الجانبين في التوصل إلى تسوية مع نهاية الحرب إلى التأكيد على أبدية الصراع العربي- الإسرائيلي. ويقوم المؤرخون الإسرائيليون التقليديون بتفسير هذا الفشل، على نحو موسع، من خلال التصلب العربي، بينما يقوم بابي بتفسيره من خلال التعنت الإسرائيلي. وهو يبين أنه في المؤتمر الذي عقد في لوزان في أبريل عام ١٩٤٩ بواسطة لجنة المصالحة الفلسطينية، كان العرب مستعدين للتفاوض على أساس قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين الذين رفضوه قبل ثمانية عشر شهرًا من ذلك التاريخ. ومع ذلك، أصرت إسرائيل على أن التسوية السلمية يجب أن تقوم علــى الــوضــع الراهن دون إعادة ترسيم الحدود أو عودة اللاجئين الفلسطينيين. وعلى ذلك، كان الجمود الإسرائيلي وليس العربي هو الذي سد الطريق أمام التسوية السلمية.

كان هدف موريس أن يصف كيف ولماذا تحول الكثير من الفلسطينيين إلى لاجئين عام ١٩٤٨. أما المصالحة فقد كان يسعى إلى إثبات أن طرد الفلسطينيين كان متضمنًا في الفكر الصهيوني منذ البداية. أما هدف بابي فلم يكن تقديم سرد لما حدث أو تفضيل رواية قومية على أخرى، ولكنه كان يهدف إلى استكشاف ديناميكيات الصراع. ومن خلال ذلك، ألقى المزيد من الضوء الذي ساهم في فهم تلك المرحلة الهامة من مراحل الصراع العربي- الإسرائيلي.

الفصل الخامس

حسني الزعيم وخطة إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا

في الثلاثين من مارس عام ١٩٤٩ قام رئيس أركان الجيش السوري، الكولونيل حسني الزعيم، بالإطاحة بالحكومة المدنية التي كان يرأسها شكري القوتلي وذلك في انقلاب أبيض. وفي الرابع عشر من أغسطس من نفس العام، تمت الإطاحة بالزعيم وإعدامه بواسطة بعض الضباط الساخطين الذي قدموا له يد العون من قبل في التخطيط لانقلابه وتنفيذه. وعلى الرغم من أنه لم يمكث في السلطة سوى أربعة أشهر ونصف، فإن الزعيم قام على نحو جذري بتغير شكل السياسة السورية. وفي أعقاب هزيمة العرب التي حاقت بهم على يد إسرائيل عام ١٩٤٨، تصاعد السخط الشعبي على النظام القديم، الذي اعتبر مسئولاً عن الهزيمة وعواقبها المريرة. وكان الزعيم هو من قام بأول انقلاب وعلى ذلك فقد أرسى النزعة الإقليمية الخاصة بالتدخل العسكري في السياسة. وفي سياق الصراع العربي–الإسرائيلي، تعتبر حقبة الزعيم مثيرة للفضول ومليئة بالدروس المستفادة، على الرغم من أنها لم تترك ذلك الأثر العميق في الخارج. كانت إحدى أولويات الزعيم الأساسية فور توليه السلطة تحقيق السلام مع إسرائيل، وكجزء من التسوية الشاملة قام حتى بإبداء استعداده لإعادة توطين ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطيني في سوريا، وذلك من بين ٧٠٠ ألف لاجئ فلسطيني أدت الحرب إلى تشريدهم.

وفي مستهل عمله بالسياسة لم يعلن عن نفسه كزعيم شعبي أو مصلح اجتماعي أو صانع سلام أو بطل لإنقاذ لاجئي فلسطين. وكان المناوئون له ينظرون إليه باعتباره شخصًا مقلب المزاج ولا يتمتع بالاستقرار العقلي ومغامرًا عسكريًا يفتقر إلى المثل العليا، وانتهازيًا يسعى إلى السلطة من أجل مصلحته الخاصة والمكاسب المادية التي يمكن أن يجنيها منها. وقد مرت حياة الزعيم بالعديد من المراحل الزمنية قبل عام ١٩٤٩ ساهمت في تكوين ذلك الانطباع وخاصة اختلاسه مبلغًا كبيرًا من الأموال التي قدمت إليه بواسطة حكومة فيشي عام ١٩٤١ من أجل تنظيم عمليات حرب العصابات ضد فرنسا الحرة والقوات البريطانية وبسبب تلك الجريمة، قضى عامين ونصف خلف القضبان، وتم نفيه إلى لبنان. وبعد عوده إلى سوريا عام ١٩٤٦، تم تعيينه مفتشًا عامًا للشرطة، وفي مايو ١٩٤٨ رئيسًا لأركان الجيش السوري. لم يُشَكِّك أحد في شجاعة الزعيم وكان سجله العسكري حافلاً ولكنه سرعان ما انغمس في الفساد والفضائح بعد أن وضعت الحرب أوزارها. وتبعًا لإحدى النظريات المقترحة فإنه قاد هذا الانقلاب ليس من أجل إنقاذ البلد وإنما من أجل الفرار بجلده[1]. وسواء كان ذلك صحيحًا أم لا، لم يكن الزعيم مثلاً أعلى للنبل والطهارة، كما أنه أيضًا لم يكن ذلك الشخص الذي يستغل الجماهير من أجل حشو جيوبه بالنقود.

ومع ذلك، على الرغم من كل مساوئ وسلبيات الزعيم وعيوبه الشخصية، فإنه يبدو وكأنه كان مدفوعًا برغبة حقيقية في استئصال شأفة النظام القديم وترسيخ أسس مجتمع أكثر عدلاً ومساواة وتنويرًا، وقبل كل شيء، أكثر رخاءً. وعبر استلهامه نموذج الزعيم التركي مصطفي كمال أتاتورك، الأب الروحي لتركيا الحديثة، سعى الزعيم إلى فصل الدين عن الدولة وعمل إصلاحات اجتماعية وسياسية جذرية وخلال مدة حكمة القصيرة، قام بأحد الإصلاحات - وهو تحرير المرأة- الذي كان يعتبر ابتعادًا واضحًا عن التقاليد الإسلامية. ومن أجل تمهيد

الطريق للإصلاح الزراعي، قام بإلغاء الإدارة الخاصة للأوقاف[٢]. وكان عرضه الخاص بتوطين ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطيني في سوريا، إذا كان من الممكن توفير مساعدة خارجية لهم، يمكن النظر إليه في سياق هذه الرغبة العامة في تطوير وتحديث بلده. لقد كان يرغب في جلب رأس المال الأجنبي من أجل تحيق تنمية اقتصادية وطنية ولكن ليس بدافع إنساني من أجل تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين. ومن بين كل الدول العربية، كانت سوريا لديها القدرة العظمى على استيعاب هؤلاء. بمنطقة الجزيرة الموجودة في شمال سوريا، مع شح عدد سكانها وخصوبة أرضها، كانت توفر ظروفًا مثالية من أجل إعادة توطين واسعة النطاق. وقد أدرك الزعيم أنه بصرف النظر عن حل مشكلة اللاجئين، فإن توافر التمويل لمشروع بهذا الحجم الهائل سوف يجلب العديد من المزايا لسوريا، مثل إنشاء بنية تحتية، والتوسع في الأرض الزراعية وتحديث الإنتاج الزراعي ورفع مستوي معيشة سكان المنطقة. وكما أشار عادل أرسلان، وزير خارجية، كان الزعيم يراوده الأمل في الاحتفاظ ببعض تلك الأموال التي يسعى للحصول عليها من الأمريكيين، في جيبه الخاص.[٣] ولكن ذلك النوع من الفساد لا يجعل الزعيم متفردًا بين ساسة الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر. ويمكن التعبير عن سياسته تجاه اللاجئين الفلسطينيين كأفضل ما يكون باعتبارها اهتمامًا ذاتيًا مستنيرًا.

أدى صعود الزعيم إلى السلطة إلى إيقاظ الأمل في نفوس السوريين، وبعض الحكام العرب، والقوى العظمى. وداخل وطنه، لم يكن مدعومًا فقط من جانب الجيش ولكن أيضًا من الأحزاب السياسية والجماعات الاجتماعية الهامة والجماهير العريضة. وقد رحب الأردن والعراق بالثورة ولكن شك الزعيم في نواياهما التوسعية، سرعان ما دفعه إلى التخلي عن توجهه الهاشمي، وفضل التحالف الوثيق مع مصر والسعودية. ولأسباب مختلفة، نظرت كل القوى الغربية إلى النظام الجديد في دمشق بعين العطف. واعتبره الفرنسيون فرصة سانحة من أجل تقوية نفوذهم

في الشرق العربي ولم يدخروا جهدًا في إقناع الدول الأخرى بالاعتراف بالنظام الجديد. وضمن أولى القرارات التي اتخذها الزعيم كرئيس للوزراء، توقيع اتفاقية تعاون مالي كانت إيذانًا بانبلاج حقبة جديدة من التفاهم المشترك والتعاون الاقتصادي الوثيق بين سوريا وفرنسا. وأمن البريطانيون، الذي كان ينظر إليهم على نحو غير صحيح على أنهم يقفون سرًا وراء استيلاء الزعيم على الحكم، بأن النظام الجديد يمكن أن يلعب دورًا حاسمًا في إعادة التوازن الإقليمي الذي تعرض للدمار بسبب انتهاء الانتداب على فلسطين. أما إمكانية وجود حكم ديكتاتوري في المنطقة، فإنها لم تشغل بال البريطانيين كثيرًا. على النقيض، فإن احتقارهم للساسة السوريين وتهوينهم من شأنهم كان عظيمًا لدرجة اعتبار أي شكل من أشكال الحكومة بمثابة تطور نحو الأفضل، وخاصة إذا كان يستطيع وضع النظام الضروري لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.(٤) ومن خلال النظر إلى مشكلة اللاجئين باعتبارها مصدرًا لعدم الاستقرار السياسي، كان البريطانيون متلهفين على الانتقال من مرحلة الغوث إلى مرحلة التوطين الدائم. وبناءًا على ذلك، انجذبت وزارة الخارجية البريطانية بشدة إلى مشروع الجزيرة باعتباره وسيلة للجمع بين التنمية الاقتصادية والحل السياسي لمشكلة اللاجئين.(٥)

ومع ذلك، حصل الزعيم من أمريكا على الدعم الأكثر حماسًا ودوامًا. ولكن طبيعة ونطاق هذا الدعم لم تكن واضحة، كما أن أسبابه كانت معقدة. وقد اتهمه خصومه بأنه ألعوبة في يد أمريكا وأداة للنفاذ إلى الاقتصاد العربي. وقبل وقت قصير من الانقلاب، في فبراير ١٩٤٩، أبرمت الحكومة السورية اتفاقية مع شركة البترول الأمريكية (أرامكو)، تمنحها حق مد خط أنابيب يربط بين حقول البترول بالسعودية وميناء صيدا في لبنان، ولكن الاتفاقية كانت تنتظر تصديق البرلمان. ووفقًا لما ذكر خالد العظم، الذي وقع الاتفاقية بصفته رئيسًا للوزراء، أدرك الأمريكان أنه في ظل المعارضة القوية للبرلمان لن يتم التصديق على الاتفاقية

وقرروا إجهاض هذه المحاولة من خلال تشجيع الزعيم على الأخذ بزمام المبادرة. والوقائع تتحدث عن نفسها، كما يقول خالد العظم، فبعد وقت قصير من قيام الزعيم بالاستيلاء على السلطة، تم التصديق على الاتفاقية[٦]. وقام مايلز كوبلاند بالكشف عن واقعة قيام وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) بالتخطيط لانقلاب الزعيم، على الرغم من عدم إشارته إلى اتفاقية التابلاين.[٧] وعلى ذلك كان الزعيم مثالاً نموذجيًا، لما كان شائعًا لدى إدارة ترومان بخصوص الضابط الوطني والإصلاحي الذي يعبر عن المستقبل في الشرق الأوسط، والبديل المناسب لذلك النوع من الحكام شبه الإقطاعيين الذي كانوا يخدمون المصالح البريطانية في المنطقة.

ولكن سواء كان الزعيم "طفل أمريكا المدلل" أم لا منذ البداية، فإنه سرعان ما حصل على ثقة ودعم إدارة ترومان من خلال عرضه قبول ربع مليون لاجئ فلسطيني لإعادة توطينهم في سوريا، ومن خلال العمل على وجه السرعة لتسوية النزاع مع إسرائيل. وهذا العرض يتوافق تمامًا مع وجهة نظر إدارة ترومان القائلة بالحاجة إلى التوصل إلى حل دائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، من خلال المعونة المالية والفنية الأمريكية لخلق فرص عمل وإنشاء مرافق النقل وتحسين الاقتصاد المحلي وزيادة الإنتاج الزراعي وبناء صناعة جديدة. ويشير جورج ماكجي، الذي شغل بعد ذلك منصب منسق اللاجئين الفلسطينيين، في مذاكرته إلى أنه ورفاقه في وزارة الخارجية الأمريكية قد امتلئوا بهجة وحماسة عندما وصلهم عرض الزعيم وحاولوا شد أزره للتمسك بهذا العرض. ويرى ماكجي أن هذا العرض كان أحد أفضل ثلاثة عروض قدمت لحل مشكلة اللاجئين وأنه كان يفكر دائمًا في مدى التغير الذي كان يمكن أن يحدث في مسار تاريخ الشرق الأوسط لو تم تنفيذ أحد هذه العروض. ويرى ماكجي أن مسئولية ضياع هذه الفرصة تقع على عاتق إسرائيل: "فقد واجه الزعيم صعوبات جمة في التوصل إلى هدنة مع إسرائيل

وشعر بأنه لا يستطيع أن يقدم تنازلات في مشكلة اللاجئين دون أن تقدم إسرائيل المقابل ولم يكن ذلك يبدو في الأفق وتسرب الوقت من بين يديه".(٨)

ما لم يعرفه الأمريكان هو أنه عبر تاريخه المتنازع الأهواء، كان لدى الزعيم أيضًا بعض الاتصالات مع عملاء سريين إسرائيليين. وظل وجود هذه الاتصالات طي الكتمان ولا توجد أية إشارة إليها في أية وثائق رسمية إسرائيلية سرية. ولكن من خلال وضع أجزاء اللغز بجانب بعضها البعض، وعلى وجه الخصوص المقابلات الشخصية مع مسئولين إسرائيليين سابقين، تظهر الصورة التالية. قام توفيا أرازي، عميل الاستخبارات الإسرائيلي ذو السجل الحافل بالعمليات في سوريا ولبنان، بالاتصال بالزعيم وكان أرازي يعمل تحت إمرة إلياس ساسون، المسئول عن قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الإسرائيلية والسوري المولد، والذي قام بإنشاء قصر في باريس في أغسطس عام ١٩٤٨ من أجل بدء وتنظيم الاتصالات مع العديد من الجماعات والساسة العرب. ومع اقتراب عام ١٩٤٨ من نهايته، جاء الزعيم بخطة طلب من أجل تنفيذها مليون دولار، للإطاحة بالحكومة السورية ووضع نهاية للحرب وتغيير السياسة الإسرائيلية تجاه إسرائيل.وكان من رأي أرازي وساسون أن الأمر جدير بالمخاطرة، ولكن رؤساءهم كانوا أكثر تشككًا. وسواء دفعوا له أو لم يدفعوا، ليس هناك دليل على ذلك، ولكن إذا كان ذلك قد حدث فمن المؤكد أنه كان مبلغًا يقل كثيرًا عما طلبه وقد أخبر عزرا دانين، أحد كبار ضباط الاستخبارات في الهاجاناه، المؤلف بأنهم اعتادوا الإشارة إلى الزعيم على نحو ساخر بأنه "الموظف لدى توفيا" وأنه شخصيًا يفترض أن الزعيم كان على لائحة أجور توفيا أرازي حتى وصوله إلى الحكم. أما يوشوا بالمون، وهو عضو آخر بمجتمع الاستخبارات فهو يعتقد أنه ليس المستبعد أن يكون أرازي قد أرسل إلى الزعيم "معونة مالية" من أوروبا، ولكنه لا يعرف على وجه التحديد نوع الميزانية التي كانت تحت تصرفه أو ما إذا كان في مركز

يسمح له بإرسال أكثر من معونة رمزية.[٩] وعلى ذلك يبدو من المؤكد أن الزعيم كانت له بعض الاتصالات السرية مع عملاء سريين في الحكومة الإسرائيلية، ومن المرجح، ولكن ليس من المؤكد، أنه تلقى بعض المبالغ المالية المتواضعة قبل أن يقوم بالانقلاب المقترح.

وحينما وصل إلى سدة الحكم، لم يعترف الزعيم بأي التزام تجاه إسرائيل، وكذلك لم يعترف الإسرائيليون بأي التزام تجاهه. وكان وجود أي دليل على وجود علاقة بينما يمكن أن يستخدم لاتهامه بالخيانة والتعاون مع العدو الصهيوني، وعلى ذلك كان لديه ما يكفي من الأسباب من أجل إسدال ستار كثيف على الماضي ومعالجة مشاكل الحاضر. ومع ذلك فقد كان لديه أيضًا بعض الأسباب القوية التي تدفعه لتحقيق السلام مع إسرائيل. أولاً: بعد هزيمة مصر على الجبهة الجنوبية، والأردن على الجبهة الشرقية، كان يمكن توجيه كامل قدرة الجيش الإسرائيلي المنتصر نحو سوريًا، وأراد التخلص من هذا التهديد من خلال إبرام اتفاقية سلام مع إسرائيل. ثانيًا: كان في حاجة ماسة إلى وضع نهاية للحرب لكي يتمكن من سحب جيشه من الجبهة، من أجل استخدامه في إحكام قبضته على السلطة ومواجهة التهديد الجديد الذي يطل برأسه من الأردن والعراق. ثالثًا: أدى ميله الكبير نحو فرنسا وافتقاره إلى أي التزام أيديولوجي أو عملي نحو القومية العربية إلى تعزيز رغبته في تسوية خلافاته مع إسرائيل لصالح كل من سوريا وفرنسا. ولكن ربما كان أهم دافع لتغيير موقف سوريا العراقي تجاه إسرائيل هو توقع الزعيم بأن يفوز بدعم ومباركة أمريكا. ومثل الكثير من الساسة العرب، كان يبالغ في تقدير النفوذ الإسرائيلي في الولايات المتحدة وفي الأمم المتحدة وفي عالم المال. وقد تطلع إلى الإسرائيليين من أجل استخدام نفوذهم لإقناع الحكومة الأمريكية والوكالات الدولية لتمويل مشروعة الخاص بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.[١٠]

استغل الزعيم محادثات الهدنة، التي افتتحت تحت إشراف الأمم المتحدة بالقرب من الحدود الإسرائيلية-السورية في الخامس من أبريل، باعتبارها قناة الميجور جنرال موردخاي ماكليف ويوشوا بالمون في محادثة غير رسمية، لم يحضرها رجال الأمم المتحدة، كان مندوبو سوريا ممتلئين إعجابًا بالزعيم. وعبروا عن رغبتهم في تجاوز مباحثات الهدنة والمضي قدمًا على نحو مباشر في إبرام اتفاقية سلام، تنص على تعادل السفراء وفتح الحدود وإقامة علاقات اقتصادية طبيعية. كما ذكروا أيضًا أن الزعيم كانت لديه طموحات إقليمية واسعة، وقدر أن سوريا وإسرائيل يمكنهما معًا حشد نصف مليون جندي ومن خلال تكوين جبهة موحدة يمكنهما الهيمنة على الشرق الأوسط بأكمله. ولكن بما أنهم يقترحون إبرام اتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل، فقد أرادون تعديل الحدود ومنح سوريا نصف بحيرة طبرية[١١] وأصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريون، الذي يشغل أيضًا منصب وزير الدفاع، أوامره إلى ماكليف وبالمون بأن يخبرا السوريين صراحة بأنهم يجب عليهم أولاً أن يوقعوا اتفاقية الهدنة على أساس الحدود الدولية الموجودة، وعندئذ فقط يمكنهم مناقشة مسألة السلام، وأضاف: إن إسرائيل سوف تكون على أهبة الاستعداد للتعاون الكامل[١٢].

ومن أجل الخروج من هذه الورطة، أعلن مندوب سوريا بأن الرجوع إلى الحدود الدولية قد يكون ممكنًا، ولكن فقط في إطار اتفاقية سلام. كما قام بتوصيل عرض الزعيم الذي اقترح الالتقاء المباشر ببن جوريون. ولم يكن بن جوريون راغبًا في الالتقاء بالزعيم وكان في ذلك الوقت يختبر على نحو نشط خيارات الجيش الإسرائيلي لتعنيه رأس الجسر الذي أنشاه الجيش السوري على الجانب الإسرائيلي من نهر الأردن.[١٣] وهذه الاستجابة السلبية كانت تميز تفضيل بن جوريون للقوة على أي وسيلة دبلوماسية لحل النزاعات الناشئة بين إسرائيل والعرب. ومع ذلك، في هذه الحالة كان بن جوريون واقعًا تحت ضغوط قوية من

جانب وسيط الأمم المتحدة، الدكتور رالف بانش، ومن جانب الحكومة الأمريكية، من أجل الموافقة على الالتقاء بالزعيم السوري لحل القضايا المعلقة.

وقد أبلغ السفير الأمريكي في دمشق، جيمس كيلي، وزارة خارجية بأن الزعيم كرر رغبته في قبول ٢٥٠ ألفًا أو أكثر من اللاجئين العرب من أجل إعادة توطينهم شريطة أن يعوضوا عن خسائرهم وتمنح سوريا معونة مالية كافية للقيام بذلك، وذلك كجزء من تسوية شاملة للصراع الفلسطيني. واستشهد بالتنازلات التي قدمت بالفصل لإسرائيل كدليل على حسن نيته، ولكنه أكد على أنه ما لم تظهر إسرائيل أيضًا رغبتها في التوصل إلى حل وسط، سوف يستمر الجمود.[١٤]

وفي ظل الضغوط الأمريكية القوية، وافق بن جوريون على لقاء الزعيم ولكن شريطة تعهده قبل الاجتماع بسحب كل قواته من الأراضي الإسرائيلية والعودة إلى الحدود الدولية.[١٥] وأدى هذا الشرط بالطبع إلى إجهاض كل أهداف لقاء القمة المرتقب ولكن الإلقاء بكل مطالبة القصوى دفعة واحدة والإصرار على قبولها كاملة تشرط للدخول في المفاوضات كان في الواقع جوهر أسلوب بن جوريون الغريب في المساومة. وقع الخبر على رأس دين أشيسون، وزير الخارجية الأمريكي، كالصاعقة. وقد أصابته الدهشة من وصول عرض الزعيم بالفعل إلى بن جوريون وحثه على أن يستجيب له على نحو إيجابي.[١٦]

كما قام أيضًا الميجور جنرال ويليام ويلي، رئيس مباحثات الهدنة السورية – الإسرائيلية التي ترعاها الأمم المتحدة، بتزكية الحاكم السوري في أثناء محادثة خاصة مع شابتاي روزين، المسئول بوزارة الخارجية الإسرائيلية. وأعلن رايلي أن الزعيم يرغب في حل الصراع السوري – الإسرائيلي بطريقة سلمية ومشرفة، وعلى ذلك يمكنه أن يكرس نفسه تمامًا لمهمة إعادة بناء سوريا وازدهارها. ومع ذلك، كان يعتريه الخوف من اندلاع ثورة يمكن أن تعيد إلى السلطة ساسة ينتقدون

كل أنشطته، بما فيها التفاوض مع إسرائيل. ولذلك كان يسعى إلى إيجاد طريقة مشرفة وطلب من رايلي التعرف على الرد الإسرائيلي على الاقتراح التالي: في إطار مباحثات لوزان (المنعقدة بواسطة لجنة المصالحة الفلسطينية التابعة للأمم المتحدة) يمكن لسوريا أن تتعهد بتوطين ٣٠٠ ألف لاجئ عربي داخل حدودها، كما يمكن حل مشكلة الحدود في نفس الإطار. وكانت استجابة بن جوريون للاقتراح، كما توقع روزين، سلبية تمامًا.(١٧) فقد كان انشغاله بقضية الأرض وإصراره على وجوب توقيع السوريين على اتفاقية الهدنة على أساس الخط المتقطع كبيرًا لدرجة أنه لم يلتفت حتى إلى الجانب الخاص باللاجئين في المشكلة.

وحاول أبا إيبان، سفير إسرائيل في واشنطن، معالجة ذلك التركيز على مشكلة الأرض: كما رغب في معرفة سبب إعراض حكومته عن ذلك الاقتراح الذي تقوم بموجبه سوريا باستيعاب ٣٠٠ ألف لاجئ. وبدا له أنه من الأهمية بمكان وصول ذلك الاقتراح عبر رايلي وعلم واشنطن باستعداد سوريا لقبول عملية إعادة توطين واسعة النطاق.(١٨) وتناهى إلى سمع وزارة الخارجية الأمريكية عبر مندوبها في دمشق بأن: (١٩)

"كل من ناقش هذا الموضوع مع الزعيم أثار إعجابه بسبب إخلاصه وسعة أفقه تجاه إسرائيل (على النقيض من تعنت الحكومة السورية السابقة) ولكن حماسه قد فتر بسبب الجشع الإسرائيلي الذي لا يخفي عن الأنظار. وبينما يحاول الزعيم الارتفـــاع إلى قامة كمال أتاتورك، يتضح أكثر وأكثر لسوء الحظ أن بن جوريون لا يرتقى إلى مرتبة الزعيم اليوناني فينيزيلوس.(٢٠) ومع ذلك ما لم يتم إفهام إسرائيل أنها لا يمكنها التهام الكتلة بأكملها (حدود التقسيم) ومشتملاتها (المناطق التي استولت عليها انتهاكًا لهدنة والقدس، وإعادة توطين اللاجئين العرب في مكان آخر) فربما تكتشف أنها ربحت فلسطين ولكنها خسرت السلام".(٢١)

أحد الزعماء الإسرائيليين القلائل الذين فهموا ذلك هو رئيس الوزراء المعتدل موشي شاريت. فقد وافق شاريت على الالتقاء بالزعيم شخصيًا وكان يخطط لتجاوز عقدة الهدنة واستكشاف مدى واقعية عرضه المزعوم لتوطين ٣٠٠ ألف لاجئ. وعول "أهمية عظيمة" على تلك النقطة الأخيرة والتي أثارت إعجابه حينما سمع بها للمرة الأولى في جنيف.[٢٢] وفي لقاء مع رؤساء الأقسام بوزارة الخارجية أشار إلى مشكلة اللاجئين باعتبارها العمود الفقري للنزاع بين إسرائيل والعرب في مؤتمر لوزان.

وأضاف شاريت، في إشارة غير مباشرة إلى رئيس الوزراء، أن هناك مدرسة للفكر ترى أن إسرائيل لن تخسر شيئًا إذا تركت الأمور تجري على أعنتها لأن السلام الرسمي مع الدول العربية لا يمثل حاجة أساسية لإسرائيل. أما المدرسة الأخرى التي ينتمي إليها شاريت فترى أن إسرائيل يجب عليها أن تسارع بالبحث عن حل لأنها تحتاج إلى معرفة ما إذا كانت هناك عودة لبعض اللاجئين قبل أن تقرر ماذا تفعل بالقرى العربية التي في حوزتها، لأن عدم وجود اتفاقية سلام رسمية يضر بإسرائيل اقتصاديًا وعسكريًا، ولأن القروض الدولية سوف تكون غالبًا مشروطة بتحقيق السلام. كما أشار شاريت إلى أن اقتراح الزعيم يبين أنه أكثر جرأة وأعمق بصيرة من الزعماء العرب الآخرين وأنه أدرك على نحو أفضل أهمية الدخل الذي سوف يعود على الدولة والفوائد التي سوف تعود على كل الأطراف من تدفق رؤوس الأموال. ومن وجهة نظر إسرائيل، كان اقتراح الزعيم بالغ الأهمية لأنه يفي أنه كان مستعدًا لاستيعاب ثلاثة أضعاف اللاجئين المقيمين بالفعل في سوريا ولبنان. وأضاف شاريت أنه على أية حال إذا كان هناك بلد واحد على استعداد لفعل ذلك فإنه سوف يحطم الجبهة العربية الموحدة، وهذا هو سبب اهتمامه بلقاء الزعيم، وخاصة لاستكشاف فكرة إعادة توطين اللاجئين.[٢٣]

نقل شاريت إلى بانش رغبته في لقاء الزعيم أو زير خارجيته عادل أرسلان واقترح أجندة تكون من نقطتين هما الهدنة والسلام. ومع ذلك، اعتبر الزعيم أنه من الضروري الالتقاء بن جوريون لأنه لا يجرؤ أحد من معاونيه على إلزام الحكومة السورية وأن اجتماع رئيس الدولتين هو فقط الذي يمكنه تحقيق النتائج.[٢٤] وذكر الرد السوري أنهم لا يستطيعون الالتقاء بشاريت لأن مؤتمر الهدنة هو المكان المناسب لمناقشة البند الأول في أجندته المقترحة بينما علاقات السلام يمكن أن تناقش فقط مع الدول العربية الأخرى. وعلى نحو غاضب اتهم شاريت السوريين بالمراوغة والخداع وطالب بانش بأن يضع نهاية لتلك المهزلة. وحينما اقترح السوريون اللقاء، سخر شاريت من الفكرة قائلاً بأنهم ربما يرغبون في مناقشة أمور مثل الشعر العربي في القرون الوسطى أو التقاليد البدوية، أو ربما فلسفة ديكارت أو الفن الياباني.[٢٥]

وبينما ظلت المفاوضات مع إسرائيل تقبع في طريق مسدود، حقق الزعيم طموحه بالصعود من رئاسة الوزراء إلى رئاسة الجمهورية ودعم سلطته من خلال الاستفتاء الشعبي الذي أجرى في الخامس والعشرين من يونيو.

ومع شعوره برسوخه في الحكم، قام الزعيم بطرد وزير خارجيته الوطني والشديد العداء لإسرائيل، عادل أرسلان، الذي نسب لنفسه بعد ذلك شرف تخريب جهود الزعيم لإجراء محادثات مباشرة مع القادة الإسرائيليين.[٢٦] ومن أجل استبدال أرسلان وتشكيل حكومة جديدة، وقع اختيار الزعيم على الدكتور محسن برازي، الذي كان يشاركه ليس فقط أصوله الكردية ولكن أيضًا موقفه الأكثر مرونة تجاه إسرائيل والالتزام بالإصلاح الاجتماعي وإعادة بناء الاقتصاد. وبشكل عام، كان الغرض من تشكيل الحكومة الجديدة منح الرئيس الذي اعتلى السلطة

مؤخرًا – والذي كان يبدي المزيد من علامات جنون العظمة – الحرية الكاملة وتمكينه من المضي قدمًا نحو تنفيذ خططه العظمى التي وعد بها.

لسوء حظ الزعيم، تحول مؤتمر لوزان، الذي كانت تدور أحداثه وهو في قمة السلطة، إلى ضرب من العبث. ولم تؤد الموافقة السورية على الخوض في باحثات سلام قبل التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين إلى تحقيق الأثر المطلوب لإفساح الطريق أمام تحقيق تقدم. لم يكن هناك أي تقارب حقيقي بين أفكار أعضاء الوفود العربية والإسرائيلية ولم تحدث أية مفاوضات جدية. فالحظ الرسمي الإسرائيلي، كما اعترف إلياس ساسون في حديث خاص، قد أسيء استعماله:

"فاليهود يعتقدون بأنهم يمكنهم تحقيق السلام دون دفع أي ثمن، سواء كان صغيرًا أو كبيرًا. إنهم يرغبون في (أ) استسلام العرب في كل المناطق التي تحتلها إسرائيل (ب) وموافقة العرب على استيعاب كل اللاجئين في البلدان المجاورة (ج) و موافقة العرب على تعديل الحدود في الوسط والجنوب. وفي القدس من أجل مصلحة إسرائي فقط (د) وتنازل العرب عن كل أصولهم وممتلكاتهم في إسرائيل مقابل تعويض يقدره اليهود ويدفعونه على مدى سنوات بعد الحصول على السلام (هـ) واعتراف العرب، بحكم الواقع والقانون، بدولة إسرائيل وحدودها الجديدة، (و) موافقة العرب على القيام على نحو فوري بإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بين دولهم وإسرائيل الخ، الخ."(٢٧)

أكدت كافة التقارير والتقديرات التي وصلت إلى بن جوريون أن الزعيم كان واضحًا في التعبير عن رغبته في السلام مع إسرائيل، كما أنه التزم بالتفاوض للوصول إلى حل لمشكلة اللاجئين لخطوة أولى على طريق البحث عن حل نهائي للصراع العربي – الإسرائيلي. وقد أرسل ساسون بتقرير ذكر فيه أن ممثلي اللاجئين الموجودين بمؤتمر لوزان يمارسون الضغط على الدول العربية من أجل

تحقيق السلام مع إسرائيل بحيث يمكن حل مشكلتهم، ولكن لم تبد أي منها أية رغبة في اتخاذ المبادرة باستثناء سوريا. كما رأى الدكتور والتر إيتان، رئيس الوفد الإسرائيلي بمؤتمر لوزان أيضًا أنه يمكن إبرام أول اتفاقية سلام مع سوريا، وأن الزعيم لديه الطموح لأن يكون أول زعيم عربي يلتقي مع الإسرائيليين وجهًا لوجه. وأشار بن جوريون شخصيًا في مذكراته إلى أن الزعيم كان مستعدًا لإبرام اتفاقية هدنة تتضمن انسحابًا كاملاً إلى الحدود يثبت أنه لسبب ما كان مستعدًا لإقامة علاقات طيبة معهم.[٢٨] فلماذا إذن لم يكافئ الزعيم على شجاعته، ويقدم إليه تنازلات إسرائيلية مقابل تنازلاته ويدع مفاوضات السلام تمضي في طريقها؟ يمكن العثور على الإجابة في اعتقاد بن جوريون أن اتفاقيات الهدنة تفي بأغراض إسرائيل وأنها لا تحتاج إلى إرهاق نفسها في البحث عن السلام. فإذا بدت إسرائيل متلهفة على السلام، فقد يطالب العرب بالثمن، فيما يتعلق بالأرض أو بمشكلة اللاجئين، أو كلاهما. وعلى ذلك، من الأفضل الانتظار بضع سنين والتملص من الضغوط الأمريكية والبريطانية الهادفة إلى الوصول إلى حل لمشكلة اللاجئين.[٢٩] وكما عبر عن ذلك بن جوريون حينما أخبر كنيث بيلي-الصحفي الأمريكي الذي رأى أن الزعيم أعلن عن رغبته في السلام على الملأ لأنه أراد أن يخلق انطباعًا طيبًا ولأنه شعر بأنه في مركز بالغ القوة يمنحه القدرة على التعبير عن أي شيء يختاره-قائلاً "على الرغم من أنني على استعداد للاستيقاظ في منتصف الليل وتوقيع اتفاقية سلام، فأنا لست في عجلة من أمري ويمكنني الانتظار عشرة أعوام. إننا لسنا واقعين تحت أية ضغوط لفعل أي شيء"[٣٠]. وبذلك عبر بن جوريون عن الأمر برمته.

ومما يثير بعض الدهشة أن الزعيم، الذي كان مهتمًا بالفعل وليس بالاستعراضات الفارغة للنوايا الطيبة، قد أصبح هائجًا ونفذ صبر الأمريكيين على نحو متزايد بسبب المماطلة الإسرائيلية. وقام الزعيم باستعداد السفير الأمريكي،

جيمس كيلي في الرابع عشر من يوليو، للإعراب له عن قلقه بسبب مشكلة اللاجئين، والتأكيد على أنه لم تتم إعادة توطين اللاجئين على وجه السرعة، فإن أحوالهم المتدهورة ومعنوياتهم المتردية سوف تجعلهم على نحو متزايد عرضة للتأثر بالدعاية الشيوعية.

وعلى خلاف معظم السوريين، لم يضيع الزعيم الوقت في إلقاء اللوم على إسرائيل بسبب فشلها في تنفيذ البنود الخاصة بإعادة اللاجئين وذلك في قرار الأمم المتحدة الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٤٨، ولكنه قدم التماسًا حارًا للحصول على مساعدة أمريكية لإعادة توطين اللاجئين، على نحو ينطوي على أن ذلك هو الحل الواقعي الوحيد للمشكلة. ومن خلال بيانه أنه لا يستطيع الإمساك بزمام المبادرة على نحو علني لأن المعارضة سوف تهاجمه باعتباره رفع راية الاستسلام لليهود وأنصارهم، تعهد الزعيم بتعاونه الكامل والصادق إذا قامت الولايات المتحدة بالجلوس في موقع القيادة. ومن خلال الإشارة إلى العديد من مشروعات التنمية الاقتصادية التي تتلهف سوريا على تنفيذها إلى إجراء دراسات تفصيلية لها بالفعل، طالب الزعيم بالتمويل والمساعدة الفنية كوسيلة لاستيعاب العمال اللاجئين. ويرى كيلي أن إخلاص الزعيم لا يرقى إليه شك، هذا إذ لم يكن لسبب آخر غير إدراكه بأن المشاكل الناشئة عن الصراع الفلسطيني تقف عقبة كئود في طريق تحقيق العديد من أحلامه. أيضًا كان كيلي ورفاقه من أنصار الرأي القائل بأنه من مصلحه السلام في الشرق الأوسط الاستفادة من تعاون الزعيم من خلال إدراك ضعف موقفه ومنحه التشجيع والدعم والمعونة الفنية.[٣١]

وإلى حد بعيد بسبب موقف الزعيم المرن والتصالحي في وجه التعنت الإسرائيلي المستمر، تم توقيع اتفاقية الهدنة بين إسرائيل وسوريا أخيرًا في ٢٠ يوليو ١٩٤٩، وكانت الأخيرة في سلسلة الاتفاقيات التي وقعت بين إسرائيل والدول

العربية المجاورة. ولكن الآمال في أن تؤدي هذه الخطوة الأولى الضرورية إلى تمهيد الطريق من أجل اتفاقيات سلام شاملة، سرعان ما تبددت. وواصلت لجنة المصالحة الفلسطينية مداولاتها، ولكن قناعة إسرائيل بأن مشكلة اللاجئين حدثت بسبب الغزو الذي قامت به الدول العربية، والتي يجب أن تقوم بحلها عن طريق إعادة التوطين، ورفض إسرائيل عودتهم باعتباره أمرًا يرقى إلى مرتبة الانتصار بالنسبة لها، لم يترك سوى فرصة ضئيلة للغاية للوصول إلى تسوية.[٣٢]

أدرك المسئولون الإسرائيليون المختصون بشئون اللاجئين، مثل عزرا دانين ويوشوا بالمون، مدى أهمية اقتراح الزعيم وأعجبوا كثيرًا بإمكانيات منطقة الجزيرة لإعاشة عدد كبير من اللاجئين[٣٣]. وقد خص دانين الزعيم بمجاملة إطلاق لقب صهيوني عليه، ليس بمعنى أنه مناصر لإسرائيل ولكن لأنه يطمح أن يحدث في سوريا تلك الثورة التي أحدثها الصهاينة الأوائل في فلسطين من خلال ضخ رؤوس الأموال الخارجية واستيطان الأرض[٣٤]. وكانت إحدى مخططاته الأثيرة إلى قلبه إقناع شركة أرامكو بتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في بناء خط أنابيب التابلاين بمساعدة مالية من الحكومة الإسرائيلية كبديل لخدمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) التي تقدم المساعدة إلى المخيمات[٣٥]. اتسم موقف رؤساء دانين في أفضل الأحوال باللامبالاة، وكانت إمكانية استخدام الأموال الإسرائيلية حتى على أضيق نطاق، مستبعدة تمامًا. وفي منتصف تلك المفاوضات المنخفضة المستوى والمبشرة في نفس الوقت التي أجراها دانين مختلف الأطراف في لندن، وصلت أنباء اغتيال الزعيم على يد متآمرين ساخطين.[٣٦] واتسم رد فعل بن جوريون إثر علمه بالإطاحة بالزعيم باللامبالاة. من ناحية أخرى، أطلق إلياس ساسون، النصير البارز للموقف المتسم بالنقيض، أو المنتمي إلى مدرسة شاريت الفكرية الخاصة بالعلاقة بالعالم العربي، صرخة مدوية تمزق نياط القلوب فور علمه بالخبر لدرجة اعتقاد أحد زملائه أن أحد أفراد أسرته قد وافته المنية.

وعلى الرغم من الشائعات والمزاعم التي تشير إلى عكس ذلك، لم تتم الإطاحة بالزعيم بسبب استعداده لتحقيق السلام مع إسرائيل. كما أنه ليس هناك أي سبب لافتراض أن موافقة بن جوريون على الالتقاء به، والتي كانت وشيكة، كانت يمكن أن تنقذه من مصيره المحتوم.

ولكن السبب الرئيسي في سقوط الزعيم هو سبب داخلي بحت، فقد آثار عداء كل الجماعات الكبرى التي دعمت صعوده إلى السلطة.

وعندما نسترجع الأحداث، ربما نجد أنه من المثير الحط من شأن الزعيم باعتباره ديكتاتورًا عسكريًا وشخصية غير مستقرة، وانتهازيًا فاسدًا عديم المبادئ ومريضًا بجنون العظمة لم يؤد اختفاؤه من مسرح الأحداث إلا إلى صنع القليل من الاختلاف لتوقعات حل المشكلة العربية-الإسرائيلية عمومًا. أو مشكلة اللاجئين على وجه الخصوص. وقد حاولت إثبات أنه على الرغم من عيوب شخصية الزعيم التي لا يمكن إنكارها، فإنه كان مدافعًا جادًا ومتقد الحماس عن الإصلاح الاجتماعي والتنمية الاقتصادية واعتبر السلام مع إسرائيل وإعادة توطين اللاجئين أمرًا أساسيًا لتحقيق هذه الأهداف الأسمى. وبالطبع، ليست هناك طريقة لمعرفة ماذا كان يمكن أن يحدث لو كان الزعيم قد استطاع القبض على السلطة لمدة أطول. ولكن خلال مدة حكمه القصيرة، منح إسرائيل كل الفرص الممكنة لتناسي أحقاد الماضي ووضع أسس التعايش السلمي على المدى الطويل. وإذا كانت عروضه قد قوبلت بالازدراء، ولم تخضع مقترحاته البناءة لاختبار جدي، وتحطمت فرصته التاريخية على صخرة انعدام الرؤية والهوس بالتفاصيل، فلا يجب إلقاء اللوم على الزعيم ولكن على الجانب الإسرائيلي. ويمكن إلقاء اللوم في ذلك، على نحو مباشر، على مدرسة كاملة من الفكر، تلك التي كان بن جوريون أقوى مؤيديها وأقصرهم نظرًا، والتي ترى أن الوقت لصالح إسرائيل وأن إسرائيل يمكن أن تشق طريقها على أفضل نحو ممكن دون سلام مع الدول العربية ودون حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

الفصل السادس

الاختيار الذي يصنع الفرق

صادف الاحتفال بالذكرى الأربعين لقيام دولة إسرائيل عام ١٩٨٨ نشر عدد من الكتب التي أعادت النظر، على نحو نقدي، في العديد من جوانب ما يطلق عليه الإسرائيليون حرب الاستقلال. ومؤلفو هذه الكتب-سمحة فلابان وبيني موريس وإيلان بابي وأنا-يطلق عليهم بشكل جماعي، في بعض الأحيان-"المؤرخون الجدد" أو "التصحيحيون الإسرائيليون". وقد تحدى التأريخ التصحيحي الرؤية الصهيونية التقليدية لميلاد إسرائيل في عدد من النقاط: سياسة بريطانيا قرب نهاية الانتداب، وأسباب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والتوازن العسكري العربي - الإسرائيلي عام ١٩٤٨، والأهداف العربية للحرب وأسباب الجمود السياسي بعد انتهاء الحرب.

ويدور كتاب إيتمار رابينوفيتش "الطريق الذي لم يسلكه أحد"(*) أخيرًا وليس آخرًا، حول محاولات حل النزاع بين إسرائيل وجيرانها العرب في أعقاب حرب ١٩٤٨، وفشلها الذريع. ويعد إيتمار رابينوفيتش أحد خبراء الشرق الأوسط البارزين في إسرائيل ورئيس جامعة تل أبيب. وفي عام ١٩٨٩، حينما كان يشغل منصب مدير مركز ديان للدراسات الشرق أوسطية والأفريقية بجامعة تل أبيب، قام بتنظيم مؤتمر عن المصادر الجديدة لحرب ١٩٤٨ ومناهج دراستها وقد تحول المؤتمر إلى معركة حامية الوطيس بين المؤرخين "القوميين" و"الجدد"، تلك

(*) إيتمار رابينوفيتش، "الطريق الذي لم يسلكه أحد: المفاوضات العربية -الإسرائيلية المبكرة (أكسفورد: مكتبة جامعة أسكفورد، ١٩٩١).

المعركة التي أنتجت حرارة أكثر مما أنتجت من ضوء. وكان البروفيسور رابينوفيتش واحدًا من أنزه المشاركين في هذه المناقشة وأكثرهم ثقافة وانفتاحًا. ولم يكن يسعى إلى الدفاع عن أي من المشاركين في الأحداث أو إلقاء اللوم وإنما إلى إعادة النظر في العلاقات العربية الإسرائيلية على ضوء المصادر الأرشيفية والمصادر الأخرى المتاحة.

يركز الكتاب على ثلاث مجموعات من المفاوضات الثنائية التي عقدتها إسرائيل بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٢ مع سوريا والأردن ومصر على التوالي. وعنوان الكتاب، مثل قصيدة روبرت فروست التي استوحى منها المؤلف الاسم، يبدو غامضًا، ربما على نحو متعمد. ويمتنع رابينوفيتش عن تصريف أولئك الذين قرروا ألا يسلكوا طريق السلام. وربما فتنته فكره فروست القائلة بأن الاختيار حينما يصل الإنسان إلى مفترق الطرق "يصنع كل الفرق" ولكنه يقول في النهاية أن "كل اختيارات عامي ٤٨-١٩٤٩ قد صنعت بواسطة العرب والإسرائيليين والأمريكيين وآخرين. وشرف ومسئولية هذا الاختيار تعود إليهم جميعًا".

وعلى الرغم من أن رابينوفيتش لم ينحز إلى جانب معين على نحو علني في الجدل الدائر بين التقليديين والتصحيحيين، فإنه يعترف، ضمنًا على الأقل، أن القادة الإسرائيليين خلال تلك المرحلة الحرجة كانت لديهم بعض الحرية في الاختيار وتلك الاختيارات التي قاموا بها قد أثرت على علاقات إسرائيل اللاحقة مع العرب. وعلى نحو ضمني، يرفض مقولة "لا خيار آخر"- والقائلة بأن إسرائيل ليس لديها بديل سوى أن تصمد وتقاتل - التي تحتل قلب معظم الروايات التقليدية. وهناك زعم آخر ميز دائمًا كل الروايات التقليدية والدعاية الإسرائيلية على مدى العقود الأربعة الأخيرة، وهو غائب تمامًا عن كتاب رابينوفيتش على نحو غير خاف عن الأنظار. وهذا الزعم يتمثل في تعنت العرب، بمعنى أنهم يرفضون أي حق لإسرائيل في الوجود ولا يوجد أحد للتحدث معه على الجانب الآخر.

ويكشف كتاب رابينوفيتش عن استعداد مذهل من جانب الحكام العرب للتفاوض مع دولة إسرائيل حديثة النشأة، حتى على الرغم من إصرار بعضهم على الإبقاء على هذه المفاوضات طي الكتمان. والواقع أن هذا الكتاب يعتبر على نحو جوهري سجلاً للمفاوضات العربية الإسرائيلية التي جرت في أماكن متعددة وعلى مستويات مختلفة في الفترة الواقعة بين إبرام اتفاقيات الهدنة في النصف الأول من عام ١٩٤٩ وقيام الثورة المصرية في يوليو ١٩٥٢. ومن بين الثلاث مجموعات من المفاوضات الثنائية التي ألقى الضوء عليها في هذا الكتاب، نجد أن تلك التي جرت بين إسرائيل وأول ديكتاتور عسكري سوري، الكولونيل حسني الزعيم، هي الأكثر إفادة.

أعلن الزعيم عن رغبته في أن يكون أول زعيم عربي يحقق السلام مع إسرائيل. كما طالب أيضًا بأن يلتقي وجهًا لوجه مع ديفيد بن جوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، من أجل كسر جمود المفاوضات. ويرى رابينوفيتش أن رد إسرائيل على مبادرات الزعيم كان محيرًا ومحرجًا لبن جوريون لكي يرفض لقاء الزعيم. ولكنه أيضًا أسهب كثيرًا في الحديث عن عيوب شخصية الزعيم ومدى شعرية نظامه والمعارضة القوية لسياسته الخاصة بالتعايش مع إسرائيل من جانب المؤسسة السياسية القومية التي قام بالإطاحة بها. وبناء على هذه الخلفية، بدا لرابينوفيتش أن بن جوريون لم يضيع فرصة الوصول إلى اتفاق يمكن أن يغير مسار العلاقات العربية - الإسرائيلية.

وبالطبع، لا توجد هنا إجابة محددة على السؤال القائل ما إذا كانت إسرائيل قد أضاعت فرصة تاريخية للتوصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا. ولكن كل ما نستطيع أن نقوله على نحو مؤكد هو أنه في ربيع عام ١٩٤٩ اقترح الزعيم عقد مباحثات مباشرة على أعلى مستوى مع إسرائيل وأن بن جوريون رفض هذا

العرض بازدراء. أماما الذي كان يمكن أن يحدث لو قدر لهذا أن يتم، فليست هناك طريقة لمعرفته، فالتاريخ لا يفصح أبدًا عن بدائله. ومع ذلك فإن حقبة الزعيم كانت ذات أهمية بالغة. أولاً، كما يشير رابينوفيتش في استنتاجه، أيضًا تحث على إعادة النظر في الرؤية التقليدية للصراع السوري-الإسرائيلي، الذي كان ينظر إليه دائمًا على أنه صراع مرير ولا أمل يرتجي من وراءه. وعلى الرغم من التزام سوريا بالقومية العربية والقضية الفلسطينية، فقد كانت متأثرة بالاعتبارات النفعية ثانيًا، تكشف أيضًا تلك الحقبة عن أن إسرائيل لم تكن مرنة أبدًا على أي حال من الأحوال سواء على مستوى الجوهر أو المظهر (أو الشكل والموضوع)، كما يدعى المؤرخون التقليديون آملين أن نصدق ما يدعون. وهناك العديد من الذرائع التي يمكن أن تقوم لتفسير تصلب إسرائيل، ولكنها لا تنجح سوى في التأكيد على النقطة المحورية وهي أنه في ربيع عام ١٩٤٩ رغب زعيم دولة عربية هامة في المضي على درب السلام ولكنه لم يعثر على أحد من الجانب الآخر لكي يتحدث معه.

وتكشف لنا دراسة مفاوضات إسرائيل مع الأردن عن مرونة تكتيكية أكبر ولكنها مصحوبة أيضًا بنفس الرغبة في عدم دفع الثمن. كان تعامل الملك عبد الله، جد الملك حسين، مع الوكالة اليهودية سرًا معروفًا للجميع. واستمرت هذه الاتصالات منذ إنشاء إمارة شرقي الأردن في عام ١٩٢١ وحتى اغتيال الملك عبد الله عام ١٩٥١. ويركز رابينوفيتش في هذا الفصل على الفترة الممتدة من نوفمبر ١٩٤٩ وحتى مارس ١٩٥٠، تاريخ عقد أول تسوية شاملة وبعد ذلك وضع اتفاقية عدم اعتداء أقل طموحًا على أجندة المباحثات. وهو يقدم سردًا كاملاً لهذه المفاوضات قبل التطرق إلى السؤال القائل لماذا فشلت؟.

لا يشكك رابينوفيتش في أن عبد الله كان مدفوعًا برغبة أصيلة في تحقيق السلام، على الرغم من المعارضة الواسعة لسياسته في وطنه وفي العالم العربي. من ناحية أخرى، كما يشير رابينوفيتش، لم يكن عبد الله مهتمًا باتفاقيات تدريجية تتصل بقضايا فرعية، ولكن ما رغب فيه هو تسوية شاملة حيث يستطيع استعادة أرض عربية كافية للرد على الانتقادات التي تقول بأن إبرام اتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل من المحتم أن يؤدي إلى إثارة العالم العربي. وبما أن تنازلاً بهذا الحجم لم يكن مقبولاً من جانب إسرائيل، يرى رابينوفيتش أن التفاوض من أجل تسوية شاملة كان محكومًا عليه بالفشل منذ البداية.

وبناءً على القاعدة العامة التي يسير عليها، يسعى رابينوفيتش إلى شرح مواقف الأطراف والعقبات الموضوعة على طريق السلام بدلاً من توزيع المكافآت والاتهامات ذات اليمين وذات اليسار. وهو يلقي الضوء على وثيقة لوزارة الخارجية الإسرائيلية تعدد المحركين الأساسيين للأحداث، بخلاف إسرائيل، الذين صاغوا عملية التفاوض. وهو يشير إلى أن دور إسرائيل نادرًا ما كان يمعن النظر فيه بواسطة وزارة الخارجية الإسرائيلية. وفي تناوله للقوى المؤثرة في ذلك الوقت، تحدث عن النظام العربي وعبد الله وبريطانيا والولايات المتحدة، ولكنه لم يتحدث عن إسرائيل. وهذا الإهمال بالغ الأهمية بالنظر إلى المنظور التاريخي المتاح لدينا اليوم. وهناك كم كبير من المواد الجديدة التي تتحدث عن إسرائيل ولكنها تركت لكي تتحدث عن نفسها. ويخبرنا رابينوفيتش عما كان عليه موقف إسرائيل، ولكنه لا يقول لنا رأيه ما إذا كان هذا الموقف مبررًا أم لا. وهو يتركنا وقد تكون لدينا انطباعًا يقول بأنه يعتبر أن الثمن الذي طلبه عبد الله كان باهظًا وأن رفض إسرائيل دفع هذا الثمن كان أمرًا طبيعيًا، ولكنه لا يقول ذلك صراحة.

كان الأمر الذي يسيطر على موقف مصر في الصراع الفلسطيني هو السعي نحو الهيمنة الإقليمية. فمن أجل تأكيد هذه الهيمنة أصدر الملك فاروق أوامره إلى الجيش بالتوجه إلى فلسطين ومن أجل الحفاظ عليها بدأ في تقديم مبادرات للسلام في سبتمبر ١٩٤٨.

وقد تصرف على نحو لا يعبأ بالحقوق الفلسطينية تمامًا، وهي السبب الرئيسي للتدخل العربي في الصراع. وعندما بدأت بشائر الهزيمة العسكرية تلوح في الأفق، انصب اهتمامه الأساسي على انتشال نفسه من براثن الصراع واستباق منافسة الكبير، الملك عبد الله، في الوصول إلى تفاهم مع الدولة اليهودية.

كان الثمن الذي حصل عليه فاروق مقابل الاعتراف العلني بإسرائيل هو موافقة إسرائيل على ضم جنوب فلسطين. رفض بن جوريون دفع هذا الثمن بكل عناد، حتى ولو كان مجرد افتتاح لعملية المزايدة. وقد رغب في أن تسيطر إسرائيل على صحراء النقب بأكملها وبما أن التوازن العسكري يميل نحو إسرائيل، قرر إنهاء الحرب من خلال انتصار عسكري ساحق على مصر. وقد مكن الانتصار العسكري في ساحة المعركة إسرائيل من إجراء مفاوضات الهدنة مع مصر من مركز قوة. ومع ذلك، فإن الاتفاقية التي تم التوصل إليها كانت تمثل نهاية رسمية للحرب وليست بداية لرحلة السلام. لم يتم السير في طريق السلام، ليس بسبب أن مصر تعارض على نحو إيديولوجي إبرام اتفاقية سلام منفصلة مع إسرائيل، ولكن بسبب عدم إمكانية الاتفاق على بنود الاتفاقية. واحتلت مصر المطالبة بصحراء النقب، بينما رغبت إسرائيل في تسوية سلمية تقوم على الأمر الواقع على الأرض، وظلت الفجوة بين الموقفين لا يمكن رأبها.

تعبر الصورة التي تظهر من خلال الأحداث التفصيلية للثلاث مجموعات من المفاوضات الثنائية من براجماتية لافتة للنظر من جانب كل الحكام العرب في

أعقاب نكبة فلسطين. فبعد أن ذاقوا مرارة الهزيمة على يد الدولة اليهودية الوليدة، أصبح حكام الدول العربية المجاورة على استعداد للاعتراف بإسرائيل والتفاوض المباشر معها وحتى إجراء السلام. وقد طالب كل من هؤلاء الحكام في المقابل بأقصى قدر من التنازلات الخاصة بالأرض والتي لم تقدر إسرائيل على تقديمها أو لم تكن راغبة في ذلك. وبينما كان الحكام العرب يتهمون بالبراجماتية، تزايد على المستوى الشعبي العداء تجاه إسرائيل. وكما يبين هذا الكتاب بوضوح، واجه الحكام العرب صعوبات جمة في محاولاتهم لحشد الدعم السياسي لسياسة التعايش مع إسرائيل.

على الجانب الإسرائيلي، تبدو الصورة أيضًا معقدة. ويقوم رابينوفيتش بتحليل سلوك إسرائيل عبر مجموعة واسعة من وجهات النظر، ولكنه يركز دائمًا على اختيارات بن جوريون. وقد استشف المؤلف العديد من الرؤى التي كونها عن تفكير بن جوريون من خلال يومياته وعبر الوثائق، ولكنه لم يحاول التعرف على موقفه الأساسي أو ربطه على نحو مباشر بالجمود الحادث في مباحثات السلام. ومن المرجح أن بن جوريون قد اعتبر أن اتفاقيات الهدنة تفي بحاجات إسرائيل للاعتراف والأمن والاستقرار. وكان يعلم أنه من أجل إبرام اتفاقيات سلام رسمية يجب على إسرائيل أن تدفع ثمنًا يتمثل في التنازل عن الأرض لجيرانها والموافقة على عودة عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين وقدر أن هذا الثمن لا يساوي ما يدفع من أجله. وسواء كان قرار بن جوريون صحيحًا أم لا عندما وصل إلى مفترق الطرق فإن ذلك مسألة رأي. ولكن لا يمكن إنكار أنه كان لديه الخيار.

يتكون لدى المرء انطباع بأن رابينوفيتش يعتقد أن بن جوريون قام بالخيار الصحيح، ولكنه لم يقل ذلك صراحة. ولكنه ينتقده بسبب جموده التكتيكي، ولكنه لا يقترح أن سياسته تجاه العرب كانت خاطئة أو أنه قد أضاع أية فرص حقيقية

للتسوية. وفي الفصل الختامي، يستعرض رابينوفيتش رأي الجميع في المباحثات العربية – الإسرائيلية فيما عدا رأيه هو شخصيًا.

كما أنه لم يدل بدلوه في الجدل الدائر بين المؤرخين الصهاينة التقليدين والمؤرخين الجدد. وهو يشير إلى أن المصادر الجديدة التي أصبحت متاحة منذ الثمانينيات قد مكنت المؤرخين الجدد من استخلاص حقائق جديدة وبذلك استطاعوا تقديم صورة أشمل وأقل نمطية للسنوات المبكرة، ولكنه ينتقد أيضًا مدرسة المؤرخين الجدد بسبب أن "مرجعيتها دائمًا سياسية وأخلاقية وليست أكاديمية، كما أنها تعتمد في أغلب الأحوال على المصادر الإسرائيلية والغربية وليست العربية، مما يقدم صورة غير متوازية، كما أنها تتناول موضوعات عاطفية لم تكن دائمًا هي الأولى بالرعاية. حاول إيتمار رابينوفيتش على نحو ظاهر تجنب هذه المثالب. وقد اختار موضوعًا بالغ الأهمية لهذا الكتاب واستفاد إلى أقصى مدى من المصادر المتاحة وقدم صورة متوازنة ولا يستطيع إنسان أن يتهمه بالانسياق وراء العاطفة. ولكنه مراوغ. فالعنوان العبري لهذا الكتاب هو "السلام المراوغ" ويمكن أن نطلق على هذا المؤلف "المؤرخ المراوغ".

الفصل السابع

حرب إسرائيل القذرة

يعتبر بيني موريس أحد أكثر المساهمين أصالة ووفرة في الإنتاج في حركة التأريخ الإسرائيلية التصحيحية للصراع العربي – الإسرائيلي. فمنذ البداية، ركزت حركة التأريخ الجديدة بشكل أساسي على الحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٤٨ وعلى "الفرصة الضائعة" للسلام في أعقابها. وفي كتابين سابقين وهما "مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ٤٧-١٩٤٩" و"١٩٤٨ وما بعدها: إسرائيل والفلسطينيون"، صال موريس وجال عبر الرواية الرسمية التي تعفي إسرائيل من أية مسئولية عن الخروج الفلسطيني. وحروب الحدود الإسرائيلية هي نتيجة حتمية لما سبقها مهدت الطريق لحرب السويس عام ١٩٥٦(*). إنها قصة ما يمكن أن يطلق عليه حرب إسرائيل القذرة، لأن العنف كان موجه على نحو موسع ومباشر نحو المدنيين، والذين كان الكثير منهم من لاجئي حرب ١٩٤٨.

وبمجرد أن انقشع غبار الحرب وأبرمت اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل وجيرانها في عام ١٩٤٩، بدأت الأصوات تتعالى في العالم العربي مطالبة بجولة أخرى ضد الدولة اليهودية الوليدة.

(*) Benny-Morris, Israel's Border Wars, 1949-1956: Arab Infiltration, Israeli retaliation and the countdown to the Suez War (Oxford: clarendon press, 1993).المؤلف

وكانت لهذه الأصوات أصداء خافتة تسمع من الجانب الإسرائيلي. فقد كان بعض الجنرالات الإسرائيليين، أبرزهم موشى ديان، غير راضين عن نتيجة الجولة الأولى وطالبوا بجولة جديدة لسحق الجيوش العربية و"تصحيح" حدود إسرائيل. وبعد أن أصبح رئيسًا للأركان في ديسمبر ١٩٥٣، سعى ديان بنشاط، وعلى نحو معتمد ومراوغ، من أجل شن الحرب. وطوال ما يقرب من ثلاث سنوات كان متشوقًا لجولة أخرى مع العرب. وجاءت الجولة الثانية التي انتظرها طويلاً في أكتوبر ١٩٥٦. كانت إسرائيل من بدأ هذه الجولة وليس العرب، بالتآمر مع بريطانيا وفرنسا ضد مصر، المدافع العتيد عن القومية العربية المتطرفة.

يمكن النظر إلى الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٦ ببساطة على أنها فترة فاصلة بين الجولتين الأولى والثانية. ولكنها كانت مرحلة حرجة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، اتسمت بالعداء المتزايد الذي أدت إلى العنف ثم بعد ذلك إلى حرب شاملة والتي مهدت الساحة لأحداث العقود التالية. وحروب الحدود الإسرائيلية، كما يقترح العنوان، هي دراسة للتسللات العربية داخل إسرائيل عبر خطوط الهدنة، وانتقام الجيش الإسرائيلي ومقدمة لحرب السويس. وكما في كتبه السابقة، يخضع على السواء، لتدقيق تاريخي صارم لم تعمد أمامه عناصر هامة من هذه الروايات خاصة الإسرائيلية. وتظهر صورة أكثر شمولاً واختلافًا وإقناعًا من هذا الكتاب أكثر من أية رواية سابقة لتلك السلسلة الطويلة من الفعل ورد الفعل التي بلغت ذروتها في ذلك الهجوم الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

تقول الرواية (الإسرائيلية) التقليدية أن التسلل الفلسطيني داخل إسرائيل كان يحدث عبر تعاون وتحريض الحكومات العربية، وذلك عقب هزيمة الجيوش النظامية في ميدان المعركة، وكان ذلك عبارة عن حرب عصابات غير معلنة لإضعاف وحتى تدمير الدولة اليهودية الوليدة وأن إسرائيل بذلك كانت ضحية بريئة

للاستفزاز والعدوان العربي وأن انتقاماتها العسكرية كانت دفاعًا شرعيًا عن النفس. وتقترح الأدلة التي استقاها موريس من الأرشيفات الإسرائيلية والبريطانية والأمريكية وأرشيف الأمم المتحدة – حيث لا تتيح الحكومات العربية، من حيث المبدأ، أرشيفاتها للبحث – تقترح أن التسلل داخل إسرائيل كان نتيجة مباشرة لنزوح وطرد ما يزيد عن ٧٠٠ ألف فلسطيني في سياق حرب فلسطين وأن الدوافع الكافية وراء ذلك كانت إلى حد كبير اقتصادية واجتماعية وليست سياسية. فالعديد من المتسللين كانوا من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعبرون الحدود من أجل البحث عن أقارب والعودة إلى منازلهم واستعادة ممتلكاتهم والعناية بحقولهم وحصد المحصول، وأحيانًا للانتقام. وبعض هؤلاء المتسللين كانوا لصوصًا ومهربين، وكان البعض منهم متورطًا في تجارة الحشيش وكان البعض الآخر من البدو الرحل المهتمين بحقوق الرعي أكثر من اهتمامهم بحدود الدول. كانت هناك أعمال إرهابية وهجمات ذات دوافع سياسية، مثل تلك التي كان ينظمها المفتي السابق الحاج أمين الحسيني وتمولها المملكة العربية السعودية ولكنها لم تكن كثيرة. وفي الفترة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٦ ككل، كانت ٩٠% أو أكثر من حوادث التسلل، حسب تقدير موريس، ذات دوافع اقتصادية واجتماعية.

ومع مضي السنين، حدث تداخل معين بين التسلل الاقتصادي والتسلل السياسي أدى إلى قتل وجرح الإسرائيليين. وقد ساهمت سياسة "حرية إطلاق النار" التي تبناها الجيش الإسرائيلي وحرس الحدود والشرطة في التعامل مع المشتبه بهم – والتي تعني أطلق النار أولاً ثم وجه الأسئلة بعد ذلك – ساهمت في هذا التداخل. ومن خلال مواجهة أولئك الجنود الإسرائيليين السعداء بإطلاق النار، بدأ المتسللون في تشكيل عصابات منظمة والرد بالمثل. وقد قتل ما بين ٢٧٠٠ و٥٠٠٠ متسلل في الفترة من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٦، وكانت الغالبية العظمى منهم غير مسلحة.

ويبين موريس أيضًا أن حكومات الدول العربية المجاورة كانت معارضة لغزوات الحدود داخل إسرائيل في معظم تلك الفترة.

كانت الحكومات العربية واقعة في ورطة: فإذا قامت بالتدخل على نحو علني لوقف التسلل فإنها كانت سوف تصبح عرضة لسخط الجماهير المؤيدة للفلسطينيين بحماس جارف، وإذا قامت بالتغاضي عنه على نحو ملحوظ، فإنها كان يمكن أن تصبح عرضة للاشتباك مع الجيش الإسرائيلي واحتمال فقدان المزيد من الأرض. وقد تعاملت كل حكومة مع هذه المشكلة بطريقتها الخاصة، بدرجات متفاوتة من النجاح. فقامت السلطات اللبنانية بنقل الكثير من اللاجئين الفلسطينيين نحو الشمال في مخيمات ببيرون وصور وصيدا، وأحكمت إغلاق حدودها مع إسرائيل. ونتيجة لذلك لم تحدث غارات إسرائيلية واسعة النطاق على لبنان في تلك السنوات. أما السلطات السورية فقد فرضت أيضًا رقابة مشددة على حدودها مع إسرائيل وكان التسلل نادرًا. وسمح للجيش السوري بزراعة المناطق منزوعة السلاح عبر الحدود ولكن أدى ذلك إلى تجدد الاشتباكات مع الجيش الإسرائيلي.

كان الأردن لديه أكبر وأعقد حدود مع إسرائيل، حيث كان يعيش عدد كبير من المدنيين على الجانبين.

وكانت نتيجة ذلك تسللاً كثيفًا وهجمات انتقامية إسرائيلية وعددًا لا نهائيًا من المقترحات الأردنية لتحسين الوضع في منطقة الحدود وفشلاً ذريعًا في وقف مد التسلل. وحتى طرده من منصبه في مارس ١٩٥٦، كان الضابط البريطاني جلوب باشا يقود الجيش الأردني الصغير المسمى بالفيلق العربي. بذل جلوب كل ما في وسعه من أجل إقناع الإسرائيليين بأن الأردن يعارض التسلل وأنه يحاول بكل ما أوتي من قوة القضاء عليه. ولم يُشَكِّك الإسرائيليون في إخلاصه ولكنهم صعدوا من ضغوطهم على الأردن من أجل فعل المزيد. وساورت جلوب الشكوك في أن

السلطات الإسرائيلية تحاول إثارة الضجيج لإقناع الجماهير بقبول مصاعب الحياة داخل إسرائيل. كما كان على قناعة بأن الإسرائيليين لديهم حاجة سيكولوجية للتنمر على جيرانهم الضعفاء.

وسواء كان ذلك نابعًا من حاجة سيكولوجية أم لا، فقد استعرضت إسرائيل قوتها مع الأردن من خلال سلسلة من الهجمات الأرضية جيدة التخطيط ضد قرى الضفة الغربية، بدءًا من يناير ١٩٥١. وكانت أخطر هذه الهجمات وأكثرها شهرة تلك الغارة التي جرت على قرية قيبية في أكتوبر ١٩٥٣. وقامت بهذه الغارة الوحدة ١٠١، وهي قوة كوماندوز كانت معدة من أجل تصعيد سياسة الانتقام. وكان يقود هذه الوحدة ميجور شاب بالغ العدوانية والمراوغة يدعى آرييل شارون. وقام ورجاله بنسف ٤٥ منزلاً وقتل ٦٩ أردنيًا، كان أغلبهم من النساء والأطفال. كان شارون تغمره السعادة بسبب تلك العملية، والتي أكسبته في بعض الأنحاء لقب "سفاح قيبية".

أدت غارة قيبية إلى إحداث قلاقل خطيرة في الأردن وعاصفة من الاحتجاج الدولي ضد إسرائيل. ولم يؤد الزعم الإسرائيلي القائل بأن المتسللين من الأردن الذين كان يرعاهم الفيلق العربى هم سبب الغارة، إلى إقناع أي شخص. وحينما طلب آرى إيلان، المسئول بوزارة الخارجية الإسرائيلية من يهوشاف هاركابي المدير المساعد للمخابرات العسكرية الإسرائيلية في ذلك الوقت، بعض الأدلة الدافعة الموثقة التي تثبت تورط الفيلق العربي، أفاد هاركابي "بعدم وجود دليل لأنه لا يمكن إثبات ذلك". وأضاف هاركابي أنه قام شخصيًا بعمل دراسة تفصيلية للمتسللين وتوصل إلى نتيجة مفادها أن "الأردنيين وخاصة الفيلق العربي كانوا يبذلون قصارى جهدهم من أجل منع التسلل، الذي كان عبارة عن نشاط طبيعي وغير مركزي ومتقطع". وتمثل رد فعل إيلان تجاه هذه الرسالة الواضحة والقاطعة في إصراره على أنه مهما كانت حقيقة الأمر، طالما واصل قادة إسرائيل التأكيد

مرارًا وتكرارًا على التورط الرسمي للأردن، يجب على المتحدثين الإسرائيليين الاستمرار في تأييد ذلك: "فإذا كان التآمر الأردني كذبة، يجب علينا الاستمرار في الكذب. وإذ لم يكن هناك أدلة، يجب علينا أن نخترعها".

كما تم التأكيد على تهمة تحريض وتشجيع التسلل الفلسطيني من قطاع غزة وسيناء بواسطة إسرائيل ضد السلطات المصرية، مرة أخرى كجزء من الحرب الدعائية ودون أية أدلة موثقة. وتقص علينا وثائق السلطات العسكرية والمدنية المصرية في غزة، والتي ضبطتها إسرائيل في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ قصة مختلفة تمامًا. وفي عام ١٩٧٥، قام إيهود يائيرى، الذي أطلع على هذه المستندات، بنشر كتيب موجز ولكنه بالغ الأهمية بالعبرية عنوانه "مصر والفدائيين، ٥٣-١٩٥٦". واكتشف يائيرى أن السلطات المصرية كانت تبع سياسة واضحة ومستمرة لمنع الهجمات الخاصة على إسرائيل حتى فبراير ١٩٥٥، حينما أصدر بن جوريون أوامره بشن الغارة الشهيرة على معسكر الجيش المصري في مدينة غزة حيث لقي ٣٨ جنديًا مصريًا مصرعهم وجرح الكثيرون.

ويتفق موريس مع يائيرى في أن غارة غزة كانت نقطة تحول في علاقة مصر بالفدائيين الفلسطينيين فقبل الغارة، كانت السياسة المصرية مع بعض الاستثناءات، تعارض وتقيد التسلل، أما بعد الغارة فعلى الرغم من استمرارها في معارضة المبادرات الخاصة، بدأت في تكوين وحدات للفدائيين داخل الجيش النظامي واستخدمتها كوسيلة رسمية للحرب على إسرائيل. وقد كان موريس أكثر انتقادًا من يائيرى للسلطات المصرية وخاصة بخصوص إرسال فرق الفدائيين داخل إسرائيل عام ١٩٥٤ لجمع المعلومات العسكرية أو القيام بأعمال التخريب، ولكن يدرك كلاهما أن سياسة إسرائيل الانتقامية لعبت دورًا رئيسيًا في تصعيد حرب الحدود مع مصر.

إن إعفاء الحكومات العربية من مسئولية رعاية التسلل داخل إسرائيل قبل عام ١٩٥٥ لا ينفي أن التسلل كان يمثل مشكلة خطيرة لإسرائيل على وجه العموم والمستوطنات الحدودية على وجه الخصوص. وكان العديد من مستوطني المناطق الحدودية مهاجرين جدد من أقطار إسلامية. وأدى التسلل عبر الحدود إلى تعريض حياتهم للخطر، كما كانت له تكلفة اقتصادية باهظة وزاد من احتمال حدوث فرار جماعي. كان هناك أيضًا تهديد يتمثل في محاولة المتسللين الإقامة ثانية في منازلهم داخل إسرائيل. بإيجاز، كان التسلل لا يشكل خطرًا فقط على الأمن اليومي الإسرائيلي ولكن أيضًا على سلامة أراضيها. ومن أجل مواجهة هذا التهديد أقامت إسرائيل مستوطنات جديدة عبر الحدود وقامت بمحو القرى العربية المهجورة كما بدأت الوحدات الإسرائيلية في حراسة الحدود ونصب الكمائن وزرع الألغام ووضع الشراك الخداعية وتم تبني سياسة "حرية إطلاق النار" على المتسللين.

كما تم إجراء عمليات تفتيش دورية للقرى العربية داخل إسرائيل من أجل اقتلاع المتسللين. وأثناء قيام الجنود بهذه العمليات كانوا يرتكبون أعمالاً وحشية مثل الاغتصاب الجماعي وقتل المدنين وترك ١٢٠ متسللاً من المشتبه بهم في صحراء وادي عربة دون ماء.

حتى حدوث غارة قيبية، كان الانتقام العسكري موجهًا بشكل أساسي ضد أهداف مدنية، أما بعد ذلك فقد أصبح موجهًا نحو أهداف عسكرية. وخلال الخمسينيات، كانت الحكومات الإسرائيلية واقعة تحت ضغط الجماهير التي تطالب بالرد بقوة على الاستفزازات العربية. وعلى ذلك كان المناخ السياسي عمومًا مشجعًا على استخدام القوة. وقام ديفيد بن جوريون، ذلك الرجل الضئيل حاد الطباع والمولع بالقتال بتجسيد هذا المزاج القومي المتعطش للحرب. وكان يميل إلى إطلاق العنان للجيش والتغاضي عن آلية الأمم المتحدة بطيئة الحركة. والأمم

المتحدة يطلق عليها باللغة العبرية اسم "أوم" وكان جوريون إمعانًا في السخرية منها يطلق عليها اسم "أوم شموم" أي "عديمة القيمة".

ومع ذلك، كان الانتقام العسكري سياسة مثيرة للجدل داخل إسرائيل. وقد قام الميجور إي.إل.إم بيرنز، رئيس أركان منظمة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة بتقسيم قادة إسرائيل إلى اتباع مدرسة الانتقام واتباع مدرسة التفاوض. أما بيني موريس فإنه يصنفهم إلى ناشطين ومعتدلين.

وكان يقود مدرسة الناشطين بن جوريون، رئيس الوزراء ووزير الدفاع حتى تقاعده "المؤقت" في مستوطنة سيدي بوكر بصحراء النقب في نهاية عام ١٩٥٣. كما كانت تضم موشى ديان وبنحاس لافون، اللذين شغلا منصبي رئيس أركان جيش الدفاع ووزير الدفاع على التوالي، قبل تقاعد بن جوريون مباشرة، وكذلك الغالبية العظمى من مؤسسة الدفاع القوية. أما مدرسة المعتدلين فكان يقودها موشى شاريت، وزير خارجية إسرائيل في الفترة من عام ١٩٤٨ وحتى إقالته في يونيو ١٩٥٦ ورئيس الوزراء في الفترة من ديسمبر ١٩٥٣ وحتى نوفمبر ١٩٥٥. كما كانت تشتمل على معظم المسئولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية التي لا حول لها ولا قوة.

احتل الانتقام العسكري موقعًا محوريًا في الجدل الدائر بين الناشطين والمعتدلين. فقد كان الناشطون يؤمنون بأن العرب لا يشغلهم سوى تدمير إسرائيل، وأنهم لا يفهمون غير لغة القوة، وأن إسرائيل لا تستطيع الاعتماد على الأمم المتحدة أو ضمانات القوى العظمى للحصول على الأمن، وعلى ذلك لكي تعيش دولة إسرائيل يجب عليها باستمرار استعراض قوتها العسكرية. أما المعتدلون فقد كانوا مراعين لمشاعر العرب ومهتمين بالرأي العام العالمي ورغبوا في تهيئة المناخ لإمكانية التعايش السلمي في منطقة الشرق الأوسط، وكانوا يخشون من أن

يؤدي الاستخدام الدائم والمفرط للقوة إلى تأجيج الكراهية العربية لإسرائيل وتراجع احتمالات السلام. وعلى نحو أكثر وضوحًا "كان صراعًا بين المتشددين والمتساهلين، بين المهتمين بالأمن والمهتمين بالدبلوماسية، بين الجمود والرغبة في التفاهم، بين الدعوة للحرب وفرصة السلام.

وبمجرد وصوله إلى الحكم، حاول شاريت وضع رؤاه المعتدلة موضع التنفيذ. وقد رفض سياسة الانتقام الذاتي والعنيف ولكنه وافق على مضض على شن هجمات انتقامية محدودة حينما عجز عن احتواء ضغط الجماهير والجيش. كما بدأ شاريت حوارًا سريًا مع الرئيس جمال عبد الناصر من خلال مبعوثين شخصيين التقوا في باريس. وكان ناصر بادي الاحترام لشاريت، الذي وصفه بأنه "رجل أمين ومعتدل". ويشير موريس إلى هذه الاتصالات السرية على نحو عابر ويقلل من أهميتها إلى حد كبير. وهو لا يقول أي شيء تقريبًا عن محتوى هذه المباحثات، متجاهلاً المستندات الموجودة بملفات وزارة الخارجية الإسرائيلية وفي المذكرات التفصيلية والمعبرة التي كتبها شاريت من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٧ ونشرها في ثمانية أجزاء عام ١٩٧٨. كما لم يلق موريس الضوء على الدور الذي لعبه الناشطون في تخريب جهود شاريت الدبلوماسية.

كرئيس للوزراء، صادف شاريت صعوبات جمة في السيطرة على الناشطين. فقد أورثه بن جوريون تركه ثقيلة قبل أن يذهب إلى معتزله في الصحراء. كان رئيس أركانه توسعيًا من الصقور لا يجيد سوى السخرية مما أطلق عليه "سياسة مستر شاريت للاستجداء هنا والشكوى هناك". أما بنحاس لافون، وزير الدفاع، فقد ذهب في التشدد إلى أقصى حد ممكن لدرجة أنه حتى ضباط الجيش كانوا يعتبرونه رجلاً خطرًا. كان الشيء الوحيد الذي كان يتفق عليه الوزير وضباط الجيش هو الحاجة إلى تقويض سياسة الاعتدال الخاصة برئيس الوزراء.

وبدون علم شاريت، في يوليو ١٩٥٤ قامت مؤسسة الدفاع بتنشيط شبكة تجسس يهودية في القاهرة في محاولة منها لتعكير الأجواء بين مصر والقوى الغربية. وقد فشلت المحاولة فشلاً ذريعًا وكان لها عواقب وخيمة على العلاقات الإسرائيلية – المصرية. ومع نهاية فبراير ١٩٥٥، في أعقاب هذا "الحادث المؤسف"، برز بن جوريون من معتكفه الصحراوي ليحمل حقيبة الدفاع في الوزارة، التي كان لا يزال يرأسها شاريت البائس.

وبعد مضي أسبوع أصدر بن جوريون أوامره بشن غارة غزة. وكانت هذه الغارة بمثابة رسالة تقول لقد عاد الناشطون إلى السلطة، وأدت إلى رفع الروح المعنوية الإسرائيلية. ولكنها أيضًا أسدلت الستار على مباحثات السلام الإسرائيلية – المصرية السرية ووضعت البلدين على طريق الحرب. وبسبب الصدمة العنيفة التي سببتها له الغارة، قام ناصر بالانتقام من خلال غارات الفدائيين والتفاوض على صفقة سلاح مع الاتحاد السوفييتي من أجل مواجهة التفوق العسكري الإسرائيلي.

فشل بن جوريون في فهم تأثير غارة غزة على مصر وناصر. وفي اجتماع حاشد للوزراء من حزب ماباي اليساري الذي عقد في السابع عشر من مايو، وكانت الانتخابات العامة على الأبواب رفع بن جوريون، ذلك الرجل الضئيل الجسم، عقيرته قائلاً بأن "ناصر يجب أن يلقن درسًا قاسيًا أو تتم الإطاحة به: "من المؤكد أنه يمكن الإطاحة به وهو واجب مقدس أن نفعل ذلك". فمن يظن نفسه هذا الناصر؟

وبعد غارة غزة بدأ الانحدار. فقد لجأت إسرائيل إلى القوة عبر الحدود على نحو متكرر وعلى نطاق أكبر. وكل ما حققته هو تصعيد حرب الحدود على الجبهات المصرية والأردنية والسورية.

وفي سبتمبر ١٩٥٥، حصل ناصر على الأسلحة السوفيتية التي طلبها من خلال ما عرف باسم صفقة الأسلحة التشيكية، التي كانت تهدد بميل ميزان القوى العسكرية ضد إسرائيل. وقد أصر الناشطون على تحدي وهزيمة الجيش المصري قبل أن يأخذ فرصته في استيعاب الأسلحة السوفيتية. ومن خلال التصعيد المتدرج لمستوى العنف عبر الحدود، كان بن جوريون وديان يأملان في قيام المصريين بشن هجوم مضاد يشكل ذريعة لحرب شاملة. كان هذا هو الفكر الكامن وراء الضربات الانتقامية الكبرى في الفترة من أكتوبر حتى ديسمبر ١٩٥٥، على الكونتيلا وصبحة وطبرية.

وكانت غارة طبرية موجهة بقوة مدمرة نحو سوريا، التي كانت قد وقعت لتوها اتفاقية دفاع مشترك مع مصر، من أجل جر ناصر إلى الحرب. وتم شن الغارة في الحادي عشر من ديسمبر ١٩٥٥ حينما كان شاريت، وزير الخارجية في ذلك الوقت، في واشنطن ينتظر الرد على طلب الأسلحة الذي وعدوا أن يقدموه في اليوم التالي. وكانت الإجابة التي حصل عليها، بعد غارة طبرية هي الرفض القاطع. وقد أصابته صدمة عنيفة بسبب ذلك وفي اجتماع مع رفاقه باللجنة السياسية لحزب ماباى في السابع والعشرين من ديسمبر، أعلن شاريت أن الشيطان في حد ذاته لم يكن ليستطيع أن يفكر في طريقة أفضل من ذلك للنيل من إسرائيل كما وقف بصلابة ضد الخيار الخاص بشن حرب وقائية، وكان يستجمع الدعم على نحو سريع داخل مؤسسة الدفاع.

ومن أجل إفساح الطريق لما كانوا يشيرون إليه دائمًا باسم "حرب وقائية ضد مصر" –وليس ببساطة حرب – أطاح بن جوريون بشاريت من منصبه كوزير للخارجية في يونيو ١٩٥٦. وقد خلفته جولدا مائير، الرجل الوحيد في الوزارة، كما كان يطلق عليها بن جوريون. وبمعاونة وزيرة خارجيته الجديدة، تغلب بن

جوريون على العقبات الباقية على الطريق وفي أكتوبر ١٩٥٦ بدأت حملة سيناء ضد مصر بالتواطؤ مع فرنسا وبريطانيا. وكانت هذه الحملة أكبر غارة انتقامية على الإطلاق. وكان هدفها المعلن هو تدمير قواعد الفدائيين وفتح مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية. أما هدفها غير المعلن والذي لم يتحقق فقد كان التوسع الإقليمي والإطاحة بناصر شماصر، كما كان يسخر منه بن جوريون. وقد تحولت حرب إسرائيل القذرة الصغيرة إلى حرب كبيرة ضمت قوتين استعماريتين كبيرتين كانتا لديهما أسبابهما الخاصة للإطاحة بناصر.

لم يصمد ناصر فقط أمام العدوان الثلاثي ولكنه أيضًا انتزع انتصارًا سياسيًا مدويًا من بين براثن الهزيمة العسكرية. أما إسرائيل، من جهة أخرى، فقد نجحت فقط في تأجيج الكراهية العربية. وفي النهاية، أصبحت القوة هي اللغة الوحيدة التي يعرفها الناشطون الإسرائيليون للتعامل مع العرب. ولكن يبدو أن العرب لم يكونوا على دراية بهذه اللغة.

الفصل الثامن

الصراع من أجل الأردن

خلال حرب ١٩٤٨ العربية – الإسرائيلية، استطاع الملك عبد الله ملك الأردن السيطرة على الضفة الغربية وبعد الحرب شابت العلاقات بين النظام الأردني وشعبه الفلسطيني الكبير صعوبة وصراعات ومواجهات سياسية. كانت هناك أيضًا شكوكًا متبادلة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية خلقتها الجامعة العربية عام ١٩٦٤. فكان كل منهما يحاول جاهدًا تأكيد تفوقه داخل هذا الكيان الكبير. وفي أوقات مختلفة، وعلى ضوء الظروف المتغيرة والعقبات، وصلا إلى درجة معينة من التفاهم المشترك. ولكن حتى عندما اتخذت العلاقات شكلاً أكثر تعاونًا، ظل الصراع بين المصالح قائمًا.

وعلى ذلك فإن العلاقة بين النظام الهاشمي والسكان الفلسطينيين في الأردن تعتبر قضية محورية في التاريخ السياسي للبلد. وفي كتابه "بين الأردن وفلسطين" يختبر آشر ساسر هذه القضية في سنواتها الحرجة – منذ بداية الستينيات وحتى بداية السبعينيات – عبر بيوجرافيا سياسية لشخصية أردنية بارزة وهي وصفي التل(*).

في خضم المواجهة الأردنية – الفلسطينية، من الصعب الإشارة إلى شخصية أكثر محورية من وصفي التل، الذي ارتبط تاريخه السياسي من البداية وحتى

(*) Asher Susser, On Both Banks of the Jordan: A Political Biography of wasfi al-tall (London: Routledge, 1994).

النهاية بالقضية الفلسطينية وأصدائها في الأردن. وكان التل إحدى الدعائم الأساسية للصفوة السياسية الأردنية التي تشكل العمود الفقري للنظام الهاشمي وهي سر حيويته وبقائه. وكانت هذه الصفوة عبارة عن مجموعة صغيرة من القادة ذوي المكانة الرفيعة الذين لديهم القدرة على مشاركة الملك عبء الحفاظ على النظام في ظل الضغوط والأزمات الدائمة. وبين هذه المجموعة الصغيرة من القادة ذوي النفوذ، احتل وصفي التل منزلة خاصة إلى جانب توفيق أبو الهدى وسمير رفاعي وشريف عبد الحميد شرف.

يرسم كتاب ساسر بورتريه للتل ويصف تاريخه السياسي على خلفية التاريخ الأردني المعاصر. كان وصفي التل سياسيًا عمليًا وليس فيلسوفًا، ولذلك ليست هناك فصول خاصة في هذا الكتاب تتناول عالم أفكاره. ولكن تمت الإشارة إليها فقط في تلك المواضع التي كان لها تأثير مباشر على نشاطه السياسي. ومن خلال شخصيته القوية، وولائه الذي لا يرقى إليه الشك للسلالة الهاشمية، وصلابته في وجه مناوئي النظام، يجسد التل حيوية الكيان الأردني. وقد أصبحت كل الخصائص الجوهرية للنظام الهاشمي في الأردن جزءًا لا يتجزأ من وعيه السياسي.

ومنذ بداية تاريخه السياسي ارتبط التل تمامًا بالنظام الملكي وربط مصيره بمصير ذلك النظام. وحتى لو كان اختار هذا المسار من منطلق اعتبارات انتهازية، فقد التصق به بتصميم وصبات منقطع النظر. كان، في رأي ساسر، مثالاً ورمزًا للمؤسسة الأردنية الغيارة على استقلال البلد والتي تخشى من قوى القومية العربية. وكان يستخف بقيمة الثورة على الطريقة الناصرية أو البعثية. ومن منطلق براجماتي، كافح على الدوام من أجل أهداف سياسية محددة دون أي انحياز إلى أيديولوجية معينة. وبطبعه كان التل مجادلاً عنيفًا، يتسم أسلوبه بالفظاظة والحدة، يعامل منتقديه بكل ازدراء. كما كان عاشقًا للنزاع لا يعرف المهادنة يكافح بلا

هوادة من أجل ما يعتبره مصالح الأردن العليا. اعتمدت المؤسسة السياسية الأردنية استخدام القوة ضد أولئك الذين يتحدون النظام الهاشمي وذلك منذ تأسيس الإمارة، ووجـد الملك حسين في وصفي التل منفذًا متحمسًا لهذه السمة الأساسية في السياسة الهاشمية.

لم يكن لدى التل "فلسفة للحكم" تميزه عن سائر القيم السائدة في الشرق العربي. ويرى ساسر أن رؤيته كانت متمحورة حول التقليد السياسي الاستبدادي للإسلام دون أدنى فرصة للمفاهيم والمؤسسات التي تعتبر الركن الركين للتجربة السياسية الغربية، مثل الحكومة البرلمانية أو "المعارضة المخلصة".

وعلى الرغم من حصول التل على تعليم غربي وتخرجه من الجامعة الأمريكية ببيروت، لم يعتبر الحرية السياسية والحق في المشاركة في الحكومة شيئًا يجب أن يحصل عليه المواطنون. ومن وجهة نظره، أن الحكومة هي التي تمنح الحرية وهي التي تضع حدود هذه الحرية. ومثل الملك حسين، كان التل على قناعة بأن الأردن يمكن أن يتحول إلى قصة نجاح من خلال التنمية الاقتصادية والإدارة الفعالة وتعضيد شرعة النظام. ومثل الملك حسين، كان يؤمن بأن الإصلاح لا يأتي إلا من أعلى. وكانت رؤيته تعكس عدم تسامحه مع أية معارضة حقيقية.

وعلى الرغم من أن التل كان في هذا الجانب على وفاق تام مع الثقافة السياسية السائدة في المنطقة، فإنه من جانب آخر كان استثنائيًا لقد رفض بكل حماس كل نظريات المؤامرة المستخدمة في شرح وتبرير الإخفاقات العربية. على سبيل المثال، وصف التل الهزيمة في عام ١٩٤٨ على يد إسرائيل بكل صراحة بأنها نتيجة أوجه قصور موجودة في العرب. وكان موقفه من إسرائيل معقدًا ولكنه يتسم بالاعتدال. فمن ناحية، كان يناضل في سبيل القضية الفلسطينية واصفًا

الصهيونية بأنها "حركة عدوانية عنصرية توسعية وفاشية" وأنها قاعدة للإمبريالية ورأس حربة للعدوان على تحرر الشعوب.

ومن ناحية أخرى، كان ينظر إلى قوة إسرائيل على نحو واقعي وكذلك عبر توازن القوى بينها وبين العالم العربي. وكان يبدي تجاه الدول العربية الأخرى تشككًا وعدم ثقة ولم يكن يعول الكثير على الحركة الوطنية الفلسطينية. ومن أجل تجنب الحرب مع إسرائيل، كان متأهبًا للتعامل بكل صرامة مع أولئك الذين يهدفون إلى زعزعة السلام على الحدود الأردنية وجر البلاد إلى ساحة الوغى مع الجيش الإسرائيلي. وعلى الرغم من موقفة السلبي تجاه إسرائيل، فقد دفعه هدفه المنشود المتمثل في الحفاظ على النظام الهاشمي إلى التفاهم والاعتراف بالمصالح المشتركة بين إسرائيل والأردن بخصوص القضية الفلسطينية. وعلى ذلك تعايش العداء الجوهري لإسرائيل مع سياسة التسوية، على نحو مضطرب.

شغل التل منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات: من يناير ١٩٦٢ حتى مارس ١٩٦٣، ومن فبراير ١٩٦٥ وحتى مارس ١٩٦٧، ومن أكتوبر ١٩٧٠ وحتى نوفمبر ١٩٧١. واتسمت كل هذه الفترات بصعوبات جمة انبثقت من العلاقات المعقدة بين النظام الهاشمي والفلسطينيين. فخلال فترته الأولى كرئيس للوزراء، عمل الأردن على منع محاولات إحياء الكيان الفلسطيني وتم ذلك في سياق الاستراتيجية الهاشمية الدائمة المتمثلة في استيعاب الفلسطينيين داخل الدولة الأردنية والتعتيم على الهوية الفلسطينية من أجل حرمان الفلسطينيين من القدرة على تكوين قاعدة للسلطة مستقلة عن الحكومة المركزية في عمان.

كانت سياسة الأردن في السابق عبارة عن رد فعل لتحركات مصر والعراق. وقامت حكومة التل بالإمساك بزمام المبادرة من خلال وضع مخطط من بنات أفكارها لتحرير فلسطين كما قامت بنشر كتاب أبيض في يوليو ١٩٦٢

بخصوص قضية فلسطين والعلاقات العربية – العربية. وعبر هذه الوثيقة أراد التل توضيح ثلاثة نقاط: الأولى، أن العرب في حاجة إلى اتخاذ الحيطة فيما يتصل بالضفة الغربية بسبب ردود فعل إسرائيل المحتملة، الثانية، أنه في حالة القيام بأي فعل ضد إسرائيل سوف يكون الأردن عنصرًا جوهريًا فيه ويجب أن يكون له مكان في الخطط العربية، وثالثًا، أن حشد الطاقات الفلسطينية يجب أن يتم عبر إطار الجهود الأردنية لأن الكيانين الأردني والفلسطيني هما كيان واحد. وهذه النقطة الأخيرة تتناقض على نحو حاد مع الإجماع العربي الذي كان يكافح من أجل الحفاظ على الهوية الفلسطينية وحق منحها رأيًا مستقلاً نابعًا من ذاتها. كان هذا هو المفهوم الكامن وراء إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤. خلال فترته الثانية كرئيس للوزراء، قاوم التل محاولات منظمة التحرير الفلسطينية للضرب بجذورها في عمق الشعب الفلسطيني بالمملكة.

وقد نظر إلى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها تحديًا خطيرًا منذ نشأتها. كان هذا الخطر يتمثل في أن منظمة التحرير الفلسطينية يمكن أن تستأصل شأفة النظام وتقوض استقراره وتطيح به في النهاية. رفض التل بقوة مطالب منظمة التحرير الفلسطينية الخاصة بتنظيم المواطنين الفلسطينيين بالمملكة تحت لواء سلطتها أو في وحدات تابعة لجيش التحرير الفلسطيني بالضفة الغربية. وقد حذر الملك حسين من القيام بأي عمل طائش يدفع العرب إلى حرب لم يستعدوا لها. وأضاف قائلاً "سوف نقطع أية يد ترتفع بالحقد ضد هذه الأمة المتحدة والمناضلة". قوبل هذا الهجوم من جانب الملك وحكومته برد قاس من أحمد الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. فقد أنكر الشقيري حق الأردن في الوجود في شكلها الحالي قائلاً: "إن النتيجة النهائية التي توصلنا إليها هي أن الأردن، مع كلتا ضفتيه، يرزح تحت نير الحكم الاستعماري للأسرة الهاشمية ويجب على الشعب الأردني

بمساعدة الشعب العــربي تحــرير الأردن مــن هذا الاستعمار كخطوة ضرورية على طريق تحرير فلسطين".

وإلى جانب تدهور العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، كان هناك انقلاب في التوجه الخاص بالتقارب العربي الذي بدأ في مؤتمر القمة إلى عقد بالقاهرة في يناير ١٩٦٤.

وقد أدى إعلان الرئيس جمال عبد الناصر أن القوى العربية الثورية هي فقط القادرة على مواجهة الخطر الصهيوني إلى حدوث استقطاب عام ١٩٦٦ بين الأنظمة العربية الراديكالية والمحافظة في الوطن العربي. ونظرًا لشخصيته وتجاربه، كان التل مرشحًا طبيعيًا لتنفيذ السياسة الجديدة الخاصة بالتقرب إلى المملكــة العــربية السعــودية والقيام بشن حرب دعائية مسعورة ضد ناصر والبعث السوري.

كان أحد مظاهر تجدد الحرب العربية الباردة، التشجيع المصري والسوري لحرب العصابات ضد إسرائيل انطلاقًا من الأرض الأردنية. ولم يصادف سوى القليل من النجاح. وبعد مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين في إحدى العمليات، قام جيش الدفاع الإسرائيلي في ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ بالانتقام من خلال شن غارة على قرية "السموع" الأردنية، جنوب الخليل. وكانت أكبر ضربة انتقامية يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي منذ حرب السويس. وبدلاً من ضرب منظمات الفدائيين، أدت العملية إلى قلقة النظام في الأردن وتعريته أمام الهجوم الدعائي الجماعي من جانب مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. فمنذ ضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية عام ١٩٥٠، أصبحت السياسة المتبعة تجاه إسرائيل أحد مصادر التوتر الرئيسية بين جانب كبير من الشعب الفلسطيني والنظام الأردني. فقد فضل هذا الأخير، دون تقدير واقعي لتوازن القوى، الحفاظ على الوضع الراهن مع إسرائيل

والذي كان يتطلب الهدوء عبر الحدود. كانت هذه السياسة نابعة من ضعف النظام، حيث كشفت غارات إسرائيل الانتقامية مدى عجزه، وفي حال حدوث مواجهة شاملة كان احتمال استيلاء إسرائيل على الضفة الغربية أمرًا متوقعًا. من ناحية أخرى، طالب الفلسطينيون الأردن بالعودة إلى ساحة القتال من أجل تحرير فلسطين. ويبين ساسر أن الغارة على قرية السموع كشفت هذا التوتر الكامن تحت السطح. فقد أظهرت النظام بمظهر العاجز عن الدفاع عن الضفة الغربية والممتنع عن إعادة الأردن إلى ساحة المواجه مع إسرائيل.

أدت تعليقات وصفي التل الصريحة بعد غارة السموع ضد دخول قوات عربية إلى الأردن وعمليات الفدائيين ضد إسرائيل وتعامله الصارم مع المعارضة، إلى جعله وحكومته هدفًا لانتقاد القوات الفلسطينية المقاتلة.

وقد نجحت حكومة التل في احتواء الموقف الداخلي ولكن رأى الملك حسين أن التل قطع شوطًا طويلاً في العداء مع مصر. ولذلك كان استبداله خطوة من أجل تمهيد الطريق لتحسين العلاقات داخليًا ومع الدول العربية. لم تكن تلك هي المرة الأولى أو الأخيرة التي يلجأ فيها حسين إلى الإطاحة بالحكومة من أجل التغلب على الأزمة. كانت الأحداث التي أعقبت غارة السموع مثالاً نموذجيًا لتلك الظاهرة في السياسية الأردنية حيث تستخدم الحكومة ورئيسها كمضاد للصدمات من أجل تلقي الانتقادات الموجهة لسياسات الملك.

ظل التل بعد تعيينه رئيسًا للمحكمة الملكية داخل دائرة صنع الأحداث ومع ذلك خلال أزمة مايو - يونيو ١٩٦٧ باءت محاولاته إثناء حسين عن الانضمام للمعسكر المصري في الحرب ضد إسرائيل بالفشل. كان التل معترضًا على دخول حسين الحرب وكان السياسي الأردني الوحيد الذي واتته الجرأة على النقد العلني للتعاون بين الأردن ومصر في يونيو ١٩٦٧. كان حسين ينتابه القلق الشديد بشأن

مدى شرعية نظامه في عيون العالم العربي على وجه العموم، والفلسطينيين على وجه الخصوص.

وعلى ذلك فقد كان على أهبة الاستعداد لتقديم التنازلات، مهما كانت باهظة الثمن، إلى المصريين والفلسطينيين من أجل تحقيق هدفه الطويل الآمد ألا وهو توطيد أركان نظامه في الداخل والخارج. من ناحية أخرى، كان التل مهيئًا لدفع ثمن المواجهة مع الفلسطينيين وثمن العزلة داخل العالم العربي. فلم يكن يبالي كثيرًا باعتبارات مثل الاحترام والشرف والشرعية. لم يكن التل أقل عداءً تجاه سوريا من عدائه لمصر. ويقول ساسر أنه في منتصف حرب يونيو، حينما كانت الهزيمة العربية وشيكة الحدوث، شارك التل في مؤامرة للإطاحة بالنظام البعث في سوريا. وقد اتضح ذلك من خلال محاكمة ٧٧ ضابطًا ومدنيًا في دمشق بتهمة المشاركة في انقلاب فاشل بقيادة سليم حاطوم في يونيو ١٩٦٧. وقد تحدث أحد الشهود عن الاتصالات التي تم القيام بها مع الأردن واللقاءات التي حضرها التل ودعمه لأنشطة المتآمرين. ووفقًا لكلام الشاهد، أرسل التل شيكًا بمبلغ يزيد عن ٤٠ ألف ليرة لبنانية إلى صلاح الدين البيطار، القائد المحنك لحزب البعث، الذي كان منفيًا في لبنان واشترك مع حاطوم في المؤامرة. وخلال حرب يونيو، كما أضاف الشاهد، حدثت مجموعة من اللقاءات مع التل في عمان حيث حث المتآمرين على استغلال الفرصة السانحة بسبب الحرب. والواقع أنه في العاشر من يونيو، في لقاء بين التل وحاطوم، تقرر القيام بالانقلاب بحجة إنقاذ البلاد من إسرائيل. وقام حاطوم وأنصاره، الذين كانوا في معسكر حربي في منطقة المفرق، الواقعة شمال الأردن، بعبور الحدود الأردنية – السورية في اليوم التالي ولكنهم لم ينجحوا في حشد القوات اللازمة للانقلاب بسبب عجزهم عن الاتصال بأنصارهم في سوريا. قامت قوات الأمن السورية بالقبض على حاطوم وأعوانه وهم يحاولون الهرب إلى الأردن وقدموا للمحاكمة في سبتمبر ١٩٦٨.

في الرابع عشر من يونيو، بعد أيام قليلة من نهاية الحرب، استقال التل من منصبه كرئيس للمحكمة الملكية. وفي الحادي والثلاثين من أكتوبر ١٩٦٧، قام حسين بتعيين مجلس جديد للشيوخ. وكان التل عضواً في هذا المجلس، ولكنه في الواقع ظل خارج المجموعة السياسية الصغيرة التي تدير الحكومة. وتجميد أنشطة التل لم يحدث مصادفة، فبعد حرب يونيو، كان هناك تعاون أردني – مصرى في الإطار العربي، وتعاون بين النظام الهاشمي والفدائيين داخل الأردن. وفي ظل تلك الظروف لم يكن هناك مكان للتل داخل دائرة صانعي السياسية.

في أغسطس عام ١٩٦٧، أرسل التل إلى الملك بخطة بعيدة المدى تستهدف احتواء منظمة التحرير الفلسطينية ومنع المنظمات الفدائية من مواصلة استئصال شأفة النظام الأردني. واشتملت الخطة على تعزيز الجبهة الأردنية بواسطة قوات جوية ومدرعة وإنشاء ميلشيا شعبية وإعادة تنظيم الجيش النظامي إلى وحدات صغيرة ومستقلة، ودمج عمليات الفدائيين داخل المجهود الحربي. وكان الهدف من ذلك هو شن حرب عصابات تستنزف إسرائيل وتجهدها مما يؤدي في النهاية إلى انهيارها. واشترط التل لتنفيذ هذه الخطة رفض أية تسوية سياسية تعترف بسيادة إسرائيل على أي جزء من فلسطين. ومن أجل التأكيد على نجاح الخطة، طالب التل بتحويل المجتمع العربي إلى مجتمع مقاتل يساهم كل أفراده في المجهود القومي. ولكن كان هناك اشتراط آخر لتنفيذ خطته وهو أن يخضع الفدائيون لأوامر الجيش الأردني. لم يقبل حسين الخطة وفضل أن يستمر في الوقت الراهن في سياسة ضبط النفس ولكن عندما تعرضت سلطته للسخرية، لجأ الملك إلى المواجهة الشاملة وبدأ هجوم الجيش فيما عرف باسم "أيلول الأسود".

وبمجرد أن قرر القتال، فإن حسين كان قد وضع نصب عينيه التدمير الكامل لمنظمات الفدائيين في الأردن. وعلى ذلك، أصبح الطريق مفتوحًا لعودة

وصفـــي التل باعتباره المرشح الأكثر ملاءمة لتنفيذ هذه السياسة الصارمة والتي لا تعرف المهادنة. خلال فترته الثالثة كرئيس للوزراء، من أكتوبر ١٩٧٠ وحتى نوفمبر ١٩٧١، استعاد التل القانون والنظام، ومارس سياسة الضغط المستمر على الفدائيين والتي أسفرت عن طردهم النهائي من عمان وإربد، ومنعتهم من إعادة ترسيخ تواجدهم في وادي الأردن. وقد سعت الحكومة إلى إجهاض أية محاولة لتنفيذ عمليات ضد إسرائيل خشية أن يؤدي الانتقام الإسرائيلي إلى إفساد الخطط الهادفة إلى إعادة تنمية هذه المنطقة الزراعية الهامة، أو يؤدي حتى إلى اندلاع الحرب. وتحت قيادة التل، كانت محاولات تصفية وجود منظمة التحرير الفلسطينية تجري على قدم وساق بشكل منظم وصارم ولا يقبل المساومة. علاوة على ذلك، أدى القضاء على وجود الفدائيين في الأردن إلى إضعاف مصادر المعارضة الأخرى في المملكة وأعاد سلطة الحكومة المركزية.

لم يكن لدى التل الكثير من القيود أو التردد حينما هم باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الفلسطينيين وهذا هو السبب الذي دفع ساسر إلى إدراجه ضمن تلك المجموعة من الصفوة السياسية الأردنية التي ضمت الأمير حسين والملكة الأم زين وعم الملك الشريف ناصر بن جميل.

وشاع أن هذه المجموعة ترغب في فك الارتباط بالضفة الغربية والتخلي عن التزام الأردن بالقضية الفلسطينية. ولكن قد يكون من قبيل المبالغة القول بوجود مدرستين متصارعتين للفكر داخل الصفوة السياسية الأردنية. فالصورة التي رسمها ساسر أكثر تعقيدًا. ومن الصعب العثور على أدلة ملموسة على وجود فروق منهجية بين الملك والجماعة المناوئة للفلسطينيين. وعلى ذلك يقدم ساسر سلسلة من الافتراضات التي ترقى مجتمعة إلى مرتبة التفسير المقنع لفكر وأهداف الملك وأولئك المقربين منه.

لم تكن سياسة التل الخاصة بتصفية الوجود الفدائي في الأردن تهدف إلى إضعاف ارتباط الأردن بالضفة الغربية. فقد قامت حكومته حتى باتخاذ بعض الخطوات للحفاظ على هذا الارتباط، والتي كان أهمها إنشاء "الاتحاد الوطني الأردني" في سبتمبر ١٩٧١. كانت القاعدة الأيديولوجية التي تفسر سر احتشاد الجماهير خلف النظام الأردني تكمن في ميثاق الاتحاد الوطني الذي وضعه وصفي التل بالاشتراك مع إبراهيم الحباشنة واثنين من الفلسطينيين وهما عدنان عودة ومصطفى دودين. ومن حيث أفكاره ومحتواه وأهدافه كان الميثاق يشبه إلى حد كبير الكتاب الأبيض الذي نشر بواسطة حكومة التل في عام ١٩٦٢ بخصوص موقف الأردن من القضية الفلسطينية والعلاقات العربية-العربية. وقد أكد الميثاق مثلما فعل الكتاب الأبيض، على التزام الأردن بالوحدة مع الفلسطينيين وارتباط ضفة نهر الأردن.

وخلال فترة التل الأخيرة كرئيس للوزراء كانت هناك العديد من المناوشات بينه وبين الملك حسين. وقد أدى سلوكه المتعجرف وانتقاداته الساخرة وأسلوبه الوقح واحتقاره لمنتقديه إلى خلق انطباع بأنه لم يكن مجرد منفذ لتلك السياسة الصارمة تجاه الفدائيين وإنما هو العقل المدبر لها. ولكن الزعم القائل بأن التل وأعضاء العائلة المالكة كان يفرضون رأيهم على الملك لا يقنع أحدًا. فعلى الرغم من أسلوبه الناعم، لم يكن حسين أكثر مرونة من التل. وعلى أية حال، لم يكن هناك اختلاف جوهري بين سياسته وسياسة التل. فقد كان الفارق يكمن فقط في المزاج والأسلوب والتكتيك. ونبع هذا الفارق من اختلاف تقدير الزعيمين للقيود المتصلة بالدبلوماسية والشرعية. وبينما كان الملك مشغولاً إلى حد كبير بهذه الاعتبارات، فإنها كانت تبدو بالنسبة للتل ذات أثر محدود. كانت رؤية حسين أكثر اتساعا وعقلانية وأبعد نظرًا من تلك الخاصة بالتل، كما كان أكثر مهارة في المناورة السياسية وأقل تقيدًا بالقوالب العقائدية. وبين الحين والآخر كان حسين

يبدي تحفظه على الإجراءات التي يتخذها التل وكان يضطر إلى التغطية على أخطائه وتجاوزاته. كان التل يتمتع بنفوذ هائل وساهم في تحمل عبء حكم البلاد، ولكنه لم يتصرف على نحو يضر بالمصالح الجوهرية للملك الهاشمي. وقد ظل حسين صانعًا أساسيًا للسياسة، والمحور الأساسي الذي يدور حوله النظام السياسي الأردني، وحينما سلم مقاليد السلطة إلى التل، كما هو الحال مع من سبقوه ومن خلفوه، كان من المعلوم أن شاغل المنصب سوف يبذل كل ما بوسعه من أجل تنفيذ رغبات الملك في هذا الوقت.

وفي الثامن والعشرين من نوفمبر عام ١٩٧١، في أوج نشاطه السياسي وفي خضم عملية استعادة سلطة النظام الأردني، تم اغتيال التل في القاهرة بواسطة منظمة متفرعة من فتح تدعى "أيلول الأسود". ولم يدافع عن القتلة أثناء المحاكمة سوى أحمد الشقيري، الرئيس السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية وتم إطلاق سراحهم جميعًا. وقد تذرع الشقيري بأن التل لم يقتل فقط بسبب مسئوليته المباشرة عن أحداث أيلول ١٩٧٠، ولكن لأنه كان رمزًا للنظام الهاشمي، الذي كان مسئولاً عن كل الكوارث التي حاقت بالأمة العربية. وبالنسبة للفدائيين واتباع جمال عبد الناصر – مثل محمد حسنين هيكل، الذي كان أيضًا يبرر عملية الاغتيال – كان التل بالفعل رمزًا للنظام الهاشمي وتذكارًا حيًا على الفشل في استئصال شأفة هذا النظام من المشهد السياسي. ولأن شر البلية ما يضحك، فإن تاريخ التل السياسي، الذي بدأ بانضمامه إلى الكفاح الفلسطيني ضد الصهاينة في الأربعينات، قد أسدل عليه الستار على حين غرة على أيدي الفلسطينيين الذين اعتبروه العامل الأساسي الكامن وراء طردهم من الأردن.

وهنا مفارقة أخرى، ولكن من نوع مختلف، تكمن في حقيقة أن أول من سرد قصة حياة التل هو كاتب إسرائيلي، وهذه هي الدراسة الوحيدة الشاملة

لتاريخه السياسي المكتوبة بالعبرية. ويعي آشر ساسر تمامًا مثالب الكتابة عن شخصية أردنية عامة كبرى دون أن تتاح له الفرصة لزيارة الأردن أو التحدث إلى الأشخاص الذين عملوا معه. ومع ذلك، يرى ساسر أن المصادر الأولية التي أتيحت له – مثل كتابات التل، وخطبه ولقاءاته الشخصية والمقالات التي كتبت عنه في الصحافة ونصوص النشرات الإذاعية – وكذلك المصادر الثانوية، تجعل من الممكن رسم صورة موثقة للرجل ومكانته في السياسة الأردنية خلال الستينيات والسبعينيات. لم يقم المؤلف فقط بإجراء مجرد بحث عميق وموسع ولكنه يقدم أيضًا مادته في شكل واضح ومنظم ومتناغم على نحو يثير الإعجاب. وكانت نتيجة ذلك كتابًا رائعًا يلقى الكثير من الضوء الجديد على تلك العلاقة المضطربة بين الأردن والفلسطينيين.

الفصل التاسع

أبو نضال، أبو شميدال

في مارس عام ١٩٥٤، قام أيسر هاريل بأول زيارة رسمية له إلى الولايات المتحدة كرئيس للموساد. وبعد أن استقبله بحرارة ألان دالاس، مدير السي أي إيه، أهدى إلى نظيره الأمريكي خنجرًا قديمًا منقوشًا عليه كلمات من الزبور تقول "راعي إسرائيل لا يغفل ولا ينام". ومثل الراعي السماوي، كان الموساد يتوقع أن يحظى بمنزلة أخلاقية عالية وأن يبدي نزاهة والتزامًا لخدمة قضية نبيلة. وكان يتم التأكيد على نحو متعمد على التناقض الموجود بين الموساد وأجهزة الخدمة السرية الخاصة بالدول الأخرى، تمامًا مثلما يسمى الجيش الإسرائيلي بجيش الدفاع من أجل الإيحاء بأن دوره دفاعي محض. ومع مرور الوقت، تكونت صورة شعبية للموساد، مبنية في جانب منها على الحقيقة وفي جانب آخر على الخيال، بأنه أفضل جهاز مخابرات في العالم، تلك الصورة التي دعمتها روايات مثل رواية جون لي كير "البائعة الصغيرة" ورواية الكاتب الأمريكي ديفيد إجناتياسي المسماة "عملاء البراءة".

ومع ذلك، في الآونة الأخيرة، تفجرت عدة فضائح لطخت سمعة أجهزة الأمن الإسرائيلية وأدت إلى تصاعد أصوات تطالب بوجوب وجود مساءلة عامة أكبر. وتمثلت واحدة من أقوى اللطمات التي وجهت للموساد في كتاب فيكتور أوستروفسكي، وهو أحد العاملين السابقين بالجهاز والساخطين عليه، والذي حاولت الحكومة منع نشره ولكن لم يكتب لها النجاح، المعنون باسم "عن طريق الخداع: صناعة وتحطيم ضابط موساد". والمثير للاهتمام أن عنوان الكتاب مستوحى من

إحدى وصايا الكتاب المقدس والتي اتخذها الموساد شعارًا له يقول "عن طريق الخداع عليك أن تقوم بالحرب".

ويعتبر كتاب إيان بلاك وبيني موريس المعنون باسم "حروب إسرائيل السرية"(*) وصفًا حيًا مسهبًا وشاملاً للاستخبارات الإسرائيلية وهو يتطرق ببعض التفصيل إلى فترة ما قبل إنشاء الدولة حينما كانت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ويغطي الفروع الثلاثة لمجتمع المخابرات الإسرائيلي: الشين بيت، المسئولة عن الأمن الداخلي ومكافحة الجاسوسية وأمان وهي مجموعة موجودة داخل جيش الدفاع الإسرائيلي مسئولة عن تقييم قدرات العدو ونواياه، والموساد وهو الجهاز المسئول عن الجاسوسية والعمليات الخاصة بالخارج.

ومن قبيل المبالغة القول بأن الكتاب يقص علينا قصة "غير مسبوقة"، لأن قصة المخابرات الإسرائيلية تليت مرات عديدة من قبل. وبينما يختلف كتاب "حروب إسرائيل السرية" عن معظم ما سبقه من كتب في هذا المجال المزدحم بهذه الأعمال من خلال تميزه بالبحث الدقيق، فإن مادته تعالج على نحو ذكي ومسئول والأحكام التي يصدرها في جانبها الأعظم تتسم بالهدوء والرزانة. ومؤلفا الكتابين من المؤرخين المحنكين والمراقبين الواعين للمشهد السياسي الإسرائيلي اللذان يوليان أهمية خاصة للعلاقات الإسرائيلية – العربية.

كان أداء أجهزة مخابرات ما قبل إنشاء الدولة خلال فترة ما يفضل أن يطلق الإسرائيليون عليها حرب الاستقلال عام ١٩٤٨ مزريًا. كان "الشاى" وهو جهاز مخابرات خاص بالهاجاناه، يعمل على نحو غير متفرغ بأسلوب الهواة وكان يركز على الجانب السياسي وليس العسكري. وكان يخطئ على نحو مستمر في فهم

(*) Ian Black and Benny Morris, Israel's Secret Wars: The Untold History of Israeli Intelligence (London: Hamish Hamilton, 1991).

نوايا الحكومة البريطانية خلال فترة غروب شمس الحكم البريطاني لفلسطين، وكان يغذي صناع السياسة بتقارير مغلوطة عن مؤامرات بريطانية تستهدف الطائفة اليهودية وذلك بعد فترة طويلة من تعهد البريطانيين بإنشاء دولة يهودية. وكانت معلومات الشاى عن الخطط العربية لغزو فلسطين بعد انتهاء الانتداب غامضة وغير دقيقة على الأقل جزئيًا، بإيجاز فشل مجتمع المخابرات الخاص بالحركة الصهيونية في مواجهة أول تحدٍّ حرج يتعرض له. وعلى الرغم من هذا الفشل الاستخباراتي، نجحت القوات المسلحة للدولة الوليدة في تحقيق انتصار كبير في ميدان المعركة على الجيوش النظامية للدول العربية المجاورة. وقد أرست حرب ١٩٤٨ نموذجًا تكرر في حروب إسرائيلية لاحقة.

تراوح تاريخ الاستخبارات الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ ما بين النجاح المدوي والفشل الذريع. إن إحدى مفارقات الاستخبارات والتي تمثل إحباطًا للعاملين في هذه المهنة أن أكبر نجاحاتها لا يتم الكشف عنها أبدًا للعالم الخارجي أو يتم الكشف عنها دون قصد عندما تحدث كارثة. ومن أمثلة ذلك قصة إيلي كوهين "رجلنا في دمشق" ذلك الجاسوس الأسطورة الذي تربع على أعلى المناصب في الحكومة السورية، وبالتالي كان قادرًا على إمداد رؤسائه في تل أبيب بمعلومات لا تقدر بثمن حتى تم القبض عليه وإعدامه.

وحتى بدون إذاعة الأسرار التي سوف تظل للأبد في طي الكتمان، يمكن للاستخبارات الإسرائيلية أن تتباهى ببعض النجاحات المذهلة. والقائمة الخاصة بضربات ناجحة على مستوى العالم تضم الاستيلاء على خطاب نيكيتا خروتشوف الذي أعلن فيه الحرب على الستالينية، واختطاف أدولف إنجيمان، وتسهيل انشقاق طيار عراقي وهروبه بطائرته الميج، وعملية إنقاذ رهائن عنتيبي وتدمير المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١. ومن باب الوقاحة يمكن القول بأن سرقة مخططات

إنتاج طائرات الميراج وكذلك خمسة قوارب صواريخ من ميناء شيربورج بعد تعليق إمداد إسرائيل بالأسلحة الفرنسية يحتل بعض الأهمية. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك رحلات جوية سرية لنقل يهود العراق والمغرب وأثيوبيا، ثم بعد ذلك الطائفة اليهودية في ألبانيا بالكامل، إلى إسرائيل.

ومع ذلك فإن قائمة الإخفاقات طويلة أيضًا حينما يتعلق الأمر بقراءة الخريطة السياسية والاستراتيجية للشرق الأوسط وإمداد صناع السياسة بتحير مبكر بنوايا وقدرات العدو وهو أمر باهظ الثمن. ففي منتصف الستينيات، على سبيل المثال، كان التقدير السائد هو أن مصر لن تكون جاهزة للحرب قبل نهاية عام ١٩٧٠ على الأقل. وأثناء أزمة مايو ١٩٦٧، أخطأ قادة الموساد قراءة مغزى التحركات المصرية والأردنية. وتشير مسودة التقييم السنوي للاستخبارات عام ١٩٦٧ والتي تم إعدادها في مايو، على نحو جلي، إلى عدم وجود أية فرصة لاندلاع الحرب في السنوات المقبلة.

من ناحية أخرى، أدى الإعداد الاستخباراتي الجيد على المستوى التكتيكي إلى تمهيد الطريق للضربة الجوية الوقائية التي حددت في غضون ساعات نتيجة ما يشيد بها العرب باعتبارها معركة المصير. وكما يحدث غالبًا في تاريخ إسرائيل، عملت البراعة التكتيكية إلى جانب الخداع الاستراتيجي. وقد حدث فشل أكثر خطورة بعد مرور سنة على إسرائيل يوم عيد الغفران، أقدس أيام اليهود. ففي هذه التوقيت بوغت جيش الدفاع الإسرائيلي عاريًا من ملابسه الداخلية. ففي الخامس من أكتوبر ١٩٧٣، قبل يوم من المذبحة، كانت تقارير المخابرات الإسرائيلية تشير إلى أن الحرب "بعيدة الاحتمال". ولم يكن هذا التقدير الخاطئ نتيجة عدم كفاية المعلومات. فقد كان لدى جيش الدفاع الإسرائيلي معلومات من الطراز الأول تشتمل على تقرير من عميل سري تنبأ بموعد بدء الهجوم على نحو دقيق. ونادرًا

ما نجد في تاريخ الحروب أن قادة استخبارات أحد الجيوش على علم بخطط واستعدادات أعدائهم على نحو أكبر مما عرفه الإسرائيليون عشية عيد الغفران.

إن السبب الأساسي للمفاجأة لم يكن نقص أو عدم دقة المعلومات ولكن كان سببه سوء التقدير. كان ذلك مثالاً حيًا على غباء أجهزة الاستخبارات.

في هذه المرة طارت بعض الرؤوس. فقد أوصت لجنة التحقيق التي تم تشكيلها للتحقيق في الأمر بالإطاحة ببعض كبار الضباط من مناصبهم والقيام بإصلاحات بعيدة المدى لنظام الاستخبارات. وقد أرجعت لجنة "أجرانات" الخطأ في التقدير إلى مجموعة من الافتراضات المتشابكة التي تقول بأن العرب غير مستعدين لخوض الحرب. وقد مرت كل الإشارات الواردة وشوهت عبر فلتر هذه الافتراضات، التي كانت في حد ذاتها نتاج الاحتقار العام للعرب والشعور بالرضا الذي ساد المجتمع الإسرائيلي من رأسه حتى أخمص قدميه في أعقاب انتصار ١٩٦٧. وليس من السهل تحديد ما إذا كان ذلك راجعًا إلى الثقة بالنفس لدى العسكريين والتي أصابت عدواها السياسيين، أو إلى التزام الساسة بالأمر الواقع. والواضح تمامًا أنه حينما كانت البلاد على وشك مواجهة تحد هائل، كان رعاة إسرائيل، السياسيين والعسكريين يغطون في سبات عميق.

وإذا كانت المهمة الأساسية لخبراء المخابرات هي تقديم تحذير مبكر بالهجوم، فإن من واجبهم أيضًا توقع التغيرات السياسية والاستراتيجية.

الأمر الذي له أهمية خاصة في هذا السياق هو القدرة على اكتشاف أقل قدر من تغيير المواقف لدى الجانب الآخر، بعض الشقوق في حائط العداء الغربي المحيط بإسرائيل التي يمكن أن نفسحه للسلام والتعايش. وكما يشير يهوشافات هاركابي القائد السابق للمخابرات الحربية وأحد دعاة السلام البارزين، إن "معرفة عدوك" يشتمل على القدرة على معرفة متى يكون أقل عنادًا.

في هذا السياق أيضًا كان رعاة إسرائيل الأرضيون يفتقرون إلى الفطنة أو اليقظة. فقط بعد مرور أربعة أعوام على كارثة ١٩٧٣، فشلوا في التنبؤ بمبادرة السلام التي طرحها الرئيس السادات والتي أثمرت عن توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ وتوقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩. إن التصور الأساسي لإسرائيل بخصوص موقف العرب تجاهها هو الذي أدى على نحو أو آخر إلى استبعاد خيار التسوية وأي تحرك في هذا الاتجاه من جانب العرب كان محكومًا علية بالرفض باعتباره مجرد خدعة تكتيكية. وحينما أعلن السادات عن استعداده لإلقاء خطاب في الكنيست، قال رئيس المخابرات العسكرية لرئيس الأركان "هذه خدعة القرن". وعندما كان السادات يلقي خطابه في الكنيست، أرسل وزير الدفاع عزرا وايزمان إلى رئيس الأركان بملحوظة تقول "ابدأ التحضير للحرب". إن فشل مجتمع المخابرات الإسرائيلي بأكمله في التنبؤ بمبادرة السلام المصرية يثير التساؤلات، ليس لأول مرة، بشأن قدرته على استنباط ما تحت السطح واكتشاف التوجهات السياسية والاستراتيجية الكامنة في الشرق الأوسط.

كشف الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، والذي أطلق عليه على نحو غير معقول "عملية السلام من أجل الجليل" عن نفس القصور في قراءة الخريطة السياسية للشرق الأوسط والذي أدى على نحو محتوم إلى فشل ذريع. ويقتفى المؤلفان عبر تفاصيل رائعة أثر العملية التي من خلالها غاصت إسرائيل أعمق وأعمق- أو ربما ألقت بنفسها – في المستنقع اللبناني. كان الموساد هو المدافع الرئيسي عن التحالف الكامل مع الكتائب، الحزب الرئيسي لليمين المسيحي الماروني. على النقيض كان جهاز "أمان" غير متحمس منذ البداية لهذا الارتباط المسيحي وأشار على نحو مستمر إلى مساوئ الكتائب. ومع ذلك حصل التحالف المشئوم على أكبر دعم ممكن حينما خلف آرييل شارون، المدافع المتحمس إلى حد

العدوان عن إسرائيل الكبرى، عزرا وايزمان كوزير للدفاع في الفترة الثانية لمناحم بيجن كرئيس للوزراء، وطالب "بحل مشكلة لبنان مرة واحدة وللأبد".

ومن خلال مساندة المسيحيين عبر خطته التي صورها له عقله المريض لتدمير الفلسطينيين والقوى الإسلامية في لبنان، نحى شارون جانبًا تحذيرات عمان بأن المسيحيين لا يعتمد عليهم. وقام شارون حتى بتهميش الموساد وهو يمضي في الطريق الذي يقوده فيه عناده. وقد أفاد أحد كبار المسئولين بمرارة بأن "تدخل الموساد فقد أهميته بمجرد نجاح المسيحيين في الوصول مباشرة إلى مزرعة شارون".

اقتنص شارون ودعاة الحرب في إسرائيل فرصة محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن للحصول على موافقة مجلس الوزراء المتردد لشن الحرب على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. وقد حدثت محاولة الاغتيال بواسطة الجماعة المنشقة التي يقودها أبو نضال والتي يفترض أنها تعارض قيادة ياسر عرفات "الاستسلامية" لمنظمة التحرير الفلسطينية وكان الهدف منها غالبًا استفزاز إسرائيل من أجل الهجوم على معقل عرفات في جنوب لبنان. وحاول الخبراء تفسير هذه الصراعات بين الفصائل الفلسطينية لمجلس الوزراء، ولكن بيجن أوقف الكلمات في حلوقهم وهو يصرخ صائحًا "إنهم جميعًا منظمة التحرير الفلسطينية". وقـــال مسئول كبير آخر "أبو نضال، أبو شميدال، يجب علينا ضرب منظمة التحرير الفلسطينية".

بعد أن غاصت أقدام إسرائيل في المستنقع اللبناني وبعد اكتشاف مدى ضعف المسيحيين وعدم إمكانية الاعتماد عليهم، حاول بعض الضباط الإسرائيليين عقد تحالف جديد مع ميلشيا أمل الشيعية. وكان جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) يؤمن بأن "أمل" لا يمكن الوثوق بها بسبب وجود عناصر متطرفة وأصولية

وموالية للإيرانيين داخل صفوفها. وعلى ذلك قامت إسرائيل بتشجيع الميجور سعد حداد على تجنيد جنود شيعة داخل ميليشيته التي تحتوي أغلبية مسيحية. وتم استخدام أسلوب فرق تسد تدعمه الحرب النفسية في محاولة لاستغلال الصراعات الطائفية والدينية لصالح إسرائيل. ولكن كان كل ذلك بلا جدوى.ويرى بلاك وموريس أن اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ باعتباره "أكبر فشل للاستخبارات الإسرائيلية". إن السياسة والاستخبارات دائمًا لا يتفقان، ولكن الساسة المنتخبين وليس رجـــال المخـــابرات هم الذين يجب أن يتحملوا المسئولية الكاملة عن السياسة الوطنية.

وليس من العدل إلقاء اللوم على الخبراء حينما يتم تجاهل نصائحهم وقمعهم أحيانًا لأنها لا تتماشى مع مخططات وزير الدفاع الجامحة. والواقع أن بعض معلومات الاستخبارات عن لبنان كانت خاطئة، ولكن من المؤكد أيضًا كما يؤكد مؤلفا الكتاب أن المعلومات الصحيحة كان يتم التعامل معها على نحو انتقائي بواسطة الساسة من دعاة الحرب من أجل دفع البلاد إلى معركة وحشية غير ضرورية لا يمكن الفوز فيها.

إن إحدى مزايا كتاب بلاك وموريس هي أنه لا يغطي فقط حروب إسرائيل ضد الدول العربية، ولكن أيضًا الحرب السرية التي شنتها ضد الفلسطينيين، وخاصة بعد احتلال الضفة الغربية وسيناء عام ١٩٦٧. وهو يبين كيف قامت أمان والشين بيت والموساد، بينما تحتفظ بمهام ما قبل الحرب، بتوسيع أنشطتها النظامية للوفاء بمتطلبات الأمن لإسرائيل الكبرى. وقد احتفظت أمان بالمسئولية الكاملة عن الاستخبارات الوطنية، بينما كان الشين بيت مسئولاً عن الاستخبارات الخاصة بالعمليات في الأراضي المحتلة، وصدرت الأوامر للموساد باستهداف واختراق المنظمات الفلسطينية بالخارج.

ويرى المؤلفان أنه كانت هناك أخطاء وتجاوزات، وأن التوسع الكبير في حجم خدمات الأمن قد أدى إلى بعض القصور في الإتقان، ولكن النتيجة النهائية إيجابية. وأضافا أن الشين بيت كان "ينتشر بسرعة وبراعة من أجل سحق الفدائيين قبل أن تتاح لهم الفرصة لتعميق جذورهم واكتساب الخبرة العملية اللازمة". لقد كان "عديم الرحمة ومتحجر القلب وصارمًا، ينثر بذور الشك بواسطة استخدامه الموسع للوشاة، لا يغفل أيًا من جوانب الصراع". لقد علمنا أن الإسرائيليين قد أنشئوا نظامًا أمنيًا يعتمد على سياسة العصا والجزرة وقد حقق نجاحًا مذهلاً. ولكن حتى لو كان النظام يعمل بشكل جيد، هذا محل شك، فمن الصعب أن يحقق مثل هذا النجاح. إن سياسة العصا والجزرة قديمة قدم التلال اليهودية.

إن هجمات جيش الدفاع الإسرائيلي على قواعد منظمة التحرير الفلسطينية ومخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان توصف بأنها "وقائية وانتقامية" ولكن على الأقل يعترف بأنها شجعت على الرد بالمثل، الأمر الذي جعل الصراع أعمق وأطول أمدًا.

حصل الجهازان الآخران على تقدير أكبر بسبب الدور الذي قاما به في الحرب لسحق المقاومة الفلسطينية. ويستنتج المؤلفان أن "الشين بيت والموساد يمكن أن يفخرا بما أنجزاه من أجل جعل الأمر الراهن ممكنًا، على الأقل لبني جلدتهم". ولكن الرؤية العامة للأمر الواقع بعد حرب ١٩٦٧ تقول بأنه لم يكن مقبولاً من جانب العرب وعلى ذلك لا يمكن الإبقاء عليه. وهذا هو سبب خوضهم لحرب ١٩٧٣. وما يمكن قوله عن الأجهزة الأمنية مجملاً هو أنه لا يمكن إلقاء اللائمة عليها ولكن على جولدا مائير وأعضاء حكومتها بشأن السياسة المتحجرة والعقيمة التي انتهجتها إسرائيل في فترة ما بين الحربين.

والأمر المثير للدهشة أن بلاك وموريس لم يتحدثا كثيرًا عن المعاملة السيئة والتعذيب وانتهاك حقوق الإنسان التي يقوم بها الشين بيت تجاه الفلسطينيين ولكنهما أشارا إليها على استحياء. وعلى ذلك فإنهما يذكران أنه في يونيو ١٩٧٧ نشرت صحيفة "صنداي تايمز" "تقريرًا مطولاً وموثقًا عن تعذيب الأسرى الفلسطينيين" ولكنهما لا يفصحان عن مكنون التقرير.

كما أنهما لم يشيرا إلى الأدلة العديدة التي قدمت بواسطة السجناء الفلسطينيين المفرج عنهم وكذلك منظمات مثل منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر والتي تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن انتهاك حقوق الإنسان هو روتين يومي في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

أما التقرير الوحيد الذي وقع عليه اختيارهما فهو ذلك الذي أصدرته لجنة لانداو التي تم تشكيلها عام ١٩٨٧ للتحقيق في أساليب الشين بيت لمواجهة "الأنشطة الإرهابية المعادية". اكتشفت اللجنة أنه على مدار ستة عشر عامًا كان عملاء الشين بيت يلفقون الأدلة ويكذبون على محاكم الدولة بشأن الاعترافات التي تم الحصول عليها عبر الضغط البدني على الفلسطينيين المشتبه بهم، ولكن يبدو أن موضوع تقديم أدلة ملفقة إلى المحكمة كان يقلقهم أكثر من تعذيب وإهانة المحتجزين. وفي هذا التقرير النهائي ذكرت اللجنة الإرشادات التفصيلية الخاصة بممارسة العنف -"ضغوط نفسية وبدنية محدودة ومقيدة" - وأوصت بان تراجع على نحو سنوي. وقد تم تسجيل العديد من ردود الفعل على هذه النتائج والتوصيات ولكن لم يكن من بينهما تلك الخاصة بموريس وبلاك.

هناك موضوع آخر لم يتطرق إليه المؤلفان إلا على نحو سطحي ألا وهو العلاقة الاستخباراتية بين إسرائيل والولايات المتحدة. وقد قام بلاك وموريس بالمرور العابر على هذه العلاقة في مواضع مختلفة من كتابهما ولكن على نحو

سردي وغير منهجي. وما افتقرا إليه هو التحليل الجاد لطبيعة وأهمية هذه العلاقة. كما أن هناك بعض الأشياء التي أغفلاها على نحو سافر والتي تثير الشكوك حول مدى موضوعية المؤلفين، يتمثل أخطرها في إخفاقهما في حتى مجرد الإشارة إلى قصف إسرائيل لسفينة التجسس الأمريكية (ليبرتي) خلال حرب يونيو ١٩٦٧، وذلك لأنه من المعروف أنها كانت تتنصت على الاتصالات اللاسلكية الإسرائيلية. وتعالج هذه الحقبة في عدد من الكتاب من بينها كتاب أنطوني بيرسون "مؤامرة الصمت: الهجوم على السفينة ليبرتي" (١٩٧٨) وكتاب ستيفن جرين "علاقات أمريكا السرية بإسرائيل المتشددة" (١٩٨٤). ومن السهل معرفة سبب حرص السلطات الإسرائيلية على عدم التعرض لهذه الحقبة، ولكن ليس من السهل إدراك سبب مخاطرة المؤلفين بأن يتم اعتبارهما شريكين في مؤامرة الصمت.

فمنذ البداية اعتبرت إسرائيل نفسها جزءًا من العالم الغربي وليس الشرق الأوسط، واعدت العدة لإفادة الولايات المتحدة من أجل أن تحظى بالرعاية الأمريكية. وتمثلت إحدى الطرق التي استخدمتها من أجل التحول إلى ذخيرة استراتيجية للولايات المتحدة في العمل كقناة سرية للمعلومات بشأن الدول الأخرى. وقد تم توقيع أول اتفاقية تعاون أمريكية – إسرائيلية للاستخبارات في عام ١٩٥١. ومن خلال إقامة تلك المنظومة الموسعة والمتخصصة للمعلومات، كان الإسرائيليون يأملون ليس فقط في الحصول على احتياجاتهم الأمنية الفريدة ولكن أيضًا تحقيق غايتهم المتمثلة فيما تحول بالتدريج إلى شراكة استراتيجية كاملة مع الولايات المتحدة. وكان خطاب خروتشوف الذي أعلن فيه الحرب على الستالينية، على سبيل المثال، لا يمثل الكثير بالنسبة لإسرائيل ولكنه كان بالغ الأهمية للولايات المتحدة وخدمة جليلة تتبعها خدمات.

وبالإضافة إلى التعاون في مجال الاستخبارات، عملت إسرائيل كوكيل للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (بينما تقوم في نفس الوقت برعاية مصالحها الخاصة). وضمن الخدمات التي قدمتها إسرائيل إخضاع الدول المضادة للنظم الغربية في العالم الثالث وتقديم السلاح والدعم العسكري للنظم والجماعات التي لا تستطيع الولايات المتحدة مساعدتها مباشرة أو تكون غير راغبة في ذلك.

وتعتبر فضيحة إيران – كونترا مجرد أحد الأمثلة الغريبة الدالة على طلاقة الحركة الإسرائيلية وذراعها الطولي كوسيط للولايات المتحدة. وهذه الأنشطة الضبابية حول العالم لا تعتبر، على وجه الدقة، جزءًا من مهام راعي إسرائيل. ولكن عبر ما يبدو أنه دراسة جادة لحروب إسرائيل السرية، فإنها كانت تستحق اهتمامًا أكبر من ذلك الذي حازت عليه في كتاب بلاك وموريس.

إن الرؤية العامة لبلاك وموريس والافتراضات التي تنطوي عليها روايتهما، لا تختلف كثيرًا عن رؤية وافتراضات مؤسسة الدفاع الإسرائيلية. وعلى ذلك لم تقدم الحروب السرية بين إسرائيل والعرب على هيئة سلسلة من الفصل ورد الفعل ولكن قدمت كردود أفعال إسرائيلية على التهديدات والاستفزازات العربية. من ناحية أخرى، الكتاب خالٍ تمامًا من التشويق والإثارة والخيال المتوقع من الكتب التي تتحدث عن المخابرات الإسرائيلية والموساد على وجه الخصوص. والشخص غير المتخصص سوف يجد الكتاب مشوقًا ومليئًا بالمعلومات وحديثًا ومفهوما. أما الباحث عن رؤية تاريخية تصحيحية لاستخبارات الإسرائيلية وعملياتها السرية فمن المرجح أن يصيبه الإحباط.

الفصل العاشر

ظهيرة بلا نوم

في ذلك التاريخ البعيد الذي يعود إلى عام ١٧٩٦، قام جورج واشنطن بنصح الأمة الجديدة من أجل الإحجام عن "الارتباط العاطفي" أو "الكراهية العمياء" لأي أمة من الأمم وإقامة علاقات السلام والتفاهم. وحذر من أن ذلك الارتباط بأمة أخرى يمكن أن يخلق توهمًا بوجود مصلحة مشتركة على الرغم من عدم وجود مثل هذه المصلحة. وكما يقول جورج بول ولده في كتابهما المعنون "الارتباط العاطفي: ارتباط أمريكا بإسرائيل، أن هذا الارتباط العاطفي الأمريكي بإسرائيل يشتمل على بعض المبالغة لأنه لا توجد علاقات حب بين الدول(*)، حسبما أشار تشارل ديجول. وحتى علاقة الحب التي تجمع بين يهود أمريكا وإسرائيل هي مجرد علاقة سطحية: فيهود أمريكا معجبون بإسرائيل لأنها فتنتهم، أما الإسرائيليون فمعجبون بهم من أجل أموالهم.

ومع ذلك فإن خطاب جورج واشنطن يلقي الضوء على هاتين القضيتين المحورتين الواردتين في هذا الكتاب المتشعب الذي يفتقر إلى الترابط.

القضية الأولى تتمثل في أن الولايات المتحدة هي الطرف الخاسر في هذه العلاقة من حيث المعايير السياسية والأخلاقية وكذلك من الناحية المالية. القضية الثانية وثيقة الصلة، هي أن سلوك أمريكا البالغ التدليل لإسرائيل لم يكن خيرًا

(*) George Ball and Douglas Ball, The Passionate Attachment: America's Involvement with Israel (New York: w.w.w.Norton, 1992).

خالصًا. "فإذا كان هذا الارتباط العاطفي يضر بالبلد المفتون، فإنه يمكنه أيضًا أن يصيب بالضرر الأمة التي كانت هدفًا لهذا العشق المشبوب". وحتى بعض الأصدقاء الأكثر إخلاصًا لإسرائيل في الولايات المتحدة قد يسلمون بأنها لا تشعر بالامتنان أو تعترف بالجميل. وقد دفع ذلك هنري كيسنجر، أحد المدافعين المتحمسين عن الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل، إلى القول عن تكتيكات التفاوض الإسرائيلية: "بالإضافة إلى التشبث بالرأي وأساليب المراوغة، فإن الإسرائيليين يصرون في الحوار على تلك العبارات المطلوبة من أجل توقيع الوثيقة النهائية". ويكشف عن ذلك أيضًا بنفس القدر تعليقه على إسحاق رابين، رئيس الوزراء والذي شغل منصب السفير الإسرائيلي في واشنطن في أوائل السبعينيات:

"يتميز إسحاق رابين بالعديد من السمات الرائعة، ولكن ليس من بينها موهبة العلاقات الإنسانية. فإذا منحته أمريكا القيادة الجوية الاستراتيجية للولايات المتحدة على سبيل الهدية فإنه سوف يقول بأن إسرائيل أخيرًا حصلت على حقها وسوف يجد بعض العيوب الفنية في الطائرات الأمر الذي يجعل قبوله لها تنازلاً منه قدمه لنا".

وهناك مثال نموذجي يتحدث عن الأسلوب الذي تقوم به إسرائيل باستغلال أمريكا يتمثل في ملحمة الطائرة "لافى". فمن أجل الحصول على موافقة أمريكا على ذلك المشروع الأرعن عام ١٩٨٢، أكدت إسرائيل للولايات المتحدة أن هذه الطائرات سوف تستخدم فقط بواسطة إسرائيل. ومع ذلك في وقت مبكر من العام التالي أصدرت صناعة الطائرات الإسرائيلية منشورًا للتسويق بعنوان "لافى – المقاتلة الموفرة". وقد عارض البنتاجون مشروع لافى منذ البداية وكذلك وزارة الخارجية. وأشار أحد مسئولي الخارجية إلى "أنهم في طريقهم لتصنيع الطائرة. وأن كل ما يحتاجونه هو التكنولوجيا والمال الأمريكي". وبعد أن تم تشييع

المشروع إلى مثواه الأخير، كانت أمريكا قد قدمت ٥٠% من التكنولوجيا و ٩٠% من التكاليف.

لخص موشيه ديان الرؤية الإسرائيلية للعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة بقوله: "أصدقاؤنا الأمريكان يقدمون لنا المال والسلاح والنصيحة. ونحن نأخذ المال ونأخذ السلاح ونترك النصيحة". وكما هي عادتهم في السعي نحو مصالحهم الشخصية كهدف أوحد فإن الإسرائيليين، بوقاحتهم المعتادة، يميلون إلى افتراض أنهم يعرفون أكثر من الزعماء الأمريكيين ما هو في صالح أمريكا. وغالبًا ما يكونون في تلك العلاقة غير المتكافئة بدرجة كبيرة، الذيل الذي يهزه الكلب.

وبالنسبة لأمريكا فإن العلاقة مع إسرائيل كانت دائمًا موضوعًا بالغ الحساسية ومعقدًا ومثيرًا للجدل. فمنذ المستهل، كان يتم تبرير المساعدة الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل على أسس إنسانية ومثالية. وباعتبارها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، كما يقال دائمًا، فإن إسرائيل تستحق التشجيع والدعم الأمريكيين. ومع ذلك، بعد أن أحرزت انتصارها المذهل في يونيو ١٩٦٧، أصبح الدعم الأمريكي لإسرائيل يبرر على نحو متزايد على أساس المصالح الأمريكية. وأصبح ينظر إلى إسرائيل ليس على أنها متسول للمساعدات الاقتصادية ولكن كعملاق عسكري. وكان يقال بأن إسرائيل حليف قوي ومستقر يؤدي وجوده في المنطقة إلى كبح نفوذ الاتحاد السوفييتي والأنظمة العربية المتطرفة المتحالفة مع موسكو. بإيجاز، لم تكن إسرائيل مجرد قيمة ديموقراطية يجب دعمها ولكنها ركيزة استراتيجية للولايات المتحدة.

كان لابد أن تؤدي الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل إلى التأثير على مجمل السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. وقد انقسم صانعو السياسة الأمريكية إلى مدرستين للفكر وهما مدرسة عدم الانحياز لإسرائيل أو سياسة التوازن، ومدرسة

إسرائيل أولاً. وترى مدرسة التوازن، والتي يعتبر جورج بول أحد روادها البارزين، أن أمريكا يجب ألا تلتصق بإسرائيل أو تمنحها معاملة خاصة لأن ذلك من شأنه أن يعرض مصالح أمريكا الحيوية الأخرى في الشرق الأوسط للخطر، مثل صداقة الدول العربية المعتدلة والوصول لمنابع البترول. أما المدرسة المنافسة، والتي كانت لها اليد العليا في إدارة نيكسون، فترى أن إسرائيل هي الحليف الوحيد لأمريكا الذي يمكن الاعتماد عليه في المنطقة وأنها يجب أن تمنح كافة وسائل الدعم المادي والسياسي التي تحتاج إليها للحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن، والذي يتوافق مع المصالح الأمريكية. وإذا كان هذا الدعم يثير عداء العرب، فهذا أمر ليس بالمهم لأنهم يحتاجون إلى أمريكا أكثر مما تحتاج أمريكا إليهم.

هناك طريقة أخرى لتصنيف صانعي السياسة الأمريكيين إلى إقليميين وعالميين. والإقليميين، والذي يعتبر جورج بول أيضًا أحد أبرزهم، كانوا يؤمنون بأن مشاكل الشرق الأوسط قد نشأت من الداخل ولا دخل للاتحاد السوفييتي فيها وأن الساسية الأمريكية يجب أن توجه نحو حلها أو التخفيف من حدتها.

والدعم الذي لا تستحقه إسرائيل، وفقًا لهذه المدرسة، لا يمثل الوسيلة المناسبة لحل هذه المشاكل، وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية. أما دعاة العالمية، من ناحية أخرى مثل ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر ورونالد ريجان وألكسندر هيج، فقد اعتبروا منطقة الشرق الأوسط ساحة قتال لخوض معركتهم ضد الاتحاد السوفييتي. وقد نظروا إلى إسرائيل ليس باعتبارها جزءًا من المشكلة، وإنما باعتبارها جزءًا من الحل.

وتعتبر وزارة الخارجية الأمريكية، التي شغل فيها جورج بول منصب نائب الوزير في حقبة جونسون، معقلاً لدعاة الإقليمية وكان البيت الأبيض، وخاصة أثناء

حكم الجمهوريين، يميل إلى أن يكون معقلاً لدعاة العالمية. والسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تتكون من تأرجحات بندولية بين وزارة الخارجية الموالية للعرب والبيت الأبيض الموالي لإسرائيل. وتعتبر لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (AIPAC)، والتي تشتهر باسم اللوبي اليهودي أيضًا عنصرًا أساسيًا في عملية صناعة السياسة الأمريكية، على الرغم من أنها تخطى بالقليل من الاهتمام في كتاب بول، على نحو يدعو إلى الدهشة.

وقد تم إنشاء "إيباك"، تبعًا لمؤسسها أي. إل. كينين، من أجل "حشد الكونجرس لكي يجعل الرئيس يتجاهل وزارة الخارجية".

وخلال فترة حكم ريجان، قامت إيباك بمهمتها على نحو موسع. ومن بين كل الرؤساء الأمريكيين منذ عام ١٩٤٥، كان ريجان الأكثر تبني لمنهج العالمية أو العولمة والأكثر ولاءً لإسرائيل. وكثيرًا ما قضى أوقات ما بعد الظهيرة في البيت الأبيض وقد جافاه النوم بسبب قلقة من الخطر السوفييتي. وأدى هذا القلق إلى زيادة ارتباطه العاطفي القوي بإسرائيل. وكما يشير المؤلفان، لأن الحرب الباردة قد فرضت على ريجان كل تحركات السياسة الخارجية، فقد اعتنق بقوة المذهب القائل بأن إسرائيل ركيزة استراتيجية هامة للولايات المتحدة. وفي تناقص حاد مع السياسة الأمريكية لكل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري والتي ترجع إلى عام ١٩٦٧، أعلن ريجان أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ليست غير شرعية. وبخلاف جيمي كارتر، لم يكن لديه أي نوع من التعاطف مع المطالب الفلسطينية الخاصة بحق تقرير المصير.

وفيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، سار ريجان على النهج الإسرائيلي القائل بأنها منظمة إرهابية وأن التفاوض معها في حكم المستحيل. كما تبني أيضًا

الموقف الإسرائيلي تجاه اتفاقيات كامب ديفيد قائلاً بأنه "سوف يستمر في تأييد عملية السلام طالما ترى إسرائيل أنها مفيدة لها".

وقد شجعت سياسة "إسرائيل أولاً" هذه، إسرائيل على التمسك بتصلبها الدبلوماسي حتى عندما بدا أن جيرانها العرب مستعدون لصنع السلام والأسوأ من ذلك قيامها عام ١٩٨٢ بغزوها الأخرق للبنان. وكان ريجان ووزير خارجيته، ألكسندر هيج، لديهم من الجهل والسذاجة ما يكفي لتصديق أن إسرائيل يمكنها أن تخلق نظامًا سياسيًا جديدًا في لبنان وأن ذلك سوف يؤدي إلى تقويض مكانة السوفييت في المنطقة وخلال الحرب، غاصت أمريكا على نحو أعمق داخل المستنقع اللبناني وانتهى بها المطاف شريكة لإسرائيل في حربها ضد العرب. وحينما جاء ريجان، أو خبراء وزارة الخارجية من دعاة الإقليمية، بعد فوات الأوان، بخطة سلام معقولة ومتوازنة تحمل اسمه، رفضها رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن وهو يرغي ويزبد قائلاً بأنها تهدد وجود إسرائيل وأعلن أنها "ولدت ميتة". إن إسرائيل القديمة التي كانت تأخذ المال الأمريكي والسلاح الأمريكي وتترك النصيحة عادت من جديد لكي تنتقم. وينتقد المؤلفان ريجان بسبب معالجته السيئة للأزمة في لبنان ولكن ليس على النحو المتوقع منهما، ربما بسبب أن المؤلف الأب قد كرس كتابًا كاملاً من أجل هذا الموضوع، والذي أطلق عليه على نحو ملائم "الخطأ والخيانة في لبنان".

لم يتفق جورج إتش. دبليو. بوش مع ريجان في ارتباطه العاطفي بيهود أمريكا أو بالدولة اليهودية. وفي جلساته الخاصة يشير بوش إلى أنه كان نائبًا الرئيس لمدة ثماني سنوات في أكثر الإدارات الموالية لإسرائيل على مدى التاريخ الأمريكي ولكنه لم يحصل إلا على خمسة بالمائة فقط من أصوات اليهود حينما رشح نفسه للرئاسة عام ١٩٨٨، ولذلك فإنه لا يدين بشيء لليهود الأمريكيين. كما

لم يكن بوش، المدير السابق بشركة بترول، متعاطفًا مع إسرائيل. ولكنه وضع نهاية للحرب الباردة وخاض حرب الخليج الأولى من أجل إحداث تغيير حاسم في السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل. ومع انهيار الاتحاد السوفييتي وشعور أطفاله العرب بمرارة اليتم، لم تعد هناك حاجة إلى إسرائيل لحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، إذا كان هذا ما تفعله. وخلال حرب الخليج كانت أفضل خدمة يمكن أن تقدمها إسرائيل لشريكها الأكبر هي أن تقبع ساكنة وتلتزم الصمت ولا تفعل شيئًا.

وعلى نحو مميز، حاولت حكومة الليكود برئاسة إسحاق شامير أن تنتزع من واشنطن أكبر ثمن ممكن لتعاونها السلبي في إلحاق الهزيمة بصدام حسين. ولكن عندما حاولت إدارة بوش التشجيع على التوصل إلى حل سلمي للصراع العربي- الإسرائيلي قوبلت بسلوك غير متعاون في القدس. وحتى حينما وافقت حكومة شامير على مضض على المشاركة في عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة، فقد رفضت مبدأ مبادلة الأرض بالسلام وواصلت بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. ومع ذلك، فإن القشة التي قصمت ظهر البعير تمثلت في طلب شامير ضمانًا بقرض قيمته ١٠ بليون دولار من أجل تمويل عملية توطين اليهود السوفييت في إسرائيل. وقد دفع شامير "إيباك" لكي تشن معركة ضد إدارة بوش من أجل هذا الموضوع وقد ربح بوش المعْركة بالضربة القاضية وأضعف إيباك، وألحق بشامير الخزي والعار.

كما ساهم بوش، على نحو غير مباشر ولكن بوعي ومهارة، في هزيمة الليكود وفوز حزب العمل في الانتخابات العامة التي أجريت في يونيو ١٩٢٢. وما قاله بوش للإسرائيليين هو أنهم لم يستطيعوا الحصول على المال الأمريكي طالما

قرروا أن يتجاهلوا النصيحة الأمريكية. وقد مثلت المعركة من أجل ضمانات القروض نقطة تحول في تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

ومن خلال تلك الدراسة البعيدة عن العاطفة، يؤكد المؤلفان على تكلفة "الارتباط العاطفي". لقد قدرا أنه في الفترة بين ١٩٤٨ و ١٩٩١ قدمت أمريكا لإسرائيل حوالي ٥٣ بليون دولار.

وهذا يزيد عن مجمل المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة لأوروبا الغربية في ظل مشروع مارشال. ونادرًا ما نجد في التاريخ الإنساني من قدم كل هذا العطاء السخي. كما لا يمكن قياس ذلك من خلال المعايير المالية وحدها. فالتكلفة السياسية والأخلاقية لها الارتباط العاطفي كانت باهظة الثمن. ويتم استخدام مثالين للتعبير عن هذه النقطة. الأول: أن الولايات المتحدة التي تعتبر المدافع الأول عن حقوق الإنسان في العالم تقف مكتوفة الأيدي بينما يقوم الجيش الإسرائيلي على نحو مستمر بانتهاك الحقوق الإنسانية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. الثاني: أن أمريكا تعلن معارضتها لانتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية بينما تغض الطرف عن أنشطة إسرائيل في كل هذه المجالات. والواقع أن إدارة بوش قد قدمت خطة من أجل وقف إنتاج الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ولكن الإسرائيليين تبنوا وجهة النظر القائلة قنبلة في اليد خير من عشر لدى بوش.

ومن الناحيتين المالية والأخلاقية، فإن السؤال الجوهري الذي يطرحه المؤلفان هو: "هل نحصل على أي شيء يوازي ما ندفعه؟" والأدلة المقدمة هنا تجيب على نحو مؤكد بالنفي.

عبر هذا الكتاب، يقف المؤلفان، الأب والابن، على أرض صلبة في نقدهما للدعم الأمريكي لإسرائيل. ولكنهما يقفان على أرض أقل صلابة وهما يعتبران إسرائيل مسئولة تقريبًا عن كل الأخطاء والخيانات التي ارتكبها البلدان منذ

عام ١٩٤٧. فإذا كانت أمريكا مسئولة عن أفعالها وكذلك إسرائيل، فــلا يجــب أن تحمل إسرائيل وزر أمريكا. فالولايات المتحدة يجب أن تتحمل المسئولية كاملة عن أفعالها والعواقب الوخيمة لهذه الأفعال في تفاقم واستمرار مشاكل الشرق الأوســط. وفيما يتصل بالحليفين لم يتبع المؤلفان سياسة متوازنة. فهمــا يعتبــران إســرائيل المجرم الرئيسي والشر المطلق، بينما تبدو أمريكا قوة عظمى نبيلة وخيــرة تــدافع عن المبادئ العليا عبر العالم. إن سجل أمريكا في منطقة الــشرق الأوســط بعــد الحرب، باستثناء موقف أيزنهاور في حرب السويس، لا يدعم ذلك الرأي.

وكما يدعي جورج إتش. دبليو. بوش بأنه قد أنشأ نظامًا عالميًا جديــدًا فــي أعقاب حرب الخليج الأولى، فقد يتفق المؤلفان معــي فــي أنهــا كانــت أم كــل المصائب.

الباب الثاني

الطريق إلى أوسلو وما بعدها

الفصل الحادي عشر

الوجه الذي أطلق ألف طائرة ميج

كانت جولدا مائير هي المرأة الوحيدة ضمن الآباء المؤسسين لدولة إسرائيل. وبطرق عديدة، تعكس سيرتها الذاتية سيرة إسرائيل نفسها. فقد كانت فتاة تنحدر من الطبقة العاملة في روسيا التي كانت تعاني من المذابح وعاشت مراهقة عاصفة في ميلوكي ثم هاجرت إلى فلسطين عام ١٩٢١ ثم صعدت بخطى ثابتة في صفوف حزب العمل حتى أصبحت وزيرة للعمال ثم وزيرة للخارجية وأخيرًا رئيسة للوزراء وحتى وهي تحتل أعلى المناصب، حافظت "جولدا"، كما كانوا يطلقون عليها على نحو حميمي، على دفئها وتلقائيتها. وباستثناء سجائر شسترفيك الشهيرة وأصابعها الملطخة بالنيكوتين، كانت تبدو أشبه ما تكون بجدة يهودية بوجهها المتجعد وملابسها الفضفاضة وكاحليها المتورمين وأحذيتها الطبية وحقيبتها عتيقة الطراز. ولكن هذا المظهر البسيط كان يخفي وراءه شخصية مولعة بالقتال وطموحًا متقدًا وعشقًا للذات وإرادة حديدية.

إن العنوان الفرعي للسيرة الذاتية لجولدا مائير بقلم إليانور بيركت "السيدة الحديدية للشرق الأوسط" يثير المشاكل(*). فربما كانت "سيدة حديدية" لإسرائيل ولكنها بالتأكيد لم تكن سيدة للعالم العربي. فالواقع أن جولدا مائير، بصرف النظر عن كونها رمزًا إقليميًا، كانت تجسد المواقف الأكثر عدوانًا وعنصرية وعنجهية

(*) Elinor Burkett, Golda Meir: the Iron Lady of the Middle East (London: Gibson square, 2008).

للحركة الصهيونية وذلك في تعاملها مع العرب. لقد كانت خائفة من العرب وكانت مخاوفها تغذيها المذابح والصدمة اليهودية الجماعية بسبب الهولوكست. كانت مائير تنظر إلى العالم باعتبار أبيض أو أسود لا مكان فيه للرمادي. كان موقفها بسيطًا: إما نحن وإما هم. ورفضت تمامًا قبول المنطق الذي يقول بأن العرب يدفعهم الإحساس بالظلم وأنهم يشعرون بالمهانة، أو أن لديهم رواية مختلفة بشأن الصراع في فلسطين. وبسبب تعصبها الشديد لقومها، لم يساورها الشك أبدًا ولو لحظة في عدالة القضية الصهيونية. وكان العداء العربي في نظرها ليس رد فعل طبيعي على فقدان فلسطين، ولكنه تعبير عن العداء العام للسامية.

وهذه السيرة الذاتية التي كتبتها بيركيت ممتعة ومنصفة ولكنها سطحية. فهي تعتمد بدرجة كبيرة على المصادر الثانوية وتقارير الصحف والمقابلات الشخصية مع أفراد عائلتها وأصدقائها. ولم يقم الكتاب باستكشاف أية عوالم جديد، وعلى النقيض من الدعاية المغالى فيها، فإنه لا يستغل أيًا من الوثائق الرسمية المفرج عنها حديثًا في إسرائيل طبقًا لقانون الثلاثين عامًا. ولكنها تبلي بلاءً حسنًا في تحليلها للشخصية متعددة الجوانب لتلك الزعيمة الاستثنائية على نحو لا يتوافر في تناولها للسياق السياسي الذي عملت فيه. فهي تكون في أحسن حالاتها حينما تتحدث عن الحياة الخاصة البسيطة لجولدا مائير وتظاهرها بالورع. وتبدو مائير من خلال هذه الرواية أمًا فظيعة وزوجه شنيعة. فقد كانت تقضي القليل من الوقت مع طفليها لدرجة أنها كانت تشعر بالتعاسة إذا هاجمتها نوبات الصداع المعتادة، لأن ذلك كان يعني اضطرارها إلى البقاء في المنزل. وفي وقت لاحق رفضت لقاء إحدى حفيداتها والتي ولدت وهي تعاني من متلازمة داون وأصرت على إرسال مائيرا الصغيرة إلى إحدى مؤسسات التأهيل. وهذه القصة الحزينة من الصعب أن تتوافق مع الصورة العامة للجدة اليهودية الحنون.

كانت جولدا مائير أيضًا تخدع زوجها المسكين، موريس، الذي عانى الكثير. فقد انتشرت الشائعات التي تقول بأنها كانت "سهلة المنال". وكان الناس يطلقون عليها على سبيل السخرية لقب "المرتبة". وشكك البعض في أنها شقت طريقها انطلاقًا من أدنى المناصب كصرافة في شركة بناء تابعة للهستدروتِ وحتى أعلى المناصب في حزب العمل من خلال منح نفسها لمن شاء. وفي بعض الأحيان كان لديها أكثر من عشيق في نفس الوقت. ولكن على الرغم من أنها كانت امرأة متحررة، إلا إنها لم تدعم أبدًا حقوق النساء باعتبارها قضية سياسية.

ومنذ بداياتها الأولى انتمت مائير إلى جناح الصقور في حزب العمل. وفي عام ١٩٥٦، وقع عليها اختيار بن جوريون لكي تخلف الزعيم المعتدل موشيه شاريت كوزير للخارجية من أجل تمهيد الطريق للمؤامرة الدنيئة مع القوى الاستعمارية من أجل الهجوم على مصر. لم يكن لدى مائير المؤهلات الكافية لشغل هذا المنصب ولكنها تم تفضيلها بشكل أساسي لأنها وافقت على تصور بن جوريون بأن وزارة الخارجية ما هي إلا قسم تابع لوزارة الدفاع. لقد كانت في الواقع المخادعة المطيعة الملاءمة لتنفيذ سياسة ضرب العرب على رؤوسهم حتى يستسلمون. ومع ذلك، فقد كانت تشعر بالاستياء حينما كان يشير إليها بن جوريون من وراء ظهرها باسم الرجل الوحيد في مجلس الوزراء.

أدت شخصية جولدا مائير المتعجرفة وطباعها الحادة وافتقارها إلى المؤهلات وازدراؤها الدبلوماسيين إلى إخفاقها في نيل محبة العاملين معها في وزارة الخارجية كما أنها لم ترق إلى مستوى من سبقوها حينما كانت تعرض قضية إسرائيل في الخارج. وقد أشار أبا إيبان ــ الذي كان خطيبًا مفوهًا يشار له بالبنان يجيد سبع لغات، ولكن كان عموده الفقري يشبه المعكرونة ــ إلى رئيسته بأنها تستخدم مائتي كلمة فقط على الرغم من أن قاموسها يحتوي على خمسمائة كلمة.

وحينما توفى ليفي أشكول رئيس الوزراء في فبراير ١٩٦٩، كانت جولدا مائير في الواحدة والسبعين من عمرها ومعتزلة للحياة السياسية ومعتلة الصحة وتعالج من السرطان في سويسرا. وقد بينت استطلاعات الرأي أن ثلاثة بالمائة فقط من الإسرائيليين يرغبون في مجيئها كرئيسة للوزارة. ومع ذلك، اختارها قادة حزب العمل كزعيمة مؤقتة، باعتبارها الوحيدة القادرة على تصفية الخلاف بين موشيه ديان وإيجال آلون. ومع ذلك فإن ممارسة السلطة المطلقة، كان لها مفعول السحر، ومنحت أول رئيسة وزراء لإسرائيل حياة جديدة وظلت لمدة خمسة أعوام على قمة السلطة. لقد كانت زعيمة قوية وحاسمة لا تتسامح مع الغموض ولا تتساهل مع المعارضة وتحكم البلاد بقبضة حديدية. ومثل مارجريت تاتشر، كانت سياسية ذات قناعة راسخة تشع بالسلطة وأطلق عليها اسم "المرأة الحديدية". أيضًا، مثل تاتشر، كان لديها عقل مغلق ومتصلب. ولم تكن قادرة من الناحية الفكرية على إدراك ذلك النوع من الفروق الطفيفة البالغة الأهمية في السياسة الخارجية.

وقد تحول عنادها الشخصي الفطري إلى موقف وطني في صراع الشرق الأوسط وكان له عواقب كارثة على شعبها وعلى المنطقة ككل. ولكي نكون منصفين لم تبدأ جولدا مائير بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، التي تعتبر انتهاكًا للقانون الدولي وعقبة رئيسية على طريق السلام. ولكنها جعلت من الحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن بعد ١٩٦٧ مهمة مقدسة تستبعد أية تسوية سلمية للنزاع مع العرب.

وقد أفاد أبا إيبان بأن العرب لم يضيعوا أية فرصة من أجل تضييع أية فرصة لتحقيق السلام. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن مسز مائير فالمرء لا يحتاج

إلى الكثير من الكلمات الواردة في القاموس لكي يقول "لا". وقد قالت "لا" لكل مقترح سلام خلال رئاستها للوزراء ولم تقدم أي مقترح من جانبها. وفي الرابع من فبراير عام ١٩٧١ قدم الرئيس السادات مقترحًا لتسوية مؤقتة تعتمد على انسحاب إسرائيلي محدود من سيناء وفتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية. وقد وجد حتى بعض الجنرالات المتشددين في هذا الاقتراح بعض المزايا ولكن مائير رفضته على الأقل جزئيًا بسبب دوافع شخصية. إنها لا ترغب أن تسقط في نظر التاريخ الصهيوني باعتبارها أول زعيم ينسحب من الأرض.

وربما يمكن القول بأن الاستجابة لاقتراح السادات كان يمكن أن يمنع اندلاع حرب أكتوبر وينقذ حياة ٢٦٥٦ جندي إسرائيلي. ولكن مائير كانت متشبثة بسياسة الاستنزاف وأن تدع السادات يستهلك كل بدائله التي تتقلص على نحو مستمر حتى يقبل في النهاية بشروطها للسلام. ولكن هذه السياسة كان لها أثر عكسي، فلم تترك لقادة مصر وسوريا سوى خيار اللجوء إلى القوة العسكرية من أجل كسر الجمود الدبلوماسي. وهذا هو ما فعلوه في السادس من أكتوبر ١٩٧٣ وباغتوا جيش الدفاع الإسرائيلي وأجبروه على الدفاع.

كانت حرب عيد الغفران فشلاً استخباراتيًا ذريعًا ولكنها على مستوى أعمق كانت نتيجة فشل سياسي وخطأ استراتيجي فادح وترى بيركيت أن إرادة مائير الحديدية حالت دون استسلام إسرائيل بعد أن فقد موشيه ديان أعصابه في المرحلة الأولى من الحرب. ولكن قصر نظر مائير وغطرستها وتصلبها الدبلوماسي كان هو المسئول الأول عن اندلاع هذه الحرب في المقام الأول. وعلى الرغم من أن لجنة التحقيق قد أعفت رئيسة الوزراء من المسئولية فإن الجمهور الإسرائيلي خرج إلى الشوارع في تظاهرات صاخبة وضعت نهاية مدوية لتاريخها السياسي.

كانت جولدا مائير تجمع بين الجهل والغرور بنفس القدر. وكانت أشهر العبارات التي قالتها، في عام ١٩٦٩، أنه لا وجود للشعب الفلسطيني. وقد رد البروفيسور يشعياهو ليبوفيتز عليها قائلاً: إن هذه العجوز الشمطاء القبيحة ليست هي من تقرر ما إذا كان هناك شعب فلسطيني أم لا. وهناك قول أحمق آخر شبيه به تمامًا يقول بأن إسرائيل غير مسئولة عن الحرب "لأن كل الحروب ضد إسرائيل لا تستطيع أن تفعل معها شيئًا". أما أحد أسوأ الأمثلة الدالة على تخريف مائير فهو زعمها أن "الإسرائيليين قد يغفرون للعرب يومًا ما قتلهم أبناء إسرائيل، ولكنهم لن يغفروا لهم أبدًا إجبار الإسرائيليين على قتل أبناء العرب".

كوزيرة للخارجية وكرئيسة الوزراء لم تكل جولدا مائير أبدًا من تكرار قولها بأنها مستعدة للسفر إلى أي مكان في العالم في أي وقت ليلاً أو نهارًا، للقاء أي زعيم عربي يرغب في التحدث عن السلام. إن أفعالها لا تضاهي أقوالها، ومعظم العاملين معها كانوا يعلمون ذلك. وكانوا يسخرون منها خلف ظهرها قائلين إن مغسلة جولدا تعمل ٢٤ ساعة في اليوم. وربما يكون من المناسب الآن تعليق لافتة تقول "مغسلة جولدا مغلقة للأبد".

الفصل الثاني عشر

القومية العربية ومناوئوها

كان كتاب فؤاد عجمي "قصر الحلم العربي: ملحمة جيل" جولة فكرية ودراسة حميمة وثاقبة للعوامل الأدبية والثقافية والسياسية العربية(*). وقد ولد عجمي في جنوب لبنان ونشأ في بيروت، وكان لديه قدرة نادرة على الإنصات ونقل صوته الثقافي الداخلي. كما أن لدية قدرة مماثلة على الكتابة بلغة إنجليزية راقية. ومثل كونراد الذي يعجب به أيمّا إعجاب، وقع عجمي في أسر اللغة الإنجليزية، ويستعـــرض كتـــابة الجديد مهاراته كباحث وكاتب رفيع الأسلوب وناقد أدبي.

وهو يستلهم العنوان من كتاب "أعمدة الحكمة السبعة" الذي يصف فيه تي. إي. لورنس حملته في الصحراء العربية خلال الحرب العالمية الأولى وذلك في محاولة منه لمنح العرب الأسس التي يقيمون عليها "قصر الأحلام من خلال أفكارهم القومية". ومع ذلك، اعتمد لورنس فقط شذرات من التاريخ العربي الحديث، بينما أخذ عجمي على عاتقة مهمة تلاوة التاريخ من الداخل من خلال القص والنثر والشعر العربي:

"داخل نفوسهم وفي بيوتهم وجامعاتهم، شيد العرب قصر أحلامهم، ذلك الصرح المكون من القومية الدينية والحداثة. وعبر هذه الصفحات سوف أقوم

(*) Fouad Ajami, The dream palace of the Arabs: A Generation's Odyssey (New York: pantheon, 1999).

بالتعرف على لبنات هذا الصرح في ربع القرن الآخر. وهذا الكتاب يتحدث عن أمور عامة – مثل تاريخ الشعوب ومجادلات المفكرين ومصير أفكارهم السائدة – وتساؤلات شخصية بشأن نوع العالم الذي آل إلى جيلي من العرب والرجال والنساء الذين ولدوا في أعقاب الحرب العالمية الثانية".

إن "الملحمة" التي يشير إليها العنوان الفرعي هي رحلة أيديولوجية عبر المفكرين والشعراء الذي قدموا رؤية جديدة للثقافة العربية والتفكك التدريجي الذي حدث في النصف الثاني من القرن العشرين. ويتم رسم معركة الأفكار على خلفية من السياسة العربية وتدب فيها الحياة من خلال سرد عجمي لمواجهاته مع أبطال روايته. ويدور موضوعه الجوهري حول التناسب أو عدم التناسب بين الأفكار والسياسة في العالم العربي بعد الحرب. ويتمثل أسلوبه في استخدام حيوات وكتابات الشخصيات الأدبية الكبرى من أجل إلقاء الضوء على موضوعات أكبر خاصة بالتاريخ العربي، مثل الثورة على الهيمنة الغربية وصعود وسقوط القومية العربية والصراع بين التقاليد الليبرالية والتوجه الإسلامي المتزايد في السنوات الأخيرة.

وقد أطلق ألبرت حوراني على كتابه العظيم الذي يتناول تاريخ الأفكار اسم "الفكر العربي في العصر الليبرالي ١٧٩٨-١٩٣٩". وربما ينكر فؤاد عجمي وجود أي عصر ليبرالي سواء في الفكر العربي أو في السياسة العربية. ورؤيته للظروف العربية كئيبة تمامًا وعلى نحو شامل. أما عدوه اللدود فهو القومية العربية. وهي تستحق النقد بأقذع الألفاظ ليس بسبب الحكام المستبدين أو الطغاة ولكن بسبب المفكرين الذين أدخلوا العرب في نفق مظلم ليس له نهاية.

يستهل المؤلف "قصر الحلم العربي" على نحو درامي ورمزي بكابوس انتحار ثم ترتيله الموتى التي تبعته. فقد قام الشاعر اللبناني الموهوب خليل حاوي

بإنهاء حياته بيده في يوم السادس من يونيو ١٩٨٢، في اليوم الذي قامت فيه إسرائيل بغزو لبنان. "أين العرب؟" هذا هو السؤال الذي طرحه على زملائه في الجامعة الأمريكية ببيروت قبل أن يذهب إلى منزله ويطلق النار على نفسه. "فمن ذا الذي يزيل وصمة العار عن جبيني؟". قام المادحون برواية قصة بسيطة تصور شاعرًا محبًا لوطنه باعتباره كبش فداء لعالم عربي ممزق. ومع موته، أصدر عالم الأدب حكمه على الوضع السياسي.

كتب الشاعر الفلسطيني محمود درويش يقول "لقد سئم حالة الانحطاط، سئم التحديق في هاوية بلا فرار". ولكن كان هناك المزيد عن موته وعلى نحو يزيد عن النمط الذي تحول إليه من الناحية السياسية. فمن خلال بحوث عجمي تبرز لنا صورة أكثر ثراءً وأكثر تعقيدًا فقد بدأت حياة الشاعر في الانصهار قبل وقت طويل من اجتياح إسرائيل للبنان وحاول الانتحار قبل ذلك بعام من خلال ابتلاع كمية كبيرة من الأقراص المنومة. وقد سقط في براثن الاكتئاب لمدة طويلة من الزمن ولم يشف من محاولة انتحاره الأولى.

ولد خليل حاوي عام ١٩١٩ لعائلة يونانية أرثوذكسية رقيقة الحال في جبل لبنان. وقد أجبر على ترك المدرسة وهو في الثالثة عشرة من عمره لكي يكسب عيشه كعامل معمار. ولم يستطع العودة إلى المدرسة مرة أخرى إلا بعد مضي اثنى عشر عامًا وفي عام ١٩٥٦ حصل على منحة للدراسة بجامعة كامبردج، بإنجلترا، حيث حصل على شهادة الدكتوراه في الأدب. وقد وقع حاوي فقط من أجل أن يعبر عن عشقه للبنان. وقد طرقت أبواب الشهرة في وقت متأخر من حياته. وقد حاز الكثير من الإعجاب باعتباره عامل البناء الذي أصبح بروفيسيرًا وشاعرًا، ولكن معاناته تركت بصماتها على حياته، وظهرت على شكل تقييم بالغ التشاؤم لمستقبل القومية العربية.

وكان هاجس الكارثة يطل برأسه من أعماله. وفي الوقت الذي كانت تعاني فيه حركة القومية العربية من أبشع هزائمها على يد إسرائيل في يونيو ١٩٦٧، أصبح حاوي مفسرًا محترفًا لسياسة الإحباط. ولكن هزيمة الوحدة العربية التي أصبحت مرتبطة به ارتباطًا وثيقًا كانت تشبه السقوط في هوة سحيقة بلا قرار. قال حاوي ذات مرة "دعوني أعرف إذا تحققت الوحدة العربية، فإذا مت أرسلوا أحدًا إلى قبري لكي يخبرني بأنها تحققت". ولم يكن الموت، الفردي أو الجماعي، بعيدًا عن أفكاره بأي حال من الأحوال.

لقد سافر حاوي ولكنه لم يجد سوى الظلام واليأس. وتعكس أشعاره عذابات ومحن الحداثة العربية. لقد عاش أيضًا لحظات المجد العربي إلى جانب آلامه الخاصة ولكن دائمًا كان العدو في انتظاره. كان قارئًا نهمًا للكتب الأجنبية، ولكن كل ذلك كان عديم الجدوى. لقد كان مبشرًا بالحداثة ولكن حداثته كانت وعدًا مكذوبًا. في ذلك الفجر الذي بزغ في "صباح غريب"، كتب خليل حاوي ديوانًا من الشعر نشره عام ١٩٧٩ واسماه "الرعد الجريح". لقد عكست الشمس مسارها، أشرقت من الغرب وغربت من الشرق.

يبكي حاوي نفسه و"الأمة العربية" التي رغب في أن يشهد ولادتها من جديد وتجددها:

يا لثقل العار

هل أحمله وحدي؟

هل أكون الوحيد الذي يغطي وجهه بالرماد؟

إن الجنازات التي يغلفها الصباح يتردد صداها في جنازات الغسق

ليس هناك شيء يلوح في الأفق ينقذنا من دخان الجمرات السود

وصف الكتاب خليل حاوي بأنه صوت الجيل العربي الجديد والمفسر لنوع جديد من الواقع، ولكنهم اغفلوا في الغالب الكآبة والموت الذين تنطوي عليهما أعماله. وقد شاركهم فؤاد عجمي إعجابهم بشر حاوي ولكن ليس سياسته. والواقع أنه يعتبر حياة حاوي رمزًا لمد وجزر القومية العربية. وقد تعاطف مع مأزق حاوي الوجودي ولكنه يقترح أيضًا أن أيديولوجية القومية العربية محكوم عليها بالفشل منذ البداية وهذا كان لابد أن يؤدي إلى مأزق أدبي وسياسي:

"أدى فشل الكلمة المكتوبة إلى إقناع خليل حاوي بأن معركة جيله من العرب قد انتهت بالهزيمة. ويشمل ذلك كل رجال ونساء القومية العربية. وعبر اكتساحها لكل ما يقف في طريقها، كانت لغة القومية العلمانية عنيفة وواثقة من نفسها. لقد جرفت كل الحقائق العظمى غير المحدودة بالزمان والتي تنتشر في كل مكان في الحياة العربية: حقائق العشائر والطوائف الدينية وذلك الانفصام الموجود بين الطبقة الرقيقة للثقافة الأدبية والسياسية والتقاليد الشعبية الكامنة تحتها والتي تهزأ من تفاؤل وتبجح الكلمة المكتوبة. كان حاوي في الطليعة من حيث يأسه من الكتابة والكلمة المكتوبة. وفي السنوات التالية أصبحت مشاكل الكتابة وصعوبة محاكاة الكلمات العربية والأشياء العربية مأساة مستمرة في عالم الكلمات. فالرجال والنساء العرب في هذا القرن هربوا إلى الكلمة، وقد خذلتهم جميعًا".

لم يمر وقت طويل على موت حاوي، حتى قدم الشاعر الرومانسي نزار قباني والشاعر والناقد الأدبي أدونيس رؤيتهما الخاصة حول تلك القضية. ويرى كلاهما أن أزمة الكتابة هي ببساطة انعكاس للظروف السياسية العربية. كانت هناك حالة من التنافر بين السياسة والشعر في العالم العربي. وقد استعار نزار قباني لفظ "الجاهلية"، والذي يعني جهل ما قبل الإسلام لوصف واقع الثمانينيات. وفي ذلك العصر المظلم كان الشاعر هو المتحدث باسم القبيلة ومؤرخها وكاتبها. ومع ذلك فإن الجاهلية الجديدة أكثر ظلامًا من الجاهلية الأولى. إنها لم تعد بحاجة للشاعر لأنها ترغب في أن يعيش الناس جاثمين على ركبهم. فالحكام، "سلاطين هذا

الزمان"، يرغبون فقط في المبايعين والمتملقين الأذلاء، وقد أدى ذلك إلى إخصاء اللغة. لقد خشوا الكلمة لأنها "وسيلة جوهرية للمعارضة". إن الصراع بين الكلمة والسلطة هو أمر حتمي.

ولد قباني في سوريا ولكنه استقر في بيروت، عاصمة الأدب والتنوير العربي. ولكنه عندما شهد تدمير مدينته الحبيبة التي عاش فيها شبابه بسبب الحرب الأهلية دفعه ذلك إلى الحديث عن موت الحضارة العربية. وقد بينت حروب بيروت كيف أن الأفكار العظمى قد أنتجت عنفًا مدويًا مزمنًا وعودة إلى القبيلة البدائية، وقد قتلت زوجته عام ١٩٨١ في إحدى نوبات العنف اليومية. وعلى قبرها كتب قصيدته الشعيرة "بلقيس" وهي مرثية طويلة تمزق نياط القلب:

بلقيس: أيتها الأميرة

ها أنت تحترقين... في حرب العشيرة والعشيرة

ماذا سأكتب عن رحيل مليكتي؟

إن الكلام فضيحتي...

ها نحن نبحث بين أكوام الضحايا....

عن نجمة سقطت...

وعن جسد تناثر كالمرايا....

ها نحن نسأل يا حبيبة...

إن كان هذا القبر قبرك أنت

أم قبر العروبة...

لن أقرأ التاريخ بعد اليوم

إن أصابعي اشتعلت...

وأثوابي تغطيها الدماء...

ها نحن ندخل عصرنا الحجري

نرجع كل يوم، ألف عام للوراء...

ماذا يقول الشعر، يا بلقيس

في هذا الزمان؟

ماذا يقول الشعر؟

في العصر الشعوبي...

المجوسي...

الجبان

والعالم العربي

مسحوق... ومقموع...

ومقطوع اللسان...

نحن الجريمة في تفوقها

بلقيس:

أسالك السماح، فربما كانت حياتك فدية لحياتي...

إني لأعرف جيداً...

إن الذين تورطوا في القتل، كان مرادهم أن يقتلوا كلماتي!!!

نامي بحفظ الله... أيتها الجميلة

فالشعر بعدك مستحيل...

أما تفسير أدونيس لنبوءته فقد ذهب إلى نحو أبعد من فاجعة قباني. وقدمه في كتاب نقد أدبي صدر في بيروت عام ١٩٨٥ بعنوان "الشعرية العربية". ويصف أدونيس الكاتب العربي بأنه واقع تحت "حصار مزدوج" حيث يتنازعه الفكر الغربي من ناحية والتقاليد الإسلامية من ناحية أخرى. ويقدم أدونيس الدليل على أن التزاوج بين الغرب، أو ذلك النوع من الحداثة الذي استورده العرب من الغرب، والتقاليد العربية قد أثمر عالمًا قاحلاً مصطنعًا. إن "حداثتنا المعاصرة سراب". وما لم يدرك العرب أن الغرب به أكثر مما وجدوا فيه – روح الفضول وحب المعرفة وابتعاده عن القوالب الجامدة – فإن الحداثة "الغربية" الخاصة بالعالم العربي سوف تظل نوعًا "مستعارًا" من الحداثة. ويضيف أن الحداثة الحقيقية يمكن أن تكتسب فقط حينما يكون العالم الإبداعي للآخر وعالم إبداع الأسلاف متجاوزين.

ومثل نزار قباني، عانى أدونيس من مذابح بيروت ودمارها، ومثله أيضا أجبر على الإقامة في المنفى. لقد تجاوز الواقع أسوأ مخاوفهما. فهل يظل هناك أي سبب للدهشة حينما نجد أن الكثيرين في العالم العربي ممن يتعاطون الكلمات ليس لديهم إلا القليل ليقولوه؟ ومن خلال التجوال عبر الماضي والحاضر، يواصل عجمي العودة إلى المقترحات الخاطئة والعواقب الوخيمة للقومية العربية. وقد أدت الأزمة السياسية التي حدثت في أوائل الثمانينيات إلى صعوبة صمود حتى أكثر المدافعين عنها حماسًا. وهو يرى أن المجتمع العربي قد شهد معظم الأساطير التي دارت حولها وما بقى منها الآن، في أعقاب الشجارات الرنانة التي أطلقها العرب عن أنفسهم وتاريخهم هو عالم جديد من الضياع والتشوش والوحشية. ولم يؤد الازدهار الاقتصادي القائم على البترول في السبعينيات إلى فعل أي شيء من أجل تعزيز الأسطورة القائلة بأن هناك ظروفا جماعية تسود العالم العربي من المحيط إلى الخليج. على النقيض، أدت هذه الثروة التي هبطت عليهم من السماء إلى خلق فجوة بين أولئك القادرين على اقتسام هذه الوفرة و"الحداثة" التي أتت معها،

والقطاعات الواسعة من الجماهير التي تعيش على الهامش. لقد قذفت الحقبة البترولية بالعرب إلى عالم غير مألوف لديهم. ولا يرى عجمي في هذا النظام الجديد سوى ظلال بلا أضواء: "وأيًا كانت مساوئ العالم القديم فقد كان متناغمًا وكان يمتلك أدواته وإيقاعاته".

فعلى الأقل كان الناس يعلمون أين يقفون وكانت لديهم أرضًا صلبة يقفون عليها. وكان الرابحون لديهم بعض القسوة أو الوحشية ولكنهم لم يكونوا قادرين على الذهاب بعيدًا كانت هناك أشياء يخجل الناس من القيام بها، وحدود أخلاقية تقيد أفعالهم. كان المسموح به (الحلال) بينًا وغير المسموح به (الحرام) بينًا. وكان الأوغاد والمستأسدون يعلمون ما الذي يمكنهم النجاة منه وما الذي لا يمكنهم. بإيجاز كان هناك نظام أخلاقي. وفجأة انهار كل ذلك. لقد تحطم التواصل الثقافي. وقد أدت كل محاولات إعادة بناء الكل، وتجاهل التمزق الرهيب من خلال الشوفينية الثقافية أو المغالاة في التمسك بالتقاليد، إلى المزيد من التشوش والانهيار.

وكانت مصر دائمًا مصدرًا لافتتان عجمي بسبب رقتها ومقاومتها وروحها المتمدنة في مواجهة العقبات الكبرى. ويفتتح الفصل المسمى "أرض مصر" بحقبة درامية في تاريخ مصر الحديث: اغتيال أنور السادات في السادس من أكتوبر ١٩٨١. ويرى عجمي أن التوتر الحادث في الروح المصرية وفي تاريخ البلاد قد كشف عنه النقاب عبر السادات والشباب الغاضبون الذين أسقطوه. وقبل سنوات استرعى انتباه عجمي قصة الاغتيال وقام بقراءة كل وقائع المحاكمة ومحاضر التحقيق الخاصة بالحادث. وقد قال الضابط الشاب، المتهم الرئيسي في جريمة الاغتيال، شيئًا التصق بذاكرته ولم يبرحها "لقد قتلت الفرعون".

في كتاب "قصر الحلم العربي" يركز عجمي على ازدواجية مصر: الحداثة الكامنة في طموحاتها القومية والعدو الكامن في السياسة الثيوقراطية. وخلال زيارة

حديثة لمصر، أسعده الحظ بقضاء أربع أمسيات بصحبة الروائي العظيم نجيب محفوظ. كان في الثمانينيات من عمره وهو يتماثل للشفاء من طعنة السكين التي أصابه بها أحد المتطرفين الدينين وكادت أن تكلفه حياته وأصابت يده اليمنى بالشلل. ويرى عجمي أن نجيب محفوظ يجسد حداثة مصر والحصار المفروض على كتابها. كما يرى أن مصر بالغة الحكمة وبالغة المعرفة وبالغة الصبر وبالغة التسامح على نحو لا يجعلها لا تستسلم لحكم التعصب الديني، ولكنه يعلن وقلبه يعتصره الحزن أن البديل الثيوقراطي قد وجد طريقه إلى قلب الثقافة المصرية. ويضيف أن "هذا الخطر لم يهبط فجأة كالكارثة ولكنه حدث بشكل تدريجي من خلال الانحدار إلى مستويات أعمق من الفقر وسقوط أفضل العقول في هوة اليأس واللامبالاة وعودة مصر إلى السقوط في عصر الإحباط".

ولا يعتقد عجمي كثيرًا في عودة مصر إلى المناداة بالوحدة العربية. فقد انتهت الثورة الناصرية على الغرب وسلسلة الحروب العربية الإسرائيلية إلى العدم والهزيمة ثم بعد ذلك إلى الاعتماد على أمريكا. وهو لا يؤمن بدعوات المثقفين المنادية باضطلاع مصر بدور إقليمي أكبر باعتبارها مجرد سراب ومجرد نسخة جديدة من الفشل الذريع للوحدة في الستينيات. فزعامة مصر للسياسة العربية أصبحت من ذكريات الماضي، ومضت الدول العربية كل في طريق. فإذا استسلمت مصر مرة أخرى لإغواء الإلهاء عن مشاكلها المحلية المعقدة، كما يشير عجمي، فإن الوحدة العربية تكون قد ابتلتها بمصيبتين، في المرة الأولى على شكل مأساة وفي المرة الثانية على شكل ملهاة.

ويكرس عجمي الجزء الأخير من الكتاب "السلام اليتيم" للصراع الفكري مع إسرائيل الذي فتن وفي نفس الوقت آثار اشمئزاز جيرانها العرب على مدى خمسين عامًا. إن الحديث عن إسرائيل كان وسيلة غير مباشرة للعرب للتحدث عن أنفسهم

والرثاء على حالهم. ومع ذلك، على الرغم من الافتتان، ظل العرب على نحو جوهري جاهلين بإسرائيل ومؤسساتها السياسية وثقافتها ومجتمعها ولغتها وأدبها.

ولم يفعل التقدم نحو التسوية على المستوى الدبلوماسي إلا القليل، على نحو يثير الدهشة، لتحطيم الحاضر النفسي بينهما. وبمجرد توقيع اتفاقية أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣، انطلقت حملة جديدة في العالم العربي، يغذيها الخوف من أن يستبدل التفوق العسكرية الإسرائيلي بتفوق ثقافي. لقد التصق الاهتمام بإسرائيل بالحداثة العربية. وقد أقر بعض المفكرين العرب بأنه قد آن الأوان للتوقف عن النظر إلى الإسرائيليين باعتبارهم كائنات خرافية هبطت على المنطقة من عالم آخر. وكان أدونيس أحد هؤلاء. ولكنهم قلة قليلة.

قوبلت اتفاقية أوسلو بالرفض في بعض أنحاء العالم العربي. واتهمها المناوئون لها بأنها سلام يفتقر إلى العدل والشرف. وكان الشاعر العربي الأشهر نزار قباني أحد أكثر المعارضين لهذه الاتفاقية. وقد عبر عن ذلك في قصيدته "المهرولون"، التي كتبها من منزله في لندن ونشرها في جريدة الحياة اليومية عام ١٩٩٥. وقد أطلق العنان لإحباطه وصب جام غضبه على الاتفاقية وعلى من صنعوها:

وقفنا بالطوابير كأغنام أمام المقصلة

وركضنا... ولهثنا...

وتسابقنا لتقبيل حذاء القتلة

سرقوا عيسى بن مريم

وهو مازال رضيعًا

سرقوا ذاكرة الليمون

والمشمش... والنعناع منا

قناديل الجوامع..

تركوا علبة سردين بأيدينا

تسمى (غزة)...

عظمة يابسة تدعى (أريحا)...

فندقًا يدعى فلسطين

بلا سقف ولا أعمدة

تركوا جسدًا دون عظام

ويدًا دون أصابع

بعد هذا الغزل السري في أوسلو

خرجنا عاقرين

وهبونا وطنًا أصغر من حبة القمح

وطنًا نبلعه من غير ماء

كحبوب الأسبرين!!..

كم حلمنا بسلام أخضر

وهلال أبيض

وبحر أزرق

وقلوع مرسلة

ووجدنا أنفسنا فجاة في مزبلة!!

انتشرت قصيدة قباني في العالم العربي كالنار في الهشيم وكانت لها أصداء واسعة كما أدت إلى تراشق بالألفاظ بين الشاعر والأديب نجيب محفوظ، أحد مؤيدي السلام منذ السبعينيات، الذي امتدح جمال القصيدة ولكنه اختلف على محتواها. حيث أعلن محفوظ أنه لا يوجد سلام بلا تفاوض، وما دام خيار الحرب غير وارد، فلا مبرر لهذا الهجوم على المفاوضين العرب الواقعيين والعمليين وقد لجأ قباني إلى رخصة الشعر قائلاً:

"لا يمكنني كشاعر أن أكون ضد السلام". وأضاف: "إن ما يطرحونه علينا ليس سلامًا... بل (مصاصة من الكاوتشوك)، لا حليب فيها... وزجاجة من النبيذ لا قعر لها... ورسالة حب مكتوبة بالحبر السري. ما يعرضونه علينا يأخذ ما فوقنا... وما تحتنا... ويتركنا على الحصيرة... فماذا بقى لنا من فلسطين في ظل هذا السلام البائس؟".

وفي مصر كان الجدال حول العلاقات مع إسرائيل يجري على قدم وساق منذ عقود. فقد سمح "السلام الفرعون" أن يعيش في ظل حياة السادات ولكن بعد رحيله تركه خلفاؤه لكي يذبل. ومع ذلك، تم التوصل إلى تفاهم ضمني بين نظام مبارك والأصوات المعارضة: أن تستمر العلاقات الدبلوماسية في مقابل أن يسمح لهم بلعن اتفاقية السلام الكريهة. والواقع أن كل من يقرأ جريدة الأهرام اليومية لا يمكنه أن يصدق أن إسرائيل ومصر في حالة سلام. فالكتاب يشنون حملة مستمرة على التطبيع ويصفون إسرائيل بأنها منفذ لسياسة الهيمنة الأمريكية وباعتبارها عدوًا يهدف إلى تدمير قوة ونفوذ مصر. وفي كل القضايا تفرض قيود واضحة على ما هو مسموح به من أعلى ولكن فيما يتعلق بإسرائيل فكل شيء مباح. ويميل المثقفون إلى التلاعب بالألفاظ حيث التطبيع يصبح مرادفًا للتطويع والسلام يصبح مرادفًا للاستسلام.

ويرى محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام الأسبق وحامل لواء الناصرية، أنه كما كانت الخمسينيات والستينيات "حقبة مصرية" للقومية والصراع السياسي، فإن السبعينيات والثمانينيات كانت "حقبة سعودية" للثروة والبترودولار تحولت التسعينيات إلى "حقبة إسرائيلية" ويقول هيكل لقرائه إن السلام الذي برز في التسعينيات كان لابد أن يعكس وقائع قوة إسرائيل. ويرى أنه ليس من المبرر أن نلوم الفلسطينيين على قبولهم لسلام مبتور لأنهم كانوا في نهاية المطاف والعالم قد تخلى عنهم وكان قائدهم لا حول له ولا قوة. ومع ذلك، كان يتم رسم خريطة جديدة للمنطقة وهذه الخريطة كانت "شهادة ميلاد" لنظام جديد لقهر العالم العربي.

ويرى عجمي عداء نظام مبارك لإسرائيل باعتباره صمام أمان لنظام سياسي يعاني من مشاكل خطيرة وغصن زيتون يرفعه لمنتقديه من الطبقات الواعية والجامعات. وحينما يتطرق إلى حقبة ما قبل مبارك، يعبر عجمي عن إعجابه الواضح بالمثقفين الذي ساندوا السادات في السبعينيات والجيل الأسبق من الكتاب والمفكرين الذين رغبوا في إنهاء الصراع مع إسرائيل. وإلى جانب نجيب محفوظ ضمت هذه المجموعة الناقد لويس عوض والكاتب المسرحي توفيق الحكيم والمؤرخ حسين فوزي وكاتب القصة القصيرة يوسف إدريس. ويقول عجمي أنهم جميعًا كانوا يتميزون بسعة الأفق وتعدد الاهتمامات. وكانوا يعتبرون الدعوة إلى الوحدة العربية التي اتسم بها العهد الناصري والحروب التي أعقبتها كارثة محققة ابتليت بها مصر. لم يكنوا أي حب لإسرائيل ولكنهم أرادوا انتشال وطنهم من براثن الصراع والثقافة السياسية الاستبدادية التي كان يبررها ويعززها. فالسلام بالنسبة لهم كان شرطًا مسبقًا للحداثة والمجتمع المفتوح.

ومن الواضح تعاطف عجمي مع أنصار الحداثة. ومرارًا وتكرارًا يوبخ المفكرين العرب بسبب رفضهم التعامل مع الواقع والفشل في دمج منطق القوة في

برنامجهم. ويرى أن الحداثة لكي تحصل على فرصتها، يجب على الخيال السياسي العربي أن يتجاوز العداوة القديمة ويبدأ في التطلع على نحو أكثر جدية إلى وجود إسرائيل في منطقة السلام. ويختتم كتابه بالدعوة إلى "الانفلات من أسر إسرائيل وتلمس الواقع العربي والتطلع إلى ذلك العالم الذي يرغب فيه العرب لأنفسهم".

ولا يثير الدهشة أن يكون عجمي مثيرًا للجدل وعبر كتابه الأخير من المرجح أن يثير الكثير من الجدل على الأقل في العالم العربي كما فعل في كتابه الأول "المأزق العربي". وهو يمثل مدرسة من الفكر تلقى بمسئولية المأزق العربي على عاتق العرب. وعلى النقيض هناك مدرسة أخرى تلقى بالمسئولية عن المأزق العربي على عاتق الغرب. وبين هذين النقيضين، هناك الكثير من الأنواع الوسطى من الفكر. ويتمثل افتراض عجمي الضمني في أن كل الإخفاقات والإحباطات العربية ترجع إلى عوامل كامنة ومتأصلة في المجتمع العربي ويقوده ذلك إلى استنتاجات أسطورية بشأن الأمل في مستقبل أفضل. هناك جانب آخر في تحليل عجمي وهو نزوعه إلى المبالغة في دور المثقفين في صياغة السياسة العربية ودور الشعراء في صياغة، وليس تصوير، الرأي العام في العالم العربي. ولكن أيًا كان الضعف الذي يمكن أن يشوب تحليله، فليس هناك شك في أن هذا الكتاب يقدم إسهامًا كبيرًا في دراسة الثقافة والمجتمع العربي.

الفصل الثالث عشر

إسرائيل والخليج

واجهت الحكومة الإسرائيلية برئاسة إسحاق شامير تحديين أمنيين كبيرين في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ ألا وهما الانتفاضة الفلسطينية، التي كانت في عامها الثالث، ضد الحكم الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، والأزمة التي تفجرت بسبب اجتياح العراق للكويت في الثاني من أغسطس. في البداية، أدت أزمة الخليج إلى التغطية على الانتفاضة، ولكن في غضون فترة زمنية قصيرة ساهمت أيضًا في تصعيد خطير للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، حيث دفعته إلى حافة الحرب الأهلية. وعلى نحو متزايد أصبح حل مشكلة الخليج مرتبطًا في المناقشات العامة بحل المشكلة الفلسطينية، مضيفًا قطعة جديدة إلى اللغز.

كان يحتل مقعد السلطة في إسرائيل في ذلك الوقت أكثر الحكومات اليمينية تشددًا في العام الثاني والأربعين من تاريخ البلد. كانت وزارة شامير أكثر يمنية من حيث تكوينها من وزارة مناحم بيجن عام ١٩٧٧، التي حققت السلام مع مصر، أو حتى وزارة بيجن الثانية، التي اتخذت قرار ضرب المفاعل النووي العراقي، وضمت مرتفعات الجولان رسميًا وقامت بالغزو الأحمق للبنان. وبين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٨، كان يحكم إسرائيل حكومة ائتلافية تجمع بين الليكود والعمل، حيث كان شيمون بيريز وإسحاق شامير يتبادلان منصبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية. ومنح هذا الوضع الغريب لكل حزب حق الفيتو بشأن السياسات الأكثر تطرفًا للحزب الآخر. فبعد التعادل في الأصوات بين الحزبين في الانتخابات العامة

التي أجريت في الأول من نوفمبر ١٩٨٨، قاما بتشكيل حكومة ائتلاف وطني برئاسة شامير ولكن قام حزب العمل بفك الائتلاف في مارس ١٩٩٠ بسبب الخلاف على السياسة الخارجية. وفي يونيو من نفس العام نجح شامير أخيرًا في تشكيل حكومة ائتلافية محدودة، بمساعدة الأحزاب الدينية وثلاثة أحزاب قومية علمانية متطرفة.

وقد حصل أعضاء الليكود بزعامة شامير في الحكومة الجديدة على الحقائب الوزارية الأساسية. فاحتل ديفيد ليفي، وهو شعوبي من أصل مغربي، على منصب وزير الخارجية. ولم يكن يتحدث الإنجليزية ولكن لأنه كان يجري حوارًا مع الولايات المتحدة أقرب ما يكون إلى حوار الطرشان فيما يتعلق بعملية السلام، فلم تكن هذه تمثل عقبة كبرى. أما موشى آرينز، أستاذ الهندسة ذو الأصول الأمريكية والذي كان سلوكه المنطقي يغطي على قناعاته القومية المتشددة، فقد انتقل من وزارة الخارجية إلى وزارة الدفاع. وعاد آرييل شارون، العقل المدبر لغزو لبنان، إلى قلب الحكومة كوزير للإسكان.

وعلى هامش الحكومة، ولكن على نحو ساهم في بلورة أدائها، كان هناك اثنين من المتشددين الشهيرين المنتمين إلى حزبين كثيري الجلبة يمقتان العرب يمتلك كل منهما مقعدين أو ثلاثة في الكنيست المكون من ١٢٠ عضوًا. وشغل البروفيسور يوفال نعمان المنتمي لحزب هتحيا (البعث) منصب وزير العلوم والتكنولوجيا والطاقة وفرزا صورته الشعبية باعتباره الدكتور سترنجلاف الإسرائيلي. وذهبت حقيبة الزراعة إلى رفائيل إتيان، الذي كان يشغل منصب رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي خلال حرب لبنان الذي وصف الفلسطينيين في الضفة الغربية ذات مرة بأنهم صراصير مخدرة" وهو مؤسس حزب تسومت الذي يعني "مفترق الطرق"، على الرغم من أنه يدافع عن سياسة ذات اتجاه واحد

تتمثل في بناء إسرائيل الكبرى. وكانت الحكومة ككل قومية متطرفة لدرجة أن حكومة بيجن الأولى كانت تبدو بالنسبة لها نموذجًا للتسامح والمرونة.

وبدا أن شامير لا يرغب في أن يظهر في نظر التاريخ كرجل توسع في سلام بيجن مع مصر لكي يشمل جيران إسرائيل الآخرين، ولكن كرجل وقف صامدًا في وجه التخلي عن أي جزء من أرض الأجداد، إسرائيل الكبرى. وقد امتنع عمدًا عن التصويت في الكنيست على اتفاقيات كامب ديفيد، كما كان على قناعة بأن الظروف التي جعلت السلام ممكنًا مع مصر لم تتوافر في حالة الفلسطينيين ("عرب أرض إسرائيل" كما يفضل أن يطلق عليهم) أو في حالة أية دولة عربية. كما أنه لم يكن يحب العرب أو يثق بهم، ولم يكن يؤمن بإمكانية التعايش السلمي معهم، على الأقل في المستقبل القريب. ومن خلال النظر إلى العرب باعتبارهم بدائيين ومتقلبين ويكنون عداءً أعمى لدولة إسرائيل وسكانها اليهود، شكك في جدوى أية اتفاقية دبلوماسية تصرف إلى جلب سلام واستقرار حقيقيين إلى المنطقة. والتجربة الشخصية الخاصة بالهولوكست لها دور كبير في تفسير تلك الرؤية التشاؤمية العميقة. وعلى الرغم من أن شامير نادرًا ما كان يستحضر ذكرى الهولوكست، فقد كان واعيًا تمامًا بضعف شعبه ومتوقعًا وقوف العالم على الحياد في حالة تعرض وجود إسرائيل لخطر داهم. ولكل هذه الأسباب، لم يكن شامير داعية للسلام ولكنه كان داعية للاعتماد على الذات، والوجود الإسرائيلي الدائم في الضفة الغربية وتطوير القوة العسكرية الإسرائيلية والوقوف في وجه الضغوط الدولية.

لم يقبل زعيم الليكود ورفاقه الصيغة الأساسية الخاصة بالأرض مقابل السلام على الجبهة الشرقية لإسرائيل. وهذه الصيغة تحتل جوهر قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر ١٩٦٧ والمبادرات الدولية اللاحقة لحل

النزاع العربي – الإسرائيلي وهي مقبولة، على الأقل من حيث المبدأ، من جانب حزب العمل، ومن الناحية التاريخية، كان حزب العمل دائمًا محركًا "للخيار الأردني"، المتمثل في تسوية مع الأردن تقوم على حل وسط يتصل بالضفة الغربية، بحيث يتم التعامل مع المشكلة الفلسطينية على نحو لا يشتمل على التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. كما اعتبر حزب العمل، ويواصل الإصرار على ذلك، إن بقاء الأسرة الهاشمية في الأردن ركيزة أساسية لأمن إسرائيل. أما الليكود، على النقيض، فقد أصر، ويواصل ذلك، على أن الضفة الغربية (يهودا والسامرة) هي جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل ويرفض على نحو قاطع أي مطالبة أردنية بالسيادة على هذه المنطقة. إن المذهب الأساسي لحزب الليكود هو أن الأردن هي فلسطين أي أن هناك دولة فلسطينية موجودة بالفعل على الضفة الشرقية لنهر الأردن، بما أن الفلسطينيين هناك يشكلون أغلبية السكان، وعلى ذلك ليست هناك حاجة لإقامة دولة فلسطينية على الضفة الغربية.

كما كان هناك عدد من السياسيين داخل الليكود، مثل آرييل شارون، وكذلك في الأحزاب اليمينية المتطرفة يفضلون الطرد الواسع النطاق للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، باعتبارها فرصة سانحة جاءت إليهم على طبق من ذهب. وهذا ينطوي على التهديد "بعدوان ديموجرافي" إسرائيلي يشكل كابوسًا للأردن. وكان ذلك أحد الدوافع التي حثت الملك حسين على قطع العلاقات القانونية والإدارية بين مملكته والضفة الغربية في يوليو ١٩٨٨. وكانت هناك نتيجة أخرى لهذه المخاوف وهي دفع الأردن للتقرب أكثر إلى العراق باعتباره الدولة العربية الوحيدة القادرة على توفير نوع من الردع أمام التحرك الإسرائيلي المحتمل لتحقيق النظرية القائلة بأن الأردن هي فلسطين.

كما ساهم الليكود أيضًا في دفع شريك آخر مرتقب للسعي نحو التسوية للارتماء في أحضان صدام حسين ألا وهو منظمة التحرير الفلسطينية فقد كان رفض الليكود لمنظمة التحرير الفلسطينية دائمًا مطلقًا ونهائيًا. بمعنى آخر، لم يكن موقفه يتمثل في إمكانية التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية إذا وافقت على شروط معينة، ولكنه تلخص في أن منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة إرهابية يجب أن ترفض إسرائيل التفاوض معها تحت أي ظروف.

وبنفس القدر يرفض الليكود لأي حق فلسطيني في تقرير المصير على أي جزء من التراب الفلسطيني. ونجد هنا أن الفرق بين الليكود وحزب العمل أقل بروزًا منه فيما يتعلق بالأردن. وهذا هو السبب الذي أدى إلى فشل قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التاريخية في الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ والخاصة بنبذ الإرهاب والاعتراف بإسرائيل واقتراح تقسيم فلسطين بين اليهود والعرب في انتزاع أية استجابة إيجابية من الجانب الإسرائيلي.

إن مبادرة سلام منظمة التحرير الفلسطينية والحوار مع الحكومة الأمريكية الذي مهد الطريق لها، قد اظهرا إسرائيل على نحو أوضح من قبل بمظهر الطرف المتصلت وبمظهر المعتدي على الدبلوماسية المعتدلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما ساهم القادة المحليون للانتفاضة في المزيد من تعرية جمود الموقف الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، بدأ يحدث تبادل الأدوار. ففي أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ كان العرب هم من ينظر إليهم على نحو موسع على أنهم الطرف المتصلت وكان الرفض العربي يتلخص في ثلاثة "لاءات" وهي لا اعتراف ولا تفاوض ولا سلام مع إسرائيل. أما الآن فينظر إلى إسرائيل على أنها العقبة الرئيسية أمام التسوية، وأصبح الرفض الإسرائيلي يتلخص فيما أطلق عليه الملك حسين لاءات الليكود الأربعة ألا وهي لا تبادل للأرض مقابل السلام، ولا تفاوض مع منظمة التحرير

الفلسطينيـــة، ولا دولـــة فلسطينية مستقلة، ولا مؤتمر دولي لمناقشة المشكلة العربية – الإسرائيلية.

وبمجرد بدء المباحثات الأمريكية مع منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، أصبحت إسرائيل ترزح تحت الضغط المتزايد من قبل إدارة بوش الأولى لكي تبدي بعض المرونة من أجل نفخ الحياة في عملية السلام المحتضرة في الشرق الأوسط. وقد تجلى نفاذ الصبر الأمريكي تجاه التعنت الإسرائيلي عبر التصريح الفظ غير المسبوق الذي أطلقه جيمس بيكر وزير الخارجية حينما أعلن رقم تليفون البيت الأبيض مخبرًا الإسرائيليين أن يتصلوا به حينما يكونوا جادين بشأن السلام.

وقد طرح شيئًا ما أشبه بمبادرة سلام بواسطة الحكومة الإسرائيلية وذلك قبل زيادة شامير إلى واشنطن في مايو ١٩٨٩. فقد اقترحت الحكومة الإسرائيلية إجراء انتخابات بلدية حرة في الضفة الغربية وغزة والسماح للمواطنين بحكم ذاتي أوسع في إدارة شئون حياتهم اليومية. وقد تم وأد هذا الاقتراح في مهده بواسطة الرافضين له. فلم يشمل حق تصويت العرب المقيمين في القدس. كما أنه لم يعد بأي تغيير في الوضع السياسي للأراضي المحتلة. كما ذكر بأن إسرائيل لن تجري أية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية وأنها تقرض على إقامة "دولة فلسطينية إضافية في قطاع غزة وفي المنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن". وعلى الرغم من كل هذه العقبات الواضحة، رحب الأمريكان بالمبادرة وأرادوا المضي فيها قدمًا بكل همة ونشاط. ومع ذلك رفض الفلسطينيون المبادرة واعتبروها مجرد تكتيك لتضييع الـــوقت الهدف منه كسب الرأي العام الأمريكي وتفريغ الانتفاضة من مضمونها.

وعلى ذلك كان هناك شلل كامل على جبهة السلام العربي – الإسرائيلي حينما فاجأ صدام حسين العالم باجتياحه للكويت.

وقد رحب شامير ورفاقه في التحالف بالغزو العراقي وتنفسوا الصعداء لأنه أدى إلى تنحية المخططات الأمريكية جانبًا لجلب الإسرائيليين والفلسطينيين إلى مائدة المفاوضات جانبًا، وحول أنظار العالم بعيدًا عن الانتفاضة.

كما بدا أنه قد أضفى المصداقية على قناعتهم بأن التهديد الرئيسي للاستقرار في المنطقة لا ينبع من الفشل في حل المشكلة الفلسطينية، ولكنه نابع من تطلعات وجشع الأنظمة العربية الديكتاتورية والذي يعتبر العراق مجرد أسوأ مثال لها.

قامت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بإفساح المجال للتنفيس عن الإحباطات التي تراكمت على مدى العامين السابقين في المعسكر الفلسطيني من خلال الانحياز علنًا إلى الطاغية العراقي، بدلاً من الوقوف إلى جانب مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وهو المبدأ الذي يخدم قضيتها على نحو أفضل. وقد اقتنصت الحكومة الإسرائيلية الفرص السانحة باعتبارها صكًا للبراءة يبرر رفضها التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية. كما فقد مؤيدو الحوار مع المنظمة من اليسار الإسرائيلي الأرض التي يقفون عليها. وقد أعرب بعضهم عن خيبة أملهم في الفلسطينيين ووقفوا بجانب حكومتهم. وكتب يوسي ساريد المنتمي لحركة الحقوق المدنية في الصحيفة اليومية المستقلة "هاآرتس" أنه إذا كان الفلسطينيون يؤيدون صدام حسين، الذي أعدم عشرات الآلاف من معارضيه واستخدام الغاز السام ضد الأكراد، فربما لا يكون من الصعب عليهم تأييد السياسة المتبعة تجاه الفلسطينيين من جانب إسحاق شامير وآرييل شارون وإسحاق رابين.

وحينما قام العراق باجتياح الكويت، نصح الأمريكان الإسرائيليين بالبقاء بعيدًا عن هذا الصراع وجه الخصوص، بينما كانوا يحشدون قواتهم في المملكة العربية السعودية ويجمعون تحالفًا دوليًا ضد صدام حسين يضم مصر وسوريا. وأراد الأمريكان أن تبقي إسرائيل صامتة وأن تظل في الخطوط الخلفية وألا تعقد

الأمور. وقد سعد القادة الإسرائيليون أيما سعادة بإطاعة الأوامر لأن آخر ما يرغبون به كان مساعدة صدام حسين على تحويل الصراع العربي – العربي إلى صراع عربي – إسرائيلي. وعلى ذلك لم ينبسوا ببنت شفة طوال المرحلة الأولى من أزمة الخليج. وقد اتخذوا حتى قرارًا مثيرًا للجدل بتوزيع أقنعة الغاز على السكان المدنيين من أجل التأكيد على الطبيعة الدفاعية لاستجابتهم. وكان صدام حسين أول من صنع الرابطة بين أزمة الخليج والنزاع العربي الإسرائيلي من خلال اقتراح ما أطلق عليه "ترتيبات جديدة" بين العراق والكويت في مقابل انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة. وقد رفضت كل من إسرائيل وأمريكا بشدة أيَ عقد آية مقارنة بين الاحتلالين وأي ارتباط في التعامل معهما وكان الرأي العام العالمي منحازًا إليها على نحو موسع.

جاءت نقطة التحول في الثامن من أكتوبر حينما قامت قوات الأمن الإسرائيلية برد فعل عنيف مبالغ فيه ضد أحداث الشغب التي اندلعت في مدينة القدس القديمة أدى إلى مقتل ١٩ فلسطينيًا. وعادت إسرائيل ثانية تحتل عناوين الصحف. فقد فجرت مذبحة جبل المعبد موجة من الإدانات الغاضبة وأعادت لفت الأنظار إلى المصائب التي ألمت بالفلسطينيين تحت الحكم الإسرائيلي. وعلى ذلك وضعت قوات الأمن الإسرائيلية نهاية لسياسة الحكومة الخاصة بالبقاء في الخطوط الخلفية. كما بدا أيضًا أنها قد أكدت على الصلة التي جاهدت الحكومة طويلاً من أجل نفيها، كما أبرزت مدى الحاجة الماسة لإيجاد حل لكلتا المشكلتين. وقد عكرت المذبحة صفو العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية بسبب الأضرار التي ألحقتها بالجهود الأمريكية للحفاظ على التحالف ضد صدام حسين. وقد نظر معظم العرب إلى احتلال صدام للكويت باعتباره لا يختلف عن احتلال إسرائيل للأرض العربية واتهموا أمريكا بالكيل بمكيالين من خلال قيامها على الفور بوضع نهاية للأول بينما لم تفعل إلا القليل لإنهاء الثاني. وقد حاولت إدارة بوش الحد من الخسائر التي

لحقت بها من خلال الانضمام إلى الإدانة الدولية لإسرائيل. وقد قامت حتى بالتصويت لصالح قرار مجلس الأمن رقم ٦٨١ الصادر في الحادي والعشرين من ديسمبر ١٩٩٠ والقاضي بإدانة المعاملة الإسرائيلية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة وأيدت عقد مؤتمر دولي لتسوية النزاع العربي – الإسرائيلي كانت المطالبة بإقامة المؤتمر غير ملزمة ولم يتم تحديد تاريخ لذلك، ومع ذلك فقد ألقت الضوء على عزلة إسرائيل المتنامية.

كانت هناك ضحية أخرى لحادث القدس وهي سياسة القمع في التعامل مع الانتفاضة التي شنها موشى آرينز. وبينما كان سلفه إسحاق رابين مسئولاً عن السياسة سيئة السمعة الخاصة بتكسير العظام، فقد أمر آرينز قوات الأمن بألا تتدخل بقدر الإمكان في الأراضي المحتلة، وأن تتجنب الاستفزازات والمواجهات غير الضرورية وأن تبقي استخدام القوة في الحدود الدنيا. ونتيجة لذلك انخفض عدد الوفيات إلى الصفر، وبدا أن الانتفاضة تفقد زخمها وبدأت وسائل الإعلام في فقدان الاهتمام بها.

أدى القتل العشوائي لتسعة عشر فلسطينيًا إلى عكس كل الاتجاهات، وتحولت الانتفاضة من ثورة شعبية على الحكم الإسرائيلي في الأراضي المحتلة إلى حرب أهلية محدودة بين العرب واليهود الذين لم يتوقفوا عند حدود ما قبل ١٩٦٧، أو الخط الأخضر كما يطلقون عليه في إسرائيل. وعلى جانبي الخط بدأ المتطرفون في تصدر المشهد، وكانت نتيجة ذلك تصاعد مستوى العنف.

ومن أجل وقف موجة الهجمات على المدنيين الإسرائيليين والانفلات الأمني الحادث بسببها، قام الجيش والشرطة بمنع الفلسطينيين من دخول إسرائيل وقد وصف ذلك من الجانب الرسمي بأنه إجراء مؤقت حتى تتم استعادة الهدوء، ولكنه كان له عواقب وخيمة. فقد اعتاد ما يزيد عن مائة ألف فلسطيني من الضفة الغربية

وغزة الانتقال بشكل يومي إلى أماكن عملهم في إسرائيل. وكانت إحدى دعائم الحكم الإسرائيلي تتمثل في توفير العمل لسكان الأراضي المحتلة. وما أبرزه الإغلاق هو أن العرب واليهود لا يستطيعون التعايش معًا في سلام، وأن الشعبين يجب الفصل بينهما من خلال تحديد إقامة العرب في مناطقهم. والمفارقة البادية في ذلك هي أن حكومة الليكود، الملتزمة أيديولوجيًا بوحدة أرض إسرائيل، هي من أجبرت على إعادة الحياة إلى الخط الأخضر الذي بذلت الغالي والرخيص من أجل محوه من الوجود. وقد نظر إلى هذا الإجراء في إسرائيل على أنه بداية حقبة جديدة. وتم الترحيب به من قبل كل من اليمين واليسار، على الرغم من اختلاف أسباب كليهما. فبالنسبة لليمين المتشدد كانت تلك الخطوة مقدمة مبشرة بسياسة أكثر قسوة، والتي كان يدافع عنها بعض الساسة على رؤوس الأشهاد، متمثلة في طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة لإفساح الطريق للاستيطان اليهودي. أما بالنسبة لليسار، فقد اعتبرت تلك الخطوة بداية للفصل بين إسرائيل والأراضي المحتلة، ومزيدا من التأكيد على أن برنامج إسرائيل الكبرى الخاص بالليكود غير قابل للتطبيق.

وقد أدى التدفق الكثيف لليهود من الاتحاد السوفييتي إلى تعزيز الاتجاه نحو الفصل بين المجتمعين والاقتصاديين العربي واليهودي، حيث وصل ما يزيد عن ١٨٠ ألف مهاجر سوفييتي إلى إسرائيل عام ١٩٩٠. وكان من المتوقع وصول ما بين مليون ومليوني مهاجر بحلول عام ١٩٩٥. وبالنسبة للدولة اليهودية، كان ذلك التدفق الهائل للمهاجرين يعني تحقيق الحلم الصهيوني. ولكنه أيضًا ألقى حملاً ثقيلاً على عاتق التمويلات الحكومية المجهدة بالفعل بسبب تكلفة الحفاظ على الاستعداد العسكري لمواجهة أزمة الخليج. وكان المهاجرون السوفيت يحتلون بعض أعمال العمال الفلسطينيين الذين أجبروا على تركها، وأدى ذلك إلى تصاعد التوتر بين

المجتمعين. كما أن تصريحات شامير المتكررة القائلة بأن الهجرة الواسعة النطاق تتطلب إسرائيل كبيرة، لم تفعل شيئا لتهدئة مخاوف العرب من التوسع الإسرائيلي.

ومنذ الثاني من أغسطس ١٩٩٠ غطى التهديد القادم من الشرق على انشغال الحكومة الإسرائيلية بالمشاكل المحلية. ومع تشعب الأزمة، بدأت الخلافات بين إسرائيل وأمريكا تطفو على السطح. وأدى ظهور الاتجاه الجديد في واشنطن، والخاص بالنظر إلى الخليج عبر منظار المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها العرب، إلى تغذية المخاوف الإسرائيلية من تنامي تأثير هؤلاء الحلفاء على الاستراتيجية الأمريكية، والشكوى من أن تظل الولايات المتحدة أسيرة التحالف المضاد للعراق الذي صنعته.

واعتمد التزام إسرائيل بأن تلتزم الصمت على توقعها أن تقوم أمريكا بالعمل على التخلص من التهديد العسكري العراقي. وكانت أية إشارة تدل على أن أمريكا وحلفاءها قد يعدون العدة لانسحاب العراق من الكويت وعودة الوضع إلى ما كان عليه تؤدي بالتأكيد إلى تعميق المخاوف الإسرائيلية. وأدى عرض بوش إجراء محادثات مع العراق إلى إثارة الرعب في إسرائيل. فقد أعلن ديفيد ليفي أن إسرائيل سوف تتخذ أكثر الإجراءات صرامة إذا شعرت بأن أمنها معرض للخطر. وأبلغت حكومته واشنطن بأنها سوف يكون لها مطلق الحرية في التعامل مع الجيش العراقي إذ لم تقم الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بذلك.

وبرزت هذه الرسالة بوضوح في الصحافة الإسرائيلية باعتبارها سياسة جديدة في التعامل مع أزمة الخليج. وكشفت على نحو مؤكد عن بعض التوتر، إذ لم تقل فقدان الثقة، بين إسرائيل والولايات المتحدة، وبدا أنها تعطي لإسرائيل الحق في القيام بإجراء مستقل لمواجهة التهديد العراقي.

ومن وجهة نظر إسرائيل، كان أفضل سيناريو محتمل لإنهاء أزمة الخليج يتمثل في القيام بضربة عسكرية أمريكية لتدمير نظام صدام حسين وجيشه وبنيته التحتية العسكرية، من أجل استئصال شأفة التهديد القادم من بغداد للأبد، ويفضل حدوث ذلك دون تدخل إسرائيل. وعلى الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية كانت حريصة على تجنب إعطاء الانطباع بأنها تحرض أمريكا على شن الحرب، فإن أصدقاءها ذوي النفوذ، من أمثال هنري كيسنجر كانوا يدافعون علناً عن هذا الرأي منذ الأسبوع الأول لاندلاع الأزمة. وكان هناك سيناريو آخر يمكن اعتباره مقبولاً على مضض من قبل إسرائيل وهو الإبقاء على حصار العراق والاحتفاظ بالقوات الأمريكية وقوات حلفائها في المنطقة حتى يقوم شخص ما في العراق بإسقاط النظام. أما السيناريو الأسوأ لإسرائيل فهو انسحاب العراق من الكويت الأمر الذي يتيح لصدام الاحتفاظ بآلته العسكرية الهائلة المتمثلة في الجيش والصواريخ بعيدة المدى وبرامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية. وهذه النتيجة كانت تسمح له بمواصلة فرض نفوذه العسكري والسياسي على المنطقة، وتؤدي إلى تهديد قدرة الردع الإسرائيلية التي تحتل مكان القلب في مذهبها الأمني. وكان الخطر طويل المدى سوف يبلغ مداه إذا خرج صدام من الأزمة منتصراً من خلال الاحتفاظ بأجزاء من الكويت أو عبر انتزاع تنازلات بشأن القضية الفلسطينية.

ولكن سواء انتهت الأزمة التي فجرها الغزو العراقي للكويت بالحرب أو الاحتواء أو التسوية، فقد كان هناك شيء مؤكد وهو أنه في أعقابها سوف تجد إسرائيل نفسها واقعة تحت ضغوط دولية هائلة من خلال تقديم مقترحات طازجة والتحرك الحقيقي لحل المشكلة الفلسطينية. وكانت هناك دلائل تشير إلى أن حتى إدارة بوش – التي كانت تصر على رفض مناقشة المشكلتين على نحو متزامن بدعوى أن ذلك يعد مكافأة للعدوان العراقي – قد بدأت الاستجابة للضغوط من أجل قبول الربط بين أزمة الخليج والصراع العربي الإسرائيلي.

لم يغير الغزو العراقي للكويت من طبيعة المشكلة الفلسطينية على أي نحو جوهري، ولكنه فعل ذلك بالنسبة للسياق الدولي. فمن خلال التسبب في خلق أول تحد كبير يواجه النظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة، ساهم الديكتاتور العراقي في تشكيل منظومة متناغمة من القوى اشتملت على الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والاتحاد السوفييتي وبعد الدول العربية القوية. فقد أصبحت كل هذه القوى ملتزمة، بدرجات متفاوتة، بالعمل على تشجيع تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي عبر المفاوضات بمجرد الانتهاء من التعامل مع التحدي العراقي. وكان من المرجح ألا تتسامح مع أية محاولة إسرائيلية للعودة إلى سياسة "اللا فعل" التي انتهجتها في السنوات الأخيرة. كما أدرك عدد متزايد من الإسرائيليين أن الوقت ليس في صالحهم، وأنه ليس هناك حل عسكري للانتفاضة، وأن هناك حاجة ماسة إلى مبادرات سياسية قوية من أجل وقف الانزلاق إلى حرب أهلية. ولم يكن إسحاق شامير، البالغ من العمر خمسة وسبعين عامًا والخبير البارع في فن المماطلة، من بين هؤلاء.

الفصل الرابع عشر

تبادل الأماكن: مؤتمر مدريد للسلام

منذ بداياتها في أواخر القرن التاسع عشر، كانت المعركة اليهودية – العربية من أجل امتلاك فلسطين مصحوبة بمعركة أخرى، تجري وقائعها على الساحة الدولية، معركة الاستحواذ على القلوب والعقول. أيضًا منذ نشأته، كان الصراع اليهودي – العربي صراعًا على الوجود بين حركتين للتحرر القومي، إحداهما يهودية والأخرى عربية. هذا الصراع في جوهره، كان صراعًا بين شعبين من أجل أرض واحدة. ولكن قام الصهاينة الذين قادوا الصراع اليهودي للتحرر القومي عمدًا ومع سبق الإصرار والترصد بالتغطية على هذا الجوهر من خلال تصوير فلسطين على أنها "أرض بلا شعب من أجل شعب بلا أرض".

ربما كانت الصهيونية واحدة من انجح حملات العلاقات العامة في القرن العشرين، وربما كانت الحركة الوطنية الفلسطينية أقلها نجاحًا، ولكن في مؤتمر سلام الشرق الأوسط الذي عقد في مدريد في أواخر أكتوبر ١٩٩١، بدأ الفلسطينيون، للمرة الأولى على الإطلاق، في أن تكون لهم اليد العليا في معركة الرعاية. كان ذلك انقلابًا تاريخيًا لم يخفق في التأثير على مجرى الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في العقد الأخير من القرن العشرين وما تلاه. وفي هذا الفصل سوف أقوم بدراسة الأسباب الكامنة وراء التحول الظاهر في حظوظ أنصار القضية، وتحليل مغزى مؤتمر مدريد بالنسبة للمشاركين فيه وعملية السلام التي تقودها أمريكا والتي انطلقت في أعماق حرب الخليج عام ١٩٩١.

كان الصهاينة الأوائل يمتلكون ناصية الكلمات يستغلون سحر البيان في صراع الاستقلال فلم يكن ثيودور هرتزل سياسيًا وإنما كان كاتبًا مسرحيًا فاشلاً، أحدث كتابه "الدولة اليهودية" الصادر عام ١٨٩٦ استجابة واسعة بين اليهود. وفي الثالث من سبتمبر عام ١٨٩٧، كتب هرتزل في يومياته يقول "لقد أسست الدولة اليهودية في بازل". وكان يشير بذلك إلى أول مؤتمر صهيوني عقد في بازل. وقد نص "برنامج بازل" على أن "هدف الصهيونية هو إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام". إن كلاً من عنوان كتابه ومقدمة يومياته يقترحان أن هدف الصهيونية كان من البداية إنشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين. ومع ذلك فإن هذا الهدف البعيد الأمد تم التقييم عليه على نحو متعمد من أجل عدم استثارة عداء العرب كما كان يشكل عائقًا أمام حشد التأييد الدولي لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وتؤكد مقدمة يوميات هرتزل على جانب آخر هام في الصهيونية السياسية، ألا وهو الإيمان بأن الالتزام بالقرارات التي تصدرها التجمعات الدولية له دور حاسم في تمهيد الطريق لإقامة الدولة. وكان سبب ذلك بالتحديد هو الضعف العسكري لحركتهم التي حاول الصهاينة الأوائل الاستعاضة عنه بالفوز في معركة الدعاية وحشد التأييد الدولي من خلال المواهب اليهودية في الخطابة والإقناع. وكانوا يركزون جهودهم على القوة العظمى الرائدة في زمانها: أولاً الأتراك العثمانيين، وبعد ذلك البريطانيين، ثم الأمريكيين. ومن أجل كسب ود وتعاطف الرأي العام العالمي إلى جانب حكومات القوى العظمى، صبغ الصهاينة أنفسهم بصيغة الاعتدال العقلاني. وكانت أساليبهم دائمًا مرنة على الرغم من ثبات هدفهم البعيد المدى وعدم مرونته. وكانوا يقبلون من حيث المبدأ كل مقترحات التسوية، على وجه التقريب، التي قدمت بواسطة بريطانيا من أجل حل مشكلة فلسطين، على

نحو يؤكد مدى المعقولية التي يتمتعون بها. وعلى ذلك وافقوا على "حكم سليمان" بتقسيم الأرض المتنازع عليها بينهم وبين الفلسطينيين.

وكان الزعماء الصهاينة، وخاصة ديفيد بن جوريون، ماهرين في تصوير الموقف الفلسطيني في الصراع على أنه غير عقلاني. وذلك ليس لأنهم لم يكونوا مهتمين بالتوصل إلى حل للمشكلة، ولكن بما أن مطالب الجانبين لا يمكن التوفيق بينهما، كان يفضل أن يتحمل الفلسطينيون وزر الأزمة.

وحينما صوتت الأمم المتحدة لصالح التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧، مبينة أن منطق التقسيم أصبح أمرًا محتمًا، وافق الصهاينة على المشروع بفرصة غامرة، على الرغم من أن إقامة دولة يهودية داخل حدود الأمم المتحدة كانت من الصعب تحقيقها. وأدى قبولهم لقرار المنظمة الدولية إلى وضعهم في إطار الشرعية الدولية ووفر ميثاقًا لشرعية الدولة اليهودية. وقد اعتمدوا على المفتي الأكبر لكي يضع نفسه في المكان الخطأ أمام المجتمع الدولي من خلال رفض مشروع الأمم المتحدة للتقسيم وقد فعل ذلك بالفعل. كان المنهج الصهيوني المتمرس يتمثل في لعب لعبة الأمم الأمر الذي ساعدهم في الحصول على دولة عام ١٩٤٨، تمامًا كما أدت عدم المرونة الدبلوماسية للفلسطينيين إلى وقوع أكبر كارثة على رؤوسهم عبر تاريخهم.

لم يتبادل الفلسطينيون والإسرائيليون الأماكن بين عشية وضحايا. فهذا الانعكاس الحادث في استراتيجياتهم وتكتيكاتهم كان نتاج عملية تجريبية وصلت إلى ذروتها في مدريد. كانت إحدى نقاط التحول في هذه العملية صعود حزب الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧، الذي كان يرفض مبدأ التقسيم ويرفض مبدأ التسوية الإقليمية مع الأردن ويطالب بالضفة الغربية كجزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل. أما سيناء، التي لا تعتبر جزءًا من الوطن التوراتي، فقد بادلها مناحم بيجن بالسلام

مع مصر على الرغم من معارضة رفاقه من جناح اليمين من أمثال إسحاق شامير، سلفه في رئاسة الوزراء.

وهناك نقطة تحول أخرى في هذه العملية حدثت من خلال مبادرة السلام التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٨. وفي نوفمبر من ذلك العام اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني (PNC) في الجزائر، حيث وافق على مبدأ التقسيم والحل القائم على وجود دولتين من خلال كل قرارات الأمم المتحدة وثيقة الصلة والتي تعود إلى نوفمبر ١٩٤٧. فقد تخلوا أخيرًا عن المطالبة بكل فلسطين وصدر قرار الاستقلال من أجل إقامة دولة مصغرة على الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة. وكان صدور هذه القرارات عبر "البرلمان" الفلسطيني مصحوبًا بمحاولة واعية من أجل تكوين صورة أكثر اعتدالاً. وبذلك جهود خاصة لاكتساب الاحترام من خلال إزالة منظمة التحرير الفلسطينية من قائمة الإرهاب الدولي. وقام ياسر عرفات رئيس المنظمة بإلقاء عدد من البيانات عن الموضوع ولكنه فشل في إرضاء الولايات المتحدة. وفي النهاية قامت الولايات المتحدة بإملاء نص الإعلان الذي ألقاه ياسر عرفات في جنيف. وعلى الرغم من أنه بدا وكأن عرفات يقول نتخلى عن "السياحة"، فإن ما قاله بالفعل كان "نحن نتخلى تمامًا عن الإرهاب". وقد أدى هذا الإعلان، الذي جاء على قمة قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، فتح الباب للحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأمريكية.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة لقبول التقسيم، غيرت إسرائيل من رأيها. وتمثل رد الفعل الإسرائيلي على هذه التغيرات الخطيـرة التي كـانت تحـدث داخل المعسكر الفلسطيني في سلسلة من اللاءات: لا للانسحاب من الأراضي المحتلة، ولا للمؤتمر الدولي، ولا للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولا للدولة الفلسطينية. الفكرة الإيجابية الوحيدة التي جاءت من

جانب إسرائيل تمثلت في مقترح إسحاق شامير في مايو ١٩٨٩ بإجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل حكم ذاتي محدود. ولكنه قدم هذه الفكرة استجابة للضغوط القادمة من واشنطن، التي أصيبت بالإحباط الشديد عندما قام بالتراجع عنها مع أول علامة خطر على أن الفلسطينيين سوف يقبلون بها.

كما جاء في الفصل السابق، كانت منظمة التحرير الفلسطينية تعاني من انتكاسة كبيرة عبر سعيها للبحث عن الشرعية وذلك خلال أزمة الخليج ٩٠-١٩٩١. فبسبب شعورها بالإحباط من الرفض الإسرائيلي لكل مبادرات السلام التي تقدمت بها وتعليق الحوار مع الولايات المتحدة، راهنت منظمة التحرير الفلسطينية، على نحو أرعن، بكل ما لديها على صدام حسين وخسرت الرهان. وبينما حاول صدام ربط الانسحاب العراقي من الكويت بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، أبدت أمريكا اعتراضها على هذا الربط على أساس أن النزاعين غير مرتبطين معًا ولكنها تعهدت بالسعي نحو تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي بمجرد حل أزمة الخليج. ويعتبر عقد مؤتمر سلام الشرق الأوسط في مدريد وفاءً بهذا الوعد. وقد انتهت "أم المعارك" التي كان يهدد بها الطاغية العراقي في الخليج بانعقاد "أم مؤتمرات السلام".

إن ما ميز مؤتمر مدريد عن المؤتمرات العربية – الإسرائيلية السابقة هو أن الفلسطينيين قد تم تمثيلهم للمرة الأولى على قدم المساواة مع إسرائيل. وقد شهدت مدريد قدوم الفلسطينيين، الذين غابوا طويلاً، وذلك على مائدة مؤتمر الشرق الأوسط. وكان ذلك في حد ذاته يمثل مكسبًا عظيمًا يتمثل في الحصول على الاعتراف الدولي. وكان على الفلسطينيين أن يدفعوا ثمنًا باهظًا للحصول على بطاقة دخول المؤتمر. وحتى على مستوى الرمز، كان خطبًا جللاً بالنسبة لحركة تحرير وطني، ألا يتم تقديم لها أية تنازلات. فلم يتم رفع العلم الفلسطيني أو ارتداء

الكوفية الفلسطينية في مدريد. فقد ارتدى كل أعضاء الوفد الفلسطيني الحلل الكاملة الأنيقة. ومن حيث المظهر العام، لم يكن من الممكن تميزهم عن رجال بترول تكساسي السابقين الذين كانوا يمثلون الولايات المتحدة في المباحثات.

كان مجرد وجود ممثلين رسميين للفلسطينيين في مدريد علامة على حدوث تغيير، إذ لم يكن انقلابًا، في رفض إسرائيل الذي استمر طويلاً لاعتبار الفلسطينيين شريكًا في المفاوضات. وقد أدى اعتراض إسرائيل على أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية والأشخاص المقيمين بالقدس الشرقية في الوفد الفلسطيني إلى تحوله إلى جزء من وفد أردني – فلسطيني مشترك ومجلس استشاري، حيث كان فيصل الحسيني منسقًا له ودكتورة حنان عشراوي متحدثة باسمه. والأمر المثير للسخرية أنه باستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية، ساهمت إسرائيل في جعل عرب الأراضي المحتلة يقدمون وجوهًا جديدة. فقد كان الوفد الفلسطيني بالمؤتمر الفريق الأكثر فعالية على الإطلاق الذي يمثل الفلسطينيين في محفل دولي، كما مارس لعبة الأمم في مدريد بمهارة ومرونة رائعتين.

عبر البيانان الافتتاحيان لرئيسي الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني بصدق عن موقف الجانبين. وبدا أن شامير، تمامًا مثل أسرة البوربون المالكة الفرنسية، لم يتعلم شيئًا ولم ينس شيئًا. كان يتحدث بلهجة عفى عليها الزمن، مشبعة بشعارات الماضي البالية، ولا تلائم المناسبة. وقد استخدم المنصة من أجل إلقاء خطبة حماسية من ذلك النوع الذي يلقى عادة في سوق السندات الإسرائيلية. كانت رؤيته للصراع العربي – الإسرائيلي ضيقة الأفق وحيدة الجانب، تصور إسرائيل ببساطة على أنها ضحية للعدوان العربي، رافضًا الاعتراف بحدوث أي تطور في الموقف العربي أو الفلسطيني تجاه إسرائيل. فكل العرب، حسبما يرى شامير، يرغبون في تدمير إسرائيل، والفرق الوحيد بينهم يتمثل في الطريقة التي يتم بها تحقيق ذلك.

وعلى الرغم من استعاضة في الحديث عن الشعارات المعادية للعرب فقد كان موجزًا فيما يتعلق بجوهر الموضوع. ومن خلال إصراره على أن السبب الجذري للصراع لا يتمثل في الأرض وإنما في رفض العرب الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل، أصبح شامير، على نحو محفوف بالمخاطر، قاب قوسين أو أدنى من رفض الأساس الذي قام عليه المؤتمر، ألا وهو قراري الأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

كان التناقض بين خطاب شامير وخطاب الدكتور صدر عبد الشافي، رئيس الوفد الفلسطيني، ظاهرًا سواء في لهجته أو روحه أو جوهره. فقد احتوى خطابه هذا على الكثير من الأدلة التي تشير إلى الفكر الجديد على نحو يزيد عما جاء في كل الخطب العربية والإسرائيلية قاطبة. بأي مقياس، كان خطابًا مميزًا وبرز تأثيره من خلال طريقة الإلقاء الهادئة والوقورة. وقد ذكر عبد الشافي الحاضرين بأنه قد آن الأوان لكي يروي الفلسطينيون قصتهم. وبينما كان يشير إلى الماضي، فإن خطابه لم يكن ينظر إلى الخلف ولكنه يتطلع إلى الأمام. وقد شرح ذلك قائلاً "نحن لا نسعى إلى اعتراف من أحد بالذنب، ولا نسعى للانتقام بسبب إجحاف لحق بنا، وإنما يصدر سعينا هذا عن إرادة صادقة، يمكن لها أن تجعل من السلام حقيقة واقعة". وباسم الشعب الفلسطيني، مضى يقول:

"نود مخاطبة الشعب الإسرائيلي، الذي عانينا وإياه دهرًا من الألم، نحن على استعداد لأن نعيش جنبًا إلى جنب نقتسم الأرض والوعد بالمستقبل، غير أن التقاسم يستدعي أن يكون الشريكان على استعداد للاقتسام كأنداد، فالندية والمعاملة بالمثل ينبغي أن تحل محل السيطرة والعداء، وذلك من أجل المصالحة الحقة والتعايش في ظل الشرعية الدولية. إن أمنكم وأمننا يعتمد كل منهما على الآخر ويرتبطان معًا، كارتباط مخاوف وكوابيس أطفالنا".

اتهم الدكتور عبد الشافي إسرائيل بالظلم والمعاملة الوحشية في الأراضي المحتلة ولكنه سعى إلى إظهار الإسرائيليين بمظهر الضحايا أيضًا:

"لقد رأيناكم وأنتم مهمومون لتحول أبنائكم وبناتكم إلى مجرد أدوات للاحتلال الأعمى العنيف، ونحن على ثقة بأنه لم يخطر ببالكم، ولم تتصوروا أبدًا مثل هذا الدور لأطفالكم، الذي اعتقدتم بأنهم سيشكلون معالم مستقبلكم. لقد رأيناكم تستعيدون، بأسى عميق، مأساة ماضيكم، فننظر برعب إلى التشويه الذي صير الضحية جلادًا، ليس من أجل هذا ترعرعت آمالكم، وأحلامكم، وأولادكم".

وقد تبع هذا التأكيد على الكلفة الباهظة للاحتلال، والتعاطف مع الجانب الآخر، إشادة كريمة بأولئك الإسرائيليين الذين أبدوا تعاطفهم وتضامنهم مع الفلسطينيين.

كانت الرسالة الأساسية للدكتور عبد الشافي هي أن الاحتلال الإسرائيلي يجب أن ينتهي، وأن الفلسطينيين لديهم حق تقرير المصير، وأنهم مصرون على السعي لانتزاع هذا الحق حتى يقيموا دولتهم. وقد اقترح أن الانتفاضة قد بدأت بالفعل تجسيد الدولة الفلسطينية وبناء مؤسساتها وبنيتها التحتية. ولكنه بينما يصر على المطالبة بدولة فلسطينيين، فإنه يرى أن ذلك يمكن أن يتم بطريقتين مهمتين. أولاً: لقد وافق على الحاجة إلى مرحلة انتقالية، شرطية ألا تتحول هذه المرحلة الانتقالية إلى حل دائم. ثانيًا: تصور وجود اتحاد كونفيدرالي بين دولة فلسطين المستقلة والأردن. كانت خطبة الدكتور عبد الشافي في مدريد أفضل تعبير ممكن عن القضية الفلسطينية من حيث البلاغة والاعتدال، يلقيها متحدث رسمي فلسطيني منذ اندلاع الصراع في نهاية القرن التاسع عشر. إن منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من اعتدالها المتزايد، لم تكن لتستطيع أن تقدم هذه المبادرة الواضحة للسلام إلى إسرائيل بسبب انقساماتها الداخلية وقيود السياسة العربية. ولم يستطع

أي مسئــول متابــع لمنظمة التحرير الفلسطينية على الإطلاق أن يعلن على نحو لا لبس فيه استعداد الدولة الفلسطينية لعمل اتحاد كونفيدرالي مع الأردن. كان مضمون الخطبة كلها أكثر اعتدالاً وبنائية من أكثر الخطب اعتدالاً لمنظمة التحرير الفلسطينية وحسب كلمات عفيف صافية، أحد كبار المسئولين بمنظمة التحرير الفلسطينية، كانت الخطبة "معقولة بشكل لا يعقل".

كان هناك إحساس واضح بأن هناك تاريخ يصنع بينما يقرأ الدكتور القادم من غزة بفصاحة بيانه في قاعة الأعمدة بمدريد. إن مؤرخي المستقبل سوف ينظرون إلى يوم الواحد والثلاثين من أكتوبر ١٩٩١ باعتباره علامة فارقة في طريق السعي نحو التوفيق بين المطالب الوطنية الفلسطينية والإسرائيلية.

وكانت خطبة الدكتور تكشف عن الاستراتيجية التي يتبناها الزعماء الفلسطينيون، بما فيهم قادة منظمة التحرير الفلسطينية، لمؤتمر مدريد. وقد رفضت الاقتراحات القائلة بوجوب قراءة البيان باللغة العربية على أساس أنه غير موجه للشعب في فلسطين ولكنه موجه للعالم أجمع. وكان الهدف الأساسي من الخطب هو تغيير الصورة النمطية الضارة التي أصبحت ملتصقة بالفلسطينيين لدى الرأي العام العالمي، وإضفاء لمسة إنسانية على القضية الفلسطينية. أما الهدف الآخر فقد تمثل في إقناع الجمهور الإسرائيلي بأن الفلسطينيين ملتزمون على نحو أصيل بالتعايش السلمي.

تم إعداد ثلاث عشرة مسودة للخطاب قبل أن يتم الاتفاق على النص النهائي. وكانت الدكتورة حنان عشراوي، أستاذ الأدب الإنجليزي بجامعة بيرزيت بالضفة الغربية، المؤلف الأساس للخطاب. وقد اعترفت بأن الخطاب قد كتب بافتراض أنه في يوم ما سوف يتم تدرسه في المدارس الابتدائية لدولة فلسطين. وقد ساهم في كتابة الخطاب زملاء فلسطينيين من بينهم الدكتور عبد الشافي وممدوح العكر

ونبيل شعث (مستشار ياسر عرفات) ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية شخصيًا. وقد أصاب الخطاب كبد الحقيقة وأهدى الفلسطينيين يومهم الأفضل في مدريد. وقد ذهب أحد أعضاء الوفد الفلسطيني بعيدًا وأعلن على منوال ثيودور هرتزل منذ نحو قرن من الزمان "في مدريد أسسنا الدولة الفلسطينية". وقد استقبلت وسائل الإعلام العالمية الخطاب بترحاب بالغ. واعترف حتى بعض المسئولين الإسرائيليين في مدريد بأن الخطاب قد حرك مشاعرهم. وقد أدت اللهجة الهادئة والمطمئنة للطبيب القادم من غزة إلى التأكيد على إنسانية ومعقولية الرسالة التي يحملها.

إن مقولة أبا إيبان بأن الفلسطينيين "لم يفوتوا أية فرصة تضييع أية فرصة لتحقيق السلام" لم يكن لها وكان في هذه المناسبة ولكنها أصبحت الآن تلائم الجانب الإسرائيلي.

كما يشير أيضًا تركيب الوفدين، الفلسطيني والإسرائيلي إلى التحول التاريخي الذي حدث على طريق السلام. فقد كان نصف أعضاء الوفد الفلسطيني إلى مدريد من الأطباء وأساتذة الجامعة. أما الوفد الإسرائيلي، على الجانب الآخر فقد كان يقوده، كما ذكر وزير الخارجية السوري في المؤتمر، إرهابي سابق كان مطلوبًا عام ١٩٤٨ بواسطة البريطانيين بتهمة اغتيال الكونت برنادوت، وسيط الأمم المتحدة في فلسطين. وأعلن أن "هذا الرجل"، ملوحًا بصورة شامير وهو في الثانية والثلاثين من عمره، "قتل وسطاء السلام".وقد أثار أداء شامير في مدريد تساؤلات جادة عما إذا كان هو وجيله من زعماء حزب الليكود قادرين على إلقاء الماضي وراء ظهورهم والسعي نحو تعايش حقيقي مع الفلسطينيين. وقد تعجب أحد الصحفيين الإسرائيليين وتساءل ما إذا كان المسئولون قد جلبوا معهم بطريق الخطأ إحدى خطب جولدا مائير في أوائل السبعينيات. كان اعتقاد شامير الأساس هو أن العرب مازالوا يرفضون قبول إسرائيل ككيان دائم في الشرق الأوسط.

ولكن السلام مع مصر، ووجود ممثلين من كل دول المواجهة حوله في قائمة المؤتمر، وكذلك ممثلين رسميين للفلسطينيين، يخبرنا قصة مختلفة تمامًا.

فالحقيقة أن العرب قد اعترفوا بإسرائيل حينما وقعوا اتفاقيات الهدنة تحت مظلة الأمم المتحدة في رودسي عام ١٩٤٩، كما عقد عدد لا حصر له من الاجتماعات -بعضها سرى وبعضها علني- بينهم وبين إسرائيل منذ ذلك التاريخ. ولكن إسرائيل واصلت الادعاء بأن العرب لم يعترفوا بها والإصرار على إجراء مفاوضات مباشرة. ويبدو أن بعض الأشخاص لا شيء يرضيهم. وبعد اليوم الأول من المباحثات، سأل شامير عن شعوره وهو يجلس في النهاية وجهًا لوجه مع كل أعداء إسرائيل من العرب، وأجاب قائلاً "كان يومًا عاديًا". كان وجود شامير نقمة على جهود العلاقات العامة الإسرائيلية في مدريد، تمامًا كما كان غياب منظمة التحرير الفلسطينية نعمة بالنسبة للفلسطينيين. وكان بنيامين نتنياهو، مساعد وزير الخارجية وزعيم الليكود في وقت لاحق، مسئولاً عن العلاقات العامة الإسرائيلية، ويتمتع بميزة الحديث بلكنة محببة في اللقاءات التليفزيونية الأمريكية عبر جمله القصيرة المنغمة وقد حافظ نتنياهو على النشاط الإسرائيلي في أعلى درجاته في حربه اليومية من خلال جمله القصيرة المنظمة في مدريد. ولكنه كان يحارب في معركة خاسرة. وكما كتب مايكل شريدان في صحيفة الإندبندنت في الثاني من نوفمبر عام ١٩٩١:

"كان الإسرائيليون يمتلكون أفضل فريق علاقات عامة، الأفضل تنظيمًا والأكثـــر فعاليـــة والأقل إحباطًا، بالمؤتمر بقيادة المفكر اللامع نتنياهو الذي كان لا يكف عن القفز أمام عدسات السي ان ان في كل لحظة. ولكن على الرغم من كل هذا الحشد، خسرت آلة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بلا جدال، معركة القلوب والعقول أمام الفلسطينيين في ذاك الأسبوع كانت مشكلتها الأساسية تتمثل في أن

مليون جملة منغمة من قبل نتنياهو لا يمكنها أن تحمل وجه إسحاق شامير القبيح، المتجهم والمولع بالقتال والذي يعطي صورة واضحة للسياسة التي يمثلها".

كان نتنياهو في مواجهة مع حنان عشرواي، المتحدثة باسم الوفد الفلسطيني، والتي كانت تتميز لهجتها بالفصاحة والتأني والإجابة على كل أسئلة المراسلين بشكل مباشر وبلا غموض. وكانت الدكتورة حنان عشرواي ضيفًا دائمًا على تقارير الصحافة اليومية والمقابلات الشخصية لوسائل الإعلام. وبين عشية وضحاها أصبحت المرأة الأشهر في عالم السياسة العربية. لقد كانت واضحة وحازمة مثل الإسرائيليين وأكثر حنكة في التعامل مع وسائل الإعلام. وبالنسبة للجمهور الأمريكي، على وجه الخصوص، كانت تمثل وجهًا إنسانًا يتسم بالذكاء والحساسية صوتًا فلسطينيًا قويًا.

لقد أصبحت المتحدثة باسم الفلسطينيين أكثر مصداقية حتى من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. لم يتم من قبل تحدى سلطة منظمة التحرير الفلسطينية والوفود القادمة من الأراضي المحتلة لم تطرح نفسها كقيادة بديلة للمنظمة. على النقيض، كان هناك تنسيقًا دقيقًا بين الوفد الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية قبل وأثناء وبعد المؤتمر. ولكن في مدريد، أثبت عرب فلسطين أن لديهم مجموعة من الزعماء القادرين والحائزين على الثقة والمؤهلين للتعبير عن قضيتهم أمام محكمة الرأي العام العالمي على نحو أفل من القيادة المشكوك في نزاهتها في تونس.

وإذا كان الفلسطينيون قد أثبتوا لشامير أنه لا يستطيع الاعتماد عليهم في الإفلات بفعلته، فقد حظي بحظ أفضل مع مغامرة فاروق الحسين في الكويت على نحو يثير التساؤل حول العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. ففي الماضي، كان يتم تبرير المساعدات الأمريكية لإسرائيل، التي بلغ مجملها ٧٧ بليون دولار، على أساس أن إسرائيل تساهم في حماية المصالح الأمريكية في

تلك البقعة الحيوية من العالم في وجه التهديد المزدوج القادم من الشيوعية والقومية العربية. ولكن التهديد الشيوعي أصبح من أشباح الماضي، وحينما جاء الاختبار الصعب ممثلاً في الحرب على العراق، أثبت الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة أنه مجرد عبء وعقبة كنود.

ظل الموقف الأمريكي الرسمي تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي ثابتًا منذ عام ١٩٦٧. أما الآن فقد أيدت أمريكا مبدأ الأرض مقابل السلام، ورفضت الاعتراف بضم القدس الشرقية واعتبرت بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة غير شرعية وعقبة على طريق السلام. إن ما تغير في الطريق إلى مدريد هو التصميم الواضح لإدارة بوش على فعل ما هو أكثر من تكرار تلك المواقف المعادة مثل الأسطوانة المشروخة. فقد أدى ذلك الاعتدال الظاهر بواسطة الفلسطينيين في مدريد إلى تسهيل الأمر على إدارة بوش لكي تمضي في طريقها قدمًا وبعيدًا عن إسرائيل. ففي مدريد كان الفلسطينيون يقفون إلى جانب أقوى رجل على وجه الأرض. وكلما أصبحت أمريكا والفلسطينيون أكثر قربًا، كلما تباعدت إسرائيل وأمريكا على نحو أسرع. وبالنسبة لزعيم دولة صغيرة تعتمد بشكل مكثف على الدعم الأمريكي، كان شامير يتصرف على نحو بالغ الغرابة. لقد تجاهل القاعدة الذهبية التي أرستها الصهيونية السائدة: لا تقم بتحدي قوة عظمى صديقة حينما لا يكون لديك أمل في الفوز.

أصاب شامير الاضطراب بسبب ما وضعه بأنه منهج أحادي الجانب، على نحو متزايد، من قبل الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. كما شعر بالإهانة أثناء زيارته لواشنطن. ففي الحادي والعشرين من نوفمبر ١٩٩١، خرج من أحد لقاءاته مع بيكر يقول ليس هناك اتفاق على مكان وزمان مباحثات السلام القادمة. وقد توقع أن يناقش هذه القضية مع الرئيس بوش في اليوم التالي. ولكن

قبل أن يتمكن من ذلك، قام الأمريكان على نحو رسمي بدعوة كل من إسرائيل والعرب إلى واشنطن للبدء في مباحثات ثنائية في الرابع من ديسمبر. ما جعل الأمور أسوأ هو أن خطابات الدعوة اشتملت على مقترحات بشأن طرح أسئلة الهدف منها تقريب الفجوة بين إسرائيل والعرب.

لم يكن في استطاعة الأمريكيين تحمل فقدان الزخم الذي اكتسبته عملية السلام في مدريد. فقد شعروا أن عليهم أن يواصلوا التحرك قبل أن ينغمسوا في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢ والانتخابات العامة الإسرائيلية. ولكن تميز شامير غضبًا هو وأعضاء حكومته بسبب عدم قيام أمريكا باستشارتهم ومحاولتها فرض مقترحاتها بالقوة. وكان الاجتماع الذي حدث في العاصمة الأمريكية مع كل الوفود العربية تحت نفس السقف وفي نفس اليوم لا يماثل رؤيتهم للمرحلة الثانية في عملية السلام. وقد تمثل رد فعلهم في أن طلبوا من الولايات المتحدة التأجيل لمدة خمسة أيام من أجل إفساح المزيد من الوقت للتشاور والتوضيح. ورغب بعض الوزراء في الانسحاب من المباحثات بشكل جماعي. واقتراح يوفال نعمان، وزير العلوم المتشدد، على نحو ساخر أن يقوم مجلس الوزراء بإضافة مقعد للسفير الأمريكي في إسرائيل لكي يستطيع إصدار الأوامر على نحو مباشر. أما رحبعام زائيف، عضو مجلس الوزراء عن حزب موليدت اليميني، فقد زعم أن واشنطن تعامل الإسرائيليين مثل "قبيلة الشيروكي الهندية التي وضعت تحت التحفظ". وقام شامير بالإدلاء بسلسلة من التصريحات المتناقضة ولكنه أصر على التراجع حينما أصرت الولايات المتحدة على زمان ومكان المباحثات.

لم يقف الجمهور الإسرائيلي خلف رئيس وزرائه خلال هذه المواجهة مع إدارة بوش. وكشفت استطلاعات الرأي أن الجمهور الإسرائيلي كان أكثر رغبة لمبادلة السلام بالأرض من حكومته. أما ديفيد ليفي، وزير الخارجية وأقوى

المدافعين عن المحادثات من داخل الحكومة، فأعلن أن إسرائيل لا تتصرف بدافع الغضب وليس وفقًا للمنطق" كما أنها "تتعامل مع موضوعات هامشية وكأنها قضايا جوهرية". وقام بعض أعضاء المعارضة على نحو خاص بتبرير السلوك الفظ لإدارة بوش على أساس أن بدونه لكان شامير سوف يمارس هوايته المفضلة في المماطلة. وقد صرح أحد أعضاء المعارضة في الكنيست لأحد الصحفيين الأمريكيين "فيما يخص النشر فإن ما فعله الأمريكان شيء فظيع، أما بيني وبينك فأنا أحب ذلك. فكما قال وودي ألين: إذ لم تكن الغاية تبرر الوسيلة، فما هي وظيفتها؟".

غلفت التحفظات التي أبدتها الحكومة الإسرائيلية بشأن الإجراءات الدبلوماسية القلق العميق الذي تشعر به تجاه مضمون واتجاه عملية السلام. كان هناك إحساس بأن لحظة الحقيقة قد اقتربت وأن إسرائيل سوف تخضع لضغوط متصاعدة من أجل تقديم تنازلات لعملية السلام. وكان شامير متشككًا في هذه العملية من البداية. وآخر ما كان يرغب فيه هو ذلك المنهج الواقعي العملي الأقرب إلى أسلوب الصفقات التجارية الذي كان ينتهجه الأمريكان. وباعتباره خبيرًا سابقًا في التلاعب بالوقت، لجأ إلى كل حيله المعروفة من عناد وتشويش ومماطلة فبينما كان ينادي على نحو متكرر بمفاوضات مباشرة بين إسرائيل والعرب، واصل شامير وضع العوائق على طريق هذه المفاوضات. وقد اتسعت الفجوة بين مستوى التصريحات ومستوى التنفيذ في سياسته الخارجية لدرجة أنه أصبح من الصعب تجنب استنتاج أن هدفه الحقيقي هو تخريب مباحثات السلام والتأكيد في نفس الوقت أن اللوم يقع على عاتق العرب.

فمنذ عام ١٩٤٨، لم يتوقف قادة إسرائيل من كل الأطياف السياسية عن ادعاء استعداداهم للقاء العرب في أي مكان أو زمان لمناقشة السلام. وحينما كانت

جولدا مائير رئيسة للوزراء، حتى مرؤوسيها أصابهم السأم بسبب سماعهم المتكرر لهذه العبارة. ولكن في مؤتمر مدريد حانت لحظة الحقيقة. فلم يعد باستطاعة قادة إسرائيل الاختبار خلف الزعم بعدم وجود أحد للتحدث معه على الجانب الآخر.

وأيًا كان حكم التاريخ على الدور الذي لعبه شامير في محادثات سلام مدريد، فقد كان سلوكه يبين بوضوح أن أستاذ الرفض قد وقع في المصيدة. فالموقف الإسرائيلي كما جسده شامير لم يكن متعنتًا فقط ولكن رآه الجميع كذلك. أما الفلسطينيون، على الجانب الآخر، فقد بدا أنهم قد استفادوا كثيرًا من أخطاء زعمائهم ومن نجاح خصومهم، واستخلصوا العبرة من تجارب الماضي. ومن أهم الدروس التي تعلموها قيمة العلاقات العامة الجيدة، وأهمية عدم اتخاذ مواقف متطرفة، وميزة قول "نعم" بدلاً من قول "لا" ومزايا المنهج التدريجي. وقبل كل شيء، أدرك الفلسطينيون بوضوح أخيرًا قيمة وجود حركة تحرير ضعيفة لديها راع قوي حينما يلعبون لعبة السياسة الدولية القاسية والعنيفة.

وبعد انتهاء مؤتمر مدريد التاريخي، واجهت عملية السلام تحديات خطيرة وحققت فقط بعض النجاحات المحدودة. وكانت ردود الأفعال العربية والدولية إزاء المعاملة الوحشية الإسرائيلية للمناضلين الفلسطينيين أحد عوامل تعقيد عملية السلام. وقد أوضح التحدي المتمثل في حماس بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة بالنسبة للدولة اليهودية، مدى هشاشة حتى أفضل التطورات على طريق البحث عن السلام في الشرق الأوسط، مثل إبرام اتفاقية سلام محدودة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر ١٩٩٣، وتطبيق الحكم الذاتي اللاحق في غزة وأريحا في مايو ١٩٩٤. وهددت هذه المشاكل النتائج الإيجابية لعملية السلام، التي بدأت في مدريد، والتي كان ينظر إليهـــا على نحو موسع في تاريخ الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي مدريد

وما بعدها، لم يبد الفلسطينيون فقط قدرة على الاعتدال، ولكنهم أيضًا كان ينظر إليهم على أنهم معتدلون. وربما كان ذلك أفضل النتائج المشجعة على الإطلاق. ورغم كل هذه الصعوبات، إذا ظل الفلسطينيون ملتزمين بهذه الاستراتيجية الصهيونية على نحو جوهري، فربما ينتهي بهم المطاف وقد حصلوا على دولتهم، تمامًا كما فعل الصهاينة.

الفصل الخامس عشر

التمهيد لاتفاقية أوسلو:

الليكود والعمل والفلسطينيون

كان الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإعلان المبادئ الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا، الذي تم توقيعه في الثالث عشر من سبتمبر ١٩٩٣، يشكل إنجازًا تاريخيًا هائلاً في الصراع البالغ عمره قرنًا من الزمان على فلسطين. وأود أن أتطرق هنا إلى خلفية هذه الاتفاقية من خلال المقارنة بين سياسات كتلة الليكود وحزب العمل إزاء مباحثات السلام التي كانت تجرى في أكتوبر ١٩٩١ بمؤتمر مدريد. ويعتقد معظم العرب أنه ليس هناك فروق هامة بين الحزبين. وعلى ذلك، ربما يكون مفيدًا من قبيل الاستدلال اختبار سجل الحكومات التي كان يقودها الليكود وتلك التي كان يقودها حزب العمل في مباحثات السلام مع الفلسطينيين لمعرفة ما إذا كان ذلك صحيحًا أم لا.

فحينما خرج حزب العمل منتصرًا في الانتخابات العامة الإسرائيلية في يونيو ١٩٩٢، سأل أحد مراسلي هيئة الإذاعة البريطانية (البي بي سي) أحد البوابين العرب في القدس عن رأيه في ذلك. فأجابه قائلاً: "هل ترى فردة حذائي اليسرى؟ هذا هو إسحاق رابين. هل ترى فردة حذائي اليمنى؟ هذا هو إسحاق شامير. إسحاقان وفردتا حذاء. هل هناك فرق بين الاثنتين؟".

هــذا الإحساس بعــدم وجــود فرق بين زعيمي أكبر حزبين في إسرائيل لا يقتصر على العرب. فحينما كان رابين يشغل منصب وزير الدفاع في حكومة

الوحدة الوطنية التي يقودها شامير في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠، كانت هناك مزحة متداولة في إسرائيل تقول: "ما الفرق بين الليكودي اليساري والليكودي اليميني؟ والإجابة هي أن الليكودي اليساري يتبع إسحاق شامير، والليكودي اليميني يتبع إسحاق رابين".

وتبدي السياسة الخارجية التقليدية للحزبين المتنافسين الذين كان يقودهما الإسحاقان بعض التشابهات المثيرة للدهشة. وقد قام الناقد ويليام هازليت بالمقارنة بين حزبي "ويج" و"توري" في أوائل القرن التاسع عشر حيث شبههما بشركتين متنافستين تصنعان عربات القطارات وتهيلان التراب على بعضها البعض ولكنهما في النهاية يذهبان إلى نفس المحطة. وربما يراودنا إغواء تطبيق نفس المقولة على حزبي العمل والليكود اللذين سادا الساحة السياسية الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨، ولكننا بذلك نكون قد ألقينا نظرة سطحية على السياسة الإسرائيلية. ولا أحد يستطيع أن ينكر أن الليكود والعمل يهيلان التراب على بعضها البعض، كما أن كليهما اعتاد المشاركة في نفس البقعة العمياء تجاه الفلسطينيين، ونفضل اعتبار الصراع العربي – الإسرائيلي صراعًا بين الدول. وصحيح أيضًا أن كلا الحزبين يعارض بشدة القومية الفلسطينية وينكر على الفلسطينيين حق تقرير المصير. كما أن المقولة سيئة السمعة التي تقول ليس هناك شيء اسمه الشعب الفلسطيني لم تأت من الليكود ولكنها جاءت من تلك العجوز الشمطاء المنتمية لحزب العمل المسماة جولدا مائير. وصحيح أيضًا، أنه حتى وقت قريب، كان كلا الحزبين يرفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وأن كليهما ظل معارضًا لا يلين لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

ومع ذلك، فإن هناك فروق هامة بين الليكود والعمل، من حيث الأيديولوجيا والسياسة العملية. كما أن غاية الحزبين مختلفة، ويسعيان إليها من خلال طريقين

مختلفين. وهذا هو السبب في أن صعود الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧، بالإضافة إلى وضعه نهاية لثلاثة عقود من الحكم المتواصل لحزب العمل، شكل تلك الانعطافة الحادة في السياسة الخارجية الإسرائيلية. وهذا هو السبب في أن انتصار حزب العمل في يونيو ١٩٩٢، الذي أسدل الستار على عقد ونصف من هيمنة حزب الليكود، قد شكل نقطة تحول أخرى في علاقة إسرائيل بالفلسطينيين.

وكما نوقش ذلك من قبل (في الفصل الثالث عشر)، كان لدى حزب العمل، على نحو تقليدي، ميلاً للأسرة الهاشمية. وفي عام ١٩٤٧، توصل قادته إلى اتفاق مع الملك عبد الله، ملك الأردن، لتقسيم فلسطين على حساب الفلسطينيين. والدولة الفلسطينية، كما وصفها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٤٧، لم تر النور. وما ترك من فلسطين العربية تم ضمه بواسطة الأردن. وبعد عام ١٩٤٨، ظل قادة حزب العمل ملتزمين بالحفاظ على الملكية الهاشمية في عمان وقمع القومية الفلسطينية وبعد حرب ١٩٦٧، تبنى حزب العمل ما يطلق عليه "الخيار الأردني". وكان هذا يعني عدم وجود مكان لدولة فلسطينية غرب نهر الأردن. وكان هدف هذه السياسة هو التوصل إلى تسوية مع الملك حسين بناء على ترتيبات إقليمية، من خلال إعادة معظم ولكن ليس كل الضفة الغربية إلى السيادة الأردنية.

يمكن أيضًا تلخيص أيديولوجية الليكود في كلمتين: إسرائيل الكبرى. وتبعًا لهذه الأيديولوجية فإن يهودا والسامرة – الاسم العبري للضفة الغربية – هي جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل. وينكر الليكود بشكل مذهبي أية سيادة للأردن على هذه المنطقة، أو أي حق للفلسطينيين في تقرير المصير داخلها. إن كل ما يمكن أن يقدمه الليكود إلى الفلسطينيين هو حكم ذاتي محدود لإدارة شئون حياتهم اليومية. وتم تقديم أول مقترح للحكم الذاتي الفلسطيني بواسطة مناحم بيجن في ديسمبر

١٩٧٧ حينما كان يتفاوض على اتفاقيات كامب ديفيد مع الرئيس أنور السادات، رئيس مصر. ومن الضروري فهم أنه، حتى الآن، يتم تصور الحكم الذاتي بواسطة الليكود على أنه ينطبق فقط على سكان الأراضي المحتلة وليس على الأرض. وتواصل إسرائيل الاحتفاظ بسيادتها على الضفة الغربية وغزة تبعًا لهذا المقترح. وقد أشار إيجال آلون، زعيم حزب العمل، إلى ذلك المقترح بقوله أنه يحدث فقط في لوحات مارك شاجال أن يسبح الناس في الهواء، متحررين من قيود الجاذبية الأرضية، ومن المستحيل تحويل هذا الهوس الفني إلى واقع سياسي له مغزى. كان ذلك مستحيلاً في ذلك الوقت وظل مستحيلاً تحت حكم خليفة بيجن، إسحاق شامير، الذي كان يعارض اتفاقيات كامب ديفيد.

إحدى طرق تلخيص الفروق بين الليكود والعمل تتمثل في إلقاء الضوء على موقفيهما من مبدأ التقسيم. فحزب الليكود يرفض التقسيم كأساس للتسوية مع الفلسطينيين أو الأردن، حيث يطالب بكل الأرض الواقعة غرب نهر الأردن. أما حزب العمل، على الجانب الآخر، فيقبل مبدأ التقسيم –مقولة الأرض مقابل السلام– كأساس للتسوية، ولكنه يفضل عادة الأردن على الفلسطينيين كشريك. وإسحاق شامير نفسه تحيط به هالة من الغموض على الرغم من بروزه في الحياة العامة في العقد الذي سبق هزيمته الساحقة في الانتخابات. إن فقدانه لعائلته في مذابح النازي كانت تجربة أليمة جعلته يتبني رؤية جامدة أنانية تقدس السلطة المطلقة. وعلى الرغم من أنه كان نادرًا ما يذكر الهولوكست في أحاديثه العامة، فإن هذه التجربة الأليمة تكويه بنارها وتصبغ مواقفه من عدو شعبه، العرب. وعبر رؤيته الأحادية هذه إلى العالم، اعتبر العرب دون تمييز عدوًا لا يهادن، ويهدف إلى تدمير دولة إسرائيل وإلقاء اليهود في البحر. وأي تغيير في المشاعر من الجانب العربي كان يقابل من شامير بالرفض تلقائيًا وذلك نتيجة لاعتبارات تكتيكية بحتة. وقد ضبط ذات مرة وهو يقول "إن العرب لا يزالون هم نفس العرب والبحر لا يزال هو نفس

البحر". إن عدم الإيمان العام بإمكانية تحقيق السلام ورفض دفع أي ثمن ملموس مقابله هو جزء وكل من هذه الرؤية العميقة الراسخة لعالم معاد، العرب الأشرار والخطر الداهم.

وبالنسبة لموقف شامير من الفلسطينيين، هناك تفسيران آخران تم اقتراحهما. أحدهما شائع بين يهود أمريكا يقول بأن شامير مفاوض شديد المراس، ولكن إذا كانت البنود ملاءمة فإنه يمكنه أن يعقد صفقة ويستخدم ثوابته الوطنية من أجل دفعها إلى الأمام، كما فعل بيجن مع مصر. أما الرؤية الأخرى فتقول إن شامير قضية ميئوس منها فيما يتعلق بموقفه من الفلسطينيين، لأن التزامه الأيديولوجي بأرض إسرائيل يدفعه إلى رفض أية تسوية تشمل هذه الأرض. وقد عبر أفيشاي مارجاليت عن ذلك قائلاً:

"إن شامير ليس بمساوم. إنه رجل له بعدان أحدهما طول أرض إسرائيل والآخر عرضها. وبما أن رؤية شامير التاريخية تقاس بالبوصة، فإنه لن يتخلى عن بوصة واحدة. لن يساوم بشأن أرض إسرائيل أو بشأن أية اتفاقية مؤقتة تحتمل وجود أدنى خطر بفقدان السيادة على الأراضي المحتلة".[١]

وبينما كانت إدارة بوش الأولى تجاهد من أجل عقد مؤتمر الشرق الأوسط للسلام في مدريد، واصل شامير سياسة بناء المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية. وقد أصر، كشرط مسبق لحضور المؤتمر، على ألا يمثل ياسر عرفات الفلسطينيين (أو أي من قادة منظمة التحرير الفلسطينية المقيمين في تونس) أو أيا من مواطني القدس الشرقية، ولكن يسمح فقط بحضور القادة المحليين في الضفة الغربية وغزة باعتبارهم جزءا من وفد أردني - فلسطيني مشترك.

كانت تلك حالة نادرة الحدوث في النزاعات الدولية حيث يختار أحد الأطراف ليس فريقه فقط وإنما يختار أيضا فريق الطرف الآخر. وعلى الرغم من

نجاحه في إملاء شروطه على الوفد الفلسطيني، فقد ذهب شامير إلى مدريد منحرف المزاج معكر الصفو. ونصت خطابات الدعوة على أن المفاوضات سوف تجري على أساس قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر ١٩٦٧، الذي اشتمل على مبدأ الأرض مقابل السلام، ولكن شامير لم يقبل القرار أو المبدأ كأساس للتفاوض.

وكما لوحظ في الفصل السابق، استخدام شامير المنصة من أجل إلقاء خطاب يصور إسرائيل على أنها ضحية بريئة لعدوان العرب وينكر بشكل قاطع أي تغيير حادث في الموقف العربي تجاه إسرائيل. وقد أصر على أن السبب الجذري للصراع ليس الأرض وإنما هو رفض العرب الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل. وعلى ذلك فلم يكن مستعدًا لتبادل الأرض مقابل السلام. وفسر بعض المراقبين هذا الخطاب بأنه مجرد مناورة افتتاحية إيذانًا ببدء عملية مساومة مطولة. وأفادوا بأن التنازلات سوف تأتي بمجرد بدء المفاوضات الجوهرية. ومع ذلك فإن الأحداث اللاحقة أثبتت أن خطبة شامير الافتتاحية في مدريد كانت تعبر عن موقفة الأساسي المتشدد غير القابل للتغيير. وبالنسبة له كان الحكم الذاتي الفلسطيني فيما عرف باسم الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات كان الهدف منه استبعاد كل الخيارات الأخرى، وليس تمهيد الطريق لأية تنازلات إسرائيلية لاحقة.

بعد إسدال الستار على مؤتمر مدريد، تم عقد خمس جولات من المباحثات الثنائية في ظل حكم الليكود في واشنطن. وخلال هذه المحادثات، واصلت حكومة شامير استبعاد مبدأ مبادلة الأرض بالسلام. وتم استنفاذ الكثير من الوقت في مشاحنات عقيمة تتصل بالإجراءات ولم تتم مناقشة القضايا الجوهرية إلا بعد أن وافقت إسرائيل على التفاوض على نحو منفصل مع الوفدين الفلسطيني والأردني. وحتى عندما حدث ذلك سارت المفاوضات بسرعة السلحفاة وانتهت بجمود تام. ولم

تؤد المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين إلا إلى إلقاء الضوء على مدى الهوة السحيقة التي تفصل بينهما. وقد بدأ الفلسطينيون بافتراض أنهم شعب له حقوق وطنية وأن الترتيبات المؤقتة التي تتم مناقشتها هي مجرد مقدمة للاستقلال ويجب أن تتم صياغتها وفقًا لذلك. أما الحكومة الإسرائيلية فقد بدأت بافتراض أن الفلسطينيين هم مجرد سكان ليست لهم أية حقوق قومية من أي نوع وبالتأكيد ليس لديهم حق في الاستقلال، ولو حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

وخلال الجولة الرابعة من المباحثات في نهاية فبراير ١٩٩٢، قدم الجانبان مقترحين غير متوافقين بخصوص الفترة المؤقتة للحكم الذاتي. وكان المقترح الفلسطيني يشتمل على سلطة حكم ذاتي فلسطينية (PISGA). أما اقتراح إسرائيل المقابل فقد كان عبارة عن ترتيبات من أجل "حكم ذاتي مؤقت".

وخلف هذين الاسمين توارت العديد من المواقف المتعارضة بشأن طبيعة ونطاق وهدف "الحكم الذاتي المؤقت". والمقترح الإسرائيلي، الذي تم إرساء دعائمه في اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، تم تطبيقه فقط على الناس وليس على الأرض. وفي بعض جوانبه، عرض علي الفلسطينيين أقل مما قدمه مقترح بيجن للحكم الذاتي عام ١٩٧٧، والذي رفضوه بازدراء باعتباره يعطيهم سلطة "جمع القمامة ومكافحة الناموس". وبينما اخفق اقتراح شامير في الوفاء بالتطلعات الدنيا للفلسطينيين، فقد استفز شركاءه القوميين المتطرفين في الحكومة على نحو دفعهم لإنهاء الائتلاف. ومع رحيل حزبي "تسوميت" و"هتحيا"، بدأ العد التنازلي للانتخابات التالية. وخلال الحملة الانتخابية، أعلن شامير أن الاستيطان سوف يستمر في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وأنه لن يكون طرفًا في أية صفقة تعرض ذلك للخطر. وبناءً على ذلك، أصبحت انتخابات عام ١٩٩٢ استفتاءً على قضية السلام. فقد كان على الإسرائيليين الاختيار بين سياسة التوسع الإقليمي

الخاصة بالليكود وسياسة السلام بناء على التسوية الخاصة بالأرض المقترحة بواسطة حزب العمل.

لم يقدم جمهور الناخبين الإسرائيليين إجابة قاطعة على هذا السؤال الصعب. فقد أعادوا حزب العمل إلى السلطة بتفويض واضح من أجل تنفيذ برنامجه وأعادوا الليكود إلى المعارضة. زاد عدد مقاعد حزب العمل في الكنيست من ٣٩ إلى ٤٤ مقعدًا، بينما هبط عدد مقاعد الليكود من ٤٠ إلى ٣٢. أما ما حدث في عام ١٩٧٧ فقد كان انتصارًا انتخابيًا ساحقًا. ومع الهزيمة ظل شامير متمسكًا بالتزامه الأيديولوجي الخاص بأرض إسرائيل كما كان في السلطة. وقد اعتبر الكثير من المراقبين أن هذا الالتزام لا يتوافق مع هدفه المعلن الآخر الخاص بتحقيق السلام مع الفلسطينيين واستنتجوا من ذلك أنه لم يكن يتفاوض بنية حسنة وتبعًا لهذا الرأي، لم تكن عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة سوى مجرد ستارة كثيفة من الدخان لكي تحكم إسرائيل قبضتها على مرتفعات الجولان، والضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد أكد شامير هذه الشكوك من خلال مقابلة صريحة للغاية مع صحيفة "معاريف" الإسرائيلية بعد ثلاثة أيام من هزيمته في الانتخابات. ففي هذا اللقاء، أشار شامير إلى أن جوهر الأيديولوجية التي يتبناها حزبه هي أرض إسرائيل، وليس هناك أي تهاون بشأنها. وشرح ذلك قائلاً: "إن الاعتدال يجب أن يتصل بالتكتيك وليس بالهدف. وهذا ما فعلته كرئيس للوزراء. وعبر نشاطي السياسي فأنا اعرف كيف أعرض تكتيكات الاعتدال، ولكن دون التفريط في المبدأ، سلامة أرض إسرائيل." وأفشى شامير السر المتمثل في أن أجندته السرية الخاصة بمباحثات السلام كانت العمل على توسيع المستوطنات اليهودية وإكمال الثورة الديموجرافية في أرض إسرائيل والتي بدونها يمكن أن يتحول الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية.

وأضاف قائلاً "كنت سأواصل المباحثات لمدة عشرة أعوام وفي غضون ذلك كان سوف يصبح لدينا نصف مليون شخص في يهودا والسامرة". وحينما تم تذكيره، طبقًا لنتائج الانتخابات الأخيرة، أنه لم تكن هناك أغلبية تؤيد مبدأ إسرائيل الكبرى، رد بوقاحة قائلاً "لا أعتقد بوجود أغلبية تؤيد أرض إسرائيل الكبرى، ولكن يمكن الحصول عليها على مدار الوقت. يجب أن يشكل ذلك اتجاهًا تاريخيًا. وإذا أسقطنا هذه القاعدة، لن يكون هناك شيء يمنع إقامة الدولة الفلسطينية".(٢)

تم نشر مقابلة شامير على نطاق واسع في وسائل الإعلام العالمية وأثارت الغضب بين الأمريكيين والعرب والفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. شعر بعض رفاق شامير في مجلس الوزراء أنهم قد لحقهم العار بسبب هذا الاعتراف. كما شعر بعض مفاوضى السلام أيضًا بأنه قد خدعهم، وأعلنوا أنهم لم يكونوا ليشاركوا في المباحثات لو علموا أنها غير جادة. وفي ظل الضغوط القادمة من وزارة الخارجية الإسرائيلية، التي كانت تموج بالاحتجاجات، أعرب مكتب شامير عن دهشته من تفسير تصريحاته على هذا النحو وأنكر وجود أي تخلٍ عن التزامه بفكرة الحكم الذاتي الفلسطيني. وزعم أن تعليقات شامير تشير فقط إلى مفاوضات التسوية النهائية وليس إلى المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية. ولكن لم يفلح هذا التفسير الأعوج في التخلص من الانطباع الذي تكون بأن هدف شامير الحقيقي كان عرقلة عملية السلام وليس دفعها للأمام. وأصبح العرب والفلسطينيون على أعلى مستويات السلطة على قناعة بأنه منذ البداية كان شريكهم يأمل في فشل مباحثات السلام. كانت تلك هي التركة الثقيلة التي تركها شامير لورثته في حزب العمل.

ومن أجل أن ينأى بنفسه عن تلك التركة، أكد إسحاق رابين على الفروق الموجودة بينه وبين سلفه وقلل من شأن التشابهات بينهما. وقد اعتبر نتائج

الانتخابات بمثابة رفض وليس تأييدًا للمنهج المتبع في محادثات السلام. وأعلن في الكنيست في الثالث عشر من يوليو ١٩٩٢ "إننا ورثنا إطار مؤتمر مدريد من الحكومة السابقة، ولكن ليس هناك أي تغيير جذري، فالحكومة السابقة خلقت الأدوات، ولكنها لم تكن تنوي استخدامها أبدًا لتحقيق السلام". كما أكد تشكيل الحكومة الجديدة مدى انفصالها الحاد عن ميراث الليكود. فضمن وزراء حزب العمل الأحد عشر، كان هناك ستة منهم على الأقل يمكن اعتبارهم من الحمائم، وعلى رأسهم شيمون بيريز وزير الخارجية. وكان حزب ميرتس الشريك الرئيسي في ائتلاف حزب العمل، وهو حزب ينتمي إلى يسار الوسط تكون من خلال اندماج حركة حقوق المواطن (راتس) مع حزبي مابام وشينوي، والذي حصل على اثنى عشر مقعدًا في الكنيست.

كان الشريك الآخر في الائتلاف هو حزب شاس، وهو حزب ديني ينتمي للوسط مكون بشكل رئيسي من يهود شرقيين، حيث زاد تمثيله في الكنيست من خمسة إلى ستة مقاعد. وعلى الرغم من امتلاك حكومة رابين لأغلبية ضئيلة في الكنيست تبلغ ٦٢ مقعدًا من بين ١٢٠ مقعدًا، فقد كان يملكها الاعتماد على تأييد خمسة أعضاء من العرب والشيوعيين لدعم سياستها الخارجية المعتدلة.

ولكن رابين كان أيضًا نتاج نصف قرن من تاريخ شعبه. فقد كان أول رئيس وزراء ولد في إسرائيل، وبدرجة أكبر من أي من سابقيه، كان مهتمًا على نحو شخصي بوضع نهاية حاسمة للصراع مع العرب. ولعب هذا الارتباط المباشر بالصراع، أولاً كجندي ثم بعد ذلك كدبلوماسي وسياسي، دورًا خطيرًا في تشكيل رؤية رابين للعالم. وكان التشكك بشأن العرب والإحساس العميق بالمسئولية الشخصية عن أمن إسرائيل يشكلان الركيزتين الأساسيتين لرؤيته. فبالنسبة لرابين، كان العرب يمثلون أول وأخطر تهديد عسكري. وبالتالي نزع إلى النظر إلى كافة

التطورات في المنطقة من المنظور الضيق لاحتياجات إسرائيل الأمنية. فقد عودته حياته الطويلة كرجل عسكريٍ على المضي بمنتهى الحذر، على أساس "احتمال حدوث الأسوأ" وأدى ذلك إلى عزوفه عن المجازفة السياسية.

لم يكن يتمتع رابين بالخيال أو الرؤية، كما أنه بالتأكيد لم يكن لديه أي تعاطف مع الطرف الآخر للصراع. وباعتباره ضابط أركان، كان يركز على الجانب العلمي، مختبرًا البدائل المتاحة للعمل، وكان يقيم مساوئ ومنافع كل منها بحرص شديد. وكان ذلك يمثل مصدر قوته ونقطة ضعفه في نفس الوقت كرجل دولة.

داخل حزب العمل، كان رابين ينتمي دائمًا لجناح الصقور، ولكن كان منهجه البراجماتي يجعله قادرًا على تغيير رأيه حتى في المعتقدات الأساسية الخاصة بالحزب. ولا شيء يعبر عن ذلك على نحو أفضل من موقفة تجاه القضية الفلسطينية. ففي بداية الأمر، كان رابين مؤمنًا إيمانًا راسخًا بالخيار الأردني. ولم يكن أقل إخلاصًا من شيمون بيريز من حيث رغبته في التوصل إلى اتفاق مع الأردن. وكان حتى أكثر صراحة من بيريز بشأن معارضته لقيام دولة فلسطينية. وفيما يتصل بقضايا الأمن، فقد كان أكثر تشددًا من وزراء الليكود. وحينما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في ديسمبر عام ١٩٨٧، كان رابين وزيرًا للدفاع في حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسحاق شامير. وكان رابين ينتقد شامير بسبب عدم استخدامه القوة الكافية لسحق الانتفاضة، حيث أصدر أمره الخاص "بتكسير عظامهم".

وحينما فشلت هذه السياسة، أعلن قادة الجيش أنها مشكلة سياسية ولا يوجد حل عسكري لها. وعند ذلك فقط اخترع رابين مقولة "المشي على قدمين" القدم العسكرية والقدم السياسية.[٣] وانطوى ذلك على تصعيد استخدام القوة من أجل

الوصول للمفاوضات من موقع قوة. ولكنه انطوى أيضًا على أن إسرائيل سوف تتفاوض على نحو مباشر مع الفلسطينيين، على نحو كان يمثل انفصالاً عن موقف حزبه الخاص بالتوجه فقط نحو عمان. وقد نزع رابين إلى اعتبار نفسه مفكرًا استراتيجيًا كبيرًا مثل هنري كيسنجر، من خلال الجمع بين استخدام القوة والدبلوماسية لتحقيق غايات سياسية، ومع ذلك كان تفكيره السياسي غشيمًا، وأسلوبه الدبلوماسي فظًا، واستخدامه للقوة مفرطًا.

وعلى ذلك، أدى انتصار إسحاق رابين إلى إنعاش الآمال وإثارة الشكوك، في آن واحد، بشأن احتمالات محادثات السلام. فمن ناحية كان على أهبة الاستعداد لدفع مباحثات السلام للأمام وتسهيل المفاوضات بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني. ومن ناحية أخرى، بسبب رؤيته ومعتقداته، كان يميل إلى التصرف بحذر كبير من أجل الحفاظ على ما اعتبره المصالح الأمنية الإسرائيلية الأساسية. وعلى ذلك فقد قام باستبدال أيديولوجية الأمن القومي بأيديولوجية إسرائيل الكبرى.

قام رابين بتقديم برنامجه وحكومته عبر خطاب مطول أمام الكنيست في الثالث عشر من يوليو ١٩٩٢. وقد لخص الفروق بين الحكومة السابقة والحكومة الحالية تحت ثلاثة عناوين رئيسية: الأولويات القومية وعملية السلام ومكانة إسرائيل في العالم. فبينما قامت الحكومة السابقة بتبديد الأموال على المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، تعهد رابين بالتركيز على استيعاب المهاجرين، وعمل الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، ومكافحة البطالة، وتحسين التعليم. وفيما يتصل بعملية السلام، اقترح رابين الانتقال من "العملية" إلى صنع السلام وإعطاء الأولوية لمحادثات الحكم الذاتي الفلسطيني، حيث يتضمن ذلك أن تنتظر سوريا دورها. ومع ذلك، لا يمكن أن يتحقق السلام على حساب أمن إسرائيل. وقد

أعلن رابين "حينما يتعلق الأمر بأمن إسرائيل لن نتنازل عن أي شيء. فنحن نرى أن الأمن يعلو على السلام".

ولكن الجزء غير المتوقع والأكثر إثارة للدهشة في خطاب رابين كان ذلك الذي يتعلق بمكانة إسرائيل في العالم. فقد دأب زعماء الليكود على الترويج لصورة الدولة اليهودية الصغيرة والهشة التي يحيط بها بحر من العداء العربي. وردهم على هذا الشعور بالخطر الدائم تمثل في بناء إسرائيل الكبرى كقلعة لكل الشعب اليهودي.

لم يقم رابين فقط بنبذ هذه السياسة، ولكنه قام أيضًا بتحدي الفكر الكامن وراءها. فقد أعلن في خطابه التاريخي أمام الكنيست "لا ضرورة بعد الآن أن نكون الشعب الذي يعيش وحيدًا. كما أنه لم يعد صحيحًا أن العالم كله يقف ضدنا يجب علينا أن نتغلب على شعورنا بالعزلة والذي كنا أسرى له لمدة نصف قرن من الزمان"[٤] وقد شكلت هذه الكلمات انفصالاً حادًا عما أطلق عليه المؤرخ اليهودي الأمريكي سالو بارون الرؤية البكائية للتاريخ اليهودي.

على الفور ظهرت آثار ذلك التوجه الجديد حينما بدأت الجولة السادسة من محادثات الشرق الأوسط في واشنطن في الرابع والعشرين من أغسطس عام ١٩٩٢، حيث شعر كل الأطراف بوجود روح جديدة ومنهجًا أكثر اعتدالاً. اقترح الجانب الإسرائيلي استمرار المباحثات واستمرت هذه الجولة لمدة شهر كامل – على نحو أطول من أية جولة سابقة– مع وجود استراحة لمدة عشرة أيام في منتصفها. وقبل الولوج إلى المحادثات، تطوعت إسرائيل بتقديم عدد من إجراءات بناء الثقة (CBMs) (أو عربونًا لحسن النوايا) مثل تحرير بعض المحتجزين الفلسطينيين وإلغاء أوامر الترحيل. وبعد أن أصبح الكثير من الأشياء على المحك، تحمل رابين بصفة شخصية مسئولية المباحثات الثنائية، وأسند لوزير خارجيته

مسئولية المحادثات المتعددة الأطراف الأقل أهمية. وفي مرحلة مبكرة من المحادثات الثنائية، قام رابين بتغيير موقفه من "سوريا أخيرًا" إلى "سوريا أولاً". وبعد أن خطط للتركيز على الحكم الذاتي الفلسطيني في المقام الأول، قام بتنحية محادثات الحكم الذاتي إلى الخطوط الخلفية. أدى إبقاء رابين على إلياكيم روبنشتاين المنتمي لحزب الليكود كرئيس للوفد الإسرائيلي في المباحثات مع الفلسطينيين إلى الاعتقاد بأن ذلك، عمدًا أو على نحو آخر، استمرارًا للسياسة الإسرائيلية. كما لم تكن هناك أية فكرٍ جذرية تم تقديمها من أجل تبديد هذا الاعتقاد. وقد تم بالفعل التخلي عن الشعارات وإجراء حوار حقيقي، ولكن ظلت مواقف الجانبين متباعدة على نحو واسع. فيما يتصل بطبيعة السلطة الفلسطينية، ظل المفهوم الإسرائيلي بلا تغيير فعلي. واقترحت إسرائيل إجراء انتخابات من أجل تشكيل مجلس إداري فلسطيني مكون من ١٥ عضوًا، بينما طالب الفلسطينيون ببرلمان مكون من ١٢٠ عضوًا وله سلطة تشريعية. وواصلت إسرائيل اقتراح مهام خاصة بالمجلس الإداري بينما أصر الفلسطينيون على نقل السلطة التشريعية.

وألمح الإسرائيليون إلى أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق بشأن مفهوم السلطة الفلسطينية، فإن كل القضايا الأخرى سوف يصبح من السهل حلها ولكنهم استبعدوا العديد من الجوانب السياسية الجوهرية من اختصاص هذه السلطة حتى لا يتم الوصول إلى اتفاق.

كان لدى كل جانب من الجانبين تفسيره الخاص لعدم إحراز تقدم في المحادثات. فقد زعم الإسرائيليون أن الوفد الفلسطيني مشلول الحركة بسبب الصراعات الشخصية والطائفية، ناهيك عن مشاكل التنسيق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وأدى ذلك إلى جعل أفراده غير قادرين على الاستجابة بصورة منطقية للمقترحات العملية. وزعم الفلسطينيون أن سياسة

إسرائيل على الأرض، وكذلك موقفها التفاوضي، تهدف إلى الاحتفاظ بالسيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأبد. كما أبدوا تشككهم في أن إسرائيل كانت تسعى إلى تحقيق سلام منفصل مع سوريا. ولكن شكواهم الرئيسية تمثلت في أن مقترحات الحكم الذاتي الإسرائيلية تنطبق فقط على الناس وليس على الأرض، كما أنها لم تحدد بوضوح الحدود الجغرافية للحكم الذاتي المؤقت. وقد أصرت حنان عشرواي المتحدثة باسم الفلسطينيين "يجب أن تحدد الحدود الجغرافية. حتى لو أراد الفلسطينيون أن يجعلوا منا جامعي قمامة، يجب أن تحدد المنطقة التي تجمع فيها قمامتك وأين تلقى بنفاياتك".

المشكلة الحقيقية التي كانت تواجه الفلسطينيين هي أنه بينما كانت المفاوضات مع الدول العربية تهدف إلى التوصل إلى تسويات سلام نهائية، فإن محادثاتهم كان الهدف منها فقط التوصل إلى حل مؤقت. ومن أجل اجتياز هذه العقبة، طالبوا بوجود رابطة مباشرة بين مرحلة الحكم الذاتي المؤقت والوضع النهائي للأراضي المحتلة. ومع ذلك، فإن إسرائيل لم تكن تستطيع أو لم تكن ترغب في تحديد أي الأراضي سوف تخضع لسلطة المجلس الفلسطيني المقترح. وفسر شيمون بيريز ذلك قائلاً: "بدلاً من محاولة رسم خريطة لمنطقة الحكم الذاتي.. اقترحنا جدولاً زمنيًا. وبينما يفتقر هذا الاقتراح إلى خريطة محددة، فإنه يقدم التزامًا بالتوقيت". ولم يكن هذا الالتزام كافيًا للمفاوضين الفلسطينيين.

وخلال الجولة السابقة في نوفمبر ١٩٩٢، تبدد أخيرًا الغموض الذي أحاط بالفجوة المفاهيمية بين الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني منذ بداية المباحثات. كان من المستحيل على الجانبين الاتفاق على الخطوة الأولى لأنهما كانا يسيران في اتجاهين مختلفين. فقد أراد الفلسطينيون وضع نهاية للاحتلال، بينما رغب الإسرائيليون في الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الهيمنة أطول فترة ممكنة. وحاول الفلسطينيون التفاوض على إقامة دولة فلسطينية أولية.

فقد أرادوا اتفاقية مؤقتة تسمح لهم وتمهد الطريق لإقامة دولتهم ذات السيادة. وكانت إسرائيل مصرة بنفس القدر على عدم إبرام هذه الاتفاقية التي تمثل جنينًا للدولة الفلسطينية. فأصرت على الاحتفاظ بالهيمنة على المستوطنات اليهودية والطرق في الأراضي المحتلة خلال الفترة الانتقالية واقتسام السيطرة فقط على الخاضعة للاتفاق.

استشاط الفلسطينيون غضبًا بسبب هذه الفكرة التي، كما يقولون، سوف يمنحهم السيطرة فقط على حوالي ثلث الضفة الغربية. وتضفي الشرعية على المستوطنات اليهودية. واحتج نبيل شعث، المنسق بين فريق التفاوض في واشنطن وقيادة المنظمة في تونس، بأن النموذج الإسرائيلي يقدم للفلسطينيين أرضًا ممزقة الأوصال تشبه قطعة الجبن السويسري، مليئة بالثقوب.[٥] واعتبر الخبراء الفلسطينيون النموذج الإسرائيلي ليس فقط غير عادل وإنما معقد على نحو يجعله غير قابل للتطبيق وشجب ياسر عرفات هذا النموذج باعتباره لا يصلح كبداية وأنحى باللائمة على إسحاق رابين في الجمود الذي أصاب المفاوضات. اعترض رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قائلاً: "حتى الآن رابين يرفض، مثل شامير أن القرار ٢٤٢ يطبق على الأرض الفلسطينية. إنه يقول إننا نستطيع أن نناقش ذلك في وقت لاحق. ويبدو أنه لا يرغب في الموافقة على أن هذه أراضي محتلة. إنه يقوض أساس عملية السلام"[٦].

أما صحيفة القدس، وهي صحيفة فلسطينية تصدر من القدس الشرقية فقد وصفت عملية السلام "بعملية بينلوبي" وهي زوجة أوديسيوس التي كانت تنقض بالليل ما غزلته طوال النهار.

وحينما تم افتتاح الجولة الثامنة من المحادثات في واشنطن في السابع من ديسمبر عام ١٩٩٢، مع أفول شمس إدارة بوش الأولى، كانت المباحثات بين إسرائيل والفلسطينيين قد وصلت إلى طريق مسدود. وقد تم استئناف المفاوضات بشأن الحكم الذاتي المؤقت ولكن إسرائيل واصلت التركيز فقط على الترتيبات المؤقتة بينما حاول الفلسطينيون، دون إدراك النجاح، تحويل الانتباه نحو الحكم الذاتي. وبدا للرعاة الأمريكيين أن المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي المؤقت خاطئ تمامًا. ولكن في أيامها الأخيرة، لم تكن إدارة بوش في وضع يسمح لها بإقناع الإسرائيليين بأن الحكم الذاتي المؤقت يعني بالتحديد: مرحلة تؤدي إلى حكم ذاتي كامل. أدى عدم التوصل إلى نتائج ملموسة في عملية السلام إلى إصابة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بمزيد من الإحباط وفجر الدعم الشعبي لحركة المقاومة الإسلامية، حماس، التي تعارض المفاوضات مع الدولة اليهودية.

كان من المقرر أن تنتهي الجولة الثامنة من المباحثات في السابع عشر من ديسمبر، ولكنها انتهت على حين غرة قبل ذلك التاريخ بيوم حينما أعلن رابين قرار حكومته بترحيل ٤١٦ شخصًا من نشطاء حماس إلى لبنان، بعد اختطاف وقتل أحد حراس الحدود الإسرائيليين. قامت كل الوفود العربية على نحو غاضب بتعليق اشتراكها في محادثات السلام ورفضت تحديد موعد لاستئنافها. تعرض رابين لاستنكارات عديدة ولكنه لم يبد أية بادرة ندم على ما فعل. وقد أعلن أن سياسة حكومته تجاه الفلسطينيين ذات شقين: مكافحة المتطرفين المنتهجين للعنف وبحث السلام مع المعتدلين. ولكن أمر الإبعاد هذا كان يمثل واقعة غير مسبوقة ويعد انتهاكًا فاضحًا للقانون الدولي. وقد تجاوز أكثر إجراءات الليكود صرامة وتفوقًا حتى على شامير. فنشطاء حماس المبعدين لم يتم توجيه اتهام رسمي لهم أو محاكمتهم أو السماح لهم باستئناف الحكم الصادر ضدهم وإنما تم اقتيادهم

معصوبي العينين إلى المنفى في لبنان. كان الهدف من هذا الإجراء كبح جماح نفوذ حماس المتزايد ولكنه أحدث أثرًا معاكسًا.

لقد أدى إلى تعرية مباحثات السلام وتقوية المتطرفين وإضعاف المعتدلين. كان أسوأ من جريمة، لقد كان خطأ فادحًا.

كما كشف ترحيل المبعدين عن الجانب الهدام في شخصية رابين. فبعد أن أدرك مدى الحاجة إلى المشي على كلا القدمين، العسكرية والسياسية، عاد إلى عادته القديمة ألا وهي الركل باستخدام القدم العسكرية. وبصرف النظر عن رغبته في بيان أن اللغة الوحيدة التي يفهما الفلسطينيون هي لغة القوة، كشف تصرفه عبر أن القوة هي اللغة التي يلجأ إليها هو شخصيًا في التعامل مع الفلسطينيين وقد أعلن بوضوح وبلا مواربة أن الأمن يعلو على السلام وبذلك فإنه فعل ما يؤمن به تمامًا. والمشكلة الكامنة في مقولته الخاصة بالأمن هي أنها تنكر حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بالفلسطينيين. كان هذا هو السبب الرئيسي في عدم إحراز تقدم في محادثات السلام. وخلال الحملة الانتخابية، ظهر رابين بمظهر المرشح الذي سوف يقوم بإبرام اتفاقية الحكم الذاتي الفلسطيني خلال ستة إلى تسعة أشهر. ومع ذلك، بعد مرور ستة أشهر على توليه السلطة، قام بنسف عملية السلام بأكملها من خلال معاملته الوحشية للفلسطينيين.

وقد أدى ترحيل ناشطي حماس إلى جعل شعبية رابين في الداخل ترتفع إلى عنان السماء ولكنه لم يؤد إلى وقف تيار العنف المتصاعد. وفي مارس ١٩٩٣، تم قتل ثلاثة عشر إسرائيليًا بواسطة متعصبين يحملون الخناجر. وتمثل رد رابين في إصدار أمر في الثلاثين من مارس بإغلاق حدود ما قبل ١٩٦٧ أمام العمال الفلسطينيين القادمين من الأراضي المحتلة. وبذلك تم إنزال العقاب بمائة وعشرين ألف أسرة بسبب ما ارتكبته أيدي حفنة من القتلة. وقد حقق هذا الإغلاق هدفه

المباشر المتمثل في الحد من أعمال العنف، ولكنه أيضًا خدم هدف رابين الجديد الخاص بفصل إسرائيل عن الأراضي المحتلة. كما أدى إلى إعادة خلق حدود ١٩٦٧ وكذلك الفصل الاقتصادي والاجتماعي بين المجتمعين اليهودي والفلسطيني. لم يفت المفاوضون الفلسطينيون إدراك الرسالة. وكان فك الارتباط في مقدمة للحكم الذاتي الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

تم افتتاح الجولة التاسعة من المحادثات الثنائية في واشنطن في السابع والعشرين من أبريل، بعد انقطاع دام لمدة أربعة أشهر ونصف. ومن أجل استئناف المفاوضات، وافقت إسرائيل على قبول فيصل الحسيني كمفاوض، على الرغم من إقامته في القدس الشرقية، ووافقت من حيث المبدأ على وجود قوة شرطة فلسطينية في الأراضي المحتلة.

كان هناك أيضًا دليل على مرونة إسرائيلية أكبر بشأن القضايا الجوهرية. فقد رغب الإسرائيليون في ذلك الوقت في الاعتراف بالربط بين الوضع المؤقت والوضع النهائي للحكم الذاتي الفلسطيني. وأشاروا إلى أن الكيان المنتخب لحكم الفلسطينيين خلال الفترة الانتقالية البالغة خمسة أعوام يمكن أن يتمتع ببعض السلطات التشريعية. كما أكدوا أن المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي للأراضي المحتلة يمكن أن تقوم على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. فبعد أن سخر الفلسطينيون من مقترحات إسرائيل السابقة الخاصة بالحكم ذاتي ووصفوها بالجبن السويسري، أصبح لديهم الآن شئ ما يعقدون عليه الآمال. وبعد أن رفضوا من قبل مناقشة التفاصيل قبل وضع إطار عام للتسوية، فقد شكلوا الآن ثلاث مجموعات عمل مع الإسرائيليين من أجـــل مناقشة قضايا الحكم الذاتي والأرض والمياه وحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من هذه البداية المبشرة، كشفت الوثيقة التي قدمها الوفد الفلسطيني ردًا على المقترحات الإسرائيلية عن وجود خلاف جوهري حول ثلاث قضايا أساسية: تطبيق القرار ٢٤٢، والعلاقة بين المرحلة المؤقتة والمرحلة النهائية، وطبيعة وسلطات السلطة الفلسطينية المؤقتة.

أولاً: تعاملت الوثيقة الفلسطينية مع القرار ٢٤٢ باعتباره نصًا مقدسًا، صالحًا لكل المراحل ويقضي بانسحاب إسرائيل الكامل من كل الأراضي التي استولت عليها عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية والمستوطنات. أما إسرائيل، على الجانب الآخر، فقد نظرت إلى القرار ٢٤٢ باعتباره مرتبطًا فقط بالمفاوضات حول الوضع النهائي واستبعدت حدوث أي انسحاب خلال المرحلة المؤقتة. ثانيًا: بينما اعترفت إسرائيل بالارتباط بين المرحلة الأولى للاتفاق والمرحلة الثانية ولكنها أصرت على ترك كل الخيارات مفتوحة، حاول الفلسطينيون انتزاع تصريح بحسن النوايا يوضح أنه، حينما يحين الوقت، سوف تقوم إسرائيل بالانسحاب من كل الأراضي المحتلة. ثالثًا: لم يستطع الطرفان الاتفاق على سلطات السلطة الفلسطينية خلال المرحلة المؤقتة. فقد تمثلت الرؤية الإسرائيلية في مجلس تنفيذي له سلطات تشريعية محدودة. بينما تصور الفلسطينيون مجلسًا منتخبًا يتمتع بكل السلطات التي تمارسها الإدارة الإسرائيلية.(٧)

وفي محاولة منها لدفع محادثات السلام إلى الأمام، قامت إدارة كلينتون المنتخبة حديثًا بالقيام بما يجب عليها فعله. فقد وضعت ورقة عمل وقدمتها للفلسطينيين الذين اقترحوا بنودا جديدة خاصة بمرجعية المفاوضات. ومع ذلك، اكتشف المفاوضون الفلسطينيون بصمات إسرائيل في كافة ثنايا الورقة الأمريكية.

وعلى نحو يعد انقلابًا على السياسة الأمريكية التي استمرت لمدة ٢٦ عامًا، وافقت الورقة على الزعم الإسرائيلي القائل بأن القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية

وغزة هي أراضي متنازع عليها، وليست محتلة. كما اكتشف الوفد الفلسطيني أن الورقة قد انحرفت عن المرجعية التي بدأت على أساسها المحادثات وعلى ذلك فإنها غير ملاءمة حتى كنقطة انطلاق للمحادثات.

انتهت الجولة العاشرة، التي استمرت من ١٥ يونيو حتى ١ يوليو، بالفشل. وكان يتوقع منها القليل ولكنها لم تحقق شيئًا. وفي إسرائيل بدأ رابين في تلقي سهام النقد بسبب إخفاقه في الوفاء بوعده بإبرام اتفاق الحكم الذاتي. وقد اتهم أحد النقاد الحكومة بتفويت الفرصة النادرة السانحة للتوصل إلى تسوية من خلال التشبث باللاءات الخمسة: لا للدولة الفلسطينية، ولا عودة إلى حدود ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة فقط، ولا تفاوض حول تسوية نهائية، ولا انسحاب من وادي الأردن وكتلة عتسيون، ولا تفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.[٨] وقد حاول المتحدثون باسم الحكومة التهرب من المسئولية عن جمود المفاوضات من خلال إلقاء اللوم على الفلسطينيين. كان هناك شيء واضح على الأقل بعد مضي عشرين شهرًا وعشر جولات من محادثات السلام العربية الإسرائيلية ألا وهو أن صيغة مدريد لم تكن قادرة على التبشير بحقبة جديدة من السلام في الشرق الأوسط، وأنه من المحتم العثور على صيغة جديدة.

وعلى الرغم من أن صيغة مدريد قد أدخلت إسرائيل في مفاوضات غير مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، فقد أصر رابين لمدة عام كامل على رفض كافة النداءات المطالبة بالاعتراف الرسمي بذلك. كما اعتبر ياسر عرفات العقبة الأساسية أمام التوصل إلى اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني وبذل كل ما في وسعه من أجل تهميشه، وعقد آماله على الزعماء المحليين القادمين من الأراضي المحتلة الذين اعتبرهم أكثر اعتدالاً وبراجماتية. ومع ذلك، علمته التجربة أن الزعماء المحليين لا يمكنهم التصرف بمعزل عن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في

تونس وبالتالي إذا كان يرغب في عقد صفقة، يجب أن يبرمها مع عدوه اللدود. وأدى فشل محادثات واشنطن الرسمية إلى وجود خيارين لا ثالث لهما أمام رابين: التوصل إلى اتفاق مع حافظ الأسد رئيس سوريا، مما يعني انسحابًا كاملاً من مرتفعات الجولان، أو عقد اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية بخصوص حكم ذاتي مؤقت وهذا لا يتضمن الالتزام الفوري بالانسحاب من الضفة الغربية أو تفكيك المستوطنات اليهودية. وقد اختار الخيار الثاني.

علم رابين أن شيمون بيريز، وزير خارجيته ومنافسه السابق، قد أقام قناة سرية من أجل إجراء محادثات غير رسمية مع مسئولي منظمة التحرير الفلسطينية بالترويج، منذ شهر يناير. وفي بادئ الأمر لم يبد الكثير من الاهتمام، ولكن مع حلول الصيف حققت المحادثات بعض التقدم الملموس. أصبح واضحًا أن منظمة التحرير الفلسطينية قد أفلست وأصابها الانقسام وأصبحت على حافة الانهيار، وبذلك فهي على استعداد لقبول التسوية بثمن أقل مما كان تطالب به مفاوضيها الرسميين في واشنطن. سارت المفاوضات السرية على نحو جاد، من خلال توجيهات رابين وبيريز من القدس، وعرفات من تونس. تم عقد ١٥ جلسة على مدى ثمانية أشهر حتى تم التوصل إلى اتفاق بشأن الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحكم ذاتي فلسطيني في غزة وأريحا بالضفة الغربية.

وعلى الرغم من كل مساوئها وعيوبها وغموضها، فقد شكلت هذه الاتفاقية نقطة تحول في علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين. وبدا أنها تؤذن ببداية نهاية العمل على تكوين إسرائيل الكبرى. وهذا هو السبب في أن ذلك كان مستحيل الحدوث مع بقاء إسحاق شامير في السلطة.

وبمناسبة الاحتفال بتوقيع الاتفاقية بالحديقة الجنوبية بالبيت الأبيض، أعلن رابين "أقول لكم أيها الفلسطينيون إنه كتب علينا، أنتم ونحن، أن نعيش معًا على

نفس البقعة من الأرض، في نفس البلد". وبنفس القدر كان من المستحيل تصور أن ينطق شامير بهذه الكلمات. الواقع أن كلا الإسحاقين كانا من الصقور، ولكن هناك فرق أساسي بينهما، فإسحاق شامير كان صقرًا أيديولوجيًا بينما كان إسحاق رابين صقرًا أمنيًا. لقد فرطت الاتفاقية بين إسرائيل والمنظمة في إيديولوجية إسرائيل الكبرى، ولكنها لم تفرط في أمن إسرائيل.

إنها مفارقة تاريخية أن نقول أن الأمر تطلب الاستعانة بالهاجس الأمني المتشدد لرابين من أجل إعادة حزب العمل إلى مسار الاعتدال السياسي. ومن الناحية التاريخية، كان حزب العمل هو حزب الصهيونية الليبرالية والإنسانية، والاعتدال السياسي والتفاهم والحلول الوسط. ومع ذلك، في ظل قيادة جولدا مائير، مال إلى القومية المسيانية والتوسع الإقليمي. ومع ذلك، مع توصله إلى اتفاق خاص بالحكم الذاتي الفلسطيني، بصرف النظر عن نطاقه المحدود، يكون رابين بذلك قد أعاد حزبه إلى مبدئه الأصلي الخاص بقبول التقسيم.

ومن خلال الاعتراف الرسمي بالشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد له، يكون قد خطا الخطوة الأولى نحو تصحيح خطأ مأساوي يحمل حزبه وزره منذ انتصار ١٩٦٧. ومن خلال البدء بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، لم يكن رابين يقود إسرائيل نحو الانتحار كما زعم بعض مناوئيه في جناح اليمين، وإنما أرسى بذلك أساسًا آمنا للتعايش السلمي بين إسرائيل والفلسطينيين.

أن يتوصل رابين إلى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية بنفي المقولة، التي سادت طويلاً بين الفلسطينيين، والتي تقول بعدم وجود فرق بين حزب العمل وحزب الليكود. وإذا كان تاريخ محادثات السلام الذي بدأ في مدريد يعلمنا شيئًا، فهو أن حزب العمل هو حزب براجماتي في تعامله مع القضية الفلسطينية، بينما

الليكود ليس كذلك. والواقع أن الاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني عبر عن انتصار البراجماتية على الجانبين.

فبعد مائة سنة من الصراع وسفك الدماء، بدأ الطرفان المتصارعان إلقاء النزاع الأيديولوجي وراء ظهورهما، والتمثل في من هو صاحب فلسطين، ومضيا قدمًا نحو معالجة المشكلة العملية الممثلة في كيف يقتسمان قطعة صغيرة من الأرض كتب عليهما أن يعيشا معًا فيها.

الفصل السادس عشر

صعود وانهيار عملية أوسلو للسلام

يعتبر الشرق الأوسط أكثر النظم الفرعية اختراقًا في النظام السياسي العالمي. فمنذ هبوط حملة نابليون إلى أرض مصر عام ١٧٩٨، والمنطقة عرضة لتصارع القوى العظمى. إن القيمة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط تتمثل في كونها معبرًا يصل أوروبا بالشرق الأقصى. وأدى اكتشاف البترول في أوائل القرن العشرين إلى تعزيز أهمية المنطقة بالنسبة للاقتصاد العالمي. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح الشرق الأوسط أحد التهديدات الكبرى في الحرب الباردة. وكان على نحو مستمر واقعًا بين شقي رحى تنافس القوى العظمى على النفوذ السياسي، والسلطة والمكانة. وقد اجتمعت المصادر الخارجية للصراع مع المصادر الداخلية لإنتاج أزمات متعددة وعنف وحروب. وكان أحد أهم العوامل الهدامة في المنطقة ذلك النزاع بين إسرائيل والعرب، والذي تحتل فيه المشكلة الفلسطينية مكان القلب. ولكن السعي نحو تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي شابه التعقيد بسبب العلاقات بين العرب وبسبب تدخل القوى الخارجية. وسوف أقوم هنا بمراجعة عملية السلام التي انطلقت بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، وعلى نحو الخصوص، البحث عن تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين.

أدى الشلل الذي أصاب المحادثات الرسمية بعد مؤتمر مدريد المنعقد في أكتوبر ١٩٩١ إلى دفع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى البحث عن قناة خلفية للتواصل. وكان قرار عقد محادثات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية

ثورة دبلوماسية في السياسة الخارجية الإسرائيلية مهدت الطريق لتوقيع اتفاقية أوسلو في الثالث عشر من سبتمبر ١٩٩٣. كان هناك ثلاثة رجال مسئولون عن هذا القرار: إسحاق رابين رئيس الوزراء وشيمون بيريز، وزير الخارجية، ويوسي بيلين، مساعد وزير الخارجية الشاب. وقف رابين ضد عقد محادثات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، لأطول مدة ممكنة. وتبنى بيريز رؤية تقول إنه بدون منظمة التحرير لن تكون هناك تسوية. وقال ذات مرة إن توقع قيام منظمة التحرير الفلسطينية بتمكين القادة الفلسطينيين المحليين من التوصل إلى اتفاق يشبه توقع قيام الديك الرومي بالمساعدة في إعداد عشاء عيد الشكر (الذي يذبح فيه). وأضاف أنه طالما بقى ياسر عرفات في تونس فإنه يمثل "من هم بالخارج"، فلسطيني الشتات وسوف يفعل كل ما بوسعه من أجل إبطاء محادثات السلام[1].

كان يوسي بيلين أكثر وضوحًا في التعبير عن وجهة نظره القائلة بأن التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية هو شرط ضروري للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. وأن ينتمي دائمًا إلى أقصى جناح الحمائم في حزب العمل. وكان هو العقل المدبر وراء الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقام بيريز بتأييده على طول الخط ونجحا معًا في اصطحاب رئيسهما المتردد والمتشكك معهما. وقد انطلقت المحادثات السرية في أوسلو في أواخر يناير ١٩٩٣ بتشجيع من بيلين، الذي أحاط بيريز علمًا بكل ما يجري. وقد تم عقد ١٤ جلسة من المحادثات على مدى فترة زمنية قدرها ثمانية أشهر وذلك خلف ستار كثيف من السرية. وقام وزير الشئون الخارجية النرويجي جون جورجين هولست وعالم الاجتماع يترجى رويد لارسن بإحاطتهم بكل مظاهر الضيافة والكرم وتسهيل الأمور. وكان اللاعبون الأساسيون هم الأكاديميون الإسرائيليون، دكتور يائير هيرشفيلد ودكتور رون بونديك، وأمين صندوق منظمة التحرير الفلسطينية أحمد

قريع، المعروف باسم أبى علاء. وبعيدًا عن أضواء الإعلام والضغوط السياسية، عمل الرجال الثلاثة ببراعة ودون كلل من أجل وضع إطار مفاهيمي لاتفاق إسرائيلي – فلسطيني. وجرت هذه المحادثات جنبًا إلى جنب مع المحادثات الثنائية في واشنطن، ولكن دون علم المفاوضين الرسميين الإسرائيليين والفلسطينيين.

عالجت المحادثات غير الرسمية في أول الأمر موضوع التعاون الاقتصادي ولكنها سريعًا ما تشعبت إلى حوار حول إعلان مشترك للمبادئ. وفي شهر مايو اتخذ بيريز قرارًا بالغ الأهمية حيث أمر أورى سافير، المدير العام لوزارة الخارجية، ويوئيل سنجر القانوني الشهير الذي أمضى ٢٠ عامًا في الشئون القانونية لجيش الدفاع، بالانضمام إلى هيرشفيلد وبونديك لقضاء عطلة نهاية الأسبوع في أوسلو. وعند هذه النقطة بدأ بيريز إبلاغ رابين على نحو منتظم بالتطورات الحادثة في القناة الخلفية النرويجية. وفي أول الأمر لم يبد رابين الكثير من الاهتمام، ولكنه لم يمانع في المضي قدمًا من أجل استكشاف الأمور. ومع ذلك، بالتدريج أصبح أكثر اهتمامًا بالتفاصيل وقام بدور فعال في توجيه المحادثات إلى جانب بيريز. وبما أن أبا علاء كان يتصل بعرفات على نحو مباشر، فقد أقيم خط غير مباشر من الاتصال بين القدس وقيادة المنطقة في تونس.

كانت هناك علامة فارقة أخرى على طريق تقدم المحادثات تمثلت في فشل الجولة العاشرة من المفاوضات الرسمية الإسرائيلية – الفلسطينية في واشنطن. ومن أجل إغواء الفلسطينيين على المضي قدمًا، اخترع بيريز فكرة "غزة أولاً". وكان على قناعة بأن عرفات متلهف على تحقيق إنجاز ملموس من أجل تعزيز مكانته السياسية المهتزة، حيث يمكن لغزة أن توفر له أول موطئ قدم داخل الأراضي المحتلة. وكان بيريز يعلم أيضًا أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة سوف يجعل الغالبية العظمى من شعبه يتنفسون الصعداء. ومع ذلك، لم يبلغ عرفات

الطعم حيث انتابته الشكوك في وجود مخطط إسرائيلي من أجل حبس حلم الاستقلال الفلسطيني داخل شريط ضيق من الأرض يمتد من مدينة غزة إلى رفح.

حظت الفكرة بإعجاب بعض الفلسطينيين، وخاصة مواطني قطاع غزة، ولكنها لم ترق للساسة في تونس وبدلاً من رفض المقترح الإسرائيلي قلبًا وقالبًا، قدم عرفات عرضًا مضادًا يقول: غزة وأريحا أولاً. كان اختياره لهذه المدينة الصغيرة والهادئة بالضفة الغربية يبدو غريبًا للوهلة الأولى، ولكنه كان رمزًا لمطالبته بكامل الضفة الغربية. لم يقم رابين برفض العرض المضاد. وقد كان طوال الوقت يقف إلى جانب تسليم أريحا للأردنيين والاحتفاظ بوادي الأردن في أيدي الإسرائيليين. ولكنه كان يضع شرطًا واحدًا وهو أن يكون موطأ القدم الفلسطيني بالضفة الغربية جزيرة منعزلة داخل الأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية كما يبقى جسر اللبني أيضًا في أدي إسرائيل. كانت الأردن أيضًا تفضل وجود إسرائيل على الفلسطينيين عند نهاية الجسر. وعلى ذلك كان على عرفات أن يتوصل إلى تسوية وفقًا للرؤية الإسرائيلية لمخطط "غزة وأريحا أولاً".

حسم رابين أمره بشأن التحول إلى فكرة عقد صفقة مع منظمة التحرير الفلسطينية من خلال أربعة تقييمات وصلته في الفترة الواقعة بين نهاية مايو ويوليو. احتوى أولها على نصيحة إيتامار رابينوفيتش، رئيس الوفد الإسرائيلي في المباحثات مع سوريا، بأنه من الممكن التوصل إلى تسوية مع سوريا ولكن فقط مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من مرتفعات الجولان. التقييم الثاني كان يتمثل في مجموعة من التقارير التي وصلته من جهات متعددة بأن القيادة الفلسطينية المحلية قد تم تحييدها أخيرًا. التقييم الثالث كان يتمثل في تقدير مدير الاستخبارات العسكرية لجيش الدفاع، بأن موقف عرفات سيء للغاية وأنه على وشك الانهيار، مما يجعله المحاور الأكثر ملاءمة لإسرائيل في هذا المنعطف. التقييم الرابع تمثل

في التقارير الواردة التي كانت تتحدث عن التقدم المثير للإعجاب الذي تحقق عبر قناة أوسلو. كما وصلت تقارير أخرى إلى رابين خلال هذه الفترة تشير إلى تصاعد التأييد الشعبي لحماس والجهاد الإسلامي في الأراضي المحتلة. كما أكد قادة الجيش والأمن الداخلي على مدى الحاجة إلى إيجاد حل سياسي للأزمة بين إسرائيل وسكان المناطق المحتلة. وعندئذ أعطى رابين الضوء الأخضر للفريق الإسرائيلي والدبلوماسية السرية في أوسلو للانطلاق إلى آفاق أرحب.

أيضا، كان رابين وبيريز على قناعة بأن هذا التقدم نحو إحراز تسوية مع الفلسطينيين سوف يؤدي إلى خفض ثمن التسوية مع سوريا من خلال الحد من قوة تفاوض الأخيرة. وقد اختزل بيريز العلاقة بين منظومتي التفاوض من خلال ما أسماه "قاعدة الدراجة": فعندما يتم الضغط على إحدى الدواستين، تتحرك الأخرى من تلقاء نفسها. وكانت هذه الصيغة غير موجهة للتوصل إلى اتفاقية سلام منفصل مع الفلسطينيين ولكنها كانت تستهدف تحقيق تحرك تدريجي نحو التسوية مع الفلسطينيين والسوريين والأردنيين.

وفي الثالث والعشرين من أغسطس، أعلن رابين للمرة الأولى أنه "ليس هناك مهرب من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية". وفي أحاديثه الخاصة، تحدث بالتفصيل عن الثمن الذي يمكن لإسرائيل أن تنتزعه مقابل هذا الاعتراف. فحسب تقديره، كانت منظمة التحرير الفلسطينية "في وضع لا تحسد عليه" وعلى ذلك كان من المدمج بدرجة كبيرة أن تسقط بعض مبادئها المقدسة من أجل الحصول على اعتراف إسرائيل. وعلى ذلك، مع تصديقه على البيان المشترك الخاص بإعلان المبادئ بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا، والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، أصر على وجوب تغيير الميثاق الوطني الفلسطيني كجزء لا يتجزأ من الاتفاق.

طار بيريز إلى كاليفورنيا من أجل شرح الاتفاقية لوزير الخارجية الأمريكية وارين كريستوفر. وقد أصابته الدهشة بسبب نطاق الاتفاقية والطريقة المبتكرة التي أنجزت بها. لقد كان يفترض أن الولايات المتحدة محتكرة لعملية السلام. وكان مساعدوه في وزارة الخارجية يطلقون عليهم "صانعو السلام". أما الآن فإنهم يلعنون أباءهم لأن النرويجيين جعلوهم في المؤخرة. من ناحية أخرى، شعر كل من شارك في قناة أوسلو الخلفية بالرضا لأنهم أنجزوا الاتفاقية دون مساعدة وزارة الخارجية. وقد أثبت نجاحهم أن مصير عملية السلام يكمن في أيدي الرعاة وليس في أيدي الوسطاء.

كان إعلان المبادئ الخاص بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في جوهره برنامجًا للمفاوضات التي يحكمها جدول زمني صارم، أكثر منه اتفاقية كاملة الأوصاف. وقد نص الإعلان على أنه في غضون شهرين من مراسيم التوقيع، يجب أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن انسحاب إسرائيلي عسكري من غزة وأريحا وفي خلال أربعة شهور يجب أن يكتمل الانسحاب. كما نص على وجوب تكوين قوة شرطة فلسطينية، مكونة بشكل أساسي من مقاتلين فلسطينيين موالين لعرفات، للحفاظ على الأمن الداخلي في غزة وأريحا، مع احتفاظ إسرائيل بمسئولية الأمن الخارجي والشئون الخارجية. وفي نفس الوقت، في مكان آخر بالضفة الغربية، كانت إسرائيل تعد العدة لنقل السلطة إلى "الفلسطينيين المخولين" في خمسة دوائر: التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. وخلال تسعة أشهر، كان يجب على الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة إجراء انتخابات المجلس الفلسطيني من أجل تولي السلطة والمسئولية عن معظم وظائف الحكومة باستثناء الدفاع والشئون الخارجية. وفي غضون عامين، كان يجب على إسرائيل والفلسطينيين بدء مفاوضات الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية، وبعد مضي خمسة أعوام تدخل التسوية النهاية حيز التنفيذ.[٢] بإيجاز تعهد إعلان المبادئ

بإطلاق عملية تؤدي إلى إنهاء الحكم الإسرائيلي لمليوني فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية وغزة.

لم يتم تحديد شكل التسوية الدائمة في إعلان المبادئ ولكنه ترك للتفاوض بين الجانبين خلال المرحلة الثانية. كان إعلان المبادئ صامتا تمامًا بشأن قضايا حيوية مثل حق عودة لاجئى ١٩٤٨، وحدود الكيان الفلسطيني، ومستقبل المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وغزة، ووضع القدس. وليس من الصعب فهم سبب هذا الصمت: فلو تمت مناقشة هذه القضايا، لما كان هناك اتفاق. وقد خاض الطرفان مغامرة محسوبة مدركين أن التوصل إلى صفقة كبرى سوف يعتمد على ما تتمخض عنه تجربة الحكم الذاتي الفلسطيني على أرض الواقع. وكان رابين يعارض بقوة إقامة دولة فلسطينية مستقلة ولكنه كان يفضل اتحاد فيدرالي أردني – فلسطيني. وكان عرفات ملتزمًا بقوة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، ولكنه لم يعلن رفضه لفكرة الاتحاد الفيدرالي مع الأردن.

وعلى الرغم من كل العيوب والغموض، كان إعلان المبادئ الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا طفرة كبرى في ذلك الصراع الممتد على مدى قرن من الزمان بين العرب واليهود في فلسطين. وفي الثالث عشر من سبتمبر ١٩٩٣، تم توقيع الإعلان في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض واختتم بتلك المصافحة التاريخية بين رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين والرئيس عرفات.

تكونت اتفاقية أوسلو من جزأين، كان كلاهما نتاجًا للدبلوماسية السرية في العاصمة النرويجية. وكان الجزء الأول عبارة عن اعتراف متبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد اتخذ شكل خطابين مكتوبين على ورق أبيض وبدون شعارات تم توقيعها من قبل عرفات ورابين على التوالي يومي ٩ و١٠ سبتمبر. وقد ركزت كل وسائل الإعلام تقريبا على توقيع إعلان المبادئ، ولكن

بدون الاعتراف المتبادل، لم يكن من الممكن إبرام اتفاقية ذات مغزى خاصة بالحكم الذاتي الفلسطيني. وفي خطابه إلى رابين، أشار عرفات إلى أن توقيع إعلان المبادئ يمثل بداية حقبة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط. ثم أكد على التزام منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بحق إسرائيل في أن تعيش في أمن وسلام، وقبول قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ونبذ استخدام الإرهاب وكل أشكال العنف وتغيير الأجزاء الموجودة بالميثاق الوطني الفلسطيني التي لا تتوافق مع هذه الالتزامات وعلى نحو مقتضب، في جملة واحدة ردًا على عرفات، أكد رابين أنه على ضوء هذه الالتزامات، قررت حكومة إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني وبدء التفاوض مع المنظمة في إطار عملية سلام الشرق الأوسط.

في ذلك الوقت، بدا أن جزئي اتفاقية أوسلو يستحقان ذلك الجهد المضني "التاريخي" الذي بذل فيهما لأنهما نجحا في التوفيق بين الطرفين الرئيسيين للصراع. كان الصدام بين القوميتين اليهودية والفلسطينية يمثل دائمًا قلب وجوهر الصراع العربي – الإسرائيلي. فقد أنكرت كلتا الحركتين القوميتين حق الأخرى في تقرير المصير في فلسطين. وكان تاريخهما عبارة عن سلسلة مستمرة من الإنكار والرفض المتبادلين. أما الآن فقد تنحى الإنكار المتبادل ليفسح الطريق للاعتراف المتبادل. لم تعترف إسرائيل فقط بالفلسطينيين كشعب له حقوق سياسية، ولكنها اعترفت أيضًا رسميًا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. وكانت المصافحة بين رابين وعرفات في مراسم التوقيع، على الرغم من لغة الجسد الخرقاء الخاصة بالأول، دلالة قوية على تلك المصالحة التاريخية بين الشعبين. وهذه المصالحة قامت على وفاق تاريخي تمثل في قبول مبدأ تقسيم فلسطين. فقد وافق الطرفان على مبدأ التسوية الإقليمية كأساس لحل صراعهما الطويل والمرير. ومن خلال قبول مبدأ التقسيم، قاما بتعليق النزاع الأيديولوجي

المتمثل في من هو المالك الحقيقي لفلسطين، واتجها نحو إيجاد حل عملي لمشكلة تقاسم تلك المساحة الضئيلة من الأرض الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط. وقد تخلى كلاهما عن جزء من الأرض التي كان يعتبرها في السابق ليس فقط ميراث الأجداد وإنما أيضًا جزءًا لا يتجزأ من هويته القومية. وكان كلاهما مدفوعًا إلى هذه المصالحة التاريخية من خلال الاعتراف بأنه يفتقد القوة لعرض رؤيته على الجانب الآخر. إن قبول فكرة التقسيم في نهاية المطاف يبدو أنه يدعم رأي أبا إيبان القائل بأن الأشخاص والأمم يتصرفون غالبًا بحكمة بمجرد استنفاذهم لكل البدائل الأخرى(٣).

لقد تحققت طفرة أوسلو من خلال فصل التسوية المؤقتة عن التسوية النهائية. ففي الماضي، كان الفلسطينيون يرفضون دائمًا الاهتمام بأية تسوية مؤقتة ما لم يتم الاتفاق على مبادئ التسوية الدائمة على نحو مسبق. أما إسرائيل، على الجانب الأخر، فقد أصرت على وجوب وجود فترة انتقالية قدرها خمسة أعوام تبدأ دون اتفاق مسبق بشأن طبيعة التسوية الدائمة. وفي أوسلو، وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على الصيغة الإسرائيلية. وعلى النقيض من الموقف الفلسطيني الرسمي في واشنطن، وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على فترة انتقالية مقدارها خمسة أعوام دون التزام إسرائيلي واضح بطبيعة التسوية الدائمة.(٤)

كان للاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني آثار بعيدة المدى على نطاق علاقة الدول العربية بالصراع العربي – الإسرائيلي. ففي بادئ الأمر، انغمست الدول العربية في الصراع الفلسطيني من منطلق التضامن مع عرب فلسطين ضد الدخلاء الصهاينة. وقد أدى الالتزام المستمر بالقضية الفلسطينية إلى منع الدول العربية، باستثناء مصر، من الاعتراف بالدولة اليهودية. وكانت إحدى مهام جامعة الدول

العربية، التي تأسست عام ١٩٤٥، هي مساعدة الفلسطينيين في الصراع من أجل فلسطين.

وبعد عام ١٩٤٨، أصبحت الجامعة العربية محفلاً لتنسيق السياسة العسكرية ولشن حرب سياسية واقتصادية وأيديولوجية ضد الدولة اليهودية. وفي عام ١٩٧٤ اعترفت الجامعة العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. والآن بعد أن اعترفت المنظمة رسميًا بإسرائيل، لم يعد هناك سبب ملح يدعو الدول العربية إلى الاستمرار في رفضها.

فمن الواضح أنه تم تحطيم أحد التابوهات الهامة. وكان اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل علامة هامة على طريق الاعتراف العربي بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها. وقد شعرت مصر، التي كانت صاحبة المبادرة الأولى في ذلك منذ السبعينيات، بأنها قد برأت ساحتها وانتابتها الفرصة بسبب هذه الطفرة التي تحققت. وحينما توقف رابين في الرباط في طريقة إلى وطنه، بعد أن حضر مراسم التوقيع في واشنطن، تم استقباله كما يستقبل أي رئيس دولة زائر بواسطة الملك الحسن الثاني ملك المغرب. وسمحت الأردن للتليفزيون الإسرائيلي للمرة الأولى في التاريخ بنقل رسالة حية لأحد مراسليه في عمان. وبدأ عدد من الدول العربية، مثل تونس والمملكة العربية السعودية، في التفكير على نحو جاد بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. كما بدأت الجامعة العربية مناقشة مسألة رفع المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها منذ نشأة إسرائيل. لم يبق شيء على حاله في العالم العربي نتيجة الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني. لقد تغيرت قواعد اللعبة في عموم منطقة الشرق الأوسط على نحو جذري.

لم يكن هذا التغيير أقل بروزًا في النهج الإسرائيلي تجاه الدول العربية عنه في نهجها تجاه إسرائيل. فقد كانت السياسة الصهيونية، قبل وبعد عام ١٩٤٨

تمضي على أساس افتراض أن الاتفاق على تقسيم فلسطين سوف يكون أسهل من خلال حكام الدول العربية المجاورة منه عبر عرب فلسطين. وكان تودد إسرائيل للزعماء العرب المحافظين، مثل الملك حسين ملك الأردن والرئيس أنور السادات رئيس مصر، محاولة منها لتجاوز العرب المحليين، وتجنب معالجة القضية الجوهرية للصراع. وقد كان يحدوها الأمل في أن اعتراف الدول العربية بإسرائيل سوف يساهم في التخفيف من حدة الصراع دون منح الفلسطينيين حق تقرير المصير. أما الآن فقد انقلبت هذه الاستراتيجية رأسًا على عقب. فقد كان من المتوقع أن يؤدي الطريق لاعتراف أوسع بواسطة الدول العربية من شمال أفريقيا وحتى الخليج العربي. وعبر رابين عن هذا الأمل حينما وقع خطاب الاعتراف لعرفات والذي تعترف فيه إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية. قال "إنني أؤمن بأن هناك فرصة كبيرة سانحة لتغيير العلاقات ليس فقط بين الفلسطينيين وإسرائيل، ولكن أيضًا توسيع ذلك ليشمل حل الصراع بين إسرائيل والدول العربية والشعوب العربية الأخرى"[٥].

على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، أدت صفقة رابين-عرفات إلى توليد معارضة قوية وصاخبة من جانب المتشددين. فقد تم اتهام كلا الزعيمين بالخيانة والتفريط. وقام قادة الليكود والأحزاب القومية اليمنية بالهجوم على رابين بسبب خروجه على سياسة الحزبين المتمثلة في رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، واتهموه بالتخلي عن ١٢٠ ألف مستوطن في الأراضي المحتلة عبر تركهم تحت رحمة الإرهابيين. ونددوا بمخطط غزة وأريحا باعتبارها رأس جسر الدولة الفلسطينية وبداية النهاية لدولة إسرائيل الكبرى. ومع ذلك، أشار استطلاع جالوب للرأي إلى وجود تأييد شعبي كبير لرئيسي الوزراء. فمن بين ١٠٠٠ إسرائيلي، قال ٦٥% منهم أنهم يؤيدون اتفاقية السلام، وقال ١٣% منهم أنهم "يرفضونها تمامًا".[٦]

داخل المعسكر الفلسطيني، واجهت الاتفاقية أيضًا معارضة مرتفعة الصوت ولكنها غير فعالة. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية في حد ذاتها منشقة على نفسها، حيث كان القوميون المتطرفون يتهمون عرفات بالتخلي عن المبادئ من أجل الاستيلاء على السلطة. وكان من بين هؤلاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بقيادة جورج حبش، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ومقرها دمشق، بقيادة نايف حواتمة. وقد نجح عرفات في توفير الأغلبية اللازمة لصالح الاتفاقية في اللجنة التنفيذية للمنظمة المكونة من ثمانية عشر عضوًا، ولكن فقط بعد معركة طاحنة واستقالة أربعة من رفاقه.

أما خارج المنظمة، أدت الاتفاقية إلى تفجر غضب حركتي المقاومة المسلحة، حماس والجهاد الإسلامي، اللتين اعتبرتا أن أي تصالح مع الدولة اليهودية بمثابة لعنة تصيب صاحبها. وكانت المعارضة من جانب جبهات الرفض، سواء كانت علمانية أو دينية، أمرًا متوقعًا. أما الأمر الأكثر إثارة للاضطراب فهو معارضة شخصيات كبرى مثل فاروق قدومي، وزير خارجية المنظمة، والمفكر البارز إدوارد سعيد والشاعر الكبير محمود درويش وكانت بعض الانتقادات تتحدث عن النمط الأوتوقراطي والشخصي والسري لإدارته. وكان البعض الآخر موجهًا لموضوع الصفقة. أما الانتقاد الرئيسي هو أن الصفقة التي تفاوض بشأنها عرفات لم تتعهد بإقامة، ناهيك عن ضمان، إقامة دولة فلسطينية.

وقد اتخذ هذا الانتقاد صورًا متعددة. حيث أكد فاروق قدومي أن الاتفاقية تفرط في الحقوق الوطنية الأساسية للشعب الفلسطيني وكذلك الحقوق الشخصية للاجئي ١٩٤٨. وألقى إدوارد سعيد باللائمة على عرفات بسبب قيامة بالتخلص من الانتفاضة من خلال قرار أحادي وفشله في تنسيق تحركاته مع الدول العربية وإحداثه فوضى عارمة في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية. وأضاف سعيد أن

"منظمة التحرير الفلسطينية قد تحولت من حركة تحرير وطني إلى حكومة مدينة صغيرة، يقودها نفس صفة الأشخاص". وبالنسبة للاتفاقية فلم تنل منه سوى الازدراء. فقد أعلن أن "كل الاتفاقيات السرية المبرمة بين طرف بالغ القوة وطرف بالغ الضعف تشتمل بالضرورة على تنازلات سرية بواسطة الأخير". وأضاف يقول "إن الصفقة التي أمامنا تجسد إفلاس وعزلة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ودهاء إسرائيل".(٧) أما محمود درويش فقد لعن الصفقة قائلاً "غزة وأريحا أولاً وأخيرًا".

كانت ردود الأفعال العربية تجاه الاتفاقية مشوشة. فقد قوبل عرفات باحترام ولكن في نفس الوقت ببرود من قبل وزراء الخارجية العرب التسعة عشر المجتمعين في القاهرة تحت لواء الجامعة العربية في القاهرة بعد مرور أسبوع على توقيع الاتفاقية في واشنطن. وقد عبرت بعض الدول العربية، وخاصة الأردن وسوريا ولبنان، عن ازدرائها للدبلوماسية المنفردة لرئيس المنظمة، والتي انتهكت المواثيق العربية بالتنسيق بين استراتيجيتها التفاوضية. وقد دافع عرفات عن قراره بتوقيع الاتفاقية من خلال تقديمها على أنها خطوة أولى نحو سلام أكثر شمولاً في الشرق الأوسط. وأضاف أن الاتفاقية المؤقتة هي مجرد خطوة أولى نحو التسوية النهائية للمشكلة الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي والتي سوف تشتمل على الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي المحتلة بما في ذلك "القدس الشريف". وقد برر لجوءه إلى القناة السرية بالقول بأن المفاوضات العلنية التي استمرت لمدة عامين تحت رعاية الولايات المتحدة قد وصلت إلى طريق مسدود. واتفق بعض وزراء الخارجية العرب مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على أن الاتفاقية هي خطوة أولى هامة حتى ولو لم يتم الاتفاق بشكل كامل على الخطوة التالية أو النهائية.

اجتمعت لجنتان في أوائل أكتوبر ١٩٩٣ من أجل التفاوض حول تنفيذ الإعلان الشهير الذي تم توقيعه في واشنطن. كان يرأس اللجنة الأولى لكل من شيمون بيريز ومحمود عباس، الزعيم الذي وقع الإعلان بالنيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية. وكان يفترض أن تجتمع هذه اللجنة الوزارية في القاهرة كل أسبوعين أو ثلاثة. أما اللجنة الأخرى، الخاصة بالتفاصيل، فكانت تتكون من خبراء يفترض أن يجتمعوا لمدة يومين أو ثلاثة كل أسبوع في منتجع طابا المصري على البحر الأحمر. وكان رئيسا الوفدين هما نبيل شعب والميجور جنرال آمون ليبكين شاحاك، الرجل الثاني في جيش الدفاع الإسرائيلي ورئيس المخابرات العسكرية. اتفق الجانبان على وضع أجندة للعمل وتكوين مجموعتين من الخبراء، إحداهما للتعامل مع الشئون العسكرية والأخرى لنقل السلطة.

تبنى ضباط جيش الدفاع خطًا متشددًا في المفاوضات. وقد تم استبعاد هؤلاء الضباط من المباحثات السرية في العاصمة النرويجية وشعروا بالمرارة بسبب عدم استشارتهم في الجوانب الأمنية الخاصة بالاتفاقية. وكان رئيس الأركان الإسرائيلي إيهود باراك يرى بأنهم أثناء هرولتهم من أجل إيجاد مكان في التاريخ، قام الساسة بالتنازل عن الكثير لمنظمة التحرير الفلسطينية وعندما يحين الوقت لتنفيذ الاتفاقية سوف تكون مسئولية الجيش معالجة المشاكل الأمنية.

فيما يتصل بمتاهة مفاوضات طابا، كان هناك انقسام مفاهيمي عميق. فقد رغب المفاوضون الإسرائيليون في انتقال تدريجي ومحدود للسلطات مع الاحتفاظ بكامل المسئولية عن الأمن في الأراضي المحتلة كما أرادوا إعادة انتشار الاحتلال الإسرائيلي بدلاً من إنهائه. ورغب الفلسطينيون في انتقال فوري وموسع للسلطات من أجل التمكن من البدء في إرساء قواعد الدولة المستقلة. فقد كانوا قلقين بشأن التخلص من الاحتلال الإسرائيلي ويناضلون من أجل الحصول على كل رمز ممكن

يشير إلى السيادة. ونتيجة لذلك الاختــلاف العميــق بيــن المفــاهيم، كانت كثيرًا ما تتحول مفاوضات طابا إلى أزمة وتستغرق وقتًا أطول من الشهرين المحددين لها في الجدول الزمني.

وبعد أربعة أشهر من المشاحنات، تم التوصل إلى اتفاق على شكل وثيقتين، إحداهما خاصة بالمبادئ العامة، والأخرى خاصة بالمعابر الحدودية وتم توقيع الوثيقتين بالأحرف الأولى بواسطة شيمون بيريز وياسر عرفات في القاهرة في التاسع من فبراير ١٩٩٤. وعلى الرغم من أن اتفاقية القاهرة قد تم تقديمها بلباقة باعتبارها حل وسط، فقد كان حلاً وسطًا يميل بقوة نحو الموقف الإسرائيلي. وأعد جيش الدفاع العدة من أجل فرض تصوره الشخصي على الفترة المؤقتة: خطوات معينة لنقل سلطات محدودة إلى الفلسطينيين دون تخلي إسرائيل عن المسئولية الشاملة عن الأمن.

وقد تعهد جيش الدفاع بإعادة نشر قواته وليس سحبها من قطاع غزة وأريحا. وقد منحت اتفاقية القاهرة جيش الدفاع الإسرائيلي السلطة الكاملة على الكتل الاستيطانية الثلاثة في غزة والطرق الأربعة الجانبية التي تربطهم بالخط الأخضر و"الأراضي التي تشرف عليها". كانت السمة الغالبة في الاتفاقية أنها تسمح لجيش الدفاع الإسرائيلي بالاحتفاظ بوجوده العسكري في وصول المنطقة الخاضعة للحكم الذاتي الفلسطيني، وتحمل المسئولية الكاملة عن الأمن الخارجي والسيطرة على المعابر الموصلة إلى مصر والأردن. وعلى الرغم من هذه المثالب الخطيرة، شكلت اتفاقية القاهرة خطوة أولى على طريق تنظيم انسحاب الإدارة المدنية الإسرائيلية والخدمات السرية من غزة وأريحا.

وأدت جولة أخرى من المفاوضات إلى توقيع اتفاقية بواسطة إسحاق رابين وياسر عرفات في القاهرة بتاريخ الرابع من مايو. وأدت اتفاقية القاهرة إلى طي

صفحة مفاوضات غزة وأريحا ووضع البنود الخاصة بتوسيع الحكم الذاتي الفلسطيني إلى بقية الضفة العربية. وكان من المقرر أن يحدث ذلك على ثلاث مراحل. الأولى، المسئولة عن السياحة والتعليم والثقافة والصحة والرعاية الاجتماعية والضرائب المباشرة كان من المقرر أن تنتقل من الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. المرحلة الثانية، كان يجب على إسرائيل أن تعيد انتشار قواتها المسلحة بعيدًا عن "التجمعات السكانية الفلسطينية". المرحلة الثالثة، وجوب إجراء الانتخابات في الضفة الغربية وغزة من أجل انتخاب سلطة جديدة.

نظر الجانبان إلى اتفاقية القاهرة باعتبارها وثيقة طلاق بعد سبعة وعشرين عامًا من الزواج التعس أجبر فيها الشريك الأقوى الشريك الأضعف على الإقامة في سجن عبوديته. كان ذلك صحيحًا فيما يتعلق بقيام إسرائيل بتوفير نظام قضائي منفصل وإمدادات مياه وكهرباء وطرق منفصلة للمستوطنات اليهودية. ولكن ذلك لم يكن صحيحًا من حيث أن الاتفاقية قد منحت للطرف الأقوى سيطرة محكمة على العلاقة الجديدة. وأكدت اتفاقية القاهرة مرارًا وتكرارًا على الحاجة إلى التعاون والتنسيق والتناغم في العلاقة الجديدة. وقد أعطت لجان الاتصال كبيرة العدد، والتي كان يتكون معظمها من عدد متساو من الجانبين، أعطت إحساسًا سطحيًا بالتكافؤ. ولكن هذا التكافؤ تم تفويضه لصالح الشريك الأقوى من خلال الواقع القائل بأن قوانين الاحتلال الإسرائيلي والأوامر العسكرية سوف تظل سارية ما لم تعدل أو تلغي بواسطة اتفاق مشترك. كان ذلك يعني من الناحية العملية أن أية قضية لا يمكن أن تحل بالتفاوض سوف تخضع لنصوص القانون الإسرائيلي بدلاً من نصوص القانون الدولي. كان ذلك تراجعًا عن الطلب الفلسطيني المتمثل في أن القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص اتفاقية جنيف الرابعة، يجب أن يكون مصدرًا للتشريع والتقاضي خلال الفترة الانتقالية.

بعـــد مضي يوم على توقيع اتفاقية القاهرة، دخلت قوة رمزية مكونة من ٣٠ رجل شرطة فلسطيني إلى قطاع غزة عبر مصر من أجل تولي مهمة الأمن الداخلي بدلاً من الإسرائيليين المنسحبين. كان ذلك أول دليل ملموس يشير إلى غروب شمس الاحتلال الإسرائيلي. وحتى تلك النقطة، كانت كل التحركات تحدث من جانب واحد، حيث قام الجيش الإسرائيلي بإعادة نشر قواته من أجل توفير حماية مستمرة لذلك المجتمع الضئيل المكون من المستوطنين اليهود في القطاع. والآن، كان يجب على قوة شرطة فلسطينية جديدة أن تتولى مسئولية التجمعات الفلسطينية المجاورة تبعًا لإدارة العمل المعدة سلفًا. وقد قوبل الانسحاب الإسرائيلي بزفرة ارتياح في إسرائيل، وفرصة وسعادة طاغية من جانب أهل غزة. ومع انسحاب آخر جندي إسرائيلي من الثكنات في رفح والنصيرات، تم إنزال العلم الإسرائيلي ورفع العلم الفلسطيني. كانت التجربة التي عمرها سبعة وعشرون عامًا من فرض الحكم الإسرائيلي على ٢ مليون عربي متمرد تقترب من نهايتها على المستويين الرمزي والعملي.

خطرت سياسة الحكومة الإسرائيلية المتمثلة في الانسحاب الخاضع للسيطرة من غزة وأريحا بدعم شعبي واسع. وقد فشل قادة المعارضة، رغم محاولاتهم اليائسة، في استثارة الأمة ضد قرارات الحكومة. وبالنسبة لهذه الأخيرة، كانت المفارقة الحقيقية تتمثل في أنها تحتاج إلى منظمة تحرير فلسطينية قوية من أجل تنفيذ تسوية غزة – أريحا، ولكن هذه المنظمة القوية يمكنها أن تقوي عزيمة الفلسطينيين على الكفاح من أجل إقامة دولتهم. وقد حافظت الحكومة على التزامها بالسلام مع الفلسطينيين على الرغم من الاحتجاجات المتصاعدة من جانب اليمين، وعلى الرغم من الهجمات الإرهابية التي تشنها حماس والجهاد الإسلامي بهدف تخريب مباحثات السلام. وفي التاسع والعشرين من أغسطس عام ١٩٩٤، تم توقيع اتفاقية النقل التمهيدي للسلطات والمسئوليات بواسطة إسرائيل والفلسطينيين. وأدت

هذه الاتفاقية إلى نقل السلطات إلى السلطة الفلسطينية في خمس دوائر وهي التعليم والثقافة والصحة والرعاية الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة.

وقد مضت المفاوضات على المسار السوري قدمًا بالتوازي مع تلك الجارية مع الفلسطينيين. وكانت استراتيجية رابين تتمثل في فصل المسار السوري عن المسارات الفلسطينية والأردنية واللبنانية. وكان يحدد إيقاع المفاوضات مع سوريا تبعًا لما يحدث على المسارات الأخرى. وقد عبر الأمريكان عن حسن نواياهم من خلال التوسط للتوصل إلى تسوية مع سوريا. وبالنسبة لهذه الأخيرة، كان الموضوع الرئيسي يتمثل في الانسحاب الإسرائيلي الكامل من مرتفعات الجولان، بمعنى العودة إلى خطوط الهدنة الخاصة بالرابع من يونيو عام ١٩٦٧. وفضل الإسرائيليون الانسحاب إلى الحدود الدولية لعام ١٩٢٣، والتي كانت تروق لهم بدرجة أكبر. وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٣، كان رابين قاب قوسين أو أدنى من قبول الشرط السوري، إذا وافقت سوريا على مطالبه التي اعتاد على وصفها بالسيقان الأربعة للمائدة. وإلى جانب الانسحاب فإن الدعائم الثلاث الأخرى للمائدة كانت تتمثل في التطبيع والترتيبات الأمنية وجدول زمني للتنفيذ. ولم يرض الرد السوري على هذه النقاط رابين. وبالتالي، على الرغم من التقدم الملحوظ الذي تحقق من قبل الجانبين في الحد من الخلافات، فإن ذلك لم يكن كافيًا لتحقيق طفرة على المسار السوري.

تأثرت الأردن على نحو مباشر بالاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني أكثر من أي بلد عربي آخر، وذلك بسبب ارتباطها الوثيق بالضفة الغربية وبسبب أن ما يزيد عن نصف سكانها من أصل فلسطيني. فبعد مضي يوم واحد من تقديم الاتفاقية إلى العالم، في احتفال أكثر تواضعًا بوزارة الخارجية، قام ممثلو الأردن وإسرائيل بتوقيع أجندة مشتركة لمفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام

شاملة. وكانت العناصر الأساسية لهذه الاتفاقية هي الحدود والأمور الإقليمية والقدس والماء والأمن واللاجئين. وقد حملت الاتفاقية الختم الشخصي للملك حسين، الذي كان منغمسًا في السعي نحو البحث عن السلام لمدة ربع قرن. وقد أثمر عام من المفاوضات المكثفة عن توقيع اتفاقية سلام في وادي عربة في السادس والعشرين من أكتوبر عام ١٩٩٤. وكانت تلك ثاني معاهدة سلام تبرم بين إسرائيل ودولة عربية خلال خمسة عشر عامًا، وأول معاهدة سلام في المنطقة. فقد تم توقيع معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر عام ١٩٧٩، ولكن بينما قدمت مصر سلامًا باردًا قدم الملك حسين لإسرائيل سلامًا دافئًا.

وفي الثامن والعشرين من سبتمبر عام ١٩٩٥، تم توقيع الاتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة في واشنطن بواسطة إسحاق رابين وياسر عرفات في حضور بيل كلينتون وحسني مبارك والملك حسين ملك الأردن. وقد عرفت هذه الاتفاقية باسم اتفاقية أوسلو٢. وهذه الاتفاقية، التي اختتمت نهاية المرحلة الأولى من التفاوض بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، قد أدمجت ونسخت اتفاقيات غزة وأريحا وتفويض السلطة المبكرة. وكانت هذه الاتفاقية المؤقتة شاملة من حيث نطاقها وبلغت مع ملاحقها المتعددة ما يزيد عن ٣٠٠ صفحة. ومن منظور التغيرات على الأرض، فقد كانت ذات أهمية كبيرة. فقد نصت على إجراء انتخابات المجلس الفلسطيني، ونقل السلطة التشريعية إلى هذا المجلس، وانسحاب القوات الإسرائيلية من أماكن التجمعات السكنية الفلسطينية، وتقسيم الأراضي المحتلة إلى ثلاث مناطق وهي A و B و C. تخضع المنطقة A للسيطرة الفلسطينية الكاملة، وتخضع المنطقة C للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وفي المنطقة B يمارس الفلسطينيون سلطة مدنية بينما يحتفظ الإسرائيليون بمسئولية الأمن.

وتبعًا لبنود هذه الاتفاقية، منحت إسرائيل الفلسطينيين السيطرة على ما يقرب من ثلث الضفة الغربية. فخضعت نسبة ٤% من الضفة الغربية (اشتملت على مدن جنين ونابلس وقلقيلية وطولكرم ورام الله وبيت لحم والخليل) للسيطرة الفلسطينية الكاملة، و٢٥% للسيطرة المدنية الفلسطينية. كانت أوسلو٢ تمثل نقطة اللا عودة في عملية إنهاء سيطرة إسرائيل القهرية على الشعب الفلسطيني.

وفي يوم الخامس من أكتوبر، قدم إسحاق رابين للكنيست صورة كاملة لاتفاقية أوسلو٢ والفكر الكامن وراءها. وقد تمت مقاطعة خطابه مرات عديدة بواسطة صيحات الاستهجان من مقاعد المعارضة. وقام اثنان من أعضاء الليكود بفتح مظلتين ذوي لون أسود إشارة إلى استرضاء نيفيل تشامبرلين لأدولف هتلر في ميونخ. وفي معرض حديثه، لخص رابين فكره الخاص بالتسوية الدائمة في وجود عسكري ولكن دون ضم وادي الأردن والاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبرى بالقرب من حدود ١٩٦٧، والحفاظ على القدس الموحدة مع احترام حقوق الديانات الأخرى، ووجود كيان فلسطيني لا يرقى إلى مرتبة الدولة، وتكون أرضه منزوعة السلاح. إن قيام رابين بتلخيص مبادئ التسوية الدائمة في جلسة مخصصة للحديث عن التسوية المؤقتة يعبر عن مدى اهتمامه العميق بالمضي قدمًا نحو المرحلة التالية.

وفي اليوم الذي قام فيه الكنيست بالتصديق على اتفاقية أوسلو٢ بفارق صوت واحد فقط، قام الآلاف من المتظاهرين بالاحتشاد في ميدان صهيون بالقدس. ونتنياهو زعيم الليكود حاضر للمظاهرة، حيث ألهم حماس الجمهور ووصف الاتفاقية بأنها اتفاقية استسلام واتهم رابين بأنه "تسبب في إهانة الوطن من خلال قبوله إملاءات عرفات الإرهابي". وبعد مرور شهر، في الرابع من نوفمبر ١٩٩٥، تم اغتيال رابين بواسطة متعصب يهودي ينتمي للحزب الديني القومي وذلك بهدف

تخريب عملية السلام. وكما توقع قاتله، أدى اختفاء رابين من الساحة إلى توجيه طعنة نجلاء إلى عملية السلام بأكملها. فقد قام شيمون بيريز، خليفة رابين، بالمضي على درب السلام مع الفلسطينيين، ولكن جهوده باءت بالفشل بسبب هزيمته في الانتخابات في مايو ١٩٩٦.

كما أدت عودة الليكود إلى السلطة بزعامة بنيامين نتنياهو إلى توجيه ضربة أخرى إلى عملية السلام. فمنذ البداية، كان الليكود معارضًا شرسًا لصفقة الأرض مقابل السلام الخاصة بحكومة حزب العمل، مع منظمة التحرير الفلسطينية. وشجب نتنياهو شخصيًا بالتنديد بالاتفاقية مرارًا وتكرارًا باعتبارها انتهاكًا للحق التاريخي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل وخطرًا مهلكًا يهدد أمنه.

وقد عبرت الخطوط العريضة الخاصة بالسياسة الخارجية لحكومته عن معارضتها بشدة لقيام دولة فلسطينية ولحق الفلسطينيين في العودة وتفكيك المستوطنات اليهودية. كما أكدت على سيادة إسرائيل على كامل القدس واستبعدت الانسحاب من مرتفعات الجولان. وقد اعتبر هذا البرنامج في العالم العربي بمثابة إعلان الحرب على عملية السلام.

قضى نتنياهو عامين ونصف في السلطة كان يحاول خلالها بكل إخلاص وقف اتفاقيات أوسلو وتجميدها وتدميرها وكان يبشر بعكس ذلك بينما يقوم في نفس الوقت بنسف منازل العرب وفرض حظر التجول ومصادرة الأراضي العربية وبناء مستوطنات يهودية جديدة، وحفر الأنفاق بالقرب من الأماكن الإسلامية المقدسة في مدينة القدس القديمة، وأجلبت اتفاقية أوسلو موضوع القدس للمرحلة الأخيرة. من المفاوضات، جعله نتنياهو محور برنامجه من أجل عدم إحراز تقدم في أي موضوع. وقامت حكومته بشن حرب استنزاف اقتصادية وسياسية ضد الفلسطينيين من أجل تحطيم معنوياتهم.

وقد أدى الضغط الأمريكي الكثيف إلى إجبار نتنياهو على التنازل عن بعض الأراضي الفلسطينية في مناسبتين فقد تم توقيع بروتوكول الخليل في الخامس عشر من يناير ١٩٩٧، الذي قسم المدينة إلى منطقة فلسطينية والأخرى يهودية. وكان ذلك يعتبر علاقة فارقة في عملية سلام الشرق الأوسط، حيث كانت تلك أول اتفاقية توقع بين حكومة الليكود والفلسطينيين.

الاتفاقية الثانية توسط فيها الرئيس بيل كلينتون في واي بلانتيشن بمريلاند في الثالث والعشرين من أكتوبر ١٩٩٨. ومن خلال توقيع مذكرة واي ريفر، تعهد نتنياهو بالانسحاب من ١٣% من الضفة الغربية على ثلاث مراحل في غضون ثلاثة أشهر ولكن أدى تمرد شركائه القوميين والدينيين المتطرفين إلى إسقاط الحكومة بعد انسحاب واحد فقط. كان سقوط الحكومة أمرًا محتمًا بسبب التناقض الجوهري بين سياستها المعلنة بالسعي نحو تحقيق السلام مع العالم العربي، ومذهبها الأيديولوجي الذي يعارض بضراوة مبادلة السلام بالأرض.

وفي ظل قيادة إيهود باراك لحزب العمل، حقق انتصارًا كاسحًا في انتخابات مايو ١٩٩٩. وكان من المتوقع أن تؤدي عودة العمل إلى السلطة إلى نفخ الحياة في عملية السلام المحتضرة. وخلال حملته الانتخابية، قدم باراك نفسه على أنه تابع رابين الأمين، الذي عاد من قتال العرب لكلي يصنع السلام. وقد حصل على تفويض واضح باستئناف السعي نحو السلام مع كل جيران إسرائيل.

ومع ذلك، في غضون فترة وجيزة بدد باراك كل الآمال المعقودة عليه. لقد كان يفتقد الرؤية والشجاعة السياسية والمؤهلات الشخصية المطلوبة للمضي قدمًا في طريق السلام مع الفلسطينيين.

كان باراك متغطرسًا ومستبدًا، وكان يتعامل مع الدبلوماسية باعتبارها إحدى وسائل الحرب. أما العقبة الكبرى التي وضعها على طريق السلام فقد كانت توسيع

المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. فنشاط الاستيطان لا يتناقض فقط مع نصوص اتفاقية أوسلو، وإنما يتناقض أيضا مع روحها. فعلى الرغم من أن النشاط الاستيطاني قد استمر في ظل كل رؤساء الوزراء السابقين، سواء المنتمين للعمل أو الليكود، فإنه في ظل باراك الذي يسعى للسلام تم بناء منازل أكثر ومصادرة أراضي عربية أكبر وبناء طرق أكثر عددًا للوصول إلى المستوطنات اليهودية المعزولة. وبالنسبة للسكان الفلسطينيين، لم تكن تلك المستوطنات رمزًا فقط لاحتلال القرية، وإنما كانت مصدرًا للمشاحنات اليومية وإشارة دائمة إلى الخطر الذي يتهدد سلامة أراضي دولتهم القادمة.

كان هناك سبب آخر لإبطاء المسار الفلسطيني وهو التفضيل الواضح من قبل باراك لعقد صفقة مع سوريا أولاً، باعتبار أن سوريا قوة عسكرية خطيرة بينما الفلسطينيون ليسوا كذلك. وخلال الشهور الستة الأولى في السلطة، قام باراك بالتركيز فقط على المسار السوري، تاركًا الفلسطينيين في العراء. وحينما رفض الرئيسي السوري حافظ الأسد عرضه النهائي، تحول باراك على مضض ومرغمًا إلى المسار الفلسطيني.

كانت تحفظاته بشأن اتفاقيات أوسلو معروفة للجميع. فقد أعلن أن منهج الخطوة خطوة لمبادلة الأرض بالسلام يضر بمصالح إسرائيل لأن الفلسطينيين سوف يطالبون دائمًا بالمزيد. وقد جعله ذلك حذرًا بشأن توقيع المزيد من الاتفاقيات المؤقتة ودفعه إلى الإصرار على أن تعهد السلطة الفلسطينية بوضع نهاية مطلقة للصراع.

ومع ذلك، كان من الضروري إبرام اتفاقية مؤقتة أخرى قبل الولوج إلى التسوية النهائية. وقد استغرق الأمر عشرة شهور من أجل كسر الجمود الذي تسبب فيه فشل حكومة الليكود في تنفيذ مذكرة واي ريفر. ومرة أخرى، أثبت باراك أنه

مفاوض صارم يمارس ضغوطا مكثفة على الفلسطينيين. وقد وصفت طريقته بأنها "السلام عن طريق التهديد". وقد عكست الاتفاقية التي وقعها مع ياسر عرفات في شرم الشيخ في الرابع من سبتمبر ١٩٩٩، مدى توازن القوى بين الجانبين. وقد اشتملت على جدول زمني جديد من أجل محادثات الوضع النهائي، من أجل التوصل إلى "اتفاقية هيكلية" بحلول فبراير، ومعاهدة سلام شاملة بحلول الثالث عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٠.

لم يتم الالتزام بالموعد الخاص بفبراير مما أصاب الفلسطينيين بالإحباط ودفع عرفات إلى التهديد بإصرار إعلان استقلال من جانب واحد إذ لم يتم التوصل إلى اتفاق. ومن أجل الحيلولة دون حدوث ذلك بشكل نهائي، أقنع باراك الرئيس كلينتون بعقد اجتماع قمة ثلاثي.

ومع إعلان عن الاجتماع، انفرط عقد ائتلاف باراك المشوش. فقد استقال ثلاثة شركاء من الحكومة، وحرموه من الأغلبية البرلمانية التي كان يتمتع بها عشية سفره إلى القمة. وفي خطاب جرئ، أعلن باراك أمام الكنيست أنه على الرغم من أنه لم يعد يمتلك الأغلبية، فإنه بصفته رئيس وزراء وصل إلى منصبه بالانتخاب المباشر فإنه لا يزال لديه تفويض بصنع السلام. ولكن الضعف السياسي لباراك في الداخل قلل من فرصه الدبلوماسية في المناورة. ومرة أخرى، كما كان يحدث غالبًا في الماضي، أصبحت عملية السلام رهينة لنزوات النظام السياسي الإسرائيلي.

بدأت المفاوضات في كامب ديفيد في الحادي عشر من يوليو عام ٢٠٠٠ واستمرت لمدة أحد عشر يومًا. وقد رفض طلب عرفات للحصول على مزيد من الوقت للاستعداد، معتقدًا أنه بمساعدة "صانعي السلام" الأمريكيين سوف يكون قادرًا على فرض شروطه على خصمه في التسوية النهائية. ومن أجل إنصاف

باراك، علينا أن نقول أنه عبر "خطوطه الحمراء" ووضع على المائدة رزمة شاملة تعالج كل القضايا التي تشكل قلب الصراع: الأرض والمستوطنات وحقوق اللاجئين والقدس. وبشكل أساسي، تصور باراك دولة فلسطينية على كل قطاع غزة ومعظم الضفة الغربية، ولكن مع ضم الكتل الاستيطانية الكبرى المجاورة لحدود ١٩٦٧ إلى إسرائيل.

ووادي الأردن، الذي كان يعتز به كثيرًا باعتباره أحد الحدود الأمنية لإسرائيل، سوف يسلم أخيرًا إلى السيادة الفلسطينية المطلقة. كما تبقى ٢,٥% من الضفة الغربية في يد إسرائيل، حيث تضم ١٠,٥% منها إلى إسرائيل بشكل نهائي وتظل ١٠% منها خاضعة للاحتلال الإسرائيلي لمدة عشرين عامًا. ووافق باراك على عودة اللاجئين الفلسطينيين، ولكن فقط في إطار عائلي يشتمل على ٥٠٠ شخص كل عام. وفيما يتصل بالقدس، مضى أبعد من أي رئيس وزراء إسرائيلي سابق وحطم التابو حيث وافق على تقسيم المدينة. ولكن هذا العرض لم يرق إلى مستوى المطالب الفلسطينية للسيادة المطلقة على كل الأحياء العربية في المدينة وعلى الحرم الشريف.[٨] كانت مشكلة هذه الصفقة أنها تعتمد إلى حد بعيد على قاعدة "قبولها ككل أو رفضها جميعًا". علاوة على ذلك، أصر باراك على أن الاتفاقية سوف تضع نهاية للصراع حيث يتعهد الفلسطينيون رسميًا بالامتناع عن القيام بأي عمل ضد دولة إسرائيل.

انقسم الوفد الإسرائيلي بشأن كيفية الاستجابة للاقتراح. وقد نظر البعض إليه باعتباره فرصة تاريخية من أجل إسدال الستار على الصراع، وشعر آخرون بأنه يفرط في حقوقهم الوطنية الأساسية وعلى وجه الخصوص حق عودة لاجئي ١٩٤٨. بالإضافة إلى ذلك، تعرض الوفد الفلسطيني لضغوط مصر والسعودية من أجل عدم التفريط في حقوق المسلمين في الأماكن المقدسة بمدينة القدس القديمة.

وعند هذا المتعطف الحرج في تاريخ شعبة، لم يبد ياسر عرفات أية شجاعة أو حنكة سياسية. كانت غلطته الكبرى أنه رفض الكثير من المقترحات التي قدمت إليه دون تقديم أية مقترحات مضادة. وبالتالي، حينما انتهت القمة بالفشل، كان باراك وكلينتون قادرين على تحميله كامل المسئولية عن هذا الفشل. عاد عرفات إلى وطنه حيث استقبلوه استقبال الأبطال، ولكنه عاد خاوي الوفاض.

مع انهيار قمة كامب ديفيد، بدأ العد التنازلي لاندلاع جولة جديدة من العنف. فعلى الجانب الفلسطيني، كان هناك إحباط متصاعد وتشكك عميق بأن إسرائيل سوف تقبل أية تسوية تشتمل على أي قدر من العدل. وكان التعنت الإسرائيلي الواضح يغذى الاعتقاد بأنها لا تفهم إلا لغة القوة. وعلى الجانب الإسرائيلي، كان هناك مقت متصاعد للفلسطينيين وتحرر من وهم نتائج أوسلو. وقد نجح إيهود باراك في إقناع كل رفاقه بعدم وجود شريك سلام فلسطيني.

وفي ظل هذه الأجواء، قام آرييل شارون زعيم الليكود، بزيارته الشهيرة إلى الحرم الشريف، وهو ذلك المكان المقدس الذي يحتوي المسجد الأقصى الذى يطلق عليه اليهود جبل الهيكل. وفي الثامن والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٠، قام شارون، يحيط به ألف من رجال الأمن وفي تحد سافر لمشاعر المصلين المسلمين، بالتجول داخل ساحة المسجد الأقصى.

ومن خلال زيارته الاستفزازية المتعمدة، أضاف شارون المزيد إلى برميل البارود. فقد أدت إلى اندلاع الشغب في الحرم الشريف وامتد إلى المناطق العربية الأخرى بالقدس الشرقية ومدن أخرى. وفي غضون وقت قصير، تحولت حوادث الشغب إلى انتفاضة شاملة، أطلق عليها اسم انتفاضة الأقصى.

وعلى الرغم من أن الانتفاضة قد اندلعت بشكل تلقائي، فقد اشتركت فيها خدمات الأمن الفلسطينية ولعبت دورها في تصاعد العنف. وأدى الانتقال من

الحجارة إلى البنادق من جانب الفلسطينيين، واللجوء إلى الصواريخ والدبابات وطائرات الهليكوبتر من جانب الإسرائيليين إلى تصاعد عدد الضحايا. وكما حدث غالبًا في الماضي، أسكت صوت الرصاص حوار الدبلوماسيين. ولكن العنف، بالطبع، ليس بغريب على المنطقة. وحتى بعد توقيع اتفاقية أوسلو، كانت الدبلوماسية في بعض الأحيان تتوقف بسبب اندلاع العنف أما الآن فقد كان يتخلل القتال الدامي جرعات صغيرة من الدبلوماسية التي لا تسمن ولا تغني من جوع. ازدادت مواقف الطرفين تشددًا واكتسبت حوادث الانتقام المتبادلة المزيد من الزخم. لم يرغب أي من الطرفين في أن ينظر إليه على أنه يرغب في التراجع.

ولم ير ياسر عرفات أي تعارض بين الانتفاضة والمفاوضات. على النقيض، لقد كان يحدوه الأمل في أن تمنحه الانتفاضة المزيد من القوة في التعامل مع الإسرائيليين. وأصر باراك على وجوب انتهاء التحريض والعنف قبل العودة إلى مائدة المفاوضات وكان إعلانه "نفاذ الوقت" إشارة إلى نبذ المسار السياسي حتى إشعار آخر. ومع غياب المباحثات، تدهور الموقف الأمني على نحو مستمر، وأصبحت الصدمات أكثر تكرارًا، وتصاعدت حصيلة الضحايا على نحو غير مسبوق. انهارت الثقة بين الجانبين تمامًا. أصبحت اتفاقيات أوسلو رمادًا تذروه الرياح.

لماذا انهارت عملية سلام أوسلو؟ إحدى الإجابات المحتملة هي أن اتفاقية أوسلو كان مكتوبًا عليها الفشل منذ البداية بسبب أوجه القصور الكامنة فيها وعلى وجه الخصوص لأنها لم تعالج أيًا من القضايا الجوهرية للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين. ومع ذلك، فإن السرد الحالي لصعود وسقوط اتفاقية أوسلو يقترح إجابة مختلفة. إنه يقترح أن السبب الأساسي لفشل أوسلو في حل الصراع هو أن إسرائيل، في ظل زعامة الليكود، تراجعت عن التزاماتها في الصفقة. ومن خلال

اللجوء إلى العنف، ساهم الفلسطينيون في انهيار الثقة التي بدونها لا يمكن تحقيق أي تقدم سياسي. ولكن السبب الأعمق وراء فقدان الثقة وفقدان الزخم هو السياسة الإسرائيلية الخاصة بتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، والتي اتبعها العمل وكذلك الليكود. وقد استبعدت هذه السياسة أي ظهور لدولة فلسطينية ذات قيمة والتي بدونها لن تكون هناك نهاية للصراع.

يقترح انهيار عملية أوسلو للسلام نتيجة عامة واحدة بشأن العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، ألا وهي مدى أهمية التدخل الخارجي لحل الصراعات الإقليمية. ووفقا لقصة أسطورية ملفقة، كان البابا جون بول؛ بابا الفاتيكان، يرى أن هناك حلين محتملين للصراع العربي – الإسرائيلي، أحدهما واقعي وأقصى والآخر يحتاج إلى معجزة: الحل الواقعي هو التدخل الإلهي، أما الحل الذي يحتاج إلى معجزة فهو إبرام اتفاقية على نحو طوعي بين الجانبين. وبسبب الأسباب التي تم شرحها في هذا الفصل، استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل التفاوض على اتفاقية أوسلو دون مساعدة طرف ثالث. ولكن أدى اختلال ميزان القوى بين الجانبين إلى صعوبة العبور بالاتفاقية إلى شاطئ الأمان، وعلى ذلك كان الدور الأمريكي كمدير لعملية السلام جوهريًا لنجاح المشروع بأكمله. وفي التحليل النهائي نجد أن الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على دفع إسرائيل إلى التسوية. وعلى ذلك، كان فشل أمريكا في ممارسة الضغوط الكافية على إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في انهيار عملية سلام أوسلو.

الفصل السابع عشر

سيدة العام

من بين كل الخطب التي تحدثت عن القضية الفلسطينية بواسطة المتحدثين الرسمين منذ بداية الصراع العربي – الإسرائيلي، كان الخطاب الذي ألقاه الدكتور حيدر عبد الشافي في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ بلا شك أكثرها بلاغة وإقناعًا. فلم يكن من المتوقع لمنظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من اعتدالها المتزايد، أن تقدم هذه المبادرة الواضحة للسلام إلى إسرائيل. وعلى أية حال، تم استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من مؤتمر مدريد بواسطة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير. وبعد أن أصابه الاضطراب بسبب نبرة المصالحة البادية في خطاب عبد الشافي، قام شامير بتمرير ملحوظة إلى مساعده. وتنبأ أحد المراقبين بأن الملحوظة تقول: "لقد ارتكبنا غلطة كبرى. كان يجب أن نصر على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني".

كان المؤلف الرئيسي لهذا الخطاب الرائع هي الدكتورة حنان عشراوي، المتحدثة باسم الوفد الفلسطيني وقد ولدت حنان في نابلس في الثامن من أكتوبر عام ١٩٤٦ لعائلة مسيحية من الطبقة المتوسطة ميسورة الحال. كان والدها داوود ميخائيل، طبيبًا انضم إلى صفوف المقاومة لمكافحة السيطرة البريطانية على فلسطين. وبعد ضياع فلسطين عام ١٩٤٨ عاشت العائلة في ظل الحكم الأردني في رام الله، فيما أصبح يعرف باسم الضفة الغربية. وبعد أن تخرجت من مدرسة

الأصدقاء للبنات في رام الله ثم التحقت بالجامعة الأمريكية ببيروت لدراسة الأدب الإنجليزي. وقد أدى الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧ إلى جعلها في المنفى، بين عشية وضحاها. كما أنه كان نقطة تحول أدى إلى اشتراكها على نحو فعال في الثورة الفلسطينية. وفي عام ١٩٧٠، بعد حرمانها من قبل السلطات الإسرائيلية من العودة إلى وطنها، قامت بالتسجيل للحصول على درجة الدكتوراه في الأدب الإنجليزي بالقرون الوسطى بجامعة فيرجينيا في تشارلوتسفيل. وهناك مارست نشاطًا سياسيًا متطرفًا إلى جانب دراستها الأكاديمية وبدأت في إيجاد مكان لنفسها على الساحة الأمريكية في الوقت الذي كانت فيه كلمة "فلسطين" مرادفه لكلمة "إرهابي". وباعتبارها مؤسسة والعضو الوحيد في فرع تشارلوتسفيل لمنظمة الطلاب العرب ورئيسة جمعية الأصدقاء الأمريكية لفلسطين الحرة، قامت بتكوين ائتلافات مع جماعة مناهضة لحرب فيتنام والجمعيات النسائية واتحاد الطلبة السود.

وفي عام ١٩٧٤، مكن العفو العام عن الفلسطينيين الدكتورة عشراوي من العودة إلى منزلها في رام الله والانضمام إلى أسرتها هناك. وقد التحقت بالمجال الأكاديمي كرئيس لقسم اللغة الإنجليزية بجامعة بير زيت. ومنذ البداية، أعلنت معارضتها للاحتلال. وبعد مشاركتها في بعض الظاهرات الطلابية ومسيرات الاحتجاج، تم إلقاء القبض عليها ومثولها لمحاكمة عسكرية.

وقد سألها القاضي بعد أن اختارت أن تقسم على الإنجيل وليس على القرآن أو التوراة، "ماذا تفصلين هنا اليوم؟". فأجابت بهدوء "هذا سؤال جيد. ربما يمكنك الإجابة عليه". وقد دفعتها هذه التجربة إلى إنشاء لجنة المساعدة القانونية بالجامعة من أجل دعم الطلاب الفلسطينيين. وخارج الجامعة، قامت بالتعاون مع مجموعة من السيدات بإنشاء جماعات دراسة نسائية وعقدت جلسات لرفع الوعي بشأن معاملة المرأة في دوائر مختلفة من الحياة الفلسطينية.

لم يكن زوج حنان، إيميل عشراوي، ناشطًا سياسيًا ولكنه كان موسيقيًا، يعمل كطبال في فرقة لموسيقى الروك تمزج الأغاني العربية بالموسيقى المعاصرة. وقد تزوجا عام ١٩٧٥ ولديها طفلتان. وبمساعدة زوجها، استطاعت حنان الاستمرار في أنشطتها القومية والنسائية. ومثل العديد من رفيقاتها بجامعة بير زيت، كانت لديها بعض الاتصالات بالفصائل السياسية اليسارية المنتمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكنها لم تنضم لأي منها. وقد اقتربت أكثر من التيار الرئيسي لحركة فتح ولكنها احتفظت دائمًا باستقلالها السياسي.

جذبت انتفاضة ديسمبر ١٩٨٧ عشراوي أعمق وأعمق داخل السياسة. وقد أدت الثورة الشعبية إلى انصهار العناصر التي تبدو غير متجانسة للمجتمع الفلسطيني في بوتقة واحدة مما مكنها من الوقوف أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية الجبارة. كانت تجربة هادرة أطلقت، على الرغم من كل التوقعات، الطاقات المكبوتة ومنحت المشاركين فيها نوعًا من القوة، لدرجة أصبحوا معها لا يمكن قهرهم. كانت عشراوي متشككة بشأن موجة الابتهاج السائدة، ولكنها أيضًا أصبحت أكثر وعيًا بأهمية التنظيم والنظام ونقد الذات. أخذت حنان زمام المبادرة من حيث ابتكار وسائل جديدة لشرح القضية الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص في الصحافة والتليفزيون.

انتهج الفلسطينيون سياسة تمثلت في الامتناع عن الدخول في مجادلات علنية مع الإسرائيليين. وكان الهدف من ذلك هو عدم الاعتراف بإسرائيل، ولكن ذلك منح الإسرائيليين ميزة احتكار وسائل الإعلام وأعطاهم الكثير من الفرص لإلقاء اللوم على الفلسطينيين الغائبين عن الساحة وتشويه صورتهم. وكانت الدعوة التي تلقتها عشراوي للتحدث وجهًا لوجه مع الفلسطينيين في برنامج تيد كوبل على قناة إيه بي سي والمسمى "نايت لاين" بمثابة الفرصة التي طالما تلهفت عليها من أجل

كسر ذلك التقليد الفلسطيني الخاص بالمقاطعة اللفظية. واقتنصت الفرصة. وكتبت تقول أنها فعلت ذلك من أجل توصيل ثلاث رسائل مختلفة تماما "رسالة إلى العالم تقول إننا نريد أن يستمع إلينا على نحو مباشر، ورسالة إلى الفلسطينيين تقول بأنه حان الوقت لأخذ زمام المبادرة والإفصاح، ورسالة إلى الإسرائيليين تقول بأننا مستعدون لمواجهتكم".

وبعد أن امتلأت نفسها شجاعة بسبب هذه المواجهة العلنية الأولى، قامت عشراوي ومجموعة من "المستقلين" السياسيين الآخرين بتكوين اللجنة السياسية الفلسطينية، التي عقدت الكثير من الاجتماعات في منزلها. وكانت أهداف اللجنة تتمثل في التحدث إلى الصحفيين والزوار الأجانب، وتوفير مجموعة من المتحدثين الجديرين بالثقة الذين يمكنهم المشاركة في المؤتمرات والندوات في جميع أنحاء العالم، وتقديم الخيارات المختلفة إلى القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، والعمل كمركز للنشاط السياسي والدبلوماسي في الأراضي المحتلة. كان هذا النشاط محظورًا في ذلك الوقت، ولكن أمدهم الخطر بالشجاعة التي مكنتهم من البقاء. وبصرف النظر عن مدى خطورته، ضم هذا النشاط بكثافة على حياة عشراوي العائلية. قالت زيينا، ابنتها الصغرى، "لقد أعرت أمي لعملية السلام".

إن عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، والتي توجت بالمصافحة الشهيرة بين ياسر عرفات وإسحاق رابين في الثالث عشر من سبتمبر ١٩٩٣، هي الموضوع الرئيسي لمذكرات عشراوي الممتعة والمعبرة(*) والكتاب كما يشير عنوانه لا يتحدث عن تاريخ دبلوماسي ولكنه يتحدث عن رواية داخلية لأحد المشاركين فيها. وتخبرنا عشراوي أيضا قد واتتها الشجاعة لكتابة هذا الكتاب من

(*) Hanan Ashrawi, This Side of peace: A personal Account (New York: Simon and Schuster, 1995).

خلال مساندة إدوارد سعيد لها، الذي كان يلقى اللوم غالبًا على عدم وجود رواية فلسطينية من أجل الكشف عن تصورهم الخاص للحقيقة.

لم تصبح حنان عشراوي سياسية باختيارها، ولكن كانت السياسة بالنسبة لها مجال نشاطها الثاني. ومع ذلك، فإن خلفيتها الأدبية قد أثرت بالتأكيد على أسلوبها السياسي. وكان إتقانها للغة الإنجليزية سلاحًا ماضيًا مكنها من عرض القضية الفلسطينية بكفاءة واقتدار، ولكن لأنها لم تكن سياسية محترفة فقد استطاعت تقديم منظور جديد للنضال الفلسطيني. وقامت برفع مستوى الجدال بشأن السياسة الفلسطينية من خلال التركيز على القضايا التي تؤثر على الحياة اليومية، ومن خلال تبني آمال ومخاوف رجل الشارع الفلسطيني، والتأكيد على قضايا العدل والفضيلة، حيث لفتت الانتباه – على سبيل المثال – إلى انتهاك إسرائيل للحرية الأكاديمية وترحيلها العشوائي للفلسطينيين وإساءة معاملة المحتجزين. ولأنها امرأة، فقد مكنها ذلك من التعبير عن أحاسيسها وانفعالاتها، وعن الأزمة الإنسانية للأشخاص الذين حرموا من أرضهم واجبروا على الخروج من بلادهم أو العيش في ظل الاحتلال وأدى ذلك إلى مس شغاف قلوب الشعوب الغربية. وعلى الرغم من أنها قدمت قضيتها بكل حماس وشغف، وعلى الرغم من إنها قد تكون دوجماتية، فإن مستمعيها لم يشعروها بالتهديد أو الغطرسة من جانبها. وحتى في ظل الضغط الهائل، تحلت دائمًا بالوقار.

وكما فعل إدوارد سعيد، أدركت حنان عشراوي أهمية أن يقص الفلسطينيون قصصهم بأنفسهم، وبخلافه أدركت متطلبات السياسة البراجماتية وضرورة التصالح ليس فقط مع الأعداء ولكن أيضًا مع النفس. ومثل سعيد، كانت العشراوي فكرة ملتزمة بالقضية الفلسطينية بكل حماس وإخلاص تمتلك ناصية اللغة والبيان. أما الفرق بينهما فهو أن عشراوي يمكنها أن تترجم الفكرة إلى خطة عمل. وأسلوبها

السياسي يصطبغ بالخبرة العملية ومسحة من الواقعية وقدرة على المواءمة بين الاعتبارات المتصارعة.

كانت هذه المهارات السياسية وليس فقط إجادتها للغة الإنجليزية هي التي زكت عشراوي لدى عرفات لكي يرسلها كمبعوث إلى الحكومة الأمريكية وكان عرفات يعلم أنها ليست لديها أي مطامع شخصية للحصول على سلطة سياسية، وأنها لن تهدد مركزه كقائد للحركة السياسية الفلسطينية. ومع ذلك فقد كشفت علاقتها عن بعض التوترات بين المكونين الرئيسين لهذه الحركة: أولئك الموجودون بالأراضي المحتلة ومن هم خارجها، الداخل والخارج. وقد رغب الأمريكان والإسرائيليون في أن يكون مركز الثقل داخل الحركة الفلسطينية من أجل سحب البساط من تحت أقدام القيادة في تونس لصالح القيادة في الأراضي المحتلة وهو التحول الذي صمم عرفات على مقاومته.

ومع ذلك، في عام ١٩٨٩، طلب عرفات بنفسه من عشراوي أن تلتقي مسئولي وزارة الخارجية وأن تلتمس منهم رفع مستوى الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية. كانت تلك بداية الدور الذي كان عليها أن تلعبه في السنوات الست التالية، وهو الدور الذي منحها وجودًا عالميًا متزايدًا.

وفي وزارة الخارجية، التقت عشراوي ثلاثة مساعدين لجيمس بيكر وهم دينيس روس ودان تروتسر وآرون ميللر والذي أطلق عليهم في وقت لاحق "صانعو السلام". ومن خلال كلماتها الشخصية فإنها لم تكن تعشق الأضواء:

"بما أنني اعتبر نفسي واحدة من الناس ولست موظفة حكومية، ومبعوثا غير دبلوماسي، مارست خياري الخاص بالمباشرة والصراحة. لقد أحضرت معي بعضًا من براءة الانتفاضة ورغبتها في التحدي واتخاذ المبادرة، وتأكيد ذاتها وعدم الانصياع للتهديد. والأهم من ذلك، إنني أحضرت إلى هذا اللقاء، وإلى كل اللقاءات

الأخرى، ذلك الشيء الذي لا غنى عنه والذي أصبح السمة الأبرز في الخطاب السياسي الفلسطيني: إنه البعد الإنساني.

وبعد عام، ارتكب ياسر عرفات أحد أسوأ الأخطاء الفادحة في تاريخه السياسي من خلال قيامة بعناق صدام حسين بعد الغزو العراقي للكويت. أدى ذلك العناق إلى وضع منظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى في خانة اليك وعرض الفلسطينيين في الأراضي المحتلة إلى خطر جسيم. فعلى الملأ، ظهر صدام حسين بمظهر بطل الفلسطينيين المنتظر، أما خلف الأبواب المغلقة، حينما سألوه عن سلامة الفلسطينيين إذا هاجم إسرائيل بصواريخ سكود، أجاب قائلاً "إنني في ذلك الوقت أن يسلكوا طريقًا في غاية الحذر. فلمدة سنوات كانت عشراوي ورفاقها يحاولون تدريس لغة السلام: "إننا مثل سيزيف حملنا صخرة الحلول السلمية الثقيلة إلى أعلى التل. والآن، مع بركات إله الحرب التي حلت علينا، ولا يبدو أن الصخرة سوف تتدحرج فقط وإنما سوف تسحقنا أيضًا".

بعد حرب الخليج الأولى، قامت عشراوي وحفنة من زعماء الداخل – بقيادة فيصل الحسيني، الشخصية البارزة في فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة – بالمشاركة في مباحثات تمهيدية مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر. وقد أدى ذلك إلى المساهمة في انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط وأكد على أن الفلسطينيين سوف يكونون جزءًا منها. وأعلن جورج بوش بكل فخر أن حرب الخليج أرست دعائم "النظام العالمي الجديد". وتم تكليف بيكر بعقد مؤتمر عالمي من أجل معالجة الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث نظر إلى فلسطين الأراضي المحتلة كحليف مفيد، ولكنهم في نفس الوقت يمكن التخلي عنهم عند الضرورة.

ومع قيام إسحاق شامير بمواصلة وضع العراقيل، قام بيكر على نحو مستمر بزيادة الضغط على الفلسطينيين لكي يبيعهم أية مقترحات يبدو أن إسرائيل ترغب في القبول بها، زاعمًا أن هذه هي الطريقة الوحيدة من أجل جر إسرائيل إلى المحادثات.

قام بيكر ومساعدوه برحلات مكوكية بين إسرائيل والفلسطينيين حاملاً، كما أشارت عشراوي بأسف، جزرة للإسرائيليين وعصا للفلسطينيين. وقد أبلغ أحد الصحفيين المرافقين له عشراوي أن بيكر يحترم جميع محاوريه. وأجابت عشراوي بسخرية قائلة "بعد لقائه الذي استمر ست ساعات مع شامير، سوف يجد أن أي شخص آخر في العالم بالغ الظرف". وفي هذه الاجتماعات التمهيدية، قاوم الحسيني وعشراوي كل محاولات خلق قيادة بديلة تحل محل منظمة التحرير الفلسطينية. كان هدفهما، كما نظر إليه، تمثيل منظمة التحرير وليس استبدالها. وبينما أجبرا على الانصياع لمعظم شروط شامير في مؤتمر السلام المخطط له، وعلى وجه الخصوص استبعاد عرفات، فإنهما أصرا على هدفهما الطويل الأمد وهو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للفلسطينيين وجلب زعماء المنظمة للتفاوض بشكل مباشر ورسمي مع إسرائيل.

كان مؤتمر مدريد أكثر مؤتمرات سلام الشرق الأوسط شمولاً حتى ذلك الوقت. وقد ضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، باعتبارهما راعيان للمؤتمر، ومراقبين من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ووفود من إسرائيل ودول عربية متعددة، ووفد أردني – فلسطيني مشترك، وحوالي خمسة آلاف صحفي من جميع أنحاء العالم. وباعتبارها المتحدث الرسمي باسم الوفد الفلسطيني، سرعان ما بزغ نجم حنان عشراوي كبطل للعرض. وقد أدى استبعاد المنظمة إلى تمكينها من تقديم الوفد الفلسطيني باعتباره يتكون بشكل أساسي من أكاديميين ومتخصصين، جاءوا

إلى مدريد لعرض قضية شعبهم. وكانت عشراوي صاحبة الفضل في إقناع قادة المنظمة بأن خطاب الافتتاح يجب أن يلقي باللغة الإنجليزية وليس العربية، لأنه يستهدف بشكل مبدئي الشعب الأمريكي. وقد كتبت عشراوي تقول بأنها أثناء إعداد الخطاب شعرت بأنها مدفوعة إلى التعبير بالكلمات عن جوهر التجربة الفلسطينية والمساهمة في خلق قوة تغيير لا تقهر. ومع تحرك الدكتور عبد الشافي، ذلك الرجل الدمث الخلق المنتمي للمدرسة القديمة، لإلقاء خطابه كان يخشى أن ينخرط في البكاء وهو يقرأه. قالت له حنان "لا تقلق، معلهش. تقدم وابك كما تريد. إن السماء تعلم أن من حقنا أن نبكي، إننا لدينا ما يكفي للبكاء عليه".

وفي فترات الراحة التي كانت تتخلل جلسات المؤتمر كانت عشراوي دائمًا محط الأنظار، حيث تدلي بالتصاريح الصحفية وتجري اللقاءات الشخصية. وقد شكل الإسرائيليون فريق علاقات عامة كبيرا ومتخصصا، ولكن كان من الواضح أنهم حزوا المباراة أمام عشراوي. وقد وصفها أحد الخبراء الإسرائيليين بأنها تتميز بفصاحة مرعبة وأن تعاملها مع الصحافة يصل إلى درجة العبقرية. لم تكن تشعر بالرعب ولم تكن تعاني رهبة مواجهة الجمهور. كما أنها كانت على قناعة بأن الصحافة تجري وراء الحقيقة وأن الحقائق التي يمكن إثباتها بشأن، على سبيل المثال، الوسائل التي يحرم بها الفلسطينيون من حقوقهم الأساسية، هي سلاحها في المعركة. وفي المؤتمر الصحفي الختامي في مدريد، اختتمت حديثها بالقول "لقد منحتموني والشعب الفلسطيني أذنًا صاغية ولهذا فأنا أقدم لكم عميق امتناني". فهب الصحفيون وقوفًا وصفقوا لها بحرارة.

كانت المرحلة الثانية في عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة عبارة عن محادثات ثنائية بين الوفود العربية وإسرائيل، والتي عقدت في واشنطن في يناير ١٩٩٢. وقد رأس الدكتور عبد الشافي الوفد الفلسطيني، بينما واصلت

الدكتورة عشراوي نشاها كمتحدث رسمي. وقد وصف أحد النقاد أعضاء الوفد بأنهم "حفنة عشوائية" ولكن واصلت الصحافة النظر إليهم باعتبارهم يتمتعون بالذكاء ومثيرين للإعجاب، وكانت قيادة المنظمة في تونس لا تزال مستبعدة من المشاركة المباشرة في المحادثات، ولكنها كانت عاقدة العزم على نحو لم يحدث من قبل على أن يصل صوتها إلى المؤتمرين.

وفي هذا الموقف المعقد، كانت هناك ثلاث مجموعات فلسطينية مختلفة تشارك في عملية السلام، الوفد الذي أرسل إلى واشنطن لإجراء المفاوضات ولجنة القيادة، التي كان يرأسها مستشار عرفات نبيل شعث، ولجنة استراتيجية تتكون من مستشارين وخبراء. ومع وجودهم معًا طوال الليل، عملت هذه المجموعة المتنافرة من الرجال والنساء، الدكاترة والأكاديميين كفريق متلاحم على نحو يثير الدهشة.

كانت العقبة الرئيسية التي عرقلت عملهم هي التدخل المستمر من جانب المقيمين في تونس. فالعمل مع قائد المنظمة لم يكن سهلاً بسبب أسلوبه الأوتوقراطي وفرديته في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى غروره وعدم كفاءته في نفس الوقت. ولكن عشراوي بينت بوضوح أنه الآن بدأ يعاني من الوساوس وأنه على شفا الإصابة بالبارانويا، ومع توهمه بأن هناك "قيادة بديلة" سوف تحل محله. وكان يخشى من أن حدوث أي تقدم بواسطة "وفد الشعب" سوف يقوض منزله المنظم ومركزه كقائد للحركة الفلسطينية. وكان يتحدث عن ذكر النحل الذي يستخدم لتلقيح الملكة ثم يترك ليموت، وكذلك تحدث بمرارة عن الرجل الذي يبحث إلى الحياة لكي يوقع وصيته ثم يترك ليموت أو يطرد. ومن أجل القضاء على الخطر الذي يتهدده، لجأ عرفات إلى التلاعب وأسلوب فرق تسد، والمكائد الحقيرة. كان متلهفًا على إثبات أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم دون مساندته. كان يجذب الخيوط من تونس وقطع شوطا بعيدًا لكي يبين أنه الوحيد القادر على اتخاذ القرار بالنيابة عن الفلسطينيين.

كان لدى حنان عشراوي مكانة خاصة داخل لجنة القيادة لأنها كانت متحدثة معروفة على مستوى العالم، وبسبب علاقاتها الوثيقة بالمسئولين الأمريكيين. وقامت بتمثيل الجانب الفلسطيني في العديد من المحادثات، الرسمية وغير الرسمية، مع بيكر ومساعديه في وزارة الخارجية: وبالتالي كانت تستطيع الحديث بثقة عن الموقف الأمريكي. ولكن على الرغم من أن صلتها بوزارة الخارجية الأمريكية كانت أحد واجباتها، فقد عرضتها لمسئولية القرب اللصيق من الأمريكيين. وقد بدأ بعض أعضاء حاشية عرفات، غالبًا بدافع الغيرة، التشكيك في تقاريرها الخاصة بالموقف الأمريكي وقاموا حتى بالوسوسة إليه بأنها قد خانت القضية. وكان عرفات يتعامل معها بوجهين. فحينما شاهدها في تونس قدرها حق قدرها وقال لها "إنك لست فقط أختنا العزيزة وإنما أنت تاج على رؤوسنا". ومع ذلك، من وراء ظهرها كان يرفضها ويكيد لها المكائد مثل تابعيه.

أدى سلوك المفاوضين الإسرائيليين إلى التسبب في مشاكل مختلفة تمامًا لعشراوي. فخلال الجولات الخمس الأولى من محادثات واشنطن، حاول الفلسطينيون جر الإسرائيليين إلى القضايا الجوهرية مثل الانسحاب من الضفة الغربية ومستقبل القدس، ولكن واصل الإسرائيليون المراوغة والتملص. وقد حافظوا على المشاركة الصورية دون معالجة القضايا الحقيقية. أما رغبة إسحاق شامير في ألا تسفر المحادثات عن أي شيء، فقد كانت سرًا مكشوفًا للجميع. وفيما يتصل بتدخل المنظمة على نحو خفي في المباحثات، فضل شامير أن يتظاهر بعدم وجده. وقد ساهم تعنته في هزيمة الليكود في انتخابات يونيو ١٩٩٢. وأدى انتصار حزب العمل إلى إنعاش الآمال في قرب تحقق السلام. حذرت عشراوي رفاقها قائلة "الاختبار الحقيقي قادم. هل يمكن لرابين محطم العظام أن يصبح رابين صانع السلام". وما أفزعها هو أن الآمال الضئيلة التي أحياها قدوم رئيس الوزراء

الإسرائيلي الجديد في نفوس محبي السلام سرعان ما تبددت حينما رفض، هو أيضًا، الانخراط في مفاوضات جادة.

كان هناك مصدر ثالث للإحباط الفلسطيني وهو الممانعة الأمريكية لمشاركة أكثر فعالية في إدارة عملية السلام، واستمرار أمريكا في دعم إسرائيل. بدأت عملية السلام في مدريد باثنين من الرعاة ولكن احدهما، وهو الاتحاد السوفيتي، لم يعد موجودًا، والآخر، الولايات المتحدة، أصبح مجرد متفرج. ومع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٩٢، كان جورج بوش وجيمس بيكر يواجهان احتمالاً قويًا بالهزيمة، فأرخيا قبضتهما على عملية السلام وسمحا لإسرائيل بأن تستغل اختلال ميزان القوى لصالحها.

وبصرف النظر عن الانتخابات، لم تكن هناك إدارة أمريكية على استعداد للوقوف في وجه إسرائيل، لأنه لم تكن هناك أية ميزة سياسية يمكن الحصول عليها مقابل ذلك. من ناحية أخرى، مهما كانت عدالة قضية الفلسطينيين فإنها كانت تبدو عديمة القيمة في تقدم المجال السياسي، سواء في الكونجرس أو في البيت الأبيض. وفيما بينهم، كما تقول عشراوي، كان الفلسطينيون يسخرون من الأمريكيين قائلين بأنهم يرسلون إليهم "لا ورق" لأنهم يعتبرونهم "لا شعب" ولا يردون على مذكراتهم لأنهم يعتبرونهم "لا وفد".

وعندما خلف بيل كلينتون جورج بوش كرئيس لولايات المتحدة، أصبحت النزعة الموالية لإسرائيل في السياسة الأمريكية أكثر وضوحًا. وتم استبدال منهج التعامل المتوازن الخاص بإدارة بوش بمنهج "إسرائيل أولاً" الذي يذكرنا بحقبة ريجان. وقد أوضح كلينتون أنه لن يمارس أي ضغط على إسرائيل وتبني "منهج رفع الأيدي" عن محادثات السلام". وفي لقائها الأول مع واين كريستوفر، وزير الخارجية الأمريكي، درست عشراوي جيدًا ما قاله وكيف قاله واستنتجت أنه ليس

لديه أي اهتمام شخصي بما يحدث في الشرق الأوسط. ولاحظت أن سياسة الإدارة الجديدة اتسمت بالتردد والغموض. وفي المناسبات القليلة التي قامت فيها إدارة كلينتون بتقديم مقترحات من أجل الخروج من الأزمة، فإنها كانت تعكس بوضوح وجهات النظر الإسرائيلية. ومع حلول صيف ١٩٩٣، ودع المفاوضون الفلسطينيون الأمل في أن يكون لدى إدارة كلينتون أي تأثير جاد على مواقف إسرائيل، ناهيك عن اقتراح أية صيغة عادلة بالنسبة للفلسطينيين.

وبالتالي، أصبحت حنان عشراوي على قناعة بأنه يجب تغيير الصنيعة الأساسية للمفاوضات إذا كان المطلوب عقد مباحثات جادة وعقلانية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. وبدون علمها، أدي الفشل الأمريكي في دفع المفاوضات الجارية في واشنطن إلى الأمام، إلى إمكانية إجراء المفاوضات السرية في أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وممثلي الحكومة الإسرائيلية. وقامت المنظمة بمحاولات متعددة من أجل عقد مباحثات سرية مع رابين، ولكنه لم يستجب لها. ووفرت اللقاءات التي رتب لها المسئولون النرويجيون في أوسلو تلك القناة السرية التي يبدو أن رابين أخذها على محمل الجد. أما عرفات، من جانبه، فقد لعب لعبة خداع مزدوجة. فقد حرص على بقاء المفاوضين الفلسطينيين في واشنطن على جهل تام بمحادثات أوسلو السرية. علاوة على ذلك، حينما حدث تقدم في مباحثات أوسلو، بدأ عرفات في إصدار تعليمات متشددة لعشراوي ورفاقها وذلك من أجل عرقلة محادثات واشنطن.

وحينما أبلغ الحسيني وعشراوي أن يقوما بتقديم ورقة إلى كريستوفر ذات شروط تعتبر غير مقبولة، أطاعا تعليماته، ثم قاما بتقديم استقالتيهما والتي لم يتم قبولها.

وهذه المرة لم تحاول عشراوي إخفاء غضبها. وقد قالت لعرفات وجهًا لوجه "إننا لا نستطيع أن نمضي قدمًا مع هذه التعليمات المتناقضة، والقنوات المتعددة، وعدم وجود استراتيجية موحدة، وعملية اتخاذ القرار غير المتناغمة، والتجاهل التام لمواقعنا في وفد التفاوض، وغياب المساءلة والانفتاح في عملنا الداخلي". وبعد ذلك، في اجتماع خاص، شنت هجومًا ضاريًا على أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس، واتهمتهم بطعنها ورفاقها في الظهر.

وفي رحلتها التالية إلى تونس، في السادس والعشرين من أغسطس عام ١٩٩٣، تم إخبارها بشأن إعلان المبادئ الذي تم توقيعه بالأحرف الأولى في أوسلو. لم تندهش لوجود القناة الخلفية، ولكن ما أدهشها هو أنها نجحت. وفي الصباح التالي، توجهت وفيصل الحسيني إلى مكتب محمود عباس، المعروف باسم أبو مازن، وقام بدراسة نسخة من الاتفاقية. ومنذ الوهلة الأولى لرؤية الاتفاق، أصيبت بالصدمة. كان واضحًا أن مسئولي منظمة التحرير الفلسطينية الذين تفاوضوا على هذه الاتفاقية لم يعيشوا تحت نير الاحتلال. فهي لم تلزم إسرائيل بوقف كل أنشطة الاستيطان، كما أنها أجلت قضية القدس، ولم تشر من قريب أو بعيد إلى حقوق الإنسان. ومثل الحسيني، أعربت عن قلقها العميق بشأن الفجوات والغموض الموجودين في الاتفاقية ونقص التفاصيل وغياب أية آلية لدعمها.

وعلى الرغم من اعترافها بحصول المنظمة على بعض المكاسب السياسية الاستراتيجية، كما أشار أبو مازن، فقد أعربت أيضًا عن أن الاتفاقية تحتوي على الكثير من البنود القابلة للانفجار والتي يمكن أن تتحول إلى مساوئ بالنسبة للجانب الفلسطيني. على أية حال، كان واضحًا لها عندما قرأت الاتفاقية أن هناك فصل من التاريخ الفلسطيني على وشك أن ينطوي وأن هناك فصل جديد يلوح في الأفق، وأنها يجب أن تعد العدة للرحيل.

وفي حفل مراسم توقيع الاتفاقية المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في بساحة ساوث لاون بالبيت الأبيض، جلست حنان عشراوي في الصف العاشر. وقد اقترحت كتابة الخطاب من أجل أن يلقيه زعيم حرب العصابات السابق في ثوبه الجديد كرجل دولة عالمي، وكانت تعد العدة لأن يكمل الخطاب ما بدأته في مؤتمر مدريد، ولكن قوبل عرضها بالرفض. وفي هذه المناسبة، كان خطاب عرفات نموذجا يحتذي في السطحية والتفاهة. ومع ذلك، أخبر أحدهم عشراوي أن اختيار هذا الخطاب كان متعمدًا. كانت الرسالة المنطوي عليها تقول بأن اللغة التي تتحدث بها عشراوي أصبحت من ذكريات الماضي. كما قال لها بأن "المرحلة القادمة ليست للشعراء والمفكرين. إنها حقبة الساسة المحنكين الأشداء، مرحلة تكون فيها الشعارات هي أسلحة الصراع. إن المصلحة الشخصية تتطلب أكلاشيهات وليس رؤى إنسانية".

عرض عرفات على عشراوي عددًا من المناصب في إدارته الجديدة، ولكنها رفضتها جميعًا. فقد كانت تتوقع أنها سوف تنهار قريبًا. وقد عزم الرئيس المنفرد الرأي لفلسطين أن يمضي على درب النموذج الجزائري، حيث عاد الساسة الموجودون بالمنفى ليحكموا البلاد بعد الاستقلال وتخلصوا من كل القادة المحليين الذين حاربوا الفرنسيين. كانت عشراوي مصيبة في قرارها الحكيم بالحفاظ على استقلالها السياسي، لأن لغة عرفات وقيمة رؤيته للمستقبل كانت مختلفة تمامًا عن تلك الخاصة بها. إن الحاجة إلى الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان مجرد قضيتين ضمن العديد من القضايا التي اختلفا عليها. لقد شعرت، كما كتبت في نهاية كتابها، أن:"التحدي الرئيسي الذي كان يواجهنا هو عملية متكاملة وشاملة لبناء الأمة وترسيخ دعائميا، الأمر الذي كان يتطلب أكثر من قوة شرطة وسلطة سياسية. كان علينا أن نبني جوهر الدولة، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني والديمقراطية والهياكل التي تنظم عملها وتحمل عبء الدولة. كما يجب ضمان استقلال القضاء،

ويجب إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة لانتخاب مجلس تشريعي مستقل. إن عقلية وسلوكيات وإجراءات الماضي لم تعد صالحة، وأسوا شيء يمكن أن تفعله قيادتنا هو أن تضع ذلك فوق واقع جديد من خلال أشخاص يرفضونها. إن الأمر يتوقف علينا لقد كنت على قناعة بوجوب تسهيل هذا التحول والتأكد من أن المبادئ التي آمنا بها ودافعنا عنها طويلاً سوف تتحول إلى واقع يمثل القواعد والنظم التي يقوم عليها مستقبلنا".

ولكنها عبرت بلباقة عن الأسباب التي دعتها إلى رفض عرض عرفات قائلة:

"إن علينا طي الصفحة، وأن نغلق فصلاً لكي نبدأ فصلاً جديدًا. لن أكون جزءًا من أي كيان سياسي، كما أنني لن أقبل أي منصب رسمي. ومن الآن فصاعدًا، سوف أسعى إلى رؤية مختلفة. لقد دخلنا إلى ساحة السياسة الدولية من أجل خدمة شعبنا وقضيتنا، وعبر السنوات القليلة الماضية أعطيت كل ما عندي. والآن حان وقت الانتقال إلى مرحلة جديدة لها أدواتها ووسائلها ولغتها وأشخاصها".

مضت حنان عشراوي قدمًا في تأسيس وقيادة اللجنة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. وهي ترى أن عمل اللجنة يتمثل في الاستماع إلى التحقيق في شكاوي إساءة المعاملة باعتبارها جزءًا هامًا من عملية بناء المؤسسات. وفي اليوم الذي قامت فيه السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة عرفات بحلف اليمين في أريحا، كان مكتبها الخاص بحقوق الإنسان في القدس يتلقى سيلاً من القضايا والشكاوي.

وفي ذلك الوقت، كانت الهوة بين الآمال التي انتعشت مع إبرام اتفاقية أوسلو والنتائج الفعلية قد أصبحت أكثر اتساعًا. ولم يقم عرفات بتوظيف عقليته "التورية" لصالح الالتزام "ببناء الدولة" التي دافعت عنها عشراوي. وقد قامت إدارته في

مساحة من الأرض تقدر بحوالي ٦,٥% من مساحة فلسطين الأصلية. وقد كانت غير ديمقراطية وغير محبوبة، واتسمت بالقهر المتزايد. وأدى الضغط الإسرائيلي على عرفات من أجل التعامل بصرامة أكبر مع المتشفين، وخاصة المنتمين لحماس والجهاد الإسلامي، إلى إنشاء محكمة جديدة لأمن الدولة. وهذه المحكمة المثيرة للجدول والمكونة من ثلاثة أفراد كانت تهدد الحقوق المدنية للفلسطينيين وتذكرهم بالمحاكم العسكرية الإسرائيلية. أما منتقدي عرفات الذين اعتادوا السخرية من عرفات من خلال نعته باسم عمدة غزة، فقد أصبحوا ينادونه باسم مأمور قطاع غزة. وباعتبارها رئيسة اللجنة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، كان من واجب عشراوي الوقوف في وجه هذه المحكمة، التي اعتادت السخرية من سيادة القانون. وحينما تم ضرب عرض الحائط بتحذيراتها التي عبرت عنها خلف الأبواب المغلقة، قامت بإصدار بيان مع بداية مايو ١٩٩٤، أدانت فيه بقوة إجراءات وممارسات المحكمة. كما هددت بالاستقالة من رئاسة اللجنة إذ لم يتم التصرف إزاء ذلك، وكان بيانها يرقى إلى درجة التحدي المباشر لعرفات. ووصلت علاقتها به إلى أدنى مستوى لها.

إن المرء لينظر بإعجاب إلى مذكرات حنان عشراوي بسبب شجاعتها واستقامتها، ويصيبه الذهول عند النظر إلى إنجازاتها. لقد تألقت في أعقاب حرب الخليج الأولى، والتي تشكل أحد أصعب المراحل في التاريخ الفلسطيني منذ نكبة ١٩٤٨. لقد كانت أكاديمية بلا جمهور انتخابي، وبلا حرب، وبلا قاعدة سلطة، وبلا منظمة، وكان الدعم القادم لها من زعيم حركتها خاطئًا على أحسن الافتراضات. ومع ذلك فقد ألقت بنفسها في خضم النشاط السياسي والدبلوماسي من أجل مصلحة شعبها، وكانت ناجحة على نحو رائع في رسم صورة جديدة للقومية الفلسطينية باعتبارها قضية عقلانية وإنسانية. وعلى الرغم من تعرضها لضغوط هائلة وجرها إلى دوامة من المناورات الحقيرة، فقد حافظت على توازنها النفسي

ولم تفقد حسها السياسي. كانت الشخص المناسب في الوقت المناسب، الذي يقوم بالعمل المناسب، وأنجزته على نحو أفضل من أي من الموالين للمنظمة كانت شخصيتها ومبادئها تتناقض للأسف مع تلك الخاصة بياسر عرفات، وبعض من رجاله الذين أحاطوا به في دويلته البائسة في غزة. إن عدم اتخاذ الفلسطينيين لها كأحد زعمائهم الأساسيين لهو مأساة في تلك اللحظة الحرجة من تاريخهم.

الفصل الثامن عشر

سياسة تجاوزتها الأحداث

أوقع إسحاق رابين بالفلسطينيين الكثير من الألم والعقاب أكثر مما فعل أي زعيم إسرائيلي آخر حتى اليوم. فعندما كان رئيسًا للأركان عام ١٩٦٧، قاد الانتصار العسكري المشهود الذي حققته إسرائيل والذي استولت بمقتضاه على الصفقة الغربية. وطوال الخمسة وعشرين عامًا التالية حاول، بدرجات تفاوته، إحكام قبضته على الأراضي المحتلة عن طريق القوة الغاشمة. ومما يثير السخرية أن وحشيته تجاه الفلسطينيين هي التي أكسبته سمعته داخل إسرائيل كسياسي مسئول ويعتمد عليه. ولكن سياسة القوة قد تجاوزتها الأحداث. وبالتالي، خلال فترة حكمه الثانية كرئيس للوزراء، والتي بدأت في يونيو ١٩٩٢، تحول رابين مصاص الدماء إلى رابين صانع السلام.

أدت سياسة القوة إلى حشد موافقة قومية واسعة داخل إسرائيل، أم سياسة المصالحة فلم تنل مثل هذا الاستحسان الجماعي. وقد واجهت محاولة رابين للقيام بانسحاب محدود وتدريجي وتحت السيطرة من الضفة الغربية استهجانًا هستيريًا من قبل اليمين الإسرائيلي، وخاصة المستوطنين المتشددين، باعتبارها خيانة للأمة اليهودية وبداية النهاية لأرض إسرائيل.

وحينما تم اغتيال رابين في نوفمبر ١٩٩٥، على يد متطرف يميني ادعى إنه يتحرك طبقًا لأوامر الله، أدت حقيقة كون المتهم إسرائيليًا إلى إلقاء الضوء على

الانقسامات العميقة والمتأصلة بين الإسرائيليين بشأن العلاقات مع أكثر أعدائهم حميمة – الفلسطينيين.

يعتبر ميرون بنفينستي، مؤلف كتاب "أعداء حميمين: اليهود والعرب في أرض مشتركة"(*)، عضوا بحزب العمل ولكنه أيضًا ناقد صارم السياسة تجاه الفلسطينيين. وباعتباره عالمًا جغرافيًا ومؤرخًا فإنه شديد الارتباط بوطنه. كما شغل منصب نائب عمدة القدس تيدى كوليك في الفترة من ١٩٧١ وحتى عام ١٩٧٨ وكان مسئولاً عن إدارة القدس الشرقية والمدنية القديمة، حيث تعيش الغالبية العظمى من الفلسطينيين المقيمين بالقدس. وفي عام ١٩٨٢، قام بإنشاء مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية ولعب دورًا مؤثرًا في الجدل الدائر بشأن الأراضي المحتلة. والآن يعمل ككاتب متفرغ، يكتب بالعبرية والإنجليزية، ومن بين أعماله كتاب "صراعات وتناقضات" الصادر عام ١٩٨٦، كما يقوم بالكتابة في الصحيفة الإسرائيلية اليومية المستقلة "هاآرتس".

وفي مقدمة هذا الكتاب، يصفه تومي فريدمان، الحائز على جائزة بوليتزر مرتين تقديرًا لتقاريره عن الشرق الأوسط، بأنه "واحة من المعرفة في الصحراء الفكرية للشرق الأوسط – تلك الصحراء التي نرى فيها المشعوذين والمنظرين، الأفاقين ورجال الدين، الدنيوي والإلهي، لا يخضعون للحقائق أو التاريخ أو الإحصاء".

وكلما أراد فريدمان اكتشاف ما الذي يحدث بالفعل، كان يتحدث إلى بنفنستي حيث "الرؤية الأصلية والبيانات الصادقة والاستنتاجات التي لا تلقي بالاً إلى الطرف الذي تدعمه أو تنتقده". وقد أدت هذه السمات إلى جعل بنفنستي أحد أشهر

(*) Meron Benvenisti. Intimate Enemies: Jews and Arabs in a Shared Land Berkeley: University of California Press, 1995).

المحللين المستشهد بهم في إسرائيل، سواء من قبل الحمائم أو الصقور، "أرميا ويونس في شخص واحد". وفي أواخر الثمانينيات، بعد مرور عقد من النشاط الاستيطاني المحموم من قبل الليكود، كان السؤال المطروح في ذلك الوقت هو: هل لازالت إسرائيل قادرة على الانسحاب من الأراضي المحتلة أم أنها وصلت إلى نقطة اللا عودة؟ ويصل بنفنستي إلى استنتاج يقول بأنه بناءً على الإحصائيات الاقتصادية والديموجرافية وتلك الخاصة بملكية الأرض فإن عملية الاستعمار اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة أصبحت غير قابلة للتراجع.

وأدى هذا الاستنتاج إلى سعادة وحزن جماعات المصالح المختلفة في نفس الوقت. فالمستوطنون شعروا بالاطمئنان إلى أنهم قد ضربوا بجذورهم عميقًا في يهودا والسامرة على نحو لا تكون معه الحكومة قادرة على انتزاعهم منها، ولكنهم شعروا بالاستياء حينما أخبروا كما يكلفون دافع الضرائب الإسرائيلي. أما معتدلو حزب العمل فقد اطمأنوا عند سماع أن المناطق الهامة من الناحية الاستراتيجية في الضفة الغربية مؤمنة، ولكنهم أنكروا تمامًا الزعم القائل بأن خيارهم المفضل - التسوية الإقليمية مع الملك حسين - قد تجاوزته الأحداث. وقد شعر الفلسطينيون بأن بنفنستي دافع عنهم حينما أشار إلى الأرقام الخاصة بمساحات الأراضي التي صادرتها إسرائيل، ولكنهم لم يعجبهم مقولة أن تعنتهم الدبلوماسي قد سهل مهمة المصادرة.

ومن الأشياء الجوهرية بالنسبة لتحليل بنفنستي، هنا وفي أي موضع آخر، التمييز بين الصراع الداخلي الطائفي والصراع الخارجي بين الدول. فالنزاع بين الدول يجري بواسطة ممثلي الدول ذات السيادة عبر إطار دولي محدد وطبقًا لقواعد راسخة من الممارسة الدبلوماسية. وهناك شرط مسبق للتفاوض يتمثل في الاعتراف بشرعية وندية ممثلي الدولة الأخرى. وموضوع التفاوض لا يتمثل في

وضع كل طرف وإنما يتمثل في طرق ووسائل حل مشكلة تعارض المصالح بينهما. من ناحية أخرى فإن الصراع الطائفي يدور حول قضايا جوهرية خاصة بالهوية والرموز المتنافسة والعدل المطلق. إنه صراع على الوجود ينظر إليه الجانبان على أنه كفاح من أجل قيمة عليا –البقاء الجماعي– لا يمكن التفريط فيها. ويعرف بنفنستي الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أنه صراع. بين مجتمعين (أي صراع طائفي):

"صراع دائر بين تجمعين بشريين يكافحان من أجل الحصول على الموارد الطبيعية والبشرية ويتنافسان من أجل احتكار السيطرة على الأصول الرمزية، داخل وحدة إقليمية يعتبر كلاهما أنها وطنه. إنه صراع متعدد الوجوه والطبقات. فمن ناحية، هو صراع سياسي وقومي وعرقي على السيادة. ومن ناحية أخرى، فهو نموذج لمجتمعين منقسمين ويستمر طاقته من التوزيع غير العادل للموارد، والاعتماد الاقتصادي غير المتوازن، واحتكار سلطة الدولة الذي تمارسه جماعة ضد الأخرى. إن الصراعات الطائفية أصلية ومتوطنة، وهي حرب ليست لها نهاية. فالعنف قد يختفي تحت السطح، ولكن إمكانية اشتعاله من جديد تظل موجودة أبدًا".

إن هذا العداء الدفين قد حول الطائفتين إلى صورة طبق الأصل من بعضها البعض، حيث يرقصان معًا رقصه الموت. ومن أجل الوصول إلى استنتاجه النهائي، يستشهد بنفنستي بوصف كاموسي للصراع بين الفرنسيين والجزائريين "إنه أشبه بشخصين فاقدي العقل، ممتلئان بالحنق والغضب الأعمى، قررا أن يدخلا في عناق قاتل، وزواج مجبران عليه لا يستطيعا منه فكاكًا. لقد أجبرا على أن يعيشا معا ولكنهما غير قادرين على التوحد، ولذلك قررا في النهاية أن يموتا معًا".

وبالنظر إلى قراءته للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني باعتباره صراعًا متأصلاً ومناف للعقل، لا فكاك منه ومستنزف للقوى، كان بنفنستي متشككًا إلى حد بعيد بشأن الإطار المفاهيمي للعلاقات بين الدول ومتشائمًا بشأن إمكانية التوصل إلى حل الصراع. وقد زعم قبل عقدين من توقيع اتفاق أوسلو بأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني غير قابل للمعالجة الدبلوماسية التقليدية لأن الطرفين لا يعترفان ببعضهما البعض. وحتى عندما تحدث الجانبان لغة عقلانية براجماتية وانخرطا معًا في سياق دبلوماسي، كان ذلك من أجل إخفاء الأجندة الخفية التي تحتوي القيم المطلقة. إن منظور بنفنستي المتفرد، كما وصفه فريدمان، هو منظور واقعي قبلي ومتشائم محترف.

وفي كتابه "أعداء حميمين" يقوم باختبار المضامين الكامنة في حدثين من أحداث الصراع: المذبحة التي وقعت للفلسطينيين على يد الشرطة الإسرائيلية جبل المعبد (المسجد الأقصى) في أكتوبر ١٩٩٠، والمصافحة الشهيرة بين رابين وعرفات في حديقة البيت الأبيض في سبتمبر ١٩٩٣ في حديقة البيت الأبيض في سبتمبر ١٩٩٣ وفي هذا السياق، يقوم أيضًا بإلقاء الضوء على تصاعد الانتفاضة والعنف الطائفي المهلك، وحرب الخليج ومؤتمر مدريد للسلام واتفاقية أوسلو، والتي جرت جميعها في الثلاث سنوات الفاصلة بين المذبحة والمصافحة الشهيرة.

إن حادث جبل المعبد (المسجد الأقصى) حيث قامت الشرطة الإسرائيلية بفتح نيران أسلحتها الأوتوماتيكية عشوائيًا على الجمهور، مما أدى إلى مقتل ١٩ فلسطينيًا، يجسد تلك الشخصية القبلية والرجعية للصراع. والواقع أن السؤال القائل "من الذي بدأ؟" كان أكثر إثارة للجدل من الحادث في حد ذاته، ويقول بنفنستي بمهارة بالتعبير عن منظور الطائفتين. فقد كان الفلسطينيون الموجودون بجبل المعبد والمقتنعون بوجود مؤامرة من جانب المتعصبين اليهود لوضع حجر الأساس

للهيكل الثالث داخل ساحة المسجد الأقصى وتخريب الأماكن الإسلامية المقدسة- يعدون العدة للقيام باحتجاج سلمي. وزعم الإسرائيليون بأن المحتجين قد هاجموا المصلين اليهود المسالمين عند حائط المبكى. كما اعتقد بعض الإسرائيليين بأن صدام حسين وياسر عرفات قد دبروا هذه المؤامرة من أجل حشد العالم الإسلامي ضد الولايات المتحدة ودميتها الصهيونية. ويرى بنفنستي أن "السياق العام يشير إلى أن الأمر يتصل بالانتماء العرقي. وتصوير الأمر على أنه سبب ونتيجة لا يستند على قاعدة منطقية موضوعية ولكنه مجرد منظور أحادي الجانب. إن سلسلة العنف الطائفي تتأكد من خلال التعريفات المتعارضة للعلاقة بين التحدي ورد الفعل. إن ما تعتبره جماعة ما تحدي يبدو وكأنه رد فعل بالنسبة للجماعة الأخرى". ولا يثير الاندهاش كثيرًا أنه إذا كان من الممكن أن يتفق الجانبان على تسلسل الأحداث، لتبخر النزاع.

وفي دوائر الجناح اليساري في إسرائيل، صادفت مذبحة جبل المعبد عملية بحث عن الذات. فقد اعتاد اليسار الإسرائيلي تسطيح الصراع، ملخصًا إياه في الأراضي المحتلة: أي أن المشكلة هي احتلال إسرائيل للأراضي العربية والحل يكمن في إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وأدى تعريف النزاع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال مصطلحات جيوسياسية إلى السماح لليسار بإنكار الطبيعة الطائفية المتأصلة للصراع. وحادث جبل المعبد، في قلب "القدس الموحدة"، لا يمكن معالجته من خلال هذه الرؤية.

وبينما ليس هناك شك في وجود بعض التعاطف الأصيل مع أولئك الذين لقوا حتفهم على يد وحشية الشرطة، فإن اليساريين الإسرائيليين كانوا مهتمين بشكل أساسي بالضرر الذي يمكن أن يلحق بسمعتهم وبسمعة إسرائيل في الخارج. وعلى ذلك، كما يقول بنفنستي، لم يأت ردهم على هيئة تحد مؤلم للواقع ولكنه جاء في

صورة محاولة بائسة لإعادة بناء شبكة المراوغات والاعتذارات، والأهم من ذلك، الإيمان بها مرة أخرى". كما لم يكن للحادث أي تأثير دائم على سياسة إسرائيل الرسمية تجاه السكان الفلسطينيين. وعندما نستعرض الحادث، يجب ألا تنظر إليه على أنه نقطة تحول في العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية، ولكن على أنه مجرد دلالة على التمحور العرقي للطائفتين، الجلادين والضحايا.

إن حادث جبل المعبد يوفر لبنفنستي عدسة مكبرة يفحص من خلالها القضية الشائكة الخاصة بالعلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية في القدس، ويكشف عن بعض الغرائب والتناقضات الخاصة بالمنهج الإسرائيلي للتعامل مع المدنية. وفي المقام الأول، يرى أن القدس تجسد الصراع بين ثقافتين سياسيتين بين "دولة إسرائيل – ذلك الكيان الذي يعمل وفقًا للمعايير الليبرالية الغربية والذي تتحدد عضويته من خلال المواطنة – وأرض إسرائيل – ذلك الكيان الذي تحكمه القيم الأصولية القبلية وتتحدد عضويته من خلال الالتصاق باليهودية في شكلها الديني – التقليدي والقومي المتعصب.

ثانيًا، يرى بنفنستي أن هناك تناقضًا بين رؤية الإسرائيليين لحكمهم للمدينة باعتباره نزيهًا وعادلاً، والواقع المتمثل في أن الاهتمام بسيادة القانون قد حل محله الاهتمام". فهو يعتقد أن السلطات الإسرائيلية لا تستطيع التمييز بين "سيادة القانون" كمفهوم يجسد المبادئ الليبرالية والديمقراطية الدولية للحكم و"الحكم عن طريق استغلال القانون" والذي يمثل نظامًا أحاديًا وقمعيًا يستخدم بواسطة طائفة ما لفرض مشيئتها على الأخرى".

ثالثًا، هناك تناقض حاد بين الزعم الرسمي القائل بالمعاملة العادلة لسكان القدس والتمييز ضدهم في الخدمات وتخصيص الموارد والترخيص والتنمية البيئية التي يشكو منها المواطنون العرب. والدليل الذي يؤكد وجود هذا التمييز، على

مستوى النظام وعلى مستوى المحليات، لا يخفى على أحد. فمن بين الميزانية الهائلة للتنمية المخصصة بواسطة الوزارات الحكومية في القدس، يحصل القطاع اليهودي على ٩٥% منها بينما يحصل القطاع العربي على ٥% فقط.

كما استثمرت المدينة الموحدة ٣% من ميزانية التنمية في القدس الشرقية عام ١٩٨٦ و٢,٦% عام ١٩٩٠. وفي مقابلة شخصية معه، يعترف تيدي كوليك بهذا التفاوت حيث قال "لقد فعلت شيئًا ما للقدس اليهودية عبر الخمس وعشرين سنة الماضية، أما القدس الشرقية فلم أقدم لها شيئًا.

وأخيرًا، يتحدى بنفنستي الحكمة الإسرائيلية التقليدية بخصوص كيفية حل الصراع على القدس. فهو يشير إلى أنه منذ عام ١٩١٧، أي منذ أصبحت المدينة مشكلة دولية ملحة، تم تقديم ما لا يقل عن ٤٠ مقترحا لحل النزاع في الوقت الذي تزداد فيه المشكلة تعقيدًا. وفي عام ١٩٦٧، حينما تمت إعادة رسم حدود المدينة، كانت إسرائيل مدفوعة بالرغبة في الاستيلاء على "أكبر مساحة من الأرض بها أقل عدد من العرب". ومنذ ذلك الحين، والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تعبر على السيادة الإسرائيلية المطلقة والتي لا ينازعها فيها أحد، مع تقديم إدارة ذاتية للأماكن المقدسة اليهودية والإسلامية والمسيحية ولا مركزية إدارة المحليات من أجل السماح باستقلال أكبر للأقليات غير اليهودية. ومع ذلك، فإن هذه المقترحات تعالج فقط المشاكل القانونية بينما تتجنب القضية الحرجة الخاصة بالسيادة.

في غضون ذلك، كانت سياسة إسرائيل – التي تحظى بتأييد قومي على نطاق واسع – تتمثل في ضم الأراضي النائية من أجل خلق وجود يهودي متصل في القدس الكبرى وفصل المواطنين العرب المقيمين في المدينة عن عرب الضفة الغربية. ويرى بنفنستي أن هذا العمل يمثل وصفة سحرية لتوليد المشاحنات والعداوة.

ولكن سياسة إسرائيل الخاصة ببناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، بشكل عام، كانت دائمًا تؤدي إلى المشاحنات والعداوة. وكانت سياسة حزب العمل الاستيطانية في بادئ الأمر مقتصرة على وادي الأردن تبعًا للمتطلبات الأمنية والمذهب الكلاسيكي المتمثل في تجنب المناطق المكتظة بالعرب بقدر الإمكان، ولكن سرعان ما اكتسبت الزخم من تلقاء نفسها. كما مهدت الطريق للسياسة التي انتهجها الليكود والأحزاب الدينية القومية بدءًا من عام ١٩٧٧ فصاعدًا، والتي تمثلت في بناء المستوطنات في كل أنحاء الضفة الغربية، بما فيها المناطق ذات الكثافة السكانية العربية المرتفعة. وهم يرون جميعًا أن مسألة حظر بناء المستوطنات اليهودية في الأماكن ذات الصدى التوراتي مثل بيت لحم وشيلو وحبرون (الخليل)، أمرًا لا يقبل النقاش. وأدى الأمر في النهاية إلى مشروع استيطاني قلص من احتمال تنفيذ مشروع حزب العمل الأصلي الخاص بالتسوية الإقليمية.

ويقارن بنفنستي بين سلوك إسرائيل تجاه الأراضي المحتلة من خلال جيشها عام ١٩٦٧ وفكرة "الحدود" في التاريخ الأمريكي: باعتبارها منطقة حدودية خارج نطاق الحضارة، يقطنها سكان أصليون لا يشكلون مجتمعًا له حقوق سياسية، وغير قادرين على الالتصاق الروحي بالأرض. وهو يزعم أن الارتباط الإثني بالمنطقة "الحدودية" التي تم غزوها عام ١٩٦٧ كان لحظيًا وتأكد من خلال كل عناصر الثقافة السياسية الإسرائيلية – اليهودية. هذه مبالغة. فحقيقة الأمر أن المجتمع الإسرائيلي كان ومازال منقسمًا على نحو حاد في موقفه من المنطقة الحدودية. وبعض هذه الانقسامات قد تم إلقاء الضوء عليها في الفصل المطول الذي يحمل عنوان الانتفاضة الفلسطينية ضد الحكم الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن الانتفاضة الأولى قد بدأت في ديسمبر ١٩٨٧، قبل ثلاث سنوات تقريبًا من مذبحة الأقصى (جبل المعبد)، يحث بنفنستي الخطى من أجل سبر غور أصولها وأهدافها وأهميتها.

والواقع أنه ليس هناك تجسيد أفضل لنظريته القائلة بان الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو صراع طائفي. فلقد اندلعت الانتفاضة بشكل عفوي، دون إعداد أو تخطيط من قبل الصفوة الفلسطينية، ناهيك عن منظمة التحرير الفلسطينية، لأن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لم يشعروا فقط بأن حقوقهم الإنسانية قد انتهكت ولكن أيضًا كمجتمع قومي أصبح مهددًا. لقد اندلعت الانتفاضة بسبب شروط العدو الحميم وكان هدفها تحرير الأراضي المحتلة من الوجود العسكري الإسرائيلي، والسيطرة السياسية والاستغلال الاقتصادي. كانت الانتفاضة ثورة على النظام الإسرائيلي.

هل كانت الانتفاضة كفاحًا من أجل التحرير الوطني من الاستعمار؟ إنها بالفعل لديها الكثير من سمات هذا الكفاح. لقد كانت موجهة ضد بلد يحتل أرضًا ليست أرضه، يستعمرها ويستغل مواردها الطبيعية ويحافظ على حكمه بواسطة جيش احتلال. وبالمثل، كان رد فعل إسرائيل لا يختلف كثيرًا عن ذلك البلد الذي يمارس القمع الاستعماري، وخاصة حينما أمر رابين وزير الدفاع في ذلك الوقت "بتكسير عظام مثيري المتاعب". ومع ذلك، عند تدقيق النظر، يبدو النموذج الاستعماري يمثل معضلة أكبر. فهو يفترض، على سبيل المثال، أن حدود الدولة المهيمنة محددة جيدًا، بينما حدود إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ لم تكن كذلك. وهناك فرق هام آخر وهو أن الأوربيين قد فككوا أنظمتهم الاستعمارية ورحلوا إلى بلادهم. بينما الإسرائيليون مضطرون إلى التفاوض مع أعدائهم الذين يشاركونهم الأرض.

كان الحكم الإسرائيلي قبل الانتفاضة يتسم بأدنى استخدام ممكن للقهر والإذعان تجاه السكان الفلسطينيين. وقد اعتبر المسئولون الإسرائيليون الموقف مستقرًا وكان اندلاع الانتفاضة بمثابة مفاجأة كاملة لهم. وبسبب شعورهم بالإحباط

لأنهم فشلوا في قمع الانتفاضة بالقوة، توصل المسئولون الإسرائيليون إلى نتيجة مؤداها أنهم يخوضون حربًا من نوع جديد. ومع ذلك، يرى بنفنستي أن المواجهة العنيفة بين المجتمعين (الطائفتين) ليست حربًا، وعلى ذلك فإن أية مقارنة بينها وبين الحروب السابقة غير صالحة. ويضيف أنه "في الحرب التقليدية، يقوم الجيش بالدفاع عن حدود البلد، بينما في الصراع الطائفي بين مجتمعين يدافع عن النظام. والحرب التقليدية تستمر حتى ينتصر أحد الجانبين، أو حتى يتعب الجانبان ويمضى كل منهما إلى منزله. أما الصراعات الطائفية فإنها مزمنة ومتوطنة ومتأصلة وليست لها نهاية. إنها فقط تستمر وتستمر وتستمر". وعلاوة على ذلك، في الانتفاضة المدنية لا توجد حدود، واحتلال الأرض ليس له مغزى، والفرق بين الجندي والمدني ليس واضحًا.

تتمثل إحدى النتائج الملموسة للانتفاضة في تحول منظمة التحرير الفلسطينية من المواجهة مع إسرائيل إلى التفاوض. لم يكن لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ناقة ولا جمل في اندلاع الانتفاضة ولكنها لم تأل جهدًا في ادعاء شرف القيام بها والإمساك بناصيتها. ومع ذلك، كان القادة المحليون هم من ضغطوا على عرفات من أجل ترجمة إنجازات الانتفاضة إلى برنامج سياسي حقيقي.

لقد كانوا يعرفون عدوهم أكثر مما يعرفهم وكان لديهم تقدير أفضل لميزان القوى. وجدت تلك النصيحة آذانا صاغية لدى عرفات وفي اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في نوفمبر ١٩٨٨، استطاع حشد الأغلبية لصالح الاعتراف بإسرائيل، والحل الخاص بالدولتين وإعلان المبادئ الفلسطيني. وكما هو متوقع، كان رد الحكومة الإسرائيلية باردًا. فبينما كان الفلسطينيون يتجهون نحو التسوية الإقليمية، كانت إسرائيل بقيادة إسحاق شامير تمضي بعيدًا عنها. ولكن أدت الضغوط الدولية المكثفة إلى حيث شامير على التقدم بمشروع

لإقامة انتخابات فلسطينية، في مايو ١٩٨٩، ولكنه كان يعلم تمامًا أنه لــن يحظــى بقبول الفلسطينيين وكان يهدف من وراء ذلك إلى إلقاء مسئولية الجمــود الحــادث على عاتق الفلسطينيين. وعلى أية حال، تم إلقاء هذا الاقتراح إلى جانــب كومــة الأوراق التي تحمل ختم "تجاوزتها الأحداث".

جاء الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ بمثابة إنقــاذ إلهــي. ففــي تراجيديا الشرق الأوسط تجسد الإله في صورة صدام حسين باعتباره بطل استقلال فلسطين. وقد جعلت معانقة عرفات للديكتاتور العراقي، المــسئولين الإســرائيليين يتنفسون الصعداء. فلم يؤد ذلك فقط إلى إثبــات صــحة زعمهــم بــأن المــشكلة الفلسطينية تمثل فقط أحد مكونات الصراع العربي الإسرائيلي وليس جوهره، بــل يمكنهم الآن أيضًا أن يحولوا انتباههم من "أطفال الحجارة" إلى التهديــد العــسكري الخارجي، من ذلك النوع الجديد من الحروب الذي يجري فــي ســاحتهم الخلفيــة ولا يجدون إلى حله سبيلاً، إلى الأزمة الدولية الناشبة في الخليج الفارسي. كما أدى ذلك أيضًا إلى قيام أعضاء بارزين في معسكر السلام الإســرائيلي، مثــل يوســي ساريد، إلى التخلي عن تعاطفهم مع القضية الفلسطينية. ويضيف بنفنستي أن ذلــك "جعل من الممكن الرجوع مرة أخرى إلى اللغة العقيمة الخاصة بالنزاعــات بــين الدول والهروب من اللغز المفاهيمي الطائفي.

كانت عملية السلام التي بدأت بواسطة جورج إتش. دبليو. بــوش وجــيمس بيكر في أعقاب حرب الخليج الأولى مختلفة تمامًــا، كمــا يــرى بنفنــستي، عــن المبادرات الأمريكية السابقة من حيث أن الولايات المتحدة، في هذه المبادرة، كانت في حاجة ماسة إلى إحراز تقدم. ومع ذلــك، أخفــق شــامير فــي إدراك الفــرق الجوهري بين هذه المبادرة وما سبقها، وهذا العمى الذي أصابه هو من ساهم فــي هزيمته في الانتخابات العامة في يونيو ١٩٩٢.

ولا يجد بنفنستي أية صعوبة في تفسير أسباب نجاح رابين. لقد أراد الجمهور تغيير الحكومة وصوت لصالح رابين لأنه يمثل النقيضين – باعتباره وزير الدفاع الذي استخدم القبضة الحديدية ضد العرب، ورجل الدولة الذي تعهد بتحقيق السلام في غضون ستة إلى تسعة أشهر. لم يندهش بنفنستي عندما اختار رابين، بمجرد انتخابه، نفس السياسة السابقة بدلاً من أن ينحاز للتغير، وأن بعض مقترحاته المقدمة للفلسطينيين في المحادثات الثنائية كانت تضاهي تلك التي اقترحتها حكومة شامير من قبل، مثل "طعام بايت" تم تسخينه وتقديمه من جديد. ولكن ما أدهش بنفنستي هو فقط تلك المصافحة الشهيرة بين عرفات ورابين. وهو يعترف، على نحو يثير الإعجاب، أن الحدث في حد ذاته والأحداث التي أدت إليه: رؤيته الرومانسية للصراع قد منحت ثقلاً إضافيا لعناصره الأيديولوجية والعاطفية. وأثناء انهماكه في دفع هجمات اليمين واليسار عنه، فشل في إدراك أن الجدل الأيديولوجي برمته، بما في ذلك إسهامه الخاص، قد عفا عليه الزمن.

قد يقول أحد الساخرين أن بنفنستي أخطأ فهم الموضوع ككل وأن هذا الكتاب يجب أن يوضع عليه ختم "تجاوزته الأحداث". وهذا الكلام قد يكون من قبيل المبالغة. إن بنفنستي يستحق التقدير بسبب تحليله الجاد والحساس والأصيل لذلك العناق القاتل بين إسرائيل والفلسطينيين. وعلى الرغم من أن أسلوبه يفتقر إلى الأناقة، ومعلوماته الخاصة بالسياق الدولي والإقليمي محدودة، ووصفه غير الدقيق للفكر الفلسطيني، فإن مناقشته للاستراتيجية والتكتيكات الإسرائيلية تتميز بالبصيرة الثاقبة والرؤية الكاشفة. وحتى بالنسبة للمصافحة الشهيرة، يقدم بنفنستي تعليقاً أصيلاً. لقد كتب يقول:

"كان عملاً بالغ الرمزية أدى إلى تحويل العداء الإسرائيلي – الفلسطيني من حرب متأصلة إلى صراع عقلاني قابل للحل. لقد أعاد تعريف العداء: حيث تحول

الإسرائيليون والفلسطينيون من أعداء شياطين إلى أعداء شرعيين. وعلى ذلك، تـم الوفاء بالشرط المسبق الخاص بأية مفاوضات ألا وهو الاعتراف بشرعية واستقلال وسلطة ممثلي الكيان الجمعي الآخر. لم يتم حل شيء، ولكن تـم نـصب الـسوق وتعري إجراءات البيع والشراء.

وعلى ذلك، حينما يستطيع متشائم محترف الكتابة بمثل هذا التفاؤل، فإن هذا فأل حسن. لقد خلق بصيص أمل في أن العداء الإسـرائيلي – الفلـسطيني سـوف يصبح في النهاية مجرد صراع ممل بين دولتين، يجري بين الدبلوماسيين التقليديين باستخدام نفس المصطلحات العقيمة للعلاقات الدولية.

الفصل التاسع عشر

الليكود في السلطة: التأريخ للصهيونية التصحيحية

في السابع عشر من مايو ١٩٧٧، فاز مناحم بيجن وائتلاف الليكود المكون من الأحزاب القومية والليبرالية بأول انتخابات في تاريخه. وهذه الانتخابات كانت تمثل علامة فارقة في تاريخ إسرائيل. لقد أسدلت الستار على ثلاثة عقود من حكم حزب العمل وأعلنت عن بزوغ حقبة جديدة استمرت لمدة خمسة عشر عامًا، ساد فيها الليكود اليميني السياسة الإسرائيلية. وحينما صعد الليكود إلى السلطة، كانت المواد المكتوبة عنه تكاد تكون نادرة، ولكن مع مغادرته لها في يونيو ١٩٩٢، كانت قد اتسعت إلى حد كبير. ويمثل كتاب كولين شندلر "إسرائيل والليكود والحكم الصهيوني" إضافة قيمة لهذه المواد من عدة جوانب(*). أولاً: بينما تتعامل معظم الكتب الموجودة مع قضايا خاصة مثل السلام مع مصر، والانتفاضة الفلسطينية على الحكم الإسرائيلي، والحرب في لبنان، يحاول شندلر شرح ظاهرة لليكود ككل. ثانيًا: من أجل تفسير أسباب نفوذ الليكود، يقوم شندلر باستكشاف، على نحو يتسم ببعض العمق، خلفيته التاريخية والأيديولوجية، وعلى وجه الخصوص تراث مؤسس الحركة الصهيونية التصحيحية زائيف فلاديمير جابوتنسكي لتحقيق الهدف النهائي وهو إقامة الدولة. كانت صهيونية جابوتنسكي في الأساس حركة سياسية،

(*) Colin Shindler, Israel, Likud and Zionist Dream: Power, politics and Ideology from Begin to Netanyahu (London: L.B. Tauris, 1995).

وليست وكالة للتنمية الاقتصادية واستيطان الأرض. وقد شجب مذهب "التكتيكات المتأنية" لوايزمان وأصر على إصدار تصريح فوري يقول بأن هدف الحركة هو إقامة دولة يهودية على جانبي نهر الأردن. روع وايزمان بسبب هذا الغياب الكامل للواقعية، وتلك الميلودراما الرومانسية الساذجة وذلك التشدد قصير النظر لجابوتنسكي واتباعه. وعلى ذلك احتدمت المعركة بين أنصار مذهب التدرج في الحصول على الأرض ومذهب التوسع إلى أقصى مدى ممكن، بين الصهيونية العملية والصهيونية السياسية، بين المنهج التدريجي لإقامة الدولة والبيانات الثورية التي تطالب بحلول فورية. وفي عام ١٩٣٥ انفصل أنصار الصهيونية التصحيحية عن المنظمة الصهيونية العالمية احتجاجًا على رفضها المستمر إعلان الدولة اليهودية لهدف نهائي. وقاموا بتكوين منظمة صهيونية جديدة، انتخبت جابوتنسكي رئيسًا لها.

وقد اعتبر جابوتنسكي المعارضة العربية للصهيونية أمرًا محتمًا، وكان يؤمن بأن المحاولات الرامية إلى التصالح محكوم عليها بالفشل قبل أن تبدأ. وزعم أنه من المستحيل الحصول على موافقة عرب فلسطين على نحو طوعي على تحويل فلسطين من بلد عربي إلى بلد ذى أغلبية يهودية. كما أنه لا يوافق على تقسيم فلسطين إلى دولتين. كما أن تصوره للحكم الصهيوني يتمثل في إقامة دولة يهودية على كل أرض إسرائيل.

قامت بريطانيا بإقامة إمارة شرقي الأردن على الجانب الشرقي من فلسطين تحت الانتداب في أوائل العشرينيات. وقام جابوتنسكي بشجب ذلك "الشر الخالص" وظل معارضًا بلا هوادة لتقسيم الجانب الغربي من أرض إسرائيل. وقد أعلن أن التقسيم غير مقبول ليس فقط من منظور الصهاينة التصحيحيين ولكن أيضًا من منظور العرب، لأن كلا الجانبين يزعم ملكيته لكامل الأرض. وخلص من ذلك إلى أن القوة العسكرية الفائقة فقط هي التي يمكن أن ترغم العرب على قبول الدولة

اليهودية كأمر واقع. وأن بناء "حائط حديدي" من القوة العسكرية اليهودية هو وحده الذي يستطيع أن يحمي الدولة اليهودية من العدوان العربي المستمر. وقد اتسمت الصهيونية التصحيحية بازدراء الدبلوماسية والاعتماد على القوة العسكرية في تعاملها مع عرب فلسطين منذ البداية.

وكان لدى الحركة التصحيحية ميليشيتها الخاصة ألا وهي المنظمة العسكرية القومية (أرجون) والتي كان يرأسها جابوتنسكي حتى وفاته عام ١٩٤٠، وخلفه مناحم بيجن من عام ١٩٤٣ وحتى حلها في يونيو ١٩٤٨. وفي عام ١٩٣٩، أوقفت أرجون حملتها ضد سلطات الانتداب البريطانية طوال فترة الحرب العالمية الثانية. وقام بعض الأعضاء الأكثر تشددًا بالمنظمة، بقيادة أفراهام شترن بالانشقاق لتكون حركة سرية صغيرة أطلقوا عليها اسم "المقاتلون من أجل حرية إسرائيل" والتي اشتهرت باسم عصابة شترن.

وقد اعتبر "شترن" أن الصهيونية حركة تحرير قومية، وطالب بالكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الاستقلال. ولأنه كان يعتبر البريطانيين بمثابة غزاة أجانب، فلم يكن يرغب في الانتظار حتى نهاية الحرب ضد ألمانيا النازية من أجل بدء الثورة العسكرية ضد الاحتلال البريطاني لفلسطين. وعلى النقيض، قام بالتقرب إلى ألمانيا هتلر وإيطاليا موسوليني اعتقادًا منه بأن "عدو عدونا يجب أن يكون صديقنا". وقد واصل الثلاثي الذي خلفه والمكون من إسرائيل إلداد وناثان يلين مور وإسحاق شامير، اللجوء إلى الهجمات الإرهابية والاغتيالات السياسية عبر حملتهم لطرد البريطانيين من فلسطين. وبعد انتهاء الحرب توجهوا إلى الاتحاد السوفيتي في محاولة للبحث عن حلفاء ضد بريطانيا.

وفور إعلان الاستقلال في مايو ١٩٤٨، تم حل كلتا المنظمتين المنشقتين، وانضم الكثير من أعضائهما إلى صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي الوليد. وقام مناحم بيجن بتكوين حزب حيروت (الحرية)، الذي تبنى شعار أرجون (يد تمسك

البندقية وخلفها خريطة لفلسطين تمتد عبر ضفتي نهر الأردن). وقد واصل المحاربون القدماء لأرجون تسمية أنفسهم باسم "العائلة المحاربة". وقد تحولت عصابة شترن إلى حزب سياسي باسم "لائحة المقاتلين" والذي فاز بمقعد وحيد في الكنيست في انتخابات عام ١٩٤٩.

وعاد حزب حيروت وقد حصل على ١٤ مقعدًا في أول انتخابات للكنيست. أما الحزب التصحيحي الرسمي فقد فشل في الحصول على أية مقاعد. وبعد مرور عام صعد نجم الحزبين وظل مناحم بيجن الزعيم الذي لا ينازع لحزب حيروت المتنامي حتى انسحابه المفاجئ من الحياة السياسية عام ١٩٨٣، في أعقاب الحرب الفاشلة في لبنان. ولم يتخل بيجن أبدًا عن حلمه المنتمي للحركة التصحيحية بدولة يهودية على كل أرض إسرائيل. وقد اشتمل حلمه على الضفة الغربية لنهر الأردن، التي حازها الملك عبد الله عام ١٩٤٨ وضمها إلى مملكته بعد عامين. ولكن حتى مع حفاظه على نقائه المذهبي، أثبت بيجن مهارته في جذب الحلفاء من الجماعات الليبرالية والقومية، والقومية المتشددة، وكذلك الجماعات المنشقة عن حركة العمل الصهيونية. وبذلك، تحول حزب حيروت إلى حزب جاهال نتيجة لاندماجه مع الحزب الليبرالي عام ١٩٥٦. وتحول حزب جاهال، في المقابل إلى حزب الليكود عام ١٩٧٣ نتيجة اندماج آخر مع ثلاث مجموعات قومية صغيرة منشقة.

وبحلول عام ١٩٥٥، أصبح حيروت ثاني أكبر حزب والمعارض الأساسي لحكومة حزب العمل ولكنه ظل حتى عام ١٩٦٧ خارج كل الحكومات الائتلافية. وقد مال المناخ السياسي في إسرائيل خلال العقدين الأول للاستقلال إلى نزع الشرعية عن حيروت حيث تعمد ديفيد بن جوريون ممارسة سياسة متعمدة وفعالة هدفها عزل ونبذ الحرب، وكانت القاعدة الأساسية التي يتبعها في تشكيل الحكومات الائتلافية هي "بدون حيروت أو ماكي-وهو الحزب الشيوعي الإسرائيلي.

وقد انضم حزب جاهال إلى الحكومة للمرة الأولى خلال أزمة مايو ١٩٦٧، حيث شغل مناحم بيجن منصب وزير بلا حقيبة في الحكومة التي يرأسها ليفي أشكول. وفي يوليو ١٩٧٠، انسحب بيجن ورفاقه من حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة جولدا مائير وذلك احتجاجًا على مبادرة سلام روجرز والتي كانت تشتمل، حسبما زعموا، على تقسيم جديد لأرض إسرائيل وخيانة للحقوق التاريخية للشعب اليهودي. ومع ذلك، فإن وجودهم في الحكومة لمدة ثلاثة أعوام قد أكسبهم قدرًا كبيرًا من الشرعية السياسية وساهم في تمهيد الأرض لصعود الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧.

كان مناحم بيجن في الثالثة والستين من عمره حينما أصبح رئيسًا للوزراء، وواصل الحياة في الماضي. فلم يحدث أن كان أي رئيس وزراء إسرائيل معزولاً بهذا القدر عن الواقع السياسي بمثل هذا القدر. لقد كان رجلاً عاطفيًا، تركت الهولوكست في أعماقه أثرًا عميقًا لا يمحى وكانت تنتابه هواجس تكرار ذلك مرة أخرى. وكان ينظر إلى الأحداث المعاصرة على نحو أساسي من منظور تجاربه المروعة خلال الحرب.

وقد اعتبر الكثير من أعدائه مثل بريطانيا والدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية نازيين بعثوا إلى الحياة من جديد. ولأن أشباح الماضي كانت تطارده، لم يكن قادرًا على القيام بتقديرات واقعية لميزان القوى بين إسرائيل وأعدائها وهذا أمر أساسي من أجل انتهاج سياسة خارجية سليمة. وقد نعته الروائي الإسرائيلي شولاميت هارفن بأنه "كاهن الخوف الأكبر" بسبب وسواسه القهري الذي يدفعه إلى الكشف عن مخاوف شعبه الدفينة والدق على أوتارها. ولكن هذه المخاوف أيضًا هي التي دفعته إلى الإيمان على نحو لا يرقى إليه الشك بمفهوم جابوتنسكي الخاص "بالحائط الحديدي" من القوة العسكرية لحماية الشعب اليهودي من أعدائه الكثر.

وعلى الرغم من أن سلوكه كان غريبًا، فإنه لم يتخل لحظة واحدة عن التزامه الأيديولوجي بأرض إسرائيل، حيث لم يكن إلا أيديولوجية تمشي على الأرض. كان هناك إيمان راسخ في أعماقه بقى معه طوال حياته بأن الشعب اليهودي لديه حق تاريخي في كل وطنه التوراتي. وفي خطابه الأول إلى الكنيست شن حملة ضارية على ديفيد بن جوريون بسبب إذعانه لاحتلال الأردن للضفة الغربية. وأعلن أن "نفخ الحياة في الدولة اليهودية لن يتأتي إلا إذا تم تطهير الوطن من جيوش الغزاة. وهذا هو الهدف الرئيسي لسياستنا الخارجية".

وفي خطاب آخر أمام الكنيست، في الثالث من مايو ١٩٥٠، أشار بيجن إلى "الدولة الذليلة التي توجد على أرض وطننا" واستعار للملك عبد الله وصفا من التوراة ألا وهو "العبد العموري".

وبعد انتصار إسرائيل في يونيو ١٩٦٧، أصبح بيجن لا يخفي معارضته العلنية للتخلي عن الضفة الغربية. كما اعترض على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ لأنه كان يعني إعادة تقسيم أرض إسرائيل. وكان البرنامج الانتخابي لحزب الليكود في انتخابات ١٩٧٧ يتمحور حول هذه النقطة: "حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل هو حق خالد وهو جزء لا يتجزأ من حقه في الأمن والسلام. وعلى ذلك لا يجب التخلي عن يهودا والسامرة لحكم أجنبي، وما بين البحر ونهر الأردن يجب أن يخضع للسيادة اليهودية وحدها". لم يعترف بيجن بمفهوم الشعب الفلسطيني، لأنه لو فعل فإن ذلك ينطوي على حقه في السيادة القومية على المناطق التي يعيش فيها. وبصفته أحد الحرس القديم في ماباى، فإن كلمته "الفلسطينيين" تعني فقط اليهود الفلسطينيين كما شاع في أيام ما قبل الدولة. ولم يتحدث أبدًا عن الأمة الفلسطينية. وكان تعريفه للفلسطينيين يطابق تمامًا ذلك الخاص بجابوتنسكي من حيث تركيزه على وصفهم بأنهم أقلية قومية. لقد كانوا جزءًا من أمة عربية أكبر

نالت بالفعل حقها في تحقيق المصير القومي عبر حوالي عشرين قرنًا. وداخل أرض إسرائيل كانوا أقلية يحق لها فقط التمتع بحقوق مدنية ودينية.

وقد نظر بيجن إلى منظمة التحرير الفلسطينية ليس باعتبارها حركة تحرير قومية ولكن باعتبارها منظمة إرهابية، قلبًا وقالبًا. ولم يفرق بين سياسات فصائلها المختلفة، سواء كانت معتدلة أو متطرفة. كانوا جميعًا بالنسبة إليه نازيى اليوم، وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية مواز لكتاب أدولف هتلر المسمى "كفاحي". وقد تم التعبير عن هذا الموقف، أيضًا، لا مواربة في برنامج الليكود الانتخابي لعام ١٩٧٧: "إن ما تسمى بمنظمة التحرير الفلسطينية ليست حركة تحرير قومية وإنما هي منظمة قتلة تعمل كأداة سياسية وعسكرية للدول العربية ووسيلة للإمبريالية السوفييتية. وسوف تقوم حكومة الليكود باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستئصال شأفة هذه المنظمة". وحينما صعد بيجن إلى سدة الحكم سنحت له الفرصة لتحويل قناعاته إلى أفعال ملموسة من خلال ضم الضفة الغربية. ولكنه لم يقتنص الفرصة لأنه رغب في تحقيق السلام مع مصر. وحينما سأله أحد المراسلين الصحفيين عما إذا كان ينوى ضم الضفة الغربية، فأجابه قائلاً: "حينما تقوم بضم أرض فإنك تفعل ذلك بالنسبة لأرض أجنبية، وليس بالنسبة لأرضك". كان بيجن مستعدًا، على مضض، لإعادة كل سيناء، وحتى تفكيك المستوطنات اليهودية هنا، مقابل السلام مع مصر، وذلك لأن سيناء ليست جزءًا من أرض إسرائيل التوارتية.

ومع ذلك، رأى بيجن أن الانسحاب من سيناء ليس مقدمة أو تمهيدًا لمزيد من الانسحابات، ولكنه وسيلة للتأكيد على أن الضفة الغربية سوف تظل في يد إسرائيل إلى الأبد.

كان بيجن يؤمن بقوة بأن الحق التاريخي لليهود في أرض إسرائيل يبطل كل المزاعم الأخرى. وكان عاجزًا عن التمييز بوضوح الحق التاريخي والزعم السياسي بالسيادة. كان الإطار العام للسلام في الشرق الأوسط، الذي وقعه في كامب ديفيد قد استخدم لغة غربية على التصحيحيين وبالتالي فقد تأييدهم. وقد اعترف هذا الإطار العام بـــ"الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة". ومع ذلك، أصر بيجن على أن النسخة العبرية تشير إلى "عرب أرض إسرائيل" وليس إلى الفلسطينيين. واستخدام بيجن نفس السفسطة بالنسبة لقرارات الأمم المتحدة التي كانت تشكل مرجعية التفاوض. فقد طالب القرار ٢٤٢ إسرائيل بالانسحاب من "الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير" مقابل السلام. ويرى بيجن أن حرب ١٩٦٧ كانت حربًا دفاعية تم من خلالها تطهير الضفة الغربية من "المعتديـــن الأجـــانب". وبالتالي، فـــإنه بينما ينطبق القرار ٢٤٢ على سيناء فإنه لا ينطبق على الضفة الغربية. كان كل ما يمكن أن يقدمه بيجن لسكان الضفة الغربية هو مشروع للحكم الذاتي رفضوه بسخرية.

وفي يونيو عام ١٩٨٢، قام بيجن، من خلال استغلال ميزة خروج مصر من النزاع، وبمساعدة وتحريض وزير الدفاع آرييل شارون، بوضع إسرائيل على طريق الحرب مع لبنان. وفي كتابه، يخصص شندلر أربعة فصول للحرب في لبنان، والتي أطلق عليها بوقاحة اسم "عملية السلام من أجل الجليل"، ولكن كان المنطق الحقيقي الكامن وراءها هو التملص منه. كانت الحرب تهدف إلى تأمين أرض إســـرائيل وكانت موجهة بشكل أساسي ضد الفلسطينيين، وليس ضد لبنان أو سوريا. وفي برنامجه الانتخابي عام ١٩٧٧، طالب الليكود "باقتلاع" منظمة التحرير الفلسطينية، وكان ذلك هو الهدف الفوري لغزوه لبنان. فقد كانت المنظمة رمـــزًا ورأس حـــربة للقومية الفلسطينية، التي كانت تكتسب زخمًا مستمرًا منذ عام ١٩٦٧. وأقنع شارون بيجن بأنه إذا تم سحق منظمة التحرير الفلسطينية، فإن

فلسطيني الضفة الغربية سوف تتحطم روحهم المعنوية وتتبدد رغبتهم في مقاومة الحكم الإسرائيلي. وقد حققت الحرب هدفها الفوري من خلال تدمير البنية العسكرية للمنظمة في جنوب لبنان وإجبارها على نقل قيادتها إلى تونس، ولكنها فشلت تماما في هدفها الأوسع المتمثل في دحر القومية الفلسطينية.

إن ما نجح شندلر في رسم صورة مفعمة بالحياة له هو تأثير صدمة الهولوكست لدى بيجن على سلوكه في حرب لبنان.

لقد قدم العديد من الأمثلة على نزع بيجن إلى مقارنة العرب بالنازي. وبعد الهجوم على نساء وأطفال في "كريات شمونة" بواسطة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أعلن بيجن أمام الكنيست أن "العرب النازيين الوحوش قد ارتكبوا هذه الجريمة الشنعاء". ولكن أغرب تعبير عن استخدام للتشبيهات الخاصة بحقبة النازي يتمثل في تلك البرقية التي أرسلها إلى الرئيس رونالد ريجان في أوائل أغسطس ١٩٨٢، حينما كان الجيش الإسرائيلي يقوم بقصف بيروت:

"الآن هل يمكنني أن أخبرك، عزيزي السيد الرئيس، عن شعوري هذه الأيام وأنا أتوجه إلى خالقي بالامتنان العميق. إنني أشعر بأنني رئيس وزراء منح سلطة قيادة جيش شجاع يواجه "برلين" حيث يختبئ هتلر وأعوانه في مخبأ تحت الأرض مستترين خلف المدنيين الأبرياء. عزيزي رون، لقد أقسم الجيل الذي انتمى إليه أمام مذبح الرب على أن كل من يعرب عن نيته لتدمير الدولة اليهودية أو الشعب اليهودي، أو كليهما، سوف يلقى مصيره المحتوم، لأن ما حدث من برلين لن يحدث أبدا مرة أخرى".

هذه العبارات أثارت غضب الكثير من الإسرائيليين: فعلى الرغم من حساسيتهم تجاه الهولوكست، فقد أدركوا أن زعيمهم قد فقد الصلة بالواقع وأنه يطارد أشباح الماضي. وقام شايكا جروسمان، عضو الكنيست الإسرائيلي عن

حزب مابام والذي قاتل بالفعل في جيتو وراسو، بتوجيه انتقاد حاد إلى بيجن قائلاً "عد إلى الواقع إننا لسنا في جيتو وراسو، إننا في دولة إسرائيل". أما الكاتب آموس عوز، الذي وصف غزو لبنان باعتباره "شطحة من شطحات جابوتنسكي"، فقد ناشد بيجن أن يقاوم هاجس بعث الحياة في هتلر من جديد حتى يستطيع أن يقتله مرة أخرى. "إن الدافع الذي يدفعه إلى إحياء هتلر من جديد، فقط لكي يقتله مرات ومرات، هو نتيجة للألم الذي يمكن أن يلهم الشعراء، ولكن ليس رجال الدولة... وحتى لو كلفك ذلك الكثير من الناحية العاطفية، يجب عليك أن تذكر نفسك والجمهور الذي انتخبك زعيمًا أن هتلر مات وتحول إلى رماد".

جريًا وراء الأوهام التي يغذيها جنون الشك والارتياب، مضت حرب إسرائيل في لبنان من سيء إلى أسوأ. وقد أدت المذبحة البشعة التي جرت أحداثها الدامية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا، على أيدي الميلشيات المسيحية اللبنانية المتحالفة مع إسرائيل، إلى تصعيد المعارضة المحلية والخارجية للحرب، على نحو درامي.

وقد تمثل رد فعل بيجن في أنه أدار ظهره لمعارض سياسته الخارجية. وقد ناشد مجلس الوزراء أن يوحد صفوفه ضد العالم العدائي. وقد أعلن صارخًا "إن الأغيار يقتلون الأغيار (غير اليهود) ويحاول العالم بأكمله أن يشنق اليهود على هذه الجريمة". ولكن لم تخفت الأصوات التي تندد بالحرب. وقام الحاخام آرثر هرتسبرج، وهو أحد الزعماء اليهود الأمريكيين القلائل الذين كانوا يطالبون بالمعارضة العلنية للحرب، بالتشكيك في إمكانية بقاء بيجن في السلطة، لأنه بدد أصول إسرائيل الأساسية ألا وهي احترامها لنفسها واحترام العالم لها. وبعد مرور عام، في سبتمبر ١٩٨٣، قدم بيجن استقالته. وكل ما استطاع قوله هو "لا أستطيع الاستمرار أكثر من ذلك". تحول حلمه الصهيوني إلى شظايا وتحول بيجن إلى

رجل محطم، وعاش بمعزل عن العالم حتى وافته المنية. وكما يشير شندلر "إن إخلاصه العاطفي والمتعصب في الغالب والذي صبغ طريقته في الحياة مع كل هذه الإحباطات والانفعالات، قد قضى عليه في النهاية".

وقد تم انتخاب إسحاق شامير بواسطة الليكود لكي يخلف بيجن. وكان الاختلاف بينهما من حيث المزاج والشخصية والأسلوب كبيرًا إلى حد بعيد. كان أحدهما متقلبًا ومراوغًا، والآخر صلبًا وجديرًا بالثقة. أحدهما ذو كاريزما ومستبد والآخر ممل وصارم. أحدهما خطيب مفوه، والآخر بالكاد ينطق جملتين معًا. كانت شخصية شامير الباهتة وافتقاره إلى الكاريزما قد أسهمت في انتخابه. فقد اعتبره بعض أعضاء الليكود يشبه إلى حد ما كليمنت آتلي الإسرائيلي، يدًا نظيفة وعلاجًا ناجعًا للدراما والعواطف المشبوبة التي اتسم بها نموذج تشرشل القيادي الذي انتهجه بيجن. ومع ذلك من حيث المشهد العام والأيديولوجية لم يكن الفرق بين بيجن وشامير بمثل هذا الاتساع. كان كلاهما حواريًا من حواري جابوتنسكي. وكان كلاهما مخلصًا لمبدأ أرض إسرائيل. كما كان كلاهما ملتصقًا بالقصة السائدة للتاريخ اليهودي التي تعتبره مجرد سلسلة طويلة من المصائب والمحن التي بلغت ذروتها في الهولوكست. كما كان كلاهما متشككًا في القوى الخارجية، كما كان كلاهما يدافع بقوة عن مبدأ اعتماد إسرائيل على نفسها.

وعلى نحو ما، كان شامير أكثر تصلبًا من بيجن فبالنسبة لشامير، لم يكن لديه أي استعداد للتفاهم بالنسبة لحدود أرض إسرائيل. على سبيل المثال، كان يعارض بقوة اتفاقيات كامب ديفيد، كما كان غير متقبل عمومًا لفكرة التفاوض والتسوية، وكان مجبولاً على الوقوف في وجه أي ضغط خارجي.

وبالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، كان موقف شامير عدائيًا على طول الخط. وفي نوفمبر ١٩٨٨، جعلت منظمة التحرير برنامجها السياسي معتدلاً،

ووافقت على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ وخيار الدولتين. ومع ذلك، رفض شامير أية مقارنة بين مبادرة السادات للسلام ومبادرة المنظمة لبدء صفحة جديدة. وقد ذهب إلى أبعد من ذلك وهدد باعتقال ياسر عرفات إذا سافر إلى إسرائيل لعقد مباحثات سلام. فقد أكد شامير أن "هتلر وعرفات ينتميان إلى نفس العائلة من الدهماء أعداء الشعب اليهودي الذين لا يفكرون إلا في قتل الملايين من أجل تحقيق أغراضهم". كما لم يرضخ شامير للضغوط من أجل عقد مؤتمر دولي لمعالجة النزاع العربي – الإسرائيلي. وفي مذكراته، كتب يقول بأنه على الرغم من كل التقديرات فإنه ظل مقتنعًا بأن السلام الوحيد الذي تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية تقديمه هو سلام المقابر.

وعبر تاريخ إسرائيل الداخلي، كان شامير صاحب الاختراع المتمثل في تدوير منصب رئيس الوزراء. فقد أدت انتخابات يوليو ١٩٨٤ إلى تعادل الأصوات بين الليكود والعمل. وقد كون الحزبان حكومة وحدة وطنية استمرت خمسين شهرًا. وخلال الأسابيع الخمسة وعشر الأولى، شغل شيمون بيريز، زعيم حزب العمل، منصب رئيس الوزراء وشغل شامير منصب وزير الخارجية، وفي أكتوبر ١٩٨٦، تبادلا المنصبين. وقد وصف بيريز وشامير، على نحو غير ودود ولكنه غير دقيق، بأنهما الزوجان العجوزان، فقد ساد انعدام الثقة العلاقة بينهما منذ بدايتها. ولكن التحالف الفضفاض والمنظومة الغريبة الخاص بتدوير المناصب كانت في حد ذاتها وصفة ناجحة للشلل السياسي، حيث منحت كل طرف سلطة رفض سياسات الطرف الآخر. كان حزب العمل عاشقًا للخيار الأردني، ألا وهو التسوية الإقليمية المتعلقة بالضفة الغربية مع الملك حسين ملك الأردن. ومن أجل التغلب على مقاومة الملك للدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وافق حزب العمل على عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأعضاء الخمسة الدائمين لمجلس الأمن. أما

الليكود، فقد كان يعارض تمامًا أية تسوية إقليمية مع الأردن أو عقد مؤتمر دولي. وكان شامير يؤمن بأن إقامة مؤتمر دولي يمكن أن يعرض وجود إسرائيل للخطر.

وبعد أن تولى شامير رئاسة الوزراء، لم يدخر جهدًا في تخريب مبادرات السلام بنفس القدر الذي كان بيريز يشجعها. وقد تأزمت الأمور بشأن اتفاقية لندن التي يرجع تاريخها إلى إبريل عام ١٩٨٧، والتي تم توقيعها في اجتماع سري بين شيمون بيريز والملك حسين في منزل اللورد ميشكون بلندن. وقد أوصت اتفاقية لندن بعقد مؤتمر دولي بحضور وفد أردني – فلسطيني مشترك وإجراء مفاوضات على أساس قراري الأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و٣٨٨. قرأ بيريز الاتفاقية على شامير ولكنه رفض إعطاءه نسخة منها، حتى على الرغم من أنه كان في ذلك الوقت رئيسًا للوزراء. كانت هذه هي عدم الثقة بينهما. وعلى الرغم من أن اتفاقية لندن لم تلزم إسرائيل بأي شيء جوهري على نحو مسبق، فقد خشي شامير أن تفتح الباب لتسوية إقليمية. وعلى ذلك فقد أرسل برسالة خاصة إلى وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز من أجل محاولة تخريب الاتفاقية.

أما جورج إتش. دبليو. بوش، ووزير خارجيته جيمس بيكر، فقد كانا أقل تسامحًا مع عراقيل شامير من ريجان وشولتز. إن شهر العسل الخاص بالعلاقات الأمريكية – الإسرائيلية كان قد انتهى. فقد صعد بوش وبيكر من ضغوطهما على الحكومة الإسرائيلية من أجل وقف بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة وبدء التفاوض. وفي مايو ١٩٨٩، حدث المستحيل: قدم إسحاق شامير مبادرة السلام الخاصة به. نصت المبادرة على أن عملية السلام سوف تعتمد على قراري الأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ وعلى اتفاقيات كامب ديفيد (التي عارضها شامير عام ١٩٧٨) وذلك بدون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ولا يكون هناك أي ذكر لدولة فلسطينية. كان أهم جزء في هذه المبادرة هو إجراء انتخابات في

الأراضي المحتلة من أجل اختيار ممثلين عن الفلسطينيين للمشاركة في المفاوضات مع إسرائيل.

الأمر المثير للاهتمام أن مبادرة شامير للسلام لم تكن فكرة شامير. فقد اقترحها عليه موشيه آرينز عضو الليكود المتشدد الذي أصبح وزيرًا للخارجية بعد انتخابات نوفمبر ١٩٨٨، وأزاح شيمون بيريز إلى وزارة المالية في حكومة الوحدة الوطنية الجديدة. وفي كتابه "العهد المنقوض"(*)، يقدم آرينز رواية تفصيلية كاملة لمبادرة سلام شامير والأزمة العميقة في العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية. فقد وجد أن شامير كان متبلدًا وغير متحمس لعملية السلام، وأصابته الدهشة كيف لهذا "القزم المشاكس" أن يقود مبادرة سلام إسرائيلية. لقد بدا شامير وكأنه يواجه صعوبة مع فكرة الانتخابات الفلسطينية ولكن مجلس وزرائه أيد المبادرة ورحب بها الأمريكان. وقد جاءت المعارضة الوحيدة من ثلاثة وزراء ينتمون إلى شامير ورفاقه في الحزب - آرييل شارون وديفيد ليفي وإسحاق موداعي - الذين أعلنوا تمردهم على شامير، واتهموه بقيادة إسرائيل إلى الدمار. لم يقاتل شامير من أجل مبادرته. على النقيض، لقد سمح لهذا التحالف الثلاثي الطموح بوضع العراقيل أمامه، وبدأ في التراجع إلى الخلف. وأدى ذلك إلى خلق أزمة في مجلس الوزراء، والتي بلغت ذروتها بخروج وزراء العمل من الحكومة في مارس ١٩٩٠. فقام شامير بعد ذلك بتكوين حكومة محدودة قادها - أو على الأحرى فشل في قيادتها - حتى ذاق مرارة الهزيمة على يد إسحاق رابين في انتخابات الثالث والعشرين من يونيو ١٩٩٢.

(*) Moshe Arens, Broken Covenant: American Foreign Policy and the crisis between the US and Israel (New York: Simon and Schuster, 1995).

كان موشى آرينز أقرب إلى شامير منه إلى أي زعيم آخر من زعماء الليكود، ولكنه أصابه الإحباط على نحو متزايد بسبب عجز شامير عن الموافقة على أي شيء يبدو وكأنه خروج على أيديولوجية الحزب. كان آرينز شخصيًا أقل من أيديولوجي وأكثر من براجماتي متشدد هاجسه الأساسي هو الأمن. وكان أيضًا مؤمنًا بنظرية الحائط الحديد لجابوتنسكي، ولكنه توصل إلى نتيجة مؤداها أن إسرائيل قد وصلت إلى نقطة يمكنها فيها التحدث إلى أعدائها الفلسطينيين والعرب من موقع القوة العسكرية. وكان آرينز في بعض الأحيان يشعر بأنه يتحدث إلى الحائط. وفي إحدى المناسبات، خطب شامير في حشد من اليهود الأمريكيين قائلاً "إننا نواجه خطرًا يتهدد وجود الشعب اليهودي. إن بيكر يقف ضدنا، لقد ظهر جلاد جديد للشعب اليهودي".

ومع رحيل وزراء العمل من وزارته، استعاد شامير بعض حرية التصرف، أو بالأحرى حرية عدم التصرف. وفي لقاء ودي مع آرينز، اعترف بأنه لم يكن متأكدًا حتى من أن الحوار مع الفلسطينيين كان ضروريًا. ولم يستطع آرينز أن يفهم كيف تخيل زعيمه حل النزاع العربي - الإسرائيلي بدون اتصال جدي مع الفلسطينيين. ولا يثير الدهشة أن آرينز قد استنتج أن شامير قد أصبح أسيرًا لأيديولوجية الخاصة. كانت إحدى الفكر التي قدمها آرينز لشامير في عدد من المناسبات أن إسرائيل يجب أن تتخلى عن قطاع غزة لأنها أصبحت عبئًا عليها، ولكنه كان ينهره في كل مرة يطرح عليه هذا الاقتراح كان شامير يقول بأن "غزة جزء من أرض إسرائيل".

ومن خلال ما قاله بالفعل، اعتبر شامير مبادرات السلام تهديدًا وليست فرصة يجب استغلالها(*). كتب في سيرته الذاتية يقول "كان تقديم ورفض مبادرات

(*) Yizhak Shamir. Summing up: An Autobiography (London: weidenfeld and Nicholson. 1994).

السلام يمضي على قدم وساق طوال فترة رئاسته للوزراء، فلم يكن يمر عام دون تقديم بعض المقترحات الرسمية بواسطة الولايات المتحدة أو إسرائيل أو حتى مبارك، والتي كان يخلف كل منها أزمة داخلية جديدة، وآمال وخيبة أمل، على الرغم من إنني أصبحت لدى مناعة ضد تلك الأخيرة". فنادرًا ما كانت تحتوي هذه المشاريع على عناصر جديدة، كما يشكو شامير، فكل ما كانت تصبو إليه هو "الأرض مقابل السلام والأرض مقابل الاعتراف، ولم تجرؤ أبدًا على اقتراح السلام "فقط". يا له من مسكين شامير، لم يقدم إليه السلام أبدًا طوال مدة رئاسته للوزراء على طبق من فضة، كان هناك دائمًا ثمن يجب أن يدفعه.

وعلى نحو واضح، كانت الحرب أكثر حضورًا في أحاسيس شامير الداخلية وفي رؤيته للعالم من السلام. وقبل عامين من هزيمته الانتخابية. قام بتوجيه خطاب إلى المقاتلين من أجل حرية إسرائيل في "كريات عطا". وكان موضوع خطابه يدور حول أنه لم يتغير أي شيء منذ حرب الاستقلال: "إننا لا نزال نحتاج إلى هذه الحقيقة اليوم، حقيقة قوة الحرب، أو على الأقل نحتاج إلى الموافقة على أن الحرب شيء لا مفر منه، لأنه بدونها تصبح حياة الإنسان بلا قيمة ولا يكون لدى الأمة أية فرصة للبقاء".

إن التفسير الحسن النية الذي يمكن للمرء أن يقدمه لهذه العبارة هو أن التصحيحي العجوز البالغ من العمر سبعة وسبعين عامًا لا يفكر في الحرب لمجرد الحرب وإنما كوسيلة للدفاع عن أرض إسرائيل. فقد كانت أرض إسرائيل دائمًا محــورًا لحياة شامير. وسيرته الذاتية لا تلق الكثير من الضوء على حياته العنيفة أو تاريخه السياسي العقيم، ولكن العبارة الأخيرة تكشف عن قدر كبير من ذلك. لقد كتب يقول "إذا تذكرني التاريخ، هذا إذا تذكرني، على أي نحو، فأمل أن يذكرني كرجل أحب أرض إسرائيل ودافع عنها بكل ما يستطيع، طوال حياته".

وفي المعركة المحتدمة لخلافة شامير كزعيم للحزب، كان المنافسون الرئيسيون هم ديفيد ليف واثنان من "أمراء الليكود" وهما بنيامين نتنياهو وبيني بيجن، ابن مناحم بيجن. أما أمراء الليكود "الآخرون" فقد امتنعوا من النزول إلى الميدان بسبب شعبية نتنياهو الجارفة. وكان بيني بيجن الجاد والمحترم يطلق على نتنياهو لقب "رجل الحيل والألاعيب"، ذلك الذي يفتقر إلى الجاذبية السياسية. كما نظر إليه أعضاء آخرون في الليكود على أنه مفكر عن الوزن الخفيف، ساذج وسطحي، لا يعدو أن يكون سوى صدى صوت التليفزيون الأمريكي. ومع ذلك، ربح نتنياهو المعركة من خلال جاذبيته الجماهيرية ومهاراته المؤكدة في العلاقات العامة.

وقد تم انتخاب بيني بيجن، الذي كان جيولوجيًا، عضوًا بالكنيست عام ١٩٨٨ وانضم إلى لجنة العلاقات الخارجية والدفاع ذات النفوذ. ويعكس كتابه "الموقف الصهيوني"، الذي يحتوي مجموعة من مقالاته ومحاضراته، الفكر السياسي السائد لحزب الليكود(*). وفي إحدى مقالاته التي نشرت عام ١٩٩٠ بعنوان "التيار الخالد" يرى بيجن أنه بعد مرور خمسين عامًا على وفاة زائيف جابوتنسكي، لا تزال الصهيونية التصحيحية تحافظ على تيارها الخالد، المباشر والمتصل، بخلاف التيارات الصهيونية الأخرى، التي تمضي بخطى مترنحة وحتى متقهقرة. وتعتمد صهيونية بيني بيجن على دعامتين رئيسيتين وهما: حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل وحق الدولة اليهودية في الأمن القومي.

ومن أجل تحقيق هذا المطلب الأخير، يجب على إسرائيل أن تحقق المطلب الأول في كل "أرض إسرائيل الغربية". وفي مقدمة كتابه "الموقف الصهيوني" يؤكد بإيجاز على عقيدته السياسة قائلاً "هذه الأرض لنا. فإما أن تقوم إسرائيل بالسيطرة

(*) Ze'ev B. Begin, A Zionist Stand (London: Frank Cass, 1993).

على يهودا والسامرة وقطاع غزة، وإما أن تقوم دولة إرهابية سافكة للدماء هناك، تقودها إحدى عصابات منظمة التحرير الفلسطينية أو حماس".

ومن خلال استخدام خلفيته في علم الجيولوجيا، يصف بيجن الصغير الشرق الأوسط على النحو التالي: "إنه جزء من الكرة الأرضية حيث تجد فيه العديد من البراكين السياسية، الموزعة على نحو عشوائي والتي تثور بعنف في أي وقت". وفي كتابه، فإن الظاهرة التي تكون عشوائية من حيث الزمان والمكان يجب أن تعرف بأنها فوضى أو اضطراب. وكما هو حال مؤيدي الليكود، فإن قناعة بيجن بأن عدم الاستقرار هو آفة الشرق الأوسط يعزز المقاومة الغريزية لمبادرات السلام الدولية. وهو يؤكد على أنه: "كلما أصروا، كلما قاومنا" ومثل إسحاق شامير، تقوده قناعة تقول بأنه من الأفضل لإسرائيل أن يتم انتقادها بدلاً من أن يكتب نعيها. وهو يمدح شامير لأنه "أوقف هذا الهراء الدبلوماسي" بعد حرب الخليج الأولى، مضيفًا أن المسار الدبلوماسي المعروض على إسرائيل بواسطة الولايات المتحدة كان عبارة عن "نفق مظلم في مكان معتم، واعتبرناه عقيمًا ومحفوفًا بالمخاطر. وكان المطلب الخاص بوجوب وضع القدس على أجندة المباحثات بمثابة اللعنة في رأيه. وأكد، على شاكلة أبيه، أن القدس مسقط رأس داود، سوف تظل موحدة تحت السيادة الإسرائيلية".

ينحدر بنيامين نتنياهو أيضًا من عائلة صهيونية تصحيحية بارزة. فوالده بن صهيون نتنياهو هو مؤرخ بارز ليهود أسبانيا وقومي متشدد ومؤيد طويل الباع لإسرائيل الكبرى. وقد ولد نتنياهو الابن في إسرائيل عام ١٩٤٩، وتلقى تعليمه في إسرائيل وأمريكا، ودرس إدارة الأعمال في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT). وخدم في إحدى وحدات الصفوة بجيش الدفاع الاستراتيجي لمدة خمس سنوات، وترقى في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبه النقيب، ولذلك فإن لديه

بعض الخبرة العملية في قتال العرب في النهاية الحاسمة للصراع. وفي عام ١٩٨٢، شغل منصب نائب السفير الإسرائيلي في واشنطن ثم مندوبًا دائمًا في الأمم المتحدة، ونجح في كلا المنصبين. فبينما كان يؤدي مهام عمله في الولايات المتحدة، حقق أيضًا شهرته كبيرة كخبير بارز في الإرهاب الدولي، وكان ضيفًا دائمًا على برامج "التوك شو" التي تناقش هذا الموضوع. قامت أسرته بتأسيس معهد جوناثان، تخليدًا لذكرى أخيه الأكبر "يوني" الذي خدم في نفس الوحدة بجيش الدفاع الإسرائيلي، وقتل في غارة لإنقاذ الرهائن الإسرائيلية في عنتيبي عام ١٩٧٦. والهدف الأساسي من المعهد هو حشد الحكومات والرأي العام الغربي ضد الإرهاب. وقد نال كتابه المسمى "الإرهاب: كيف يمكن للغرب أن يربح المعركة"، الذي نشر تحت إشراف المعهد، نال إعجاب الرئيس رونالد ريجان إلى حد بعيد وألهمه اتخاذ قرار توجيه ضربه جوية إلى ليبيا عام ١٩٨٦.

أما كتاب نتنياهو المسمى "مكافحة الإرهاب" فإنه كتاب صغير، مثير للجدل وغني بالأشياء الفكاهية غير المقصودة(*). يعرف نتنياهو الإرهاب بأنه "الاعتداء المتعمد والمنظم على المدنيين بهدف إثارة الفزع لتحقيق أهداف سياسية". والأمر الذي يثير السخرية، أنه من خلال هذا التعريف يعتبر كلاً من مناحم بيجن وإسحاق شامير قائدي منظمات إرهابية في فترة ما قبل الاستقلال، على الرغم من أن نتنياهو من المرجح أنه لم يفكر في ذلك عندما وضع هذا التعريف. والإرهاب بالنسبة له لا يتمثل فيما يفعله الضعيف تجاه القوي ولكنه يتمثل فيما تقوم به الأنظمة الديكتاتورية تجاه الأنظمة الديمقراطية. على نحو أكثر دقة، فإنه يعتبر أن الإرهاب الدولي نتيجة للتواطؤ بين الدول الديكتاتورية وشبكة الإرهاب العالمية.

(*) Benjamin Netanyahu, Fighting Terrorism: How Democracies Can Defeat Domestic and International terrorism (New York: France, straus and Girouy, 1995).

"ذلك التواطؤ الذي تجب مكافحته ومن الممكن هزيمته". وبالطبع، هناك وجهة نظر تقول بأن الإرهاب هو نتيجة للظلم الاجتماعي والسياسي وعلى ذلك لا يمكن استئصاله ما لم تتغير الظروف الكامنة. ويرى نتنياهو أن هذا الرأي يهدف فقط إلى تصوير أن الأمر خرج من يدنا. ومن خلال هذا الفكر، فإن منظمة التحرير الفلسطينية ما هي إلا منظمة إرهابية تعمل بالتواطؤ مع الأنظمة الديكتاتورية.

وهو يزعم أن تدمير إسرائيل لقاعدة منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان قد حرم السوفييت والعالم العربي من أفضل قاعدة انطلاق لهم لشن العمليات الإرهابية ضد الدول الديمقراطية. وهو ينظر إلى حزب الله، الذي ولد في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان والذي يواصل قتال القوات الإسرائيلية وعملائها في جنوب لبنان، باعتباره منظمة إرهابية ترعاها إيران. ولكن على الرغم من أن إيران تدعم حزب الله، فإنها لا تتحكم فيه. علاوة على ذلك، فإن حرب العصابات ربما تكون أفضل وصف لعمليات حزب الله وليس الإرهاب، لأنها تدور على الأرض اللبنانية، وفي ظل ظروف ساحات القتال، وضد الجنود الإسرائيليين.

ولدت حماس (حركة المقاومة الإسلامية) في غزة عام ١٩٨٨، وهي تلائم تعريف نتنياهو للمنظمات الإرهابية على نحو أفضل، لأن هجمات موجهة بشكل أساسي تجاه المدنيين الإسرائيليين على الأرض الإسرائيلية. من ناحية أخرى، فإن العلاقات السياسية لحماس مع إيران أكبر من تلك الخاصة بحزب الله، كما أنها تتلقى دعمًا أكبر من ديكتاتوريات المنظمة. وحماس ليست جزءًا من شبكة إرهابية دولية، ولكنها حركة محلية لها أجندتها الخاصة لإقامة دولة إسلامية على كامل التراب الفلسطيني. وهي تعارض تمامًا عملية السلام مع إسرائيل، وتصف ياسر عرفات بأنه عميل إسرائيلي. هناك أمر آخر يبعث على إثارة الضحك وهو أن حماس في أيامها الأولى كانت تتلقى الدعم سرًا من قبل إسرائيل وذلك تجسيدًا

لسياسة قصيرة النظر تدعى "فرق تسد" والتي كانت تهدف بشكل خاص إلى إضعاف حركة فتح العلمانية السائدة.

ولكن المهزلة الكبرى والتي تعتبر أم المهازل تتمثل في أن بنيامين نتنياهو ليس فقط أبرز المناوئين لحماس ولكنه أيضًا كان أكبر المستفيدين من تفجيراتها الانتحارية، داخل إسرائيل. فهذه الهجمات أدت إلى تحويل الرأي العام ضد الحكومة التي كان يقودها حزب العمل وضد عملية السلام، وذلك لصالح ساسة يمنيين من أمثال نتنياهو. وقد وجه اغتيال إسحاق رابين، بواسطة متطرف يهودي يميني، ضربة سياسية قاصمة لنتنياهو ومنح شيمون بيريز تقدمًا كبيرًا في استطلاعات الرأي. وحينما أجريت الانتخابات في منتصف فبراير، كان شامير متقدمًا في استطلاعات الرأي بنسبة عشرين بالمائة. وقد تحولت هذه المزية إلى أشلاء متناثرة بسبب التفجيرات الانتحارية الإسلامية، التي قتلت ٦٣ إسرائيليًا وخلقت إحساسًا حادًا بعدم الأمان. وإذا عبرنا عن الأمر بلا مواربة، فأقول إن الإرهاب اليهودي، الذي لم يشر إليه حتى في كتابه، كان يعمل ضده، بينما الإرهاب الإسلامي كان يعمل لصالحه على طول الخط. وقد أدى إلى تقليل الفارق لصالحه في أول انتخابات مباشرة لانتخاب رئيس وزراء إسرائيل في التاسع والعشرين من مايو ١٩٩٦.

وعلى الرغم من التبدلات المختلفة التي شهدها منذ العشرينيات، ظل الليكود دائمًا حزبًا أيديولوجيًا. ويكمن الفرق الأساسي بين نتنياهو ومن سبقوه في أنهم كانوا مؤمنين بهذه الأيديولوجية، أما هو فلا. وكانوا مخلصين، إذ لم نقل متعصبين، لأرض إسرائيل، بصرف النظر عن العواقب الانتخابية لهذا الموقف، بينما هو سياسي براجماتي يرتدي العباءة الأمريكية على استعداد للتضحية بأيديولوجية الحزب من أجل كرسي الحكم. وقد وافق على اتفاقية أوسلو من أجل جذب أصوات

الناخبين ولكن ذلك أدى إلى دخول الليكود في أزمة أيديولوجية عميقة. وفي كتابه، شجب نتنياهو اتفاقية أوسلو باعتبارها استسلامًا من قبل حكومة العمل "المشروع منظمة التحرير الفلسطينية المتعدد المراحل" المتمثل في انسحاب إسرائيل التدريجي إلى حدود ما قبل ١٩٦٧. ولكنه لم يأت باقتراح بديل متماسك للانسحاب المحدود والتدريجي والخاضع للسيطرة من الأراضي المحتلة. وحينما قامت الغالبية العظمى من الإسرائيليين بتأييد عملية السلام والانسحاب من الأراضي المحتلة، قرر نتنياهو تغيير لهجته تمهيدًا لعملية الانتخابات. وأعلن نتنياهو أن "اتفاقية أوسلو عرضت إسرائيل للخطر، ولكن يمكن للمرء أن يتجاهل الواقع".

إنه الواقع الذي قد يمثل بداية النهاية لحلم الصهيونية التصحيحية بالسيادة اليهودية على كل أرض إسرائيل وهو ما يقض مضجع جابوتنسكي وبيجن وهما يرقدان في مثواهما الأخير.

الفصل العشرون

الحماقة الكبرى

أكثر من أية عاصمة كبرى أخرى، فإن القدس تمثل رمزًا قويًا ومعبرًا في السياسة الدولية. ويعتبر الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين أحد أطول وأعنف الصراعات في الأزمة الحديثة، وتحتل قضية القدس، التي تجمع بين الحماسة الدينية والسوفيتية العلمانية، مكان القلب في هذا الصراع. وقد تجنبت اتفاقيات أوسلو، التي وضعت الفلسطينيين على طريق الحكم الذاتي، قضية القدس إلى جانب القضية الصعبة الأخرى في النزاع: مثل حق عودة لاجئي ١٩٤٨، ومستقبل المستوطنات اليهودية، وحدود الكيان الفلسطيني المزمع إقامته. وقد تم تأجيل مناقشة هذه القضايا حتى مفاوضات الوضع النهائي للأراضي المحتلة، والتي كان من المقرر أن تبدأ مع نهاية فترة انتقالية قدرها خمسة أعوام. وقد وضعت على مائدة القمة التي عقدها بيل كلينتون في كامب ديفيد في يوليو عام ٢٠٠٠ على نحو متأخر، ولكن كان موضوع القدس هو الذي أدى بشكل أساسي إلى فشل القمة وانهيار عملية أوسلو للسلام.

إن المنازعات الدينية سيئة السمعة على نحو يجعل من الصعب حلها، وقد أدت المكانة الدينية والروحية لمدينة القدس بالنسبة للديانات الثلاث الكبرى إلى تأجيج هذا النزاع الدموي والطويل الأمد. كما كانت هناك دائمًا مكانة سياسية مصاحبة لمن يستحوذ على المدينة. فما بين تاريخ تأسيسها ووقوعها في يد الإسرائيليين عام ١٩٦٧، تم الاستيلاء عليها ٣٧ مرة، وهي الآن على الأجندة

الدبلوماسية الدولية منذ قرن ونصف. وحينما زار آرثر كوستلر المدينة خلال حرب ١٩٤٨، امتلأ حزنًا وغمًا بسبب "الشجار الدولي والمساومة والوساطة" التي كانت تلوح في الأفق. وكتب يقول "ليست هناك مدينة أخرى تسببت في كل هذه الموجات المتصلة من القتل والاغتصاب والبؤس غير المقدس على مدى قرون كما فعلت هذه المدينة المقدسة".

إن كل من يسعى إلى فهم قضية القدس في شكلها الحالي ليس عليه سوى أن يقرأ كتاب برنارد فيسرشتاين العميق والأنيق والبعيد عن التحيز "القدس المنقسمة: الصراع على المدينة المقدسة"(*). وهو ينطلق من خلال ما أطلق عليه علماء النفس منذ وقت طويل "متلازمة القدس" التي تصيب بعض زائري المدينة، وخاصة السياح المسيحيين الغربيين، الذين يشعرون بالحاجة إلى تسجيل وجودهم في المدينة المقدسة من خلال تقمص شخصية إحدى شخصيات الكتاب المقدس، أو المرور بتجارب صوفية أو الانقياد وراء وهم اكتساب مهارات خارقة للطبيعة.

بمعنى آخر، لا تمثل القدس فقط مجرد مشكلة وإنما عاطفة مشبوبة: فقبل كل شيء تجرى العاطفة الدينية وتبجيل المدينة في شرايين اليهود والمسيحيين والمسلمين مجرى الدم، ومن واجب المؤرخ، كما يراه فيسرشتاين، أن يسجل هذه النزعة دون أن ينقاد إليها أو يذعن لها. من هنا، ينطلق لكي يبني حجته القائلة بأن الساسة من كافة الانتماءات الدينية الثلاثة قد تعمدوا تضخيم الأهمية الدينية للمدينة من أجل خدمة غاياتهم السياسية.

وحينما قام الأتراك العثمانيون بالاستيلاء على القدس عام ١٥١٦، كانت المدينة راكدة ولا يزيد عدد سكانها عن ١٥ ألف نسمة. ولم تكن لها أية أهمية

(*) Bernard Wassestein, Divided Jerusalem: The struggle for the Holy City (London: Yale University Press, 2001).

إدارية على مدى أربعة قرون من الحكم العثماني، ولكنها كانت مجرد عاصمة لمقاطعة تشكل جزءًا من ولاية دمشق. وخلال عهد الملك سليمان العظيم، تم بناء الأسوار التي تحيط بالمدينة والتي لا تزال موجودة حتى اليوم. ولكن تركت الجماعات الدينية لكي تدير شئونها الخاصة ومؤسساتها، مع القليل من التدخل من قبل الحكومة المركزية. وقد نشأت مشكلة القدس في شكلها المعاصر نتيجة للاضمحلال التدريجي للإمبراطورية العثمانية. وكان الصراع الأساسي يدور حول الأماكن المقدسة المسيحية. وكما أرادت الدولة العثمانية، سعت القوى العظمي الأخرى إلى توسيع سلطاتها ومكانتها، وفي الفصل المعنون باسم "حروب القناصلة" يحدثنا فيسرشتاين بكثير من السخرية عن الوسائل التي كانوا يستخدمونها حيث تم استغلال العواطف الدينية وزيادة الرعايا المحليين، وإقامة المؤسسات التابعة لهم مثل الكنائس والأديرة والمستشفيات وملاجئ الأيتام والمدارس والمعاهد.

ويشير فيسرشتاين أيضًا إلى حقيقة رأى أن من الواجب عليها ذكرها. فهو يقول بأنه في أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية، لم تكن هناك حالات عنف يعتد بها بين طوائف المدينة. وبينما كانت العلاقات بين المسلمين والمسيحيين واليهود في الغالب حادة ومتوترة، فقد كانت محتواة في إطار القانون. وما كانت تمثله حرب القنصليات هي النزعة الطبيعية لمشكلة القدس لتأجيج النيران المشتعلة في العلاقات بين القوى العظمى: "من خلال التعامل معها كقضية مقدسة، أثبتت القدس أنها ذريعة جاهزة لدعاة الحرب من أجل تحقيق غايات أبعد". وهذا الأمد لم يتغير مع مرور الزمن.

قامت بريطانيا بحكم القدس، في ظل الانتداب على فلسطين في الفترة من عام ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٤٨. وكانت مسئولة اسميًا عن لجنة الانتداب الدائمة التابعة لعصبة الأمم، ولكن في واقع الأمر كانت فلسطين تحكم كما لو كانت

مستعمرة تابعة للتاج البريطاني. وعلى الرغم من استمرار الحكم البريطاني لمدة ثلاثة عقود فقط فقد غير ملامح المدينة ومهد الطريق لتقسيمها بعد ذلك.

وكانت تلك أول إدارة مسيحية للمدينة منذ الحملات الصليبية، ومع ذلك فقد منحت مزايا غير مسبوقة للمجلس الإسلامي الأعلى وتبنت إقامة وطن قومي لليهود. ومع انفصالها عن الماضي العثماني، أصبحت المدينة مركزًا إداريًا محوريًا ومقرًا للمفوضية العليا الخاصة بفلسطين. وكانت النتيجة حدوث تغيير جوهري في علاقتها بفلسطين. فلأول مرة في التاريخ الحديث، أصبحت القدس عاصمة. وكانت مكانة الصفوة المحلية، من المسلمين واليهود، تتعزز من خلال قربها من مقر السلطة. وحاول البريطانيون أن يكونوا غير منحازين لطرف دون آخر، ولكن التوفيق بين مطالب الحركتين القوميتين الناشئتين كان فوق طاقتهم. فقد أصبح كلٌ من العرب واليهود متباعدا على نحو متزايد وقاموا بالعديد من الثورات على الحكم البريطاني، حدثت أولها في أواخر الثلاثينيات وآخرها في أواخر الأربعينيات. ومع وصول الانتداب إلى نهايته غير المشرفة في مايو ١٩٤٨، لم يكن لدى الجانبان إلا القليل من حسن النية تجاه بريطانيا.

وفي التاسع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٤٧، قامت الأمم المتحدة بتمرير قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، ولكن مع خضوع القدس لإدارة دولية، الأمر الذي نظر إليه على أنه قضية مستقلة.

من الناحية الرسمية، ظل البريطانيون على الحياد، ولكن من الناحية العملية كانوا معادين لفكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة لأنها كانت ستحكم بواسطة المفتي الذي ألقى بثقله وراء ألمانيا النازية خلال الحرب. وكان الهدف الخفي لبريطانيا هو تقسيم فلسطين بين الصهاينة والملك عبد الله، ملك الأردن، وحليفها المخلص، وهذا هو ما حدث تمامًا نتيجة لحرب ١٩٤٨. ومع اقتراب الحرب من نهايتها، أصبحت

القدس مرة أخرى قضية مثيرة للجدل. فكان معظم أعضاء الأمم المتحدة مازالوا يؤيدون خضوع المدينة لإدارة دولية، بينما كانت القوى الفاعلة، ألا وهي الأردن وإسرائيل، متفقة على وجوب تقسيم المدينة بينهما. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، واصل الأردن حكم القدس الشرقية وواصلت إسرائيل حكم القدس الغـــربية، حتى حـــدثت حـــرب الأيـــام الستـــة التي زلزلت الشرق الأوسط في صيف ١٩٦٧.

ومن خلال الانضمام إلى ناصر في حرب الأيام الستة، فقد الملك حسين الضفة الغربية والقدس الشرقية، التي أدخلها جده إلى المملكة الأردنية الهاشمية من خلال قرار الوحدة عام ١٩٥٠. وكانت المشاركة الأردنية في حرب ١٩٦٧ رمزية إلى حد بعيد ولكن الثمن الذي دفعته كان باهظًا. وفي السابع من يونيو، قامت القوات الإسرائيلية بالسيطرة على القدس الشرقية وذلك كجزء من اكتساحها للضفة الغربية. وفي ظهيرة ذلك اليوم، توجه موشى ديان، وزير الدفاع الإسرائيلي إلى حائط المبكى وأعلن تحرير القدس قائلاً: "لقد وحدنا القدس، العاصمة المقسمة لدولة إسرائيل. لقد عدنا إلى أقدس مقدساتنا، والتي لن نتخلى عنها أبدًا". وعلى النقيض من الرؤية التي يتبناها معظم العرب، فإن إسرائيل لم تكن لديها خطة مسبقة للاحتفاظ بالضفة الغربية أو القدس الشرقية، ولكن الانتصار قد حرر تيارات قوية من المسيانية الدينية من عقالها وكذلك القوى العلمانية الراغبة في توحيد المدينة. وبين عشية وضحاها تلاشى تبخير الموقف الصهيوني المعتدل، وأصبحت الحياة اليهودية بدون صهيون (أحد الأسماء التوراتية للقدس) جحيمًا لا يطاق. وفي نهاية يونيو، وذلك في استعراض مشهود للوحدة، سن الكنيست تشريعًا يقضي ببسط الولاية القانونية والإدارية على القدس الكبرى، والتي تضم القدس العتيقة (وهي المنطقة الصغيرة التي تقع داخل الأسوار والمقسمة إلى أربعة أحياء – اليهودي والمسيحي والإسلامي والأرميني). وكان ذلك يعتبر ضمًا للمدينة على الرغم من

أنه لم يذكر ذلك بالاسم. وعلى مدار ربع القرن التالي، كانت الشخصية السياسية المحورية في القدس الإسرائيلية ممثلة في عمدتها، تيدي كوليك. وباعتباره رجلاً متحرر الفكر وبراجماتيًا، سعى إلى إيجاد حل عملي للعديد من المشاكل اليومية للمدينة كما كان متلهفًا على تحقيق التناغم بين طوائفها المختلفة. ولكن كان هدفها الأسمى، الذي لم يبذل في سبيل إخفائه سوى القليل من الجهد، هو الحفاظ على السيطرة الإسرائيلية الدائمة على القدس باعتبارها عاصمتها الموحدة.

وقد تصاعدت وتيرة مصادرة الأراضي العربية في القدس الشرقية إلى حد بعيد وتم بناء أحياء يهودية جديدة انتهاكًا للقانون الدولي. وكان وراء هذا النشاط المحموم هدف جيوبولتيكي بعيد الأمد، ألا وهو خلق طوق من المستوطنات اليهودية شمال وشمال شرق وجنوب محيط المدينة. واعترف كوليك شخصيًا في مقابلة صحفية عام ١٩٦٨ بأن "هدفنا هو التأكد من أن القدس بأكملها سوف تبقى للأبد جزءًا من إسرائيل. فإذا كنا نرغب في أن تكون هذه المدينة عاصمتنا، فإننا يجب علينا أن نجعلها جزءًا لا يتجزأ من دولتنا ونحن نحتاج إلى المواطنين اليهود لفعل ذلك".

وقد ظل موقف القوى العظمة ظاهريًا ثابتًا: فقد رفضت الاعتراف بشرعية أو مشروعية المحاولات الإسرائيلية لضم القدس الشرقية. وقامت الأمم المتحدة بتمرير سلسلة من القرارات التي تحظر الأنشطة الإسرائيلية في الأحياء العربية. ولكن فشلت الضغوط الخارجية في إضعاف إيمان إسرائيل بحقها المعنوي في فرض سلطاتها على السكان العرب. وعلى النقيض، في الدوائر القومية، كانت تبدي الكثير من الامتعاض والتحدي. وفي يوليو من عام ١٩٨٠، قام الكنيست بإصدار قانون القدس، الذي نص على أن "القدس، الكاملة والموحدة، هي عاصمة

إسرائيل". وأوضحت مقدمة مشروع القانون، القومية المتطرفة جيولا كوين أن هدفها هو قطع الطريق على أية مفاوضات تتصل بوضع المدينة.

وبخلاف التشريع السابق، تم انتقاد القانون على نحو موسع داخل إسرائيل باعتباره غير ضروري وحتى ضار بمصالح إسرائيل. فهو يضع إسرائيل في موقف دفاعي أمام العالم ويعرضها لانتقاد كافة القوى الكبرى. وفي يوم العشرين من أغسطس، قام مجلس الأمن بتحرير قرار يدين إسرائيل بأغلبية ١٤ صوتًا ودون أية أصوات رافضة، مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت. وقد وصف النيويورك تايمز القانون بأنه قانون "الحماقة الكبرى".

وفي السنوات اللاحقة لسن هذه الحماقة، واصل القادة الإسرائيليون من كل الأطياف السياسية تكرار الخرافة القائلة بأن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل وأن وضعها غير قابل للتفاوض. ومن أجل الالتفاف حول هذه العقبة التي صنعوها بأنفسهم قام المفاوضون الإسرائيليون بتنحية قضية القدس جانبًا. ولم يكن لدى إعلان المبادئ الذي تم توقيعه في الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٩٣ الكثير الذي يقال حولها. وتقرر ألا يكون لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقتة أية سلطة على القدس، وأن يستمر الأمر الواقع حتى يتم إجراء مفاوضات "الوضع النهائي". وفي غضون ذلك، كان لكلا الجانبين مطلق الحرية في التشبث برموز السيادة والأحلام. وأعلن ياسر عرفات المتفائل بأن الاتفاق هو مجرد خطوة أولى نحو "الانسحاب النهائي من أرضنا وأماكننا المقدسة وقدسنا الشريف"، بينما أصر المتحدث الإسرائيلي على أن "القدس ليست جزءًا من الصفقة وليس هناك تراجع عن ذلك".

وقد تم الانتهاء من الإطار العام لاتفاقية الوضع النهائي في يوم ٣١ أكتوبر عام ١٩٩٥ بواسطة يوسي بيلين، نائب وزير الخارجية الإسرائيلي ومحمود عباس

(المعروف باسم أبو مازن) والمستشار المقرب لعرفات. وقد وجهت هذه الوثيقة الخرقاء أول طعنة نجلاء في سويداء قلب حل كل القضايا المعلقة بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد تصورت وجود دولة فلسطينية مستقلة ولكنها منزوعة السلاح، تشتمل على غزة و٩٤% من الضفة الغربية، والقدس الشرقية كعاصمة لها. وبعد مضي أربعة أيام، تم اغتيال إسحاق رابين وكان خليفته، شيمون بيريز، يفتقد الشجاعة لتبني مشروعه، على الأقل لأنه قد يحمله مسئولية تقسيم القدس. وحينما صعد بنيامين نتنياهو، زعيم الليكود، إلى سدة الحكم في أعقاب انتخابات مايو ١٩٩٦، قام على نحو مفاجئ بقلب سياسة السلام الحذرة لمن سبقوه من حزب العمل رأسًا على عقب، وعلى وجه الخصوص فيما يتصل بالقدس. فقد كانت أوسلو تعني تأجيل قضية القدس حتى نهاية العملية. أما نتنياهو فقد وضعها في محور سياسته، من أجل سد الطريق أمام أي تقدم في كل القضايا الأخرى.

ولم يتم طرح هذه القضية على نحو ملحوظ على الأجندات الدولية حتى عقد قمة كامب ديفيد التي عقدها كلينتون بناءً على طلب خليفته أيهود باراك في عام ٢٠٠٠. وهناك قام باراك وعرفات بالتفاوض ظهرًا لظهر أكثر منه وجهًا لوجه. وكان كلاهما لديه مشاكل داخلية خطيرة. فالتحالف الذي كان يقوده باراك كان قد بدأ يتفتت ووصل إلى المؤتمر كرئيس لحكومة على شفا الانهيار. وكان عرفات واقعًا تحت ضغوط المطالب الفلسطينية بانسحاب إسرائيل من كامل القدس الشرقية. كانت المدينة هي الموضوع الجوهري للقمة، كما كانت أيضًا عقبتها الرئيسية. ومن أجل كسر الجمود، قدم الوسطاء الأمريكيون "مقترحات لرأب الصدع" تقوم إلى حد بعيد على مشروع سلام بيلين – أبو مازن. ولكن لم يحدث تلاق بين أفكار الوفدين ولم تحدث مفاوضات حقيقية. وقف عرفات جامدًا، وفشل في تقديم أية مقترحات بديلة بناءة، ورفض التخلي عن القدس والأماكن المقدسة. كما رفض عرفات

اقتراح كلينتون بتأجيل الموضوع إلى مرحلة لاحقة، ووصف كلينتون المحبط هذه التجربة بأنها تشبه "الذهاب إلى طبيب الأسنان دون تخدير اللثة".

ومع انهيار المباحثات، كان لابد أن تندلع جولة جديدة من العنف وحدث ذلك بالفعل في الثامن والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٠ مع زيارة آرييل شارون الاستعراضية للمسجد الأقصى (جبل المعبد). ومع زعمه بأنه كان يرسل "برسالة سلام" إلى الجانب الآخر، فإن الرسالة التي جاءت واضحة وعالية الصوت هي "أن إسرائيل تمسك بمقاليد الأمور، هل تروق ذلك!". وأدت الزيارة إلى إشعال شرارة الاضطرابات التي انتشرت كالنار في الهشيم من المسجد الأقصى إلى الأحياء العربية في القدس.

وسرعان ما تحولت الاضطرابات وحوادث الشغب إلى انتفاضة شاملة. وخلال عشرة أيام، بلغت حصيلة من سقطوا في انتفاضة الأقصى حوالي مائة شخص. وقد غابت اتفاقيات أوسلو عن الأنظار في غمرة الكراهية الجماعية التي صاحبت العودة إلى العنف.

وإزاء هذه الأجواء الكئيبة التي تخيم على عملية السلام، قام كلينتون بمحاولة أخيرة، قبل نهاية فترة حكمة مباشرة، من أجل رأب الصدع بين الجانبين. وفي أحد الاجتماعات بالبيت الأبيض مع ممثلي إسرائيل والفلسطينيين في أواخر ديسمبر، قدم مقترحاته الخاصة بالتسوية النهائية. وهذه "المعايير"، كما أطلق عليها، قد قضت شوطًا طويلاً نحو تحقيق طموحات الفلسطينيين. وقد نصت على انسحاب إسرائيل من غزة ومن مساحة قدرها ٩٤-٩٦% من الضفة الغربية. وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ولكن مع فرض قيود على مستوى تسليحها. وكان المبدأ الأساسي لحل مشكلة اللاجئين هو أن الدولة الوليدة سوف تكون "مركز تجمع الفلسطينيين الذين يختارون العودة إلى المنطقة". وفيما يتصل بالقدس، كانت "القاعدة الأساسية

هي أن المناطق العربية تخضع للهيمنة الفلسطينية والمناطق اليهودية تخضع للهيمنة الإسرائيلية".

وقد جرى التفاوض على أساس هذه المعايير في منتجع طابا المصري على شاطئ البحر الأحمر في الأسبوع الأخير من يناير ٢٠٠١. وقد وافق الجانبان إلى حد كبير على المقترحات ولكن مع قائمة طويلة من التحفظات. وفيما يتعلق بالقدس، كانت التحفظات الإسرائيلية أكثر جوهرية من تلك الخاصة بالفلسطينيين. وقد أعلن باراك على الملأ أنه لن يتخلى عن السيادة علي جبل المعبد. وعند ذلك المنعطف الخطير، كما كان يحدث غالبًا في الماضي، كان للسياسة الإسرائيلية الداخلية الأولوية على كل ما عداها. وقد دفعت الانتخابات، التي كان من المقرر إجراؤها في السادس من فبراير ٢٠٠١، باراك على تبني خط متشدد بشأن المدينة العتيقة وجبل المعبد. وعلى الرغم من هذه العقبات المحلية، اقتربت المفاوضات من التوصل إلى اتفاقية نهائية أكثر من أي وقت مضى. ولكن حينئذ ربح شارون الانتخابات وعلى الفور أعلنت حكومته أن التفاهمات التي تم التوصل إليها في طابا غير ملزمة لها لأنها لم تتجسد في وثيقة موقعة. والأمر الذي زاد الأمور سوءًا، أن إدارة بوش القادمة لم تعتبر نفسها ملزمة بمقترحات الإدارة السابقة وعلى أية حال فقد اختارت أن تنأى بنفسها عن عملية السلام. وقد تحولت معظم انجازات مباحثات طابا إلى رماد تذروه الرياح.

وفي مقدمة ذلك الكتاب المثير للإعجاب، يشير فيسرشتاين إلى أن "العاصمة الأبدية الموحدة" لدولة إسرائيل هي أكثر المدن انقسامًا في العالم: "فسكانها العرب واليهود يقطنون أحياءً مختلفة، ويتحدثون لغات مختلفة ويحضرون مدارس مختلفة، ويقرؤون صحفًا مختلفة ويشاهدون برامج تليفزيونية مختلفة، ويحتفلون بأعياد مختلفة، ويشجعون فرق كرة قدم مختلفة، ويعيشون حيوات مختلفة في كل مناحي

الحياة، تقريبًا. وما يوضحه الكتاب ببراعة هو أن النزاع على القدس لا يمكن أن يحل بدون الاعتراف بحقيقة وشرعية شخصيتها الجمعية. ومن المثير للأسى أن تقول إن هذا الاعتراف هو أمر بعيد المنال اليوم أكثر من أي وقت مضى منذ توقيع اتفاقيات أوسلو.

الباب الثالث

انهيار عملية السلام

الفصل الحادي والعشرون

الخطوات الضائعة

يمكن تقسيم صانعي السياسات الأمريكية الخاصة بالصراع العربي - الإسرائيلي إلى مدرستين فكريتين: مدرسة الحياد أو التعامل المتوازن، ومدرسة إسرائيل أولا. وتسعى مدرسة الحياد أو المعاملة المتوازنة إلى لعب دور الوسيط الأمين لدفع الجانبين تجاه تسوية النزاع بينهما. ويعتقد أصحاب هذه المدرسة أن أهم المصالح الأمريكية الحيوية تكمن في بلدان الخليج العربي المنتجة للبترول، وهم ليسوا على استعداد للمخاطرة بتلك المصالح من خلال الاقتراب اللصيق من إسرائيل. ومن ناحية أخرى، يدافع أصحاب مدرسة إسرائيل أولاً عن وجود علاقات خاصة مع الدولة اليهودية، باعتبارها جزيرة من الديمقراطية في بحر من الاستبداد. ويسعى أعضاء هذه المدرسة أيضًا إلى تسوية النزاع بين إسرائيل وجيرانها. غير أن نقطة انطلاقهم تتمثل في أن إسرائيل يجب عليها مواجهة العديد من المخاطر الرهيبة على طريق السلام، وأن أمريكا لابد أن توفر لها الدعم اللازم كي تشعر بالثقة الكافية لتحمل تلك المخاطر. وكان جورج إتش. دبليو. بوش أكثر الرؤساء التزامًا بمدرسة الحياد على مدى التاريخ الأمريكي. أما بيل كلينتون فقد كان، وإلى حد كبير، أكثر الرؤساء الأمريكيين تأييدًا لإسرائيل حتى وصول جورج دبليو. بوش إلى سدة الحكم. وقد وصفت إحدى الصحف الإسرائيلية كلينتون، ذات مرة، بأنه آخر الصهاينة. ومع ذلك، على مدى تاريخي أطول، فإن جورج دبليو. بوش ربما يكون الأحق بهذا اللقب.

كان دينيس روس يشغل منصب كبير مفاوضي السلام في الشرق الأوسط خلال إدارة جورج إتش. دبليو. بوش الجمهورية وخلال ولايتي بيل كلينتون. وقد ارتبط روس مع وزير الخارجية الأمريكي، جيمس بيكر، بعلاقة خاصة وثيقة، وعلى ذلك كان من المتوقع أن يضع انتصار الديمقراطيين في انتخابات عام ١٩٩٢ نهاية لمستقبله الدبلوماسي. إلا أن كلينتون أراد من روس البقاء كرئيس لفريق العمل الأمريكي في الشرق الأوسط في ظل وارين كريستوفر، وزير الخارجية. وعلى ذلك، ظل روس الشخصية المحورية في هذه العملية السياسية خلال الأعوام الثمانية التالية. ولذلك فقد حظي بميزة فريدة تتمثل في أنه شغل منصبا هاما في أكثر الإدارات حيادا منذ الحرب، وأكثر الإدارات موالاة لإسرائيل على نحو محموم.

وعلى الرغم من أن بوش يأتي على رأس هذه المدرسة، إلا أن روس ينتمي قلبا وقالبا إلى المعسكر الموالي لإسرائيل. وقد جاءت وعوده ومواقفه من الشرق الأوسط ومرجعياته السياسية متطابقة تماما مع تلك الخاصة بمدرسة "إسرائيل أولا". والواقع أنه من الصعب التفكير في مسئول أمريكي ينتهج مبدأ إسرائيل أولا على نحو أكثر جوهرية من دينيس روس. ويروي روس في مذكراته التفاصيل الدقيقة لانخراطه في عملية السلام في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٨٨ وحتى يناير من عام ٢٠٠١.(*) كانت تلك الحقبة من تاريخ المنطقة غنية بالأحداث، حيث شهدت حرب الخليج الأولى، ومؤتمر مدريد للسلام، والمفاوضات الثنائية العربية - الإسرائيلية تحت رعاية واشنطن، واتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإبرام اتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية واغتيال إسحاق رابين وصعود وسقوط بنيامين نتنياهو، وقمة كامب ديفيد المشئومة، واندلاع

(*) Dennis Ross. The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2004).

انتفاضة الأقصى. وكانت هناك جهود حثيثة وإن فشلت فشلا ذريعا في تحقيق أي تقدم جوهري على المسار السوري، وتمثلت أفضل الإنجازات التي تحققت في الاجتماعات التي عقدت بين إيهود باراك ووزير الخارجية الفلسطيني فاروق الشرع في شيبردزتاون، وست فيرجينيا، وبين بيل كلينتون وحافظ الأسد في جنيف.

وخلال الفترة التي يغطيها هذا الكتاب، أبرمت صفقة سلام كبرى وكان دينيس روس صانعا للسلام بلا منازع. ولكن لسوء الحظ لم تكن الإنجازات الجوهرية مرضية، حيث أنها كانت مجرد عملية أكثر منها سلام. وقد تم التفاوض حول أهم إنجازين تم تحقيقهما –اتفاقية أوسلو ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية- بشكل مباشر بين الأطراف دون أي تدخل فعلي من الجانب الأمريكي. ويعترف روس اعترافا غير مباشر بالفشل في تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط عبر إطلاقه على كتابه اسم "السلام المفقود". والنقطة الأساسية للكتاب وقيمته الحقيقية تتجسد في عنوانه الفرعي- القصة الداخلية للصراع من أجل السلام – والتي تتحدث عن نجاح وفشل الشخصيات والسياسات، والأزمات والتحديات التي لا حصر لها، والمناورات الخلفية والحبكات الإعلامية، والخيانات وركوب الصعاب، والصعود والهبوط.

ليس هناك شك في مدى إخلاص روس والتزامه بقضية السلام، ولكن من الصعب قياس تأثيره على مسار الأحداث الفعلي. قام يوسي بيلين، العسكري الإسرائيلي المعتدل وأحد المهندسين الرئيسين لاتفاقية أوسلو، بنشر كتاب في نفس الوقت تقريبا بعنوان "الطريق إلى جنيف: البحث عن اتفاقية دائمة ١٩٩٦-٢٠٠٤."(*)

(*) Yossi Bellin. The Path to Geneva: The Quest for a Permanent Agreement: 1996-2004(New York: Akashic. 2004).

كتب بيلين يقول "حتى آخر يوم في ولاية كلينتون، كان روس يرغب في الاعتقاد بأنه من الممكن التوصل إلى اتفاقية. وكان فشل المفاوضات مع السوريين ومع الفلسطينيين فشلا لدينيس روس." ومن المؤكد أن ذلك حكم بالغ القسوة. فالحقيقة التي تقول بأن روس واصل بذل جهوده المحمومة من أجل التوسط لعقد اتفاقية حتى آخر يوم له في منصبه، لا يجعله بالضرورة مسئولا عن هذا الفشل. فقد كان هناك مسئولون كبار آخرون مشاركون في الأمر، وأدت قراراتهم إلى تحديد النتائج النهائية.

يتعلق بعض الجدل المحيط بروس بحقيقة أنه يهودي. ولم يكن من اللائق التشكيك الذي يثار حول ديانته اليهودية وخاصة في العالم العربي وتأثير ذلك على نزاهته كمفاوض. ويخبرنا روس شخصيًا بأن ديانته لم تشكل قط أمرًا ذا بال للرؤساء، ووزراء الخارجية الذين عمل معهم عن قرب. والأمر واضح تمامًا: فلو كانت ديانته تمثل مشكلة لما قام رؤساؤه بتعينه في المقام الأول، ولما أبقوا عليه عند انتقال السلطة من الإدارة الجمهورية إلى الإدارة الديمقراطية. ومن ناحية أخرى، يخبرنا روس أن بعض اليهود الأمريكيين المنتمين إلى الجناح اليميني قد شعروا بأن إسرائيل في خطر شديد لدرجة أنـــه لا ينبغي أن تتعـــرض لضغـــط أو انتقاد. وعندما مارس فريق بوش - بيكر الضغط على حكومة إسحاق شامير عقب حرب الخليج، تلقى روس خطابات كراهية تصفه باليهودي الذي يكره نفسه. ولم تكن تلك التهمة صحيحة، لأنه كان في الحقيقة فخورًا بكونه يهوديًا. وكانت قسوة بعض اليهود الأمريكيين سببا في التعاطف مع روس. وكما يشير روس: "في عرف الديانة اليهودية لا توجد سوى القليل من المبادئ التي تسمو على مبدأ السعي لإفشاء السلام-روديف شالوم". وقد وصفه بعض أنصاره في المجتمع اليهودي بأنه روديف شالوم، وهو يرى أنه ليس هناك وسام أرفع من ذلك يعلقه على صدره.

ومع ذلك، فإن مواقف العرب تجاه روس تستحق اهتمامًا أكبر من ذلك. كانت علاقته بعرفات دائمًا متوترة. فقد كان عرفات يري روس في صورة الرجل المتعجرف القريب جدا من الإسرائيليين. وكان عرفات في أوقاته العصيبة يعتبر روس عدوًا لدودًا، وفي وقت من الأوقات تمادى لدرجة رفض لقائه. وقام حافظ الأسد بانتقاد روس علانية لأن موقفه تجاه سوريا لم يكن إيجابيًا بالقدر الكافي. أما وسائل الإعلام العربية فقد اعتادت تصوير السياسة الأمريكية تجاه المنطقة بأنها منحازة لإسرائيل، نتيجة لتأثير اللوبي اليهودي والمسئولين اليهود، وكان روس مثالاً حيًا لذلك. أما العوامل الأخرى مثل ديمقراطية إسرائيل وافتقار العالم العربي للديمقراطية فقد كانت تلقى في غياهب النسيان. ومع ذلك، فقد أدى إيمان الزعماء العـرب بانحيـاز روس تجـاه إسرائيل إلى تعقد مهمة أمريكا باعتبارها مديرًا لعملية السلام.

ولأن روس كان العقل المدبر للسياسة التي تبنتها إدارة بوش الأولى تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي وكبير مفاوضي السلام في إدارة كلينتون، فإن الفرضيات التي وضعها كانت هامة. كان منهج روس لصنع السلام يعتمد بشكل أساسي على العلاقة القوية بين أمريكا وإسرائيل. ونتيجة لصغر حجم إسرائيل ومدى قابليتها للتعرض للخطر، فقد كان يرى أنها لكي تقدم تنازلات من أجل السلام، لابد أن تشعر بالأمان. وأن شعور إسرائيل بالأمان يكفي للتنازل عن الأرض لن يتحقق إذا شكت في مدى الالتزام الأمريكي بأمنها. وبالمثل، لن يقبل العالم العربي بوجود إسرائيل إذا كان لديه مبررات للتشكيك في مدى استمرارية الالتزام الأمريكي تجاه إسرائيل. ولأن السلام لابد أن يكون بين الطرفين، ولابد أن يجرى بينهما تفاوض مباشر، فإن إسرائيل يجب أن تشعر بالأمان حتى تقبل تحمل مخاطر السلام. بإيجاز، كانت هذه هي فلسفة روس لصنع السلام.

كان هذا المنهج ينطوي على ثلاث مشاكل رئيسية. ففي المقام الأول، ألقى بكل ثقله على مخاوف إسرائيل الأمنية بينما تغاضى عن اهتمام العرب بشأن تحقيق العدالة. وعلى ذلك، لا يثير الاندهاش أن العرب كان يشعرون بتعاطف روس المبالغ فيه تجاه احتياجات إسرائيل وعدم تفهمه الكافي لتلك الخاصة بهم. ثانيًا: كان مفهوم إسرائيل للأمن متضخمًا وأحادي الجانب لدرجة إنكار الاهتمامات الأمنية المشروعة للطرف الآخر. ثالثًا: كان المنهج الذي يدافع عنه روس يفتح الباب على مصراعيه لإساءة استخدامه من قبل إسرائيل. فبمقدور إسرائيل امتصاص أي قدر من المساعدات الأمريكية دون تقديم أية تنازلات إلى العرب. باختصار، تمثل الخطأ الذي وقع فيه روس في افتراض أن إسرائيل الحائزة على ثقته تمضي بخطى واثقة على طريق السلام. والتاريخ لا يدعم هذه الفرضية.

لم يكن هناك من يثق في قوة إسرائيل العسكرية أكثر من موشى ديان، الذي شغل منصب وزير الدفاع في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٤. ومع ذلك، فلم يكن مستعدًا لتقبل المخاطر من أجل عيون السلام. فقد اعترف بأنه يفضل الحصول على "شرم الشيخ" بدون سلام عن تحقيق السلام بدون "شرم الشيخ" (هي بقعة استراتيجية في شبه جزيرة سيناء استولت عليها إسرائيل خلال حرب عام ١٩٦٧ واستعادتها مصر بموجب بنود معاهدة السلام التي أبرمت عام ١٩٧٩). ضاعت فرص السلام خلال هذه الفترة ليس لعدم شعور إسرائيل بالأمان، ولكن لأن أمريكا لم تضغط بما يكفي على حليفتها لإعادة الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧.

قبل المضي قدمًا في رواية عملية السلام بالتفصيل، يوضح روس سياق الخطوط العامة الصراع. ويتخذ ذلك شكل فصل طويل أطلق عليه اسم "لماذا يرى الإسرائيليون والعرب والفلسطينيون العالم بالطريقة التي يرونه بها". وتأتي رواية روس عن الجانب الإسرائيلي أفضل في المعلومات وأكثر تعاطفًا منها عن الجانب

العربي والفلسطيني. فهو، على سبيل المثال، يكرر مرارًا وتكرارًا ذلك الادعاء الذي أكل عليه الدهر وشرب والقائل بأنه في أعقاب انتصارها العسكري المشهود في يونيو ١٩٦٧، اقترحت إسرائيل الانسحاب من شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان مقابل السلام مع مصر وسوريا، وقوبل "باللاءات الثلاث" من جانب القمة العربية المنعقدة بالخرطوم: لا اعتراف، ولا تفاوض، ولا سلام مع دولة إسرائيل. والواقع، أنه لم يتم تقديم أية عروض، وسرعان ما بدأت عمليات الاستيطان على قدم وساق. ومنذ ذلك الحين، أصبحت المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي العربية هي العقبة الرئيسية على طريق السلام في الشرق الأوسط. وقد كانت لاءات الخرطوم الثلاثة مجرد ذريعة، وليست سببًا، للتعنت الإسرائيلي في حقبة ما بعد ١٩٦٧.

ومع ذلك، كان روس محقًا في التأكيد على أن كلا الجانبين لديه منهج مختلف تمامًا بشأن مفاوضات السلام. فالعقلية الإسرائيلية تركز على الأمور العملية كثيرة التفاصيل، وعلى الأبعاد الأمنية. وعلى النقيض، يميل العرب والفلسطينيون إلى التركيز على المبادئ، والتعميمات والمطالب العريضة: عودة الأرض وتحقيق السلام، أو على الأقل إنهاء حالة الحرب. ويرون أن مسئولية المبادرة تقع على عاتق إسرائيل، وليس عليهم، لأن إسرائيل هي من احتل أرضهم. ومن خلال نقاط الانطلاق شديدة التباين هذه، انبثقت أفكار الجانبين المختلفة بشأن مفاوضات السلام، والأهداف والتكتيكات التي يجب استخدامها.

بدأ انخراط روس في القصة مع بدء مؤتمر مدريد للسلام والذي عقده جيمس بيكر في أعقاب حرب الخليج الأولى. وكان المؤتمر في حقيقة الأمر أكثر دلالة على المستوى الرمزي منه على المستوى العملي. فقد قضى على الحظر (التابو) المفروض على التفاوض المباشر بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولكن لأن

إسحاق شامير تم جره إلى مدريد وهو يصرخ ويركل، لم تتحرك المحادثات الثنائية قيد أنملة طيلة فترة جلوسه على مقعد رئيس الوزراء.

ومع تولي حكومة حزب العمل برئاسة إسحاق رابين السلطة في يونيو عام ١٩٩٢، عاد فريق السلام الأمريكي للعمل مرة أخرى. وفي غضون شهور قلائل، كان بيل كلينتون قد تحصن داخل البيت الأبيض. وقد مال الزعيمان إلى تفضيل استراتيجية "سوريا أولا"، إيمانًا منهما بأن عقد اتفاق مع سوريا يمكن أن يغير المشهد الاستراتيجي العام للمنطقة بالكامل، بحيث يستحيل عقد اتفاق مع الفلسطينيين. وكان رابين مستعدًا للتفكير في الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان مقابل السلام والأمن الكاملين. وعرف هذا العرض المشروط باسم "الجيب" حيث أنه وضع في جيب ورين كريستوفر. قام كريستوفر بزيارات مكوكية بين القدس ودمشق جعلت الجانبين على شفا إبرام اتفاقية سلام. ولكن البنود النهائية التي عرضها الأسد كانت بعيدة تمامًا عن توقعات رابين، مما دفعه إلى تصعيد المحادثات السرية مع السلطة الفلسطينية والتي أثمرت اتفاق أوسلو.

كانت الصفقة تنطوي على إقامة دولة مقابل تحقيق الأمن. وكان ذلك يمثل تحولاً تاريخيًا. فبعد أن أقصاهم النرويجيون إلى الخطوط الخلفية، لم يقبع صانعو السلام الأمريكيون داخل خيامهم في صمت، بل سارعوا من فورهم إلى تعزيز الاتفاق بين المنظمة وإسرائيل لدفعه إلى الأمام، وتوليد قوة دافعة وراءه. وقد نجح كلينتون ببراعة في تحويل الاحتفال بتوقيع إعلان المبادئ إلى أكثر الأحداث الدبلوماسية شهرة في التسعينيات. وبعد عام، فاجأ رابين كلينتون مرة أخرى بعد أن قدم إليه على طبق من فضة اتفاقية سلام مع الأردن. ولكن بعد عام آخر، وجه اغتيال رابين ضربة قاضية لعملية السلام.

لم يرحب الأمريكيون بالمرة بانتصار بنيامين نتنياهو على شيمون بيريز في انتخابات مايو ١٩٩٦. وكان كلينتون قد أخبر رابين بأن رئيس الوزراء إذا ما تحمل المخاطر من أجل السلام، فإن الولايات المتحدة سوف تعمل على تقليل هذه المخاطر إلى أدنى حد ممكن. والآن وبعد أن رحل رابين، شعر كلينتون بالمسئولية تجاه الحفاظ على تراثه. كان نتنياهو يمثل تهديدًا لا تخطئه العين. ولم يكن نتنياهو كرئيس للوزراء سيئًا كما توقعه الناس، ولكنه كان أسوأ بكثير. ففي أول لقاء له مع الرئيس، بحضور روس، كان نتنياهو "تقريبًا لا يطاق، يلقي المحاضرات، ويخبرنا عن كيفية التعامل مع العرب. وأنه سوف يحترم اتفاقية أوسلو لأنها أقرت من قبل حكومة إسرائيلية منتخبة ديمقراطيًا، ولكن لابد من إجراء بعض التعديلات، وعقد مفاوضات جديدة بشأن بعض أجزاء منها". وبعد أن غادر القاعة، علق كلينتون قائلا "إنه يعتقد أنه القوة العظمى وأننا هنا لتلبية مطالبه." وتبعًا لروس، لم يختلف أحد على هذا التعليق.

وعقب زيارة نتنياهو، توجه روس إلى المنطقة لاطلاع القادة على العرب على الأمر. وكتب يقول "كانت زيارتي للأسد وعرفات ناجحة، ولكن نتنياهو- الذي كان يعتقد أن سياسته التي تعتمد على الكلمات العنيفة وعدم القيام بأي شيء تفي بالمطلوب-أهدر كل ما حققته". كما قام نتنياهو بتخريب علاقاته مع الأردن دون سبب واضح، مما دفع الملك حسين، على نحو غير معتاد منه، إلى شن هجوم عنيف عليه بشكل شخصي وانفعالي. ففي أحد الاجتماعات التي عقدت بالبيت الأبيض، اتهم الملك نتنياهو بتبديد آمال السلام لدى العرب والإسرائيليين على حد سواء برفضه احترام الاتفاقيات، وعدم نضجه، وافتقاره إلى الحكم الصائب.

وقد أدى تغلب إيهود باراك على نتنياهو في انتخابات عام ١٩٩٩، إلى ارتفاع الآمال إلى عنان السماء في إسرائيل، ولدى الفلسطينيين والإدارة الأمريكية. وبينما لم يحرز نتنياهو أي تقدم، فقد وعد باراك بحل جميع المشكلات. وأعلن كلينتون أنه كان ينتظر وصول باراك إلى واشنطن مثل الطفل الذي ينتظر لعبة جديدة. ومرة أخرى، عاد صانعو السلام الأمريكيون إلى العمل. وكان كلينتون يحدوه الأمل بأن يفي باراك بالتزامات إسرائيل الأساسية من خلال المزيد من الانسحاب من الضفة الغربية، ومواصلة المفاوضات دون إبطاء من أجل التوصل إلى اتفاقية الوضع الدائم مع الفلسطينيين. ولكنه رضخ لإصرار باراك على التوصل إلى اتفاق مع سوريا أولا. كان باراك والأسد واقعيين. فقد كان يعلمان أن ما يهم السوريين هو الأرض، وأن أكثر ما يهم إسرائيل هو الأمن والماء. ولذلك توافر الأساس اللازم لبناء "سلام الشجعان" كما كان يحلو للأسد أن يطلق عليه. ومع ذلك، كان التقارب المبدئي لباراك مع السوريين قائمًا على وعد خاطئ، وهو عدم التأكيد على الالتزام المشروط لرابين بالانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧، مما يجعل سوريا تطل على الساحل الشمالي-الشرقي لبحيرة طبرية. ولكن باراك كان يرغب في أن تكون لإسرائيل السيادة الكاملة على البحيرة وشريط اتساعه حوالي ٤٠٠ ياردة من جهة الشرق.

وعندما اصطحب روس مادلين أولبرايت إلى دمشق عام ١٩٩٩، كان من الواضح أن هناك شيئًا ما قد تغير. فقد قدم الأسد بعض المقترحات ولكنه لم يفرض أي شروط لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل. وأدى ذلك إلى تمهيد الطريق لعقد اجتماع بين باراك ووزير خارجية السوري، فاروق الشرع، الشهر التالي في شيفردستاون. وهناك، كان السوريون على استعداد للمضي قدمًا، ولكن باراك تراجع القهقرى. ومن خلف ظهر الأمريكيين، تلقى باراك نتائج استطلاع الرأي التي دفعته إلى الاعتقاد بأن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من مرتفعات الجولان

سوف يؤدي إلى تصعيد المعارضة الداخلية ضده. وعلى ذلك، قرر التوقف بصرف النظر عن التحركات السورية. عندئذ، ظن روس أن الاتفاق قد انهار تمامًا، وانهارت معه إمكانية انسحاب إسرائيل من لبنان في إطار التفاهم المشترك مع سوريا، بدلاً من الرضوخ لضغط حزب الله.

بذل كلينتون محاولة أخرى للتوسط للتوصل إلى اتفاق بدعوة الأسد إلى اجتماع قمة في جنيف في ٢٦ مارس عام ٢٠٠٠. وقبل الاجتماع، انتزع كلينتون من باراك خطوطه الأساسية. وأثناء الاجتماع، أعلن كلينتون بعبارات درامية قوية أن باراك، وفقًا للحدود المتفق عليها، كان مستعدًا للانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو كجزء من اتفاقية سلام. ويخبرنا روس أن الأسد، ببساطة، لم يكن مهتمًا بالموضوع. ولكن حكمه على القمة لم يكن دقيقًا، ولا يجوز الاعتماد عليه. فبدلاً من أن يتصرف روس كوسيط نزيه، تواطأ مع باراك لمحاولة خداع الأسد. كان الأسد يتخذ موقفًا ثابتًا لا يقبل التغيير: فقد أصر طوال الوقت على الانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من يونيو مقابل السلام الكامل، لا أكثر ولا أقل. وعلى الجانب الآخر، كان باراك يمارس ألاعيبه، مستخدمًا كلينتون للتعبير للأسد عن نية إسرائيل في تقديم هذا العرض إذا أتى إلى جنيف. ولكن عندما اجتمع الجميع في جنيف، كان الاقتراح الذي قدمه باراك يعطي لإسرائيل السلطة الكاملة على بحيرة طبرية. ولم يقترح باراك الانسحاب إلى حدود الرابع من ٤ يونيو. وقد اقترح باراك تقديم أرض بديلة في مكان آخر مقابل الاحتفاظ بالسيطرة على الساحل، ولكن اعتبر الأسد هذا العرض غير مقبول. وقد أعلن أن "البحيرة كانت لنا دائمًا ولم تكن لهم ملكًا لهم في يوم من الأيام.... لم يكن هناك يهود أبدًا شرقي البحيرة." وأضاف أنه لن يستطيع البقاء في السلطة يومًا واحدًا إذا ما وافق على ما يطلبه باراك.

وعلى ذلك، انتهى اجتماع جنيف فجأة بفشل ذريع على رؤوس الأشهاد. وكان أكثر التفسيرات تهذيبًا لهذا الفشل هو حدوث سوء تفاهم: فقد توقع الأسد تحقيق مطالبه كما حددها، ولكنه تراجع ببساطة عندما لم يف الرئيس الأمريكي بما توقعه من باراك. ومع ذلك، يقترح روس تفسيرًا مختلفًا. فقد كان يعتقد أن الأسد، من خلال إدراكه لحالته الصحية المتدهورة، كان مهمومًا بتحقيق انتقال سلس للسلطة لابنه بشار. وعلى ذلك لم يكن ضمن أجندته عقد اتفاق مع إسرائيل. ومع ذلك، يتجاهل التفسير حقيقتين: أن الأسد كان قد هيأ شعبه لاتفاق وشيك مع إسرائيل، وأنه قد استقدم فريقًا كبيرًا من الخبراء إلى جنيف، يضمون بينهم مسئولين عسكريين. وبينما يغادرون قاعة الاجتماعات، توجه الأسد إلى روس وأمسك به من أعلى ذراعه. ورد روس بإيماءة صامتة علامة على الصداقة. وعلى الرغم من أن الأسد، لم يبد ضعيفًا، فإن روس شعر عندما أمسك بأعلى ذراعه أنه لا يوجد أي شيء آخر سوى العظم، لا عضلات ولا دهون ولا أنسجة. وبدا أن هذا يؤكد صحة التقارير الواردة التي تتحدث عن تدهور صحة الديكتاتور السوري. وأيا كان سبب تعنت الأسد، فقد تم تشييع المسار السوري إلى مثواه الأخير.

وبعد أن ترك باراك الفلسطينيين في مهب الريح، لم يعد لديه خيار سوى استئناف المفاوضات معهم. ومرة أخرى، طلب مساعدة الولايات المتحدة، ومرة أخرى توقع من الأمريكيين القيام بالأمر على طريقته. وتبعًا لشهادة يوسي بيلين، غالبًا ما كان باراك يتصل بكلينتون من أجل التعليق والانتقاد والشكوى. وقد تعامل باراك، مثل سلفه، مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره أحد العاملين لديه، وكان يعبر عن نفاذ صبره عندما لا يتم تنفيذ أوامره على الفور. وقد تركت العديد من التفاصيل الفنية التي أزعج بها باراك الرئيس للموظفين ذوي الرتب الأدنى. ويعتبر باراك من أكثر الشخصيات غرابة، حيث يجمع بين الذكاء الشديد والغياب الكامل لمهارات التعامل مع البشر. وقد اعتادوا في الجيش نعته باسم

"نابليون الصغير" بسبب تماثلهما في الشكل، من حيث قصر قامته وبدانته ورأسه التي تشبه الكمثري، وشخصيته المتسلطة.

رفض باراك تنفيذ ما التزم به نتنياهو بشأن المزيد من الانسحاب من الضفة الغربية. وقد أدى ذلك إلى تقويض ثقة الفلسطينيين فيه. وبعد أن أزاح باراك معارضيه، أصر على عقد اجتماع قمة مع كبار القادة للتوصل إلى اتفاقية بشأن الوضع النهائي والتزم كلينتون القيام بذلك. وقد شعر عرفات أن القمة سابقة لأوانها وأنها إذا فشلت، سوف تزيد الأمور سوءًا. واقترح، بدلاً من ذلك، إجراء محادثات على مستوى أدنى لتقريب وجهات النظر ووضع أسس عمل للقمة. وأقنع كلينتون عرفات بحضور القمة ووعده بأنها لو فشلت فلن يلومه أحد. وقد عقدت القمة في موعدها المحدد في كامب ديفيد، ذلك المنتجع الرئاسي الواقع في ولاية ميريلاند، واستمر الاجتماع لمدة ١٤ يومًا من ١١ إلى ٢٥ يوليو عام ٢٠٠٠. ويقدم روس شرحًا مفصلاً وشاملاً لما حدث في القمة، يومًا بيوم، وكارثة بكارثة. وتكشف قصته عن إلمامه الكامل بالموضوع، ورؤيته السيكولوجية العميقة وحسه الدرامي المرتفع.

ويظهر باراك في رواية روس في صورة الرجل الذي يمسك بأوراق اللعب على مقربة شديدة من صدره، ويلعب مدفوعًا بدوافع متناقضة ويتصرف بمزيج من السخط والتعب. ولكي نكون منصفين مع باراك، فقد أحضر معه إلى كامب ديفيد مجموعة من الأفكار التي تمس كافة القضايا الحساسة التي تحتل قلب الصراع: الدولة الفلسطينية والحدود والقدس واللاجئين. وكانت أقصى مخاوفه تتمثل في أن يقبل عرفات كل ما عرض عليه ويطالب بالمزيد، دافعًا باراك مرة أخـــرى إلـــى تجاوز خطوطه الحمراء. وكان بمقدوره التفكير في الانسحاب من ٩٠ بالمائة من الضفة الغربية، ولكنه كان ينتابه القلق من أن الفلسطينيين سوف

يواصلون الشكوى من عدم حل مشكلتي القدس وحق عودة لاجئي ١٩٤٨. باختصار، كان باراك قلقًا من أن تتعرض إسرائيل للضغط من أجل تقديم الكثير مقابل عدم الحصول على أي شيء. كان باراك في حالة مزاجيه سيئة للغاية، يرى كل الأمور من منظور الحياة والموت. كان باراك متوترًا للغاية لدرجة أنه كاد أن يختنق بسبب حبة من الفول السوداني وتطلب الأمر استخدام مناورة هيمليتش حتى يعاود التنفس مرة أخرى. ومع ذلك كانت طريقة باراك للتعامل مع هذه المخاوف هي سبب هزيمته. فلم يكن يقبل بأي شيء لم يسمعه مباشرة من عرفات، ومع ذلك رفض لقاء عرفات. وطوال فترة قدرها أسبوعان في كامب ديفيد، لم يلتق الزعيمان وجهًا لوجه في مناقشة جادة. وقد دفع ذلك كلينتون إلى القيـام بمهمـة لا يحسد عليها، ألا وهي العمل كساع للبريد بين الزعيمين الكتومين المتوترين.

وفي اليوم السابع للقمة، نفذ صبر كلينتون وجاوز السيل الزبى. قدم باراك لكلينتون ورقة وأراد منه أن يقدمها للفلسطينيين على أنها صادرة منه شخصيًا. ولم تكن الورقة فقط تطرح أسئلة على الفلسطينيين للإجابة عليها وكأنهم يتعرضون لاختبار يجب عليهم اجتيازه، ولكنها أيضًا كانت تنطوي على تراجع عن بعض الخطوات الأساسية، التي كان شلومو بن عامي، وزير خارجية باراك، قد قام بها من قبل. انفجر كلينتون فيه قائلاً "هل تريد تقديم هذه الأفكار إلى عرفات مباشرة، للفلسطينيين، تفضل ولنرى إذا كنت تستطيع بيعها لهم. إنني لن أفعل ذلك مطلقًا. إن هذا غير واقعي. كما أنه ليس أمرًا جديًا. لقد ذهبت إلى شيفردستاون ولم تخبرني بأي شيء طوال أربعة أيام. وذهبت إلى جنيف وشعرت أنني تمثال خشب هندي ينفذ أوامرك". وصرخ كلينتون وقد ارتفع صوته وأحمر وجهه قائلاً "لن أدع ذلك يحدث هنا. باختصار، لن أفعل ذلك." ومن الواضح أن هذا الانفجار قد حقق أهدافه، ففي اليوم التالي قدم باراك خطوطه الأساسية. وقام كلينتون بنقل الأفكار الجديدة إلى عرفات، مؤكدًا على مغزاها التاريخي. فهل كانت تصلح أساسًا

للتوصل لاتفاقية، نعم أم لا؟ جاءت الإجابة بالنفي، كما أن عرفات لم يقدم مقترحًا بديلاً. وساق ذلك القمة إلى مصيرها المحتوم. وقد حمل كلينتون عرفات المسئولية الكاملة لفشل القمة، وحنث بوعده بأنه لن يلومه.

ومن خلال تأييد كلينتون، سرعان ما اكتسبت رواية باراك عن الأحداث أرضًا صلبة، على وجه الخصوص في إسرائيل والولايات المتحدة. وتبعًا لهذه الرواية، قدمت إسرائيل في كامب ديفيد أكثر العروض التي يمكن تخيلها سخاء، ولكن عرفات رفضه رفضًا قاطعًا واتخذ قراره بالعودة إلى العنف عامدًا متعمدًا. وقد أكد هذا الزعم على عدم وجود شريك فلسطيني للسلام. وعبر كتابه "السلام المفقود" يؤكد روس على هذه الرواية، أحيانًا بالتلميح وأحيانًا بالتصريح. وخلال الأزمة في كامب ديفيد، رأى أن عرفات لم يكن على مستوى عقد الاتفاق: "إنه ثائر، وبارع في لعب دور الضحية، ولا يستطيع أن يتحول إلى شخص يضع حدًا لكافة الادعاءات وينهي الصراع بالفعل".

جاءت رواية باراك-روس عن انهيار قمة كامب ديفيد بسيطة وانتقائية وتحقق الغرض منها. ولكن رواية روس الشخصية جاءت مناقضة لها. فإذا كان باراك وروس يعتقدان أن عرفات ليس أهلاً لعقد اتفاق، فلماذا عقدا القمة وضغطا على عرفات لحضورها؟ أليست العلاقة الحميمة مع الإسرائيليين تلقي بظلال من الشك على ادعاء أمريكا بأنها تلعب دور الوسيط النزيه؟ ألم يكن هناك أساس لشكوك عرفات بوجود مؤامرة أمريكية إسرائيلية للإيقاع به في كامب ديفيد؟ لقد ارتكب عرفات أخطاء كثيرة، ولكنه برهن على قدرته على اتخاذ قرارات تاريخية، وخاصة من خلال موافقته على الحل الخاص بالدولتين عام ١٩٨٨ وتوقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣. وعلى النقيض، لم يكن باراك سعيدًا بعقد هذه الاتفاقية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وامتنع عن التصويت في مجلس الوزراء على اتفاقية

أوسلو الثانية، ولم يكن أبدًا عضوًا فيما أسماه يوسي بيلين "مافيا السلام" في إسرائيل. ولا يكمن السبب الأساسي وراء فشل قمة كامب ديفيد في تركيبة عرفات النفسية ولكنه يكمن في الحزمة التي قدمها باراك. فمن جهة، قدم تنازلات محدودة في مسألة القدس واللاجئين، ومن جهة أخرى، أصر على وضع نهاية شاملة للصراع. كما أصر على أن يوقع الفلسطينيون على إنهاء كافة الادعاءات المتعلقة بدولة إسرائيل. وكان هذا الإصرار الشديد على إنهاء الموقف هو في الحقيقة جزءًا من المشكلة وليس حلاً لها. ولم يفلح السلام بالتهديد والوعيد.

كانت حزمة باراك معقولة بالنسبة لاتفاقية انتقالية، ولكنها لم تكن تصلح لإنهاء الصراع تمامًا، الأمر الذي كان يريده بشدة. كما رغب الإسرائيليون في تشويه سمعة عرفات، ومع ذلك لم يكن هناك أي زعيم فلسطيني مهما بلغ اعتداله، يمكنه قبول الحزمة التي عرضت في كامب ديفيد. والواقع أن عرفات كان يمثل تيارًا عريضًا داخل المجتمع الفلسطيني. وكان ذلك مصدر شرعيته وسر قوته. والخطأ الفعلي لعرفات لم يكن يكمن في رفضه لذلك "العرض السخي" الرائع ولكنه تمثل في تشجيع، أو على الأقل التسامح مع، اللجوء إلى العنف عقب انهيار عملية أوسلو للسلام. وقد كان للجوء الفلسطينيين إلى العنف عبر انتفاضة الأقصى عواقب كارثية. فقد كانت قاب قوسين أو أدنى من تدمير معسكر السلام في إسرائيل، كما أقنعت العالم بعدم وجود شريك للسلام، كما وضعت على قمة السلطة أكثر الحكومات اليمينية عنفًا في تاريخ إسرائيل.

يعتبر كتاب "السلام المفقود" ذاكرة شاملة ورائعة للمحن والمصائب التي واجهها صانعو السلام الأمريكيون. وهو يغطي فترة عمرها ١٣ عامًا على كافة الأصعدة، وينتهي ببعض التأملات العامة في المخاطر والمآزق التي اكتنفت عملية صنع السلام. ومن السهل التقليل من شأن عملية استهلكت الكثير من وقت وطاقة

كافة الأطراف المعنية ولم تتمخض عن نتائج يعتد بها. ولكن السنوات التي أعقبت انتهاء فترة رئاسة كلينتون، أوضحت للجميع مدى التكلفة الباهظة لعدم تحقق السلام. فليس من الضروري أن تؤدي عملية السلام إلى التوصل إلى تسوية، ولكنها عادة ما تبعد نذر الحرب. فمهما كانت المحادثات طويلة وغير حاسمة، فإنها تكون أفضل من القتال والمذابح المتبادلة. وكما اعتاد ونستون تشرشل أن يقول "الحديث أفضل من الحرب". ولذلك، يستحق دينيس روس وأعضاء فريقه الامتنان من أجل كافة الجهود التي بذلوها لإحلال قدر من السلام والاستقرار في المنطقة التي تشتهر دائما كانت بالسلوكيات العنيفة وغير العقلانية. كما يستحق روس تحية خاصة لتقديمه سجلاً شاملاً يكشف عن هذه الجهود.

ومع ذلك، يثير كتاب "السلام المفقود" تساؤلات خطيرة بشأن مدى تأثير مدرسة إسرائيل أولا والتي يعد روس أحد أبرز أعضائها. فقد كان التأكيد الأمريكي على أمن إسرائيل على حساب حقوق الفلسطينيين، أحد أسباب فشل عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة. كما وصل اختلال ميزان القوى بين إسرائيل والفلسطينيين إلى حد عدم إمكانية التوصل إلى اتفاقية طوعية بين الطرفين. والمطلوب هو طرف ثالث يدفع إسرائيل إلى التسوية، ولا يمكن أن يكون هذا الطرف الثالث سوى الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، فإن الأمريكيين لديهم القدرة على ممـــارسة ضغوط فعالة على إسرائيل. لأنه ببساطة ليس من المعقول ألا تبذل الولايات المتحدة هذا الجهد من أجل قضية السلام. أما المفارقة الغريبة فتتمثل في أن أهم تهمة توجه إلى مدرسة "إسرائيل أولا" هو أنها لا تخدم مصالح إسرائيل الحقيقية على المدى البعيد. وتكمن مصلحة إسرائيل الحقيقية، شأن مصلحة الفلسطينيين، في إنهاء الاحتلال والحل المعتمد على وجود دولتين.

الفصل الثاني والعشرون

جورج دبليو. بوش
والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني

تنتج الحروب الكبرى عادة أجندة سلام تتجاوز الأهداف الأمنيــة المباشــرة للحرب، وذلك من أجل وضع الخطوط العريضة لعالم أفضل، يقوم على قيم عالمية مثل العدالة والأخلاق. وهذا صحيح على وجه الخصوص في الحروب التي تخاض ليس من قبل دولة واحدة ولكن عبر تحالف عدد من الدول. وتصبح هنــاك حاجــة لأجندة سلام أوسع نطاقًا للحفاظ على تماسك التحالف وتبرير التضحيات التي يجب أن تتم في سياق الحرب ضد العدو. وعلى ذلك، كانت الحرب العالمية الأولى حربًا لإنهاء كل الحروب. أما الحرب العالمية الثانية فكانت تهدف إلى تخليص العالم من آفة الفاشية وجعله آمنًا من أجل الديمقراطية. وفي السادس عشر من ينــاير عــام ١٩٩١، أعلن جورج بوش الأب أن العمل العسكري ضد العراق يجعل من الممكن إنشاء "نظام عالمي جديد" تسود فيه مبادئ القانون وليس قــانون الغــاب، ويحكــم سلوك الدول". وبالمثل، شرع جورج دبليو بوش في الحرب ضد تنظــيم القاعــدة ونظام طالبان في أفغانستان عبر أجندة أوسع من أجل تخليص العالم مــن ويــلات الإرهاب الدولي.

كانت هناك أوجه شبه أخرى بين حرب الخلــيج الأولــى والحــرب فــي أفغانستان. في المقام الأول، على الجانب الأمريكي، تم الاســتحواذ علــى بعــض المنــاصب الرئيسية في عام ٢٠٠١ من قبل قدامى المحاربين في حــرب الخلــيج

عام ١٩٩١، بما في ذلك ديك تشيني، وبول فولفيتز وكولن باول. ثانيًا: في كلا الصراعين، سعى الرئيس الأمريكي المنتخب إلى بناء تحالف دولي واسع لمواجهة المعتدي. ثالثًا: في كلا الحربين، تم الإبقاء على إسرائيل بعيدًا عن مسرح الأحداث من أجل الحفاظ على التحالف. رابعًا: في كلتا الحالتين، تم بشكل سريع تكوين علاقة بين الصراع من جانب والمشكلة الفلسطينية من جانب آخر. وعندما تولى جورج دبليو بوش رئاسة الولايات المتحدة في يناير ٢٠٠١، ابتعد عن نهج سلفه الديمقراطي من ناحيتين، الأولى، أنه في حين كان بيل كلينتون مستعدًا لتكريس أكبر قدر من فترة رئاسته لحل النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، اعتمد جورج دبليو بوش سياسة " رفع الأيدي"، وترك للجانبين حرية تسوية خلافاتهما. والثانية، في حين أن كلينتون كانت تربطه علاقة خاصة بقادة حزب العمل الإسرائيلي وكذلك بياسر عرفات، فإن بوش أشاح بوجهه عن الزعيم الفلسطيني وأقام علاقات دافئة بشكل مستغرب مع الزعيم الإسرائيلي اليميني آرييل شارون. وبعد لقائهما الأول في البيت الأبيض، علق بوش على "الحس التاريخي الرائع" لشارون. علاوة على ذلك، فقد أبدت إدارة بوش تقبلاً لرأي شارون القائل بأن ياسر عرفات إرهابي، وأن السلطة الفلسطينية كيان إرهابي، وأنه ينبغي معاملتهم على هذا النحو. وقد أدى رفض شارون لاستئناف الحوار السياسي مع السلطة الفلسطينية حتى يتم وقف العنف تمامًا، إلى مس وتر حساس لدى واشنطن. وقد وصل ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي، إلى حد التبرير العلني لسياسة إسرائيل المتمثلة في اغتيال الناشطين الفلسطينيين الذين يشتبه في تدبيرهم لأعمال عنف. وقد هزت الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي والبنتاجون في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أركان السياسة العالمية بعنف. وكانت لهذه الهجمات عواقب بعيدة المدى أثرت على جميع جوانب السياسة الخارجية للولايات المتحدة، تقريبًا، بما في ذلك العلاقة مع إسرائيل والفلسطينيين. وكان الكثير من الإسرائيليين يأملون أن تؤدي

أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى المزيد من التعاطف والتأييد للولايات المتحدة في حربها ضد المقاتلين الفلسطينيين. ووفقًا للتقارير الواردة فقد أخبر آرييل شارون، كولن باول بأن "كل شخص لديه بن لادن الخاص به، أما عرفات فهو مهمتنا نحن". وكان شارون يأمل أيضًا أن يوجد سبب مشترك يضعه في نفس الخندق مع الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب الدولي. ومع ذلك، سرعان ما تبددت كل هذه الآمال. فقد أوضح كولن باول أن "إسرائيل لن تكون جزءًا من أي عمل عسكري ضد الإرهاب". كما أدت محاولة تشويه صورة ياسر عرفات إلى عكس المطلوب منها. وعلى الرغم من استبعاد إسرائيل بحزم من الائتلاف الناشئ المناهض للإرهاب، فقد تم النظر في إمكانية مشاركة بعض أعدائها فيه، مثل سوريا وإيران. وكان من الواضح غياب حزب الله وحركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي من قائمة المنظمات الإرهابية السبع والعشرين التي تم تجميد أصولها من قبل الكونجرس. وتم التعامل مع هذه المنظمات باعتبارها حركات محلية تقاتل ضد الاحتلال، وليس كشبكات إرهاب دولي كتلك التي يتزعمها أسامة بن لادن. وعلى نحو أبعدها عن اكتساب الاحترام، شعرت إسرائيل أنه يجري التعامل معها، تقريبًا، كدولة منبوذة، وباعتبارها حجر عثرة أمام الجهود الأمريكية لبناء تحالف مناهض للإرهاب.

جاء الأسوأ بعد ذلك. فبعد أسبوعين من الهجمات، أصدر الرئيس بوش بيانًا هو الأقوى من نوعه تعهد فيه بقيام دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية. كانت خطط إدارة بوش، التي قيل بأنه كان يتم الإعداد لها قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تهدف إلى إعادة كامل الضفة الغربية تقريبًا إلى السيطرة الفلسطينية. وعلى نحو يختلف تمامًا عن إجراءاتها العملية المعتادة، أعدت وزارة الخارجية الأمريكية مشروعها الخاص بدلاً من مجرد تقديم مقترحات إسرائيل مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة. كانت المبادرة الأمريكية في حد ذاتها بمثابة لعنة

لشارون الذي كان ملزمًا بالحفاظ على كامل القدس تحت السيطرة الإسرائيلية. كما كان يعارض التنازل عن أكثر من ٤٢ في المائة من الضفة الغربية التي تسيطر عليها بالفعل السلطة الفلسطينية، متصورًا وجود كيان فلسطيني ضعيف يتكون من جيوب معزولة معدومة التواصل الجغرافي.

تمثل رد فعل شارون على مشروع السلام الأمريكي في ثورة غضب عارمة عكست خوفه العميق من أن الولايات المتحدة قد تتخلى عن التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل من أجل إقامة تحالف مع الدول العربية والفلسطينيين. وقد حذر الرئيس بوش من تكرار الخطأ الذي ارتكبه نيفيل شامبرلين عام ١٩٣٨ حينما حاول استرضاء ألمانيا النازية من خلال تقديم جزء من تشيكوسلوفاكيا لهتلر. وقال له شارون "لا تحاول استرضاء العرب على حسابنا". وأضاف "إن إسرائيل لن تكون تشيكوسلوفاكيا، كما أنها ستكافح الإرهاب". كانت هذه المقارنة مع ميونخ منافية للعقل: إن إسرائيل ليست تشيكوسلوفاكيا لكنها قوة محتلة، والسلطة الفلسطينية ليست ألمانيا النازية، وياسر عرفات ليس أدولف هتلر. وبعد تشبيهه بنيفيل تشامبرلين، من بين جميع البشر، كان يجب على بوش أن يبدي ندمه على تصريحاته الخاصة بالحس التاريخي الرائع لشارون. وعلى أية حال، فإن الرد الرسمي الأمريكي كان يعكس استياءً بالغًا مما حدث، فقد أعلن آري فليشر المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض أن "تعليقات رئيس الوزراء الإسرائيلي غير مقبولة"، كما استطرد قائلاً :

"إن إسرائيل ليس لديها صديق وحليف في العالم أقوى من الولايات المتحدة. والرئيس بوش كان دائمًا صديقًا مقربًا لإسرائيل. وقد عملت الولايات المتحدة طوال شهور عديدة للضغط على الطرفين لإنهاء العنف والعودة إلى الحوار السياسي. وستواصل الولايات المتحدة الضغط على كل من إسرائيل والفلسطينيين من أجل المضي قدمًا في ذلك".

وعلى الرغم من تعبير شارون عن أسفه لإثارة هذا الشجار العلني، فإن ادعاءه بالاسترضاء والخيانة ظل طي الصدور. وقد زاد عمق الأزمة في العلاقات مع الولايات المتحدة نتيجة رد فعل إسرائيل تجاه اغتيال وزير السياحة "رحبعام زائيف" في القدس من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ١٧ أكتوبر ٢٠٠١. وكان رحبعام زائيف، المتطرف اليميني والجنرال العنصري السابق، الذي دعا إلى "ترحيل" الفلسطينيين من فلسطين، صديقًا شخصيًا لآرييل شارون. وكانت ملامح الانتقام بادية في الرد الإسرائيلي على عملية الاغتيال من خلال "القتل المستهدف" لزعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أبوعلي مصطفى في شهر أغسطس. وقد حذر شارون عرفات من شن "حرب شاملة" إذ لم يقم بتسليم القتلة. ولكن دون انتظار الرد، أمر جيش الدفاع الإسرائيلي بإعادة احتلال ستة مدن في المنطقة (أ) في الضفة الغربية في هجوم هو الأكثر عنفًا على سلطة عرفات منذ بدء الحكم الذاتي المحدود قبل سبع سنوات مضت. وقد أدى حجم وشراسة الهجوم إلى إصابة العديد من الإسرائيليين بالصدمة، ومن بينهم شيمون بيريز، وزير الخارجية والمدافع باستماتة عن سياسة التفاوض كبديل لسياسة الانتقام. وبدا أن ذلك كان يعمل لصالح الأجندة التي لا تخفى على أحد للمتشددين في الحكومة والجيش، والهادفة إلى تقويض عملية السلام عن طريق نفي عرفات والتسبب في انهيار للسلطة الفلسطينية.

وقد أدت هذه التحركات العدوانية ضد السلطة الفلسطينية إلى وضع إسرائيل على طريق الصدام مع الولايات المتحدة، التي نددت بالأعمال الإسرائيلية بعبارات واضحة لا لبس فيها على نحو غير معهود، كما طالبت إسرائيل بالانسحاب من مدن الضفة الغربية فورًا دون قيد أو شرط. كما تلقي شارون تحذيرًا يقول بأن الحرب ضد الفلسطينيين تهدد التحالف الهش ضد نظام طالبان وأسامة بن لادن. وقد رفض شارون الطلب الأمريكي رفضًا قاطعًا في تحد سافر للحليف الذي يمنح

بلاده ٣ مليارات دولار من المساعدات سنويًا. ولكنه اضطر إلى إعادة النظر في تفكيره الخاطئ بأن الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة منح إسرائيل فرصة سانحة لإعادة تعريف قواعد اللعبة في صراعه المحلي مع الفلسطينيين. وبعد أن أعلن أن إسرائيل ستتحرك من جانب واحد للدفاع عن مصالحها الخاصة، اضطر إلى التقهقر والنظر إلى المصالح الأمريكية بعين الاعتبار. وتم المضي قدما للعمل على الانسحاب التدريجي من مدن الضفة الغربية.

وقد عبرت الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة، بقيادة مصر والأردن والمملكة العربية السعودية عن تصاعد العنف في فلسطين مع تصاعد الحزن والقلق. وقد افتضحت تلك الأنظمة وفقدت مصداقيتها في نظر شعوبها بسبب عدم قدرتها على مساعدة الفلسطينيين أو إصلاح التحيز الصارخ للولايات المتحدة تجاه إسرائيل. وسرعان ما انتهز أسامة بن لادن الفرصة في التحرك للاستفادة من مصيبة الفلسطينيين باعتبارها سلاحًا إضافيًا للتغلب على تلك الأنظمة في أعقاب الهجوم الأمريكي - البريطاني على أفغانستان وأعلن: "إن الدبابات الإسرائيلية تعيث فسادًا في فلسطين - في جنين ورفح ورام الله وبيت جالا وأجزاء أخرى من أرض الإسلام، ولكن لا أحد يرفع صوته أو يطرف له جفن". ومثل صدام حسين، استغل بن لادن محنة الفلسطينيين لأغراضه الخاصة. ومع ذلك، فإن دوافعه لا تنتقص من مركزية القضية الفلسطينية، وضرب تصريحه وترًا حساسًا في الكثير من دول العالم العربي والإسلامي. وحينما أقسم بأن الولايات المتحدة لن تنعم بالسلام حتى يتم تحرير فلسطين، نجح بن لادن في وضع أجندة المطالب العربية بشأن فلسطين على الساحة الدولية.

كان ياسر عرفات أول زعيم عربي يدين هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية المروعة. ولأنه دفع ثمنًا باهظًا لتأييد لصدام حسين في أعقاب غزو

الكويت، فلم يكن ليلدغ من نفس الجحر مرة أخرى. وسعى عرفات وزملاؤه، وجميع المفكرين الفلسطينيين، إلى النأي بأنفسهم بعيدًا عن بن لادن، أمير الإرهاب الدولي. كانت الحرب التي يشنها بن لادن على الغرب حربًا دينية، بينما كان نضال الفلسطينيين ضد إسرائيل في جوهره صراع سياسي ووطني، على الرغم من احتوائه بعدًا دينيًا لا يمكن إنكاره. وقد وضع الفلسطينيون أيضًا خطًا فاصلاً بين ذلك النوع من الإرهاب الجامح الذي يمارسه بن لادن، ولجوئهم إلى العنف للدفاع عن النفس. كما وضعوا خطًا آخر بين ما يقومون به وما تمارسه إسرائيل من عنف يعتبرونه غير شرعي، لأن الغرض منه هو إخضاع أراضيهم ومنازلهم للاحتلال الإسرائيلي. وقد اتُهمت الولايات المتحدة بازدواجية المعايير، من خلال اشتراكها في وضع تعريف للإرهاب كان -حتى وقت قريب جدًا- يناسب إسرائيل فقط. وقد أصرت الجماعات العربية والإسلامية، بعض الوقت، على وضع تعريف جديد للإرهاب يستبعد حركات مقاومة الاحتلال. وتفسر عدم الاستجابة لمطالبها رد فعلها الفاتر تجاه التحالف الذي كانت تقوده الولايات المتحدة ضد الإرهاب.

كان من الواضح وجود صلة بين الحرب في أفغانستان والصراع في فلسطين. فالغالبية العظمى من العرب والمسلمين، تنظر إلى فلسطين باعتبارها قضية محورية. وقد تحدد موقفهم من الحرب الأمريكية في أفغانستان إلى حد كبير من خلال موقف أمريكا من القضية الفلسطينية. وكان التصور السائد يتمثل في ازدواجية المعايير الأمريكية، حيث يطبق معيار على إسرائيل وآخر على الفلسطينيين. وبالتالي، لم تحصل الولايات المتحدة على دعم عربي خالص في حربها ضد الإرهاب الدولي لأنها لم تستجب للمطالب العربية المعتدلة بشأن فلسطين، الممثلة في معايير كلينتون، بمعنى التوصل إلى اتفاق يضع حدود دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. كما يسمح بعودة بعض اللاجئين، ويقسم القدس بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد اتخذ الرئيس بوش خطوة حاسمة إلى الأمام من أجل

حث العدالة الدولية على تبرير الحرب في أفغانستان. ولكي يكون متسقًا مع نفسه، أعلن أنه سيتبنى نفس معيار العدالة مع الفلسطينيين. ولكنها كانت مجرد التزامات لفظية لا تحمل أية مصداقية. فقد سبق أن أسرف والده في تقديم الوعود بتحقيق العدل للفلسطينيين بعد حرب الخليج الأولى ولكنه فشل في الوفاء بها.ولذلك فإن الحكم لن يكون بالأقوال ولكن بالأفعال.

وقد أثبتت تجربة إدارة بوش مرة أخرى أن الاتفاق الطوعي بين الطرفين أمر بعيد المنال. والسبيل الوحيد الممكن للمضي قدمًا هو التوصل إلى حل مفروض من الخارج. وهذا يبدو وكأنه يتسم بالقهر والقسوة تجاه إسرائيل، ولكن ليس بالضرورة أن يكون كذلك. والواقع، أن القسوة والصرامة سوف تأتي بنتائج عكسية. ويتمثل الحل الجوهري لهذه المشكلة في إحداث تغيير في الرأي العام الإسرائيلي لصالح إنهاء الاحتلال والتنازل للفلسطينيين عن الحق في تقرير المصير القومي على نحو حقيقي. ولأن ذلك لا يبدو ممكنًا الآن، فإن هذا التغيير لا يمكن تصوره. ولم يكن الرأي العام الإسرائيلي مقاومًا لفكرة إقامة دولة فلسطينية كما كان يفعل الساسة اليمينيون. وفي انتخابات عام ٢٠٠١، تعهد آرييل شارون بتحقيق السلام إلى جانب الأمن، ولكنه فشل فشلاً ذريعًا في تحقيق أي منهما. ولم يكن لديه أي مشروع طموح يقبله الطرف الآخر، وكان يعرف ذلك. وعلى ذلك جاءت معارضته العنيدة لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي. وفي نفس الوقت، فإنه كان يتعرض لضغوط مكثفة من جانب معظم شركائه في الائتلاف، حيث قام حزب اليسار بالضغط عليه للانسحاب من الضفة الغربية، أما حزب اليمين فقد حثه على إعادة احتلالها. وكان هدفه الرئيسي هو البقاء بأي ثمن، وحال ذلك دون حدوث أي انسحاب طوعي من الضفة الغربية. وكما حدث كثيرًا في الماضي، وقعت عملية السلام، مرة أخرى، رهينة في أيدي السياسة الإسرائيلية الداخلية.

إن الولايات المتحدة وحدها هي القادرة على كسر جمود السياسة الإسرائيلية. وإذ لم يحدث ذلك، فلا يمكن لأحد آخر أن يفعله. فصداقة الولايات المتحدة لإسرائيل هي أمر لا يقبل الجدال. فمنذ عام ١٩٦٧، منحت إسرائيل أكثر من ٩٢ مليار دولار من المساعدات، وهذه المساعدات لا تزال تمنح لها بمعدل ٣ مليار دولار سنويًا. وقد قامت الولايات المتحدة بإشراك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا وحلفائها العرب في جهود متناغمة لتوليد ضغوط داخلية على إسرائيل للمضي قدمًا على الجبهة السياسية، ولكن دورها القيادي الخاص يعد أمرًا حاسمًا. والنقطة الرئيسية التي يمكننا أن نخرج بها من ذلك هي أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بأمن ورفاهية إسرائيل، وأنه سيتم تعزيز الأمن فيها بدلاً من المخاطرة بإنهاء احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكننا القول بأن الولايات المتحدة قد منحت شارون فرصة ذهبية من خلال وضعه على طريق التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام، الأمر الذي سيدفعه -بسبب نشأته الأيديولوجية- إلى رفضه على رؤوس الأشهاد. علاوة على ذلك، فإن عددًا لا بأس به من الإسرائيليين العقلاء شعروا بالامتنان تجاه الولايات المتحدة بسبب تحريرهم من أسر المشروع الاستعماري الذي شوه على نحو كارثي المشروع السياسي الصهيوني. وفي النهاية، قد يثور سؤال، طرحه چورج بول ذات مرة في أحد مقالاته بمجلة "شؤون خارجية"، كيف ننقذ إسرائيل من نفسها؟.

الفصل الثالث والعشرون

حرب آرييل شارون على الفلسطينيين

إن الدبلوماسية بالنسبة لآرييل شارون، على النقيض من المقولة الشهيرة لكارل فون كلاوسفيتز، هي امتداد للحرب بوسائل أخرى. وقد تقلب الزعيم الإسرائيلي في العديد من المهن كجندي وكسياسي، لكنه لم يفكر في نفسه أبدًا كدبلوماسي. واللقب الذي اختاره شارون لسيرته الذاتية يلخص سمات شخصيته باقتدار في كلمة واحدة – رجل الحرب. وكلمات مثل المساومة والتعايش والتسوية، كانت غريبة تمامًا على مسامعه وبعيدة تمامًا عن طريقته في التفكير. وجعل ذلك شارون، سواء من حيث مزاجه العام أو قناعته، شخصًا غير ملائم للتصدي لمهمة صنع السلام. ففي عملية السلام، على النقيض من الحرب، لا يكون هناك فائز ومهزوم. وحل الصراع يتطلب فوز الطرفين. أما شارون، على الجانب الآخر، فكان ينظر إلى العلاقات مع الفلسطينيين على أنها لعبة خاسرة حيث أن المكسب الذي يحققه أحد الطرفين يكون بالضرورة على حساب الطرف الآخر. وكان يرغب دائمًا في أن يكون الفائز الوحيد. وقد وصفه الرئيس جورج دبليو بوش، ذات مرة، بأنه رجل سلام. وهذا يمكن أن يكون صحيحًا إذا كان وصفنا لشارون بأنه شاب وسيم ورشيق صحيحًا.

إن شارون، رجل الحرب القح، كان ينظر إلى الفلسطينيين ليس باعتبارهم شريكًا على طريق السلام، بل باعتبارهم عدوًا لدودًا لإسرائيل. وتعود جذور تفكير شارون بشأن الفلسطينيين إلى زائيف جابوتنسكي، الأب الروحي لليمين الإسرائيلي.

ففي عام ١٩٢٣، نشر جابوتنسكي مقالاً بعنوان "الحائط الحديدي، نحن والعرب"(*). وزعم فيه بأن القوميين العرب كانوا يعارضون إقامة دولة يهودية في فلسطين. وبالتالي، كان الوصول إلى اتفاق طوعي بين الجانبين أمرًا بعيد المنال. وكان السبيل الوحيد لتحقيق المشروع الصهيوني أن يكون خلف حائط حديدي من القوة العسكرية اليهودية. بمعنى آخر، يمكن للمشروع الصهيوني أن ينفذ فقط من جانب واحد ومن خلال القوة العسكرية.

كان جوهر استراتيجية جابوتنسكي هو تمكين الحركة الصهيونية من التعامل مع خصومها المحليين من موقف قوة لا تقهر. لم يكن الحائط الحديدي غاية في حد ذاته بل كان وسيلة لتحقيق هذه الغاية. وكان الهدف منه إجبار العرب على التخلي عن أي أمل في تدمير الدولة اليهودية. وكان من المتوقع أن يؤدي الشعور باليأس إلى تشجيع البراجماتية على الجانب الآخر، وبالتالي يمهد الطريق للوصول إلى المرحلة الثانية من الاستراتيجية، ألا وهي التفاوض مع العرب المحليين حول وضعهم وحقوقهم القومية في فلسطين. أي أن القوة العسكرية اليهودية كان عليها تمهيد الطريق للتوصل إلى تسوية سياسية مع الحركة الوطنية الفلسطينية التي تطالب بكامل التراب الفلسطيني.

إن كلمة السر هنا هي "الحائط الحديدي". وتصف هذه العبارة بدقة الاستراتيجية الصهيونية الرئيسية في الصراع مع الدول العربية المجاورة منذ تأسيس إسرائيل في عام ١٩٤٨. وهذا هو عنوان كتابي "الحائط الحديدي: إسرائيل والعالم العربي". وفي هذا الكتاب أزعم أن تاريخ دولة إسرائيل عبارة عن تبرير لاستراتيجية الحائط الحديدي. فقد تعلم العرب – المصريون أولاً، ثم الفلسطينيون،

(*) قام المترجم بترجمة كتاب "الحائط الحديدي" تأليف آفي شليم، والذي نشرته دار روز اليوسف عام ٢٠٠٠، والذي استقى اسمه من عنوان مقال جابوتنسكي (المترجم).

ثم الأردنيون – بعد أن دفعوا الثمن، أن إسرائيل لا يمكن أن تقهر في ميدان القتال، مما اضطرهم للتفاوض معها من موقف ضعف واضح.(*)

ويمثل اتفاق أوسلو١٩٩٣ الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية من استراتيجية الحائط الحديدي، الانتقال من الردع إلى التفاوض والتسوية. وكان الفلسطينيون يعتقدون أنه من خلال التوقيع على الاتفاق، والتخلي عن مطالبتهم بالأرض التي تبلغ مساحتها ٧٨ في المائة من فلسطين ما قبل ١٩٤٨، سيحصلون بالتدريج على دولة مستقلة تضم قطاع غزة ومعظم الضفة الغربية وتكون عاصمتها القدس الشرقية. وقد جعلوا برنامجهم السياسي معتدلاً بدرجة كبيرة على النحو الذي تنبأ به جابوتنسكي في مقال غير عادي وكأنه يقرأ الغيب. ولكن ما نتج عن اتفاق أوسلو، من الناحية العملية، لم يكن تقسيمًا لفلسطين ولكنه كان استمرارًا للجمود السياسي. والآن يشعر الفلسطينيون بخيبة أمل مريرة بسبب نتائج التسوية التاريخية التي سيقوا إليها في حديقة البيت الأبيض مع زعماء الدولة اليهودية. انهارت عملية أوسلو للسلام في صيف عام ٢٠٠٠ وظل حلم الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية، مجرد حلم. وبعد أن صنع الفلسطينيون سلام الشجعان، أصبحوا وجهًا لوجه أمام رئيس وزراء إسرائيلي يصر على أن يفرض عليهم سلام الجبناء.

وطوال حياته، كان آرييل شارون دائمًا في مواجهة مع العرب تصل إلى أقصى مدى لها. وكانت السمات المميزة لحياته المهنية هي الكذب، والعنف الوحشي تجاه المدنيين العرب، والتفضيل الدائم للقوة على الدبلوماسية لحل المشاكل السياسية. وبعد الانتقال من ساحة القتال إلى الساحة السياسية، ظل شارون بطل الحلول العنيفة بلا منازع. وتتطابق أيديولوجيته مع أيديولوجية الليكود التي تنادي

(*) هذا الرأي لا ينطبق على حرب أكتوبر حيث سحق الجيش المصري الجيش الإسرائيلي وحقق انتصارًا رائعًا زلزل أركان إسرائيل وتفاوضت مصر من موقع قوة لا من موقع ضعف (المترجم).

بإسرائيل الكبرى وتزعم أن الضفة الغربية بأكملها جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل. وهذه الأيديولوجية لا تترك أية فسحة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة في المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط.

في الأيام الغابرة، اعتاد شارون البحث عن حل للقضية الفلسطينية على حساب الأردن، والتي يعتبر نصف سكانها من أصل فلسطيني. وكان شارون في الواقع أحد أكثر المدافعين عن سياسة الليكود وكان يرفع شعار "الأردن هي فلسطين". كانت هذه السياسة تنكر مدى الحاجة إلى إنشاء دولة فلسطينية جديدة على الضفة الغربية لنهر الأردن، زاعمة أن هناك دولة فلسطينية موجودة بالفعل على الضفة الشرقية للنهر، ولا ينقصها سوى الاسم. وبناء على ذلك، يكمن الحل في مساعدة منظمة التحرير الفلسطينية على تحويل المملكة الأردنية الهاشمية إلى جمهورية فلسطين. وخلال الأزمة التي اندلعت في الأردن في سبتمبر ١٩٧٠، كان شارون العضو الوحيد في قيادة أركان جيش الدفاع الإسرائيلي الذي يعارض سياسة مساعدة الملك حسين على الخروج فائزًا في المواجهة الدائرة مع منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد توقيع معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن في أكتوبر ١٩٩٤، تخلي حزب الليكود نهائيًا عن سياسة "الأردن هي فلسطين". وربما أدرك شارون نفسه أن ذلك لم يعد أمرًا واقعيًا، ولكن عدم اعترافه بذلك صراحة يقترح أنه لا يزال كامنًا في مكان دفين من عقله.

وسواء كان يرتدي زيه الرسمي أو بدونه، فقد شن شارون حربًا لا هوادة فيها ضد الشعب الفلسطيني. وهذا هو موضوع كتاب باروخ كيميرلينج التثقيفي والتنويري: "الإبادة السياسية: حرب آرييل شارون ضد الفلسطينيين"(*) ويعرف

(*) Baruch Kimmerling, Politicide: Ariel Sharon's War Against the Palestinians (London: Verso, 2004).

كيميرلينج "الإبادة السياسية" بأنها "عملية تهدف إلى تصفية الوجود الفلسطيني نهائيًا، ككيان اجتماعي، وسياسي واقتصادي. وهذه العملية يمكن أيضًا، ولكن ليس بالضرورة، أن تشتمل على التطهير العرقي الجزئي أو الكامل للفلسطينيين من الأرض المعروفة باسم أرض إسرائيل". ويرى كيميرلينج أن شارون يعتبر الأكثر وحشية وخداعًا وتهورًا من بين كافة الجنرالات والساسة الإسرائيليين، وأحد أكثر القادة إثارة للرعب في الألفية الجديدة. ويعتبر كتاب كيميرلينج لائحة اتهام دامغة لمحاولات شارون تدمير الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الاقتراح بتحويل الأردن إلى دولة فلسطينية قسرًا، والاجتياح المشين للبنان عام ١٩٨٢.

وحينما كان يشغل منصب وزير الدفاع في حكومة مناحم بيجن، كان شارون هو القوة الدافعة وراء اجتياح لبنان. ولم تكن تلك الحرب حربًا دفاعية لحماية أمن إسرائيل، ولكنها كانت حربًا هجومية تهدف إلى إعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط. وكان الهدف الرئيسي من حرب شارون هو تدمير منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها منظمة عسكرية وسياسية، وتحطيم العمود الفقري للقومية الفلسطينية، ونشر اليأس والقنوط بين سكان الضفة الغربية، وتمهيد الطريق لاستيعابهم في إسرائيل الكبرى. أما الهدف الثاني فتمثل في منح حلفاء إسرائيل الموارنة دفعة إضافية للصعود إلى كرسي الحكم، ثم إجبارهم على توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. وكان هناك هدف ثالث وهو إلحاق الهزيمة بالجيش السوري وطرده من لبنان وجعل إسرائيل القوة المهيمنة في الشرق. وفي ظل شارون المراوغ، تحولت العملية التي كان من المفترض أنها تهدف إلى الدفاع عن النفس إلى حصار وحشي لبيروت، وبلغت ذروتها في مذبحة مروعة بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا، مما أدى إلى الإطاحة بشارون من منصبه في وزارة الدفاع.

وإذا كانت القوة العسكرية الغاشمة هي الأداة الرئيسية لشارون في التعامل مع الشعب الفلسطيني، فإن بناء المستوطنات اليهودية على الأراضي الفلسطينية المحتلة كان مشروعًا آخر أثير إلى قلبه، أو ما تبقى منه. وهنا كان يتصرف وفقًا لأفضل التقاليد الصهيونية المتمثلة في "خلق الحقائق على الأرض" من أجل تخريب المفاوضات. ومن خلال مناصبه المتنوعة، كوزير للزراعة، ووزير بلا حقيبة، ووزير للصناعة والتجارة، ووزير للإسكان والتعمير، ووزير للبنية التحتية القومية، ووزير للشئون الخارجية، كان شارون يزدري التسوية الدبلوماسية ويمارس ضغوطه من أجل مصادرة المزيد من الأراضي العربية، لبناء المزيد والمزيد من المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، وتوسيع المستوطنات القائمة. وعلى ذلك لم يلقب بـ"البلدوزر" من فراغ. كانت المستوطنات بالنسبة لشارون مظهرًا من مظاهر التوسع الإقليمي، ودلالة على تفضيله للتصرف من جانب واحد، ووسيلة لمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة. وبينما نزعت حكومات العمل إلى بناء المستوطنات في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، فإن حزب الليكود، وآرييل شارون، على وجه الخصوص، قاما عمدًا بنشر المستوطنات على طول وعرض الضفة الغربية من أجل جعل التسوية الإقليمية أمرًا مستحيلاً حينما يعود حزب العمل إلى السلطة.

أدت زيارة شارون الاستفزازية المتعمدة للحرم الشريف بمدينة القدس العتيقة في ٢٨ سبتمبر من عام ٢٠٠٠، إلى اندلاع أعمال الشغب الفلسطينية التي سرعان ما تحولت إلى انتفاضة الأقصى، مما مهد الطريق لفوز شارون الكاسح في الانتخابات التي أجريت في السادس من ٦ فبراير عام ٢٠٠١ أمام إيهود باراك. كانت إسرائيل في حالة حرب ولم يكن هناك أي قائد إسرائيلي أكثر كفاءة أو أكثر قسوة لقتال الفلسطينيين من ذلك المحارب القديم. وخلال الحملة الانتخابية، حاول شارون المراوغ إعادة اختراع نفسه كرجل سلام. لقد لعب على ورقة

"السلام مع الأمن". ولكنه كان شارون القديم ذاته. لم ينضج مع تقدم العمر به، ولم يبد أنه تعلم شيئًا من حرب لبنان سيئة الإعداد التي انتهت بفشل ذريع. وعلى ذلك، أدى صعود شارون إلى سدة الحكم إلى تبديد أي شعاع من الأمل يبدو في نهاية النفق.

ومع استحواذ شارون على منصب رئيس الوزراء، عادت إسرائيل مرة أخرى إلى استراتيجية "الحائط الحديدي" العتيقة في أكثر أشكالها عدوانية. وكان زائيف جابوتنسكي قد وضع الخطوط العريضة لاستراتيجية متطورة للتغيير تمهد فيها القوة العسكرية اليهودية الطريق للتفاوض من مركز قوة. ومثل معظم الساسة اليمينيين، كرس شارون حياته لبناء القوة العسكرية لبلاده ولكنه كان ممانعًا للدخول في مفاوضات سلام مع الفلسطينيين. وتمثلت استراتيجيته في استخدام القوة الغاشمة من أجل فرض شروطه على خصمه. ولا عجب أنه بعد فوز حزب الليكود في الانتخابات في عام ٢٠٠١، لم تستأنف مفاوضات الوضع النهائي مع السلطة الفلسطينية. وكان استمرار العنف الفلسطيني ضد المدنيين الإسرائيليين، ولاسيما في شكل تفجيرات انتحارية مرعبة، هو ذريعة شارون لرفضه استئناف المفاوضات السياسية. والأسباب الأعمق التي تكمن في قناعه النفسي، هي نظرته للعالم، وأيديولوجية إسرائيل الكبرى. ذلك الشخص الذي لا يتفاوض بشأن الأيديولوجية القومية. وجميع المذاهب تؤدي في النهاية إلى الحرب، والصهيونية اليمينية ليست استثناء.

كان آرييل شارون أحادي الجانب بامتياز. وانعكس ذلك على سياسات حكومته، من تدمير للمنازل الفلسطينية إلى عمليات القتل المستهدف للقيادات الفلسطينية المتشددة، ومن توسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية إلى بناء شبكة متطورة من الطرق من أجل المستوطنين، ومن الانتهاك السافر لقرارات

الأمم المتحدة إلى الاعتداء المستمر على القانون الدولي الإنساني. وكانت مبادرات السلام العربية تقابل بعدم اكتراث يصل إلى حد الازدراء. ففي أواخر مارس من عام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، وافقت كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية البالغ عددها ٢٢ دولة على المبادرة السعودية التي عرضت على إسرائيل السلام والتطبيع مقابل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في يونيو من عام ١٩٦٧. وتمثلت استجابة شارون في إعلان الحرب. فقد أطلق "عملية الدرع الواقي" التي أدت إلى تقويض قدرة السلطة الفلسطينية على الحكم، وتدمير الكثير من البنى التحتية المدنية التي أنشأت بواسطة المساعدات الخارجية. وبناء على أوامر رئيس الوزراء المولع بالقتال، اكتسح جيش الدفاع الإسرائيلي الجزء الفلسطيني من الضفة الغربية وشن حربًا وحشية ضد شعبها، وأعاد احتلال المدن، وقصف مخيمات اللاجئين، وهدم المنازل، واعتدى على المرافق الطبية، واعتقل المئات من المشتبه بهم، ومارس عمليات التعذيب والإعدام بدون محاكمة.

تمثل أحد الجوانب الأكثر إثارة للقلق في سياسة حكومة شارون، في البدء ببناء ما أطلق عليه "الحاجز الأمني" أو الجدار العازل في الضفة الغربية. وبارتفاع أعلى من حائط برلين، شق طريقه حول الكتل الاستيطانية اليهودية، حيث شكل خرقًا صارخًا للقانون الدولي. وزعم أن الغرض من هذا الجدار هو منع الهجمات الإرهابية على إسرائيل، ولكن الدوافع الخفية وراء ذلك كان لديها تمثلت في الاستيلاء على الأرض وفرض الهيمنة. ومن أجل بناء الجدار، صادرت إسرائيل الأراضي، وهدمت المنازل، وانتزعت المزارعين من حقولهم والعمال من أماكن عملهم، وأطفال المدارس من مدارسهم، وفصلت العائلات عن بعضها البعض، وحرمت مجتمعات بأكملها من مصادر المياه. وتوغل الجدار بعمق داخل الضفة الغربية بهدف واضح هو حشر أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين في أقل قدر ممكن من الأرض. وتقدر المساحة التي سيلتهمها هذا الجدار في الوقت الذي يكتمل

فيه بناؤه ما بين ١٥ إلى ٢٥ في المائة من الضفة الغربية. ويبدو واضحًا أن الجدار يمهد الطريق لضم جانب كبير من الضفة الغربية إلى إسرائيل، مما يقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. وبالنسبة لزائيف جابوتنسكي، كانت استراتيجية "الحائط الحديدي" تهدف إلى التعامل مع العرب من موقع قوة لا يطيقون مجابهتها. ومع ذلك، كانت بالنسبة لآرييل شارون وبطانته، حقيقة واقعة بشعة ومروعة وكارثة بيئية.

وفي محاولة لنفخ الحياة في عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية المحتضرة، قام رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير، بدور رائد لإقناع اللجنة الرباعية (المؤلفة من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا) بتقديم مشروع "خارطة الطريق". ولم يكن جورج بوش متحمسًا للمبادرة، ولكنه اضطر لتبنيها نتيجة ضغوط حلفائه. وتم الإعلان عن خارطة الطريق رسميًا من قبل اللجنة الرباعية في يونيو ٢٠٠٣. وقد نصت على ثلاث مراحل تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل بحلول عام ٢٠٠٥. استقبل خارطة الطريق بنشوة عارمة، على الرغم من أنهم وجدوا صعوبة في التوصل إلى خطة أمنية يعتمد عليها بسبب الموت والدمار الذي حاق بهم من جراء "عملية الدرع الواقي". وكان الموقف الإسرائيلي أكثر غموضًا. وطلب شارون من الرئيس بوش ثلاث مهل قبل البدء في تنفيذ خارطة الطريق. وبمجرد البدء، طالب شارون بإجراء ١٤ تعديلاً بهدف تفريغها من أي مضمون سياسي جاد. لم يوافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على خارطة الطريق على النحو الذي قدمت به أبدًا، وتم التصويت فقط على القيام بالتدابير المحددة المطلوبة من إسرائيل في المرحلة الأولى. كما كانت هناك بعض المعارضة الواضحة للمبادرة من جانب بعض الوزراء الذين يقفون على يمين شارون.

لم تتغير سياسات الحكومة الإسرائيلية على نحو ملحوظ بعد ذلك الاستقبال الفاتر لخارطة الطريق. وواصلت الحكومة إصدار الأوامر لجيش الدفاع الإسرائيلي بالتوغل في الأراضي الفلسطينية وتنفيذ عمليات الاغتيال النشطاء الفلسطينيين، وهدم المنازل واقتلاع الأشجار، وفرض حظر التجوال وتعمد تجويع الفلسطينيين، من أجل إجبارهم على الرحيل من الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، واصلت أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية تحت ستار "النمو الطبيعي" للمستوطنات في انتهاك صارخ لبنود خارطة الطريق.

وأدى فشل كافة المبادرات الرسمية في كسر الجمود على الجبهة الإسرائيلية – الفلسطينية، إلى تشجيع الأفراد والجماعات الخاصة من الجانبين على تقديم أفكار طازجة. على سبيل المثال، قام ساري نسيبة وعامي أيالون بجمع ما يزيد عن ثلاثمائة ألف توقيع تؤيد المبادرة التي تقدما بها لحل النزاع. وقام كل من ياسر عبد ربه ويوسي بيلين بالتوقيع على "اتفاقية سلام" بين فلسطين وإسرائيل في جنيف في الأول من ديسمبر عام ٢٠٠٣ وسط ضجة إعلامية وسياسية كبرى. كانت اتفاقية جنيف تحت رعاية وتمويل الحكومة السويسرية، وكانت عبارة عن وثيقة تتألف من خمسين صفحة تتناول بالتفصيل جميع جوانب النزاع. وقد استقبلت بحماس في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك ليس من الصعب التنبؤ بأنها جعلت شارون يستشيط غضبًا، ويصف بيلين بالخائن.كان شارون الذي امتهن الجندية طوال حياته، يتصرف على أساس المبدأ القائل بأن أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم. وبني اعتراضه طوال الوقت على مقولة أنه لا يوجد شريك سلام فلسطيني. ولم يثبت اتفاق جنيف فقط أن هناك مجموعة كبيرة من الفلسطينيين المعتدلين الذين كانوا على استعداد للتفاوض مع إسرائيل للتوصل إلى تسوية نهائية للصراع، ولكنه أثبت أيضًا أنهم قاموا بجانب كبير من العمل.

ومع مرور الوقت، أدرك شارون أن الاحتلال في شكله الحالي لا يمكن أن يستمر. وبدأ في البحث عن وسيلة لكي ينأى بإسرائيل عن مراكز التجمعات السكانية الفلسطينية الرئيسية، والاحتفاظ في نفس الوقت بأكبر مساحة ممكنة من أراضيهم. ولم تكن المبادرة التي طرحها مبادرة سلام، ولكنها كانت خطة للانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة وأربع مستوطنات معزولة في الضفة الغربية. وكالعادة، تجاهلت الخطة الحقوق والمصالح الفلسطينية، ولم تعرض حتى على السلطة الفلسطينية كأساس للتفاوض لأن مصيرها الرفض بصورة قاطعة. وقدم شارون الخطة إلى العالم إسهامًا منه في خارطة الطريق وبناء السلام على أساس حل الدولتين. ولكنه أخبر مؤيديه اليمينيين أن "خطتي تعتبر معضلة بالنسبة للفلسطينيين، إنها ضربة في الصميم، فلن تكون هناك دولة فلسطينية من خلال تحرك من جانب واحد". وكان الغرض الحقيقي من هذا المخطط التخلص مما تبقى من اتفاق أوسلو، وتقويض موقف ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية، وعرقلة خارطة الطريق. وكانت الخطة ترتكز على إنكار الهوية القومية الفلسطينية، والإبادة السياسية، ومحاولة حرمان الشعب الفلسطيني من أي وجود سياسي مستقل على أرضه.

ومن خلال تجاهل الفلسطينيين والرباعية والمجتمع الدولي، قدم شارون خطته للشخص الوحيد الذي يملأ عينه، ألا وهو رئيس الولايات المتحدة. وكمكافأة على عرضه سحب ٧٥٠٠ مستوطن من قطاع غزة، طلب شارون دعم الرئيس بوش للإبقاء على الكتل الاستيطانية اليهودية الكبرى الستة، التي تضم ٩٢٠٠٠ يهودي في الضفة الغربية. وعبر ممارسة سافرة للابتزاز أو دفع الأمور إلى حافة الهاوية، هدد شارون بعدم هبوط الطائرة في مطار بن جوريون حتى تنفذ مطالبه. وفي لقائهما في البيت الأبيض، في ١٤ أبريل ٢٠٠٤، منح جورج دبليو بوش لضيفه كل ما طلبه وأكثر. وأعلن أن مبادرة شارون هي "شجاعة وتاريخية"،

ومساهمة حقيقية في تحقيق السلام في المنطقة، كما منح رئيس الوزراء الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، ضمانين محددين. الأول، وعد بالدعم الأمريكي لإسرائيل للاحتفاظ بالأجزاء التي وقع عليها اختيارها في الضفة الغربية. والثاني، رفض حق عودة لاجئي ١٩٤٨، وأعلن أنهم يمكنهم أن ينتقلوا وعائلاتهم إلى الدولة الفلسطينية الجديدة. وطلب شارون الحصول على هذه الضمانات كتابة وكان له ما أراد. وعند النظر إلى هذين الضمانين معًا، نجد أنهما يعبران عن انقلاب مفاجئ في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، في ظل كلتا الإدارتين الديمقراطية والجمهورية، منذ عام ١٩٦٧. كما أنهما دمرا بصورة لا رجعة فيها أية مصداقية متبقية لإدارة بوش الذي كان من المفترض أن يعمل كوسيط عادل لحل النزاع.

كانت ردود الفعل العربية على الاتفاق الذي جرى بين شارون وبوش فورية ومفعمة بالغضب. وساد شعور على مستوى العالم بأنه من خلال تبني أجندة الليكود القومية أحادية الجانب، فإن بوش يدق المسمار الأخير في نعش عملية السلام. ووصف عرفات تصريحات بوش بأنها "وعد بلفور جديد". كما ألغى الملك عبد الله الثاني عاهل الأردن اجتماعًا مقررًا مع بوش بسبب التصريحات التي أدلى بها خلال زيارة شارون لواشنطن. وبسبب سجل شارون باعتباره أحد دعاة النظرية القائلة بأن "الأردن هي فلسطين"، كان لدى الملك عبد الله من الأسباب ما يكفي لكي ينأى بنفسه عن اتفاق لم يستشر فيه، ويمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى زعزعة أركان مملكته من خلال تدفق الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية. وأعلن الرئيس حسني مبارك بأنه أصبحت كراهية الأمريكيين في العالم العربي متوافرة الآن أكثر من أي وقت مضى. كما أدانت منظمة المؤتمر الإسلامي واشنطن لدعمها لمبادرة إسرائيل أحادية الجانب. وقام العديد من المسلمين فضلاً عن العرب، بشن هجوم عنيف على مؤامرة بوش – شارون.

في غضون ذلك، أصبح بمقدور شارون، بطل الحلول العنيفة، أن يهنئ نفسه على الانتصار الرائع الذي حققه. فلقد نجح بمفرده، في إحداث تحول مزلــزل فـــي الموقف الأمريكي، على نحو سوف يؤدي إلى تغيير ملامح الصراع علـــى مـــدى جيل قادم أو أكثر. فقد أقنع أقوى رجل في العالم بدعم خطته الهادفة إلـــى إحكـام قبضة إسرائيل على الضفة الغربية ورسم من جانب واحد حدود دولـــة فلـسطينية عاجزة. كما استطاع شارون استغلال هذا الدعم للتغلب على المعارضـــين لخطتـــه بالانسحاب أحادي الجانب من غزة، في الحكومة والحزب، والتشبث بالسلطة علـــى الرغم من اتهامات الفساد الثلاثة التي طالته هو وولديه. وفيما يتعلق بجورج دبليـــو بوش، فقد تمثل الدافع وراء تحوله المفاجئ لدعم أجندة شارون التوسعية في المنفعة السياسية: ومضت الأمور حسبما أراد، حيث ظهر أثر الدعم الأعمى لإسرائيل من خلال نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠٠٤، لـــيس فقـــط مـــن خــــلال الحصول على أصوات الناخبين اليهود، ولكن أيضًا أصوات الأصوليين المسيحيين. وتتجسد المأساة في أن بوش وشارون، فقط من أجل محاولتهم الحفاظ على كرسي الحكم، عرضوا مستقبل إسرائيل والفلسطينيين ومنطقة الـــشرق الأوســـط بأســـرها للخطر.

الفصل الرابع والعشرون

فلسطين والعراق

تعتبر فلسطين والعراق المشكلتين الأبرز في المشهد السياسي الوعر في الشرق الأوسط. وسوف تلعب نتائج الصراعات في بؤر التوتر في هاتين المنطقتين دورًا حاسمًا في تشكيل مستقبل المنطقة بأكملها. يبدو أمرًا مغريًا، أن ننظر إلى كل من فلسطين والعراق على أنهما قضيتين منفصلتين لا صلة لهما ببعضهما البعض، ولكن ذلك يعد مشكلة خطيرة. وعلى الرغم من أنهما معزولان عن بعضهما البعض، من الناحية الجغرافية، إلا أن القضيتين متصلتين ببعضهما البعض بطريقة معقدة وهامة. وكما رأينا، فإن الصلة بين فلسطين والعراق تعود على الأقل إلى حرب الخليج الأولى. وفي أعقاب الحرب، مارس جورج بوش الأب ضغطًا كبيرًا على إسرائيل للتفاوض مع الفلسطينيين وهذا الضغط ساهم في هزيمته في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢. وأثناء خوضه وترشيحه للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠١، كان جورج بوش الابن حريصًا على ألا يكرر خطأ والده. ولذلك ومنذ البداية، تبنى بوش الابن نهج عدم التدخل في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. ويكاد يكون من الصعب جعل الاختلاف بين إدارة بوش الأولى والثانية أكثر وضوحًا من ذلك. وعندما دلف جورج دبليو بوش إلى البيت الأبيض توقعت الغالبية العظمى من البشر أنه سيسير على نهج والده، وتصبح إدارته نسخة من إدارة والده. وإذا كان من الممكن القول بأن الرئيس بوش الأب كان أكثر رؤساء الولايات المتحدة، باستثناء جيمي كارتر، انتهاجًا لسياسة الحياد أو المعاملة المتوازنة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، فإن بوش الابن هو أكثر رؤساء الولايات المتحدة موالاة

لإسرائيل في التاريخ الأمريكي. فقد كان أكثر موالاة لإسرائيل من هاري ترومان، وليندون جونسون، ورونالد ريجان، وحتى بيل كلينتون، الذي تم وصفه ذات مرة من قبل إحدى الصحف الإسرائيلية بأنه آخر الصهاينة.

وتعكس الفرضية الأساسية الكامنة وراء سياسة جورج دبليو بوش، تجاه الشرق الأوسط، هذا التحيز في الموالاة لإسرائيل. تتمثل هذه الفرضية في أن القضية الرئيسية في الشرق الأوسط ليست فلسطين وإنما العراق. وتعد هذه الفرضية على خطأ على الأقل من جانب واحد: فبالنسبة للأغلبية الساحقة من العرب والمسلمين في كل مكان، فخلال فترة الإعداد للحرب، لم يكن العراق يمثل أية مشكلة. وكانت القضية الحقيقية هي فلسطين، وبشكل أكثر تحديدًا، اضطهاد وقمع إسرائيل للفلسطينيين، والدعم الأمريكي الأعمى لإسرائيل على الرغم من كل هذا الاضطهاد والقمع. وفي محاولة لكسب الرأي العام إلى جانبهم، تعهد أنصار الحرب على العراق من الأمريكيين بأن هذا الإجراء ضد العراق من شأنه أن يؤدي إلى مشاركة أوسع نطاقًا لحل مشاكل الشرق الأوسط. كما زعموا أن الطريق إلى إسرائيل يبدأ من بغداد. واعتبروا أن قطع الدعم الذي يقدمه صدام حسين إلى الإرهاب الفلسطيني، حسب وصفهم، يشكل خطوة أولى أساسية لتحقيق التسوية.

ومضى توني بلير إلى أبعد من ذلك عندما أعلن أن التوصل إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي على نفس القدر من الأهمية للشرق الأوسط تمامًا كالإطاحة بصدام حسين. وقد رحب قرار مجلس العموم البريطاني الصادر في ١٨ مارس ٢٠٠٣ ترحيبًا كبيرًا "بالإعلان الوشيك عن خارطة الطريق، باعتبارها خطوة هامة من أجل تحقيق سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين... ودعم دور حكومة صاحبة الجلالة في العمل الفعال من أجل تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين". وفي نفس العام، وبعد تمرير القرار انغمست كل من الحكومة

الأمريكية والحكومة البريطانية في الحرب وفي الفوضى التي أعقبتها. وكان الاهتمام التي توليه كل منهما للنزاع بين إسرائيل وفلسطين متقطعًا في أحسن الأحوال. وفي ظل غياب استمرارية المشاركة، تحول الوضع في فلسطين من سيء إلى أسوأ ولم يكن يلوح في الأفق أية نهاية وشيكة لهذه الحلقة المفرغة من العنف ولم يكن يوجد ما يدل على وجود أو ما يشبه عملية السلام. ولم يكن هذا التجاهل هو ما تم التعهد به، كما أنه لم يكن يمثل خيارًا حيويًا للجبهة الإسرائيلية – الفلسطينية. وفي هذا الصدد، لم يتغير أي شيء منذ بدء الأيام العاصفة لتغيير النظام في بغداد.

ولكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر غيرت كل شيء. فقد أطلقت الحرب الأمريكية على الإرهاب – تلك الحرب الفضفاضة مفتوحة النهاية ضد عدو مراوغ وغير مرئي. وسرعان ما قفز آرييل شارون إلى عربة الحرب على الإرهاب. وكانت الحجج التي قدمها إلى الأمريكيين أنه يكافح الإرهاب على جبهته الصغرى بينما هم يكافحونه على الجبهة الكبرى. وزعم أن السلطة الفلسطينية منظمة إرهابية. وقد بلعت حكومة بوش معظم هذه الحجج تاركة الفلسطينيين تحت رحمة الجنرال شارون.

ولكن هذا الارتباط الوثيق بحكومة شارون كان، في الواقع، يمثل عقبة كئود بالنسبة لبوش على طريق تكوين تحالف دولي لمواجهة الإرهاب. وقد أشار ماكس هاستنجز في صحيفة الجارديان، في الحادي عشر من مارس عام ٢٠٠٤، إلى أن "هناك عددًا غير قليل من الدول لا ترغب في التعاون بالقدر الكافي مع الحرب الأمريكية ضد الإرهاب لأنها لا تريد الارتباط بالتحالف غير المقدس بين حكومتي بوش وشارون". وليس من الصعب الكشف عن نفوذ الليكود وأصدقائه في واشنطن في كل جوانب السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. وعلى نحو الخصوص ذلك

التقارب الأيديولوجي والفكري، المثير للدهشة، بين بعض المحافظين الجدد البارزين في إدارة بوش، مثل ريتشارد بيرل، وبول وولفويتز، ودوجلاس فيث والمتشددين المقربين من شارون.

وفي عام ١٩٩٦، قدم ستة من اليهود الأمريكان، على رأسهم ريتشارد بيرل ودوجلاس فيث، إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ورقة بعنوان "هدنة نظافة" أو "وقفة من أجل التنظيف"، اقترحوا فيها على نحو جوهري، القيام بانقلاب مفاجئ في السياسة الخارجية لإدارة كلينتون تجاه الشرق الأوسط. وذكرت الورقة أن السعي لتحقيق عملية سلام تتبنى شعار "شرق أوسط جديد" من شأنها أن تقوض شرعية إسرائيل وتؤدي بها إلى شلل استراتيجي. وقد تم توجيه النصح لإسرائيل بأن تغير طبيعة علاقتها مع الفلسطينيين، وتتجاهل اتفاقيات أوسلو وأن تبحث عن بدائل لياسر عرفات، ممن يفترض تعاونهم معها. كما تم تشجيع إسرائيل أيضًا على ممارسة الضغط العسكري على سوريا، خاصة في لبنان ورفض مبدأ الأرض مقابل السلام في مرتفعات الجولان. ولكن أكثر التوصيات السياسية التي وضعها المؤلفون لفتًا للنظر هي تلك التي تتعلق بالعراق. "إن هذا الجهد (تكوين بيئة استراتيجية لإسرائيل) يمكنه التركيز على عزل صدام حسين من السلطة في العراق – وهو هدف استراتيجي إسرائيلي هام في حد ذاته – لإحباط طموحات سوريا الإقليمية". وعلى ذلك، قبل خمس سنوات من الهجوم على برجي مركز التجارة العالمي، كانت فكرة تغيير النظام في بغداد موجودة على جدول أعمال بعض المؤيدين مشتعلي الحماس لإسرائيل من أعضاء الحزب الجمهوري في واشنطن.

وتكشف وثيقة "هدنة نظافة"، إلى حد كبير، عن عقلية مؤلفيها. فقد كانت منفصلة عن الواقع الإقليمي في ذلك الوقت، وساذجة في ادعائها أنه يمكن القيام

بعملية التنظيف هذه بغض النظر عما حدث في الماضي. كما أنها أيضًا قد أظهرت قدرة غريبة على عدم رؤية الشرق الأوسط إلا من خلال وجهة النظر الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن إخلاص واضعي الورقة لمصالح إسرائيل واضح تمامًا، فإن ربطهم الضمني لهذه المصالح بالمصالح الأمريكية، كان أمرًا يدعو يثير الكثير من علامات الاستفهام. ويمكن أن نتساءل هل احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة يخدم مصالح إسرائيل على المدى الطويل؟ من وجهة نظري، فإن الإبقاء على هذه الأراضي بعد حرب يونيو ١٩٦٧ يعتبر خطأ كارثيا حول الصهيونية من حركة تحرير وطني لليهود إلى حركة استعمارية تقمع وتضطهد الشعب الفلسطيني. ولذلك قمت من ناحيتي بوضع خط فاصل بين إسرائيل ما قبل حدود ١٩٦٧ والمشروع الاستعماري الصهيوني فيما وراء الخط الأخضر. فالأول شرعي، أما الثاني فليس كذلك. وسواء كان ذلك مشروعًا أم لا فما هي المصالح المحتمل أن تحصل عليها أمريكا من جراء الاحتلال الإسرائيلي لهذه الأراضي؟ وحتى الآن لم يستطع أصدقاء إسرائيل في أمريكا تقديم إجابة شافية لهذا السؤال.

كانت سياسة إدارة بوش برمتها تجاه الشرق الأوسط تدعم أيضًا وعلى نحو مماثل، المصالح الاستراتيجية قصيرة الأمد لإسرائيل. وقدم برنارد لويس، البالغ من العمر سبعة وثمانين عامًا، والأستاذ بجامعة برنكتون الأسس الفكرية لهذه السياسة. وكان العديد من أبرز أعضاء الإدارة الأمريكية من حواريي ذلك المفكر اللامع، وخاصة ديك تشيني، نائب الرئيس. وقد أشار ريتشارد بيرل إلى ذلك قائلاً "إن التحدث مع لويس يشبه الذهاب إلى ديلفي لمشاهدة هبوط الوحي". وكان الموضوعان اللذان يؤكد عليهما لويس بشدة في تاريخ الدول الإسلامية هما فشلها في عملية التحديث، واستياؤها من الغرب. وهو يعتبر كلاً من إسرائيل وتركيا – وهما دول غير عربية – الدولتين الحديثتين الوحيدتين الناجحتين في المنطقة. وبما أن الدول العربية غير قادرة على تحقيق الإصلاح من الداخل، فقد اقترح لويس

ضرورة القيام بغزو عسكري أمريكي للإطاحة بالنظم الموجودة ونشر الديمقراطية في المنطقة. وبالتالي انقلبت الحكمة التقليدية السائدة رأسًا على عقب: فبدلا من دعم الطغاة – لتعزيز الاستقرار وحماية المصالح الأمريكية في الدول الغنية بالبترول – دعا لويس إلى غرس بذور الديمقراطية باعتبارها أفضل حليف لأمريكا في حربها ضد الإرهاب. وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر حث الجيش الأمريكي على السيطرة على العراق لمنع المزيد من الهجمات الأكثر سوءًا من قبل الإرهابيين. كما رغب في استبدال سياسة المواجهة، بسياسة الاحتواء القديمة، التي كانت ومــن وجهــة نظره غير فعالة. إن جوهر مذهبه يقول "كن قويًا أو اخرج من اللعبة".

وكان بول ولفويتز، نائب وزير الدفاع وأحد الصقور المتبنين للحل العسكري في العراق، من أشد المتحمسين لبرنارد لويس في دائرة المقربين لبوش. وقد منحت هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية لولفويتز فرصة ذهبية لاقتناص صدام حسين. وكشف بوب وودورد في كتابه المعنون باسم "بوش يخوض الحرب"، أنه في أعقاب هجمات سبتمبر مباشرة، طالب ولفويتز بشن الحرب على العراق باعتبارها بديلاً لحرب غير مؤكدة النتائج على أفغانستان. وعندما لم تلق فكرته قبولاً، واصــل ولفــويتز الضغط لجعل العراق الهدف التالي في الحرب على الإرهاب.

وكانت إحدى الحجج التي قدمها لتغيير النظام في بغداد تتمثل في منع الدعم العراقي عن المناضلين الفلسطينيين ووضع حد لما وصفه بالتعنت الفلسطيني تجاه عملية السلام مع إسرائيل. وعلى الرغم من أن العراق كانت هدفهم الحقيقي، فقد طالب المحافظون الجدد بأن تقوم أمريكا بمواصلة ممارسة الضغط العسكري بلا هوادة على كل من سوريا وإيران. وكان ذلك مناقضًا على نحو واضح لسياسة

الاتحاد الأوروبي التي تؤمن بالحوار والمشاركة. ولقد حظيت سياسة واشنطن للمواجهة وتغيير النظام بدعم متقد الحماس من قبل تل أبيب. وتبرز هنا أيضًا مصلحة إسرائيل أكثر من المنفعة التي تعود على الولايات المتحدة الأمريكية. كما يتكشف مدى تبني الولايات المتحدة في سياستها تجاه المنطقة لأجندة الليكود اليميني.

دائمًا ما كان يتم النظر إلى تغيير النظام في العراق من قبل المحافظين الجدد على أنه مهمة سهلة – مثل النزهة. وكانوا يتوقعون أن النظام العراقي الهش سوف ينهار مع الطلقة الأولى، وأن الشعب العراقي الذي عاني ويلات الظلم طويلاً سوف يفتح ذراعيه مرحبا بقوات التحالف التي وهبته الحرية. وكان الهدف المُعلَن من غزو العراق هو إعادة تشكيل الشرق الأوسط في صورة معينة ومن وجهة نظر أمريكية، وتحويل العراقيين إلى أمة سعيدة من الديمقراطيين اتباع جيفرسون، وجعل العراق نموذجًا يحتذى للدول العربية. ولكن تلك التوقعات بأن القوات الأمريكية ستستقبل بالأحضان باعتبارها جيش تحرير لم تكن تتماشي مع أحداث العقد أو العقدين المنصرمين. فالأمريكيون، ربما غفلوا عن هذه الأحداث، ولكن العرب بالتأكيد يتذكرونها. وعلى نحو خاص، يتذكرون جيدًا كيف خانتهم الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١. فقد شجع بوش الأب العراقيين على الثورة على صدام حسين ثم تخلي عنهم وتركهم تحت رحمته التي لا ترحم. فقد وقفت القوات الأمريكية بلا حراك، بينما كان صدام حسين يمضي قدمًا بوحشيته المعهودة لإخماد الانتفاضة الكردية في الشمال وانتفاضة الشيعة الأكثر خطورة في الجنوب. ويمكن القول بأنه إذا كان هناك وقت مناسب لتغيير النظام في بغداد، فقد كان هذا الوقت هو فبراير ١٩٩١. ومع ذلك، فقد أدت النهاية المفاجئة لعاصفة الصحراء، إلى ترك صدام حسين في السلطة. كان لدي الأمريكيين فرصة مثالية للتخلص من صدام ولكنهم ضربوا بها عرض الحائط،

مخلفين وراءهم عواقب كارثية في كل مكان. وحتى الآن فإننا جميعًا لا نزال ندفع ثمن ذلك الخطأ الاستراتيجي الفادح.

إن نظرة العراقيين والعالم العربي هي بالضرورة نفس نظرة العالم الثالث إلى حرب الخليج الأولى، ألا وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل أساسي، ذهبت إلى العراق مسلحة بمختلف أنواع التكنولوجيا العسكرية، وعاثت في الأرض فسادًا، وتركت المشاكل بدون حلول، وخلفت وراءها مجموعة جديدة من المشاكل، ثم عادت إلى الوطن لتعلن انتصارها. لقد طالب مذهب لويس بفهم الماضي كقاعدة أساسية لبناء مستقبل أفضل. ولكن الفشل في رؤية الماضي القريب من منظور العراقيين أنفسهم، قاد أنصار الغزو عام ٢٠٠٣ إلى توقعات غير واقعية. فالحرب على العراق لم يكن من الممكن أن تمضي وفقًا لخطة موضوعة، لأنها قامت على أساس رؤية الماضي على أنه رؤية انتقائية لتحقيق مصالح شخصية.

فحرب العراق التي لم يكن لها سند قوي في القانون الدولي، وهي تتطابق مع المثل القائل بالعربية "أن ما بني على باطل فهو باطل". وفي عام ١٩٩٠، تم تمرير قرار الأمم المتحدة رقم ٦٧٨ لغرض محدد هو تحرير الكويت. ولا يمكن تفسير هذا القرار، من قبيل حسن النية، على أنه تصريح بغزو العراق في مارس ٢٠٠٣. ولم ينص القرار رقم ١٤٤١ لسنة ٢٠٠٢ على جواز استخدام القوة من قبل الولايات. فقد أحال قضية العراق إلى مجلس الأمن للتعامل معها. وكانت هناك حاجة إلى قرار ثان من الأمم المتحدة ليصرح ويعبر بشكل مفصل عن جواز استخدام القوة من قبل الولايات، ولكن هذا القرار لم يتم تمريره مطلقًا. علاوة على ذلك، كانت هناك جهود دولية مكثفة تجرى في ذلك الوقت من أجل نزع سلاح العراق. وكان فريق التفتيش عن الأسلحة الخاص بالأمم المتحدة برئاسة الدكتور هانز بليكس يقوم بعمل فعال واحترافي وشامل في المنطقة. وكان المفتشون في

حاجة إلى ثلاثة أشهر أخرى لاستكمال التفتيش. ولكنهم لم يتم إمهالهم. وفي السابع عشر من مارس ٢٠٠٣، تم طردهم بمنتهى الوقاحة والفظاظة من قبل الغزاة الأنجلو - أمريكان. ومع الأخذ في الاعتبار الازدراء الذي عامل به الأعضاء البارزون في إدارة بوش، الدكتور هانز بليكس، فقد كان رحب الصدر، على نحو ملحوظ، حينما أشار إليهم في كتابه "نزع سلاح العراق". وسلم بأنه بدون إجراءات الحشد العسكري الأمريكي، لم يكن ليتم السماح للمفتشين بالعودة إلى العراق أو الحصول على هذا القدر من الحرية. من ناحية أخرى، لم يستطع بليكس أن يبدد الشكوك في أن أعمال "لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش" كان الهدف منها إلى حد كبير شغل الوقت لحين انتهاء الجيش الأمريكي من حشد قواته. وعبر أحد أمثلة إساءة استخدام المنطق، وما أكثرها، على طريق الحرب على العراق، تم استغلال عمل المفتشين غير المنتهي، من قبل الأمريكيين، كذريعة للعمل العسكري.

قدمت ثلاثة أسباب رئيسية لتبرير الحرب. الأول هو حيازة أسلحة الدمار الشامل، مما جعل العراق يمثل تهديدًا فوريًا ولاحقًا على الأمن الدولي. ولكن لم يتم العثور على أية أسلحة للدمار الشامل. وعلى ذلك، ذهب الحلفاء إلى الحرب بناء على معلومات كاذبة. وقد اعترف دافيد كاي، رئيس مجموعة المسح في العراق، أمام الكونجرس بمنتهى الصراحة قائلاً: "لقد كنا جميعًا مخطئين". واعترف بول ولفويتز في لقاء مع "فانيتي فير" أن أسلحة الدمار الشامل كانت مجرد أكثر الأسباب البيروقراطية ملاءمة لتسويق سلعة الحرب.

السبب الثاني للحرب كان الارتباط المزعوم بين حزب البعث والقاعدة. ولم تكن هناك أية معلومات استخباراتية، في ذلك الوقت، تؤكد مثل هذا الارتباط. وقد كشفت تقارير الاستخبارات البريطانية المرسلة إلى مقر رئيس الوزراء في

١٠ داونينج ستريت، أن البعث والقاعدة هما في الواقع خصمان أيديولوجيان. ولكن بسبب غزو العراق، أصبح الارتباط الذي لم يكن موجودًا في السابق، موجودًا الآن. وليس المرء في حاجة أن يكون خبيرًا في الإرهاب الدولي لكي يتوقع أن يحدث ذلك. وكما كتب سيمون سكاما في صحيفة الجارديان أن الهجوم على العراق كان مقدرًا له أن يحول البلد إلى مرتع للإرهابيين.

السبب الثالث كان يقوم على أساس أخلاقي رفيع: فقد كان صدام حسين وحشًا في صورة إنسان على رأس نظام ديكتاتوري شرير. وعلى ذلك، كان لا بد من الدعوة إلى تدخل إنساني يخلص الشعب العراقي من هذا الوحش. إن هذا الوصف للرجل ولنظام حكمه لا يقبل الجدل. ولكن صدام كان دائمًا وحشًا، ولم يكن أقل وحشية في الثمانينيات، عندما قام الغرب بتسليحه ودعمه أثناء حربه المرهقة ضد إيران والتي استمرت لثماني سنوات وكان هو من بدأها. إن تقديم الحرب على العراق على أنها نوع من التدخل الإنساني هو خدعة مكشوفة. لقد كان هناك قـــرار استـــراتيجي بغـــزو العراق وهذا القرار تم إخفاؤه تحت ستار الذرائع الإنسانية.

ويختلف التحالف في هذه الحرب عن التحالف الذي جمعه بوش الأب عام ٩٠-١٩٩١. كان تحالفًا حقيقيًا مكونًا من ثلاث وثلاثين دولة، تتضمن معظم الدول العربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل وفقًا لتفويض واضح من الأمم المتحدة. ولعل أفضل وصف للتحالف الذي تكون عام ٢٠٠٣ هو أنه كان تحالف السجل النقدي، حيث أعلن القادة الأمريكيون لمختلف الدول أنه "إذا قمتم بدعمنا ستحصلون على المال وإذا لم تدعمونا سننقلب عليكم". وكانت وكالة المخابرات المركزية تقوم بتوزيع حقائب مالية في أفغانستان وفي العراق عبر سعيها لمحاربة

الإرهاب. وترمز حروف السي أي إيه (CIA) إلى اختصار عبارة الحصول على المال مقدمًا (Cash In Advance).

كان السبب الرئيسي الذي جعل توني بلير يدفع بانجلترا إلى الحرب، جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية، هو رغبته في المحافظة على العلاقة الخاصة معها والاحتفاظ ببعض النفوذ على التصرفات الأمريكية. وقد اكتشف بلير – بصرف النظر عما كان يعتقد الآخرون– أن الولايات المتحدة قد اتخذت القرار بالفعل وأنها ذاهبة إلى العراق. كان هناك خياران أمام بريطانيا، من وجهة نظر بلير، إما دعم الولايات المتحدة الأمريكية في حربها أو الابتعاد عنها وتجنب المخاطرة. واختار بلير أن يمضي خلف أمريكا في ظل معارضة قوية من قبل مجلس الوزراء، وحزب العمال، والشعب. وقد ألقت كل المعلومات التي خرجت إلى النور منذ الغزو ظلالاً كثيفة من الشك حول صحة ومدى حكمة هذا القرار. وأصدر روبين كوك، وزير الخارجية البريطاني الأسبق، الذي استقال من مجلس الوزراء احتجاجًا على الحرب، كتابًا عام ٢٠٠٣ بعنوان ملائم وهو "نقطة الانطلاق". ويقوم الكتاب بإلقاء قدر كبير من الضوء على الأكاذيب الكثيرة في تفكير وتصرفات بلير في قيادة الحرب. كان التناقض الأبرز يتمثل في أن بلير كان دائمًا يقوم بتقديم بريطانيا على أنها جسر يربط بين جانبي المحيط الأطلنطي، ومع ذلك بانحيازه لأمريكا على حساب العراق، ساهم في خلق واحدة من أعمق الفجوات في تاريخ العلاقات عبر الأطلنطي.

إن الإطاحة بصدام حسين من على كرسي الحكم قد فشل أيضًا في توليد الزخم المطلوب من أجل دفع الإصلاح السياسي في العالم العربي. فقد أصبحت الأصوات التي تطالب بالإصلاح داخل المنطقة أكثر إلحاحا في السنوات الأخيرة. وكانت هناك علامة فارقة تمثلت في نشر تقرير عن التنمية البشرية العربية مصدقًا

عليه من قبل الأمم المتحدة في صيف عام ٢٠٠٢، كشف فيه ٣٠ مفكرًا من المنطقة عن الإخفاقات المثيرة للأسى في العالم العربي. وأشار التقرير إلى ثلاث عقبات أساسية تقف أمام التنمية البشرية ألا وهي: النقص المتزايد في الحريات، وحقوق المرأة والمعرفة. وأثار التقرير الذي أعده العرب من أجل أنفسهم الحاجة المتزايدة إلى الحوار في العالم العربي. ولكنه أيضا أثبت مدى فائدته لصانعي السياسة في الولايات المتحدة والذين تضمنت أجندتهم، بخصوص السياسة الخارجية، التغيير في الشرق الأوسط. وقد استشهد الرئيس بوش بالتقرير في خطابه الهام في نوفمبر ٢٠٠٣، معربًا عن خططه لتعزيز الديمقراطية في المنطقة. وأعلن بوش أنه "حسب ما جاء في التقرير الذي أعده المفكرون العرب، فإن موجة الديمقراطية العالمية – وأنا استشهد بكلامه- قد وصلت بشق الأنفس إلى الدول العربية". وقد كشفت الولايات المتحدة عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، عبر سلسلة من الإجراءات أثناء قمة الدول الثماني الكبار في صيف عام ٢٠٠٤، والتي اعتمدت إلى حد كبير على التقرير وحاولت معالجة العقبات الثلاث التي حددها واضعو التقرير. وتم نشر الورقة الأمريكية بالكامل في صحيفة الحياة اللندنية، حيث أكدت على ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية، وسياسية، وثقافية وتعليمية جذرية في العالم العربي.

كان رد فعل المفكرين العرب سلبيًا تجاه محاولة واشنطن السطو على تقرير النقد الذاتي الخاص بهم. لقد أعجبتهم الرسالة ولكنهم كانوا فاقدين الثقة تمامًا في مرسلها. وزعموا أن واشنطن كانت انتقائية في تعاملها مع التقرير، حيث تجاهلت النقد الذي كان يوجه إليها قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بسبب سياساتها الداعمة للأنظمة المستبدة، والتي ساهمت في تفريخ التطرف الديني الذي بات يهدد أمنها. كما نظروا إلى الأفكار الجديدة التي قدمتها واشنطن باعتبارها نتاج "استعمار

جديد" يهدف إلى تغيير قيم المجتمع العربي والإسلامي وفرض الإصلاح من أعلى. فهذه الأفكار لا تكتسب أية شرعية في عيون العرب لأنها جاءت من دولة غزت دولتين مسلمتين، أفغانستان والعراق، ولم تفعل شيئا من أجل مصالح الشعب العربي. لقد أدرك المفكرون العرب مدى الحاجة الملحة للإصلاح، ولكنهم طالبوا بأن تكون عملية الإصلاح ملكا لهم، رافضين الطريقة الأمريكية الخاصة بتقديم إصلاح يناسب جميع المقاسات. باختصار، اعتبروا الأجندة الأمريكية للإصلاح تمضي حسب الأولويات والمصالح الأمريكية.

كان الحكام العرب أيضا ينتابهم الشك في أن إدارة بوش تخطط لإحداث تغيير في المنطقة قبل حل الصراع العربي الإسرائيلي. وقد رفض الرئيس حسنى مبارك المقترحات الأمريكية بخصوص المنطقة، وذلك عبر لقائه مع توني بلير في قصر تشيكرز في التاسع من مارس عام ٢٠٠٤. وقد أصر مبارك على أن أي تحديث يجب أن ينبع من تقاليد وثقافة المنطقة. كما شدد أيضا على أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو محور مشكلات المنطقة. وحذر من أن القيام بالإصلاح مع تجاهل القضية الفلسطينية، لن يؤدى إلى الاستقرار المرغوب. وقد انتقد مسئولو الإدارة الأمريكية الحكومات العربية بسبب تذرعها بالصراع العربي الإسرائيلي لحرمان شعوبها من الديمقراطية، وحرية التعبير عن الرأي والحقوق الأخرى. وجهة نظر وجيهة. من ناحية أخرى، كان الزعماء العرب يعتقدون بأن أصدقاء إسرائيل في واشنطن يسعون إلى خلق سلسلة من الدول العميلة في المنطقة والتي يمكن أن تسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بالأراضي المحتلة. وهذه أيضًا وجهة نظر وجيهة. كانت هناك طريقة واحدة لتبديد هذا الشك، ألا وهي الانخراط ثانية في عملية السلام في الشرق الأوسط وممارسة ضغوط حقيقية على إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة.

هذا يعيدنا مرة أخرى إلى العلاقة بين العراق وفلسطين. فقد مضت الحرب على العراق بدون خطة محددة. ونادرًا ما تفعل الحروب ذلك. فعندما يصطحب القادة دولهم إلى الحرب، فهم يعرفون كيف تبدأ الحرب ولكنهم لا يستطيعون أبدا أن يعرفوا كيف تنتهي. لقد تمت الإطاحة بصدام حسين وتابعيه، ولكن ثبت أن تحقيق أهداف مثل الديمقراطية، والأمن والاستقرار، أمر بعيد المنال. واليوم يخيم شبح الحرب الأهلية على العراق. فقد تحول من دولة ليس لها أية علاقة بالإرهابيين الدوليين إلى مغناطيس جاذب للإرهابيين من كل أنحاء العالم الإسلامي. وعلى ذلك، أصبح تغيير النظام في بغداد عقبة أكثر منه مساهمة في الصراع الدائر ضد الإرهاب الدولي. وعلى وجه الخصوص، فقد أدى إلى مضاعفة تهديد تنظيم القاعدة، كما توقعت معظم أجهزة الاستخبارات.

لم يساهم الغزو الأنجلو - أمريكي للعراق في حل المشكلة الفلسطينية أو في تعزيز الديمقراطية في العالم العربي. وكان من الأفضل للولايات المتحدة وبريطانيا، لكي يقوما بتعزيز الديمقراطية، أن يحاولا وضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بدلا من أن يبدؤوا احتلالا جديدا خاصا بهم. لقد دمروا نظام البعث في بغداد خلال ثلاثة أسابيع، ولكنهم عجزوا عن إقناع حكومة الليكود بالتوقف عن بناء مستوطنة واحدة خلال ثلاث سنوات. ومع ذلك، فقد تذرعت أمريكا وبريطانيا بمبرر واه للجوء إلى القوة العسكرية للإطاحة بنظام البعث ألا وهو أنهما تتوقعان تحقيق نتائج عظيمة من جراء ذلك. وهم الآن لا يستطيعان التوقف. بالتحديد لأنهما استثمرا الكثير في العراق، كما أن لديهما التزامًا أخلاقيًا وسياسيًا بتحقيق العدل للفلسطينيين، الذين طالت معاناتهم. كما أن مصداقيتهما على المحك.

الفصل الخامس والعشرون

حرب إسرائيل على حماس

الأقوال والأفعال

بدأت حرب إسرائيل على غزة في نهاية عام ٢٠٠٨، واستمرت لمدة ٢٢ يومًا وأودت بحياة أكثر من ١٣٠٠ فلسطيني و١٣ إسرائيليًا. ولعل الطريقة الوحيدة لفهم هذه الحرب، التي لا معنى لها هي، تتمثل في فهم سياقها التاريخي. فعندما تأسست دولة إسرائيل في مايو عام ١٩٤٨، وفقا لقرار الأمم المتحدة، انطوى ذلك على ظلم هائل للفلسطينيين. وقد شعر المسئولون البريطانيون بالاستياء الشديد بسبب التعصب الأمريكي للدولة الوليدة. ودفع ذلك السير جون تروتبيك، في الثاني من يونيو ١٩٤٩، إلى الكتابة إلى وزير الخارجية الأمريكي أرنست بيفن، قائلاً بأن الأمريكيين مسئولون عن خلق دولة عصابات يقودها "حفنة من القادة عديمي الضمير على الإطلاق". كنت أعتقد أن هذا الحكم قاس جدًا، ولكن موجات الاعتداء المستمرة على غزة وتواطؤ إدارة بوش في هذا الاعتداء، أعادت هذا السؤال إلى الأذهان مرة أخرى.

إنني أكتب كشخص خدم الجيش الإسرائيلي بمنتهى الإخلاص في منتصف الستينيات ولم يشك أبدًا في شرعية دولة إسرائيل داخل حدود ما قبل ١٩٦٧. وما أرفضه بشدة هو المشروع الصهيوني الاستعماري وراء الخط الأخضر. فاحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ لم يفعل الكثير

من أجل فيما يتصل بالأمن وكل ما تفعله إسرائيل هو فقط بغرض التوسع الإقليمي. وكان الهدف من ذلك هو إقامة إسرائيل الكبرى من خلال السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية الدائمة على الأراضي الفلسطينية. وكانت النتيجة واحدا من أكثر أنواع الاحتلال العسكري طولا ووحشية في الوقت الحديث.

أدت أربعة عقود من السيطرة الإسرائيلية إلى إلحاق أضرار لا تحصى بالاقتصاد في قطاع غزة. ومع حشر ذلك العدد الهائل من السكان من لاجئي ١٩٤٨ في شريط صغير من الأرض بدون أية بنية تحتية أو مصادر طبيعية، لم تكن طموحات غزة مشرقة أبدًا. ومع ذلك، فإن غزة ليست مجرد مثال لاقتصاد تحت التنمية، ولكنها حالة قاسية فريدة لما أطلقت عليه سارة روى مصطلح عدم التنمية المتعمد. وإذا استخدمنا عبارات التوراة، حولت إسرائيل شعب غزة إلى حطابين وسقايين، ومصدرًا للعمالة الرخيصة وسوقًا للبضائع الإسرائيلية. وتم وضع العراقيل أمام تطوير الصناعة المحلية ليصبح من المستحيل على الفلسطينيين وضع حد لخضوعهم لإسرائيل ووضع الأسس الاقتصادية الأساسية لتحقيق استقلال سياسي حقيقي.

وتعتبر غزة حالة كلاسيكية للاستغلال الاستعماري في عصر ما بعد الاستعمار. وقد بدأ بناء المستوطنات الإسرائيلية المدنية في الأراضي العربية المحتلة مباشرة في أعقاب حرب الأيام الستة. وهذه المستوطنات غير شرعية وعقبة كئود على طريق السلام. وهي تمثل أداة استغلال ورمزًا للاحتلال بوجهه القبيح، في نفس الوقت. وكان عدد المستوطنين اليهود في غزة عام ٢٠٠٥ فقط ٨٠٠٠ مستوطن مقابل ١,٤ مليون فلسطيني. والآن يهيمن المستوطنون على ٢٥% من أراضي القطاع و٤٠% من الأرض الصالحة للزراعة ويحصلون على حصة ضخمة من مصادر المياه الشحيحة. ورغم وجودهم متلاصقين إلى جانب

هؤلاء الغرباء المتطفلين، كانت الغالبية العظمى من السكان المحليين يعيشون في فقر مدقع وبؤس مزر. فثمانين بالمائة منهم يعيشون على أقل من ٢ دولار يوميا ويعتمدون في حصولهم على الطعام على الحصص الغذائية التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). ولا تزال الظروف المعيشية في قطاع غزة تعتبر إهانة للقيم الحضارية، ودافعًا قويًا لعمليات المقاومة، وأرضًا خصبة لتفريخ التطرف السياسي.

وفي أغسطس من عام ٢٠٠٥، قامت حكومة الليكود التي كان يرأسها آريل شارون بتنظيم انسحاب من جانب واحد من قطاع غزة، وقامت بإخلاء ٨٠٠٠ مستوطن إسرائيلي وتدمير منازلهم. وقد شنت حماس، حركة المقاومة الإسلامية، حملة فعالة لطرد الإسرائيليين من غزة. وكان الانسحاب يمثل انتصارًا كبيرًا لحماس ومهانة لجيش الدفاع الإسرائيلي. وقدم شارون للعالم هذا الإجراء على أنه مساهمة لتحقيق السلام تقوم على الحل الخاص بإقامة دولتين. ولكن خلال عام واحد من الانسحاب، استوطن ما يقرب من ١٢٠٠٠ ألف إسرائيلي الضفة الغربية مما ساهم في تقليص الفرص المتاحة لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة متصلة جغرافيًا. فانتزاع الأراضي وصناعة السلام هما ببساطة هدفان متعارضان. كان لإسرائيل الخيار، فاختارت الأرض على حساب السلام.

كان الهدف الحقيقي الكامن وراء قرار شارون هو إعادة رسم حدود إسرائيل الكبرى من جانب واحد عن طريق دمج الكتل الاستيطانية الرئيسية في الضفة الغربية داخل دولة إسرائيل. وعلى ذلك، كان الانسحاب من غزة مجرد مقدمة، ليس لإبرام اتفاقية سلام مع السلطة الفلسطينية، ولكن للتوسع الصهيوني في الضفة الغربية. كان إجراءً أحاديًا تم اتخاذه من أجل ما كان ينظر إليه على أنه – بشكل خاطئ من وجهة نظري– مصلحة إسرائيل القومية. وبسبب العداء الدفين للتطلعات

الوطنية الفلسطينية، فإن الانسحاب من غزة كان جزءًا من الجهود طويلة الأمد لمنع تحقيق أي تقدم نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وعلى الرغم من إخلاء المستوطنين الإسرائيليين، فقد واصل الجنود الإسرائيليون التحكم في كافة مداخل القطاع برًا وبحرًا وجوًا. وبين عشية وضحاها، كانت غزة قد تحولت إلى سجن مفتوح. ومنذ تلك اللحظة فصاعدا، بدأت القوات الجوية الإسرائيلية التمتع بحرية إلقاء القنابل، وإحداث فرقعات صوتية من خلال التحليق على ارتفاع منخفض واختراق حاجز الصوت، وإرهاب المواطنين الموجودين في ذلك السجن. وعادة ما تعشق إسرائيل أن تصور نفسها على أنها جزيرة من الديمقراطية في وسط بحر من الاستبداد. ومع ذلك، على مدار تاريخها بأكمله لم تقم بأي شيء من شأنه تعزيز الديمقراطية على الجانب العربي، وساهمت إلى حد كبير في تقويضها. وكان لدى إسرائيل تاريخ طويل من التعاون السري مع النظم العربية الرجعية من أجل قمع القومية الفلسطينية. وعلى الرغم من كل هذه المعوقات، نجح الشعب الفلسطيني في بناء الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في العالم العربي، مع احتمال استثناء كل من لبنان والمغرب. وفي يناير من عام ٢٠٠٦، أدت الانتخابات النزيهة للمجلس التشريعي الفلسطيني إلى صعود حكومة فلسطينية تقودها حماس إلى السلطة. ومع ذلك، رفضت إسرائيل الاعتراف بالحكومة الديمقراطية المنتخبة، زاعمة أن حماس مجرد منظمة إرهابية.

وقد انضمت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى إسرائيل دون خجل لنبذ وتشويه وحصار حكومة حماس ومحاولة القضاء عليها من خلال حرمانها من ضريبة الدخل والمساعدات الخارجية. وسرعان ما تشكل مشهد سيريالي على الساحة، حيث أن جانبا كبيرا من المجتمع الدولي يفرض عقوبات اقتصادية ليس على القائم بالاحتلال ولكن على من يتعرض للاحتلال، وليس على

الظالم بل على المظلوم. وكما كان يحدث غالبًا في تاريخ فلسطين المأساوي، كان يتم إلقاء اللوم على الضحايا بسبب حظهم العاثر. وبدأت آلة الدعاية الإسرائيلية تنشر على نحو مستمر المقولة التي تقول بأن الفلسطينيين ما هم إلا إرهابيون، وأنهم يرفضون التعايش مع الدولة اليهودية، وأن قوميتهم ما هي إلا معاداة أكثر للسامية، وأن حماس ما هي إلا عصبة من المتعصبين الدينيين وأن الإسلام لا يتوافق مع الديمقراطية. ولكن الحقيقة أن الفلسطينيين أشخاص عاديون لديهم طموحات عادية. أنهم ليسوا أفضل ولكنهم أيضًا ليسوا أسوأ من أي جماعة قومية أخرى. إن كل ما يطمحون إليه، قبل أي شيء، هو قطعة من الأرض خاصة بهم، يعيشون عليها بحرية وكرامة.

ومثل الحركات المتطرفة الأخرى، بدأت حماس تعمل على جعل برنامجها أكثر اعتدالاً بعد صعودها إلى السلطة. لقد كانت تصر على رفض الاعتراف بالدولة اليهودية. ولكن فيما يتصل بالرفض الأيديولوجي الذي يتصف به ميثاقها ومطالبتها بإقامة دولة إسلامية على كامل التراب الفلسطيني، بدأت في الاتجاه نحو التعايش البرجماتي مع الحل الخاص بالدولتين. وأعلن الناطقون باسمها في مناسبات عديدة أنهم يقبلون بدولة فلسطينية داخل حدود ١٩٦٧ وعرضت القيام بهدنة طويلة الأمد على هذا الأساس. وفي مارس من عام ٢٠٠٧، شكلت فتح وحماس حكومة وطنية كانت على استعداد للتفاوض مع إسرائيل من أجل الاتفاق على هدنة طويلة الأجل. ومع ذلك، رفضت إسرائيل التفاوض مع حكومة تضم حماس بين صفوفها. ورفضت كل المفاوضات مع زعيم وقادة حماس السياسيين وفضلت أن تقوم بسحق جناحها العسكري بدلا من ذلك.

في نفس الوقت، واصلت إسرائيل ممارسة لعبتها القديمة "فرق تسد" بين الفصائل الفلسطينية المتصارعة. ففي أواخر الثمانينيات، قامت بدعم جماعة حماس

الوليدة من أجل إضعاف فتح، تلك الحركة العلمانية الوطنية التي كان يقودها ياسر عرفات. أما الآن فإنها بدأت في تشجيع قادة فتح الفاسدين والمتعاونين، على التخلص من منافسيهم السياسيين ذوي التوجه الديني واستعادة السلطة مرة أخرى. وقد شارك المحافظون الجدد بالولايات المتحدة المتبنين للمنهج العدائي، في المؤامرة الشريرة الهادفة إلى التحريض على اشتعال حرب أهلية فلسطينية. وكان تدخلهم عاملاً أساسيًا في انهيار حكومة الوحدة الوطنية ووصول حماس إلى السلطة في غزة في يونيو ٢٠٠٧ من أجل إجهاض انقلاب فتح.

وكانت الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ تتويجا لسلسة طويلة من الصدامات والمشاحنات مع حكومة حماس. ومع ذلك، على نحو أعم، كانت حربًا بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، لأنه الذي انتخبها وقادها إلى السلطة. وكان الهدف المعلن من الحرب هو إضعاف حماس وتكثيف الضغط عليها حتى يوافق قادتها على وقف إطلاق النار تبعًا لشروط إسرائيل. أما الأهداف غير المعلنة لهذه الحرب فكانت تتمثل في الإطاحة بحماس من السلطة، والتأكد من الفلسطينيين في غزة ينظر إليهم على مستوى العالم على أنهم مشكلة إنسانية، وبالتالي تقويض نضالهم من أجل الاستقلال وإقامة الدولة.

وقد تم تحديد موعد الحرب بناءً منهج الانتهازية السياسية. فقد كان مقررًا عقد الانتخابات العامة في العاشر من فبراير عام ٢٠٠٩، في الفترة السابقة على الانتخابات، حيث المتنافسون الرئيسيون يبحثون عن فرصة لإثبات مدى صرامتهم. وفي نفس الوقت، كان كبار ضباط الجيش يبحثون عن وسيلة لتوجيه ضربة قاضية إلى حماس من أجل التخلص من وصمة العار التي لطخت سمعتهم بسبب فشلهم في الحرب ضد حزب الله في لبنان في يوليو ٢٠٠٦. كما كان يمكن لقادة إسرائيل غير المتفائلين الاعتماد على لامبالاة وعجز الأنظمة العربية الموالية للغرب والدعم

الأعمى من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش في بداية ولايته في البيت الأبيض. فقد كان بوش ملزمًا، بمنتهى البساطة، بإلقاء كافة اللوم في حدوث هذه الكارثة على حكومة حماس، واستخدام حق الفيتو ضد أية مقترحات من جانب مجلس الأمن تطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار، مفسحًا الطريق أمام إسرائيل للقيام بهجومها البري على غزة.

كما هي العادة دائما، زعمت إسرائيل التي تمتلك آلة الحرب الجبارة أنها كانت ضحية لعدوان الفلسطينيين، ولكن الاختلال الرهيب في ميزان القوى بين الجانبين لم يترك مجالا للشك في تحديد الضحية الحقيقية. كان هذا، في الواقع، صراعًا بين داوود وجالوت، ولكن الصورة الواردة في الكتاب المقدس قد انقلبت، حيث يواجه داوود الفلسطيني الذي لا حول له ولا قوة جالوت الإسرائيلي المتعجرف والمدجج بالسلاح والذي لا يعرف الرحمة. فاللجوء إلى القوة العسكرية الغاشمة دائمًا ما يكون مصحوبًا بضجيج هائل عن إسرائيل الضحية المسكينة البريئة التي لا تعرف الخطيئة. ويعرف ذلك في العبرية باسم "اضرب وابكي" (أو ضربني وبكى وسبقني واشتكى، حسبما يقول المثل بالعامية المصرية).

ولكي نخلي طرفنا نقول بأن حماس ليست بريئة تمامًا في هذا الصراع. ومن خلال حرمانها من ثمرة انتصارها الانتخابي، في مواجهة عدو معدوم الضمير، لجأت حماس إلى سلاح الضعيف، الإرهاب. وقام مقاتلو حماس والجهاد الإسلامي بإطلاق صواريخ القسام، على فترات متباعدة، على المستوطنات الإسرائيلية بالقرب من الحدود مع غزة، حتى قامت مصر بالتوسط من أجل وقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر في يونيو ٢٠٠٨. وعلى الرغم من محدودية الأضرار التي كانت تتسبب فيها هذه الصواريخ البدائية، إلا أن تأثيرها النفسي كان هائلاً، مما دفع الجماهير إلى طلب حماية الحكومة. وفي ظل هذه الظروف، كان من حق

إسرائيل الدفاع عن نفسها، ولكن كان رد فعلها على تلك الصواريخ البدائية غير متناسب على الإطلاق. والأرقام تتحدث عن نفسها. فخلال الأعوام الثلاثة التي أعقبت الانسحاب الإسرائيلي من غزة، لقي ١١ إسرائيليًا مصرعهم بسبب إطلاق الصواريخ. من ناحية أخرى، في الفترة من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٧ قتل الجيش الإسرائيلي ١٢٩٠ فلسطينيًا في قطاع غزة، كان من بينهم ٢٢٢ طفلاً. وقد اخترع الجيش الإسرائيلي ثقافة الإفلات من العقوبة، التي وصلت إلى حد إطلاق النار على المتطوعين الأجانب أمثال راشيل كوري وتوم هارندال.

إن قتل المدنيين هو انتهاك صارخ للقانون الدولي. وهذا القانون ينطبق على إسرائيل بقدر ما ينطبق على حماس، ولكن السجل الإسرائيلي بأكمله يكتظ بالأعمال الوحشية الجامحة والمتواصلة تجاه أهل غزة. وبعد استيلاء حماس على السلطة، فرضت إسرائيل على غزة حصارًا اقتصاديًا خانقًا، وقامت بغلق كافة المعابر الحدودية، ومنعت الانتقال بين غزة والضفة الغربية. وحتى بعد الوساطة المصرية لوقف إطلاق النار في يونيو ٢٠٠٨، رفضت إسرائيل رفع الحصار. كما منعت أي صادرات من مغادرة القطاع في انتهاك سافر لاتفاقية عام ٢٠٠٥، مما أدى إلى هبوط حاد في فرص العمل. وبلغ عدد العاطلين عن العمل ٤٩,١% من إجمالي عدد السكان، حسب الأرقام الرسمية. وفي نفس الوقت، فرضت إسرائيل قيودًا صارمة على شاحنات نقل الطعام والوقود ومواقد الغاز وقطع غيار الأدوات الصحية ومحطات الصرف الصحي، والإمدادات الطبية إلى غزة. ومن الصعب تصور كيف يمكن لمواطني غزة الذين يتضورون جوعًا ويتجمدون من البرد حماية أولئك الموجودين على الجانب الآخر من الحدود. وحتى لو فعلوا، فإن ذلك لا يزال يعتبر عملا غير أخلاقي، وشكلاً من أشكال العقاب الجماعي المحظور تمامًا من قبل القانون الدولي الإنساني. كان الهدف الخفي للحصار هو تقويض حماس وتعزيز مركز قادة فتح الذين فقدوا مصداقيتهم في الضفة الغربية.

إن وحشية الجنود الإسرائيليين وعدم إنسانية قادتها تتوافق تمامًا مع كذب متحدثيها الرسميين. فبعد ثمانية أشهر من إطلاق ما أطلق عليها "عملية الرصاص المسكوب"، قامت الحكومة الإسرائيلية بإنشاء "مديرية المعلومات القومية". وكانت الرسائل الرئيسية التي توجهها المديرية إلى وسائل الإعلام تقول بأن حماس خرقت اتفاقية الهدنة، وأن هدف إسرائيل هو الدفاع عن شعبها، وأن هناك تعليمات مشددة صدرت لقواتها المسلحة بتوخي أقصى درجة من الحذر وعدم إيذاء المدنيين الأبرياء. وقد نجح الأفاقون في إسرائيل في نشر هذه الرسالة على نحو ملحوظ. ولكن هذه الرسائل في جوهرها لم تكن سوى مجموعة من الأكاذيب. فهناك فجوة كبيرة تفصل بين الأفعال الإسرائيلية وأقوال متحدثيها الرسميين.

ففي المقام الأول، لم تكن حماس بل جيش الدفاع الإسرائيلي هو من قام بخرق الهدنة. وقد حدث ذلك في الرابع من نوفمبر عام ٢٠٠٨، عندما قامت بغارة على غزة تسببت في مقتل ستة من مقاتلي حماس بحجة واهية وهي أنهم كانوا يحفرون نفقًا. قد يكون هذا الحدث غير معروف على نطاق كبير، ولكنه يعبر على نحو حاسم عن أن حماس تحترم الهدنة من جانبها حتى قامت إسرائيل بتخريبها. والواقع أن الشهور الأربعة الأولى من الهدنة حققت نجاحًا مذهلاً. ويثبت رسم بياني على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية ذلك دون أدنى شك. وهو يوضح أن المتوسط الشهري لعدد الصواريخ التي أطلقت في الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٨ بلغ حوالي ١٧٩ صاروخًا، وانخفض هذا الرقم بشكل حاد ليصل إلى ثلاثة صواريخ فقط شهريًا في الفترة من يوليو إلى أكتوبر. ولكن بمجرد استئناف العدوان الإسرائيلي، تمت إزالة الرسم البياني من الموقع لمحو تاريخ الهدنة التي أدت إلى تقليص الهجمات الصاروخية على المدنيين الإسرائيليين، على نحو فعال. والدرس المستفاد من هذه الأرقام الرسمية بسيط للغاية: إذا رغبت إسرائيل في أن يخيم الهدوء على حدودها الجنوبية، فيمكنها ذلك من خلال إجراء محادثات غير

مباشرة مع قادة حماس بدلاً من المواجهة العسكرية. كما أثبتت أيضًا أن قادة حماس يتمتعون بسمعة طيبة من حيث احترامهم للاتفاقيات، بينما قادة إسرائيل ليسوا كذلك.

ثانيًا: لم يكن هدف إسرائيل حماية شعبها من هجمات صواريخ القسام ولكن كان هدفها استئصال شأفة حكومة حماس من غزة، من خلال تأليب الجماهير عليها. ثالثًا: على نحو بعيد كل البعد عن الحرص على المدنيين، ارتكبت إسرائيل جريمة القصف العشوائي للمدنيين وأدى حصارها الذي استمر لمدة ثمانية عشر شهرًا لأهالي القطاع البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة، إلى جعلهم على شفا كارثة إنسانية.

إن وصية العهد القديم التي تقول"العين بالعين" وحشية بما يكفي. ولكن العدوان الإسرائيلي المجنون على غزة بدا أنه يتبع منطقًا يقول "اقتلاع العين جزاء من يقتلع هدب العين". وبعد ثمانية أيام من القصف، وسقوط ما يزيد على أربعمائة فلسطينيي، وأربعة من الإسرائيليين، أصدر مجلس الوزراء المولع بالقتال أوامره ببدء الهجوم البري. وكانت تلك هي المرحلة الثانية من "عملية الرصاص المسكوب". قامت طوابير الدبابات الإسرائيلية والقوات البرية بعبور الحدود عند شمال غزة. كانت مهمة هذه القوات هي تدمير منصات إطلاق الصواريخ، وضرب مكاتب حماس ومقار قيادتها، واغتيال الشخصيات البارزة في الحركة بجناحيها السياسي والعسكري. كان هدف الهجوم "استئصال شأفة" المنظمة دون التورط في عملية احتلال مطولة. وقد امتنع المسئولون الإسرائيليون عن الاعتراف بأن هدف الهجوم هو إزاحة حماس من السلطة، وذلك بسبب خشيتهم من أن يؤدي ذلك إلى حرمانهم من الدعم الدولي الذي حظيت به إسرائيل من خلال إظهار العدوان على أنه إجراء دفاعي عن إسرائيل لوقف صواريخ حماس. ولكن كانت هناك ثقة

متنامية بين صفوف القيادة العليا في مؤسسة الدفاع الإسرائيلية بأن الهجوم سوف يعجز حماس ويؤدى في النهاية إلى الإطاحة بها من السلطة.

أبلغ مسئولو الاستخبارات مجلس الوزراء بأنه تم إضعاف حماس إلى حد كبير من خلال تدمير جانب كبير من البنية التحتية لإدارتها مثل مبنى البرلمان والكثير من المكاتب الحكومية. ومع ذلك، كانت التعليمات التي أصدرها مجلس الوزراء إلى جيش الدفاع تمثلت في عدم المطالبة بالإطاحة بإدارة حماس. وأعلن أحد المسئولين الإسرائيليين قائلاً "نحن لا نقوم بمهة لتغيير النظام". كما أبلغت أجهزة الاستخبارات مجلس الوزراء بأن عملية القصف أدت إلى انقلاب الرأي العام على حماس. ولكن هذا التقييم كان يشوبه قدر كبير من التفكير القائم على التمني. فلم يمر وقت طويل حتى قامت الجماهير المروعة والمصدومة والمحاصرة بالالتفاف حول حكومتها في أزمتها. وقد أصاب العالم الذهول بسبب حجم وشناعة العدوان الإسرائيلي وعشوائيته. وكرر المتحدثون باسم الحكومة الإسرائيلية مزاعمهم بأنهم حريصون على سلامة المدنيين الأبرياء. وأعلن أيهود أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي، في بداية العملية أن إسرائيل سوف تستخدم القبضة الحديدية مع حماس، ولكنها ستستخدم القفازات الحريرية مع المدنيين. ولكن بمجرد النظر إلى حصيلة القتلى والخراب الذي خلفه جيش "الدفاع" في غزة، ندرك أن تصريح أولمرت كان مجرد كلمات جوفاء. وخلال الحرب كانت حصيلة الجرحى في ارتفاع مستمر. ولم يكن ذلك مصادفة، ولكنه كان نتيجة مباشرة لتطبيق المذهب الجديد لجيش الدفاع الإسرائيلي ألا وهو التدمير الكامل لأي شيء يقف في طريقه من أجل تجنب حدوث أية خسائر في الأرواح بين صفوفه.

وأعلن مكتب الإحصاء الفلسطيني أنه من بين مباني غزة البالغ عددها ١٤٣٤٣٧ مبنى، تم تدمير ٤٠٠٠ منزل تدميرًا كاملاً و ١٦٠٠٠ مبنى تدميرًا

جزئيا، من بينها ١٣ مسجدًا، و١٨ مدرسة وجامعة، و٣٠ مبنى أمنيًا. وقد اتهم جون جنج، مدير عمليات وكالة الغوث الدولية التابعة للأمم المتحدة، إسرائيل بتدمير المباني العامة الحيوية الخاصة بالإدارة والحكم في غزة. وأفاد بأنه "تم تدمير البنية التحتية للدولة الفلسطينية القادمة بالكامل". وأضاف "لقد نسفوا مبنى البرلمان. إنه برلمان فلسطين. وليس برلمان حماس".

كانت جرائم الحرب سمة أخرى تبعث على الأسى لهذه الحرب المأساوية. كان على الذين أرسلوا جنودهم لشن حرب مدمرة في أكثر الأماكن ازدحامًا بالبشر على وجه البسيطة أن يعلموا أن ذلك سوف يؤدى إلى حمام من الدم، عبر قتل وتشويه الأبرياء المحاصرين بين النيران. وعبر شن هذه الحرب الهمجية، لم يرتكب الجنود الإسرائيليون جريمة أو اثنتين وإنما عدد كبير من جرائم الحرب. وتشتمل القائمة على قصف مدرسة تابعة للأمم المتحدة في مخيم جباليا للاجئين وما نتج عن ذلك من مذبحة راح ضحيتها ٤٤ شخصًا تحصنوا بها، واقتياد مائة مواطن إلى أحد المنازل بقرية الزيتون جنوب شرق غزة ثم هدم المنزل على رؤوسهم مما أدى إلى قتل ثلثهم، وإسقاط قنابل الفسفور الأبيض، واستخدام المدنيين كدروع بشرية، وإطلاق النار على المستشفيات، والعيادات المتنقلة، وسيارات الإسعاف، والطواقم الطبية. وقد صرح نافى بيلاى، المفوض السامي لحقوق الإنسان، لمحطة البي بي سي، أن حادثة قرية الزيتون "تشتمل على كل عناصر جريمة الحرب" وطالب بإجراء تحقيق مستقل وشفاف في هذه الجريمة. إن جرائم الحرب هذه من شأنها أن تقوض أي تبرير أخلاقي أو قانوني لهذه الحرب.

اتبعت إسرائيل في هذه الحرب تكتيكات عنيفة ولكنها لم تتبع استراتيجية متماسكة. كانت استراتيجيتها بذيئة وتنطوي على هزيمة الذات. إن استراتيجية البحث عن حلول عسكرية لمشاكل سياسية جربت من قبل وأثبتت فشلها في لبنان وكان محكوم عليها أن تفشل ثانية في غزة. فلا يمكن لأي قدر من التصعيد العسكري أن يكسر شوكة حماس أو يدفعها إلى أن ترخي قبضتها على السلطة.

فرغم كل هذا القتل والدمار الذي ابتلت به إسرائيل مقاتلي حماس، فقد صمدوا وواصلوا إطلاق الصواريخ. إن هذه الحركة تمجد التضحية بالنفس والاستشهاد في سبيل الوطن. وعند التعامل مع مثل هذه الحركة، فإن استخدام القوة له حدود لا يستطيع أن يتعداها. لقد دأبت إسرائيل على تبرير لجوئها إلى استخدام القوة من خلال التذرع بحقها في الحفاظ على الأمن. والمشكلة في المفهوم الإسرائيلي للأمن أنه ينكر حتى أبسط هذه الحقوق على شعب غزة. إن الطريقة الوحيدة المتاحة لإسرائيل لتحقيق الأمن على حدودها الجنوبية لا تتمثل في القصف والحرق، وإنما في إجراء مباحثات مع حماس، التي كانت تعلن دائمًا عن استعدادها للتفاوض مع الدولة اليهودية للتوصل إلى هدنة طويلة الأمد بناءً على حدود ما قبل ١٩٦٧ لمدة ٢٠ أو ٣٠ أو حتى ٥٠ عاما. وقد رفضت إسرائيل هذا العرض، لنفس السبب الذي من أجله رفضت مبادرة السلام التي تبنتها جامعة الدول العربية عام ٢٠٠٢: إنها تحتوى على تنازلات وحلول وسط.

انتهت حرب إسرائيل على غزة بوقف إطلاق النار من جانب واحد وإعلان الانتصار. ولكنها خلفت هزيمة أخلاقية مزرية لإسرائيل ولجيشها. أما حماس فقد خرجت من الحرب جريحة ولكنها كانت لا تزال تقبض على السلطة، وتواصل التحدي، وتقف على أرضية أخلاقية عالية. وعلى نحو غير متعمد، أدت الحرب أيضًا إلى إضعاف فتح ورفعت أسهم حماس باعتبارها القائد الوحيد للمقاومة الفلسطينية ضد العدوان الإسرائيلي. وخسرت إسرائيل ليس مصالحها الخاصة فقط، من خلال استخدامها المفرط للقوة، ولكنها خسرت مساندة الغرب. كما أن التسبب في تفجر كل هذا الغضب في العالمين العربي والإسلامي لم يكن في صالحها أو في صالح حلفائها.

وأشار فواز جرجس في مقاله المنشور بجريدة الأمة في ١٧ يناير عام ٢٠٠٩ بعنوان "صعود حماس"، إلى أن الهجوم على غزة قد أدى على نحو مباشر إلى تطرف الرأي العام الإسلامي. فقد أدت الصور التي عرضها في محطات

التلفاز العربية والإسلامية للأطفال القتلى والأمهات الثكلى إلى تأجج الغضب ضد إسرائيل وراعيتها العظمى. إن بربرية إسرائيل قد أخرست نقاد حماس وأضفت الشرعية على حركة المقاومة الراديكالية في نظر الكثير من المتشككين الفلسطينيين والمسلمين. علاوة على ذلك، فقد أدت هذه الحرب دون غيرها من الحروب العربية – الإسرائيلية السابقة إلى نزع الشرعية عن النظم العربية الموالية للغرب مثل مصر والأردن والسعودية في نظر الكثير من مواطنيها. وكان المستفيدون الرئيسيون من هذه الحرب إيران وسوريا ودعاة الجهاد العالمي ضد الدولة اليهودية مثل قائد تنظيم القاعدة أسامة بن لادن.

إن هذا الاستعراض الموجز لسجل إسرائيل كقوة احتلال على مدى العقود الأربعة الماضية وخاصة سلوكها خلال عدوانها الأخير على غزة والذي استمر ٢٢ يومًا، يجعل من الصعب مقاومة النتيجة التي تقول بأنها تحولت إلى دولة مارقة يحكمها "عصبة من القادة معدومي الضمير". دولة مارقة اعتادت انتهاك القانون الدولي، وحيازة أسلحة الدمار الشامل وممارسة أعمال الإرهاب، أي استخدام العنف ضد المدنيين لتحقيق أغراض سياسية. إنها تفي تمامًا بالمؤهلات الثلاثة الواردة في تعريف الإرهاب؛ فالقبعة على مقاسها تمامًا ويجب أن تضعها. إن الهدف الحقيقي لإسرائيل ليس التعايش السلمي مع جيرانها الفلسطينيين وإنما الهيمنة العسكرية. إنها تواصل مضاعفة أخطاء الماضي من خلال ارتكاب المزيد من الخطايا. لقد تجاوزت الحدود في غزة: لقد بذرت الريح ومن المؤكد أنها سوف تجنى الأعاصير.

الباب الرابع

وجهات نظر

الفصل السادس والعشرون

صاحب الحياء الملكي

الملك حسين وإسرائيل

في خريف عام ١٩٩٦ كتبت إلى الملك حسن وطلبت التحدث إليه بشأن اجتماعه مع الزعماء الإسرائيليين. وأوضحت له أنني أؤلف كتابًا عن الصراع العربي - الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨. وجاءني الرد من العميد على شكري، مدير المكتب الخاص للملك: "لقد وافق جلالته على منحك المقابلة". وفي يوم الثاني من ديسمبر، تلقيت مكالمة هاتفية من إليزابيث كورك، سكرتيرة الملك في بريطانيا، وسألتني إذا كان بإمكاني لقاء جلالته في منزله ببكلهيرست بارك، في سوري صبيحة اليوم التالي، الثالث من ديسمبر. قبلت الدعوة بابتهاج، رغم أن ذلك لم يمهلني متسعًا من الوقت للتحضير لمقابلة تدور حول أربعة عقود من تاريخ الشرق الأوسط المعقد المتشابك. وسألت الآنسة كورك عن المدة الزمنية للقاء، وأجابتني بسؤال: "كم من الوقت تأمل أن يستمر؟" فقلت "ساعتان"، ولكنها رأت أنها ربما تكون أطول من اللازم.

وفي الصباح جاءني سائق في سيارة مرسيدس فضية اللون لاصطحابي من منزلي في أكسفورد. ووصلنا إلى منزل ريفي حيث مررنا عبر بوابتي أمن. وكان المنزل محاطًا بالمروج الخضراء وأحواض زهور. استقبلنا كبير الخدم لدى الباب واصطحبني إلى حجرة كبيرة بها مدفأة ضخمة وثلاثة أرائك تحيط بمائدة

قهوة مربعة تتوسط الحجرة. وقدم لي شيئًا لأشربه، ثم انضم إلى العميد على شكري. في البداية أكد لي شكري على أنها المرة الأولى التي يوافق فيها الملك على التحدث عن اجتماعاته مع المسئولين الإسرائيليين في الفترة التي سبقت توقيع اتفاقية السلام عام ١٩٩٤. وسألته عما إذا كان من الممكن تسجيل المقابلة، وبعد ثوان من التردد، وافق شكري وساعدني في إعداد جهاز التسجيل.

بدا العميد شكري في منتصف الأربعين من العمر، وكان يتحدث الإنجليزية بطلاقة. وقال إن الملك تربطه علاقات متميزة بإسحاق رابين، لأنه كان رجلاً عسكريًا، وأنه مثله من المؤمنين بالصدق. وأكد شكري أن الناس عندما يتحدثون مع رابين يعرفون أين يقفون. أما شيمون بيريز، فإنه رجل سياسي ولا يستطيع أحد أن يعرف موقفه عندما يتحدث إليه. فالعديد من الموضوعات التي نوقشت مع بيريز ظلت غير واضحة وخاضعة لتفسيرات مختلفة. ولم يعجب جلالته هذا الأمر.

وبعد برهة دلف الملك حسين إلى الحجرة وصافحني بحرارة. ولم يتعامل مع اللقاء بيننا على أنه يسدي خدمة لي بل اعتبره تبادلا لوجهات النظر بين ندين متكافئين. كان حريصًا على وجوه الخصوص عن التحدث عن حرب ١٩٦٧، وأوضح لي أنه في الواقع لم يكن يسعه سوى الوقوف قلبًا وقالبًا مع العرب الآخرين في هذه الحرب. لأن أي قرار مختلف كان يمكن أن يؤدي إلى نشوب حرب أهلية في الأردن.

وأثناء المقابلة، كان السؤال الوحيد الذي أزعج الملك حسن هو اتهامه بتحذير جولدا مائير قرابة نهاية سبتمبر ١٩٧٣ بشأن الهجوم العربي المخطط على إسرائيل. وأنكر الملك ذلك، وأصر على أنه فوجئ باندلاع الحرب، وأن انضمام الأردن إلى الدول العربية في حرب ١٩٧٣ ليس محل شك. وفيما يتعلق بقضايا

أخرى -على سبيل المثال، لقاؤه مع إسحاق شامير عشية حرب الخليج الأولى وعلاقاته بإسحاق رابين- قدم الملك حسين معلومات ذات أهمية تاريخية لم تكن معروفة من قبل.

استمر اللقاء لمدة ساعتين وسجلته في ٣٦ صفحة. وتوضح هذه المقابلة جانبًا كبيرًا من معتقدات الملك بشأن إسرائيل وكافة الزعماء الإسرائيليين، وعلاقاته المضطربة بمنظمة التحرير الفلسطينية ومختلف الحكام العرب والسياسات الدولية والمراحل الرئيسية في نضاله من أجل تحقيق السلام.

وعندما انتهت المقابلة، دعاني الملك للاتصال به في أي وقت وأضاف وقد علت الابتسامة وجهه: "أعتقد أننا غطينا قدرًا كبيرًا من الموضوع". وقال العميد شكري: "إنك على الأرجح سوف تحتاج إلى جلستين أو ثلاث أو أكثر مع جلالته لتغطية الموضوع بالكامل." وكم كان هذا مطمئنًا لأنني كنت أخطط على المدى البعيد لتأليف كتاب عن الملك حسين وسعيه من أجل السلام في الشرق الأوسط. وفي وقت سابق، أكدت للملك أنني بعد الانتهاء من الكتاب الذي أؤلفه عن سياسة إسرائيل الخارجية، أخطط لتأليف كتاب عنه وأنه بذلك أعطاني دفعة كبيرة. وقد دعاني لزيارته في عمان وتطوع باطلاعي على مذكراته بشأن اجتماعاته السرية، الأمر الذي رأيته مذهلاً. ولكنني كنت بطيئًا للغاية، حيث أصيب بالمرض وتوفي بالسرطان في ٧ فبراير عام ١٩٩٩ وكان في الثالثة والستين من العمر. وأضعت فرصتي في أن أحظى بميزة لقاء الملك حسين والاطلاع على أوراقه الخاصة. وبعد وفاته قررت توسيع مجال مشروعي ليشمل سيرة حياته كاملة. وكانت النتيجة كتابي "أسد الأردن: حياة الملك حسين في الحرب والسلام" والذي نشر عام ٢٠٠٧. وكان الحوار التالي مصدرًا أساسيًا لهذه السيرة.

آفي شليم: اسمح لي بالبدء بسؤال عام. عندما اعتليت العرش عام ١٩٥٣، ماذا كانت انطباعاتك المبدئية ومعتقداتك تجاه إسرائيل؟

الملك حسين: كانت انطباعاتي وأفكاري المبدئية عدم معرفة الكثير عما يعتقده الإسرائيليون وقادتهم أو ما يدور بالفعل في عقولهم بشأن مستقبل منطقتنا. وفي نفس الوقت كانت فترة عنف. فقد كانت هناك غارات (من جانب العرب) من وقت لآخر بطول خط وقف إطلاق النار. وكان لنا نصيب في الخط الأطول، أطول من كافة خطوط وقف إطلاق النار العربية مع إسرائيل مجتمعة. وكانت ردود الفعل الإسرائيلية عنيفة للغاية، وشديدة الدمار حيث كانت الهجمات تنهال على القرى ومراكز الشرطة بطول خط وقف إطلاق النار. ومن الواضح أنني لم أكن سعيدًا بهذا وقد سبب لنا مصاعب جمة على الصعيد الداخلي في الأردن.

أما موقف مصر تجاهنا فقد كان مشكلة أخرى، خاصة مع صعود جمال عبد الناصر كزعيم للعالم العربي. ووضع الأردن في موقف المتآمر أو الخائن وكان هذا هو لب الهجوم الدائم علينا من قبل آلة الإعلام المصري. وقد أدى ذلك إلى المزيد من تدهور الموقف داخل الأردن. فقد كان الفلسطينيون ينظرون إلى مصر باعتبارها القوة العظمى في المنطقة، وكانوا يتعاملون مع كل ما يصدر منها على أنه حقيقة مقدسة. وأدت الغارات الإسرائيلية إلى احتدام الموقف في الأردن. فقد أظهرتنا في موقف الضعفاء غير القادرين على الدفاع عن أرضنا. واستمرت الغارات الإسرائيلية رغم أننا بذلنا كل ما في وسعنا لمنع التسلل والعبور إلى إسرائيل.

وعلى ذلك كان هذا هو المناخ الذي عشت فيه سنواتي الأولى- بالإضافة إلى فقدان جدي، والذي كان عاملاً آخر. وعلمت أنه (الملك عبد الله) قد بذل كل جهده لإحلال السلام ولكنه لم يحققه. ولكن لم يكن لدي أية تفاصيل. وعندما توليت المسئولية، بحثت عن الأوراق المتعلقة بفترة حكم جدي ولكن لسوء الحظ لم أجد أيا منها. وعلى ذلك، لم يكن لدي أية فكرة حول ما حدث بالفعل[1]. ولكن تدريجيا

أصبح لدي شعور متزايد، لسبب ما، أن لنا جيرانا قريبين منا بحكم التاريخ، وقد أجبرتهم ظروفهم في العالم على المجيء إلى منطقتنا. وكانت المعضلة هي كيف يمكن تجنب الدمار المتبادل وكيف يمكن إيجاد طريقة للتعايش معًا مرة أخرى وعدم الاستمرار في دفع ثمن باهظ لم يكن عادلا لكلا الجانبين. وكان هذا في الحقيقــة مــا يــدور فــي ذهني في ذلك الوقت، فضلا عن التفكير في كيفية تقوية بلادي.

في عام ١٩٦٧، كان لدي انطباع بأن أحداثا متنوعة سوف تقع دون أن يكون لأحد يد فيها وأن هذا الأمر سوف يشكل مشكلة. ووقعنا تحت ضغط لتسليم قيادة جيشنا ومصيرنا إلى القيادة العربية الموحدة للجامعة الدول العربية. وعندما حرك ناصر قواته عبر قناة السويس داخل سيناء، عرفت أن الحرب محتمة الحدوث. وعرفت أننا سوف نخسر. وعرفت أننا في الأردن أصبحنا مهددين، مهددين من ناحيتين: إما أن نتبع المسار الذي اتخذناه؛ أو يتمزق البلد إن لم نتدخل، وتتقدم إسرائيل إلى الضفة الغربية وربما تمضي لأبعد من ذلك. لذلك كانت هذه هي الخيارات المطروحة أمامنا. لم تكن مسألة الاعتقاد بوجود فرصة للفوز. فقد كنا نعرف أين نقف ونعرف النتائج. ولكن كان هذا هو الطريق الوحيد أمامنا، وقد بذلنا كل ما في وسعنا وجاءت النتائج كارثية ونعيش معها منذ ذلك الحين.

آفي شليم: أعتقد أن أول اجتماع لك مع مسئول إسرائيلي كان مع ياكوف هرتزوج -الذي أصبح لاحقًا سكرتير مجلس الوزراء في حكومة ليفي أشكول- في سبتمبر ١٩٦٣. ماذا كانت خلفية هذا الاجتماع وماذا كان الغرض منه؟

الملك حسين: كان هدفي منذ فترة الستينيات وطوال هذه الحقبة محاولة البحث عن أي طريقة لحل المشكلة. وشعرت بصفتي شخص في موضع المسئولية وقريب من إسرائيل، أنه لا يمكنني تحمل الوقوف ساكنًا وعدم معرفة من أتعامل

معه. وكان علي الاستكشاف، استكشاف ما هو الفكر الدائر في فلسطين. فلا يوجد مستقبل مع الحرب ولا يوجد مستقبل في معاناة الناس لا لنا ولا لهم. لذا لابد للمرء أن يعرف. على الإنسان أن يكسر هذا الحاجز وأن يقيم حوارًا سواء أدى ذلك إلى نتيجة فورية أم لا. ولكن كان من المهم أن يكون مباشرًا وجديدًا وألا ندع مجالا لآخرين للتلاعب بنا. وبالمصادفة كان لي صديق حميم وهو يعتني بصحتي هنا (في انجلترا)، الدكتور إيمانويل هيربرت[٢]. كان رجلا يؤمن بالفعل بوجوب إحلال السلام في منطقتنا وأمل أن يراه يتحقق. لذلك أعتقد أنه عرض علي إمكانية اللقاء وقلت "لا بأس". هكذا بدأ الأمر. كنت أحاول الاستكشاف، وكنت أحاول التعرف على الطرف الآخر في هذه القضية، فما هو الخطأ في ذلك؟

آفي شليم: من الواضح أن الاجتماع الثاني كان مع جولدا مائير، وزيرة الخارجية، في باريس في خريف ١٩٦٥.

الملك حسين: نعم، إنني أتذكر هذا الاجتماع. كان في أعقاب قرارنا، من الجانب العربي، على الأقل، بتحويل مياه نهر الأردن وحاولت أن أشرح أننا نفعل ذلك لحماية حقوقنا وأنني آمل أن تمكنا هذه المحادثات في النهاية من إيجاد طريقة لحل هذه المعضلة بالكامل. وأننا لا نتحدث عن بلد يبعد عنا مئات الأميال. بل نتحدث عن شعبين قدر لهما العيش معًا في منطقة صغيرة للغاية وأنه علينا التوصل لحل لمشاكلنا المشتركة. وإذا نظرنا لمسألة الماء، نجد أنها مشكلة عانى منها كلانا. وإذا نظرنا إلى جائحة أنفلونزا سنجد أن كلينا قد تأثر بها. فكل منحى من مناحي حياتنا مترابط بطريقة أو بأخرى. وتجاهل هذا ببساطة أمر لا أستطيع فهمه. ولابد للإنسان من فعل شيء، لابد للإنسان من استكشاف الممكن.

آفي شليم: ما هو انطباعك عن جولدا مائير؟ وهل كان اجتماعًا مفيدًا؟

الملك حسين: كان اجتماعًا جيدًا. والحقيقة أنه كان اجتماعًا لكسر الجليد، والتعرف على بعضنا البعض. وتحدثنا عن أحلامنا وعن أطفالنا وأحفادنا وعن العيش في عصر السلام في المنطقة. وأعتقد أنها اقترحت أنه ربما يأتي اليوم الذي ننحي فيه جانبًا كافة الأسلحة ونصنع نصبًا تذكاريًا في القدس يرمز للسلام بيننا حيث يمكن للشباب رؤية كم كان ذلك صراعًا مريرًا وكم كان عبئًا ثقيلا على كلينا. ولم يتجاوز الأمر هذا. ولم يحدث الكثير بالفعل، مجرد اتفاق على الإبقاء على التواصل كلما أمكن.

آفي شليم: في نوفمبر ١٩٦٦، شنت إسرائيل غارة على قرية سوما بالضفة الغربية. هل شعرت بالخيانة من جانب إسرائيل؟

الملك حسين: نعم شعرت. والحقيقة أن ذلك قد حدث يوم عيد ميلادي. وقد قتل أحد أصدقائي المقربين، وكان طيارًا في القوات الجوية، وهو في طريق عودته من هذا الاشتباك. كان له تأثير مدمر على الأردن نفسها. ولم يكن العمل الذي دفع إسرائيل إلى شن الغارة بسبب شيء أدانته الأردن أو رعته أو دعمته بأي حال من الأحوال. ولم أستطع تبين ما إذا كانت قناة ري أو ماسورة قد فجرت في إسرائيل -بفرض حدوث هذا، وهو الأمر الذي لم أكن متيقنًا منه- لماذا يكون رد الفعل بهذه الطريقة؟ وهل هناك أي توازن بينهما؟ وشعرت أننا في حاجة إلى العثور على طريقة للتعامل مع التهديدات بأسلوب مختلف، بطريقة مشتركة. لذلك كان الهجوم الإسرائيلي صدمة ولم تكن هدية مفرحة في يوم مولدي.

آفي شليم: لقد تحدثت بالفعل عن أزمة مايوت / يونيو ١٩٦٧. يؤكد الإسرائيليون دائمًا أنهم أرسلوا إليك رسالة بالابتعاد ولن يلحق بك أي أذى. وعلى فرض أنك تلقيت الرسالة فقد قررت إهمالها.

الملك حسين: لقد تلقيت الرسالة بالفعل ولكن كان الأوان قد فات كثيرًا. وسلمت قيادة الجيش للقيادة العربية الموحدة. كانت هناك قيادة عربية موحدة بقيادة لواء مصري في مقر الجيش مسئول عن قوات الجيش الأردني كجزء من الدفاع المشترك. ولم يكن السوريون مستعدين، وكان العراقيون بعيدين جدًا، وأخيرًا تحركوا، قبل تحرك السوريين حتى، وبالفعل كانت أول موجة قد تحركت من الأردن إلى إسرائيل عندما اتصل بي جنرال الأمم المتحدة ليخبرني برسالة تطلب مني عدم التدخل. وقلت "أخبرهم أنه فات الأوان". ولم أكن أعلم أن الرسالة سوف تحدث فرقًا لأنه في ذلك الحين كانت خياراتي كالآتي: إما الانضمام إلـــى العرب أو يمزق الأردن نفسه. وربما يؤدي الصدام بين الفلسطينيين والأردنيين إلى تدمير الأردن ويمنح إسرائيل فرصة سانحة للاستيلاء على الضفة الغربية والقدس على الأقل. وقد فعلنا كل ما بوسعنا على أمل أن يوقف أي شخص هذا الجنون قبل أن يتفاقم ويساعدنا على الخروج من الورطة.

آفي شليم: ما الذي فعلته لاستعادة الضفة الغربية؟

الملك حسين: التقيت بناصر عقب الحرب مباشرة والتقينا في قمة جامعة الدول العربية في الخرطوم بعد ذلك. وفي الخرطوم اعترضت بشدة على اللاءات الثلاث الشهيرة (لا للاعتراف لا للتفاوض لا للسلام مع إسرائيل). ولكن الموقف تدهور هناك حيث أن كافة الذين أيدوا عبد الناصر والذين لم ينتقدوه في أي شيء حتى الآن (عقب الهزيمة العربية) انقلبوا عليه انقلابًا عنيفًا حتى أنني وجدت أنه من الواجب ألا استمر في اتخاذ أي موقف سوى الاقتراب منه والدفاع عنه واتهامهم بالمسئولية عن بعض مما حدث. وكان هذا هو أول صدام بيني وبين العديد من أصدقائي في العالم العربي. ولكن تحدثنا بعد ذلك عن الحاجة إلى قرار والحاجة إلى التوصل الى حل سلمي. وكان نهج ناصر هو "إنني أتحمل المسئولية

عما حدث. لقد فقدنا الضفة الغربية وغزة، وهذا هو الأهم. إنني لن أطالب بأي انسحاب من قناة السويس. يمكنها أن تظل مغلقة حتى يتم حل قضية الضفة الغربية وغزة. لذلك اذهب وتحدث عن هذا اسع من أجل حل شامل للمشكلة وسلام شامل، اذهب وافعل أي شيء تستطيعه، فيما عدا أن تبرم اتفاقية سلام منفصلة." وقلت إنه تحت أي ظرف من الظروف لن أفكر في توقيع اتفاقية سلام منفصلة لأننا نريد حل هذه القضية بطريقة شاملة. وعلى ذلك ذهبنا إلى أمريكا وبدأنا في التفاوض مع الأمريكان ومع كافة أعضاء مجلس الأمن.

آفي شليم: عقدت اجتماعًا في مايو ١٩٦٨ في لندن مع أبا ايبان، وزير الخارجية، وياكوف هرتزوج. ما الذي قيل فيه؟

الملك حسين: اعتقد أن هذا الاجتماع أعقب قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧ مباشرة، في طريق عودتي من نيويورك - على العودة إلى مذكراتي ومعرفة التواريخ الفعلية.[٣] ولم يشجعني كثيرًا ما قيل في وقتها، لأن الموقف الإسرائيلي كان مختلفًا عما توقعناه. وأخبرنا الأمريكيون أن علينا قبول القرار ٢٤٢ كما هو لأن إسرائيل قبلته. كان الأمر يتعلق بالتفاوض بشأن تنفيذ القرار ٢٤٢. ولكن لسوء الحظ انسحب الإسرائيليون من هذا الموقف التفاوضي وكان انسحابًا من كافة الجبهات.

آفي شليم: في سبتمبر ١٩٦٨ اجتمعت مع أبا إيبان وإيجال آلون وياكوف هرتزوج. فهل كان هذا أول اجتماع لك مع آلون؟ وهل كانت تلك هي المرة الأولى التي أطلعت فيها على مبادرة آلون وماذا كان رد فعلك؟

الملك حسين: لا أعتقد أنه قدم لي مبادرته في أول اجتماع بيننا. ولكن مرة أخرى أقول، كنا نحاول أن نكتشف كيف يمكن لنا أن نخرج من هذا الوضع (الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عقب حرب ١٩٦٧)، خاصة في ظل وجود

كل هذا العنف. فقد كنا باستمرار عرضة للهجوم. وبدأ نشاط الفدائيين الفلسطينيين عبر حرب للعصابات، وكانت الشعوب قد تحررت من وهم الجيوش النظامية في المنطقة بأسرها وتحولت إلى هذا النهج. من ناحية أخرى، كنت أؤمن بأن من حق الشعوب مقاومة الاحتلال. ولكن من ناحية أخرى، كان الموقف الداخلي مضطربًا للغاية، حيث كانت هناك أعمال انتقامية وصراعات بطول الجبهة من البحر الميت وحتى أقصى الشمال. وكنا نتلقى ضربات من الجانبين.

آفي شليم: كان من الواضح أن عدد المشاركين الإسرائيليين في ازدياد مع كل اجتماع لأنه كان هناك اجتماع آخر، في مارس ١٩٧٠، حضره إيبان وهيرتزوج وموشى ديان ورئيس هيئة الأركان الإسرائيلية حاييم بارليف. وكان هذا الاجتماع في العقبة. هل تتذكر هذا الاجتماع وماذا كانت أجندته؟

الملك حسين: لدي كافة التفاصيل في منزلي بالأردن وسوف أكون أكثر من مسرور بالرجوع إليها. أما محور الاجتماع فهو أن الإسرائيليين كانوا يفكرون في القيام بأعمال انتقامية ردًا على كافة الأنشطة التي تصدر من الأراضي الأردنية. وظللت أكرر أن هذه الأفعال قام بها أشخاص يقاومون الاحتلال وأنها لا تعني بالضرورة أن الأردن يحارب. وأن الأردن يمتلك أطول حدود معهم وأن جيشه يبذل كل ما بوسعه ليرى ما يمكن عمله. كنا نعاني من مشاكلنا الخاصة ولكنها مسئوليتنا وعلينا تحملها. وكنت قلقًا للغاية من تصاعد ما بدا أنه معركة أبدية حتى شرع المصريون فيما أطلق عليه حرب الاستنزاف مما خفف الضغط قليلا عن الأردن.

آفي شليم: نقطة التحول التالية كانت أيلول الأسود في عام ١٩٧٠ عندما تحدت منظمة التحرير الفلسطينية نظامك؟ ما هو مغزى المساعدة الإسرائيلية في هذه الأزمة؟

الملك حسين: تكمن المساعدة الأساسية في أن إسرائيل لم تستغل هذه اللحظة. فقد كنا في غمار معركة أعتقد أنها كانت تمثل نقطة تحول في حياة الأردن. لم نكن نرغب في ذلك. وحاولنا جهدنا تفادي التدهور (تدهور الموقف). ولكن المقاومة الفلسطينية اكتسبت القوة. لقد انتقلوا من وادي الأردن إلى داخل المدن. وما أستفز الإسرائيليون هو صواريخ (الفلسطينيين) التي كانت تطلق من خلف قواتنا ولكنها كانت تعود وتصيب قواتنا (من خلال الانتقام الإسرائيلي). وقد تحملنا الآلاف من حوادث خرق الفلسطينيين للقانون والاعتداء على الناس. كانت هناك حالة من الانفلات في البلاد وواصلت محاولة استعادة النظام مرة أخرى. وذهبت إلى مصر ودعوت العرب للمساعدة بأي طريقة ممكنة، خاصة وأن بعضهم كان يرعى هذه الحركات بصورة أو بأخرى، ولكن لم تكلل الزيارة بالنجاح. وفي النهاية شعرت بأنني أفقد السيطرة. وبدأ الجيش في التمرد. وكان علي قضاء معظم وقتي راكضًا من وحدة إلى أخرى. وكان السيناريو الأسوأ الذي كان يمكن أن يحدث هو أن يتمزق الجيش عبر الخطوط الفلسطينية - الأردنية. ولكنني أحمد لله أن هذا لم يحدث أبدًا.

آفي شليم: اجتمعت مع جولدا مائير عقب أحداث أيلول الأسود. هل كان هذا أول اجتماع في تل أبيب وهل يمكنك أن تخبرني شيئًا عن مضمونه؟

الملك حسين: كان اجتماعًا وديًا، للمرة الأولى منذ فترة طويلة. ولا أعتقد أن الاجتماع عقد في تل أبيب. ربما عقد في الجنوب ولكنني توجهت إلى تل أبيب لاحقًا.

آفي شليم: ماذا كان الغرض من الاجتماع؟

الملك حسين: في عام ١٩٧٠ توصلنا في الأردن إلى ثلاثة حلول ممكنة للمشكلة الفلسطينية: (العودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧) الوضع الراهن أو تكوين

اتحاد كونفيدرالي يطلق عليه المملكة العربية المتحدة، أو إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وكان هذا هو السياق الذي تحدثنا فيه خلال الاجتماع ولكنها اعترضت على كل هذه الأفكار تمامًا في ذلك الوقت.

آفي شليم: اقترح إيجال آلون تسوية إقليمية، من خلال تقسيم الضفة الغربية بين إسرائيل والأردن. ماذا كان رد فعلك؟

الملك حسين: كان هذا مرفوضًا تمامًا. والواقع أنه في فترة لاحقة من المفاوضات، عرض علي إعادة ما يزيد عن ٩٠ بالمائة من الأرض، ٩٨% حتى، باستثناء القدس، ولكن لم يكن بمقدوري القبول. فبحسب علمي، كان يجب علي الحفاظ على كل بوصة من الأرض أنا مسئول عنها. كان ذلك على أساس التعلم مما حدث عام ١٩٤٨ عندما أنقذ الأردن الضفة الغربية بالكامل، بما في ذلك مدينة القدس القديمة ولكنه فقد اللد والرملة. ومع ذلك دفع جدي حياته ثمنًا لمحاولته تحقيق السلام. ولو كنت أنا المسئول، لأعدت كل شيء ليس لي شخصيًا، ولكن تحت رعاية دولية لكي يقرر الناس ما ينبغي أن يكون عليه مستقبلهم. وقد كنا سعداء للغاية. ولكن لم أستطع قبول التسوية. وعلى ذلك تكرر نفس الجمود مرة بعد أخرى خلال العديد من الأعوام التالية حتى عام ١٩٩٠.

آفي شليم: ظل الإسرائيليون يتحدثون عن الخيار الأردني في الفترة من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٣. ومن وجهة نظرك هل كان أمام الأردن أي خيار؟

الملك حسين: لم أعتقد أبدًا بوجود مثل هذا الخيار. كان بإمكان الفلسطينيين الاستقرار في الأردن وأن يصبحوا مواطنين أردنيين، وأعتقد أن هذا أكبر إسهاماتنا لتقديم حل سلمي، لأنه من الناحية المادية لم يكن هناك أي خيار آخر، أما من الناحية السيكولوجية فكان دائمًا يوجد خيار. فقد أتيح للفلسطينيين الخيار: أولئك الذين رغبوا في ذلك، أمكنهم البقاء في الأردن وبدأت حياتهم مرة أخرى. ولكن

كان هناك العديد من الأردنيين الذين كانت أحوالهم أسوأ من الفلسطينيين من حيث مستوى المعيشة واحتياجاتهم وقدرتهم على الحياة. فلم يكن الأردن قطعة أرض فضاء.

لقد قدم الأردن أكثر بكثير مما قدمه الآخرون عندما استقبل هؤلاء الناس، وعاملهم كأردنيين ومنحهم فرصًا لم يجدوها في أي مكان آخر، ولم يحتجزهم في مخيمات، والتي كانت تمثل أسوأ صور التعامل العربي التي رأيتها، أن يحتجزوا في مخيمات ويحاطوا بأسوار من الأسلاك الشائكة، غير قادرين على المشـــاركة ولا يمكنهم الحصول على جنسية، ولا يمكنهم القيام بأي شيء. ولكن لم يكن يعني ذلك أن الأردن قد توقف عن الوجود نتيجة للقيام بهذا بصورة أو بأخرى. إن أي حل يتم التوصل إليه لابد أن يحترم حق الفلسطينيين في التراب الفلسطيني. وفي النهاية قرر الفلسطينيون أنهم يرغبون في التحرك بأنفسهم. وهذا أعفانا من أي مسئولية أخرى بخلاف الاعتناء بالإضرار التي لحقت بمواطنينا من جراء إسرائيل والسلام. ولكننا في نفس الوقت تابعنا العمل من أجل تحقيق سلام شامل في المنطقة على أفضل نحو ممكن، وبدأنا بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

آفي شليم: قبل اندلاع حرب أكتوبر مباشرة اجتمعت مع جولدا مائير وقيل في إسرائيل أنك حذرتها بشكل عام من هجوم عربي. هل يمكنك إلقاء الضوء على هذا التحذير؟

الملك حسين: كل ما يمكنني قوله، إنني فوجئت تمامًا (بحرب أكتوبر). كنت أقود دراجة نارية وكانت زوجتي الراحلة تركب خلفي وكنا نسير في ضواحي عمان عندما أخذت سيارة الحراسة التي تسير خلفنا في إرسال إشارات ضوئية متقطعة كي نتوقف، ثم أخبروني أن الحرب قد بدأت. ولم يكن لدي أية فكرة عن أن أمرًا كهذا سوف يحدث ليس في ذلك الوقت بالتأكيد. كنت قد التقيت أنور

السادات وحافظ الأسد في القاهرة قبيل اندلاع الحرب. وفي ذلك الوقت، لم تكن لنا علاقات مـــع أي منهما. واستأنفت مصر العلاقات (معنا) أما الأسد فلم يفعل ذلك إلا قبل يوم واحد من اندلاع الحرب، إن لم تخني الذاكرة. وقد طلب السماح للفدائيين بالعودة إلى الأردن ولكنني رفضت ذلك. وفي الوقت ذاته أخبرنا أن (السوريين) خائفون من حدوث هجوم إسرائيلي عبر الأردن وقلت له لو حدث مثل هذا الأمر فإننا سوف نقاومه. لأننا لن نترك أرضنا مفتوحة لأي من كان. وبدا أنهم أحسوا بالرضا عن ذلك وعدت إلى الأردن، وبعد بضعة أيام اندلعت حرب أكتوبر. وتم استبعادنا تمامًا ولم نخطر بأي شيء عن خطة الحرب.

آفي شليم: قال عيزرا ويزمان أنك وقعت في خطأين: أولهما الانضمام إلى الدول العربية الأخرى في الحرب ضد إسرائيل في يونيو ١٩٦٧ والآخر عدم الانضمام إليهم في حرب أكتوبر ١٩٧٣.

الملك حسين: لم أحظ أبدًا بفرصة الحديث معه بهذا الشأن. فهو صديق عزيز للغاية وقلت مرارًا إنني أكن له الكثير من الاحترام. وكانت لدينا اهتمامات كثيرة مشتركة في الحياة.

ربما ينظر الكثير من الأشخاص إلى حرب ١٩٦٧ على أنها خطأ ولكنني أقول مرة أخرى إن الانطباع الإسرائيلي كان يتمثل في أننا فعلنا ما فعلنا لأننا نرغب في إلقائهم في البحر. وهذا عار تمامًا من الصحة. لقد مضينا إلى الحرب وكلنا أمل ألا تندلع حتى اللحظة الأخيرة، وأنها لو بدأت فسوف تتوقف على الفور. ولكننـــا كنا نعلم تمـــام العلم عـــواقبها. وأننـــا سوف نفقد الضفة الغربية بطريقة أو بأخرى. كان علينا الالتزام بكلمتنا لمساعدة الآخرين، أو حدوث ثورة داخلية تمزق البلاد. وكان هذا هو الخيار، وقد اتخذنا خيارنا بعيدًا عن أي أوهام بأن النتائج سوف تكون مختلفة.

وفي عام ١٩٧٣، لم أكن جزءًا من الحرب، فقد كنت أحاول تحقيق السلام وما كان بمقدوري أن أكون بوجهين حتى لو أخبروني بخطة الحرب، وأحمد الله أنهم لم يخبروني.

آفي شليم: خلال الفترة من ١٩٧٤ وحتى ١٩٧٦ عقدت حوالي ست اجتماعات مع الزعماء الإسرائيليين. هل تستطيع أن تعود بذاكرتك إلى هذه الفترة وتلقى بعض الضوء على هذه الاجتماعات؟

الملك حسين: كان إسحاق رابين (الذي خلف جولدا مائير كرئيس للوزراء عقب حرب أكتوبر) متصلبًا-ومهذبًا للغاية، ودودًا ولكنه كان متصلبًا للغاية، ومن المستحيل أن تزحزحه عن رأيه. ولكن دعني أعود بالذاكرة إلى الماضي القريب عندما التقينا لأول مرة في العقبة مع رابين (عقب) بدء عملية السلام. قال:" إنك كنت عنيدًا للغاية"، وقلت: "نعم كنت كذلك لأنه لم يكن بمقدوري التنازل عن شبر من الأرض الفلسطينية أو ذرة من حقوق الفلسطينيين. ولكن الآن بمقدور الفلسطينيين التحدث عن أنفسهم وتحمل مسئولياتهم، ويمكننا القيام بعملنا". وهذا يلخص المعضلة برمتها. وأتذكر في اجتماعي الأخير برابين، في بداية توليه السلطة، أنه قال: "حسنًا، لا يوجد ما يمكنني القيام به، انتظر عشر سنوات، فربما تتغير الأمور". وقلت "حسنًا هذا أمر سيء للغاية." واتفقنا على القيام بكل ما في وسعنا لمساعدة الفلسطينيين على المستوى الإنساني، ولكنني رفضت التراجع عن القرار ٢٤٢. وقال في هذه الحالة أترك الأمر وتركناه عند هذا الوضع. وعلى ذلك لم تتحرك الأمور.

آفي شليم: عقب تولي الليكود للسلطة في مايو ١٩٧٧، هل استشعرت حدوث تحول مفاجئ في الموقف الإسرائيلي تجاه الأردن؟

الملك حسين: التقيت صديقي موشى ديان، الذي أصبح في وقت لاحق وزيرًا للخارجية في حكومة الليكود، هنا في لندن. كان موقفه أكثر تشددًا منه في السابق وكانت هذه نهاية الأمر. ولم نلتق لفترة طويلة بعد ذلك.

آفي شليم: هل استشارك أنور السادات قبل رحلته إلى القدس عام ١٩٧٧؟

الملك حسين: إطلاقًا. ولا حتى بخصوص اتصالاته أو في أي شيء آخر. وقد أخبرته عندما التقيته إنني كنت على اتصال بجيراننا. وتساءلت إن كان سيسألني عن هذه الاتصالات. ولكنه قال أنه يرغب في تحمل المسئولية فقط عن علاقاته الخاصة مع إسرائيل.

آفي شليم: عندما أبرم السادات في النهاية اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، ماذا كان رد فعلك؟

الملك حسين: كنت غاضبًا للغاية. وكنت مستاءً منها بشدة. وسوف أقول لك السبب. قبل أن يمضي في هذه المغامرة، كنا نعمل مع الرئيس كارتر على فكرة عقد مؤتمر قمة في جنيف مع كافة الدول المعنية، بمشاركة الأمريكيين والسوفيت. وقد توجهت إلى مصر وهناك طلب مني السادات التوجه إلى دمشق وأرى ما إذا كان بمقدوري إقناع الأسد بالانضمام إلينا. وكان الأسد كعادته. صعب المراس وصعب الاستجابة. وشعرت أن الأسد ربما يكون قد دفع السادات للتحرك (بمفرده) بسبب الطريقة التي يتصرف بها. لقد أصابتني مبادرة السادات بالصدمة، وخاصة أنه مضى في الاتجاه المضاد لناصر الذي قال أنه لن يمضي منفردًا مع إسرائيل حتى يستطيع التعويض عن الأضرار التي ألحقها بالأردن في تلك الحرب الرهيبة غير الواقعية. وعلى ذلك تصرف السادات على النقيض تمامًا، ولكن هذا ما حدث.

ومع ذلك ذهبت إليه والتقيت به. وقلت لا بأس. وتوجه إلى واشنطن واتصلت به هناك. وفي ذلك الوقت كنت قد سمعت أن الأمور لا تسير على ما يرام وقلت له "حظًا موفقًا واتخذ موقفًا صلبًا قدر ما تستطيع." كنت في طريقي للعودة ومررت بأسبانيا، وفي ذلك الوقت تم توقيع اتفاقيات كامب ديفيد. وعلى ذلك لم نكن في الأردن جزء منها، وقد فرضت معاهدات كامب ديفيد علينا في الأردن دورًا لم نستشر فيه، وهو الحفاظ على الأمن في الضفة الغربية، والقيام بدوريات مشتركة، إلى جانب أمور أخرى دون أن يكون لنا رأي في ذلك. وهذا ما لم نقبله.

آفي شليم: ما الخطأ الذي حدث بعدما توصلت مع شيمون بيريز إلى ما أطلق عليه اتفاقية لندن في أبريل ١٩٨٧؟

الملك حسين: التقينا أنا وشيمون بيريز هنا في لندن وحاولنا إشراك الفلسطينيين معنا من أجل البحث عن تسوية. وتوصلنا إلى اتفاقية تدور حول عقد مؤتمر دولي ووقعنا عليها بالأحرف الأولى. وحضر بيريز بصفته وزيرًا للخارجية في حكومة وحدة وطنية يرأسها إسحاق شامير. وقد تعثرت اتفاقية لندن على مستويين، الأمريكي والإسرائيلي. وأخبرني بيريز أنه سيعود إلى الوطن بالاتفاقية التي عملنا عليها وأنه سوف يرسلها على الفور إلى (وزير خارجية أمريكا) جورج شولتز، وخلال ٤٨ ساعة سوف تعود على هيئة مبادرة أمريكية. وقال بيريز أيضًا إن "المبادرة الأمريكية" يمكن أن تقبل في إسرائيل، ووعدته أنها سوف تقبل في الأردن. ثم غادر.

وبعد مرور أسبوعين لم يحدث شيء. ثم أرسل شولتز خطابًا إلى إسحاق شامير، رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت، يخبره بأن هذه الاتفاقية قد أبرمت

بيني وبين بيريز، وطلب من شامير أن يعرف وجهة نظره. وعند هذا الحد، اتخذ شامير موقفًا سلبيًا من اتفاقية لندن وانهار الأمر برمته. ولكن على حد علمي، كان بيريز محاورًا إسرائيليًا. وقمت بالتحاور معه. واتفقت معه على أمر ولم يستطيع الوفاء به.

آفي شليم: اسمح لنا أن ننتقل إلى أزمة الخليج عام ١٩٩٠، عندما اجتاح العراق الكويت. هل كان هناك اتصال مع شامير، رئيس الوزراء، أثناء الأزمة وقبل الحرب؟

الملك حسين: قبيل الحرب. كنا قد أصابنا اليأس. وكنا محبطين وغاضبين. حدث ذلك تحت سمعي وبصري. فقد كنت أرأس الاتحاد العربي، في ذلك الوقت. وفجأة خرج علينا العراق بغزو الكويت. وشعرت أنه من واجبي أن أفعل كل ما أستطيع لحل هذه الأزمة في إطار عربي. وأردت الحصول على التزام محدد من العراق بالانسحاب من الكويت. ولكنني لم أحظ بفرصة للوساطة. فقد اتخذت جامعة الدول موقفًا متشددًا. وكذلك العراق. ولم أستطع زحزحتهم عن موقفهم حتى اجتماعي الأخير مع صدام حسين. وكان ياسر عرفات حاضرًا ورئيس اليمن الجنوبية وتجادلنا وتجادلنا. بلا طائل. وأخيرًا توصلنا إلى إخراج ما أطلق عليه الضيوف (الرهائن الغربيين) من العراق. وكان هذا هو الأمر الإيجابي الوحيد الذي خرجنا به من الاجتماع.

وفي المطار، وبينما كنت مغادرًا، قال لي صدام حسين:" اسمع يا أبا عبد الله، لا تقلق. العالم كله ضدنا لكن الله معنا، وسوف ننتصر". وقلت له: "هذا يتجاوز قدرتي على الفهم أو التعامل معه. أنني أغادر وأنا محزون ومحبط وأعرف النتائج كما هي واضحة أمامي بأنها سوف تكون كارثية بكل الأحوال. وسوف

أعود إلى بلدي. ولكن إذا كان هناك شيء آخر أستطيع القيام به، فأنت تعرف كيف تتصل بي". ولم يفعل مطلقًا واندلعت الحرب.

وعندما عدت قمت بتعبئة الجيش واتخذ الأمريكان موقفًا يقول إما أن تكون معنا أو علينا، ولم يكن هناك طريق آخر. وعلى نحو ما اتضح أن موقفنا قد ضعف في العالم العربي. وفي العام ونصف السابقين على ذلك، انتشرت شائعات تقول بأن الأردن يتآمر مع العراق. وهو أمر لم يثبت بالمرة. لأننا لم نفعل هذا مطلقًا ولو فعلناه لكنا قمنا بالأمر بطريقة أفضل من هذا بكثير. لم يكن الوضع كذلك. لأنه ضد طبيعتنا. كل ما كنا نحاول القيام به هو تفادي حدوث كارثة إنسانية، وكارثة اقتصادية، وتكسير العظام التي حتى الآن (مازالت) لا تجد من يجبرها في المنطقة. وسوف يستغرق الأمر وقتًا طويلا لإصلاح (ما أصابه الضرر). كان كل ما أردناه جميعًا هو فرصة للتوصل إلى حل عربي للأزمة. ولو كنا منحنا هذه الفرصة وأثبت العراق فشلنا، لكنا من أوائل الجيوش التي تدخل العراق، لأنه في كافة القمم العربية التي عقدت جرى توضيح بما لا يدع مجالا للشك أنه لو استخدمت دولة عربية القوة العسكرية ضد أخرى سوف نواجهها جميعًا. وكان هذا يناقض تمامًا ما قاموا به. ولكننا لم نمنح الفرصة.

ومع ذلك، تراكمت الضغوط علينا بحيث أصبحنا معزولين تمامًا، لكننا احتشدنا وكانت هذه واحدة من أفضل اللحظات التي رأيتها في الأردن. فقد تضامن أفراد شعبنا وبالطبع استقبلنا ٤٠٠٠٠٠ لاجئ، من البدون(*) ممن لم تكن لديهم أية حقوق، من الكويت ومن الخليج، وكانوا يمثلون أهم المشاكل التي يجب علينا

(*) البدون هم أشخاص كانوا يعيشون في بعض دول الخليج مثل الكويت والسعودية ولم يحصلوا على جنسية تلك الدول، وبدون بمعنى بدون جنسية (المترجم).

معالجتها. كنا محاصرين، وحشدنا حوالي ربع مليون أردني، ومع ذلك، تمكنا من السيطرة على الموقف؛ وأوضحنا للعراقيين، وتحدثنا إلى الإسرائيليين، وتحدثنا إلى الجميع، ربما نكون دولة صغيرة ولكن من يهاجمنا سوف يتكبد خسائر فادحة. إننا لا نقــول أننا لا نقهر، إننا لسنا كذلك. ولكن لا يمكن لأي(منهما) استخدام أرضنا أو سمائنا. فلدينا قواتنا التي انتشرت في مواجهة العراق وفي مواجهة إسرائيل ومواجهة الشمال والجنوب.

وفي ذلك الوقت، قبيل حرب (الخليج) كان هناك اقتراح بعقد اجتماع مع إسحاق شامير، رئيس الوزراء، والتقينا في لندن. واصطحب شامير معه أيهود باراك (نائب) رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي. وقال لي شامير: "اسمع، إنني في ورطة. في عام ١٩٧٣ لم يكن شعبنا حذرًا بما يكفي وأحدث هجوم العرب أكبر قدر ممكن من الضرر. والآن نرى أنك حشدت قواتك وجنرالاتي يطلبون مني القيام بالمثل، حشد قواتنا لمواجهة قواتك. ولا توجد مسافة كبيرة في وادي الأردن ويقولون أن عدم اتخاذي إجراءات مماثلة ينم عن عدم اكتراث مني."

لذا قلت له: "رئيس الوزراء، من حقك تمامًا أن تتخذ إجراءات مماثلة إذا شعرت بضرورة هذا، ولكن دعني اقترح أنه لو حدث هذا فإن احتمال نشوب حرب عرضية بيننا أمر واقع". وقال "حسنًا ما هو موقفك؟" فقلت "موقفي دفاعي بحت. وأوضحت تمامًا أننا سوف نوقف أي تعدي على الأردن يأتي من أي اتجاه. وقال "هل تعطني كلمتك؟" فقلت له "نعم أعطيك كلمتي." فقال "هذا كافي بالنسبة لي وسوف أمنع شعبي من التحرك إلى أي مكان". وهذا ما فعله. وسوف يظل ذلك أحد الأحداث التي أذكرها على الدوام. لقد أعترف بأن كلمتي كافية وهذه هي الطريقة التي (ينبغي أن) يتعامل بها الناس مع بعضهم البعض.

آفي شليم: في يونيو من عام ١٩٩٢ فاز حزب العمل بالانتخابات وأصبح إسحاق رابين رئيسا للوزراء للمرة الثانية. متى جددت اتصالاتك معه ومن خلال أية قنوات؟

الملك حسين: من خلال الوسائل المباشرة، على الرغم من حدوث ذلك بمساعدة بعض الأصدقاء. وقد وضعنا طريقة لنتمكن من الاتصال المباشر. وفي الحقيقة كان لدى الأردن وإسرائيل أجندة نعمل عليها ولكننا توقفنا حتى يتحرك الفلسطينيون. وقد ولدت اتفاقية أوسلو من رحم اليأس. وأخبرني ياسر عرفات أنه كان على اتصال بشيمون بيريز ولكنه توقف فجأة. وشعرت بالضيق مرة أخرى. لماذا لم تنسق معي؟ كيف تعمل بهذه الطريقة؟ ولكني قررت بعد ذلك أن هذا ما أراده الفلسطينيون دائمًا، والأمر الوحيد الذي يسعني القيام به هو مساندتهم.

أدى ذلك إلى فك قيودنا وشرعنا على الفور في بدء محادثاتنا. التقينا هنا في لندن وسألت رابين عما إذا كان متأهبًا للتحرك، وقال إنه مستعد، قلنا لا بأس وبدأنا العمل على ما أطلق عليه إعلان واشنطن (والذي أنهى حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل). وفي نفس الوقت، حضر بيريز إلى عمان وعاد مرة أخرى، ورغم تعهد الجانبين بإبقاء الأمر سرًا حتى يحين الوقت المناسب لإعلانه، فقد تسرب الخبر. وعلى ذلك تابعت مع رابين.

آفي شليم: لماذا أصررت على السرية؟

الملك حسين: إننا لم نعلن على الملأ اتصالاتنا من أجل السلام طوال الفترة الماضية بناءً على اتفاق مشترك. وفي البداية كنا متباعدين تمامًا، ولم تكن هناك فائدة من الإعلان عن هذه الاجتماعات. لقد مكنتنا من التعرف على بعضنا البعض. كما مكنتنا من اختبار الإمكانيات المتاحة من وقت لآخر لنرى ما إذا كان هناك

فرصة للتقدم. وبكل تأكيد فقد غيرت المناخ، ولكن كان هناك اتفاق مشترك لإبقاء الأمر طي الكتمان حتى نتوصل إلى شيء جوهري.

آفي شليم: ماذا كانت خلفية إعلان واشنطن في يوليو من عام ١٩٩٤؟

الملك حسين: لم أكن أمانع في عقد اجتماع علني مع رابين، فهذه هي الطريقة التي يؤدى بها الناس العمل وليست طريقة أخرى. وأعددنا الوثيقة وأنهينا رسميًا حالة الحرب بين إسرائيل والأردن. وأردت في البداية عقد الاجتماع في وادي عربة بحيث يحظى رابين بالتقدير الذي يستحقه. وخططت لدعوته للمجيء وتوقيع ما أطلق عليه بعد ذلك إعلان واشنطن. وعندئذ، دعانا الرئيس بيل كلينتون إلى البيت الأبيض. وقد شعرت أنا ورابين أن الأمريكيين شركاؤنا منذ مدة طويلة في محاولة التوصل إلى شيء ولذلك لم نستطع رد الدعوة. وعلى ذلك قبلنا. وذهبنا ومعنا الورقة التي اتفقنا عليها ولم نظهرها لأي شخص وقدمناها لمكتب الرئيس عقب خروج آخر طبعة للصحف.

آفي شليم: أدعى شيمون بيريز أن الفضل يرجع إليه في كسر الجمود مع الأردن والذي أدى إلى إعلان واشنطن؟

الملك حسين: لم يكن له أية علاقة بالأمر. ولم يكن يعرف به. وكان للأسف مستاءً للغاية بهذا الشأن. لقد أساء فهمه.

آفي شليم: وتلا ذلك معاهدة السلام الفعلية بين إسرائيل والأردن. من الذي تفاوض على المعاهدة؟

الملك حسين: نحن ورابين.

آفي شليم: وهل شعرت بأنك حصلت على صفقة عادلة؟

الملك حسين: نعم شعرت بذلك، نعم. أعتقد هذا، لقد حظينا بعلاقة فريدة. وشعرت أنه وضع نفسه مكاني في أحيان كثيرة. كما وضعت نفسي مكانه. ولم نحاول تحقيق أهداف على حساب أحدنا الآخر. وحاولنا إنجاح أمر يمكن نجاحه، يقبله شعبانا، أمر متوازن، أمر معقول. وبهذا المنهج تمكنا من الوصول.

آفي شليم: كيف تقيم التقدم في عملية السلام بين الأردن وإسرائيل في العام الواقع بين توقيع الاتفاقية واغتيال رابين في نوفمبر ١٩٩٥؟

الملك حسين: أعتقد أنه كان سريعًا، وواعدًا ومرض للغاية خلال هذه الفترة. فقد كان يمهد الأرض للمزيد الذي سوف يحدث لاحقًا. ولكن بالتأكيد في آخر مرة التقيت رابين كان في القمة الاقتصادية في عمان. وكان حدثًا مميزًا: حيث حاولنا تقديم البلدين للعالم وهما في حالة سلام، على أمل أخذ خطوة باتجاه إحلال السلام الشامل بالمنطقة. ولنقول للعالم: "تعالوا وكونوا شركاء لنا واستفيدوا من غنائم السلام." وبعد بضعة أيام فقدناه.

آفي شليم: هل كنت تقصد أن يكون السلام مع إسرائيل دافئًا، بعكس السلام البارد بين مصر وإسرائيل؟

الملك حسين: لا أفهم مصطلح السلام البارد. ولا أفهم المقصود منه. فإما أن تكــون فــي حالــة حرب أو في حالة عدم حرب، وإما أن تكون في حالة سلام أو لا سلام. فالسلام في جوهره يعني حل كل المشاكل. وهو يعني إزالة الحدود بين البشر. كما أنه يعني أن يقترب الناس من بعضهم وأن يتعارفوا على بعضهم البعض. وهناك أمثلة عديدة على ذلك، مثل أطفال الشهداء من الجانبين وهم يتعانقون في وادي عربة. لقد رأينا الجنود الذين كانوا يحاربون بعضهم البعض وهم يقتربون ويتبادلون الذكريات حول الظروف المستحيلة التي مروا بها في مناخ مختلف تمامًا. وبدأ الناس يعرفون بعضهم البعض، ويشعرون أن مخاوفهم واحدة.

وشرع الناس في الاجتماع وتبادل الصفقات. فماذا يكون السلام غير ذلك؟ إنه ليس بين الحكومات، إنه بين الشعوب. فجأة يدركون أنهم يعيشون نفس المخاوف، ويعانون من نفس القلق، وأن معاناتهم متشابهة، وأن هناك شيء ما يمكنهم الاجتماع عليه لخلق علاقة تعود بالفائدة على الجميع.

آفي شليم: بعد اغتيال رابين ما هي طبيعة العلاقة التي ربطتك بشيمون بيريز وما هو تقييمك لبيريز كرئيس للوزراء؟

الملك حسين: أعتقد أن فكرة عدم تحبيذه لمعاهدة السلام عزلته بعض الشيء[٤]. لا أعتقد أنه كان سعيدًا بها للغاية وأنا آسف لهذا لأنني أعرف أنه خدم بلاده. ولطالما كان بيريز مؤمنًا بالسلام، وكانت لديه أفكار عديدة للتقدم على كافة مستويات المنطقة وأنه لم يتوقف عن تقديمها. ولكن كانت العلاقة مختلفة وفترت على بالتدريج.

آفي شليم: عندما انتخب بنيامين نتنياهو رئيسًا للوزراء عام ١٩٩٦ هل اعتقدت أنه سيقضي على عملية السلام في الشرق الأوسط؟

الملك حسين: ليس بالضـــرورة أن أعتقد هذا. فقد اعتقدت أن عملية السلام لا يمكن الرجوع فيها وأن الأمل مازال موجودًا. وأتذكر أنني تحدثت إلى رابين ذات مرة عن الانتخابات الوشيكة وقال "عندما أرسلت معاهدة السلام مع الأردن إلى الكنيست، حظيت بأغلبية مذهلة. ولم نحظ بمثل هذه الأغلبية الكاسحة من قبل في أية قضية. لذلك لم يكن سلامًا بين الأردن وحزب العمل، ولكنه كان سلامًا بين الأردن والشعب الإسرائيلي بأكمله". وقد احترمت ذلك ولهذا السبب لم أتدخل في الانتخابات الإسرائيلية بأية صورة من الصور. واعتقد أن الوعي الشعبي سوف يستمر في دعم السلام. ولكن حتى الآن من الواضح أننا نتحرك ببطء، وأننا نواجه مناخًا مختلفًا عن ذلك الذي كان موجودًا من قبل.

آفي شليم: في قمة واشنطن في أواخر سبتمبر عام ١٩٩٦ قيل بأنك تحدثت إلى نتنياهو بصرامة. ماذا قلت له؟

الملك حسين: من المحتمل أن هذا الخبر قد تسرب، ليس من جانبي، ولكن هذا حدث بالفعل. تحدثت عن غطرسة القوة، وتحدثت عن الحاجة إلى أن يحظى الناس بمعاملة متساوية، وتحدثت عن الحاجة لإحراز تقدم. وتحدثت عن مخاوفي وعما يقلقني، والتي نقلت بدقة.

آفي شليم: وماذا كان رد نتنياهو؟

الملك حسين: لم يقل شيئًا ولكن في النهاية، وبينما نغادر، قال "إنني عازم على مفاجأتك".

آفي شليم: أخيرًا، إنك تتعامل مع إسرائيل منذ أكثر من ٤٠ عامًا. هل لديك تعليق ختامي على إسرائيل كجارة؟

الملك حسين: إنني أؤمن بأن هناك احتمالات كثيرة لفوائد قد تتمخض عن التقارب بيننا. فلقد كان لأحفاد إبراهيم الذين عاشوا في هذه المنطقة تأثير كبير على العالم والبشرية. وهناك الكثير جدًا الذي تمكننا من تحقيقه معًا في الماضي، كما يقول التاريخ، في أسبانيا وفي أماكن أخرى، وفي هذه المنطقة. واعتقد أن هناك الكثير الذي يمكن تحقيقه ويمكن القيام به. وينبغي توجيه المهارات والإمكانيات المشتركة للشعوب للقيام بأمر يستحق ويعود عليهم بالنفع. وعلى الرغم من كل ذلك، لدينا بعض الأشخاص، والذين هم لسوء الحظ مؤثرين، يناهضون هذه الرؤية ويناهضون هذا الحلم على الجانبين العربي والإسرائيلي. وأشعر أن هذا التصنيف قد تغير. لم يعد الأردن وإسرائيل. ولكن أصبح هناك المؤمنون بالسلام والمؤمنون بالمستقبل، وأولئك الذين لا يؤمنون بهما. ولذلك لدينا مناوئون هنا وهناك.

ولكنني الآن، أشعر إنني في ورطة. وأشعر بالفعل أنني مسئول عن الإسرائيليين كما أشعر بمسئوليتي تجاه الأردنيين. لقد التقيت بالكثير من الإسرائيليين، وشعرت بأنهم أشخاص ودودون، وشعرت بأنهم يتوقون إلى نفس الأشياء التي يتوق إليها شعبنا. ولا أعرف إلى متى ننتظر حدوث تطورات إيجابية. لم تحدث. وإلى متى سأظل صامتًا؟ متى سوف أتحدث إلى الإسرائيليين والأردنيين، إلى الجميع، وأشاركهم مخاوفي وقلقي بشأن المستقبل المشترك؟ لا اعتقد أننا سنظل على هذا الطريق لأجل غير مسمى، ولكن آمل أن يكون هناك انفراجة قبل مرور وقت طويل لنبدأ مرة أخرى. هذا هو المكان الذي نقف فيه الآن.

الفصل السابع والعشرون

إدوارد سعيد والقضية الفلسطينية

كان إدوارد سعيد مفكرًا وباحثًا غزير الإنتاج ومتعدد الاهتمامات على نحو غير عادي، وتنوعت أعماله عبر عدد من التخصصات الأكاديمية. وعلى الرغم من أن مجال عمله الرئيسي هو الأدب المقارن، فإنه كان مغرما بدراسة الثقافة والمجتمع. وقد كشف كتابه "الاستشراق" الذي صدر عام ١٩٧٨ عن التحيزات الأيديولوجية الكامنة وراء التصورات الغربية "للشرق" كما ساهم في إنشاء تخصص فرعي مميز أطلق عليه لاحقًا اسم "دراسات ما بعد الاستعمار". وبالإضافة إلى هذه الأنشطة الثقافية، كان سعيد عازفا للبيانو في الحفلات الموسيقية وناقدا رائدا في مجال الموسيقى. وأخيرا وليس آخرا، كان مفكرا سياسيا مجتهدا وأفصح المتحدثين باسم الشعب الفلسطيني المنبوذ.

إن تعلق إدوارد سعيد بالقضية الفلسطينية له جذور عاطفية عميقة. فقد ولد في القدس في أواخر عام ١٩٣٥ لعائلة فلسطينية مسيحية ثرية وأمضى طفولته في منطقة تعتبر إحدى أكثر المناطق اليهودية ثراءً في المدينة. وفي ديسمبر عام ١٩٤٧، وبعد تصويت الأمم المتحدة لصالح قرار تقسيم فلسطين، انتقلت العائلة إلى القاهرة حيث كان يوجد أحد فروع النشاط التجاري لوالده. وبذلك نجت أسرته من ويلات الكارثة التي حولت أكثر من ٧٠٠٠٠٠ فلسطيني إلى لاجئين. ولكن الطبيعة الكارثية لهذه التجربة، الكارثة أو النكبة، انغرست على نحو دفين في عقل الصبي.

وعلى الرغم من أن سعيد لم يكن يبلغ من العمر سوى اثني عشر عامًا في ذلك الوقت، ويعي بالكاد ما يحدث، فقد استطاع أن يستدعي بعض الذكريات بوضوح. تمثلت إحدى هذه الذكريات في أن العديد من أفراد أسرته الممتدة على كلا الجانبين أصبحوا "فجأة بلا مأوى، والبعض منهم مفلسون، ومشوشون، ومشتتون إلى الأبد". وقد رأى البعض منهم مرة أخرى بعد سقوط فلسطين ولكنهم "كانوا جميعًا ضعفاء إلى حد كبير، ووجوههم تنم عن القلق واعتلال الصحة، واليأس". ومع ذلك، فقد تحملوا معاناتهم ليس باعتبارها مأساة سياسية ولكن باعتبارها مأساة طبيعية. وحفر ذلك في ذاكرة سعيد ألامًا لا تمحى. غالبًا بسبب أن الوجوه التي خبرها قانعة وراضية، أصبحت الآن تمزقها هموم النفي والتشرد. "كما تحطمت حياة العديد من الأسر والأفراد، ونضبت أرواحهم، وفقدوا راحة بالهم إلى الأبد في مناخ من انعدام الوزن كان يبدو بلا نهاية"[1]. كل ذلك عاش مع سعيد على هيئة شعور بالمرارة لا يفارقه.

كان الشيء الثاني الذي تذكره سعيد هو شخص من عائلته كان يتمكن بطريقة أو بأخرى من جذبه إليه في أعقاب النكبة. كان هذا الشخص هو عمته "نبيهة"، التي كرست حياتها لخدمة اللاجئين الفلسطينيين في القاهرة. وفي المذكرات التي يتحدث فيها عن طفولته "خارج المكان"، يقدم سعيد صورة حية لهذه القريبة المدهشة والتي لم تناقش الجوانب السياسية للصراع في وجوده أبدًا. وباعتبارها أرملة في منتصف العمر لديها بعض الموارد المالية، فقد قررت أن تكون المهمة التي نذرت لها حياتها هي مساعدة اللاجئين في صراعهم مع البيروقراطية المصرية غير المبالية، وإلحاق أطفالهم في المدارس، وتملق الأطباء لمنحهم العلاج، وإيجاد وظائف للرجال، وتوفير التعاطف والدعم المستمر للنساء. وباعتبارها فلسطينية فرض عليها ذلك واجب مساعدة اللاجئين سيئي الحظ، الذين انتهى المطاف بمعظمهم إلى الإفلاس، والبطالة والتشرد في البلدان العربية

المجاورة. وتعلم سعيد منها أنه في حين كان الجميع على استعداد للتضحية في سبيل القضية فقط بالأقوال، فإن عددًا قليلاً للغاية من الأشخاص كانوا على استعداد لتحويل الأقوال إلى أفعال. وقد ظلت دائمًا بالنسبة إليه شخصية نموذجية، ومرجعه الذي يقيس عليه أعماله والشخص الذي لا غنى عنه.(٢)

وعلى الرغم من أنه ولد في فلسطين، فإن إدوارد سعيد قضى معظم حياته في الولايات المتحدة، وترقى في المناصب في جامعتي برنكتون وهارفارد حتى وصل إلى رئاسة قسم اللغة الإنجليزية والأدب المقارن في جامعة كولومبيا. وحتى أوائل الثلاثينيات من عمره، كان يركز بشدة على عمله الأكاديمي وشغفه بالموسيقى على نحو شغله عن الاهتمام بقضية وطنه. وكانت صدمة الهزيمة العربية في يونيو١٩٦٧ هي التي أخرجته من حالة الرضا التي كان يعيش فيها وأعادت إليه التواصل مع شعبه. وعلى الرغم من الآثار المدمرة للهزيمة، والتي أنتجت موجة جديدة من اللاجئين، امتلأ سعيد بالحماس نحو الحركة الوطنية الفلسطينية التي بدأ تأثيرها ينتشر في جميع أنحاء العالم العربي في أعقاب الحرب : "كنا أول العرب، على المستوى الشعبي، دون أوامر عقيد أو ملك، الذين يبدؤون حركة استعادة الأرض والتاريخ التي تم انتزاعها منا ".(٣)

ليس من السهل التعبير عن مساهمة سعيد المباشرة في التاريخ المعقد للحركة الوطنية الفلسطينية في سطور قليلة. وقد التقى ياسر عرفات للمرة الأولى حينما ذهب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة عام ١٩٧٤. وقام سعيد بترجمة خطاب عرفات من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية، وتعرف على العديد من المسئولين في منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت، ولاسيما شفيق الحوت والشاعر ذائع الصيت محمود درويش. وخلال الثمانينيات، أصبح سعيد يظهر علنًا مع عرفات، وخصوصًا في أوروبا والولايات المتحدة وبدأ يصبح وجهًا

مألوفًا وضيفًا دائمًا على وسائل الإعلام الشهيرة. كان سعيد يواجه خيارًا صعبًا. فقد كان يمكنه أن يدافع عن منظمة التحرير الفلسطينية وعرفات كأداة رئيسية للنضال الفلسطيني ضد وسائل الإعلام المعادية السائدة والتي كانت تشجب هذا النضال باعتباره مجرد إرهاب ومعاداة للسامية. أو أن ينضم إلى جوقة العنصرية الأمريكية في هجومها على الفلسطينيين، والإسلام والعرب والقومية العربية بشكل عام. واختار سعيد الخيار الأول، ونتيجة لذلك، تعرض لهجوم شديد من قبل اليهود الأمريكيين اليمينيين، الذين أطلق عليه أحدهم وصف "بروفيسور الإرهاب".(٤)

وعلى نحو تدريجي، بدأ سعيد يلعب دورًا أكثر نشاطًا كمتحدث باسم الفلسطينيين. وفي عام ١٩٧٤، أصبح عضوًا بالمجلس الوطني الفلسطيني، وهو أقرب ما يكون إلى مجلس نواب للفلسطينيين في المنفى. وباعتباره مفكرًا مستقلاً، أصبح بمنأى عن الصراعات الحزبية المتوطنة وحاول استخدام سلطته للتأثير على الاتجاه العام للحركة. فقد أعرب عن رفضه لسياسة الكفاح المسلح وطالب بالاعتراف بدولة إسرائيل.(٥) وفي عام ١٩٧٩، شرح سعيد فلسفته المعتدلة في كتاب بعنوان "قضية فلسطين". وكان الغرض الرئيسي من هذا الكتاب هو مواجهة التراكم الهائل من الأكاذيب والتشويهات والجهل المتعمد التي كانت تحيط بالنضال الفلسطيني في ذلك الوقت. ومع ذلك، تعرض سعيد لهجوم وحشي من قبل كل من التيار الرئيسي لحركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على حد سواء، بسبب مطالبته الحثيثة بالاعتراف بإسرائيل.(٦)

وكان إدوارد سعيد أول من سلم من زملائه بأن اليهود لديهم بعض الحقوق التاريخية في فلسطين. وهذه الحقوق ليست حصرية، ولا تعطيهم الحق في تجريد الفلسطينيين من حقوقهم. ومع ذلك كان هناك فرق كبير بين موقف سعيد وموقف

أولئك المتشددين الذين أصروا على الحق الخالص للفلسطينيين على كامل أرض فلسطين التاريخية. وقد أخذ نقد سعيد، المناهض للاستعمار الإسرائيلي، في الاعتبار اضطهاد اليهود في أوروبا والتأثير القوي للأفكار الصهيونية على الضمير الأوروبي. وكان يدرك دائمًا أن الهولوكست تعني أنه لا يمكن الحكم على إسرائيل وفقًا للمعايير ذاتها التي يحكم بها على الدول الأخرى. لكنه لم يستطع إدراك السبب وراء وجوب حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الطبيعية بتهمة ارتكاب جرائم ضد اليهود وهم منها براء.[٧] وبالتالي ربط تعاطفه مع معاناة اليهود بمطالبة إسرائيل بالاعتراف بالإثم الذي اقترفته في حق الفلسطينيين. وفي مناظرة عامة مع سلمان رشدي في أواخر عام ١٩٨٠، ومن خلال عبارته التي أصبحت ذائعة الصيت، وصف سعيد الفلسطينيين بأنهم "ضحايا الضحايا".[٨]

وفي كتابه "قضية فلسطين"، تطرق سعيد إلى هذا الظلم الشديد الذي حاق بالفلسطينيين. وأشار إلى أن الفلسطينيين كان يتم ربطهم دائمًا بمعارضة الصهيونية، واعتبارهم "قلب" مشكلة الشرق الأوسط، واعتبارهم إرهابيين، ومتعنتين. ولكن كان ذلك يمثل سوء حظ غير عادي من حيث أن تكون لديهم قضية قوية تتمثل في مقاومة الغزو الاستعماري لوطنهم، جنبًا إلى جنب مع وجود "خليط من المناوئين، واليهود، مع تاريخ طويل من التعرض للاضطهاد والإرهاب". والخطأ الفادح للاستعمار الاستيطاني، كما أشار، قد تم تخفيفه كثيرًا عن طريق استخدامه لتحسين مصير اليهود على حساب الفلسطينيين.[٩] ولكن على الرغم من نقده اللاذع للقومية الإسرائيلية، ينبغي قراءة كتاب "قضية فلسطين" باعتباره دعوة للتصالح.

وعلى الرغم من أن دعوات سعيد للتصالح والتعايش السلمي قد أكسبته عداء الراديكاليين العرب وبعض المتشددين على الجانب الإسرائيلي، إلا أنه لم يتخل أبدًا

عن النضال. وعلى النقيض، واصل التعبير عن رؤيته الشاملة في كل فرصة تسنح له. وفي عام ١٩٨٣، لم يتمكن من حضور اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، لكنه أرسل بمذكرة طويلة للمجموعة، يدعوهم فيها إلى وجوب تقبل وجود إسرائيل لكي تكون لديهم القدرة على مقاومة هيمنتها ووضع حد لها، وثانيًا، لكي يتمكنوا من وضع هدف واضح لهم.[١٠] وكتب يقول بأنه يجب أن يرى العالم أن "الفكرة الفلسطينية تتمثل في التعايش، واحترام الآخر، والاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين". وهذه الجملة تلخص جوهر فكر إدوارد سعيد. وهو الموضوع الأكثر اتساقًا في كتاباته الغزيرة عن الموضوع، بدءًا من كتاب قضية فلسطين وحتى المقال الأخير.

كان أحد أكثر الجوانب المؤسفة للصراع، كما يرى سعيد، أن كلمة "السلام" قد اكتسبت معنى شريرًا بالنسبة للعرب. ووفقًا للرواية الصهيونية التقليدية، فإن إسرائيل ترغب في السلام بشدة، بينما ينزع العرب بكل شراسة وعلى نحو انتقامي إلى العنف – وهم بالطبع ليسوا كذلك. وكان الواقع أكثر تعقيدًا وبالتالي الأكثر صعوبة في توصيله للجمهور غير المطلع على الأمور يتمثل في أنه "في الواقع، لم تكن القضية بين الإسرائيليين والفلسطينيين قضية سلام أبدًا، ولكنها قضية إمكانية استعادة الفلسطينيين لممتلكاتهم، وقوميتهم، وهويتهم، التي سلبت منهم من قبل الدولة اليهودية الجديدة ".[١١] علاوة على ذلك، فإن السلام بشروط إسرائيل، يعني بالنسبة للفلسطينيين الموافقة على النتيجة التي تمخضت عنها حرب ١٩٤٨، وضياع مجتمعهم ووطنهم.

إن الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية كانت أهم من أي شيء آخر. وقد وصف سعيد "مهمته المحددة على نحو قاطع" بأنها ببساطة وضع قضية الوجود الفلسطيني على الساحة في عالم يميل إلى إنكارها. إنها الإصرار، مرارًا وتكرارًا،

"على وجود شعب فلسطيني، وأنه، مثل جميع الشعوب الأخرى، لديه تاريخ، ومجتمع، والأهم من ذلك، حق تقرير المصير".(١٢) ومثل صديقه محمود درويش، كان سعيد يؤكد مرارًا على هوية ووجود شعبه. واللازمة المتكررة في إحدى أشهر قصائد درويش وهي عبارة "سجل أنا عربي" تعبر عن ذلك. وكانت كتابات سعيد تحمل نفس الرسالة التي تعبر عن الإصرار نيابة عن الشعب الفلسطيني ليس باعتبارهم أفرادا ولكن باعتبارهم كيانًا جماعيًا.

وإذا كان التأكيد على الوجود الفلسطيني إحدى مهامه الأساسية، فإن بيان طريق التصالح بين الفلسطينيين وخصومهم، كان يعبر عن مهمة أساسية أخرى. ومع ذلك، لم تكن تأملات سعيد بشأن مسارات السلام ثابتة، ولم تكن متسقة دائمًا. وكانت أفكاره الخاصة بالتسوية تتطور على نحو مستمر، وكان يأخذ في حسبانه الواقع المتغير على الأرض. ويمكن الإشارة إلى أربع مراحل رئيسية في فكر وكتابات سعيد عن هذا الموضوع. في البداية، فضل سعيد حل الدولة الواحدة، حيث تكون دولة ثنائية القومية لكل من اليهود والعرب على كل أرض فلسطين التاريخية. وفي اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨، دعا إلى حل الدولتين، على أساس تقسيم فلسطين. وفي عام ١٩٩٣، حينما تم توقيع اتفاقية أوسلو، عارض بشدة حل الدولتين الذي ورد ضمنًا في هذا الاتفاق. وأخيرًا، في نهاية حياته، عاد إلى حل الدولة الواحدة. وكان تفكيره قد تحول تمامًا.

وفي كتابه "قضية فلسطين"، شرح سعيد مبررات حل الدولة الواحدة بوضوح وقناعة عميقة. وأشار إلى أن حرب ١٩٦٧، وضعت قضية فلسطين في خصومة مباشرة مع الصهيونية الإسرائيلية. وقامت القوى المعتدلة في حركة المقاومة الفلسطينية بصياغة فكرة ورؤية معينة انفصلت بشكل حاد عن كافة الأفكار السابقة في المعسكر الفلسطيني. تمثلت هذه الفكرة في قيام دولة واحدة ديمقراطية علمانية

على كامل أرض فلسطين لكل من العرب واليهود. وعلى الرغم من السخرية التي نالتها من قبل بعض الأوساط باعتبارها مجرد حيلة دعائية، اعتبرها سعيد ذات أهمية فائقة للأسباب التالية :

"أنهـــا قبلت مـــا لم تكن أجيال من العرب والفلسطينيين قادرة على قبوله، ألا وهو وجود مجتمع يهودي في فلسطين، حصل على دولته عن طريق الحرب، كما أنها ذهبت إلى أبعد من ذلك. فقد اقترحت الرؤية الفلسطينية حلاً لا يزال، في رأيي، يعبر عن المصير الوحيد الممكن والمقبول لمنطقة الشرق الأوسط المتعددة الطوائف، ألا وهو مفهوم الدولة القائمة على الحقوق العلمانية للإنسان، وليس على أساس حقوق الأقليات الدينية، أو الوحدة الجيوسياسية المثالية. فقد تم تجاوز دولة الجيتو، ودولة الأمن القومي، وحكومة الأقلية، لصالح دولة ديمقراطية علمانية، تتعايش فيها كافة الطوائف من أجل مصلحة الجميع".[١٣]

حدث حدثان كبيران في الثمانينيات دفعا سعيد إلى إعادة النظر في موقفه والانتقال من حل الدولة الواحدة إلى حل الدولتين. الحدث الأول، في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، حينما اضطرت منظمة التحرير الفلسطينية إلى نقل مقرها من بيروت إلى تونس. وتقلصت بذلك مكانتها وأصبحت المنظمة ضعيفة ومنعزلة حتى أنها كانت قادرة بالكاد على توفير قيادة سياسية فعالة.الحدث الثاني في ديسمبر عام ١٩٨٧، حينما اندلعت الانتفاضة الأولى في غزة وانتشرت بسرعة إلى الضفة الغربية. وكانت انتفاضة مدنية عفوية واسعة النطاق ضد الحكم الإسرائيلي الذي تسبب في إبعاد قادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس على حين غرة. وقد أعادت الانتفاضة تذكير الرأي العام العالمي بمحنة الفلسطينيين. وقد أظهرتهم الانتفاضة بمظهر الشعب المنبوذ والمهمش الذي يعاني من وطأة الاحتلال العسكري الوحشي. وبدأت مجموعة من المعتدلين الفلسطينيين في المطالبة بطرح

مبادرة شجاعة لترجمة نجاح الانتفاضة إلى إنجاز سياسي مستديم. وكان إدوارد سعيد أحد هؤلاء.

وفي الشهور القليلة التي سبقت الاجتماع الحاسم للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في نوفمبر ١٩٨٨، ناقش سعيد مع رفاقه حكمة التخلي عن خطاب تحرير فلسطين عن طريق الكفاح المسلح، واقتراح تسوية تاريخية تقوم على تقسيم فلسطين. وحتى بعد طردها من لبنان وخسارتها لجبهتها الأخيرة ضد إسرائيل، واصلت منظمة التحرير الفلسطينية الادعاء بأن هدفها هو تحرير فلسطين. وبالنسبة لغالبية اليهود والأمريكيين، كان تحرير فلسطين مرادفًا لإبادة دولة إسرائيل. ولم ير سعيد أية أهمية للحفاظ على صيغة لا تمكنهم من تحقيق هدفهم. وشعر أن تلك اللحظة هي أهم لحظة في حياة الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨، وأنه يتعين مواجهة القضية وجهًا لوجه.[١٤]

تمت صياغة إعلان الاستقلال الفلسطيني. وطلب ياسر عرفات من إدوارد سعيد أن يقوم بترجمته من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية.[١٥] وفي الخامس عشر من نوفمبر عام ١٩٨٨، صوتت الأغلبية في المجلس الوطني الفلسطيني لصالح الاقتراح : بتقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين، إحداهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية. واعترف المجلس الوطني الفلسطيني رسميًا بحق إسرائيل في الوجود، وقبل بجميع قرارات الأمم المتحدة منذ نوفمبر ١٩٤٧، واختار بشكل لا لبس فيه حل الدولتين لإنهاء النزاع بين القوميتين. كما وصل الأمر إلى حد تحويل الحركة الوطنية الفلسطينية من حركة تحرير إلى حركة استقلال. ومن قبيل المبالغة القول، كما فعل كريستوفر هيتشنز، بأن إدوارد سعيد كان العقل المدبر، من الناحيتين الفكرية والمعنوية، لسياسة الاعتراف المتبادل هذه.[١٦] لكن سعيد ساهم بالتأكيد في تفجير هذه الثورة في الفكر السياسي الفلسطيني. ومع ذلك، فقد شعر

بالمرارة والإحباط بسبب أن هذا النزوع إلى الاعتدال لم يثر أية استجابة من جانب إسـرائيل وحظي فقط بحوار قصير الأجل بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة.

وفي يونيو من عام ١٩٩٢ زار إدوارد سعيد إسرائيل وفلسطين. وكانت أول زيارة له للبلاد منذ عام ١٩٤٧ ساعدته على استيضاح الأمور هناك. ولأول مرة يتعرف سعيد بشكل مباشر على الواقع المرير للحياة تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي. وقد أصابته الدهشة بسبب مدى امتداد واستحكامات المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وانتشار الجنود الإسرائيليين. وما شاهده في البداية زرع في نفسه الشكوك حول جدوى قيام دولة فلسطينية مستقلة جنبًا إلى جنب مع إسرائيل. وبدا الوجود الإسرائيلي راسخًا بعمق على نحو يجعله غير قابل للتراجع. وجسدت المستوطنات الإسرائيلية عبر الخط الأخضر كل مظاهر الوجود والبقاء الإسرائيلي هناك، وبدا كلا المجتمعين أكثر تشابكًا من أن ينفصلا. ونتيجة لهذه الزيارة، لم يعد سعيد يثق في أن حل الدولتين يمثل خيارًا واقعيًا.(١٧)

وبمجرد تخلي إدوارد سعيد عن حل الدولتين، اتخذ قادة منظمة التحرير الفلسطينية، والتي كان مقرها في تونس، قرارًا بقبوله. وبلغت المفاوضات السرية في العاصمة النرويجية ذروتها في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، مع توقيع اتفاقية أوسلو. وفي مقال له بصحيفة "لندن ريفيو أوف بوكس"، شن سعيد هجومًا ضاريًا على الاتفاق. وانصبت بعض انتقاداته على أسلوب عرفات الاستبدادي والفقهي والسري في الإدارة. وتعلق بعضها الآخر بمضمون الاتفاق. وتمثل الانتقاد الجوهري في أن الاتفاق الذي تم التفاوض عليه من قبل ياسر عرفات لم يتعهد بقيام، ناهيك عن أنه لم يضمن، دولة فلسطينية مستقلة. وثار سعيد قائلاً "دعونا ندعو الاتفاق باسمه الحقيقي ألا وهو صك الاستسلام الفلسطيني، ومعاهدة فرساي

الفلسطينية". وقد جمع وصفه لمراسم التوقيع بين الازدراء والغضب بنفس القدر تقريبًا حيث قال "إن الأساليب السوقية التي استعملت في المراسم المقامة بالبيت الأبيض، والمشهد المهين لياسر عرفات وهو يشكر الجميع على تعليق معظم حقوق شعبه، والجدية الحمقاء التي تغلف أداء بيل كلينتون، وهو يتقمص دور إمبراطور روماني في القرن العشرين يرعى اثنين من الملوك التابعين عبر طقوس المصالحة والانحناء: كل ذلك إنما يخفي وراءه فقط، وعلى نحو مؤقت، الأبعاد المذهلة بالفعل للاستسلام الفلسطيني".[١٨]

وعبر سلسلة من المقالات الصحفية، أعلن سعيد أن اتفاق أوسلو تخلى عن الحقوق الوطنية الأساسية للشعب الفلسطيني، والحقوق الفردية للاجئي عام ١٩٤٨. كما انتقد عرفات لإلغاء الانتفاضة من جانب واحد، وفشله في تنسيق تحركاته مع الدول العربية، وتسببه في الفوضى المروعة التي شقت صفوف منظمة التحرير الفلسطينية. وأضاف سعيد أن منظمة التحرير الفلسطينية حولت نفسها من حركة تحرر وطني إلى ما يشبه حكومة مدينة صغيرة، مع وجود نفس الحفنة من الأشخاص على دفة القيادة. وكانت فحوى ذلك أن عرفات وبطانته الفاسدة قد ضحوا بالمبادئ الرئيسية من أجل الاستيلاء على السلطة. علاوة على ذلك، لم يبرم الاتفاق بين طرفين متكافئين: فطرفه الأول إسرائيل، الدولة الحديثة، والقوة العسكرية العظمى، وطرفه الثاني منظمة التحرير الفلسطينية، وهي قيادة في المنفى بلا خرائط، وبلا خبرة فنية، وبلا قاعدة إقليمية، وبلا أصدقاء. وأضاف قائلاً "إن كانت كل الاتفاقيات السرية التي أبرمت بين شريك في غاية القوة وآخر في غاية الضعف، لابد وأن تنطوي على تنازلات يخفيها في حرج ذلك الأخير... وهذا الاتفاق يجسد مدى إفلاس وعزلة قادة منظمة التحرير الفلسطينية، ومدى دهاء إسرائيل".[١٩]

بدا انتقاد سعيد لاتفاق أوسلو قاسيًا وتشاؤميًا، على نحو غير ملائم في ذلك الوقت، ولكنه تأكد تمامًا من خلال الأحداث اللاحقة. والواقع أنه كان يتنبأ بالمستقبل تقريبًا. كانت دقة تنبؤات سعيد تثير الدهشة، لدرجة أنها كانت تثير دهشته شخصيًا. ويتمثل أحد تفسيرات ذلك التنبؤ في أنه قرأ نص إعلان المبادئ بعناية شديدة، وكان أستاذًا في تحليل النصوص. وأدرك من قراءة النص أنه من الواضح تمامًا أن الاتفاق لم يكن نتاج مفاوضات بين طرفين متكافئين، فقد فرضت إسرائيل إرادتها على منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يكن هناك ذكر لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم أو سيادتهم أو وضع حد لتوسيع المستوطنات اليهودية.(٢٠) لم تتحقق فقط تنبؤات سعيد، ولكن ما أصابه بالأسى أنه قد تحققت أيضًا أسوأ مخاوفه. فقد أنعشت اتفاقية أوسلو آمالاً عظيمة في قيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش في أمن وسلام إلى جانب إسرائيل. ومع ذلك، فبعد سبعة أعوام، أصبحت الاتفاقية في حالة يرثى لها وتبدد الأمل في خضم العنف وسفك الدماء في الانتفاضة الثانية.

وفي السنوات التي تلت إبرام اتفاقي أوسلو المشئومة، تحول سعيد تدريجيًا إلى موقفه الأول، وهو أن الحل الوحيد العادل والقابل للاستمرار للصراع بين العرب واليهود هو دولة علمانية ثنائية القومية على كامل أرض فلسطين من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط. والدولة الواحدة سوف تعالج المشاكل الجذرية للصراع، والمشاكل الناجمة عن حرب ١٩٤٨، وعلى وجه الخصوص حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، في حين أن اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ واتفاقية أوسلو الثانية عام ١٩٩٥ قدما فقط حلولاً جزئية للمشاكل الناجمة عن حرب ١٩٦٧. واعترف سعيد بأن كلا الجانبين كان يقف بصرامة ضد حل الدولة الواحدة، ولكنه ارتأى أن الدولة الديمقراطية ثنائية القومية هي البديل الحقيقي الوحيد لذلك المأزق الدموي لانتفاضة الأقصى.

أدى اندلاع انتفاضة في سبتمبر عام ٢٠٠٠ إلى دق المسمار الأخير في نعش اتفاقيات أوسلو التي كانت تهدف إلى التوصل إلى مصالحة حقيقية بين الطائفتين. وتمثل الخلل الرئيسي في هذه الاتفاقيات، وفقًا لرأي سعيد، في تجاهلها التام لمصالح الشعب الفلسطيني، فضلاً عن تعزيزها لموقف إسرائيل عن طريق الدعاية والضغوط السياسية المكثفة. وقد أطلق سعيد على عملية أوسلو للسلام اسم السلام الزائف لأنها أدت إلى تخليد عدم المساواة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فقد سمحت للإسرائيليين بالسيادة وسلامة أراضيهم وتقرير المصير، في حين لم تسمح للفلسطينيين بذلك.

عبر سلسلة طويلة من المقالات في الصحافة العربية والغربية، التي جمعت فيما بعد في كتاب بعنوان "نهاية عملية السلام"، عاد سعيد مرارًا وتكرارًا إلى موضوعين رئيسيين. الأول هو توضيح الآثار المترتبة على اتفاقيات أوسلو. حيث رسم صورة محبطة للوضع المتدهور في أعقاب اتفاقيات أوسلو متمثلاً في تصاعد الفقر والبطالة لدى الفلسطينيين، وتقييد الحريات وانتهاكات حقوق الإنسان، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في أسوأ صوره، بما في ذلك مصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني. والثاني يتعلق بخيبة الأمل في ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية. كان سعيد صريحًا في انتقاده لإسرائيل والولايات المتحدة، ولكنه احتفظ بمعظم انتقاداته اللاذعة لعرفات وعصابته الصغيرة من الموالين، واتهامهم بالتبعية لإسرائيل، والرشوة والفساد وانعدام المساءلة والجمع بين عدم الكفاءة والتسلط. وقد أعلن في مرارة في النهاية، أن ياسر عرفات "لم يكن يمتلك الرؤية ولا الشجاعة لقيادة أي شخص إلى أي مكان سوى إلى مزيد من الفقر واليأس".[٢١]

أدت خيبة الأمل في اتفاقيات أوسلو وفي القيادة الفلسطينية المرتبطة بها، على نحو طبيعي ومنطقي، إلى المرحلة الرابعة والأخيرة من تطور فكر إدوارد سعيد بشأن حلوله المقترحة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وتمثل ذلك في المطالبة بإقامة دولة ثنائية القومية. وقضى السنوات القليلة المتبقية من حياته في محاولة لوضع استراتيجية جديدة تمامًا للسلام، ونهج جديد يقوم على المصالحة والمساواة والعدالة. وأعلن سعيد في مقال نشر عام ١٩٩٩ في صحيفة نيويورك تايمز قائلاً "لا أرى أي طريق آخر سوى البدء في الحديث عن تقاسم الأرض التي انحشرنا فيها معًا، والعيش فيها بطريقة ديمقراطية حقيقية، مع منح حقوق متساوية لكل مواطن. ولا يمكن أن تكون هناك مصالحة حقيقية إلا إذا قام كلا الشعبين، طرفى المعاناة، بالإصرار على أن وجودهما يتوقف على التعايش في دولة علمانيـــة، وأنـــه أمر واقع لا فكاك منه". وهذا لا يعني التقليل من الحياة اليهودية أو الاستسلام للتطلعات الفلسطينية ووجودهم السياسي. على النقيض، هذا يعني تقرير المصير لكلا الشعبين.[٢٢]

لم يكن التساؤل الذي يطرحه سعيد هو كيفية استنباط وسائل جديدة للاستمرار في محاولة الفصل بين الشعبين، ولكن معرفة ما إذا كان من الممكن لهم أن يعيشا معًا في سلام. وقد تحدث عزمي بشارة، العضو العربي الإسرائيلي السابق في الكنيست، عن توسيع مفهوم المواطنة كوسيلة لتخطي المعايير العرقية والدينية التي جعلت من إسرائيل، في الواقع، دولة غير ديمقراطية بالنسبة لعشرين في المائة من سكانها. وقام سعيد بالبناء على هذه الفكرة من أجل وضع رؤية لدولة ديمقراطية علمانية غير عرقية، ثنائية القومية. وتعود الجذور الفكرية لهذه الفكرة إلى فترة ما بين الحربين حينما طالب مفكرون يهود من أمثال يودا ماجنيس ومارتن بوبر بإقامة دولة ثنائية القومية. وقد أدى المنطق الصهيوني إلى تقويض جهودهم ولكن رؤية الدولة ثنائية القومية لم تفقد جاذبيتها، على الأقل بالنسبة

لإدوارد سعيد. فقد كتب يقول "إن جوهر هذه الرؤية هو التعايش والمشاركة في السبل التي تتطلب إرادة مبتكرة وشجاعة ومستشرفة لتجاوز الجمود العقيم الذي يفرزه التصلب والرفض وإقصاء الآخر. وحالما يتم الاعتراف بالآخر، لا يصبح الطريق ممكنًا فحسب بل جذابًا أيضًا".(٢٣)

وعلى ذلك، بعد ثلاثة عقود من التفسير والمناقشة والكتابة والتسكع حول القضية الفلسطينية، تحول إدوارد سعيد من النقيض إلى النقيض. لقد بدأ المسيرة بتفضيل حل الدولة الواحدة، وذلك في أواخر الثمانينيات، وذلك لأسباب براجماتية، ثم قام بالانتقال المفاجئ إلى حل الدولتين، ثم أقنعته تجربة أوسلو بعدم جدوى ذلك، ولذلك فقد عاد أخيرًا لموقفه المبدئي من خلال تبني حل الدولة الواحدة. والواقع، أنه بدا أكثر المؤيدين تحمسًا وبلاغة لهذا الحل على جانبي الخط الفاصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي سلسلة من المقالات العنيفة التي عبرت عن واقع تلك السنوات الرهيبة، أظهر سعيد رؤية ثاقبة وبصيرة نافذة وحماسًا متقدًا وعاطفة مشبوبة.(٢٤)

وفي سنوات عمره الأخيرة، بينما كان المرض يعربد بجسده العليل والعنف المتصاعد في إسرائيل وفلسطين يحصد الأرواح، اتخذ إدوارد سعيد قرارًا واعيًا باستغلال طاقاته في مجال الموسيقى. وفي عام ١٩٩٩ أسس مع دانيال بارنبويم، عازف البيانو وقائد الأوركسترا الإسرائيلي، أوركسترا الديوان الغربي - الشرقي. وكان الصديقان متفقين في اعتقادهما بأن الفن والموسيقى يتجاوزان الأيديولوجيا السياسية. كما كانا يشتركان في رؤيتهما العالمية للفن والالتزام بالتعليم الموسيقي.(٢٥) وكانت الأوركسترا تتكون من شباب الموسيقيين الإسرائيليين والعرب الذين كانوا يجتمعون كل صيف في سيفيل من أجل القيام بالبروفات والجولات الموسيقية. وفي ظل تصاعد العداء، قدم هؤلاء الموهوبون من الشباب

والشابات مثالاً رائعًا على ولائهم لحرفتهم المشتركة. وكانوا يعزفون الموسيقى معًا بحماس وحيوية رائعة في أوركسترا أكبر من الحياة. وعند النظر إلى الأوركسترا كان من المستحيل التمييز بين الإسرائيليين العرب أو الفلسطينيين. كانت ورشة العمل تجربة رائعة في كسر القوالب النمطية القومية وفي التعاون الفني عبر خطوط القتال. كانت منارة للأمل وسط ذلك البحر من الموت والأسى الذي أحاط بالصراع العربي – الإسرائيلي في عهد ياسر عرفات وآرييل شارون.

كشف سعيد عن الفكر الذي أدى إلى تكوين الأوركسترا، على نحو بارع في محاضرة ألقاها في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بلندن في عام ٢٠٠٣ بمناسبة تدشين مشروع السير جوزيف هوتونج بشأن القانون وحقوق الإنسان وبناء السلام في الشرق الأوسط :

"عبر عملنا وتخطيطنا ومناقشاتنا كان هدفنا الرئيسي بيان أن الفصل بين الشعوب ليس حلاً لأي من المشاكل التي تفرق بين الشعوب. وبالتأكيد، فإن تجاهل الآخر لا يقدم أية مساعدة مهما كانت. والتعاون والتعايش المشترك يمكن أن يحدث كما حدث في هذا النوع من الموسيقى كما عشناها، وعزفناها وتقاسمناها وولعنا بها جميعًا. وأنا عن نفسي ممتلئ بالتفاؤل على الرغم من الظلمة التي تخيم على الأفق وحالة اليأس التي تحيط بنا".

كانت الاوركسترا أكبر مدعاة للفخر عند إدوارد سعيد. وظلت تمارس نشاطها في تناقض ملحوظ مع ذلك العدد الغزير من المؤتمرات التي حضرها مع المعتدلين الإسرائيليين، والتي لم تسفر عن نتائج ملموسة، وانتهت في بعض الأحيان باتهامات متبادلة. كانت الموسيقى، على الجانب الآخر، تصدح بانسجام.وقد وجد فيها السلوى والتعويض عن الإحباط الذي أسقم روحه بسبب النقاش والحوار الذي كان يدور مرارًا وتكرارًا في نفس الساحة، وبدا أنه لا يؤدي

إلى أي شيء. كانت الاوركسترا متناغمة مع قناعات سعيد الذي أصبحنا نعلم ما كان يقوم به، أفضل من ذي قبل، ورؤيته الشاملة للمجتمع. وقد منحته تعبيرًا ملموسًا يجسد اعتقاده بأن عزف الموسيقى معًا يمكن أن يغير المواقف ويزيح حدود العقل. وقد نبع تفانيه وحماسه المتقد للاوركسترا، أيضًا، من الدرس الذي تعلمه في طفولته من عمته نبيهة: أن تكون فلسطينيًا فمعنى ذلك، قبل كل شيء، ألا تلقي المواعظ لكن يجب أن تفعل شيئًا مفيدًا، ليس بالانغماس في الجدل بلا جدوى ولكن بتقديم خدمة عملية للمجتمع. وكانت الاوركسترا أنبل خدمة قدمها سعيد لبلده الحبيب فلسطين. وكانت أيضًا تمثل إحدى أبرز نجاحاته في الانخراط بصورة مجدية مع الآخر.

وقد وصف إدوارد سعيد الأوركسترا بأنها "أحد أهم الأشياء التي قمت بها في حياتي". وكان يعتقد أن الأوركسترا، حتى أكثر من العشرين كتابًا التي كتبها، ستكون إرثه الأكثر أهمية[٢٦]. ولذلك كانت بمثابة تخليد لذكرى هذا المفكر الذي قضى حياته في صراع مع تعقيدات وتناقضات الصراع العربي الإسرائيلي، ومع ذلك لم يفقد الأمل في إمكانية تحقيق التعايش والسلام. وبالنسبة لسعيد-الإنسان وليس المفكر-كانت مساعدة الشباب والشابات في المجتمعات التي تعيش في حالة حرب مع بعضها البعض في الارتفاع فوق الانقسامات السياسية من أجل عزف الموسيقى معًا تمثل تجربة رائعة ومجزية للغاية. لقد تجاوزت السياسة، والمهاترات، والمناقشات، والكلمات.

الفصل الثامن والعشرون

أربعة أيام في سيفيل (أشبيلية)

من بين الندوات التي لا حصر لها التي حضرتها والخاصة بالصراع الإسرائيلي -الفلسطيني، كانت الندوة التي عقدها "دانيال بارنبويم" في عام ٢٠٠٤ في أشبيلية، أكثرها تحفيزًا وإيجابية وتشجيعًا إلى حدٍ كبير. وكانت الندوة تجري جنبًا إلى جنب مع بروفات أوركسترا "الديوان الغربي - الشرقي"، التي كونها "بارنبويم" مع صديقه "إدوارد سعيد" في عام ١٩٩٩، والذي وافته المنيّة في سبتمبر عام ٢٠٠٣. كانت الأوركسترا أكبر إنجاز يفخر به سعيد. وكانت الأوركسترا مؤلفة من شبابٍ من الموسيقيين الإسرائيليين والعرب الذين كانوا يجتمعون كل صيفٍ من أجل إجراء تدريبات مُكثفة والقيام بجولات موسيقية. وكان اجتماع الفرقة الموسيقية بعد عامٍ من رحيله مشوبًا بالحزن حيث كانت الحفلة السنوية مُهداة لذكرى "إدوارد سعيد".

وكان من بين المشاركين في الندوة بعض الإسرائيليين والفلسطينيين المعتدلين، "وفيليب جونزاليس" رئيس الوزراء الاشتراكي السابق لأسبانيا، وأفراد من عائلة "إدوارد سعيد". وأوضحت زوجته "مريم" أن زوجها الراحل "إدوارد سعيد" قد كرّس جانبًا كبيرًا من حياته لهذا المشروع بسبب التزامه نحو القضية الفلسطينية وإيمانه بقدرة الموسيقى على إزالة الحواجز بين الشعوب. وأضاف ابنه "وديع" أن والده قد شارك في ورشة العمل هذه نظرًا لموهبة "دانيال بارنبويم" الفريدة ولأنها أتاحت له الفرصة للقيام بشيء ملموس وبنّاء يشترك فيه كلا

الجانبين. وذكرت "تجلاء" أن أباها قد اعتاد دائمًا أن يقول لها إنه واقع هو وجيله بصورة عميقة في براثن تاريخ هذا الصراع المأساوي وأن الأمل الوحيد في التغير مُلقى على عاتق الشباب من أبناء جيلها.

إن الثقافة مصدر ضخم للحصول على القوة، وقد استغل "بارنبويم" و"سعيد" هذا المصدر من أجل التوصل إلى غاية إيجابية: وهي التعايش السلمي بين اليهود والعرب في فلسطين. ووصف "سعيد" الفلسطينيين في عبارة خالدة بأنهم ضحايا الضحايا. وأكّد أنه ينبغي على الفلسطينيين تفهم أثر الهولوكست على نفسية اليهود، وخصوصًا الهاجس الأمني، إن أرادوا تفهم الموقف الإسرائيلي إزاءهم. ومن ناحية أخرى، ينبغي على الإسرائيليين الاعتراف بأن إقامة دولتهم في عام ١٩٤٨ كان ينطوي على ظلمٍ هائل للفلسطينيين. ولم يكن ما أراده "سعيد" هو محو الماضي ولكن التوصل لفهم أوسع لجذور الصراع، وتبني نهج مفاهيمي للتاريخ الموازي، حيث كان يفضّل أن يُصيغها على هذا النحو. وكان ذلك موضوعًا ثابتًا في كتابات "سعيد" بدءًا من كتابه "قضية فلسطين" وحتى آخر مقالاته. وكان سعيد يجمع بين الإنسانية العظيمة والإحساس العميق بالكرامة. وكان التعاون بين القبيلتين المتقاتلتين في فلسطين هو هدفه المُطلَق ولكن ليس على حساب كرامة شعبه. وكان هذا التأكيد على ضرورة الاحترام المُتبَادل جزءًا هامًا من تراثه.

تنوعت المناقشات التي سبقت صياغة الإعلان في أشبيلية بصورة كبيرة، ولكن كان هناك إجماع كامل حول نقطة واحدة هي: التواصل بين طرفي الصراع. وسواء شئنا أم أبينا، فإن قدر الإسرائيليين والفلسطينيين ببساطة هو العيش معًا جنبًا إلى جنب على نفس قطعة الأرض الصغيرة. ويترتب على ذلك أن ما هو جيد لطرف هو جيد للطرف الآخر. وقد باءت كل الجهود السابقة لحل الصراع بالفشل لأنها تعاملت مع المسألة على أنها معادلة خاسرة حيث تكون مكاسب أحد الطرفين

خسارة محتمة للطرف الآخر. وكان هدفنا هو الابتعاد عن المعادلة الخاسرة إلى معادلة رابحة يقلص فيها الطرفان معًا وفي نفس الوقت من خسارتهما ويعظمان مكاسبهما. ولم تكن الأفكار التي طرحناها موجهة ضد أي طرف، ولكنها كانت مُصممة لمساعدة كِلا الطرفين على الخروج من دوامة الدمار، وإراقة الدماء، والدمار المُتبَادل. فنحن نعمل في مجال التشييد والبناء وليس في مجال الهدم. ولم يكن هدفنا اقتراح حلول جديدة بل تقديم تعريف جديد لمشكلة قديمة. وقد عملنا معًا لطرح رواية جديدة لواحدة من أكثر الصراعات المريرة والطويلة في العصر الحديث.

وقد لوحظ منذ البداية أنه في حين أن مصائر الطرفين ترتبط ارتباطًا وثيقًا، فإن اختلال ميزان القوى يكاد يكون أكثر وضوحًا. فإسرائيل دولة ذات سيادة وقوة عسكرية عظمى، في حين أن الفلسطينيين مجتمع ضعيف وهش مازال يناضل من أجل إقامة دولته. واختلال ميزان القوى الهائل هذا سوف يضر في نهاية المطاف بكِلا الشعبين. فقد استباح تدمير المؤسسات الفلسطينية، وانتهاك حقوق الإنسان، والهجوم بلا هوادة على هويتهم الجماعية. أما بالنسبة لإسرائيل، فإن الاحتلال لا يجلب الأمن، ويقوض أُسسها الديمقراطية، ويشوه صورة إسرائيل في الخارج. وكما أشار "كارل ماركس" فإن الشعب الذي يضطهد شعبًا آخر لا يمكنه أن يعيش حُرًا. كما أن السلام الحقيقي بين إسرائيل والفلسطينيين لا يمكن أن يقوم إلا على الحرية والديمقراطية لكِلا الجانبين، وعلى علاقة بين ندين.

وعلى ضوء ذلك طالب جميع المشاركين في الندوة، تحت قيادة "بارنبويم" و"جوانزاليس"، بحماس بدور أوروبي أكثر فعّالية لتسوية النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين. إن أوروبا لديها الواجب أخلاقي، والاهتمام المباشر، والقدرة المادية على المساهمة في حل هذا الصراع. كما أن الدور الذي لعبته القوى الأوروبية في

التسبب في الصراع بين اليهود والعرب في فلسطين يفرض عليهم واجبًا أخلاقيًا للقيام بكل ما في وسعهم للتوصل إلى حلٍ عادل ومُنصف. ولكنها ليست مجرد مسألة أخلاقية. فأوروبا تعد موطنًا لعدد كبير من اليهود وعدد أكبر من المسلمين. ويُغذِّي الصراع الملتهب في الشرق الأوسط الكراهية، والتعصب، ومعاداة السامية في أوروبا. وإذ لم تذهب أوروبا إلى الشرق الأوسط لمعالجة المشكلة من جذورها، فستنعكس تداعيات الصراع بصورة أقوى عن ذي قبل في أوروبا. وأخيرًا، يُعد الإتحاد الأوروبي المُقدِّم الرئيسي للمساعدات الخارجية للسُلطة الفلسطينية وأكبر شريك تجاري لإسرائيل. وبناءً علي ذلك، فإن أوروبا في وضعٍ جيد لاستخدام نفوذها على الجبهة الدبلوماسية.

قدَّمت أنغام الموسيقى الكلاسيكية الأوروبية أكثر الأجواء بهجة للمناقشات التي دارت أثناء الندوة. فقد ضرب الشباب والشابات الموهوبون على نحو رائع، والذين نشئوا في جو من العداء المرير، أروع الأمثلة على إخلاصهم الشديد لحرفتهم المشتركة. فلم يكن أعضاء الأوركسترا سواء العرب أو الإسرائيليين في حاجة إلى الطرف الآخر للقيام بأداء مُثير للإعجاب. لكن الطابع التعاوني والعالمي للمشروع أدى إلى الارتقاء بموسيقاهم. وعلى ذلك، كانت أوركسترا "الديوان الغربي – الشرقي" منارة للأمل تطل على الساحة السياسية الكئيبة للشرق الأوسط. ويَكمُن التحدي الذي نواجهه في ترجمة هذا المفهوم الفني الخيالي في مجال السياسة. ولم يقلل أحد قدر هذا التحدي، ومع ذلك، كان هناك شعور واضح بالتفاؤل في أشبيلية. ومن خلال القدوة التي قدمها، في كل من ورشة العمل وأثناء الندوة، أصاب بارنبويم الكثير منًّا بثقته في أن المستحيل يمكن أن يتحقق على نحو أسهل من تحقيق الصعب.

الفصل التاسع والعشرون

"بني موريس" وخيانة التاريخ

كتب الفيلسوف الفرنسي إرنست رينان يقول بأن "الأمة هي مجموعة من البشر تجمعهم رؤية خاطئة عن الماضي وكراهية لجيرانهم". ووفقًا لهذا التعريف، يمكن اعتبار بيني موريس، الآن عضوًا حقيقيًا من أعضاء الأمة الإسرائيلية. وقد أوضح "بيني" في تفسيره لـ"التحول" الذي طرأ عليه وذلك في عدد صحيفة "الجارديان" الصادر في ٢٢ فبراير عام ٢٠٠٢، أنه على الرغم من أنه لم يخضع لعملية زرع مخ حسبما يتذكر، فإن وجهة نظره حول الأزمة الراهنة في الشرق الأوسط وأطرافها قد تغيرت بصورة جذرية خلال العامين الماضيين.

إن استعداد المرء لإعادة النظر في وجهة نظره تُعتبر سمة جديرة بالثناء لدي أي مؤرخ. ولكن مع الأسف، فإنه في حالة "بيني" اقتصرت إعادة النظر على طرفٍ واحد من أطراف الصراع في الشرق الوسط ألا وهو الفلسطينيين. ونتيجة لذلك، نجد رواية "بيني" الجديدة عن التاريخ الحديث للصراع تشترك بصورة أكبر مع الدعاية الإعلامية أكثر من اشتراكها مع المضمون التاريخي الحقيقي. وتتشابه وجهة النظر هذه في حقيقة الأمر مع معظم وجهات النظر القومية الأخرى المتعلقة بالتاريخ في سطحيتها، وانتقائيتها، وخدمتها للمصالح الشخصية.

ووفقًا لرواية بيني، فإن تحول وجهة نظره كان مسألة مفاجئة للغاية. فهو يتصور أنه يشعر بما شعر به أولئك السياح الغربيون الذين استيقظوا على الصوت

المُزعج لجنازير الدبابات الروسية وهى تقتحم أسوار مدينة بوادبست عام ١٩٥٦. ولكن مما لا شك فيه أنه يوجد بعض الخطأ في هذا التشبيه.

وربما يرجع السبب في عدم تمكن "بيني" من سماع صوت جنازير الدبابات الفلسطينية وهي تقتحم أي مدينة إسرائيلية إلى عدم وجود أي دباباتٍ فلسطينية أصلاً. وربما يكون ما سمعه هو صوت دبابات "ميركافا" وهي تجتاح المدن الفلسطينية بالضفة الغربية ومخيمات اللاجئين في غزة، في أكثر انتهاكٍ صارخ لسلسلة طويلة من الانتهاكات للاتفاقيات التي وضعت هذه المناطق تحت سيطرة السُلطة الفلسطينية. وهناك خلل أخر في هذا التشبيه الذي قدمه "بيني" وهو أنه يمكن النظر إلى الفلسطينيين عبر أي منظورٍ على أنهم ضحايا فقط، في حين يتم النظر إلى إسرائيل باعتبارها قوة عسكرية عظمى عدوانية ومستبدة. وإذا بحثنا في السوابق التاريخية لهذا الصراع غير المتكافئ بصورة كبيرة، فسيكون من المنطقي إلى حدٍ كبير القيام بتحديث الصورة الوارد في التوراة لـــ"داوود" و"جالوت": فنرى "داوود" الفلسطيني يواجه "جالوت" الإسرائيلي.

وتوجد مفارقة تاريخية في التحول الذي قام به "بيني" إلى التفسير الصهيوني الأرثوذكسي للماضي، حيث كان هو نفسه أحد رواد "التأريخ الجديد" الذي وضع القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية تحت مجهر لا يقبل التنازل أو المقايضة. والواقع أن بيني هو مَن صاغ مصطلح "التأريخ الجديد" حتى يُميزه عن الكتابات التقليدية المناصرة للصهيونية التي تتحدث عن ميلاد دولة إسرائيل والحرب العربية الإسرائيلية الأولى التي انتقدها "بيني" انتقادًا شديدًا. وقد قام "بيني" في كتابه الذي صدر عام ١٩٨٨ تحت عنوان "نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٧-١٩٤٩"، بدحض وتفنيد الادعاء القائل بأن الفلسطينيين غادروا فلسطين طوعًا أو بناءً على أوامر قادتهم. وقام "بيني" في ظل وجود ذلك الكم الهائل من الوثائق السرّيّة التي

تم كشف النقاب عنها مؤخرًا، بتحليل الدور الذي لعبته إسرائيل للتسبب في رحيل الفلسطينيين. وقد ساهمت الثلاثة أو الأربعة كتب التالية لكتابه هذا في تعزيز سمعة "بيني" أحد رواد حركة التأريخ الجديد. وكانت السمة المُمَيزَة لنهج "بيني" هي التمسك بالأدلة الوثائقية قدر الإمكان والقيام بالتسجيل بدلاً من التقييم. وعلى الرغم مع أن نتائجه كانت مبتكرة ولافتة للنظر، فقد تبنى بيني أعلى معايير البحث العلمي التاريخي وكتب بصورة تحليلية تكاد تخلو من أي تحيز.

وللأسف، فإن المقالة التي نُشرت في صحيفة "الجارديان" لم تظهر أية موضوعية سابقة لبيني أو أي استخدام قوي للأدلة. فبدلاً من استخدام الأدلة نجد أنفسنا وجهًا لوجه أمام منولوج خرف ومثير للشفقة يفيض بالازدراء والكراهية للعرب بشكل عام، والفلسطينيين على وجه الخصوص. كان فحوى الرسالة التي تم إجمالها في مقابلة مطولة أجراها "بيني" مع صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية حول تحوله، الذي حظي بتغطية إعلامية مكثفة، هي أن "العرب هم المسئولون". وعلى الرغم من عدم توافر أي دليل على حُجة تعنُت العرب، فقد اختلق "بيني" هذا الدليل بالاعتماد على خياله الخصب. ووفقًا لِمَا قاله "بيني"، فإن ما منع "حافظ الأسد" رئيس سوريا وابنه وخليفته "بشّار" من التوقيع على معاهدة السلام لم يكن النزاع على بضعة مئات من الأمتار من الأرض، ولكن ما منعهما حقًا هو رفضهما بشكل جوهري تحقيق السلام مع الدولة اليهودية. وما هو الدليل على ذلك؟ يستطيع "بيني" أن يرى الأب حافظ الأسد يوصي ابنه وهو على فراش الموت قائلاً: "مهما فعلتَ، فلا تُعقد سلامًا مع اليهود فهم كالصليبين، سيختفون أيضًا من الوجود." ويبدو أن "بيني" لم يعد قادرًا على معرفة الفرق بين التاريخ الحقيقي والخيال أو التزييف على شاكلة "برتوكولات حكماء صهيون". وبهذا المُعدل فإن "بيني" في خطرٍ من أن يُصبح كما قال "أيسيا برلين" ذات مرة " شيئًا نادرا للغاية ــ دجّالاً حقيقيًا."

ومع ذلك، نجد أن معظم كلمات "بيني" الحاقدة واللاذعة كانت مُدخَرة للفلسطينيين فيما يبدو كمحاولة جديرة بالملاحظة لإلقاء اللوم على الضحايا بسبب حظهم العاثر. ويكرر "بيني"مرة أخرى طُرفة "أبا إيبان" القديمة والمُستهلَكة وهى أن الفلسطينيين لم يفوتوا أية فرصة لإضاعة الفرصة، مُتجاهلين بكل سعادة جميع فُرص السلام التي أضاعتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. ولكن الشخصية الرئيسية التي صب عليها بيني تشاؤمه هي شخصية "ياسر عرفات"، قائد الحركة الفلسطينية منذ أواخر الستينيات من القرن العشرين. وكانت الإساءة لعرفات في ذلك الوقت تعد نوعًا من الرياضة الوطنية في إسرائيل، وكان لبيني يوم مشهود يُطلق فيه على "ياسر عرفات"، من بين صفات أخرى، لقب "القومي المتحجر والكذّاب الأشر". ومما لاشك فيه، أن "عرفات" لم يكن نموذجًا للفضيلة، ولكن يُعد إلقاء اللوم بأكمله لفشــل عمليــة الســلام في أوسلو على عاتق شخصٍ واحد تسطيحًا وتبسيطًا مخلاً للقضية.

ومثل "بيني"، كنت متفائلاً على نحو حذر بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر عام ١٩٩٣، ولكن تفسيرنا للأحداث التاريخية اللاحقة كان مختلفًا للغاية. فيرى "بيني" أن السبب الرئيسي وراء انهيار هذه التسوية التاريخية هو الأكاذيب الفلسطينية، أما بالنسبة لي، فأرى أن السبب يرجع إلى سياسة التوسع التي تتبعها إسرائيل. وقد ثبت مدى تهافت اعتراضات إسرائيل على النوايا السلمية للفلسطينيين، من خلال السياسة التي تنتهجها عبر مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية وبناء المزيد من المستوطنات اليهودية على تلك الأراضي. ومن خلال مواصلتها بناء المستوطنات، تراجعت إسرائيل من جانبها، على نحو جوهري، عن الاتفاقية التي تم إبرامها في أوسلو.

وتتمثل المعالم الرئيسية لانهيار عملية أوسلو للسلام في قمة كامب ديفيد التي انعقدت في شهر يوليو من عام ٢٠٠٠، وفي اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في نهاية شهر سبتمبر من ذلك العام. فالتاريخ الرسمي لإسرائيل مليء بالأساطير، ومثلما يعلم "بيني" جيدًا عبر مرحلة سابقة من حياته المهنية عندما كان يعمل في مجال تفنيد الأساطير القومية وذبح الأبقار المقدسة. وتتمثل أحدث أسطورة قومية من هذه الأساطير في العرض السخي الذي زعم إيهود باراك أنه قدَّمه إلى عرفات في كامب ديفيد إلا أن هذا العرض قد قُوبل بالرفض الواضح والعودة إلى العنف. وهناك إجماع قومي واسع على هذه الأسطورة، بما في ذلك اليسار ومعسكر السلام، ولكن لم يكن التأييد الشعبي بهذا الوضوح.

يتجسد دور المؤرخ في وضع المزاعم الخاصة بالزعماء، أطراف النزاع، تحت مجهر الفحص الدقيق في ضوء جميع الأدلة المتاحة. ومع ذلك، في هذه الحالة، يبدو أن بيني قد ابتلع الطعم الرسمي الذي تدلى من صنارة كامب ديفيد بأكمله. وتُعتبر رواية "بيني" عن المرحلة التالية من مفاوضات الوضع النهائي غير دقيقة إلى حدٍ بعيد. وفي الثالث والعشرين من ديسمبر عام ٢٠٠٠، قدَّم الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" "معاييره" الخاصة بالتسوية النهائية للصراع. وعكست هذه المعايير المسافات الطويلة التي قطعها من المقترحات الأمريكية من أجل تلبية التطلعات الفلسطينية. ونصت المبادرة الجديدة على قيام دولة فلسطينية مستقلة على قطاع غزة بأكمله ونسبة تتراوح بين ٩٤ إلى ٩٦% من مساحة الضفة الغربية (مع تعويضٍ عن بعض الأراضي من الممتلكات الإسرائيلية)؛ مع سيادة فلسطينية على الأجزاء العربية من القدس، وسيادة إسرائيلية على الأجزاء اليهودية منها؛ وإيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الجديدة حيث ستُمثل الدولة الجديدة النقطة المحورية بالنسبة للاجئين الذين يختارون العودة إلى المنطقة.

وفقًا لمَا ذكره "بيني"، فقد رفضت القيادة الفلسطينية "مقترحات "باراك" و"كلينتون" للسلام التي تم طرحها في شهري يوليو وديسمبر من عام ٢٠٠٠." والواقع، أن القيادة الفلسطينية قد رفضت مقترحات "باراك" التي تم طرحها في شهر يوليو عام ٢٠٠٠، في حين وافقت من حيث المبدأ على مقترحات "كلينتون" التي تم طرحها في شهر ديسمبر من ذلك العام، كما وافقت القيادة الإسرائيلية بالمثل. وكان لكل جانب تحفظاته. وكانت التحفظات الإسرائيلية بالنسبة لقضية القدس أكثر جوهرية من التحفظات الفلسطينية. ولم يخلط "بيني" بين مجموعتين منفصلتين تمامًا من المقترحات فحسب، بل أنه لم يذكر على الإطلاق المفاوضات التي جرت في طابا في الأسبوع الأخير من شهر يناير عام ٢٠٠١.

أحرز الفريقان تقدمًا ملحوظًا في طابا مستندين إلى المعايير التي اقترحها "كلينتون" وأصبحا قاب قوسين أو أدنى من التوصل إلى اتفاقٍ شامل أكثر من أي وقتٍ مضى في تاريخ الصراع. ولكن مع مرور الوقت كان كل من "كلينتون" و"باراك" في طريقهما للخروج من السُلطة، في حين كان "شارون" في طريقه للجلوس على مقعد الحكم. وخلال الفترة التي سبقت الانتخابات، تشدّد "باراك" في موقفه بشأن القدس، وعند هذا المنعطف الحرج، مثلما حدث في كثير من الأحيان في الماضي، أصبحت عملية السلام رهينة للسياسات الإسرائيلية الداخلية. ومع انتخاب "شارون"، تم إلغاء وإبطال جميع خطوات التقدم التي تم إحرازها في طابا للتوصل إلى اتفاق "الوضع النهائي". وكان فصلاً جديدًا ومروّعًا من تاريخ الصراع يلوح في الأفق.

تصدر النتيجة التي توصل إليها "بيني"، بطبيعة الحال، عن رواياته الناقصة والمعيبة لتاريخ العقد الماضي، وخاصة خلال العامين الماضيين. ويكمن استنتاجه الأساسي في أن المشكلة الجوهرية اليوم تتمثل في إنكار القيادة الفلسطينية لشرعية

الدولة اليهودية. كما يكمن الاستنتاج الذي خلصتُ إليه من روايتي الخاصة للتاريخ في أن المشكلة الجوهرية اليوم هي استمرار احتلال الدولة اليهودية لمعظم الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في شهر يونيو عام ١٩٦٧.

وتعترف جميع الدول العربية المجاورة، وكذلك الفلسطينيون، بحق إسرائيل في الوجود داخل حدودها التي كانت عليها قبل عام ١٩٦٧. ولا تعترف أية دولة منها بشرعية المشروع الاستعماري اليهودي المتجاوز للخط الأخضر. ولا أعترف أنا نفسي به أيضًا؛ وهذه هي النقطة التي نختلف عليها أنا و"بيني موريس". فتفسيره للتاريخ في المرحلة التالية لتحوله عبارة عن تاريخ قديم مصحوب برغبة في الانتقام. وهو لا يختلف عن الدعاية التي يقوم بها المنتصرون. لقد اعتاد "بيني" أن يتحلى بالشجاعة الكافية للدفاع عن معتقداته. والآن، لديه الشجاعة الكافية للدفاع عن تحيزه.

الفصل الثلاثون

حرية الرأي ليست لمنتقدي إسرائيل

بصفتي أحد أعضاء المجتمع الأكاديمي البريطاني، أرى أنه من المزعج أن بعض الجوانب الأكثر إثارة للأسى في المناخ الأكاديمي الأمريكي تلوح في الأفق. ولا يبدو ذلك بمثل هذا الوضوح كما يبدو في مشكلة إسرائيل. فالبلد ليس غريبًا عن الجدال، ولكن الهجوم على الأكاديميين الذين ينتقدون إسرائيل هو ظاهرة حديثة نسبيًا. وهناك سمة أخرى على الساحة الأكاديمية الأمريكية تطل برأسها القبيح علينا ألا وهي النزوع إلى الاغتيال المعنوي للمختلفين معنا في الرأي بدلاً من التمعن في الحجج التي يسوقونها إلينا.

إن إسرائيل توصف غالبًا من خلال مؤيديها بأنها جزيرة للديمقراطية في قلب بحر من الاستبداد. ولكن نفس هؤلاء المؤيدين، في غمرة حماسهم الملتهب للقضية التي يدافعون عنها، يقومون أحيانًا بانتهاك أحد المبادئ الديمقراطية الأكثر جوهرية، إنه مبدأ حرية التعبير عن الرأي. وهم بينما يقتلون حرية التعبير عن الرأي باعتبارها قيمة عالمية، فإنهم يحاولون في أغلب الأحيان قمع هذا الحق حينما يتعلق الأمر بإسرائيل ومعاملتها للفلسطينيين. وتكون نتيجة ذلك اغتيال الحوار.

إن المدافعين عن إسرائيل غالبًا ما يتهمون أولئك الذين ينتقدون الدولة اليهودية بأنهم يفتقرون إلى التوازن. ولكن الإصرار على التوازن في أمر يتعلق بفاعل دولي غير متوازن مثل إسرائيل يثير الكثير من التساؤلات أكثر مما يقدم من إجابات. إن سياسات إسرائيل تجاه العرب من الصعب وصفها بالتوازن.

والموضوع الرئيسي لكتابي "الحائط الحديدي" هو أن إسرائيل طوال تاريخها كانت تلجأ دائمًا إلى القوة العسكرية، ولم تكن تبدى أية رغبة في استخدام الدبلوماسية على نحو مؤثر. واستخدام الوحشية تجاه المدنيين هي سمة أخرى غير مبررة للسياسة الإسرائيلية.

وحصارها الأخير لغزة هو خير مثال على ذلك. وقد اشتمل على فرض قيود مشددة على الطعام والوقود والإمدادات الطبية على سكانها البالغ عددهم مليون ونصف نسمة. وكان هدفها هو تجويع أهل غزة وإجبارهم على الخضوع للحكم الإسرائيلي. وتم تصوير ذلك للعالم على أنه دفاع عن النفس ضد الهجمات بصواريخ القسام المنطلقة من غزة ضد سكان سيدروت. ولكن الهجوم بالصواريخ على المدنيين الإسرائيليين الأبرياء، حتى ولو كان يبعث على الأسى، لا يبرر الاستهداف الرسمي للمدنيين. فقد كانت هذه التصرفات الإسرائيلية شكلاً من أشكال العقاب الجماعي، الذي لا يجيزه القانون تبعًا لاتفاقية جنيف الرابعة، والذي أدى إلى كارثة إنسانية وحقق نتائج عكسية تمامًا.

فإذا رغبت إسرائيل في الوصول إلى وقف إطلاق نار دائم في غزة، فإن الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي التفاوض مع حماس، الممثل الشرعي المنتخب ديمقراطيًا للشعب الفلسطيني.

وتشارك الغالبية العظمي من اليهود البريطانيين في التقليد البريطاني المتمثل في المناقشة الحضارية لكل الموضوعات، بما في ذلك الخاص بإسرائيل. وهناك اختلافات في الرأي بينهم، ولكن الجدال يتم في معظم الأحيان على نحو مسئول. علاوة على ذلك، من المسلم به على نحو واسع أن انتقاد إسرائيل لا يعني بالضرورة عدم الولاء لليهود بشكل عام، أو للقيم اليهودية على نحو الخصوص. وقد نجحت جماعتا "الأصوات اليهودية المستقلة" و"يهود من أجل العدل

للفلسطينيين"، على سبيل المثال، في تبني موقف نقدي تجاه إسرائيل مصحوبًا في نفس الوقت بهوية يهودية قوية. والحاخام جوناثان ساكس هو مثال آخر لذلك التقليد الجمعي الليبرالي والمتوازن. وهو يعرف أكثر من أي شخص آخر أن الحق والعدل من أهم القيم اليهودية، وأن سجل إسرائيل في هذا الخصوص يتجاهل الكثير من الأشياء. والسير جوناثان هو أيضًا مؤمن عميق الإيمان بوجوب وجود حوار بين الأديان. وضمن الستة عشر كتابًا التي قام بوضعها كتاب بعنوان "فضيلة الاختلاف: كيف يمكن تجنب صدام الحضارات".

ولكن على الجانب الآخر من المحيط الأطلنطي، نجد أن الجدل العام المحتدم بشأن إسرائيل أكثر اشتعالاً وحزبية، ولا يترك إلا القليل لفضيلة الاختلاف. إن الحماس الزائد الذي يدافع به اليهود الأمريكيون عن إسرائيل يكشف عن الاتجاه الرجعي الذي يطمس على نحو أعمى كل وجهات النظر الأخرى. ويتمثل أحد أمثلة ذلك في ألان ديرشوفيتز، أستاذ القانون بجامعة هارفارد والمقاتل القابع دائمًا في خندق إسرائيل. ويدعى أحد كتبه "قضية إسرائيل" والصادر عام ٢٠٠٣. وهو ليس بحثًا أكاديميًا موضوعيًا ولكنه مذكرة دفاع لمحامي عن موكله. وهذا المحامي لا يكون ودودًا بالمرة تجاه حرية الرأي عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، مهما كان هذا الرأي قائمًا على دعائم راسخة.

والأحداث الأخيرة التي جرت وقائعها في جامعة أكسفورد تدفع أولئك الموجودين بيننا، والذين كانوا يعتقدون أن محاولات إجراء مناقشة حرة حول إسرائيل مقتصرة على الجامعات الأمريكية، إلى إعادة التفكير في ذلك. واتحاد أكسفورد يفخر بأنه قلعة لحرية الرأي. ومع ذلك، في خريف عام ٢٠٠٧، فشل الاتحاد في الارتقاء إلى القيم العليا التي كان يتميز بها.

فقد كان من المقرر في الثالث والعشرين من أكتوبر عقد حلقة نقاش حول إعلان مجلس العموم القائل بأن "المجلس يؤمن بأن وجود دولة واحدة هو الحل الوحيد للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني". وقد اتفق البروفيسور إيلان بابي والدكتورة غادة كريم وأنا على مناقشة هذا التصريح. لقد كنت دائمًا مؤيدًا لحل الدولتين، ولكنني كنت أخطط للقول بأنه بما أن إسرائيل تقوم على نحو مستمر بتدمير الجوهر الأساسي لحل الدولتين من خلال التوسع في بناء المستوطنات اليهودية، فإن حل الدولة الواحدة سرعان ما يصبح حقيقة واقعة. لقد أردت الكشف عن التناقض الكامن بين موافقة إسرائيل على حل الدولتين على مستوى الأقوال، وتوسعها الإقليمي على مستوى الأفعال. وقد ضاعت هذه الفروق بين ثنايا التقارير الإعلامية التي أحاطت بانهيار المناقشات.

وكان من المقرر أن يقوم نورمان فنكلشتين، الأكاديمي الأمريكي اليهودي واللورد تريمبل، السياسي الأيرلندي وبيتر تاتشل، المدافع عن حقوق المثليين، بالتحدث ضد هذا القرار. وفي النهاية، تم عقد حلقة النقاش بدون حضور أي من المتحدثين المدرجين في جدول الأعمال بعد حدوث شجار عنيف على النمط الأمريكي. فقد اشتكى العديد من أصدقاء إسرائيل إلى لوما تريل، رئيس اتحاد أكسفورد، متذرعين بأن المناقشة "غير متوازنة" لأنها تضم البروفيسور فنكلشتين المشهور بانتقاده لإسرائيل، وذلك في جانب الندوة "الموالي لإسرائيل". أما ما فشلوا في الالتفات إليه، أو تعمدوا تجاهله، فهو أن القرار لم يكن مع أو ضد إسرائيل ولكنه كان يتعلق بالحلول البديلة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وكان ألان ديرشوفيتز أكثر المعترضين عدوانية. وقد تم توجيه الدعوة إليه للتحدث، ولكنه أفاد بأنه يمكنه المشاركة فقط إذا استطاع أن يفرض القرار وأن يوافق عليه الحاضرون، وهي شروط تم رفضها. ومع ذلك، كتب ديرشوفيتز إلى تريل يشكو

إليه غضبه من الاتحاد بسبب إعطاء فنكلشتين منبرًا يتحدث منه، ووصف فنكلشتين بعد ذلك بأنه "متعصب معاد للسامية".

وقبل أربعة أيام من النقاش، قام تريل بإلغاء دعوة فنكلشتين. وعلى ذلك قمت أنا وزملائي بالانسحاب احتجاجًا على هذه المعاملة الحقيرة لزميل أكاديمي وانتهاك مبدأ حرية الرأي.

إن تاريخ فنكلشتين المهني يبين مدى السواد الذي يغلف الجدل بشأن إسرائيل في أمريكا. ويعتبر فنكلشتين واحدًا من أقسى المنتقدين للرواية الصهيونية الرسمية للصراع العربي – الإسرائيلي. ولكنه بينما يرفض بلا هوادة المشروع الاستعماري الصهيوني خلف الخط الأخضر، فإنه يوافق تمامًا على شرعية إسرائيل داخل حدود ما قبل ١٩٦٧. إن موقفه متماسك ومتسق. ويتخصص فنكلشتين في تعرية الدراسات الأمريكية – اليهودية الزائفة المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي.

وقد بني شهرته حينما كان لا يزال طالبًا للدكتوراة بجامعة برنكتون من خلال مقال عنيف انتقد فيه كتاب جوان بيترز المسمى "منذ زمن سحيق" الصادر عام ١٩٨٤، وكان هذا الكتاب المؤثر يهدف إلى إثبات صحة الادعاء الصهيوني القائل بأن فلسطين كانت أرضًا بلا شعب من أجل شعب بلا أرض. وأثبت فنكليشتين أن هذا الكتاب مناف للعقل ولا يساوي شرور نقير.

وفي عام ٢٠٠٥ قام فنكلشتين بنشر كتاب بعنوان "أمر يتجاوز حدود الوقاحة: إساءة استخدام العداء للسامية وإساءة استخدام التاريخ". وفي هذا الكتاب شن هجومًا مباشرًا على الأعمال الحديثة لليهود الأمريكيين والتي تتحدث عن إسرائيل على شاكلة "وطني على صواب أم على حق"، باستثناء أنها من النادر أن تعترف بوجود أي خطأ. ويقوم فنكليشتين بإلقاء الضوء على التحيزات والتشويهات والمخالفات والاستخدام الانتقائي للأدلة وفي بعض الحالات عدم الأمانة التامة

للمؤلفين. وكما يشير العنوان الفرعي يقوم بالتأكيد على استغلال الهولوكست والعداء للسامية من أجل منح إسرائيل حصانة معنوية ضد النقد.

وقبل كل شيء يقوم الكتاب بتوجيه اتهامات دامغة لديرشوفيتز. وأخطر التهم الموجهة له والتي قام بإنكارها هي أنه قام بانتحال كتاب جوان بيترز، دونا عن كل الناس، حيث قام بإدراج ملحق يزعم أنه يحتوي على ٢٢ اقتباسًا من بين ٥٢ اقتباسًا وملحوظة في الفصلين الأول والثاني من كتاب "قضية إسرائيل" تتطابق تماما مع كتابها "منذ زمن سحيق". وتم رصد مزاعم ديرشوفيتز الكاذبة المتبقية في الكتاب على نحو منتظم. إن العمود الفقري للخلاف يتمثل في سجل إسرائيل الخاص بحقوق الإنسان في فلسطين. ومن أجل مواجهة ديرشوفيتز قام فنكلشتين بتصفح آلاف الصفحات الخاصة بتقارير حقوق الإنسان في إسرائيل على مدى عقدين من الزمان ووضعها إلى جانب مزاعم ديرشوفيتز وحينما انتهى فنكلشتين لم يكن قد تبقى إلا القليل مما شيده ديرشوفيتز. وكتاب "أمر يتجاوز حدود الحماقة" لا يتحدث عن الصراع العربي الإسرائيلي في حد ذاته، وإنما يمثل جزءا من الجدل الدائر في المجتمع الأمريكي اليهودي حول إسرائيل. وهو دراسة شجاعة ومثيرة للأسى في نفس الوقت تبين المدى الذي يمكن أن يصل إليه بعض اليهود الأمريكيين لتبرير انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان. إن قراء جريدة الوقائع اليهودية (جويش كرونيكل) قد يجدون أسلوب فنكلشتين مستفزا ورؤاه غير مستساغة ولكن الموضوع الأساسي هنا يتصل بحرية الرأي والمعايير الأكاديمية.

لقد كنت أحد القراء العاديين الذين رشحوا كتاب "ما وراء الوقاحة" للنشر في جامعة كاليفورنيا، وقد قامت المطبعة على نحو غير معتاد باستشارة عدد كبير من الخبراء المستقلين بشأن مزايا هذا النص وذلك بسبب تعرضه لسيل من التهديدات برفع دعاوى قضائية تتهمه بالسب والقذف من قبل البرفيسور ديرشوفيتز ومحاميه.

وحينما صمدت المطبعة في وجه هذه التهديدات لجأ ديرشوفيتز إلى أرنولد شورازنجر حاكم كاليفورنيا طالبا تدخله. ففي الثاني والعشرين من ديسمبر عام ٢٠٠٤، كتب البروفيسور إلى الحاكم قائلا:

"إنني أعلم أنك سوف تصمم على محاولة منع حدوث فضيحة قرار مطبعة جامعة كاليفورنيا بنشر ذلك الكتاب الرديء المعادي للسامية لذلك المؤلف الذي يتألف معظم قرائه من النازيين الجدد في ألمانيا واستراليا. إن هذا الكتاب عبارة عن نسخة حديثة من الكتاب القيصري الملفق سيء السمعة والمسمى "بروتوكولات حكماء صهيون"، فإذا كان باستطاعتك أن تفعل شيئا ما للمساهمة في منع حدوث هذه المأساة الوشيكة الحدوث فأنا أعلم أن الكثير من ناخبيك سوف يسرهم ذلك".

امتنع الحاكم شورازنجر عن التدخل على أساس أن هذه القضية تتعلق بموضوع الحرية الأكاديمية. لقد أدرك الحاكم ما لم يدركه البروفيسور المتعلم.

وصلت الحملة ضد فنكلشتين إلى ذروتها حينما كان على وشك التعين بجامعة دى بول في شيكاغو عام ٢٠٠٧. وكان لفنكلشتين الأستاذ المساعد سجلا ممتازًا كباحث له العديد من الدراسات المنشورة وكمحاضر وباحث ومعلم وداعم لقسم العلوم السياسية، ولكن من الواضح أن الضغوط الخارجية غير المشروعة قد ساهمت في قرار رفض تعينه في الجامعة. فقد تدخل ديرشوفيتز شخصيًا في هذه العملية وأعد ملفًا مكونًا من ٦٠ صفحة ضد المرشح وقام بإرساله إلى كل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

إن القصة المثيرة للأسى والخاصة بمعركة اتحاد أكسفورد وفضيحة فنكلشتين، هي مجرد عرض لظاهرة أخرى ألا وهى خدعة مساواة العداء للصهيونية بالعداء للسامية.

ونجد أن أمريكا هنا في تجمع خاص بها مع مؤسسات مثل دكامبوس ووتشب، التي "تراقب" دراسات الشرق الأوسط الخاصة بالجامعات وكما يشير اسمها، فإن هذه المنظمة لا تتوافق مع القيم الأساسية للتعليم العالي مثل التسامح وحرية الرأي واحترام الاختلاف ولأن الله لطيف بعباده لا توجد حتى الآن في المملكة المتحدة منظمة تشبه منظمة "مراقبة الجامعات".

ومع ذلك هناك حملة جارية للمقاطعة الأكاديمية لإسرائيل وهناك تشوش كبير يحيط باقتراح المقاطعة غير الموجه للأفراد والذي لا ينادى بالتدقيق في وجهات نظرهم السياسية ولكن ما يطالب به هو عدم تعاون المؤسسات الجامعية مع الجامعات الإسرائيلية. وينطوي ذلك على رفض المشاركة في المؤتمرات والمشروعات البحثية التى تنظمها الجامعات الإسرائيلية والاعتراض على المنح البحثية التى يقدمها الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الإسرائيلية. وكانت الحجج المؤيدة للمقاطعة قوية لدرجة أن السلطات الإسرائيلية تتدخل في الحرية الأكاديمية للجامعات الفلسطينية. على سبيل المثال، أي مواطن من غزة يدرس أو يقوم بالتدريس في الضفة الغربية يمنع بواسطة الحصار الإسرائيلي من الوصول إلى جامعته.

ولحسن الحظ هناك عدد ضئيل جدًا من الأكاديميين البريطانيين يؤيدون المطالب الخاصة بالمقاطعة الأكاديمية.

فالمرء لا يحتاج إلى أن يكون أكاديميا ليفهم أن خطأين لا يصنعان صوابا ورؤيتي الشخصية تتمثل في أن المقاطعة الأكاديمية هي بمثابة امتطاء الجواد ووجهك للخلف: فأنت لست مضطرا إلى مقاطعة الحوار أو المناقشة أو تبادل الأفكار. والواقع أنني أعارض تماما المقاطعة الانتقائية بالتحديد لأنها تنتهك حرية الأكاديميين الإسرائيليين. إن حرية الرأي يجب ألا تتجزأ ويجب ألا تنتهك حرمتها.

إنها نعمة كبرى مازلنا نستمتع بها على هذه الجزيرة ويجب علينا أن نحرص كل الحرص على التأكد من عدم السماح لأية قضية مهما كانت عزيزة على قلوبنا بأن تطغى عليها.

ملاحظات

الفصل الأول

وعد بلفور وعواقبه

1. Quoted in Daphna Baram, *Disenchantment: The Guardian and Israel* (London: Guardian Books, 2004), p.43.
2. Elizabeth Monroe, *Britain's Moment in the Middle East, 1914-71* (London: Chatto and Windus, 1981), p. 43.
3. Elie Kedourie, *In the Anglo-Arab Labyrinth: The McMahon-Husayn Correspondence and its Interpretations, 1914-1939* (Cambridge: Cambridge University Press, 1976).
4. Isaiah Friedman, Palestine: *A Twice-promised Land? the British, the Arabs, and Zionism 1915-1920* (New Brunswick, NJ: Transaction, 2000), vol. 1.
5. Ibid., p. xlvii; George Antonius, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement* (London: Khayat's College Book Cooperative, 1938), p. 269.
6. Timothy J. Paris, *Britain, the Hashemites, and Arab Rule, 1920-1925: The Sherifian Solution* (London: Frank Cass, 2003), p. 44.
7. Antonius, *the Arab Awakening*, pp. 267-9 and 331-2.
8. Auni Abd at-Hadi, *Mudhakkirat Auni Abd al-Hadi* (The Memoirs of Auni Abd al-Hadi), Introduction and research by Khairieh Kasmieh (Beirut, 2002). pp. 56-7 and 292.
9. Ibid., p. 57.
10. Ibid., pp. 141 and 164.
11. Ibid., p. 139.
12. Ibid., p. 161.

13. Leonard Stein, *The Balfour Declaration* (London: Vallentine, Mitchell, 1961).
14. Mayir Vereté, 'The Balfour Declaration and its Makers', *Middle Eastern Studies*, 6.(1) (January 1970).
15. Jon Kimche, *The Unromantics: The Great Powers and the Balfour Declaration* (London: Weidenfeld and Nicholson, 1968), p. 69.
16. Ibid.
17. Tom Segev, *One Palestine, Complete: Jews and Arabs under the British Mandate* (London: Little, Brown, 2000).
18. Ibid., P. 33.
19. Ibid., P. 43.
20. Ibid., P. 45.
21. Quoted in Margaret MacMillan, *Peacemakers: The Paris Conference of 1919 and Its Attempt to End War* (London: John Murray, 2001), p. 427.
22. Segev, *One Palestine, Complete*, p. 47.
23. Quoted in David Gilmour, 'The Unregarded Prophet: Lord Curzon and the Palestine Question,' *Journal of Palestine Studies*, 25 (3) (Spring 1996), p. 64.
24. Ibid.
25. Segev, *One Palestine, Complete*, pp. 116 and 142,
26. Ibid., p. 141.
27. Bernard Wasserstein, *The British in Palestine: The Mandatory Government and the Arab-Jewish Conflict*, 1917-1929 (Oxford: Basil Blackwell, 1991, 2nd ed n), p. 71.
28. Gilmour, 'Unregarded Prophet'.
29. A.J. Sherman, *Mandate Days: British Lives in Palestine*, 1918-1948 (London: Thames and Hudson, 1997); and Naomi Shepherd, Ploughing Sand: British Rule in Palestine (London: John Murray, 1999).
30. Wasserstein, *The British in Palatine*, p. 16.

31. Bernard Wasserstein, *Herbert Samuel: A Political Life* (Oxford: Clarendon Press, 1992). p. 204.
32. Segev, *One Palestine, Complete*, p. 155.
33. Sahar Huneidi, *A Broken Trust: Herbert Samuel, Zionism and the Palestinians, 1920-1925* (London: I.B. Tauris, 2001).
34. Wasserstein, *The British in Palestine*, pp. 16-17.
35. Ibid., p. 17.
36. Quoted in Avi Shlaim, *The Politics Partition: King Abdullah, the Zionists, and Palestine, 1921-1951* (Oxford: Oxford University Press, 1990), p. 54.
37. Segev, *One Palestine, Complete, pp,.* 334-5.
38. Sir John R. Chancellor to Lord Stamfordham, 27 May 1930, Middle East Centre Archive, St Antony's College, Oxford.
39. Ibid.
40. Ibid.
41. Segev, *One Palestine, Complete*, pp. 335-8.
42. Palestine Royal Commission, *Report*, Cmd. 5479, p. 370.
43. Segev, *One Palestine, Complete*, p. 147.
44. Ibid., p. 495.
45. Edward W. Said, *The Question of Palestine* (New York: Vintage Books, 1979*)*, pp. 15-16.
46. Peter Gubser, *Politics and Change in Al-Karak, Jordan: A Study of a Small Arab Town in its District* (Oxford: Oxford University Press, 1973), p. 22.
47. Richard Crossman, *A Nation Reborn: The Israel of Weizmann, Bevin and Ben-Gurion* (London: Hamish Hamilton, 1960), pp. 31-2.
48. Wm. Roger Louis, *The British Empire in the Middle East: Arab Nationalism, The United States, and Postwar Imperialism, 1945-1951* (Oxford: Clarendon Press, 1984), p. 39.
49. Arnold Toynbee, 'Arnold Toynbee on the Arab-Israeli Conflict', *Journal of Palestine Studies*, 2 (3), (Spring 1973).

الفصل الثالث

صعود وسقوط حكومة عموم فلسطين في غزة

1. من أجل سيرة ذاتية منقحة للمفتي تؤكد على اعتداله في الفترة التي تصل إلى عام ١٩٣٧ أنظر Philip Mattar, The Mufti Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement (New York: Columbia University Press, 1988).
2. من أجل دراستين حديثتين أنظر Mary C. Wilson, King Abdullah, Britain and the Making of Jordan (Cambridge: Cambridge University Press, 1987); and Avi Shlaim, Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine (New York: Columbia University Press, 1988).
3. Muhammad Amin al-Husayni, Facts About the Palestine Question [in Arabic] (Cairo: Dar al-Kitab al-Arabi, 1956), pp. 22-3. For a comprehensive and well-documented survey of the deliberations of the Arab League on the Palestinian question, see Walid Khalidi, 'The Arab Perspective', in Win. Roger Louis and Robert W. Stookey, eds, The End of the Palestine Mandate (London: I.B. Tauris, 1986), pp. 104-36.
4. Khalidi, 'The Arab Perspective', p. 126; Pamela Ann Smith, Palestine and the Palestinians, 1876-1983 (London: Croom Helm, 1984), pp. 84-6; Barry Rubin, The Arab States and the Palestine Conflict (New York: Syracuse University Press, 1981), Chapter 11; Naji Allush, Arab Resistance in Palestine, 1917-1948 [in Arabic] (Beirut, 1970), pp. 157-62; and Izzat Tannous, The Palestinians: A Detailed Documented Eyewitness History of Palestine under British Mandate (New York: IGT Company, 1988), pp. 507 and 609.

5. Muhammad Khalil, The Arab States and the Arab League (Beirut: Khayats, 1962), vol. II, pp. 566-68; and Samikh Shabib, 'Introduction to the Official Palestinian Sources, 1948-1950', Shu'un Filastiniyah, no. 129-131 (August-September 1982).
6. 'The All-Palestine Government', in Al-Mawsuah al-Filastiniyah (Encyclopaedia Palaestina), (Damascus, 1984), vol. III, pp. 342-44; 'How the All-Palestine Government Was Established in Gaza in 1948', Filastin, no. 30 (August 1963), pp. 6-11; and inrerview with Akram Zuaitar, Al-Quds, 10 November 1988.
7. Evans (Beirut) to FO, 21 September 1948, FO 371/68376, Public Record Office (PRO).
8. Minute by B.A.B. Burrows, 17 August 1948, FO 371/68822, PRO.
9. Ilan Pappé, Britain and the Arab-Israeli Conflict, 1948-51 (London: Macmillan, 1988), p. 83.
10. Muhammad Nimer al-Hawari, The Secret of the Catastrophe [in Arabic] (Nazareth, 1955), p. 271.
11. Al-Ahram, 26 September 1948.
12. Muhammad Izzat Darwaza, The Palestinian Problem [in Arabic] (Sidon: al-Maktaba al-Assriya, n.d.), vol. II, pp. 211-12.
13. Filastin, no. 30 (August 1963).
14. Aref el-Aref, The Catastrophe [in Arabic] (Sidon: al-Maktaba al-Assriya, 1956), vol. III, pp. 703-4; Hawari, The Secret, pp. 275-83; Darwaza, The Palestinian Problem, pp. 211-14; Khalil, The Arab States, vol. II, p. 579; 'The Gaza Congress', Al-Mawsuah al-Filastiniyah, pp. 398-9; and Al-Ahram, 3 October 1948.
15. Tannous, The Palestinians, p. 658.
16. Joseph Nevo, Abdullah and the Arabs of Palestine [in Hebrew] (Tel Aviv: Shiloah Institute, 1975), P. 100.

17. Shabib, 'Introduction', pp. 77-79; and At-Ahram, 3 October 1948.
18. Nevo, Abdullah and the Arabs, pp. 108-10.
19. Ibid., pp. 271-2; and New York Times, 25 September 1948.
20. Beirut to FO, 9 October 1948, FO 371/68862; Beirut to FO, 10 October 1948, FO 371/68862, PRO.
21. Foreign Relations of the United States, 1948, vol. V (Washington DC: US Government Printing House, 1976), p. 1447; Kirkbride to FO, 25 September 4 1948, FO 371/6864 1, PRO; and King Abdullah, My Memoirs Completed: 'Al Takmilah' (London: Longman, 1978), pp. 11-12.
22. Sir H. Mack (Baghdad) to FO, 30 September 1948. FO 371/68642, PRO.
23. Kirkbride to FO, 2 October 1948, FO 371/68642, PRO.
24. Chapman Andrews (Cairo) to FO, 2 October 1948, FO 371/68642, PRO.
25. Kirkbride to FO, 12 October 1948, FO 371/68642, PRO.
26. FO to Baghdad, 28 September 1948, FO 371/68641, PRO.
27. Minute by K.C. Buss, 11 October 1948, FO 371/68642, PRO.
28. Zvi Elpeleg, Grand Mufti [in Hebrew] (Tel Aviv: Ministry of Defence, 1989), p. 107. الفصل الثالث من هذه السيرة الذاتية "النضال من أجل فلسطين مستقلة" ينتهي بجزء تنويري عن حكومة عموم فلسطين يعتمد بشكل مكثف على مصادر عربية. أنظر أيضًا 'Why Was "Independent Palestine" Never Created in 1948?', Jerusalem Quarterly, no. 50 (Spring 1989), pp. 3-22.
29. John Bagot Glubb, A Soldier with the Arabs (London: Hodder and Stoughton, 1-957).
30. Abdullah al-Tall, The Palestine Tragedy [in Arabic] (Cairo: Dar al-Qalam, 1959), Chapter 11; Kamil Ismail al-Sharif, The Muslim Brotherhood in the Palestine War [in Arabic] (Cairo: Dar al kitab al-Arabi, 1951); and Issam Sakhnini, 'The Annexation of Central Palestine to East Jordan, 1948-1950', Sbu'un Filastiniyah, no. 42-3 (February 1975).

31. Al-Tall, The Palestine Tragedy, Chapter 11.
32. Glubb, A Soldier with the Arabs, p. 192; and Sir Alec Kirkbride, From the Wings: Amman Memoirs, 1947-1951 (London: Frank Cass, 1976), Chapter 5: 'The Government of All-Palestine', P. 59.
33. Glubb to Colonel Desmond Goldie, 16 October 1948. I am grateful to Colonel Goldie for giving me access to this letter; Glubb, A Soldier with the Arabs, p. 192; and Sir Alec Kirkbride, From the Wings. Amman Memoirs, 1947-1951 (London: Frank Cass, 1976), Chapter 5: 'The Government of All-Palestine', p. 59.
34. Chapman Andrews (Cairo) to FO, 6 and 8 October 1948, FO 371/68642, PRO. See also Pappé, Britain and the Arab-Israeli Conflict, pp. 86-9.
35. Al-Husayni, Facts About the Palestine Question, pp. 83-7.
36. Interview with Anwar Nusseibeh, East Jerusalem, 18 June 1982.
37. Filastin, no. 30 (August 1963); and Al-Quds, 10 November 1988.
38. Beaumont (Jerusalem) to FO, 29 October 1948, FO 371/68643, PRO.
39. Elpeleg, Grand Mufti, p. 109.
40. Khairiya Qasmiya, ed., Awni Abdel Hadi: Private Papers [in Arabic] (Beirut: PLO Research Centre, 1974), pp. 148-9.
41. Avi Plascov, The Palestinian Refugees in Jordan, 1948-1957 (London: Frank Cass, 1981), pp. 8-9; Abu Iyad with Eric Rouleau, My Home, My Land: A Narrative of the Palestinian Struggle (New York: Times Books, 1981), pp. 137-8; Smith, Palestine and the Palestinians, pp. 90-1; and A.H.H. Abidi, Jordan: A Political Study, 1948-1957 (London: Asia Publishing House, 1965), p. 52.
42. Smith, Palestine and the Palestinians, P. 87.
43. El-Aref, The Catastrophe, vol. IV, p. 877; Nevo, Abdullah and the Arabs, pp. 111-12; and Issa Shuaybi, The Palestinian Entity [in Arabic] (Beirut: PLO Research Centre, 1979), p. 22.

الفصل الخامس

حسني الزعيم ومشروع إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا

1. Patrick Seale, The Struggle for Syria (London: Oxford University Press, 1965), Chapter 5.
2. Eliezer Beeri, Army Officers in Arab Politics and Society (New York: Praeger, 1970), P. 59; and Tabitha Petran, Syria: A Modern History (London: Ernest Benn, 1972), p. 97.
3. Al-Ahram, 25 August 1949.
4. Wm. Roger Louis, The British Empire in the Middle East, 1945-1951 (London: Oxford University Press, 1984), pp. 621-5.
5. The Near Fast, South Asia and Africa, vol. 6 of Foreign Relations of the United States, 1949 (Washington DC: US Government Printing Office, 1977), p. 906 (henceforth this volume will be cited as FRUS).
6. Khalid al-'Azm, The Memoirs of Khalid al-'Azm [in Arabic], vol. 2 (Beirut, 1973), p. 183.
7. Miles Copeland, The Game of Nations (London: Weidenfeld and Nicolson, 1969), p.42.
8. George McGhee, Envoy to the Middle Fast: Adventures in Diplomacy (New York: Harper and Row, 1983), pp. 35-6.
9. Interview with Moshe Sasson, Jerusalem, 29 March 1983; interview with Gershon Avner, Jerusalem, 6 September 1983; interview with Ezra Danin, Hadera, 15 August 1982; and interview with Ychoshua Palmon, Jerusalem, 26 September 1983.
10. Interview with Yehoshua Palmon, Jerusalem, 14 June 1982.

11. Record of Consultation held on 19 April 1949, Record Group 130.02 Box 2441, File 7, Israel State Archives, Jerusalem (henceforth cited as ISA).
12. David Ben-Gurion, Ben-Gurion's Diary, 16 April 1949, Ben-Gurion Archives, Sede Boker.
13. Ben-Gurion, Ben-Gurion's Diary, 30 April 1949.
14. FRUS, vol. 6 (1949): 965-66.
15. Ben-Gurion, Ben-Gurion's Diary, 8 May 1949.
16. FRUS, vol. 6, p. 990.
17. Armistice Negotiations with the Arab States, December 1948-July 1949, vol. 3 of Documents on the Foreign Policy of Israel (Jerusalem: Israel State Archives, 1983), pp. 581-3 (henceforth cited as DFPI); and Ben-Gurion, Ben-Gurion's Diary, 18 May 1949.
18. DFPI, P. 584.
19. FRUS, vol. 6, pp. 1031-2.
20. DFPI, p. 589.
21. Foreign Minister's Talk to Heads of Departments, 25 May 1949, Record Group 130.02, Box 2447, File 3, ISA.
22. DFPI, p. 592.
23. DFPI, p. 597.
24. Al-Ahram, 25 August 1949.
25. Elias Sasson to Ziama Divon, 16 June 1949, Record Group 130.02, Box 2447, File 2, ISA.
26. Ben-Gurion, Ben-Gurion's Diary, 9 July 1949.
27. Ben-Gurion, Ben-Gurion's Diary, 14, July 1949.
28. Ben-Gurion, Ben-Gurion's Diary, 18 July 1949.
29. FRUS, vol. 6, pp. 1226-8.
30. Benny Morris, 'The Crystallization of Israeli Policy Against a Return of the Arab Refugees: April-Decernber,-1949', Studies in Zionism 6, no. 1 (1985).
31. Interview with Yehoshua Palmon, 18 August 1982.
32. Interview with Ezra Danin, 15 August 1982.

33. Interview with Ezra Danin, 15 August 1982; and extract from memoirs dictated by Ezra Danin before his death and published in Davar Hashavua, 22 June 1984.
34. Ben-Gurion, Ben-Gurion's Diary, 14 August 1949.
35. Interview with Gideon Rafael, Jerusalem, 17 May 1982.
36. Yaacov Shimoni, 'Syria Between Revolutions', Hamizrah Hehadash 1 (October 1949) [in Hebrew].

الفصل الخامس عشر

التمهيد لاتفاقية أوسلو: الليكود والعمل والفلسطينيين

1. Avishai Margalit, 'The Violent Life of Yitzhak Shamir', The New York Review of Books, 14 May 1992.
2. Yitzhak Shamir, interview with Joseph Harif in Maariv, 26 june,1992.
3. Avishai Margalit, 'The General's Main Chance', The New York Review of Books, 11 June 1992.
4. Divrei Haknesset (Proceedings of the Knesset), 13 July 1992.
5. Yezid Sayigh, 'Israel and the Palestinians: Reinstating Occupation, Legalizing Annexation', Middle East International, no. 440, 8 December 1992.
6. Interview with Ian Black, Guardian, 7 December 1992.
7. Dani Rubinstein, 'Significant Gap Regarding the Nature of the Settlement', Haaretz, 13 June, 1993.
8. Shmuel Toledano, 'The Illusion Celebrates', Haaretz, 9 July 1993.

الفصل السادس عشر:

صعود وانهيار عملية أوسلو للسلام

1. Shimon Peres, *Battling for Peace: Memoirs* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1995), pp. 323-4.
2. 'Declaration of Principles on Interim Self-Government, Washington, 13 Selected September 1993', in Meron Medzini, ed., *Israel's Foreign Relations: Documents, 1992-1994,* vol. 13 (Jerusalem: Ministry of Foreign Affairs, 1995), pp. 319-28.
3. Abba Eban, 'Building Bridges, Not Walls', *Guardian*, 10 September 1993.
4. Yossi Beilin, *Touching Peace* [in Hebrew] (Tel Aviv: Yediot Aharonot, 1997), p. 152.
5. Israeli Prime Minister's Statement, *International Herald Tribune,* 11-12 September 1993.
6. *Guardian*, 16 September 1995.
7. Edward W, Said, *Peace and Its Discontents: Gaza-Jericho, 1993-1995* (London: Vintage, 1995), P. 2.
8. Charles Enderlin, *Shattered Dreams: The Failure of the Peace Process in the Middle East, 1995-2002* (New York: Other Press, 2003), pp. 213, 270, and 324.

الفصل السادس والعشرون

صاحب الحياء الملكي:

الملك حسين وإسرائيل

1. See Avi Shlaim, The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists, and Palestine, 1921-1951 (Oxford: Oxford University Press, 1990; reissued with a new preface, 1998).

٢. كان الدكتور هربرت يهوديًا. حدثت الاجتماعات الأولى وبعض الاجتماعات اللاحقة بين الملك حسين والمسئولين الإسرائيليين في منزله بلندن. ومن الجدير بالذكر ملاحظة أن المبادرة للالتقاء وجهًا لوجه جاءت من الأردنيين وليس من الجانب الإسرائيلي.

٣. Resolution 242 was passed by the UN Security Council on 22 November تم تمرير القرار ٢٤٢ بواسطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذي طالب في جزء منه بـ "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلتها في النزاع الأخير" و "ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة".

٤. ليس من المرجح أن الملك حسين كان يقصد أن شيمون بيريز لم يحبذ معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل. ما كان يقصده الملك غالبًا هو أن إقصاء رابين لبيريز من المفاوضات السابقة على المعاهدة قد أدى إلى نفوره.

الفصل السابع والعشرون

إدوارد سعيد وقضية فلسطين

1. Edward W. Said, 'Afterword: The Consequences of 1948', in Eugene L. Rogan and Avi Shlaim, eds, The War for Palestine: Rewriting the History of 1948 (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p. 206.
2. Ibid- p. 207, and Edward W, Said, Out of Place (London: Granta Books, 1919), pp. 118-21.
3. Edward W Said, The Politics of Dispossession: The Struggle for Palestinian Self-Determination, 1969-1994 (London: Chatto and Windus, 1994), p. xv.
4. Obituary for Edward Said, Daily Telegraph, 26 September 2003.
5. Said, The Politics of Dispossession, pp. xxiv-xxv.
6. Ibid., p. xxv.
7. Malise Ruthven, Obituary for Edward Said, Guardian, 26 September 2003.
8. Christopher Hitchens, 'My Friend Edward', Observer, 28 September 2003.
9. Edward W Said, The Question of Palestine (New York: Vintage Books, 1979), P. 119.
10. Said, The Politics of Dispossession, p. xxv.
11. Said, 'Afterword: The Consequences of 1948', p. 212
12. John Higgins, 'He Spoke the Truth to Power', Times Higher Education Supplement, 10 October 2003.
13. Said, The Question of Palestine, p. 220.
14. Said, The Politics of Dispossession, p. xxv.
15. Ibid., pp. xx and 145-51.
16. Hitchens, 'My Friend Edward'.

17. Said, The Politics of Dispossession, pp. 175-99; and conversation with Mariam Said, Seville, Spain, 27 July 2004.
18. Edward Said, 'The Morning After', London Review of Books, 21 October 1993.
19. Edward W Said, Peace and its Discontents: Gaza-Jericho, 1993-1995 (London: Vintage, 1995), p. 2.
20. Conversation with Mariam Said, Seville, Spain, 27 July 2004.
21. Edward W Said, The End of the Peace Process: Oslo and After (London: Granta Books, 2000), p. 18 1.
22. Ibid., P. 318.
23. Ibid., P. 319.
24. Edward W Said, From Oslo to Iraq and the Read map (London: Bloomsbury, 2004).
25. Daniel Barenboim and Edward W. Said, Parallels and Paradoxes: Explorations in Music and Society (London: Bloomsbury, 2002).
26. Jacqueline Rose, 'Simply the Most Wondrous, Loyal, Warm-hearted Friend', Observer, 5 October 2003.

المؤلف فى سطور

آفي شليم

مؤرخ وكاتب إسرائيلي من مواليد بغداد، يعمل أستاذا للعلاقات الدولية في كلية سانت أنتوني بجامعة أكسفورد البريطانية، من أبرز رواد حركة المؤرخين الجدد في إسرائيل التي تقوم بطرح رؤية جديدة لتاريخ الصراع العربي الصهيوني من خلال فضح الأكاذيب الإسرائيلية. وتضم هذه الحركة بني موريس، الأستاذ بجامعة بن جوريون بالنقب وإيلان بابي بجامعة حيفا - من أشهر أعماله كتاب "الحائط الحديدي بين العرب وإسرائيل" و"الحرب والسلام في الشرق الأوسط" و"حرب فلسطين: إعادة كتابة تاريخ ١٩٤٨" و"سياسة التقسيم" و"الحرب الباردة والشرق الأوسط" و"أسد الأردن: الملك حسين في الحرب والسلام".

المترجم فى سطور

ناصر محمد عفيفي

- ماجستير البحوث والدراسات البيئية – جامعة عين شمس.
- عمل صحفيا بجريدة الجزيرة السعودية في الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٣.
- صدرت له الكتب الآتية مترجمة عن الإنجليزية:
  - "الحائط الحديدي بين العرب وإسرائيل" (٢٠٠٠) – روز اليوسف.
  - "الحرب والسلام في الشرق الأوسط" (٢٠٠٠) – روز اليوسف.
  - "الأصولية اليهودية في إسرائيل" (٢٠٠١) – روز اليوسف.
  - "حرب فلسطين: إعادة كتابة تاريخ ١٩٤٨" (٢٠٠٣) – روز اليوسف.
  - "الدول المارقة: سيادة القوة في الشئون العالمية" (٢٠٠٣) – روز اليوسف.
  - "المحامون والسياسة في العالم العربي" (٢٠٠٤) – روز اليوسف.
  - "الأصولية اليهودية" (٢٠٠٥) – مكتبة الشروق الدولية.
  - "الحادي عشر من سبتمبر وأبعاد المؤامرة" (٢٠٠٥) – روز اليوسف.
  - "التحالف ضد بابل" (٢٠٠٦) – مكتبة الشروق الدولية.
  - "كيف خسرت إسرائيل" (٢٠١١)– المركز القومي للترجمة.
- مرشح جائزة الشيخ زايد للكتاب – فرع الترجمة عن كتاب "التحالف ضد بابل" عام ٢٠٠٨.
- بريد إلكتروني: nasser4@hotmail.com

التصحيح اللغوى : **محمد نصر الدين**

الإشراف الفنى : **حسن كامل**